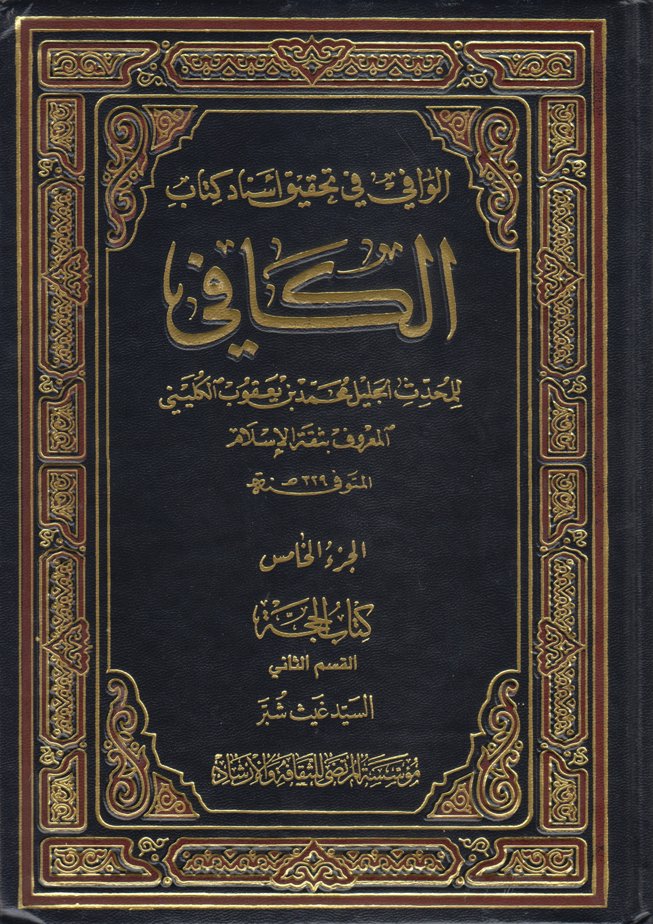

الوافي في تحقيق أسناد كتاب
الكافي
للمحدث الجليل محمد بن يعقوب الكليني
المعروف بثقة الإسلام
المتوفى ٣٢٩ هـ
الجزء الخامس
كتاب الحجة
القسم الثاني
السيد غيث شبر
مؤسسة المرتضى للثقافة والإرشاد

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

# الكافي

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

# الكافي

للمحدث الجليل محمد بن يعقوب الكليني

المعروف بثقة الإسلام

المتوفى ٣٢٩ هـ




## الجزء الخامس

## كتاب الحجة

القسم الثاني

غيث شبر



اسم الكتاب:........................ الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي.
المؤلف:........................................ السيّد غيث شبّر.
المطبعة:.......................... دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
الطبعة:...........................................................الأولىٰ.
عددالنسخ:.......................................................... ٥٠٠.
تاريخ الطبع:.............................١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م.







العراق - النجف الاشرف

# مقدمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين أبي القاسم محمّد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين..

وبعد..

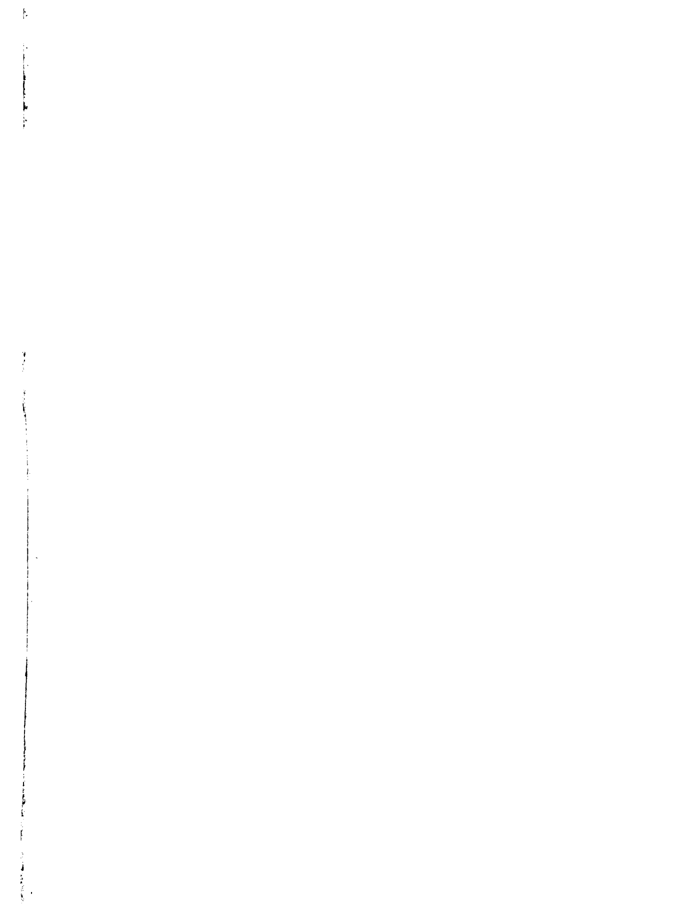
يسرنا أن نضع بين يدي القارىء العزيز الجزء الخامس من كتاب الوافي في تحقيق أسناد الكافي، وهو يبحث القسم الثاني من أحاديث كتاب الحُجّة.

نسأل الله العلي القدير أن ينتفع بهذا العمل الدارسون والباحثون، وأن يوفقنا لرفد المكتبة الإسلامية ببحوث أخرى، ورسائل، وتحقيقات علنا نكون تحت نظر وعناية ورعاية إمامنا الحُجّة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.

ونسأل الله تعالى أن يمن على جناب السيّد غيث شبر بالصحة والعافية، وأن يوفقه لإتمام باقي كتب الكافي بعون منه تعالى، وأن يجعل هذا العمل ذخرا ورصيدا له ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون..

اللهم صل على محمد وآل محمد

مركز المرتضى لإحياء التراث
والبحوث الإسلامية
النجف الأشرف ١٤٤٣/ ٢٠٢١



# فهرس الأحاديث

**رقم الحديث .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .رقم الصفحة**

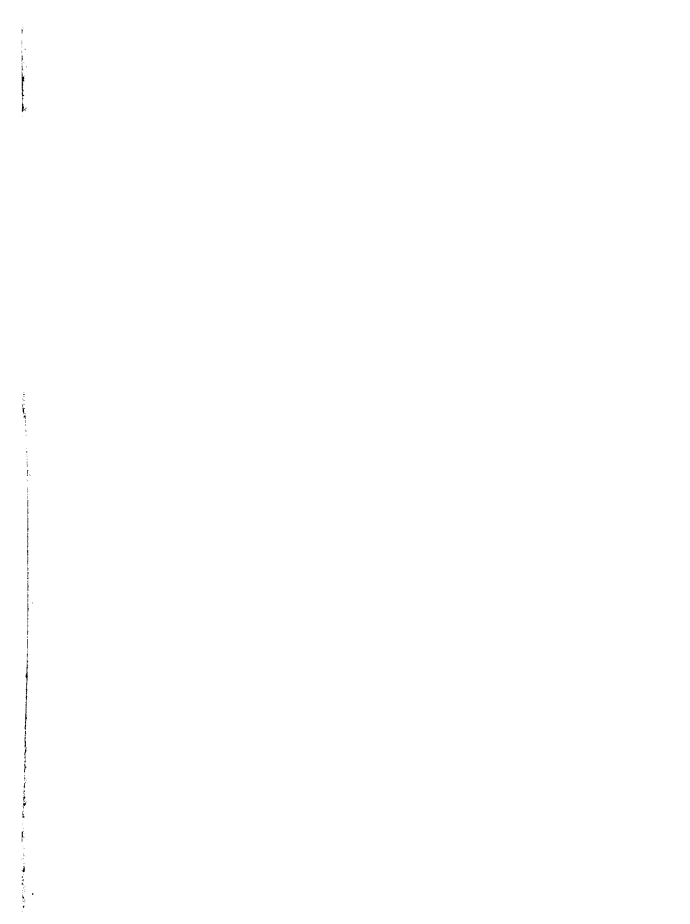
| رقم الحديث | رقم الصفحة |
|---|---|

**رقم الحديث .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .رقم الصفحة**

**رقم الحديث ......................... رقم الصفحة**

# فهرس رجال الكافي المذكورين في القسم الثاني من كتاب الحُجّة

## حسب التسلسل الهجائي



# إحصاءات

يظهر أن الكليني روى في القسم الثاني من كتاب الحُجّة، وهو المسطور بين دفتي هذا الجزء وبحسب الترقيم الذي اعتمدناه (١٤٨) رواية، كان منها (٨٤) رواية تحقق الوثوق بصدورها وفق ما تبنيناه من مبانٍ رجالية، وكان من الممكن أن يزداد العدد وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لاعتماده توثيق رجال تفسير القمي قاطبة من غير المضعفين، كطريقة عامة في التوثيق، وأيضاً كان من الممكن أن يزداد العدد وفق مبنى مرجع الطائفة دام ظله، والسيّد الأستاذ دامت بركاته، كونهما ممن يعتمدان توثيق مشايخ محمّد بن أبي عمير، وابن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى قاطبة من غير المضعفين بصراحة منهم.

وعلى كل تقدير، فقد فاقت عدد الأحاديث المعتبرة الموثوق بصدورها عدد الأحاديث الضعيفة؛ إذ بلغ عدد الروايات المعتبرة (٨٤) رواية كما ذكرنا، بينما بلغ عدد الضعاف (٦٢) رواية فقط، في حين أن العلّامة المجلسي قدست نفسه في شرحه مرآة العقول ذهب إلى أن عدد المعتبرات في هذا القسم (٥٩) رواية فقط، بينما كان عدد الروايات غير المعتبرة (٨٥) رواية، وبهذا فإن النسبة المئوية للأحاديث المعتبرة وفق رأيه الشريف قدست نفسه هي (٤١٪)، بينما كانت نسبة الأحاديث المعتبرة عندنا ما يقارب (٥٨٪) وذلك بزيادة (٢٥) حديثا على الأحاديث الـ(٥٩) التي قال باعتبارها!

وقد ضَعَّفَ العلّامة المجلسي قدست نفسه (٨٥) حديثا بنسبة (٥٩٪) من الأحاديث، بينما كان عدد الروايات الضعيفة عندنا هو (٦٢) رواية، أي ما يمثل (٤٢٪) من مجموع الأحاديث في هذا الجزء.

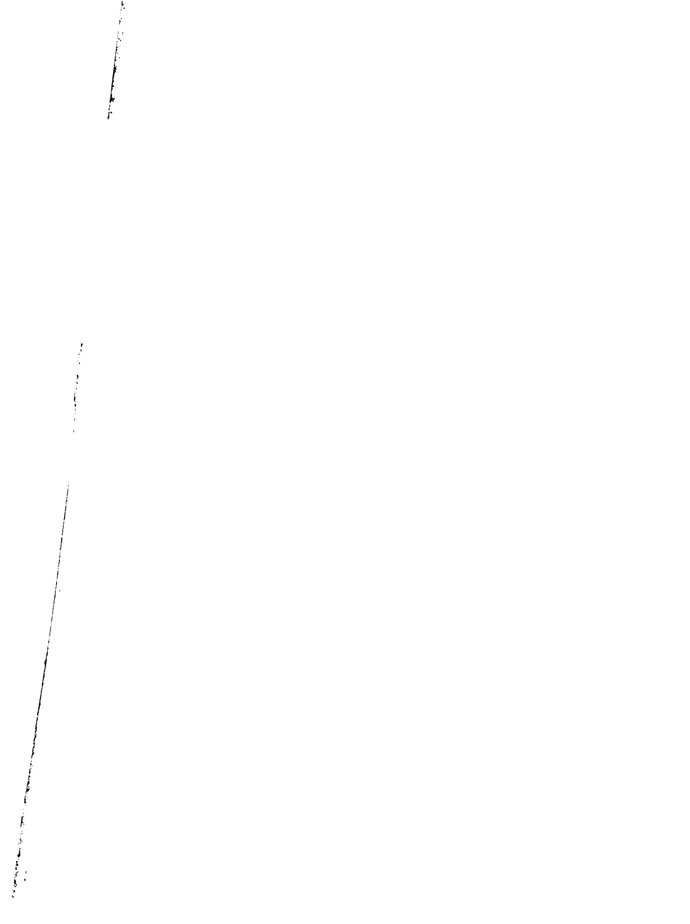
وبهذا فإن نسـبة المعتبر إلى غيره في مرآة العقول كانت أن المعتبر (٤١٪)، والضعيف (٥٩٪)، بينما في هذا الكتاب كان المعتبر (٥٨٪)، والضعيف (٤٢٪).

وبهذا فإن محصلة ما وصلنا إليه في كتاب الحُجّة إلى نهاية هذا الجزء كان وفق حسابنا (١٦٨) حديثًـا معتبرا، و(٩٩) حديثا ضعيفًا، بينما ذهـب العلّامة المجلسي إلى أن عدد الروايـات المعتبرة هو (٩٨) رواية، وعدد الروايـات الضعيفة هو (١٦٥) رواية، وهذا يعني بالنسـب المئويـة أن هناك (٣٧٪) معتبر عنده قدسـت نفسـه، و(٦٣٪) ضعيف عنده، بينما كانت النسـب وفق حسـابنا معكوسـة، فمثلت النسـبة (٦٤٪) الأحاديث المعتبرة، بينما مثلت (٣٧٪) الأحاديث الضعيفة.

وعند إضافة هذه الأعداد إلى الإحصاءات السابقة في كتب العقل والعلم والتوحيد، يظهر أن العلامة المجلسي ذهب إلى اعتبار (٢٣٣) حديثا، وضَعَّفَ (٤٥١) حديثًا، أي أنه ذهـب إلى اعتبار (٣٣٪) من الروايات، وضَعَّفَ (٦٦٪) منها، بينما كان العمل في الوافي مـع تقصي الرواية، ومحاولة البحث عن إيجاد طرق غير السـند المسـطور في الكافي فعالة بنسبة جيدة، حيث بلغت الأحاديث المعتبرة (٥٥٪)، والأحاديث غير المعتبرة (٤٥٪).




القسم الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

## ٢١ - بَابُ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْعِلْمِ هُمُ[١] الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

٥٥٦ / ١ . عَلِيّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْقَاسِمِ الأنصاري، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ[٢] جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إنما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[٣]، قَالَ

---

(١) في «ب، ج، بر»: «هو».

(٢) في «ألف» وحاشية «ج، ض، بح، بر»: «بن». والظاهر عدم صحّته؛ فقد روى الصفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص٧٥، ح٩، بسنده عن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، عن سعد، عن جابر بن يزيد الجعفي. ثمّ إنّ الخبر أورده فرات الكوفي أيضاً في تفسيره، ص٣٦٤، ح٤٩٥، بسنده عن سفيان، عن عبد المؤمن، قال: حدّثنا سعد بن طريف أبو مجاهد، عن جابر بن يزيد الجعفي. كما أنّ الخبر ورد في تأويل الآيات، ص٥٠١، عن محمّد بن العبّاس - وهو ابن الماهيار - بسنده، عن سفيان بن إبراهيم، عن عبد الله - والظاهر أنّه تصحيف «عبد المؤمن» - عن سعد بن مجاهد، عن جابر. لكنّ الظاهر وقوع التحريف في كلا عنواني سعد بن طريف: أبي مجاهد، وسعد بن مجاهد. أمّا الأوّل، فقد صرّح في تهذيب الكمال، ج٣٤، ص١٥٦، بأنّ كنية سعد بن طريف هو «أبو العلاء». وأمّا الثاني، أي سعد بن مجاهد، فلم نعثر عليّه في موضع.

هذا، ويخطر بالبال صحّة «سعد أبي مجاهد»، في العنوانين، وهو سعد أبو مجاهد الطائي، ترجم له في تهذيب الكمال، ج١٠، ص٣١٧، الرقم ٢٢٣٦، ورواته في طبقة عبد المؤمن بن القاسم، تقريباً. وكيفيّة التحريف في العنوانين - على هذا الاحتمال - لا تخفى على المتأمّل.

(٣) الزمر (٣٩): ٩.

أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ عَدُوُّنَا[١]، وَشِيعَتُنَا[٢] أُولُو الْأَلْبَابِ»[٣].

---

**رجال السند:**

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء». بقي حيّا إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٤]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به – مع أنه لم يوثق صريحاً – لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[٥]؛ عبدالله بن المغيرة هو أبو محمّد البَجَلي، مولى، عدّه الشّيخ من موالي بني نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، كوفي، خزاز، وثّقه النجاشي مكررا، وذكر أيضاً أنه لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه، عدّه الكشي في أهل الإجماع، روى عنه محمّد بن أبي عمير وصفوان، وهنا يظهر السقط في الرواية، فإن الرجل ممن يروي عنه مشايخ إبراهيم بن هاشم الذين هم من السادسة، وفي الأغلب أن إبراهيم بن هاشم يروي عنه بواسطة محمّد بن أبي عمير، قلت في الألف: «ما يرد من رواية أحمد الأشعري وأحمد البرقي عنه، فالصحيح فيه أنه عن أبويهما، وما عن

---

(١) في «بر» والوافي وتفسير فرات، ح٤٩٥: «وعدوّنا الذين لا يعلمون».

(٢) في «ف»: + «هم».

(٣) بصائر الدرجات، ص٧٥، ح٩، عن إبراهيم بن هاشم؛ تفسير فرات، ص٣٦٤، ح٤٩٥، بسنده عن عبد المؤمن بن قاسم؛ وفي المحاسن، ص١٦٩، كتاب الصفوة، ح١٣٤؛ وبصائر الدرجات، ص٧٤-٧٥، ح١-٨؛ والكافي، كتاب الروضة، ضمن ح١٤٨٢١؛ وتفسير فرات، ص٣٦٤، ضمن ح٤٩٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥٥، ص٥٣١.

(٤) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

إبراهيم بن هاشم عنه، فلعله عن ابن أبي عمير عنه، نعم يحتمل رواية كبار السابعة عنه كاليقطيني على صعوبة كما في يونس، وما في سند من روايته عن محمّد بن جزك فالصحيح فيه عبد الله بن جعفر وليس عبد الله بن المغيرة كما هو السند المعتاد، خاصة وإن ابن جزك أصغر من أن يروي عنه ابن المغيرة، وأما روايته حفيده عنه - وهو من السابعة - فلعلها بواسطة أبيه عن جده كما في موضع آخر، وقد عدّه السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي والكشي والتهذيب من السادسة، ومن كبارها في طبقات الفقيه والنجاشي، ولكننا نرجح كونه من جيل يونس بن عبد الرحمن من صغار الخامسة[1]؛ وعبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، عربي، كوفي، أخو أبي مريم الأنصاري، من الرابعة (٦٦-١٤٧هـ) عن (٨١) عاماً، ثقة[2]؛ وسعد هنا هو سعد بن طريف الإسكاف الخفاف، فإن الإطلاق منصرف إليه في هذه الطبقة، فسعد هنا ممن يتوسط عبد المؤمن - وهو من الرابعة - وجابر - وهو من صغار الثالثة -، وكنا عددنا سعد بن طريف من كبار الرابعة، فقرينة المطلق في الطبقة كافية في الانصراف إلى المشهور فيها سواء ساعدتها القرائن السندية من تكرر الرواية عنه ومن في رجال السند أو لم تساعدها، فقرينة الانصراف للأشهر في الطبقة عند الإطلاق تامة، لكن بشرط أن لا تعارضها قرينة أخرى، بل يمكن أن يقال: أنه يؤيد ذلك ويؤكده أن الرواية جاءت في تفسير فرات الكوفي، وقد صرح هناك بكونه ابن طريف، وإن كان طرأ عليّها بعض التصحيف، كان قاضياً، ممن قبلنا روايته لقول الشّيخ، وهو كوفي، من كبار الرابعة كما في الألف[3]، نعم قد يرد في الأسناد رواية عبد المؤمن الأنصاري عن سعد بن الأصبغ، ولكنه تصحيف، صوابه سعد عن الأصبغ، وكذا يرد في بعض الأسناد رواية سعد بن مجاهد وسعد بن طالب عن جابر، وكلها تصحيف، والصواب أن الراوي عن جابر هو سعد بن طريف الإسكاف الخفاف، ولذا فليس مسلمًا ما أشار إليه محققو النسخة،

---

(١) ينظر: ج٢، ح٩٤، ص٤٤٠.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣٩٤، ص٤٦٦.

(٣) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٢٥٣، ت٣٨٢.

كما يظهر من هامشهم على الرواية، خاصة أن الإطلاق ينصرف إلى الراوي الأشهر في الطبقة عندنا، وليس إلى راو عامي مشهور في أسنادهم؛ وجابر بن يزيد الجعفي كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة، كما عن ابن الغضائري، دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، فيوثق بذلك، وهو من التابعين، وتوفي سنة (١٢٨هـ)، أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاري، وهو من صغار الثالثة [١].

**تحقيق الصدور:**

قال العلامة المجلسي أنه مجهول[٢]، ولعل ذلك لجهالة سعد الموجود في السند.

والرواية وفق سندها يمكن أن يكون معتبرا بتقريبين؛ الأوّل أن الواسطة الساقطة بين إبراهيم بن هاشم وعبد الله بن المغيرة هو محمّد بن أبي عمير الثقة، وأن سعد هو الإسكاف الخفاف، ولكن على كل تقدير سواء صح هذان التقريبان أم لم يصحا فإنه يمكن عدّ الرواية من الروايات المستفيضة، حيث رويت بأسناد متعددة متنوعة، ولعل مصدر الكليني لهذه الرواية كتاب بصائر الدرجات، وإن كان رواها عن عليّ بن إبراهيم، حيث أوردها الصفّار بعين السند عن إبراهيم بن هاشم، ولعل ذلك من باب التوسط في الأسناد، ويؤيده أن الرواية التي بعدها في الكافي موجودة أيضًا في البصائر عن أبي جعفر أحمد بن محمّد، وهو الأشعري، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام[٣].

وقد روى الصفار تلك الرواية بأسناد متعددة إلى أبي جعفر عليه السلام، وفي أسناد أخرى عن أبي عبد الله عليه السلام. فرواها الصفّار في محل آخر مرتين عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن عليّ، عن أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إنما يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ**﴾،

---

(١) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٩.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٣٢.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٧٤، ح١.

قال: «نحن الذين نعلم، وعدونا الذين لا يعلمون، وشيعتنا أولو الألباب»[١]. ورواها بسند آخر عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبي حمزة، عن أبي بصير، عنه عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ...﴾ الآية وذكر مثله[٢]، وجاء مورد التفسير للآية بنفس المعنى في جزء من رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام[٣]، فلا ريب من الوثوق بالصدور، بل القول بالاستفاضة هو المتعين.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٧٤، ح٤ ، ح٧.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٧٤، ح٦.

(٣) الكافي، الكليني، ج٨، ح٣، ص٣٥؛ الاختصاص، المفيد، ص١٠٦.

**٥٥٧ / ٢. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ[١]، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إنما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ قال: «نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَعَدُوُّنَا الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَشِيعَتُنَا أُولُو الْأَلْبَابِ»[٢].**

---

**رجال السند:**

السلسلة السندية – العدّة عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد – من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدّة[٣]؛ والعدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[٤]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى، أبو جعفر

---

(١) كذا في النسخ، لكنّ الظاهر سقوط الواسطة بين النضر بن سويد وبين جابر؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص٧٤، ح١، وقد توسّط بينهما القاسم بن سليمان، وتوسّط بينهما في بصائر الدرجات، ص٢٣٣، ح٤ وص٢٣٥، ح١٤ أيضاً.

يؤكّد ذلك أنّ جابراً – وهو ابن يزيد الجعفي – مات في أيّام أبي عبد الله عليه السلام، سنة (١٢٨هـ)، كما في رجال النجاشي، ص١٢٨، الرقم ٣٣٢، وتاريخ الإسلام للذهبي، ج٨، ص٥٩–٦٠. والنضر بن سويد من أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام، كما في رجال البرقي، ص٤٩؛ ورجال الطوسي، ص٣٤٥، الرقم ٥١٤٧. وقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام في أكثر أسناده بواسطتين.

فعليه الظاهر أنّ النضر بن سويد لم يدرك جابراً حتّى تصحّ روايته عنه مباشرةً.

(٢) بصائر الدرجات، ص٧٤، ح١، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر. وفيه، ص٧٥، ح٤ و٧؛ وتفسير فرات، ص٣٦٣، ح٤٩٣ بسند آخر. راجع: بصائر الدرجات، ص١٢١، ح٢؛ وتفسير فرات، ص٣٦٣، ح٤٩٢؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥٥، ص٥٣١.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، وهو ثقة، شّيخ أصحابنا في قم ووجههم وفقيههم، وهو من السابعة، بقي إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)[١]؛ والحسين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثّقَه الطوسي، وعدّه الكشي في الثقات من أهل العلم، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علما بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ)، بحسب المقاربات السندية[٢]. وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي انتقل إلى بغداد، كان صيرفياً، وثّقَه النجاشي والشّيخ، وزاد النجاشي، أنه صحيح الحديث، وهو من صغار الخامسة[٣]؛ وجابر بن يزيد الجعفي كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة، كما عن ابن الغضائري، دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، فيوثق بذلك، وهو من التابعين، وتوفي سنة (١٢٨هـ) أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاري، وهو من صغار الثالثة[٤].

وهنا سقط في المقام ينبغي الإشارة إليه، وهو أن النضر بن سويد من صغار الخامسة، ممن كان بعمر يونس بن عبد الرحمن، الذي أكثر ما أدركه رؤية أبا عبد الله عليه السلام، المتوفى سنة (١٤٨هـ)، فمن غير الممكن أن يروي النضر عن جابر بن يزيد الجعفي المتوفى سنة (١٢٨هـ)، وهو من صغار الثالثة، ويمكن استكشاف السقط من مصدر الكليني الذي انتزع منه الرواية، فقد روى الصفّار عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان[٥]، والقاسم بن سليمان يتوسط في أسناد أخرى بين

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.
(٢) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.
(٣) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.
(٤) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٩.
(٥) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٧٤، ح١.

النضر بن سويد وجابر بن يزيد[1]، وعلى كل تقدير فالقاسم بن سليمان إنما يوثق فقط على مبنى كونه من رواة التفسير، أو كامل الزيارات، وهو ما لا يعتمد عندنا على إطلاقه.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: صحيح[2]. والمفارقة أنه قدست نفسه وصف السند السابق بالجهالة وهو صحيح، ووصف هذا السند بالصحة وهو بين مجهول أو مرسل، ولم يلتفت إلى السقط بين النضر بن سويد وجابر بن يزيد، ولو التفت إليه لكان الأوّلى أن يقول فيه أنه مرسل بسقوط الواسطة، أو أنه مجهول إذا التفت إلى أن الواسطة الساقطة هي القاسم بن سليمان، والخلاصة في السند ضعفه بجهالة الرجل.

لكن الرواية مستفيضة، موثقة الصدور، كما بيّناه في الرواية السابقة، فلا ريب في صدورها عن أبي جعفر عليه السلام، بل وعن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٣٣، ح٤.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٣٢.

## ٢٢ - بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَئِمَّةُ ﷺ

**٥٥٨/ ١. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أيوب بْنِ الْحُرِّ وَ[١] عِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: «نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ»[٢].**

---

**رجال السند:**

السلسلة السندية - العدّة عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد - من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدّة[٣]؛ والعدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[٤]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى، أبو جعفر الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، وهو ثقة، شيخ أصحابنا في قم ووجههم وفقيههم، وهو من السابعة، بقي إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)[٥]؛ والحسين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثّقه الطوسي، وعدّه الكشي في الثقات من أهل العلم،

---

(١) في الوسائل: «عن». والظاهر عدم صحّته؛ لما ورد في الأسناد من رواية أيوب الحرّ عن أبي بصير مباشرة، وعدم ثبوت روايته عنه بالتوسّط. راجع: معجم رجال الحديث، ج٣، ص٤٩٠-٤٩١.

(٢) بصائر الدرجات، ص٢٢٣، ح٥، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص٢٢٤، ح٧، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر ﷺ؛ تفسير العيّاشي، ج١، ح٨، ص١٦٤، عن أبي بصير؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥٦، ص٥٣١؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٣٦، ص١٧٨.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية[١]. وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي انتقل إلى بغداد، كان صيرفيا، وثّقه النجاشي والشّيخ، وزاد النجاشي، أنه صحيح الحديث، وهو من صغار الخامسة[٢]؛ وأيوب بن الحر، جعفي، مولى، ثقة، كما عن النجاشي والطوسي، من الخامسة مرَّ آنفاً[٣]؛ وعمران بن علّي هو الحلبي الثقة، من كبار الخامسة، وسيأتي تفصيل الكلام فيه؛ وأبو بَصِير هو يحيى بن أبي القاسم، الضرير، كما يقتضى إطلاق الكنية، كوفي، ثقة، وجيه، كما عن النجاشي. نعم وصفه ابن فضال ببعض التخليط، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)[٤].

### ٥ عمران بن عليّ:

هو أبو الفضل التيمي، مولى، عمران بن عليّ بن أبي شعبة، الشهير بالحلبي، وبيت أبي شعبة من الكوفة، وغلب عليّهم لقب الحلبي؛ لتجارتهم إليها، ذكر في كتاب البرقي: «عمر بن أبي شعبة الحلبي»[٥]. وفي أصحاب أبي عبد الله عليه السلام في رجال الشّيخ قال: «عمران بن عليّ بن أبي شعبة، الحلبي، الكوفي»[٦].

وذكر العلّامة في الخلاصة: «عمران بن عليّ بن أبي شعبة الحلبي، ثقة، لا يطعن عليّه، وكنيته أبو الفضل»[٧]. وذكر ابن داود: «عمران بن علّي بن أبي شعبة، أبو الفضل

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.
(٢) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.
(٣) ينظر: ج٢، ح٢٠٣، ص٧٦٥.
(٤) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.
(٥) الرجال، البرقي، ص٣٦.
(٦) الرجال، الطوسي، ص٢٥٦، ت٣٦٢٢.
(٧) الخلاصة، العلاّمة الحلي، ص٢١٩.

الحلبي، ثقة، لا مطعن عليّه»[١]. لم يذكر في فهارس المصنفين الواصلة إلينا ترجمة خاصة بـه، مع أن العلّامة وابن داود نقلا عبارة يظهر أنها من مصدر قديم واحد توثقه، وتنفي أي مطعن عليّه، وأنه يكنى بأبي الفضل.

نعـم وثّقَـه النجاشي في ترجمـة أخيه عبيد الله، حيـث قال بعد ذكـر أخوته وبيتهم: «وكانـوا جميعهـم ثقات، مرجوعا إلى ما يقولون - وكان عبيـد الله كبيرهم ووجههم - وصنـف الكتاب المنسـوب إليه وعرضه على أبي عبـد الله عليه السلام»[٢]. و وثّقَه - أيضاً - في ترجمة ابن عمه أحمد، حيث قال عن أحمد: «وهو ابن عم عبيد الله وعبد الأعلى وعمران ومحمّـد الحلبيـين، روى أبوهم عن أبي عبـد الله عليه السلام، وكانوا ثقـات»[٣]. وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم[٤]. هذا ملخص حال الرجل وما قيل فيه.

أما طبقته فيظهر أنه من كبار الخامسـة، كما عليّه السـيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي[٥]، نعم عدّه قدسـت نفسه من الخامسة في كتب أخرى، ويؤكد كونه من كبار الخامسـة، رواية النضر بن سويد - وهو من صغار الخامسة، ممن لم يدرك الرابعة - عنـه، وعن ابنه يحيى بن عمران الحلبي الذي هو من الخامسـة، وروى يحيى - وهو من الخامسـة - عن أبيه عمران، وروى عنه عليّ بن أبي حمـزة، وثعلبة بن ميمون، وحمّاد بن عثمان، وحمّاد بن عيسـى، وكلهم من الخامسـة، فهو على هذا أسـبق طبقة من الخامسة، وروت عنـه هـي وصغارهـا، وروى هو عن أبي عبـد الله عليه السلام، وأبان بـن تغلب، وأبي بصير، وهما من الرابعة، فهو متأخر عن الرابعة، فالظاهر كونه من كبار الخامسة.

---

(١) رجال ابن داود، ابن داود الحلي، ص١٤٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٣٠، ت٦١٢.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٩٨، ت٢٤٥.

(٤) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٢٥.

(٥) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيّد البروجردي، ص٢٧١. (حجري)

## تحقيق الصدور:

يظهـر أن الكليني اعتمد في هـذا الباب على روايات كتاب شـيخه الصفّار في نفس عنـوان البـاب، فقد ذكر الصفّـار ثمانية أحاديـث مروية في الباب، اسـتل منها الكليني روايتـين من الروايات الثلاثة لهذا الباب، فروايتنا وهي الأوّلى في الباب، هي الخامسـة في البـاب عند الصفار، والروايـة الثانية في الباب وهي التالية، هـي الرواية الثامنة عند الصفار، وسيأتي فرق السند في الرواية اللاحقة.

وعلى كل تقدير فالرواية معتبرة السـند بلا إشكال، فهي موثوقة الصدور، ولم يذكر العلّامة المجلسي قدست نفسه وصفه لسند هذه الرواية.

٥٥٩/ ٢. عَلِيّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إبراهيم بْنِ إِسْحَاقَ[١]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام في قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾: «فَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله أَفْضَلُ الرَّاسِخِينَ[٢] فِي الْعِلْمِ، قَدْ عَلَّمَهُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَالتَّأْوِيلِ، وَمَا كَانَ اللهُ لِيُنْزِلَ[٣] عَلَيْهِ شَيْئاً لَمْ يُعَلِّمْهُ[٤] تَأْوِيلَهُ، وَأَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ، وَالَّذِينَ[٥] لَا[٦] يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ إِذَا قَالَ الْعَالِمُ فِيهِمْ[٧]

---

(١) إبراهيم بن إسحاق الراوي عن عبد الله بن حمّاد، هو إبراهيم بن إسحاق الأحمر. وأكثر روايات الكليني عنه بتوسّط عليّ بن محمّد، عليّ بن محمّد بن بُندار، وعليّ بن محمّد بن عبدالله. والعناوين الثلاثة حاكية عن راوٍ واحد، فوقوع الواسطة بين عليّ بن محمّد وإبراهيم بن إسحاق بعيد، ولذا يحتمل القول بزيادة «عن عبد الله بن عليّ» في السند رأساً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص٤٤٤-٤٤٧.

وفي السند احتمال آخر، وهو وقوع التصحيف في «عليّ بن محمّد عن عبد الله بن عليّ»، بأن كان في الأصل هكذا: «عليّ بن محمّد بن عبد الله بن عمران» - وهو العنوان الكامل لعليّ بن محمّد بن بندار -، ثمّ صُحّف «بن» قبل «عبدالله» بـ«عن»، كما صحّف «عمران» بـ«عليّ». راجع: رجال النجاشي، ص٢٦١، الرقم ٦٨٣؛ وص ٣٥٣، الرقم ٩٤٧.

(٢) في «ج»: «الراسخون». ولعلّه على الحكاية.

(٣) في «ج»: «لينزّل». وفي تفسير العيّاشي: «منزلًا».

(٤) في الوسائل: «لا يعلّمه».

(٥) الموصول مع صلته مبتدأ، والشرط مع الجزاء خبره؛ وجعل قوله عليه السلام: «فأجابهم» خبراً باعتبار تضمّن المبتدأ معنى الشرط بعيد؛ لخلوّ الشرط عن الجزاء إلّا بتقدير وهو خلاف الأصل، مع عدم الحاجة إليه. وقيل: الخبر قوله: «يقولون آمنّا به». راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٢٨؛ مرآة العقول، ج٢، ص٤٣٥.

(٦) في حاشية «ف»: - «لا».

(٧) في «ب، بر» وحاشية «ج» والبصائر: «فيه». أي في القرآن أو التأويل. وقال في الوافي: «والذين لا يعلمون تأويله» أراد بهم الشيعة؛ «إذا قال العالم فيهم» يعني به الراسخ في العلم الذين بين

بِعِلْمٍ[١]، فَأَجَابَهُمُ اللهُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا﴾[٢] وَالْقُرْآنُ[٣] خَاصٌّ وَعَامٌّ، وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، فَالرَّاسِخُونَ[٤] فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ»[٥].

---

**رجال السند:**

علـيّ بن محمّد عن عبـد الله بن عليّ؛ وهو تصحيف، صوابه: عليّ بن محمّد بن عبدالله وهو ابن بندار، سبط البرقي، وشيخ الكليني الذي يروي عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاونـدي، في طرق الكليني المعتادة. فصحفت (بن) - بين عليّ بن محمّد وعبد الله بن محمّد - إلى (عن)، ويسـاعد ذلك غرابة أن يأتي اسـم بأربعة أسـماء، فتوهم الناسخ أن الصواب هو (عن) بين كل اسمين، بقي أن شّيخ الكليني اسمه عليّ بن محمّد بن عبد الله (بن عمران) وليس (بن عليّ)، وهنا فإما أن يكون وقع التصحيف بين عمران وعليّ، أو أن الأصل كان عليّ بن محمّد بن عبد الله القمي، وصحفت (القمي) إلى (بن عليّ) لتشابه الرسم عند بعض التلف في رسم الخط القديم، ولكن لا شك أن الراوي في المقام الذي يروي عن الأحمر النهاوندي هو شّـيخ الكليني سبط البرقي، ولعل الكليني أخذها من البصائر؛ لرواية شـيخه الصفّار بنفس السند ونفس الفاظ الرواية، ولكونه يملك سندا آخر للمورد اختار وضع سـنده عن شـيخه عليّ بن محمّد؛ وعليّ بن محمّد هو أبو الحسن

---

أظهرهم؛ «بعلم» أي بمحكم أو تأويل متشابه «فأجابهم الله» يعني أجاب الله الراسخين من قبل الشيعة بقوله. ﴿يَقُولُونَ﴾ يعني الشيعة ﴿ءَامَنَّا بِهِ﴾ من المحكم والمتشابه ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

(١) في البصائر: - «بعلم».

(٢) آل عمران (٣): ٧.

(٣) في تفسير العيّاشي: + «له».

(٤) في البصائر: «والراسخون».

(٥) بصائر الدرجات، ص٢٢٤، ح٨، عن إبراهيم بن إسحاق. تفسير العيّاشي، ج١، ح٦، ص١٦٤، عـن بريد بـن معاوية، عن أبي جعفـر عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥٧، ص٥٣١؛ الوسـائل، ج٢٧، ح٣٣٥٣٧، ص١٧٩؛ البحار، ج١٧، ح١، ص١٣٠.

القمي، ثقة، فاضل أديب، وهو سبط أحمد البرقي، وهو ابن محمّد ماجيلويه[١].

وإبراهيم بن إسحاق، هو الأحمري، أبو إسحاق النهاوندي، كوفي، كان ضعيفا في الحديث، كما عن الشّيخ والنجاشي، متهوماً، كما عن النجاشي، ومتهماً في دينه، كما عن الشّيخ، بل وضعفه الشّيخ، وفي كتاب ابن الغضائري: «في حديثه ضعف، وفي مذهبه ارتفاع، يروي الصحيح، وأمره مختلط». بقي حيّا بعد سنة (٢٦٩هـ)، فهو من السابعة[٢]؛ وعبدالله بن حمّاد الأنصاري، هو أبو محمّد الغفاري، سيأتي تفصيل الكلام فيه؛ وأما بريد بن معاوية فهو بريد بن معاوية العجلي، الراوي المعروف، أبو القاسم، عربي، كوفي، وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه، له محل عند الأئمة، أحد أصحاب الإجماع، وردت فيه روايات معتبرة تجعله في المقام الأعلى في الرواة، توفي سنة (١٤٨هـ)، وهو من الرابعة[٣].

وهنا تتضح الفجوة بين عبد الله بن حمّاد وبين بريد بن معاوية العجلي، فالأول ممن روت عنه السابعة، والثاني من الرابعة، ولا يمكن للسابعة أن تروي عن الرابعة بواسطة واحدة، إلا أن يكون الراوي عن الرابعة معمرا من الخامسة ممن أدركته السابعة، كحال حمّاد بن عيسى مثلا، وسيأتي في البحث التالي أن عبد الله بن حمّاد ليس من أهل الخامسة ممن أدرك الرابعة، فقد روى عمن لم يدرك الرابعة، من كبار السادسة وصغار الخامسة. وسيأتي الكلام فيه.

### ٥ عَبْدِ الله بْنِ حَمَّادٍ:

قال عنه النجاشي: «عبد الله بن حمّاد الأنصاري، من شيوخ أصحابنا، له كتابان أحدهما أصغر من الآخر، أخبرنا بهما عليّ بن شبل بن أسد عن ظفر بن حمدون عن الأحمري عنه»[٤]. قول النجاشي أنه «من شيوخ أصحابنا» غير متساوقة الدلالة مع قوله «شيخ أصحابنا»، فإن هذه العبارة لا تدل إلا على كونه من مشايخ الرواية من الشيعة.

---

(١) ينظر: ج١، ح٨، ص١٥٧

(٢) ينظر: ج١، ح٨، ص١٦٠

(٣) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٢.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢١٨، ت٥٦٨.

ولا تشير بوجه وجيه لوثاقته.

وذكره الشّيخ في الفهرست قائلا: «عبد الله بن حمّاد؛ له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»(١). ويظهر أن الشّيخ استل هذا من فهرست ابن بطة.

وفي كتاب ابن الغضائري: «أبو محمّد الأنصاري، نزل قم، لم يرو عن أحد من الأئمة ﻉ، وحديثه يعرف تارة وينكر أخرى، ويخرج شاهداً»(٢). وكلمات ابن الغضائري تدل على نحو ضعف في مروياته. ويلاحظ من متابعة أسناده أنه يكثر فيها تواجد الضعفاء والغلاة، وهو مؤشر سلبي، كما يتبين للباحث في سلاسل الأسناد.

وأما طبقته فالأمر فيها مضطرب، فقد روى الرجل عن طبقات متعددة في أسناده، فروى عن الثالثة، كما في روايته عن سدير الصيرفي، نعم سدير أدركته الخامسة، فيمكن عدّه بحسب الراوي عنه من الرابعة، أي أنه ممن أدركته الخامسة. وروى عن الرابعة، كما في أبان بن تغلب، وصباح المزني، وبريد بن معاوية، وأبي بصير، عمرو بن شمر، وأبي مريم الأنصاري، وروى عن صغار الرابعة، كما في أبي الجارود، وعمرو بن أبي المقدام، والمعلى بن خنيس، ولكنه توفي مع كبار الرابعة سنة (١٣٢هـ)، فيُعد بحسب من روى عنه من كبار الرابعة، وروى عن كبار الخامسة، كما في أبي خالد القماط، والمفضل بن عمر، وعمر بن يزيد بيّاع السابري، وعبد الله بن بكير، وروى عن الخامسة، كما في عبد الله بن سنان، وسيف التمار، وأبي الجارود، وجميل بن دراج، وخطاب بن سلمة، وإسحاق بن عمار. وروى عن صغار الخامسة، كما في روايته عن داود الرقي، وأبي بكر سماك، وروى عن كبار السادسة، كما في روايته عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، زياد بن مروان القندي.

في حين روى عنه عبد الله بن عمرو بن الأشعث، وربما يكون من السادسة، وإبراهيم بن إسحاق، إبراهيم بن هاشم، محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وهم من السابعة.

---

(١) الفهرست، الطوسي، ص١٧٠، ت٤٤٦.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٧٨، ت٩٢.

وروى كتبـه، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وابراهيم بن إسـحاق الأحمر النهاوندي، وكلاهما أيضًا من السابعة.

ومـن تعـدد هـذه الطبقات لا يمكـن أن نعتبره معمرا ممـن أدرك الرابعـة وأدركته السابعة، فكيف يروي عن كبار السادسة؟ ولا بد أن هناك خللا كبيراً في أسناد الرجل، خاصة أنه يرد في سلاسـل الضعفاء وغير المأمونين، كالأحمري وابن الأشعث المجهول الـذي يرد من طريق ابن شـمون الضعيف الآخـر، وإذا كان من احتمال مقبول فهو من كبار السادسـة، وأسـناده عن الرابعة مدلسـة، أو بتعبـير آخر لا يوثـق بكونها من غير واسطة. وهنا أيضًا يروي عن بريد بن معاوية العجلي، فلا يؤمن بترابط السند والملاقاة بينه وبين عبد الله بن حمّاد.

## تحقيق الصدور:

قال في مرآة العقول: «ضعيف»[1]. والسند المسطور في الكافي، كما ذكر قدست نفسه ضعيـف، لكن الصفّار رواهـا في البصائر مرة بنفس الألفاظ والسـند، وأخرى بسـند صحيح بنقص قليل في المتن في آخر الرواية، حيث روى الصفّار عن «يعقوب بن يزيد، عـن محمّد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿**وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرّاسِـخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾، قال: رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل الراسـخين، قد علّمه الله جميع ما أنزل الله إليـه من التنزيل والتأويل، وما كان الله لينزل عليّه شـيئا لم يعلمه تأويله، وأوصياؤه من بعده يعلمونه كلّه، والذين لا يعلمون تأويله إذا قـال العالم فيه العلـم فأجابهم الله: ﴿**يَقُولُونَ آمَنّا بِهِ كُلٌّ مِـنْ عِنْدِ رَبِّنا**﴾، والقرآن له خاص وعام، ومحكم ومتشـابه، وناسخ ومنسـوخ»[2]. ولم يذكر عبارة (فالراسخون في العلـم يعلمونه) الواردة آخر الروايـة، وعلى كل حال فمتن الرواية موثق الصدور وفق سند الصفّار الصحيح ومتنه.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٣٤.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٣، ح٤.

٥٦٠/ ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمّد بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ عليّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ كَثِيرٍ: عَنْ أَبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ[1] عليهم السلام»[2].

---

**رجال السند:**

أما الحسين بن محمّد فهو أبو عبد الله الأشعري، عربي، قمي، يعرف بابن عامر، ثقة، شّيخ الكليني، من صغار الثامنة، وبقي إلى سنة (٣١٧هـ)[3]؛ ومعلى بن محمّد فهو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، لا نعتد بروايته، نعم هو ثقة وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو من السابعة[4]؛ ومحمّد بن أورمة؛ قمي، التوقف فيه هو محط الركب؛ لتوسطه الضعفاء والغلاة في أسناد الروايات، تتردد طبقته بين كبار السابعة وصغار السادسة[5]؛ وعلّي بن حسان هو أبو الحسن، عليّ بن حسان بن كثير الها شمي، مولاهم، بدلالة روايته عن عمه عبد الرحمن، ضعيف جداً، ذكروه في الغلاة، فاسد الاعتقاد، كما عن النجاشي. «غال، ضعيف، رأيت له كتابا سماه تفسير الباطن، لا يتعلق من الإسلام بسبب»، كما عن ابن الغضائري، كذاب واقف، كما عن ابن فضال، وهو من السادسة[6]؛ وعبد

---

(١) في الكافي، ح١١٠١ والبحار: - «من بعده». وفي الوسائل: «من ولده» بدل «من بعده».

(٢) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح١١٠١، مع زيادة في أوّله؛ الوافي، ج٣، ح١٠٥٨، ص٥٣٢؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٣٨، ص١٧٩؛ البحار، ج٢٣، ح١٢، ص٢٠٨.

(٣) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٤) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٥) ينظر: ج٤، ح٤٨٢، ص٢٥٠.

(٦) ينظر: ج٤، ح٤٨٢، ص٢٥٠.

الرحمن بن كثير هو الهاشمي، عم عليّ بن حسان، مولى بني هاشم، قال النجاشي: «كان ضعيفا، غمز أصحابنا عليّه، وقالوا: كان يضع الحديث»، وهو من الخامسة[١].

**تحقيق الصدور:**

قال العلّامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف»[٢]. والسند كما ترى يغلب عليّه المجروحون والضعفاء، فمن معلى بن محمّد البصري، إلى محمّد بن أورمة القمي، إلى عليّ بن حسان وعمه عبد الرحمن، ولا طريق آخر إلى إثبات صدور الرواية بهذا اللفظ عن أبي عبد الله عليه السلام، وإن كان لا غضاضة في مضمونها، لكن إثبات الصدور يبقى متعذراً، خاصة مع تفردهم بنقل الرواية.

---

(١) ينظر: ج٣، ح٣٤٠، ص٣٢١.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٣٦.

## ٢٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ ﷺ قَدْ[1] أُوتُوا الْعِلْمَ وَأُثْبِتَ فِي صُدُورِهِمْ

٥٦١ / ١ . أحمد بْنُ مِهْرَانَ[2]، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ ﷺ يَقُولُ فِي هذِهِ الْآيَةِ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾[3] فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلى صَدْرِهِ[4].

---

**رجال السند:**

أما أحمد بن مهران، فهو شّيخ الكليني، ضعيف، كما نقل العلّامة عن ابن الغضائري، ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليّه غير مرة خلافا لعادته، وهو من ذوي الأسناد العالية، ولعله من كبار الثامنة[5]؛ ومحمّد بن علّي هو محمّد بن علّي بن إبراهيم بن موسى، المشهور بأبي سمينة الصيرفي، كنيته أبو جعفر، هو مولى بني هاشم، كوفي، خاله خلّاد بن عيسى المقرئ، هاجر إلى قم بعدما اشتهر كذبه، وطرده أحمد الأشعري من قم بعد افتضاحه، أمْرُهُ في الكذب والغلو مشهورٌ، لا حاجة فيه إلى التفصيل، ولم يقتصر كذبه في المتون، بل وفي الأسانيد وأسماء الرجال، كما نص النجاشي في عباد بن يعقوب، وعدّه

---

(١) في «ب»: - «قد».

(٢) في الوسائل: «أحمد بن محمّد». وأحمد بن محمّد [بن خالد] وإن روى عن محمّد بن علّي في كثير من الأسناد، لكنّه ليس من مشايخ المصنّف، وابتداء السند بعنوانه في أوّل حديث من الباب غير معهود. ورواية أحمد بن مهران – وهو من مشايخ الكليني – عن محمّد بن عليّ متكرّرة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج٢، ص٧٠٩.

(٣) العنكبوت (٢٩): ٤٩.

(٤) الوافي، ج٣، ح١٠٥٩، ص٥٣٣؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٤٠، ص١٧٩.

(٥) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

الفضل بن شـاذان من الكذابين المشهورين، وضعفه ابن الغضائري أيما تضعيف، وهو من صغار السادسـة أو من كبار السـابعة[١]؛ وحمّاد بن عيسـى غريـق الجحفة، الراوي المعروف، أبو محمّد الجهني، قيل: عربي، وقيل: مولى جهينة، كوفي، سـكن البصرة. قال النجاشي: «كان ثقة في حديثه، صدوقا»، ووثّقه الشّيخ في الفهرست والرجال، وذكروه في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسـة وعمّر حتّى توفي مع السادسـة، سنة (٢٠٩هـ) عن نيف وتسـعين عاماً[٢]؛ والحسين بن مختار هو القلانسي، يمكن قبول روايته في حال كان المتن مساعداً لذلك، ولم يكن من معارض، أبو عبد الله البجلي الأحمسي، مولى أحمس من بجيلة، كوفي، ذكر الشّـيخ كونه واقفا، وذكره المفيد في ما ينسب إليه من الإرشاد في خاصة الإمام الكاظم ﷺ، وثقاته، وأهـل الورع والتقوى، والعلم، وذكر العلّامة عن ابـن عقـدة أن ابن فضال وثقه[٣]؛ وأبو بصير فهو الأسـدي، أبو بصير، وقيل: أبو محمّد الأسـدي، يحيى بن القاسم، وقيل: يحيى بن أبي القاسـم إسحاق، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي، وعن الكشي عدّه في أهل الإجماع مردداً بينه وبين ليث بن البختري، كان مكفوفا منذ ولادته. وقـال ابن فضال: لم يكن غاليا، وكان مخلطا. ووردت فيه روايات عديدة، يشـترك مع راو آخـر وهو ليث بن البختري في الكنيـة والطبقة، وانصرافها إلى صاحبنا هنا مع الإطلاق هو المتعين، وكلاهما ثقة، ولكن إن وردت رواية عن أبي بصير مـن طريق عليّ بن أبي حمزة، أو من طريق شـعيب العقرقـوفي، أو من طريق عبد الله بن وضـاح فهـو يحيى، فالأول قائـده، والثاني ابن أختـه، والثالث ممن عـرف به، كما نص النجـاشي، وإن كانت من طريق ابن مسـكان، أو أبي جميلة النخاس المفضل بن صالح، وعبـد الكريم بن عمرو كرام، وابن بكير، وأبي المغراء، فهو ليث. وقد يشـتبه براوٍ آخر وهو يحيى بن القاسـم الحذاء الأزدي الواقفي، من الخامسـة، وهو وهم؛ نشـأ من نص محرَّف في المختار من الكشي، حيث ورد «واسم عمه يحيى بن القاسم الحذاء، وأبو بصير

(١) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

(٢) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٩٨، ص٧٤٧.

هذا يحيى بن القاسم، يكنى أبا محمّد»[١]. وهذا النص لترجمتين منفصلتين وقع فيه بعض السقط، ومن الوهم أيضاً أن يوصف أبو بصير الأسدي بالوقف بسبب التوهم باتحاد الرجلين، وكيف يكون واقفاً، وقد توفي قبل نشوء الواقفة بأكثر من ثلاثة عقود!، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)[٢].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف»[٣]، والسند ضعيف، كما ذكر قدست نفسه، ولا سبيل آخر إلى إثبات صدور هذه الرواية.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٧٣.

(٢) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٣٢١.

(٣) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٢، ص٤٣٦.

**٥٦٢/ ٢. عَنْهُ، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ: عَنْ أَبي عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»[1].**

---

**رجال السند:**

الرواية معلّقة على سابقتها، والمقصود بالضمير في (عنه) شّيخ الكليني أحمد بن مهران، وقد ذهبنا إلى قبول روايته؛ لترحم الكليني عليّه على غير المعتاد منه، وهو عالي الأسناد، من الثامنة[2]؛ ومحمّد بن علّي هو أبو سمينة الصيرفي، الكوفي الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة[3]؛ والحسن بن محبوب هو السراد، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثّقه الشّيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلّة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة. توفي سنة (٢٢٤هـ)، من السادسة[4]؛ وعبد العزيز العبدي ضعيف يأتي الكلام فيه.

**٥ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيُّ:**

«عبد العزيز بن عبد الله العبدي، مولاهم الخزّاز الكوفي»[5]، كما عن رجال الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقد كرر الشّيخ ذكره فيهم مرتين. قال النجاشي: «عبد العزيز العبدي كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ضعيف، ذكره ابن نوح. له كتاب يرويه

---

(١) بصائر الدرجات، ص٢٢٥، ح٧، بسند آخر؛ تفسير القمّي، ج٢، ص١٥٠، من دون الأسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١٠٦٠، ص٥٣٣.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٣) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٣٨.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢٣٩، ت٣٢٨١.

جماعـة، أخبرنا أبو العباس أحمد بن عليّ، قال: حدّثنا الحسـن بـن حمزة، قال: حدّثنا ابن بطة، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عبد العزيز بكتابه»[١].

وطبقـة الرجـل تظهر من تتبع أسـناده، فتروي عنـه السادسـة، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام، وعـن عبـد الله بن أبي يعفـور، ممن توفي سـنة (١٣١هـ)، مـن الرابعة، وحمزة بـن حُمـران من كبار الخامسـة، وعبيد بن زرارة مـن صغار الرابعة، فهو بلا أدنى شـك من الخامسة.

**تحقيق الصدور:**

قـال العلّامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف»[٢]، ومع أن السـند ضعيف لا أقل من جهة أبي سـمينة الصيـرفي وعبد العزيز العبدي، إلّا أن الرواية رويت بأسـناد عدّة، فرواهـا الصفّـار في البصائر عن «محمّد بن الحسـين، عن عليّ بن أسـباط، عن أسـباط، قـال: سـأله الهيسي عن قول الله عز وجـل: ﴿**بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَـاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ**﴾، قال: هم الأئمة»[٣]، والسند ليس معتبرا أيضاً، وأيضاً رواها الصفّار عن «عباد بن سـليمان، عن أبيه سـليمان، عن سـدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: قول الله تبـارك وتعالى: ﴿**بَلْ هُوَ آيَـاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ**﴾، قال: هم الأئمة»[٤]، والسـند هنا مصحف، والصواب أنه (عن عباد بن سـليمان، عن محمّد بن سـليمان، عن أبيه سـليمان)، وهو سند ضعيف كذلك. ورواها أيضاً عن «أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن الفضيل، قال: سألته عن قول الله تعالى: ﴿**بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي**

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٤٤، ت٦٤١.

(٢) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٢، ص٤٣٧.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٥، ح٧.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٧، ح١.

﴿صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: هم الأئمة»[1]. وهو أيضاً سند مرتبك.

ورويت بزيادة كلمة (خاصة) في نهايتها في موارد عدّة، ويحدس أنها نفس السابقة، فقد رواها الصفّار عن «عباد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن محمّد بن الفضيل سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: هم الأئمة خاصة»[2]، وعن «محمّد بن الحسين، عن يزيد، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: ﴿هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: هي الأئمة خاصة»[3]، وهذا الأخير معتبر، وهو عين الحديث الرابع في هذا الباب في الكافي الذي رواه الكليني عن «محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد شعر، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ قال: هم الأئمة عليهم السلام خاصة»[4]. وأسناد بعض الروايات هنا معتبر، والتظافر متحقق؛ لكثرة الأسناد بهذا الترتيب، فهي موثقة الصدور عن أبي عبد الله عليه السلام.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٧، ح٨

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٦، ح١٢.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٥، ح٥.

(٤) الكافي، الكليني، ج١، ح٤، ص٢١٤.

**٥٦٣/ ٣. وَعَنْهُ، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ[1] أبو جعفرٍ عليه السلام فِي[2] هذِهِ الْآيَةِ: (بَلْ هُوَ آياتٌ بَيِّناتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ) ثُمَّ قَالَ: «أَمَا وَالله، يَا أَبا مُحَمَّدٍ، مَا[3] قَالَ: بَيْنَ[4] دَفَّتَي فِدَاكَ؟ قَالَ: «مَنْ عَسى أَنْ يَكُونُوا[5] غَيْرَنَا؟!»[6]**

---

## رجال السند:

الرواية معلّقة كسابقتها، والمقصود بالضمير في (عنه) شّيخ الكليني، أحمد بن مهران، قَبلنا روايته سابقا، وهو عالي الأسناد، من الثامنة[7]؛ ومحمّد بن علّي هو أبو سمينة الصيرفي، الكوفي، الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة[8]؛ وعثمان بن عيسى الرؤاسي، أبو عمرو العامري، الكلابي، الرواسي، مولاهم، كوفي، شّيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدين بمال موسى بن جعفر عليه السلام، كما عن النجاشي. وصفه

---

(١) لعلّه بمعنى تكلّم. وفي الوسائل: «قرأ أبو جعفر عليه السلام هذه الآية» بدل «قال أبو جعفر عليه السلام في هذه الآية».

(٢) في شرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: – «في».

(٣) قال في الوافي: «كلمة «ما» نافية، يعني ما قال: آيات بيّنات بين دفّتي المصحف، بل قال: ﴿آيَٰتٌ بَيِّنَٰتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ﴾. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ويحتمل أن تكون كلمة ما موصولة، فيكون بياناً لمرجع ضمير هو في الآية، أي الذي قال تعالى: إنّه آيات بيّنات هو ما بين دفّتي المصحف، لكنّه بعيد جدّاً».

(٤) في الوسائل: «ما بين».

(٥) في «ف، بر»: «يكون». وقال في مرآة العقول: «من عسى أن يكونوا» الاستفهام للإنكار.

(٦) بصائر الدرجات، ص٢٢٥، ح٣، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن ابن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١٠٦٣، ص٥٣٤؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٤٢، ص١٨٠.

(٧) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٨) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

الشّيخ في العدّة بالوثاقة والتحرج في النقل، وروي أنه تاب قبل موته، وهو مُعَمَّر، من الخامسة، وتوفي مع السادسة[١]؛ وسماعة هو ابن مهران، أبو ناشرة الحضرمي، وقيل: أبو محمّد الحضرمي، مولى، كوفي نزل كندة فيها، كان يتجر في القز ويخرج به إلى حران، وثَّقَه النجاشي مرتين ولم يشر لوقفه، وأشار الطوسي له، وقد أشار الصدوق أيضا لوقفه، ويؤيد كونه من الواقفة أسناده فهو يرد في سلاسلهم، والمكثرين عنه عثمان بن عيسى الرؤاسي، كما في هذا السند، وزرعة وهما من مشاهير الواقفة، عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، توفي سنة (١٧٥هـ)، وهو من الخامسة[٢]؛ وأبِو بصِير هو يحيى بن أبي القاسم، أبو بصير الأسدي، وقيل: أبو محمّد، يحيى بن القاسم، وقيل: يحيى بن أبي القاسم إسحاق، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي، وعن الكشي عدّه في أهل الإجماع، مرددا بينه وبين ليث بن البختري، كان مكفوفا منذ ولادته. وقال ابن فضال: لم يكن غاليا، وكان مخلطا، ووردت فيه روايات عديدة، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)[٣].

**تحقيق الصدور:**

قال العلّامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف»[٤]، وضعف السند بمحمّد بن عليّ الكوفي، أبي سمينة الصيرفي، ولكن الصفّار رواها عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن ابن أبي حمزة – وهو البطائني – عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام[٥]، وهو ضعيف أيضاً بالبطائني، نعم رويت تلك الرواية باختلاف صغير في آخرها بحذف كلمة (غيرنا)، والاكتفاء بالسؤال (من عسى أن يكون؟)(من عسى أن يكونوا؟) بأسناد متعددة معتبرة في البصائر، فقد رواها عن محمّد بن عبد الحُميد، عن

---

(١) العدّة في الأصول، الطوسي، ج١، ص١٥٠.

(٢) ينظر: ج١، ح١٤، ص١٩٩.

(٣) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٣٢١.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٣٧.

(٥) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٥، ح٣.

سيف بن عميرة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام[1]، وعن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن حر، عن حُمران، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام[2]، وعن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن حر وعن حُمران بن عليّ جميعا، عن أبي بصير[3]، فالوثوق بصدورها متحقق لا ريب فيه.

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٤، ح٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٥، ح٦.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٢٦، ح٩.

**٥٦٤/ ٤. مُحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحمّد بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ شَعَرٍ[١]، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ: عَنْ أَبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: ﴿بَلْ هُوَ آياتٌ بَيِّناتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام خَاصَّةً»[٢].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٣]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب الثقة، من السابعة[٤]؛ ويزيد شعر، ويعرف بيزيد بن إسحاق شعر، وهو من كبار السادسة، يأتي الكلام فيه. وهَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ، ثقة، من الخامسة، سيأتي الكلام فيه أيضاً.

---

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص٢٢٧، ح١٧، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد بن سعد، عن هارون بن حمزة، لكنّ الظاهر زيادة الخبر في هذا الموضع من البصائر؛ لتقدّم ذكره في الحديث الخامس من الباب عن محمّد بن الحسين، عن يزيد [شعر]، عن هارون بن حمزة. ولذا لم يرد الخبر المذكور في الموضع الثاني في بعض نسخ البصائر المعتبرة.

وعلى أيّ تقدير، يزيد الراوي عن هارون بن حمزة، هو يزيد بن إسحاق شعر، وقد يعبّر عنه بـ «يزيد شعر» فيقع العنوان في معرض التحريف بـ «يزيد بن سعد». راجع: رجال النجاشي، ص٤٣٧، الرقم ١١٧٧؛ وص ٤٥٣، الرقم ١٢٢٥؛ الفهرست للطوسي، ص٤٩٦، الرقم ٧٨٦؛ وص ٥١٣، الرقم ٨١٦.

(٢) بصائر الدرجات، ص٢٢٥، ح٥ عن محمّد بن الحسين؛ وفيه، ص٢٢٧، ح١٧، عن محمّد بن الحسين، مع زيادة في آخره. وفيه، ص٢٢٦، ح١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ الوافي، ج٣، ح١٠٦٢، ص٥٣٣؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٤٣، ص١٨٠.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

### ٥ يَزِيدَ شَعَرٍ:

هو أبو إسحاق، يزيد بن إسحاق الغنوي، ويلقب بشعر، ويعرف أيضاً بابن أبي السخف الغنوي[١]، قال النجاشي: «يزيد بن إسحاق بن أبي السخف الغنوي، أبو إسحاق، يلقب شعر، له كتاب، يرويه جماعة، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا ابن الحميري، عن أبيه، عن يزيد، بكتابه»[٢].

وذكره الشّيخ في الفهرست قائلا: «يزيد بن إسحاق شعر؛ له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار والحسن بن متيل جميعا، عن محمّد بن الحسين، عنه»[٣].

وعدّه الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام[٤]، وهو توهم منه قدست نفسه؛ فالرجل ممن يروي عن أبي عبد الله عليه السلام بواسطة الخامسة، ويروي عنه أصحاب السابعة، مما يجعله من طبقات السادسة، نعم لرواية بعض السادسة عنه كجعفر بن بشير وعليّ بن النعمان، فالأدق عدّه من كبار السادسة، وهؤلاء ممن لم يدركوا أبا عبد الله عليه السلام. نعم ما ورد من روايته عن أبي عبد الله عليه السلام في مورد من التهذيب[٥]، فإن الصحيح فيه كما يظهر من باقي الأسناد أنه بواسطة عن أبي عبد الله عليه السلام، بل ويدل عليّه أيضاً أن الشّيخ روى عين الرواية في الاستبصار بصيغة (عن يزيد بن إسحاق شعر، رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام)[٦]، وهو الصواب. وقد ورد اسمه في أسناد كتاب كامل الزيارات لابن قولويه.

وروى الكشي عن «حمدويه، قال: حدّثنا الحسن بن موسى، قال: حدّثني يزيد بن إسحاق شعر – وكان من أرفع الناس لهذا الأمر – قال: خاصمني مرة أخي محمّد وكان

---

(١) ويكتب أيضا أبو السخيف الأرجني، أبو السخين الأرجني.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٥٣، ت١٢٢٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص٢٦٧، ت٨١٦.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٢٤، ت٤٨٤٧

(٥) التهذيب، الطوسي، ج٨، ح٩٥١، ص٢٦١.

(٦) الاستبصار، الطوسي، ج٤، ح١٠٦، ص٣١.

مستويا فقلت له لمّا طال الكلام بيني وبينه: إن كان صاحبك بالمنزلة التي تقول، فاسأله أن يدعو الله لي حتَّى أرجع إلى قولكم، قال: قال لي محمّد: فدخلت على الرضا ﷺ، فقلت له: جعلت فداك إن لي أخا وهو أسن مني، وهو يقول بحياة أبيك، وأنا كثيرا ما أناظره، فقال لي يوما من الأيام: سل صاحبك - إن كان بالمنزل الذي ذكرت - أن يدعو الله لي حتَّى أصير إلى قولكم! فإني أحب أن تدعو الله له، قال: فالتفت أبو الحسن ﷺ نحو القبلة فذكر ما شاء الله أن يذكر، ثم قال: اللهم خُذ بسمعه وبصره ومجامع قلبه حتَّى ترده إلى الحق، قال: وكان يقول هذا وهو رافع يده اليمنى، قال: فلما قدم أخبرني بما كان، فوالله ما لبثت إلّا يسيرا حتَّى قلت بالحق»[١].

والكلام في هذه الرواية في نقاط:

**أولاً**: الرواية أخذها حمدويه شّيخ الكشي من كتاب الحسن بن موسى الخشاب، صاحب الكتاب المعروف في شأن الواقفة، والذي تكرر الكثير من عباراته في كتاب الاختيار، كما يظهر بأدنى متابعة.

**ثانياً**: عبارة (وكان من أرفع الناس لهذا الأمر) لعلها مصحفة، والأرجح كونها (وكان أدفع الناس لهذا الأمر)، والمعني بها أنه كان ممن لا يدخر جهده في الدفاع عن حق الإمام الرضا ﷺ في الإمامة بوجه الواقفة.

**ثالثاً**: يؤيد أنه كان من المدافعين عن الرضا ﷺ وإمامته ضد الواقفة رواية أخرى رواها الخشاب في كتاب الواقفة، حيث روى الكشي عن حمدويه عن الحسن بن موسى الخشاب رواية في شأن عليّ بن خطاب وابراهيم بن شعيب، وهما من الواقفة، وجاء فيها موقفه تجاههما[٢].

**رابعاً**: قائل هذه العبارة ربما يكون الشّيخ أو الكشي أو حمدويه أو الخشاب، ولكن الأرجح أنها من الخشاب، فهو ما فتئ يذكر في كتابه أوصاف رجاله فيها، خاصة إذا

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٦٤.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٦٩.

تعلق الأمر بالوقف.

**خامساً**: عبارة (قال لي محمّد) يظهر أنها توهم، فالمفروض أن يقول الخشـاب: (قال لي يزيد)، فالقصة يرويها يزيد للخشاب عن أخيه محمّد، وليس محمّد عن أخيه يزيد.

فالرجل من كل هذا ممن لم يرد فيه قدح أو يدل عليّه مؤشر ضعف، ولا مؤشر سلبي في ما ينقله من روايات أو من يحيط به من الرواة، مع ذكر الخشـاب له في كتاب الواقفة مقرونا بالمدح، فلا ضير من الاعتماد عليّه فيما يرويه، ولم يكن من معارض له.

### ٥ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ:

قال النجاشي: «هارون بن حمزة الغنوي الصيرفي، كوفي، ثقة، عين، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حُميد بن زياد، قال: حدّثنا محمّد بن تسـنيم، عن يزيد بن إسـحاق شعر، عن هارون بن حمزة بكتابه»[١].

وذكره الشّيخ في الفهرست: «هارون بن حمزة الغنوي. له كتاب، رواه يزيد بن إسحاق شـعر، عنه»[٢]. وذكره في الرجال في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام، بعنوان «هارون بن حمزة الغنوي»[٣]. ووصفه بالكوفي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام[٤]. وعدّ الشّـيخ إياه من أصحـاب أبي جعفر الباقر عليه السلام خطأ، فالرجل ممن روت عنه السادسـة، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام وبعض الرابعة، وهو من الخامسة التي لم تدرك أبا جعفر عليه السلام.

وعدّه المفيد في الرسالة الهلالية من الرؤساء والاعلام، المأخوذ عنهم الحلال والحرام، الذين لا مطعن عليّهم ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وإن كان اسمه قد جاء مصحفاً في

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣٧، ت١١٧٧.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص٢٦٠، ت٧٨٦.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٤٨، ت١٦٤٤.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣١٨، ت٤٧٣٥.

النسخ، لكن لا ريب في أنه هو المقصود في الرواية[١].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «صحيح على الظاهر»[٢]. وقرن التصحيح بالظهور للكلام في يزيد شعر، وعدم ورود توثيق صريح له، وقد ذهبنا لقبول رواية يزيد شعر، كما مرَّ، فالرواية يقبل الوثوق بصدورها.

وعلى كل تقدير فهذه الرواية مروية بأسناد أخرى، إذ رواها الصفّار عن محمّد بن الحسين – وهو ابن أبي الخطّاب –، عن يزيد، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي مورد آخر فيه تتمة: رواها عن محمّد بن الحسين، عن يزيد بن سعد، عن هارون بن حمزة، والتصحيف ظاهر في السند، فالصواب في (يزيد بن سعد) إنما هو (يزيد بن شعر). ورواها أيضاً عن الرضا عليه السلام بسنده عن عباد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن محمّد بن الفضيل. وهذه الأخيرة هي الرواية التالية في الباب ورواها الكليني مضمرة.

---

(١) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٢٥، ص٤٠.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٣٨.

**٥٦٥/ ٥. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ محمّد بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ قَالَ[١]: «هُمُ الأَئِمَّةُ عليهم السلام خَاصَّةً[٢]»[٣].**

---

**رجال السند:**

السلسلة السندية – العدّة، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد – من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدّة[٤]؛ ومحمّد بن الفضيل اسم مشترك بين راويين، بل قد يقال بين ثلاثة؛ محمّد بن الفضيل بن كثير الأزدي، ومحمّد بن الفضيل بن غزوان، ومحمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، حيث يدعى محمّد بن الفضيل نسبة إلى جده الشهير الفضيل بن يسار، ولكن المتعيّن الذي يروي عنه الحسين بن سعيد هو محمّد بن الفضيل بن كثير الصيرفي، أبو جعفر الأزدي، عربي، كوفي، ضعيف، يرمى بالغلو، من الخامسة أو صغارها[٥]. ويلاحظ أن الرواية هنا مضمرة، ولكن محمّد بن الفضيل رواها، كما يظهر من البصائر عن الرضا عليه السلام

**تحقيق الصدور:**

والرواية بسندها المسطور ضعيفة بمحمّد بن الفضيل الأزدي، وذكر العلّامة

---

(١) في «بف»: + «أبو عبد الله».

(٢) في «ب، ف، بر، بف»: – «خاصّة».

(٣) بصائر الدرجات، ص٢٢٦، ح٨، عن أحمد بن محمّد، ولم يرد فيه كلمة «خاصّة»؛ وفيه، ص٢٢٦، ح١٢، بسنده عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. وفيه، ص٢٢٧، ح١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة؛ الوافي، ج٣، ح١٠٦١، ص٥٣٣.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٥) ينظر: ج٣، ح٣٣٩، ص٣١٨.

المجلسي قدست نفسه أن السند مجهول[1]؛ إلاّ أن متن الرواية عندنا موثوق الصدور عن المعصوم عليه السلام، كما مرَّ في الروايات السابقة في الباب، سواء صدق محمّد بن الفضيل في نقله هذا أو لم يصدق، إلّا أن الرواية كانت معروفة في وقته عنهم عليهم السلام.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٣٨.

## ٢٤ - بَابٌ فِي أَنَّ مَنِ اصْطَفَاهُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ وَأَوْرَثَهُمْ[١] كِتَابَهُ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

٥٦٦/ ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمد بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسى، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سابِقٌ بِالْخَيْراتِ بِإِذْنِ اللهِ﴾[٢] قَالَ: «السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ[٣]: الإمام، وَالْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ لِلْإِمَامِ[٤]، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ الإمام»[٥].

---

**رجال السند:**

الحسين بن محمّد الأشعري؛ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة[٦]؛ ومعلى بن محمّد البصري؛ أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب،

---

(١) في «ب»: + «في».

(٢) فاطر (٣٥): ٣٢.

(٣) في «ب»: + «هو».

(٤) في «ج»: «بإمام». وفي شرح المازندراني: «بالإمام».

(٥) بصائر الدرجات، ص٦٦، ح١٥، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن منصور، عن عبد المؤمن، عن سالم الأشلّ؛ وفيه، ص٦٤-٦٦، ح١، ٢، ٣، ٨، ٩، ١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وح٥، ٦، ١٢، ١٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وح١٣، ٤، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص١٠٤، ح٢، بسند آخر مع اختلاف، وفي كلّها إلى قوله: «السابق بالخيرات الإمام». تفسير القمّي، ج٢، ص٢٠٨، من دون الأسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١٠٦٤، ص٥٣٥.

(٦) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، ووثّقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وبنينا - كما عليّه المشهور - من عدم الاعتداد بما يرويه، وهو من السابعة[1]؛ ومحمّد بن جمهور، أبو عبد الله العمي، التميمي، عربي، بصري، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها، كما عن النجاشي. غال، كما عن الشّيخ. وعن ابن الغضائري: «غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعرا يحلل فيه محرمات الله عز وجل». روى في التفسير وكامل الزيارات، كان ضعّفه في المعجم في ترجمة خالد بن يزيد، ورجع و وثّقه أيضاً في المعجم في ترجمته؛ لوجوده في أسناد التفسير، وفضلاً عن التناقض، فهو غريب جدا منه - قدست نفسه -، فكيف يوثقه مع ما قاله النجاشي فيه! بينما جاء في موسى بن سعدان فقط كلمة (ضعيف في الحديث) وضعفه، ولم يشفع التفسير هناك، بينما هنا قال: (ضعيف في الحديث)، وذمه بعدها أيما ذم، وشفع فيه التفسير، وهو من السادسة[2]؛ وحمّاد بن عيسى غريق الجحفة، الراوي المعروف، أبو محمّد الجهني، قيل: عربي، وقيل: مولى جهينة، كوفي سكن البصرة، قال النجاشي: «كان ثقة في حديثه، صدوقاً»، ووثّقه الشّيخ في الفهرست والرجال، وذكره الكشي في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة أو صغارها، وعمر تسعينا ونيف حتّى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)[3]؛ وعبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، أخو أبو مريم الأنصاري، عربي، كوفي، ثقة، من الرابعة، ولد سنة (٨١هـ)، وتوفي سنة (١٤٧هـ)[4]؛ وسالم هو سالم بن عبد الرحمن الأشل، بقرينة ورود تلك الرواية بوصفه الأشل، كما في البصائر، ولكون الراوي عنه عبد المؤمن الذي لا يستساغ أن يروي عن غيره ممن يسمى سالم للطبقة، وسالم من كبار الرابعة، مقبول الحديث، يأتي الكلام فيه.

---

(١) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٤) ينظر: ج٣، ح٣٩٤، ص٤٦٦.

### ٥ سالم (سالم بن عبد الرحمن الأشل):

أبو عبد الرحمن، بجلي مولى، كوفي، وثّقه ابن الغضائري، وروى في كامل الزيارات، وقد روى عن الرجل الثقات من كبار الخامسة، كعبد الله بن بكير بن أعين، وإبراهيم بن ميمون، ومن الخامسة، كالثقة العين الجليل منصور بن حازم، وأولاده: عبد الرحمن بن سالم العطار، وعبد الحُميد بن سالم العطار ثقة، ومحمّد - وليس هو محمّد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي الذي يروي عنه ابن عقدة - بل من ذكره الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ولقب أباه بالمصاحفي. وحفيده محمّد بن عبد الحُميد بن سالم العطار ثقة.

نقل العلّامة عن ابن الغضائري في ترجمة ولده عبد الرحمن: «عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن الأشل، كوفي مولى، روى عن أبي بصير، ضعيف، وأبوه ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام»[١]. يستفاد من النص أن ابنه الضعيف من الخامسة، وأن سالم الثقة من الرابعة، وهو مؤيد بها في الأسناد.

ذكر النجاشي في ترجمة ابنه عبد الرحمن: «كان سالم بيّاع المصاحف»[٢].

وعدّه البرقي والشّيخ بعنوان سالم الأشل بيّاع المصاحف في أصحاب أبي جعفر عليه السلام[٣]، وعدّه الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وقال: «سالم بن عبد الرحمن الأشل، أسند عنه»[٤].

وقد تطرقنا لما تعنيه عبارة (أسند عنه) من إجمالها وخفائها وعدم إفادتها التوثيق[٥]، لكن سيرة الرجل الروائية الحسنة، ورواية أجلاء الخامسة وكبارها عنه، مؤيدا بالتوثيق الذي نقل عن ابن الغضائري، كل ذلك يشير إلى قبول روايته.

---

(١) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحلي، ص٣٧٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٣٧، ت٦٢٩.

(٣) الرجال، البرقي، ص١٢؛ رجال الطوسي، الطوسي، ص١٣٧، ت١٤٣٣.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢١٧، ت٢٨٧٦.

(٥) ينظر: ج٢، ص٤١٩

## تحقيق الصدور:

لم يذكر العلّامة المجلسي وصف سند الرواية، وهي على مبانيه ضعيفة، لا أقل من جهة معلى بن محمّد، والمشهور ضعفها أيضاً، وسند الرواية في الكافي يعاني من الضعف في معلى بن محمّد ومحمّد بن جمهور، نعم روى الصفّار عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن منصور، عن عبد المؤمن الأنصاري، عن سالم الأشل[1]، وهو سند معتبر على المختار. ولكن ورد فيها فقط تفسير السابق بالخيرات أنه الإمام، ولم يرد تفسير المقتصد والظالم لنفسه، كباقي روايات الباب في البصائر. وهذا المعنى ليس من المجازفة أن نقول بتواتر روايات تفسيره، فالموثوق بصدوره فقط تفسير السابق بالخيرات من رواية الأشل.

نعم روى الصدوق في معاني الأخبار عن «أحمد بن الحسن القطان، قال: حدّثنا الحسن بن عليّ بن الحسين السكري، قال: أخبرنا محمّد بن زكريا الجوهري، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن عمارة، عن أبيه، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام، قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ**﴾، فقال: الظالم منا من لا يعرف حق الإمام، والمقتصد العارف بحق الإمام، والسابق بالخيرات بإذن الله هو الإمام ﴿**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا**﴾ يعني السابق والمقتصد»[2].

وبملاحظة الروايات المعتبرة فالمعنى أن الآية في الذرية الطيبة من ولد فاطمة عليها السلام، وتقسيمهم إلى الطبقات الثلاثة، وأن السابق بالخيرات هو الإمام عليه السلام، ولكن لا يعلم هل الظالم لنفسه هو من لا يعرف الإمام، أم من كثرت ذنوبه من غير توبة.

---

(١) البصائر، الصفّار، ص٦٦، ح١٥

(٢) معاني الأخبار، الصدوق، ص١٠٤.

٥٦٧ / ٢. الْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلًّى، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ[١] تَعَالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا﴾[٢] فَقَالَ: «أَيَّ شَيْءٍ تَقُولُونَ أَنْتُمْ؟» قُلْتُ[٣]: نَقُولُ: إِنَّهَا فِي الْفَاطِمِيِّينَ، قَالَ: «لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ[٤]، لَيْسَ يَدْخُلُ فِي هذَا مَنْ أَشَارَ بِسَيْفِهِ[٥]، وَدَعَا النَّاسَ إِلى خِلَافٍ»[٦]. فَقُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ؟ قَالَ: «الْجَالِسُ[٧] فِي بَيْتِهِ لَا يَعْرِفُ حَقَّ الإمام، وَالْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِحَقِّ الإمام، وَالسَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الْإِمَامُ»[٨].

---

**رجال السند:**

وهذه السلسلة السندية – الحسين عن معلى عن الوشاء – من أكثر السلاسل تكرراً، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[٩]؛

---

(١) في «ب، ج، بح»: «قول الله».

(٢) في «ف»: + «﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ﴾ قال». وفي «ج»: + «قال».

(٣) في «بف»: «قلنا».

(٤) في شرح المازندراني، ج٥، ص٣٣١: «قوله: ليس حيث تذهب، من أنها نزلت في الفاطميّين على الإطلاق. وقوله: ليس يدخل، بمنزلة الدليل».

(٥) «أشار بسيفه»، أي أمر به، أو رفعه. يقال: أشار عليّه بكذا، أي أمره. أشار النارَ وبها، أي رفعها. راجع: القاموس المحيط، ج١، ص٥٩١ (شور).

(٦) في حاشية «ج، ف، بح، بر، بف» والوافي: «ضلال».

(٧) في «ب» وحاشية بدرالدين: + «منّا».

(٨) بصائر الدرجات، ص٦٥، ح٦، بسنده عن عبدالكريم، وتمام الرواية فيه بعد ذكر الآية إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ سابِقٌ بِالْخَيْراتِ﴾: هكذا: «قال: السابق بالخيرات: الإمام». وراجع المصادر التي ذكرنا، ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب؛ الوافي، ج٣، ح١٠٦٥، ص٥٣٥.

(٩) ينظر: ج٢، ص١٣٦.

وعبـد الكريم هو عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، مولى، كوفي، يلقب بكرّام، وثّقَـه النجاشي مكـررا، ووصفه بالعين، وذكر وقفه، وعن الشّيخ أنـه واقفي خبيث، وقال أشياخ حمدويه بوقفه، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعـن عليّهم، وذكر العلّامة عن ابن الغضائـري أن الواقفة تدعيه، والغلاة تروي عنه كثيراً، روى عنه ابن أبي عمير والبزنطي، رجح السـيّد الأسـتاذ القول بوثاقته، وهو من الخامسـة، ومرَّ فيه بحث[1]؛ وسـليمان بن خالد هو أبو الربيـع الهلالي، مولاهم، وقيل: مولى عفيف بن معد يكرب، وقيل: أنه بجلي، وذكر في الاختيار أنه خثعمي، كوفي، قال النجـاشي: «كان قارئـا، فقيها، وجها»، وعن الشّـيخ: «مات في حيـاة أبي عبد الله عليه السلام، خرج مع زيد فقطعت إصبعه معه، ولم يخرج من أصحاب أبي جعفر عليه السلام غيره، صاحب قـرآن». توجع الصادق عليه السلام لفقده، وذكره المفيد في الإرشـاد ضمـن البطانة والخاصة، يقوى أنه من ذكره ابن نوح، و وثّقَه صريحاً في الاختيار، فالصحيح وثاقته، من الرابعة، مات في حياة أبي عبدالله عليه السلام[2].

**تحقيق الصدور:**

قـال العلّامة المجلسي أن السـند ضعيـف[3]، وهي موثقة وفق مباني السـيّد الخوئي قدسـت نفسـه، والسـند ضعيف بمعلى بن محمّـد وفق المشـهور، ووفـق مبنى مرجع الطائفة دام ظله، والسـيّد الأسـتاذ دامت بركتـه، وهو أيضاً وفق مـا نذهب إليه ضعيف بالمعلى.

بل وأكثر من هذا؛ إذ يمكن أن يقال: إن هناك تغييرا في الرواية بسـبب المعلى، كما في الروايـة السـابقة، إذ روى الصفّار الرواية عن «أحمد بـن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن منصور برزج، عن سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ

---

(١) ينظر: ج٤، ح٤٦٦، ص

(٢) ينظر: ج٢، ح٧٣، ص٢٥٩.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٣٩.

أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾، قال: الإمام»[1].

وسند الصفّار إلى سليمان بن خالد الأقطع معتبر لا ريب فيه، ويمكن أن نلاحظ أن الروايات التي أوردها الكليني من طريق المعلى قد وردت عن رواتها بسند معتبر، وقد حصل فيها بعض التغيير المخل، فالرواية يكاد يكون الاطمئنان بعدم صدورها متحققا، وليس فقط عدم الوثوق بصدورها.

ويمكن للمطالع أن يقارن بين روايات الباب التي أوردها الكليني، والروايات التي أوردها الصفار، حيث أورد الصفّار روايات متواترة المضمون معتبرة السند، بينما أورد الكليني روايات المعلى المحرفة نيابة عنها.

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٦٥، ح٥.

**٥٦٨/ ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ[١]، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أحمد بْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله[٢] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا﴾ الْآيَةَ، قَالَ: فَقَالَ: «وُلْدُ فَاطِمَةَ عليها السلام[٣]، وَالسَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الإمام، وَالْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِالْإِمَامِ[٤]، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لاَ يَعْرِفُ[٥] الْإِمَامَ»[٦].**

---

**رجال السند:**

وهذه السلسلة السندية – الحسين عن معلى عن الوشاء – من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مراراً وفي الحديث السابق أيضاً على أنها مخدوشة بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[٧]، نعم المعلى وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه ثقة؛ لوروده في تفسير القمي؛ وأما أحمد بن عمر هو الحلّال الثقة، الكوفي، صاحب الأصل الرديء، أنماطي، وهو من كبار السادسة[٨].

---

(١) في «ألف، ج، و، بح، بر، بف»: – «بن محمّد».

(٢) في «بر، بف»: «قوله».

(٣) في الوافي: «ينبغي تخصيص ولد فاطمة هاهنا بمن لا يدعو الناس بسيفه إلى ضلال؛ ليوافق الحديث السابق». وفي مرآة العقول، ج٢، ص٤٤٠: «قوله عليه السلام: ولد فاطمة، أي معظمهم وأكثرهم، وإلاّ فالظاهر دخول أمير المؤمنين صلوات الله عليّه فيهم».

(٤) في «ف»: «بحقّ الإمام».

(٥) في «ف»: + «حقّ».

(٦) بصائر الدرجات، ص٦٥، ح٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتمام الرواية فيه بعد ذكر الآية هكذا: «قال: السابق بالخيرات الإمام، فهي في وُلد عليّ وفاطمة عليهما السلام»؛ الوافي، ج٣، ح١٠٦٦، ص٥٣٦.

(٧) ينظر: ج٢، ح٤٨، ص١٣٦.

(٨) ينظر: ج٢، ح١٤٦، ص٦٢٤.

**تحقيق الصدور:**

قال العلّامة المجلسي أن السند ضعيف على المشهور[١]، - والمروي عن الرضا عليه السلام في تفسير الآية، هو تفسير السابق بالخيرات من أنه الإمام، وليس من زيادة، فقد رواها الصفّار بسندين أحدهما معتبر[٢] عن الرضا عليه السلام، فهذه الرواية في الكافي غير موثوقة الصدور، وما في البصائر هو المعتبر.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٤٠.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٦٥، ح٤، ح١٣.

**٥٦٩/ ٤. محمّـد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ[1]، عَنْ أبي وَلاَّدٍ، قَالَ: سَـأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَـلَّ: ﴿الَّذِينَ آتَيْناهُمُ الْكِتابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ أُولئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾[2] قَالَ: «هُمُ الأَئِمَّةُ عليهم السلام»[3].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى فهو أبو جعفر الأشعري العطار، القمي، ثقة عين، كثير الرواية، شّيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد هو أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، القمي الثقة، كبير القميين ووجههم وفقيههم، وذكر ابن حجر أنه شّيخ الرافضة بقم، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[4]؛ والحسن بن محبوب أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثَّقَه الشّيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة[5]؛ وأَبِو وَلاَّدٍ هو حفص بن سالم الحناط ثقة، ويأتي الكلام فيه.

**٥ أَبِي وَلاَّدٍ (حفص بن سالم):**

حفص بن سالم، جعفي، مولى، كما عليه الأكثر، كوفي، ثقة هو وأخوه عمر، قال

---

(١) في «ب»: «ابن أيّوب»، وهو سهو؛ فإنّ أبا ولّاد هذا، هو حفص الحنّاط، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، وتوسّط بينه وبين أحمد بن محمّد [بن عيسى] في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص١٣٥، الرقم ٣٤٧؛ معجم رجال الحديث، ج٥، ص٣٣٧–٣٣٨؛ وج٢٣، ص٢٤٣.

(٢) البقرة (٢): ١٢١.

(٣) تفسير العيّاشي، ج١، ح٨٣، ص٥٧، عن أبي ولّاد؛ الوافي، ج٣، ح١٥٣٢، ص٨٨٨.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩–٣٠.

(٥) ينظر: ج١، ح١ ص٣٨.

البرقي: «حفص بن سالم، أبو ولاد، مولى، جعفي، كوفي»[١]. وعدّه الشّيخ من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: «حفص بن سالم، أبو ولاد الحناط، مولى، جعفي، كوفي»[٢].

وقال في الفهرست: «حفص بن سالم، يكنى أبا ولاد الحناط، ثقة، كوفي، مولى، جعفي، له أصل، رويناه بالإسناد الأوّل عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عن حفص»[٣].

قال النجاشي: «حفص بن سالم، أبو ولاد الحناط»، وقال ابن فضال: «حفص بن يونس مخزومي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة، لا بأس به. وقيل: إنه من موالي جعفي، ذكره أبو العباس، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب. أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا ابن بطة، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا الحسن بن محبوب عن حفص بكتابه»[٤]. و وثّقه النجاشي أيضاً في ترجمة أخيه عمر وقال: «عمر بن سالم صاحب السابُري، كوفي، وأخوه حفص، ثقتان، رويا عن أبي عبد الله عليه السلام»[٥].

قال العلاّمة: «قال ابن عقدة: حفص بن سالم خرج مع زيد بن عليّ، وظهر من الصادق عليه السلام تصويبه لذلك»[٦]. وروى البرقي في محاسنه[٧] رواية يظهر منها بعض حاله، ولكنها تبقى مجملة لا يستفاد منها القدح فيه.

وأما طبقته فالرجل أدرك حُمران المتوفى (١٣٠هـ)، وقال الحافظ ابن عقدة: خرج

---

(١) الرجال، البرقي، ص٣٧.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ت٢٤٧٦.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص١١٧، ت٢٤٥.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٣٥، ت٣٤٧.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٨٥، ت٧٥٨.

(٦) الخلاصة، العلاّمة الحلي، ص١٢٧، ت١.

(٧) المحاسن، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، ص٢٩٦، ت٤٦٣.

مع زيد الشهيد المتوفى نحو (١٢٣هـ)، وقد احتكم مع مكاري إلى أبي حنيفة بعد سنة (١٣٠هـ) وبيّن أن حكم أبي عبد الله عليه السلام كان المرضي عندهما، وفي رواية عنه عن أبي الحسن عليه السلام وقد وصفه بالأول؛ مما يشير إلى إدراكه أبا الحسن الثاني الرضا عليه السلام؛ ولذا قد يكون ممن ولد في بدايات المائة الأوّلى، وتوفي بعد (١٨٣هـ)، فهو من الخامسة.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «صحيح»[1]، والسند كما هو مسطور صحيح، لا غبار عليّه، ورواها العياشي مرسلة في تفسيره، وسند الكليني يوجب الوثاقة بالصدور.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٤٠.

## ٢٥ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللهِ إِمَامَانِ: إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللهِ، وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ

٥٧٠/ ١. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ هذِهِ الْآيَةُ: ﴿**يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُناسٍ بِإِمامِهِمْ**﴾[١]، قَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَسْتَ إِمَامَ النَّاسِ كُلِّهِمْ[٢] أَجْمَعِينَ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: أَنَا رَسُولُ اللهِ إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَلكِنْ سَيَكُونُ[٣] مِنْ بَعْدِي أَئِمَّةٌ عَلَى النَّاسِ مِنَ اللهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَقُومُونَ فِي النَّاسِ، فَيُكَذَّبُونَ، وَيَظْلِمُهُمْ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَأَشْيَاعُهُمْ[٤]، فَمَنْ وَالاهُمْ وَاتَّبَعَهُمْ وَصَدَّقَهُمْ، فَهُوَ مِنِّي وَمَعِي وَسَيَلْقَانِي، أَلَا وَمَنْ ظَلَمَهُمْ[٥] وَكَذَّبَهُمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَا مَعِي، وَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ»[٦].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو العطار، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي،

---

(١) الإسراء (١٧): ٧١.

(٢) في تفسير العيّاشي: «المسلمين» بدل «الناس كلّهم».

(٣) في «ب»: «ستكون».

(٤) «الشيعة»: أتباع الرجل وأنصاره. وجمعها: شِيَع. وأشياع، جمع الجمع. لسان العرب، ج٨، ص١٨٨ (شيع).

(٥) في المحاسن والبصائر وتفسير العيّاشي: + «وأعان على ظلمهم».

(٦) المحاسن، ص١٥٥، كتاب الصفوة، ح٨٤، عن ابن محبوب؛ بصائر الدرجات، ص٥٣، ح١، عن أحمد بن محمّد... عن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج٢، ح١٢١، ص٣٠٤، عن جابر؛ الوافي، ج٢، ح٥٦٥، ص١٠٨.

تـوفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنـة، وأحمد بن محمّد هـو أبو جعفر، أحمد بـن محمّد بن عيسـى الأشـعري، القمي الثقة، كبير القميين ووجههم وفقيههـم، وعن ابن حجر أنه شّيخ الرافضة بقم، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[١]؛ والحسن بن محبوب أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثّقَه الشّيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفـه النجاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفـرد له ترجمة، توفي سـنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسـة[٢]؛ وعبدالله بن غالب ثقة، فقيـه، من صغار الرابعة، يأتي تفصيلـه؛ وجابر بن يزيد الجعفي، كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة، كما عن ابن الغضائري، دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، فيوثق بذلـك، وهو من التابعين، وتوفي سـنة (١٢٨هـ) أو بعدها بقليـل، وولادته في حدود سـنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاري، وهو من صغار الثالثة[٣]. ويبقى الكلام في أحوال عبد الله بن غالب، وإمكان رواية الحسن بن محبوب عنه من غير واسطة.

### ٥ عبد الله بن غالب:

نجد في التاريخ عدّة ممن يسمى عبد الله بن غالب، لكن من وردت رواياتهم في كتبنا ثلاثة:

**الأول**: عبد الله بن غالب الذي يروي عن أبي سعيد الخدري؛ هو أبو فراس (قريش) الحداني (الحراني)، بصري، اشتهر بعبادته وبايع الأشعث، وقاتل حتَّى قتل يوم الجماجم سنة (٨٣هـ)[٤]، وهذا من كبار الطبقة الثانية.

**الثـاني**: عبـد الله بن غالب، يكنى بـأبي خالد ويلقب بالكابلي، يـروي عنه يونس بن ظبيـان، وأبـو حمزة الثمالي، وجابر بـن يزيد الجعفي. ويروي عن زيـن العابدين عليّ بن

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩ - ٣٠.

(٢) ينظر: ج١، ح١ ص٣٨.

(٣) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٩.

(٤) الخصال، الصدوق، ص٧٥.

الحسين عليه السلام ورشيد الهجري[١]، وهذا من كبار الطبقة الثالثة.

**الثالث**: عبد الله بن غالب، أبو عليّ الأسدي، الشاعر الفقيه، وهذا هو الوارد في سندنا في هذه الرواية، والكلام فيه من جهتين:

**الجهة الأوّلى: حاله**

قال عنه النجاشي: «الأسدي، الشاعر الفقيه، أبو عليّ، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن عليهم السلام، ثقة ثقة، وأخوه إسحاق بن غالب. له كتاب تكثر الرواة عنه، منهم الحسن بن محبوب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد القلانسي، قال: حدّثنا حمزة بن القاسم، قال: حدّثنا الحسن بن متيل، قال: حدّثنا ابن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب عنه بكتابه»[٢].

وفي الاختيار عن الكشي: «قال نصر بن الصباح البلخي: عبد الله بن غالب الشاعر الذي قال له أبو عبد الله عليه السلام: أن ملكا يلقي عليّه الشعر، وإني لأعرف ذلك الملك»[٣].

عدّه الشّيخ في رجاله في أصحاب الباقر عليه السلام، قائلا: «عبد الله بن الغالب الأسدي الشاعر الذي قال له أبو عبد الله عليه السلام: إن ملكا يلقنك الشعر، وإني لأعرف ذلك الملك». وعدّه أيضاً في أصحاب الصادق عليه السلام. وكذا عدّه البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام ممن أدركوا الباقر عليه السلام، قائلا: عبد الله بن غالب، كوفي، أسدي.

فالرجل مع أنه واضح الوثاقة، إلا أني لم احظ بمزيد عنه، مع بذلي الجهد في ذلك.

**الجهة الثانية: طبقته**

يروي عبد الله بن غالب الأسدي الشاعر عن ثابت أبي المقدام وجابر بن يزيد، وهما من صغار الثالثة، وعن أبيه وهو أيضاً من صغار الثالثة فهو يكثر عن سعيد بن المسيب

---

(١) الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان الحصيني، ص١٦٧، ص١٩٥، ص٢١٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٢٢، ت٥٨٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٦٣٠.

المتوفى سنة (٩٤هـ)، وروى عن سعد بن طريف الإسكاف، وهو من كبار الرابعة، فيتحصل من هذا أنه ممن لا يروي إلا عن صغار الثالثة وكبار الرابعة، ولم يرو عن أبي جعفر عليه السلام وهذا يشير إلى أنه أدرك وروى عمن توفي في العقد الثاني بعد المائة، ولم يرو عن أبي جعفر عليه السلام وقد توفي عليه السلام سنة (١١٤هـ)، وهذا يشير إلى كونه من صغار الرابعة، هذا من ناحية من روى عنهم.

أما من جهة من روى عنه، فقد روى عنه جميل بن صالح، وصالح بن سعيد القماط، وهما من الخامسة، وهذا مؤكد لما جاء في الفقرة السابقة، لكن المشكلة في رواية الحسن بن محبوب عنه، والحسن بن محبوب من السادسة، والكلام في نقاط:

**الأولى**: أن يكون عبد الله بن غالب معمرا، ولكنه لم يذكر في المعمرين، بل ويؤكد عدم تعميره عدم رواية أحد من السادسة سوى ابن محبوب عنه، بل ورواية محمّد بن أبي عمير الذي هو من مشاهير السادسة عنه بواسطتين.

**الثانية**: أن يكون عبد الله بن غالب من الخامسة، فلذا أدركه الحسن بن محبوب، ويؤيد ذلك عدم روايته عن أبي جعفر عليه السلام واقتصار روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، مؤيدا بما ذكر في الفهارس من أنه أدرك أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أيضاً، ولكن روايته فقط عن صغار الثالثة وكبار الرابعة، وعدم روايته عن مشاهير الرابعة يبعد هذا الاحتمال، إضافة إلى أن الشّيخ قد عدّه في رجاله في أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وهذا حال الرابعة، نعم لم نجد في الأسناد روايته عن أبي جعفر عليه السلام.

**الثالثة**: أن الحسن بن محبوب وإن كان هو راوي كتابه، كما في الفهارس، وإن كانت جلّ روايات عبد الله بن غالب نقلت من الحسن بن محبوب، إلّا أننا نجد أن الحسن بن محبوب قد روى عنه بواسطة جميل بن صالح[1]، نعم هي رواية واحدة تكررت في كتب الكليني والصدوق، لكن لا يبعد أن كل روايات الحسن بن محبوب إنما هي بواسطة

---

(١) الكافي، الكليني، ج٢، ح٢، ص٢٣٠؛ الأمالي، الصدوق، ص٦٨٨، ح٩٤٤؛ الخصال، الصدوق، ص٤٠٦، ح١.

جميل، وأنه أي الحســن بن محبوب حين سردها في كتابه ابتدأ في الأوّلى عنه عن جميل ثم علّـق باقي الروايات بالضمير في عنه، ولما كان صاحب الكتاب هو الحســن بن محبوب اشتبه من انتزعها بعده عن التعليق وغفل عنه ونسبها إليه خاصة مع شهرة كتابه، ولعل هـذا ما حصل في جمع ممن روى عنهم الحســن بن محبوب ودار الـكلام فيهم كأبي حمزة الثمالي، ومحمّد بن عليّ بن النعمان مؤمن الطاق.

والمتحصـل أن الفرضية التي تفسر عمر الرجل هي أنه ولد في حدود (٩٥هـ)، وأنه تـوفي قرابة (١٦٠هـ)، فلذا اسـتطاع الرواية عمن توفي في العقد الثـاني بعد المائة، حين كان في عقـده الثاني، ولم يدرك الرواية عن أبي جعفر عليه السلام وروت عنه الخامسـة، وروى عنه الحسـن بن محبوب بواسـطة جميل بن صالح معلّقا السـند بالضمير مما صير رواياته عنه بالمباشرة.

## تحقيق الصدور:

قـال العلّامة المجلـسي: «صحيح»[1]، ومع أن رجال السـند ممن يوثـق بهم، إلاّ أن الظاهر سـقوط الواسـطة بسـبب سـوء الانتزاع من كتاب الحسـن بن محبوب، ولكن الواسـطة السـاقطة هي جميل بن صالح، وهو ثقة من الخامسة، فالسند صحيح على هذا الفرض أيضاً.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٤٢.

**٥٧١ / ٢. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ محمّد وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ محمّد بْنِ يَحْيى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ الله – عَزَّ وَجَلَّ – إمَامَانِ[١]، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[٢] لَا بِأَمْرِ النَّاسِ، يُقَدِّمُونَ أَمْرَ الله قَبْلَ أَمْرِهِمْ، وَحُكْمَ الله قَبْلَ حُكْمِهِمْ، قَالَ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إلى النَّارِ﴾[٣] يُقَدِّمُونَ أَمْرَهُمْ قَبْلَ أَمْرِ الله، وَحُكْمَهُمْ قَبْلَ حُكْمِ الله، وَيَأْخُذُونَ بِأَهْوَائِهِمْ خِلَافَ مَا[٤] فِي كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ»[٥].**

---

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الرواية، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة[٦]، وهو يروي هنا عن شيخه أحمد بن محمّد

---

(١) في تفسير القمّي: + «إمام عدل وإمام جور».

(٢) الأنبياء(٢١): ٧٣.

(٣) القصص(٢٨): ٤١. وقال الطبرسي في مجمع البيان، ج٧، ص٤٤٠: «هذا يحتاج إلى تأويل؛ لأنّ ظاهره يوجب أنّه تعالى جعلهم أئمّة يدعون إلى النار، كما جعل الأنبياء أئمّة يدعون إلى الجنّة؛ وهذا ما لا يقول به أحد؛ فالمعنى أنّه أخبر عن حالهم بذلك وحكم بأنّهم كذلك. وقد تحصل الإضافة على هذا الوجه بالتعارف. ويجوز أن يكون أراد بذلك أنّه لمّا أظهر حالهم على لسان أنبيائه حتّى عرفوا فكأنّه جعلهم كذلك. ومعنى دعائهم إلى النار أنّهم يدعون إلى الأفعال التي يستحقّ بها دخول النار من الكفر والمعاصي».

(٤) في مرآة العقول: «وقوله: خلافَ، مفعول مطلق بغير اللفظ، أو مفعول له، كأنّهم قصدوا الخلاف». وفي البصائر وتفسير القمّي والاختصاص «خلافاً لما» بدل «خلاف ما».

(٥) بصائر الدرجات، ص٥٢، ح٢، عن محمّد بن الحسين؛ تفسير القمّي، ج٢، ص١٧٠، بسنده، عن محمّد بن الحسين. وفي بصائر الدرجات، ص٥٢، ح١؛ والاختصاص، ص٢١، بسندهما عن طلحة بن زيد، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٢، ح٥٦٦، ص١٠٨.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

ومحمّد بن الحسين. وأحمد بن محمّد هو أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، شّيخ القميين ووجههم وفقيههم، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[١]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، من السابعة[٢]. وهما يرويان عن محمّد بن يحيى، وهو الخزَّاز، كوفي، ثقة عين، من السادسة[٣]، وتعيينه بالخزاز دون الخثعمي؛ لرواية السابعة عنه، كما مرَّ بيانه[٤]؛ وطلحة بن زيد النهدي عامي، له كتاب معتمد، لم نقبل روايته على إطلاقها، نعم هو ثقة عند مرجع الطائفة دام ظله، والسيّد الأستاذ دامت بركاته؛ لرواية صفوان عنه، وثقة عند السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو من الخامسة، ولم يدرك أبا جعفر عليه السلام وإن عدّه الشّيخ في أصحابه[٥].

## تحقيق الصدور:

الرواية معتبرة السند، وفق المباني الرجالية للسيّد الخوئي قدست نفسه، والسيّد مرجع الطائفة دام ظله، والسيّد الأستاذ دامت بركاته. قال العلّامة المجلسي في سندها أنه «ضعيف كالموثق»[٦]، والضعف لمكان طلحة بن زيد؛ إذ لم يوثق صريحاً، ولكنه لما قبل روايته ووثق بها لوصف أصله بأنه معتمد، جعلها في المعتبرات، ولكن لما كان الرجل زيديا، لم يقل: (كالصحيح)، بل قال: (كالموثق).

رواها المفيد في الاختصاص عن «محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.
(٢) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.
(٣) ينظر: ج٢، ح١٣١، ص٥٩٠.
(٤) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٥٠٣، ت٨٥٠.
(٥) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٨.
(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٤٣.

أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه عليّهما السلام»[١]. ورويت في تفسير القمي عن «حُميد بن زياد، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه ﷺ»[٢]. ورواها الصفّار مع بعض التغيير عن «أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن محمّد بن إسماعيل عن منصور عن طلحة بن زيد ومحمّد بن عبد الجبار بغير هذا الأسناد يرفعه إلى طلحة بن زيد عن أبي عبد الله ﷺ»[٣]. فالرواية ذات سند متظافر إلى طلحة بن زيد، نعم في قبول رواية طلحة بعض الريب، إلا أن يكون المضمون غير مريب، والمضمون هنا ليس فيه من دواعي الكذب وهو متفق عليّه، فلا يوجب الريب، فليس من المجازفة القول بالوثوق بصدورها.

---

(١) الاختصاص، المفيد، ص٢١.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ج٢٤،ص١٥٦.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٥٢، ح١.

## ٢٦ - بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ[(١)]

١/٥٧٢ . محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ محمّد بْنِ عِيسى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا الْحَسَنِ[(٢)] عليه السلام عَنْ قَوْلِهِ[(٣)] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[(٤)] قَالَ: «إِنَّمَا عَنى بِذلِكَ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام، بِهِمْ عَقَدَ[(٥)] اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَيْمَانَكُمْ»[(٦)].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا

---

(١) في «ب، ف، بس، بف»: - «باب أنّ القرآن يهدي للإمام». وفي «ج»: «إلى الإمام عليه السلام». وفي «بر»: «إلى الإمام».

(٢) هكذا في النسخ. وفي المطبوع: + «الرضا».

(٣) في «ج، ض» والوسائل: «قول الله».

(٤) النساء(٤): ٣٣.

(٥) «العقد»: الجمع بين أطراف الشيء، ويستعمل ذلك في الأجسام الصلبة. كعقد الحبل وعقد البناء، ثمّ يستعار ذلك للمعاني، نحو: عقد البيع والعهد وغيرهما، فيقال: عاقدته، وعقدته، وتعاقدنا، وعقدت يمينه. المفردات للراغب، ص٥٧٦(عقد). وقال في الوافي: «الموالي هنا الوارث، يعني جعلنا لكلّ إنسان موالي يرثونه ممّا ترك، وهو الوالدان والأقربون مترتّبين، ثمّ الإمام، فإنّه وارث من لا وارث له. وعقد الإيمان إمّا كناية عمّا وقع في الذرّ، أو عمّا وقع في يوم الغدير، فإنّ بيعة أمير المؤمنين مشتملة على بيعة أولاده عليهم السلام».

(٦) تفسير العيّاشي، ج١، ح١٢٠، ص٢٤٠، عن الحسن بن محبوب؛ الوافي، ج٣، ح١٥٦٨، ص٩٠١؛ الوسائل، ج٢٦، ح٣٢٩٣١، ص٢٤٧.

بقـم، تـوفي قرابة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[١]؛ وأحمد بن محمّد مشـترك بين ثقتين، بين البرقي صاحب المحاسـن وبين الأشعري كبير قم، ولكن الشهرة تصرفه إلى ابن عيسى هو أبو جعفر الأشعري، ثقة، وجه أصحابنا بقم، وكبيرهم، وفقيههم من السابعة، توفي بعد سـنة (٢٧٤هـ)[٢]؛ والحسـن بن محبوب هو السراد المعروف، أبـو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثّقَه الشّـيخ في أكثر من موضع، وقـال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجـاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة[٣].

## تحقيق الصدور:

سـند الرواية غايـة في الاعتبار والوثاقة والصحة والقـرب، وهو متفق على صحته، وفق مباني السـيّد الخوئي قدست نفسه، والسـيّد مرجع الطائفة دام ظله، والسيّد الأستاذ دامت بركاته، وكذا وصفه المجلسي بالصحيح[٤].

وقد روى الحسن بن محبوب في تفسير هذه الآية خبرا آخر، فعن الكليني عن مجموعة من مشايخه «عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، قال: أخبرني ابن بكير عن زرارة، قال: سـمعت أبا عبد الله عليه السلام يقـول: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ﴾، قال: إنما عنى بذلك أولى الأرحام في المواريث، ولم يعن أولياء النعمة، فأولاهم بالميت أقربهم إليه من الرحم التي تجره إليها»[٥]، وأيضاً رواها الشّيخ عن كتاب الحسن بن محبوب كما يظهر[٦]. والسند معتبر أيضاً بلا ريب.

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩ – ٣٠.

(٣) ينظر: ج١، ح١ ص٣٨.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٤٤.

(٥) الكافي، الكليني، ج٧، ح٢، ص٧٦.

(٦) التهذيب، الطوسي، ج٩، ح٩٧٥، ص٢٦٨.

فيظهر أن رواية ابن محبوب عن الرضا عليه السلام في تفسير ذيل الآية وهو ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ من أنهم الأئمة عليهم السلام في الإشـارة إلى ولاء الإمامة، وأما رواية الحسـن المروية عن زرارة فهي في تفسـير صدر الآية ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَـوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ وبيان أن المعني بالموالي فيها هم أولى الأرحام في المواريث.

وروى الكليني أيضاً وبسند معتبر عن الحسن بن محبوب، عن العلاء وهو ابن رزين القـلاء، عن محمّد بن مسـلم، عن أبي جعفـر عليه السلام قال: «من مات وليـس له وارث من قرابتـه ولا مولى عتاقه قد ضمن جريرته فماله من الأنفال»[1]، والسـند صحيح، أي أن ماله للإمام عند انعدام الوارث.

(١) الكافي، الكليني، ج٧، ح٢، ص١٦٩.

٥٧٣ / ٢. عَلِيّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إبراهيم بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُوسَى بْنِ أُكَيْلٍ النُّمَيْرِيِّ[١]، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هذَا الْقُرْآنَ يَهْدِى لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[٢] قَالَ: «يَهْدِي إلى الْإِمَامِ»[٣].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء». بقي حيّا إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٤]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليّه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[٥]؛ وابن أبي عمير هو محمّد بن أبي عمير الراوي الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادي، يُعدّ كتابه مائة رجل أقدم كتاب في علم رجال الحديث، قال النجاشي: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»، حكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليَلي القضاء فولاه، قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام، وقال الشّيخ: «كان من أوثق

---

(١) في «ب»: «النهدي». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص٤٠٨، الرقم ١٠٨٦؛ رجال البرقي، ص٣٠؛ رجال الطوسي، ص٣١٤، الرقم ٤٦٦٢.

(٢) الإسراء(١٧): ٩.

(٣) بصائر الدرجات، ص٤٩٧، ح١٢، بسنده عن ابن أبي عمير؛ معاني الأخبار، ص١٣٢، ح١، بسند آخر عن السجّاد عليه السلام، مع زيادة في أوّله؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح٢٤، ص٢٨٢، عن أبي إسحاق؛ الوافي، ج٣، ح١٥٦٩، ص٩٠٢.

(٤) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣ - ١٦٦.

الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشّيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ وأنه ذكر أيضاً أنه كان وجها من وجوه الرافضة. وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح. وحكى تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع، من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)[١]؛ وإبراهيم بن عبد الحُميد، هو الأسدي، مولى بني أسد، كوفي، بزاز أنماطي، وهو أخو محمّد بن عبد الله بن زرارة لأمه، وثّقه الشّيخ، وهو واقفي، بقي إلى سنة (١٩٨هـ)، وهو من الخامسة[٢]؛ ومُوسَى بْنِ أُكَيْلٍ النُّمَيْرِيِّ كوفي، ثقة، من صغار الرابعة، يأتي الكلام فيه وهو والْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ البجلي مولى، وهو كوفي، من الرابعة.

## ◦ مُوسَى بْنِ أُكَيْلٍ النُّمَيْرِيِّ:

هو موسى بن أكيل بن عمير النميري[٣]، ابن أخ عامر بن عمير النميري راوي حديث الغدير، ثقة، من صغار الرابعة. قال عنه النجاشي: «موسى بن أكيل النميري كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله ، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا الحسين، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حُميد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن ابن رباط، عن موسى بن أكيل النميري بكتابه»[٤]، وابن سماعة من السابعة، وابن رباط بين كبار السادسة وصغار الخامسة.

وقال في الشّيخ في الفهرست: «موسى بن النميري، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن

(١) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) ينظر: ج١، ح١٧، ص٢٠٩.

(٣) ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ج٣، ص٩٠؛ الإصابة، ابن حجر، ج٣، ص٤١٨.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٠٩، ت١٠٨٦.

أبي المفضل، عن حُميد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عنه»[١]. وسند الفهرست يروي ابن سماعة الذي هو من السابعة مباشرة عن موسى النميري، في حين ورد السند عند النجاشي بتوسط ابن رباط، وهو الصواب.

ذكره ابن ماكولا في إكمال الكمال وذكر أنه كوفي روى عنه إسماعيل بن أبان الوراق، وروى عن عمران بن ميثم[٢]. وعمران بن ميثم من الرابعة، وأما إسماعيل بن أبان فهناك رجلان أحدهما توفي سنة (٢١٠هـ)، والآخر توفي سنة (٢١٦هـ)، فكلاهما من السادسة، أو من كبارها، وهذا الكلام إذا تم اعتماده فيكون الرجل من الخامسة، ولكن بيّنا أنه أدرك أبا جعفر ﷷ، وروت عنه الخامسة، وروى عن الرابعة وصغارها، فالمناسب عدّه من كبار الخامسة أو صغار الرابعة ممن أدركته بعض كبار السادسة.

وقد عدّ الشّيخ، وكذا البرقي موسى بن أكيل النميري في رجالهما من أصحاب أبي عبد الله الصادق ﷷ، وروى في تفسير القمي.

### ٥ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ:

أبو الوليد، كوفي، بجلي مولى، أخوته عبد الرحمن، وعبد الله، وصباح، وروى أبان بن عثمان عن العلاء وصباح وعبد الرحمن، ويظهر أن الصادق ﷷ كان يعرف أباهم سيابة الذي توفي في أيام أبي عبد الله ﷷ، وتوجع لفقده الإمام ﷷ، كما يظهر من رواية ولده عبد الرحمن، يحدس من الأسناد كونه من الرابعة أو صغارها.

ذكره البرقي في رجاله وذكر أنه كوفي[٣]، وزاد الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله ﷷ أنه كوفي، مولى[٤].

قال ابن ماكولا: «العلاء بن سيابة، كوفي، يروى عن طلحة بن مصرف وغيره، روى

---

(١) الفهرست، الطوسي، ص٢٤٢، ت٧١٦.

(٢) إكمال الكمال، ابن ماكولا، ج١، ص١٠٥.

(٣) الرجال، البرقي، ص٢٥.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢٤٧، ت٣٤٤٠.

عنــه ابنه الوليد بن العلا، وأخوه عبد الرحمن بن سـيابة كوفي، يروى عن عمار الدهني، روى عنه أبان بن عثمان، وصباح بن سـيابة، كوفي أيضاً. يقال: إنه أخوه، هما من شيوخ الشيعة»[١].

وثّقَه السـيّد الخوئي قدسـت نفسه قدسـت نفسه؛ لورود اسـمه في التفسير، وليس بأيدينا مستند للحكم بوثاقته، وكلام ابن ماكولا لو اعتمد فلا يدل إلّا كونه من مشايخنا في الحديث، ولا نظر إلى وثاقته أو عدمها، فالحكم عندنا عدم الحكم.

**تحقيق الصدور:**

قال العلّامة المجلسي في وصف سـند الرواية: «مجهول»[٢]. والسند موثق وفق مباني السـيّد الخوئي قدسـت نفسه قدست نفسـه؛ لتوثيقه العلاء بن سـيابة. وروى الصفّار الرواية عن «يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحُميد عن موسـى النميري عن علاء بن سـيابة»[٣]، وروى الصدوق روايـة طويلة تحوي مضمونها، لكن السند ضعيف أيضاً[٤].

وعـلى كل تقدير فلا نجد بأيدينا ما يوثق صدور هـذه الرواية وإن كان مضمونها لا غبار عليّه.

---

(١) إكمال الكمال، ابن ماكولا، ج٥، ص١٥.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٤٦.

(٣) البصائر، الصفّار، ص٤٩٧.

(٤) معاني الأخبار، الصدوق، ص١٣٢.

## ٢٧ - بَابُ أَنَّ النِّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ[١] الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

١/٥٧٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى[٢] بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بِسْطَامَ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ إِسحاق بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عليّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ سَعْدٍ الْإِسْكَافِ، عَنِ الْأَصْبَغِ[٣]، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ غَيَّرُوا سُنَّةَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، وَعَدَلُوا عَنْ وَصِيِّهِ[٤]، لَا يَتَخَوَّفُونَ[٥] أَنْ يَنْزِلَ بِهِمُ الْعَذَابُ؟» ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللهِ كُفْراً وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دارَ الْبَوارِ جَهَنَّمَ﴾[٦] ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ النِّعْمَةُ[٧] الَّتِي أَنْعَمَ اللهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ، وَبِنَا يَفُوزُ[٨] مَنْ فَازَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[٩].

---

(١) في «ف»: + «هي».

(٢) في «ج، و، بح، بر، بس، بف»: «المعلى».

(٣) هكذا في أكثر النسخ. وفي «ف» والمطبوع: + «بن نباتة»، والظاهر أنّه كان مكتوباً في حاشية بعض النسخ تفسيراً للأصبغ، ثمّ ادرج في المتن بتخيّل سقوطه منه.

(٤) في «ف، بح»: «وصيّته».

(٥) «لا يتخوّفون»، أي لا يخافون، يقال: تخوّفتُ عليه الشيء، أي خفتُ. الصحاح، ج ٤، ص١٣٥٩ (خوف).

(٦) إبراهيم (١٤): ٢٨ و٢٩. وفي «بس» وتفسير القمّي، ص٨٥: - «جَهَنَّمَ».

(٧) في تفسير القمّي: «نحن والله نعمة الله».

(٨) «يَفُوزُ»: ينجو ويظفر بالخير، من الفَوْز بمعنى النجاة والظفر بالخير. راجع: الصحاح، ج٣، ص٨٩٠ (فوز).

(٩) تفسير القمّي، ج١، ص٨٥، بسنده عن الأصبغ بن نباتة، مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص٣٨٨، مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «نحن النعمة»؛ الوافي، ج٣، ح١٠٦٧، ص٥٣٧.

**رجال السند:**

الحسين بن محمّد فهو أبو عبد الله الأشعري، عربي، قمي، يعرف بابن عامر، ثقة، شّيخ الكليني، من صغار الثامنة وبقي إلى سـنة (٣١٧هـ)[١]؛ ومعلى بن محمّد فهو أبو الحسـن البصري، مضطـرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شـاهداً، كما عـن ابن الغضائري، لا نعتد بروايته، نعم هو ثقة وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو من السابعة[٢]؛ وبسطام بن مرة الفارسي راو مجهول، يرد في هذا التسلسل السندي، وورد اسمه أيضاً في تفسـير القمي، عدّه السيّد البروجردي من السابعة في بعض المواضع، والصحيح أن يُعد من السادسة، يأتي الكلام فيه؛ وإسحاق بن حسان لعله من السادسة، مجهول أيضاً، يأتي الكلام فيه؛ والْهَيْثَم بْنِ وَاقِدٍ، جزري، مولى، وثّقَه السـيّد الخوئي قدسـت نفسـه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو ثقة عند مرجع الطائفة دام ظله، والسيّد الأستاذ دامت بركاته؛ لرواية صفوان عنه، وفي بعض النسخ أنه ثقة عند النجاشي، ولم تثبت، وهو من الخامسة[٣]؛ وعلّي بْنِ الْحُسَـيْنِ الْعَبْدِيِّ هو تصحيف عن عليّ بن الحسـن العبدي، مجهـول يأتي الكلام فيه؛ وسعد هنا هو سعد بن طريف الإسكاف الخفاف، كان قاضياً، قبلنا روايته لقول الشّيخ، وهو كوفي، من كبار الرابعة، كما في الألف[٤]؛ والأصبغ بن نباتة من المتقدمين من السلف الصالح وخاصة أمير المؤمنين، من الثانية المعمرة ممن أدركتهم الرابعة[٥].

**٥ بسْطَامَ بْنِ مُرَّةَ:**

قـال عنه النجاشي: «بسـطام بن مرة، له كتـاب، أخبرنا محمّد بـن محمّد، عن جعفر بن محمّد، عن الحسـين بن محمّد بن عامر، عن المعلى بن محمّد البصري، عن بسـطام بن

(١) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٣) ينظر: ج٤، ح٤٧٧، ص٢٣٦.

(٤) ينظر: ج١، ح٢، ص٦٣؛ الألف رجل، ص٢٥٣، ت٣٨٢.

(٥) ينظر: ج١، ح٢، ص٨٣.

مرة بكتابه»[١].

وقال ابن حجر: «ذكره الطوسي في رجال الشيعة، روى عن عمرو بن ثابت، يروي عنه إبراهيم بن هاشم والمعلى بن محمّد البصري وغيرهما»[٢].

ونجد في الأسناد - كما وصف ابن حجر عن الشّيخ - رواية إبراهيم بن هاشم ومعلى بن محمّد عنه، وروايته عن عمرو بن ثابت، ولكن لم نجد لتلك الترجمة أثراً في كتب الشّيخ الطوسي، بل حتّى ابن داود المتوفى (٧٤٠هـ) الذي كانت لديه نسخة كتاب الرجال بخط الشّيخ لم يذكر ما ذكره ابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ) الذي تأخر عنه بقرن من الزمان، ولكن الرجل لما ورد اسمه في أسناد تفسير القمي في عين تلك السلسلة فيعد وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه ثقة، ولا مستند لنا لتوثيقه، بل العكس قد يقال، حيث يكثر عنه معلى بن محمّد البصري الضعيف عندنا ويتواجد في أسناد مليئة بالمجاهيل، فليس هو من فقهاء الرواية المعروفين.

### ○ إِسْحَاقَ بْنِ حَسَّانَ:

لا يرد إلا في هذه السلسلة السندية، فيروي المعلى عن بسطام بن مرة الفارسي عنه، وهو عن الهيثم بن واقد، وهذا في حدّ ذاته نوع قدح في الرجل، ولعله ليس منا؛ لوصف الشّيخ الخبر بأن رواته من العامة، وليس في التاريخ من هو مشهور في طبقته إلا الشاعر إسحاق بن حسان بن القوهي، أبو يعقوب الخريمي، ممن توفي قرابة سنة (٢١٢هـ)، وهو من السادسة، وقد جاوز عمره أعمار الرواة ولم يصل للتعمير، ولكنه لما ورد اسمه في تلك السلسلة في تفسير القمي، فقد يوثق وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه.

### ○ عليّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَبْدِيّ:

أبو الحسن العبدي، ذكر الشّيخ في أصحاب الصادق عليه السلام «عليّ بن الحسن العبدي

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١١١، ت٢٨٢.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص١٥.

كوفي»[١]. ذكر السيّد الخوئي قدست نفسه في ترجمة عليّ بن الحسين العبدي أنه من رواة التفسير، وكان ذكر قبل ذلك في ترجمة عبد الله بن أبي يعفور أن عليّ بن الحسين العبدي ممن لم يوثق!

روى عن سعد الإسكاف وعن عمارة بن جوين أبي هارون العبدي[٢]، وهما بين الثالثة وكبار الرابعة، ويروي عنه الهيثم وهو من الخامسة، فالظاهر أنه من الرابعة.

**تحقيق الصدور:**

هذه السلسلة السندية للمعلى تتكرر في الكافي وغيره، وتتضمن تفسير آيات قرآنية، فالأقوى أنها من كتاب التفسير للمعلى بن محمّد، وهي مجهولة في أغلبها، قال عنه العلّامة المجلسي: «ضعيف»[٣]. نعم الرواية وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه صحيحة؛ لتوثيق رواتها المجهولين والضعفاء لورود أسمائهم في تفسير عليّ بن إبراهيم. وعلى كل تقدير فلم نجد طريقا معتدا به لإثبات الصدور.

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢٤٦، ت٣٤٢٧.

(٢) ورد مصحفا في كتبنا باسم عمار بن حريز، وعمار بن حوير.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٤٦.

٥٧٥/ ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ[١]: رَفَعَهُ فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾[٢]: «أَبِالنَّبِيِّ أَمْ بِالْوَصِيِّ تُكَذِّبَانِ[٣]؟» نَزَلَتْ[٤] فِي «الرَّحْمنِ»[٥].

---

## رجال السند:

الحسين بن محمّد هو أبو عبد الله الأشعري، عربي، قمي، يعرف بابن عامر، ثقة، شيخ الكليني، من صغار الثامنة وبقي إلى سنة (٣١٧هـ)[٦]؛ ومعلى بن محمّد هو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، يروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، روى في التفسير وكامل الزيارات، أغلب رواياته في الكافي من طريق الحسين بن محمّد الأشعري، وهو يروي كثيراً عن الوشاء، ويروي في أسناد ليست بالقليلة عن أسماء لا تعرف، لعلها مخترعة، لا نبني على وثاقته، كما عليّه المشهور، ووثّقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو من السابعة[٧]، والمعلى يرفعه مع عدم العلم بمرجع الحديث إلى أي إمام هو.

## تحقيق الصدور:

السند مرسل، ولم ينسبه المعلى إلى إمام بعينه، قال عنه العلاّمة المجلسي: «ضعيف»[٨]. ولا يتسنى لنا تحقيق صدورها، بل تفرد المعلى بذلك وإرساله له بهذا النحو مريب غايته.

---

(١) في «و، بس، بف»: - «بن محمّد».

(٢) الرحمن(٥٥): ١٣.

(٣) في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» والبحار: - «تكذّبان». وفي حاشية «ض، بس»: «يكذّبان».

(٤) في البحار: «نزل». وفي مرآة العقول، ج٢، ص٤٤٨: «نزلت في الرحمن، لعلّه من كلام الراوي».

(٥) الوافي، ج٣، ح١٠٦٩، ص٥٣٧؛ البحار، ج٢٤، ح٣٦، ص٥٩.

(٦) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٧) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٨) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٤٧.

**٥٧٦ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ[١] محمّد بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْبَزَّازِ، قَالَ: تَلَا أبو عَبْدِ الله عليه السلام[٢] هذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَاذْكُرُوا آلاءَ الله﴾[٣] قَالَ: «أَتَدْرِي مَا آلَاءُ الله؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ أَعْظَمُ نِعَمِ الله عَلى خَلْقِهِ، وَهِيَ وَلَايَتُنَا»[٤].**

---

## رجال السند:

الحسين بن محمّد الأشعري؛ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من صغار الثامنة توفي سنة (٣١٧هـ)[٥]؛ ومعلى بن محمّد البصري؛ أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري. وثّقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وبنينا – كما عليّه المشهور ـ من عدم الاعتداد بما يرويه، وهو من السابعة[٦]؛ ومحمّد بن جمهور؛ أبو عبد الله العمي، التميمي، عربي، بصري، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها، كما عن النجاشي، غال، كما عن الشّيخ، وعن ابن الغضائري: «غال، فاسد الحديث،

---

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص١٠١، ح٣، بنفس السند إلّا أنّ فيه «ومحمّد بن جمهور»، والمذكور في بعض مخطوطاته: «عن محمّد بن جمهور» وهو الصواب؛ فقد توسّط معلّى بن محمّد في عدّة من الأسناد بين الحسين بن محمّد وبين محمّد بن جمهور. راجع: معجم رجال الحديث، ج١٨، ص٤٦٦.

(٢) في حاشية «بر»: + «علينا».

(٣) الأعراف(٧): ٦٩ و٧٤.

(٤) بصائر الدرجات، ص١٠١، ح٣، عن الحسين بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١٠٧٠، ص٥٣٨؛ البحار، ج٢٤، ح٣٦، ص٥٩.

(٥) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٦) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

لا يكتب حديثه، رأيت له شعرا يحلل فيه محرمات الله عزَّ وجلّ»، روى في التفسير وكامل الزيارات، كان ضعّفه في المعجم في ترجمة خالد بن يزيد، ورجع و وثَّقه أيضاً في المعجم في ترجمته؛ لوجوده في أسناد التفسير، وفضلاً عن التناقض، فهو غريب جداً منه - قدست نفسه - فكيف يوثقه مع ما قاله النجاشي فيه؟!، بينما جاء في موسى بن سعدان فقط كلمة (ضعيف في الحديث) وضعفه ولم يشفع التفسير هناك، بينما هنا قال: (ضعيف في الحديث) وذمه بعدها أيما ذم، وشفع فيه التفسير، وهو من السادسة[١].

وأما عبد الله بن عبد الرحمن في تلك السلسلة البصرية فهو أيضاً بصري ضعيف، فهو عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، أبو محمّد المسمعي، بصري، ضعيف غال، ليس بشيء، كما عن النجاشي، وقال أيضاً: له كتاب المزار وسمعت ممن رآه أنه تخليط. وعن ابن الغضائري أنه ضعيف مرتفع القول وله كتاب زيارات يدل على خبث عظيم ومذهب متهالك، وكان من كذّابة أهل البصرة، وهو من كبار السادسة أو الخامسة[٢]، وتعين عنوان عبد الله بن عبد الرحمن بالأصم إضافة إلى توسطه بين محمّد بن جمهور والهيثم بن واقد، كما هو المعهود في أسناد الأصم؛ فإن تلك السلسلة البصرية المتحدة في المذهب والوصف تشير إلى ذلك أيضاً، والهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، جزري، مولى، من الخامسة، وقد مرَّ نظير هذه السلسلة في الجزء السابق[٣]. ويبقى الكلام في أبي يوسف البزاز.

### ◦ أبي يوسف البزاز:

قال السيّد الخوئي قدست نفسه في عنوان أبي يوسف - الذي كان يلي خدمة أبي عبد الله عليه السلام والذي ذكره البرقي في رجاله - أنه لا يبعد اتحاده مع أبي يوسف البزاز. ومع ذلك فلا تعريف لحاله لو فرض الاتحاد.

لم يرد هذا العنوان إلّا في هذا المورد، ولم نحظ بمورد روى فيه الهيثم بن واقد عمن

(١) ينظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.
(٢) ينظر: ج٤، ح٤٧٧.
(٣) ينظر: ج٤، ح٤٧٧.

يكنى بأبي يوسف، أو من كان يعمل بزازاً في غير هذا المورد، ولم يذكر في الفهارس والكتب من يكنى بأبي يوسف ويعمل بزازاً إلّا من ذكره الخطيب البغدادي، قائلا: «يعقوب بن إسحاق بن ثابت، أبو يوسف البزاز، أحسبه من أهل الري، قدم بغداد وحدّث بها عن الحسن بن حمدان بن طريف، ومحمّد بن مهران، روى عنه أحمد بن محمّد بن الصباح الكبشي، وأبو بكر الشافعي. أخبرنا الحسن بن أبي بكر وعثمان بن محمّد بن يوسف العلاف، قالا: أخبرنا محمّد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حدّثنا يعقوب بن إسحاق بن ثابت، حدّثنا الحسن بن حدان، حدّثنا جسر بن فرقد عن ثابت عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليّه وسلم كان إذا صلى، فسمع صوت صبي مع أمه في مؤخر المسجد خفف الصلاة، كراهية أن تفتن أمه. أخبرنا غيلان بن محمّد بن إبراهيم البزاز، حدّثنا محمّد بن عبد الله بن إبراهيم، حدّثنا يعقوب بن إسحاق بن ثابت البزاز، أبو يوسف»[1].

ولكن لا دليل واضح على اتحاده مع الراوي في المقام، وإن كان فلا بيان لحاله، نعم هناك يعقوب بن سالم البزاز، ويعقوب يكنى بأبي يوسف، كما هو الغالب، ولكن أيضاً لا دليل كافٍ على الاتحاد فضلا عن عدم الوثوق في اتحاد الطبقة، فإن أبا يوسف البزاز ممن يحدس أنه من صغار الرابعة، وأما يعقوب بن سالم فمن الخامسة.

نعم من جهة الطبقة هناك يعقوب بن عيثم فهو يكنى بأبي يوسف، ولكن لم يرد أن روى عنه الهيثم بن واقد، ولم يرد أنه كان بزازاً. فيبقى الاسم في زاوية الخفاء، والله العالم من يكون.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي في سند الحديث: «ضعيف»[2]. وضعفه ظاهر؛ بالمعلى وابن جمهور وعبد الله بن عبد الرحمن الأصم، وجهالة أبي يوسف البزاز، والحديث أيضاً ممن لم يروه غير هؤلاء، كما في البصائر، ولعل الكليني استله منها، والخلاصة عدم

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١٤، ص٢٩٣.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٤٤٨.

الوثوق بالصدور.

نعم ورد في سند معتبر إلى صفوان عمن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام في معنى بسم الله الرحمن الرحيم في تميز حروف اسم الجلالة: «الألف آلاء الله على خلقه من النعيم بولايتنا»[1].

(١) التوحيد، الصدوق، ص٢٣٠، ح٣.

٥٧٧/ ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمّد بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ عليّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللهِ كُفْراً﴾ الْآيَةَ، قَالَ: «عَنى بِهَا قُرَيْشاً قَاطِبَةً، الَّذِينَ عَادَوْا رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله، وَنَصَبُوا لَهُ الْحَرْبَ[١]، وَجَحَدُوا وَصِيَّةَ وَصِيِّهِ[٢]»[٣].

---

## رجال السند:

أما الحسين بن محمّد فهو ابن عامر الثقة، شّيخ الكليني، لعله بقي إلى سنة (٣١٧هـ)[٤]؛ ومعلى بن محمّد فهو البصري، مضطرب المذهب، من السابعة[٥]؛ ومحمّد بن أورمة ذهبنا إلى التوقف في روايته للكلام فيه وتوسطه أسناد الكذابين والغلاة، كما في سند روايتنا هذه[٦]؛ وعلّي بن حسان بن كثير الهاشمي، مولى بني هاشم، بدلالة روايته عن عمه عبد الرحمن، كذاب ضعيف، غال، من السادسة[٧]؛ وعبد الرحمن بن كثير الهاشمي، ومرَّ أنه ضعيف، من الخامسة[٨].

---

(١) «نَصَبُوا له الحَرْبَ»، أي وَضَعُوه، وكلّ ما رُفع واستُقبل به شيءٌ فقد نُصِبَ ونَصَبَ هو. راجع: القاموس المحيط، ج١، ص٢٣٠(نصب).

(٢) في «ب»: «وصيّه ووصيّته».

(٣) تفسير العيّاشي، ج٢، ح٢٣، ص٢٢٩، عن زيد الشحّام، مع زيادة في أوّله؛ الوافي، ج٣، ص٥٣٧، ١٠٦٨؛ البحار، ج١٦، ح٥٦، ص٣٥٩.

(٤) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٦) ينظر: ج٤، ح٤٨٢، ص٢٥٠.

(٧) ينظر: ج٤، ح٤٨٢، ص٢٥٠.

(٨) ينظر: ج٣، ح٣٤٠، ص٣٢١.

## تحقيق الصدور:

السند كله مريب، فمن معلى إلى ابن أورمة إلى الضعيفين المشهورين؛ عليّ بن حسان، وعمه، قال عنه العلّامة المجلسي: «ضعيف»[1]. وهو غاية في الضعف، ولا سبيل آخر غير السند لتوثيق صدوره.

---

(١) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٢، ص٤٤٨.

## ٢٨ - بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ - الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللهُ تَعَالى فِي كِتَابِهِ - هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَالسَّبِيلُ فِيهِمْ[١] مُقِيمٌ

١/٥٧٨ . أحمد بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَسَنِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسْبَاطٌ بيّاع الزُّطِّيِّ[٢]، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ[٣] عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُقِيمٍ﴾[٤] قَالَ: فَقَالَ[٥]: «نَحْنُ الْمُتَوَسِّمُونَ[٦]، وَالسَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ[٧]»[٨].

---

**رجال السند:**

أما أحمد بن مهران، فهو شّيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليّه غير مرة خلافا لعادته، وهو من كبار الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد

---

(١) في «ف»: «منهم».

(٢) في المغرب، ص٢٠٨ (زطط): «الزطّ: جيل من الهند، إليهم تنسب الثياب الزطّية». وفي الوافي: «الزُطّ - بالضمّ -: جيل من الهند، معرّب جَت، بالفتح. والقياس يقتضي فتح معرّبه أيضاً. والواحد زطّيّ». وراجع الصحاح، ج٣، ص١١٢٩ (زطط)؛ النهاية، ج٢، ص٣٠٢ (زطا).

(٣) في البصائر والاختصاص + «من أهل هيت».

(٤) الحجر (١٥): ٧٥-٧٦.

(٥) في «ب، بح، بس» والبصائر: - «فقال».

(٦) «المتوسّمون»، أي المتفرسون. يقال: توسّمتُ فيه الخير، إذا تفرّسته فيه، ورأيت فيه وسمه، أي أثره وعلامته. الفائق، ج٣، ص٣٦٠ (وسم).

(٧) في تفسير القمّي: + «والسبيل طريق الجنّة».

(٨) بصائر الدرجات، ص٣٧٥، ح٣؛ والاختصاص، ص٣٠٣، بسندهما عن ابن أبي عمير. تفسير القمّي، ج١، ص٣٧٧، من دون الأسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١٠٧١، ص٥٣٩.

العالية[١]؛ وعبد العظيم بن عبد الله الحسني هو الهاشمي العابد المرضي، أبو القاسم، السيّد الهاشمي العلوي الحسني، المدفون بالري، صاحب المزار المعروف، وهو عبد العظيم بن عبد الله بن عليّ بن الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، ترضى عنه الشّيخ، وقال الصدوق كان مرضياً رضي الله عنه، وترضى عليّه أحمد البرقي، كما يظهر من بعض الأسناد، ونقل عنه حسن سيرته وكونه من الأتقياء، وروى في التفسير وكامل الزيارات، وفي شأنه روايات، توفي قرابة سنة (٢٥٠هـ)، وقد مرَّ سابقا، وهو من كبار السابعة[٢]؛ وابن أبي عمير هو محمّد بن أبي عمير الراوي الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادي، يُعد كتابه مائة رجل أقدم كتاب في علم رجال الحديث، قال النجاشي: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين» حكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء، فولاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام، وقال الشّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشّيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ، وأنه ذكر أيضا أنه كان وجها من وجوه الرافضة، وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح، وحكى تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع، من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)[٣]؛ وأسباط بيّاع الزطي هو أسباط بن سالم، أبو علّي مولى بني عدي، من كندة، كوفي، بيّاع الزطي، ابنه الراوي الثقة المعروف عليّ بن أسباط، وأما أسباط فلم يرد فيه توثيق، ولم يثبت أنه روى في التفسير للتصحيف في المورد، روى عنه ابن أبي عمير، كما هو الحال في هذه الرواية، وذلك يكفي في توثيقه عند مرجع الطائفة دام ظله،

---

(١) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٤.

(٣) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

وسيّدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو من الخامسة[١].

## تحقيق الصدور:

لا اعتبار لسنده عندنا، وكذا عند العلّامة المجلسي، حيث وصفه بالضعف[٢]، وهو ضعيف عندنا لجهالتنا بحال أسباط.

نعم روى الصفّار عين تلك الرواية في موردين بسنديه عن أسباط بن سالم، وفي مورد آخر روى عن «محمّد بن الحسين عن عليّ بن أسباط عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سئل عن قول الله عز وجل: ﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ**﴾، قال: نحن المتوسمون، والسبيل فينا مقيم»[٣].

ومع أن السند رواه الثقة ابن أبي الخطّاب عن الثقة عليّ بن أسباط، لكن المعلوم أن عليّ بن أسباط ممن لم يدرك أبا عبد الله (عليه السلام)، وهو من السادسة، فالظاهر أنه يحكي رواية أبيه المزبورة، فلا تساعد هذه الرواية على إثبات الصدور، لكنها رويت بسند معتبر فيه بعض التصحيف في موارد أخرى بتغيير بعض الألفاظ، عن عبد الله بن سليمان، والصواب عبد الله بن سنان، فهي موثقة الصدور بغض النظر عن سندها.

---

(١) مرَّ تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح٥١٠.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣٧٥، ح٦.

**٥٧٩ / ٢. مُحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الخطّاب، عَنْ يَحْيى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حدّثني أَسْبَاطُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبي عَبْدِ الله ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هِيتَ[١]، فَقَالَ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾؟ قَالَ: «نَحْنُ المُتَوَسِّمُونَ، وَالسَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ»[٢].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في قم، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، من الثامنة[٣]؛ وسلمة بن الخطّاب، الأقرب ضعفه؛ لقول النجاشي، ولا ينفع عدم استثنائه، قال النجاشي: «سلمة بن الخطّاب، أبو الفضل البراوستاني الأزدورقاني – قرية من سواد الري – كان ضعيفا في حديثه، له عدّة كتب، من السابعة[٤]؛ ويحيى بن إبراهيم، مولى بني عبد الله بن غطفان، كوفي، ثقة، من السادسة، وسيأتي تفصيله؛ وأسباط بن سالم ممن لم يرد فيه توثيق صريح، ورد اسمه في التفسير، لكن الظاهر عدم صواب ذلك وأنه تصحيف، روى عنه محمّد بن أبي عمير، وذلك يكفي في توثيقه عند مرجع الطائفة دام ظله، وسيّدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو من الخامسة[٥].

---

(١) في البصائر: «من أهل بيته». و«هِيت»، بالكسر: اسم بلد على شاطئ الفرات، أصلها من الهُوَّة. لسان العرب، ج٢، ص١٠٧ (هيت).

(٢) بصائر الدرجات، ص٣٧٧، ح١٢، عن سلمة بن الخطّاب. وفيه، ص٣٧٥، ح٦، بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج٢، ح٢٩، ص٢٤٧، عن أسباط بن سالم؛ الوافي، ج٣، ح١٠٧٢، ص٥٣٩.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) ينظر: ج٢، ح٢١١، ص٧٨٨.

(٥) ينظر: ج٤، ح٥١٠.

## ٥ يَحيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

هو يحيى بن إبراهيم بن يحيى بن سليم، مولى بني غطفان، واختلف في كنيته من أنها أبو الحسن، أو أبو إسماعيل، أو أبو يحيى، ذكروا أخاه وأباه وجده في الفهارس والمعاجم، قال عنه النجاشي: «يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد، واسم أبي البلاد يحيى، مولى بني عبد الله بن غطفان، ثقة هو وأبوه، أحد القراء، كان يتحقق بأمرنا هذا، له كتاب، أخبرنا محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الرزاز، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا اللؤلؤي، عن يحيى، بكتابه»(١).

ويظهر من كلمة النجاشي توثيقه هو وأبيه في هذا المورد وإن فهم البعض عدم ذلك.

وقال الشّيخ: «يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»(٢).

وعدّه الشّيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، قائلا: «يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد». ولكنه ذكره أيضاً فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، قائلا: «يحيى بن إبراهيم، روى عنه البرقي». وعدّه البرقي من أصحاب الرضا عليه السلام.

ذكر السيّد الخوئي قدست نفسه أن هذا تهافت؛ لذكر الشّيخ إياه في البابين، ولكن يظهر أنه إنما ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام بحسب جيله وطبقته، ومعاصرته له عليه السلام، وذكره في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام؛ لأنه لم يرو عنهم عليهم السلام مباشرة وإن كان عاصرهم عليهم السلام.

وذكره عند الجمهور، ابن عدي وقال: «يحيى بن إبراهيم السلمي يروي عن الثوري وغيره، حدّثنا عبد الله بن محمّد بن ناجية، حدّثنا نصر بن عبد الرحمن الوشاء، حدّثنا يحيى بن إبراهيم السلمي عن سفيان الثوري عن الأعمش عن زيد بن وهب عن

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٤٥، ت١٢٠٥.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص٢٦١، ت٧٩٣.

حذيفة، سمعت النبي صلى الله عليّه وسلم يذكر زمانا يقال للرجل فيه ما أظرفه، ما أجلده، ما أعقله، وما في قلبه مثقال حبة من إيمان. قال الشّيخ: وهذا حديث منكر بهذا الأسناد عن الثوري لا يرويه عنه غير يحيى هذا. قال: ويحيى هذا ليس بالمشهور، وقد روى يحيى بن إبراهيم هذا عن الثوري عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن شداد عن عائشة عن النبي صلى الله عليّه وسلم قال: (لا نكاح إلّا بولي). قال الشّيخ: وهذا الحديث أيضا منكر عن الثوري لا يرويه عنه غير يحيى بن إبراهيم وبكر بن الشرود»[1].

وهو غير يحيى بن إبراهيم بن عثمان بن أبي قتيلة السلمي، المذكور عند الجمهور في معاجمهم الأخرى، كما يظهر من المتابعة، وإن كان اتحاد الاسم والنسب موجباً لتوهم الاتحاد.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف»[2]. والسند ضعيف بسلمة وأسباط، حيث ضعف النجاشي الأوّل، ولم يرد ما يوثق الثاني، وهي عين الرواية السابقة المروية عن أسباط بن سالم بيّاع الزطي، وقلنا بأن الوثوق متحقق بصدورها وإن كان السند ضعيفاً.

---

(١) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج٧، ص٢٤٥.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٢.

٥٨٠/ ٣. محمّد بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسى، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِم: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام[1]، قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله: اتَّقُوا فِرَاسَةَ[2] الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ الله عَزَّ وَجَلَّ، فِي قَوْلِ الله تَعَالى[3]: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾»[4].

---

**رجال السند:**

محمّد بن إسماعيل أبو الحسن البندقي بندُ فَر، نيشابوري، لم يوثق صريحاً، روى في كامل الزيارات، هو شّيخ الكليني النيشابوري، من الثامنة، تلميذ الفضل، اعتمدنا قبول رواياته[5]؛ والفضل بن شاذان الراوي المعروف، أبو محمّد الأزدي، النيشابوري،

---

(١) في «ف»: + «قال».

(٢) «الفِراسَةُ»: اسم من التفرّس بمعنى التثبّت والنظر. قال ابن الأثير في النهاية، ج٣، ص٤٢٨ (فرس): «يقال بمعنيين: أحدهما: ما دلّ ظاهر هذا الحديث عليّه، وهو ما يوقعه الله تعالى في قلوب أوليائه فيعلمون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظنّ والحدس، والثاني: نوع يُتَعَلَّمُ بالدلائل والتجارب والخَلق والأخلاق فتُعرف به أحوالُ الناس». وراجع أيضاً القاموس المحيط، ج١، ص٧٧٢ (فرس).

(٣) وفي «بح، بر»: - «في قول الله تعالى».

وقوله: «في قول الله تعالى» إمّا متعلّق بقوله عليه السلام: «قال رسول الله»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي نظره بنور الله مذكور في قول الله، قال المجلسي: «والأوّل أظهر». راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٣٨؛ الوافي، ج٣، ص٥٤٠؛ مرآة العقول، ج٣، ص٢.

(٤) بصائر الدرجات، ص٣٧٥، ح٤؛ والاختصاص، ص٣٠٦، بسندهما عن حمّاد بن عيسى. بصائر الدرجات، ص٣٧٧، ح١١، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن محمّد بن مسلم؛ الأمالي للطوسي، ص٢٩٤، المجلس ١١، ح٢١، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح٢٨، ص٢٤٧، عن محمّد بن مسلم؛ وراجع: علل الشرائع، ص١٧٣، ح١؛ وعيون الأخبار، ج٢، ح١، ص٢٠٠؛ ومعاني الأخبار، ص٣٥٠، ح١؛ الوافي، ج٣، ح١٠٧٣، ص٥٤٠.

(٥) ينظر: ج٢، ح٤٤، ص٨٤.

ذكر النجاشي والشّيخ جلالة قدره، وذكر النجاشي والكشي فضله ووثاقته، توهم ابن النديم وتخيل أن الفضل بن شاذان في كتبنا هو الفضل بن شاذان العامي المشهور عندهم، كما بيّناه في الوافي من وضوح تعدد الرجلين. وهو من السابعة، توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة (٢٥٩هـ)[1]؛ وحمّاد بن عيسى غريق الجحفة الراوي المعروف، أبو محمّد الجهني، قيل: عربي، وقيل: مولى جهينة، كوفي سكن البصرة، قال النجاشي: «كان ثقة في حديثه، صدوقا»، و وثّقه الشّيخ في الفهرست والرجال، وذكروه في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة وعمّر حتّى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ) عن نيف وتسعين عاماً[2]؛ وربعي بن عبد الله، أبو نعيم الهذلي، عربي، بصري، ثقة، كما عن الطيالسي والعياشي والنجاشي، صحب الفضيل بن يسار واختص به وأخذ عنه، روى عنه محمّد بن أبي عمير وصفوان، روى في التفسير، وهو من الخامسة[3]؛ ومحمّد بن مسلم أبو جعفر الثقفي، مولى الأوقص، كوفي، طائفي، أعور، طحان. «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، وذكره الكشي في أهل الإجماع، وفيه صحاح تجعله في المقام الأعلى، توفي سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة[4].

## تحقيق الصدور:

السند عندنا معتبر؛ لثبوت وثاقة محمّد بن إسماعيل، كما بيّناه في موضع سابق. قال عنه العلّامة المجلسي: «مجهول كالصحيح»[5]. ويقصد بالجهالة عدم ورود توثيق صريح لمحمّد بن إسماعيل النيشابوري، وأما وصفه به كونه كالصحيح؛ فلأنه قدست نفسه يثق بروايات الرجل، وإن لم يرد فيه توثيق صريح.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٤٤، ص٩١.

(٢) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٤٠.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٤٢.

(٥) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص٢.

٥٨١/ ٤ . مُحمّدُ بْنُ يَحْيى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عليّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُبَيْسِ[1] بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سُلَيْمَانَ: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِ الله[2] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ فَقَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»، ﴿وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُقِيمٍ﴾ قَالَ[3]: «لاَ يَخْرُجُ[4] مِنَّا أَبَداً»[5].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، شّيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة[6]؛ والحسن بن علّي الكوفي هو الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة، ثقة، من السابعة، سيأتي تفصيله؛ وعُبَيْسِ بْنِ هِشَام هو عباس بن هشام الناشري، الأسدي، عربي، كوفي، ثقة، من السادسة، سيأتي تفصيله. وكذلك يأتي تفصيل الكلام في عبد الله بن سليمان.

## ٥ الْحَسَنِ بْنِ عليّ الْكُوفِيِّ:

والحسن بن عليّ الكوفي والمتواجد في هذه الطبقة – أي السابعة – هو حفيد الراوي

---

(١) في «و، بر»: «عيسى». وهو سهو. وعبيس هذا، هو العبّاس بن هشام الناشري، كُسرِ اسمه فقيل: «عُبَيس». له كتاب رواه عنه جماعة، منهم الحسن بن عليّ الكوفي. راجع: رجال النجاشي، ص٢٨٠، الرقم ٧٤١؛ الفهرست للطوسي، ص٣٤٦، الرقم ٥٤٧.

(٢) في «ف»: «قوله».

(٣) في الكافي، ح١١٩١ والبصائر والاختصاص – «قال».

(٤) في «ب، ض، ف، بر»: «لا تخرج».

(٥) الكافي، كتاب الحجّة، باب في معرفتهم أولياءهم...، ح١١٩١. وفي بصائر الدرجات، ص٣٨١، ح١، بسنده عن الحسن بن عليّ. وفيه، ص٤٠٧، ح١٣؛ والاختصاص، ص٣٠٦، بسندهما عن الحسن بن عليّ، عن عبيس بن هشام، عن عبدالصمد بن بشير، عن عبد الله بن سليمان، وفي كلّها مع زيادة في أوّلها وآخرها؛ الوافي، ج٣، ح١٠٧٤، ص٥٤٠.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

المعروف عبد الله بن المغيرة، وتجده راويا عن عبيس في موارد ليست بالقليلة، ولا يتوهم أنه الحسن بن فضال؛ لأنه يسمى أيضاً بالحسن بن عليّ الكوفي، فهذا لا يصح ألبتة فحسننا تلميذ الحسن بن فضال، والتمييز ظاهر من الطبقة والرواة المحيطين به.

نعم يمكن أن يتطرق التوهم بينه وبين الحسن بن عليّ الزيتوني؛ إذ كلاهما قريبان في الطبقة، وفي رواية يروي سعد بن عبد الله عن الحسن بن عليّ وهو عن أحمد بن هلال، ولذا قد يتوهم أنه الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة، ولكن الصحيح في ذلك المورد أنه الزيتوني وإن كان ممن يروي عن ابن المغيرة؛ إذ ابن المغيرة ممن لم نجد له رواية عن ابن هلال بخلاف الزيتوني الذي يروي مكثرا عن ابن هلال.

وأما ذكر الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة في الرجال فقد ذكره النجاشي وقال: «الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة البجلي، مولى جندب بن عبد الله، أبو محمّد، من أصحابنا الكوفيين، ثقة ثقة، له كتاب نوادر، أخبرنا محمّد بن محمّد وغيره، عن الحسن بن حمزة، عن ابن بطة، عن البرقي عنه به»[1].

وقال الشّيخ في الفهرست: «الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة؛ له كتاب أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن عليّ بن محبوب، عن الحسن بن عليّ بن عبد الله»[2].

### ٥ عُبَيْسِ بْنِ هِشَام:

قال النجاشي: «العباس بن هشام، أبو الفضل الناشري، الأسدي، عربي، ثقة، جليل في أصحابنا، كثير الرواية. كسر اسمه فقيل عُبَيس. له كتب، منها: كتاب الحج، وكتاب الصلاة، وكتاب الصوم، وكتاب المثالب سماه كتاب خالدات فلان وفلان، وكتاب جامع الحلال والحرام، وكتاب الغيبة، وكتاب نوادر. والرواة كثيرة عنه في هذه الكتب، أخبرنا أبو عبد الله النحوي الأديب، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٦٢، ت ١٤٧.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص١٠١، ت١٧٧.

جعفر بن عبد الله المحمّدي، عن عبيس بكتبه. ومات عبيس رحمه الله سنة عشرين ومائتين أو قبلها بسنة»[١].

وقال الشّيخ في الفهرست: «عبيس بن هشام الناشري. له كتاب النوادر، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن الحسن، عن أبيه، عن محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد بن عليّ الصيرفي عنه. ورواه ابن الوليد، عن الصفّار والحسن بن متيل، عن محمّد بن الحسين والحسن بن عليّ الكوفي، عنه»[٢].

أما في رجال الشّيخ فذكره في أصحاب الرضا عليه السلام، وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام. وقد اعترض في معجم الرجال الحديث حول هذا، كما هو في غير مورد منه قدست نفسه، وقال أن في هذا مناقضة ظاهرة. ولكن ذكرنا في موارد سابقة أن فعل الشّيخ ليس فيه مناقضة وتهافت، كما عبر قدست نفسه في موارد، والسبب أنه إنما ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام لمعاصرته له، فهو من السادسة ممن عاصره عليه السلام، وتوفي بعده بسبعة عشر عاما، وأما ذكره له في من لم يرو عنهم عليهم السلام فلأنه لم يجد له رواية عن أحد الأئمة عليهم السلام، بل اكتفى بالرواية عن مشايخه.

نعم قد يقال إن الشّيخ روى في التهذيب رواية لعبيس بن هشام عن أبي عبد الله عليه السلام[٣]، ولكن إضافة إلى امتناع أن يروي عبيس وهو من السادسة عن أبي عبد الله عليه السلام أو يدركه فإن عين تلك الرواية قد رواها الكليني عن رجل من أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام[٤]، والتصحيف ظاهر في نسخة التهذيب الواصلة إلينا مع هذه القرائن.

## ٥ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُلَيْمَان:

وعبد الله بن سليمان هو الصيرفي، وهو عبسي مولى.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٨٠، ت٧٤١.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص١٩٣، ت ٥٤٦.

(٣) التهذيب، الطوسي، ج٧، ح٥١، ص١٢.

(٤) الكافي، الكليني، ج٥، ح٤، ص١٦٠.

وفيه مباحث:

### الأول: في تعيينه

ورد في الفهارس عبد الله بن سليمان الصيرفي، وعبد الله بن سليمان العبسي، ونص الشّيخ في الرجال على اتحادهما، وعبد الله بن سليمان العامري ومرَّ في الجزء السابق[1]، وعبد الله بن سليمان النخعي.

وأما في كتب الحديث فيتكرر عبد الله بن سليمان الصيرفي وهو يروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وتروي عنه الخامسة نظير يونس بن يعقوب، وحمّاد بن عثمان، وعبد الكريم وهو الملقب بكرام.

ولكن الشّيخ ذكره في أصحاب السجاد عليه السلام وذكر أباه قبله، ولم نر في الأسناد إلا أنه يروي عن أبيه عن السجاد عليه السلام، فالخطأ في تحديد ذلك من الشّيخ وهو خلاف الأسناد، والغريب أن الشّيخ لم يذكره في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام مع أنه له روايات بهذا العنوان عنه عليه السلام.

ويتكرر أيضاً عبد الله بن سليمان العامري، ويروي عنه مكرراً ربيع بن محمّد المسلي.

ولذا ذكر السيّد الخوئي قدست نفسه أن الاسم المطلق لعبد الله بن سليمان ينصرف إلى العبسي الصيرفي «لأنه صاحب كتاب دون غيره من المسمين بعبد الله بن سليمان، فلا محالة يكون المنصرف إليه عند إطلاق اللفظ؛ لاشتهاره ومعروفيته، إلّا فيما كان الراوي عنه ربيع بن محمّد أو مع توصيفه بالمسلي، فإن عبد الله بن سليمان في هذه الموارد هو العامري».

ذكر الصدوق في المشيخة: «ما كان فيه عن عبد الله بن سليمان فقد رويته عن محمّد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى، ومحمّد ابن أبي عمير جميعا، عن عبد الله بن سليمان». ورجح محقق الطبعة أنه

---

(١) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج٤، ح٤٥٣، ص١٤٦.

النخعي بقرينة رواية ابن أبي عمير عنه، وليس ذلك بتام، ولو سلم غيره فليس للسادسة كمحمّد بن أبي عمير أن تروي عن الصيرفي أو العامري إلّا بأن يقال بسقوط الواسطة من سند مشيخة الصدوق، فالمتعين كونه هنا هو العبسي الصيرفي لما ذكره السيّد الخوئي قدست نفسه.

## الثاني: في أحواله

قال النجاشي: «عبد الله بن سليمان الصيرفي مولى، كوفي، روى عن جعفر بن محمّد عليه السلام. له أصل رواه، أخبرنا أحمد بن عبدون، قال: حدّثنا عليّ بن حبشي بن قوني، قال: حدّثنا حُميد بن زياد، قال: حدّثنا إبراهيم بن سليمان الخزّاز، قال: حدّثنا جعفر بن عليّ كان ينزل درب أسامة، قال: حدّثنا عبد الله بن سليمان بكتاب»[1].

وذكر الشّيخ في أصحاب السجاد عليه السلام: «عبد الله بن سليمان العبسي الكوفي، يعرف بالصيرفي». وكان ذكر أباه فيهم أيضاً، وكما أسلفنا فإن ذكر عبد الله بن سليمان فيهم هو خلاف حكاياته وما يرويه وأسناده فهو ليس من الثالثة قطعا.

وذكر أيضاً في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام عنوان عبد الله بن سليمان، ولعله هو المقصود منه.

وذكر في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام عبد الله بن سليمان النخعي الكوفي، وعبد الله بن سليمان العامري الكوفي، وكان من المفترض أن يذكر الصيرفي فيهم بدل أن يذكره في أصحاب السجاد عليه السلام.

وعلى كل تقدير فلم يرد ما يشير إلى حال الرجل ووثاقته، ويظهر من المرويات بوضوح أنه من الرابعة، ولذا فلا تصح رواية السادسة عنه، وهو المؤيد بالتتبع، فإنها وردت تارة بسبب تصحيفه من عبد الله بن سنان، كما في رواية واصل بن سليمان عنه، فالصحيح فيها أنها عن عبد الله بن سنان، وأخرى بسقوط الواسطة، كما سيتضح عند

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٢٥، ت ٥٩٢.

تحقيق الصدور في هذه الرواية.

ومن هذا الشرح يمكن استبعاد أن يوثق الرجل لرواية محمّد بن أبي عمير وأضرابه عنه، فإنه ممن لم تدركه السادسة.

## تحقيق الصدور:

ويلاحظ أن عبيس من السادسة، وعبد الله بن سليمان من الرابعة، ولا تصح رواية السادسة عن الرابعة، وقد يقال أن السند الصحيح وأنه عن عبد الله بن سنان، وليس عن عبد الله بن سليمان، فإن عبيس يروي مكررا عن أبي عبد الله عليه السلام بواسطته، وقد ورد أيضاً أن يصحف عبد الله بن سنان بعبد الله بن سليمان أحدهما إلى الآخر في مواضع، فلا غضاضة من هذا الاحتمال، وبه يكون السند معتبرا متصلا بلا انقطاع.

ولكن التدقيق في أسناد عبيس يشير إلى أن محمّد بن الحسن الصفّار روى هذه الرواية بسنده إلى عبيس وهو يروي عن عبد الله بن سليمان بواسطة عبد الصمد بن بشير، كما في بصائر الدرجات[1]، وكذلك رويت في كتاب الاختصاص[2]، نعم جاء اسم عبيس مصحفا فيها بعيسى، في حين روى الكليني تلك الرواية بتقسيمها في موضعين في الكافي بسقوط هذه الواسطة.

وعلى كل تقدير فالواسطة الساقطة من الثقات وهو عبد الصمد بن بشير من ثقات الخامسة.

وقد تجاوز العلّامة المجلسي هذا الحديث، واعتبر الذي بعده هو الحديث الرابع في الباب، وذكر حال سنديه، كما سيأتي، وبغض النظر عن كل ذلك فلا وثوق بالصدور من أي جهة كانت.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٤٠٧، ح١٣.

(٢) الاختصاص، المفيد ص٣٠٦.

**٥٨٢/ ٥. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ محمّد بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ محمّد بْنِ أَسْلَمَ[١]، عَنْ إبراهيم بْنِ أيوب، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله الْمُتَوَسِّمَ[٢]، وَأَنَا مِنْ بَعْدِهِ وَالْأَئِمَّةُ مِنْ ذُرِّيَّتِي الْمُتَوَسِّمُونَ»[٣]. وَفِي نُسْخَةٍ أُخْرى[٤]: عَنْ أحمد بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ محمّد بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إبراهيم بْنِ أيوب بِإِسْنَادِهِ، مِثْلَهُ.**

---

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص٣٧٦، ح٩، بسنده عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن مسلم وإبراهيم عن أيّوب. والمذكور في بعض نسخه المعتبرة «محمّد بن أسلم عن إبراهيم بن أيّوب» وهو الظاهر؛ فإنّ محمّد بن أسلم، هو الطبري الجبلي، له كتاب رواه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وتكرّرت رواية محمّد بن الحسين عنه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص٣٥٨، الرقم ٥٨٩؛ رجال النجاشي، ص٣٦٨، الرقم ٩٩٩؛ معجم رجال الحديث، ج١٥، ص٣٣٨-٣٤١.

وأمّا إبراهيم بن أيوب، فقد روى عن عمرو بن شمر في الكافي، ح١٠٣٨؛ وشواهد التنزيل، ج١، ح٤٥١، ص٤٢٢. ولاحظ أيضاً: بصائر الدرجات، ص١١٧، ح٧.

(٢) راجع ما تقدّم في ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب.

(٣) بصائر الدرجات، ص٣٧٤، ح٢، بسنده عن عمرو بن شمر؛ وفيه، ص٣٧٦، ح٩، بسنده عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن مسلم وإبراهيم، عن أيّوب؛ تفسير فرات، ص٢٢٨-٢٢٩، ح٣٠٧ و٣٠٨ بسنده عن إبراهيم بن أيوب، عن جابر؛ الاختصاص، ص٣٠٢، بسنده عن إبراهيم بن أيوب، عن عمرو بن شمر؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح٣٢، ص٢٤٨، عن جابر بن يزيد الجعفي، وفي كلّها مع زيادة في أوّلها وآخرها. بصائر الدرجات، ص٣٧٧، ح١٣، بسند آخر عن سلمان، عن أمير المؤمنين عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١٠٧٥، ص٥٤٠؛ البحار، ج١٧، ح٢، ص١٣٠.

(٤) في مرآة العقول، ج٣، ص٣: «وقوله: وفي نسخة أخرى، كلام الجامعين لنسخ الكافي؛ فإنّهم أشاروا إلى اختلاف نسخ النعماني والصفواني وغيرهما من تلامذة الكليني».

**رجال السند:**

كما هو واضح أن نسّاخ الكليني وضعوا سندين لهذه الرواية.

**الأول**: عن محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسين عن محمّد بن أسلم عن إبراهيم بن أيوب عن عمرو بن شمر عن جابر.

**الثاني**: عن أحمد بن مهران عن محمّد بن عليّ عن محمّد بن أسلم عن إبراهيم بن أيوب عن عمرو بن شمر عن جابر.

وفي طبقة مشايخ الكليني: محمّد بن يحيى وهو أبو جعفر الأشعري العطار، الثقة العين، شّيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[١]؛ أما أحمد بن مهران، فهو شّيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليّه غير مرة خلافاً لعادته، وهو من كبار الثامنة، من ذوي الأسناد العالية[٢].

ومن طبقة شيوخ مشايخ الكليني: محمّد بن الحسين وهو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمداني، كوفي، زيات، قال النجاشي: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته»، وثّقه الشّيخ ثلاث مرات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرجال، وعدّه الكشي من الثقات من أهل العلم، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٣]؛ ومحمّد بن علّي هو أبو جعفر، محمّد بن علّي بن إبراهيم بن موسى، مولى بني هاشم، المشهور بلقب أبي سمينة الصيرفي، كوفي هاجر إلى قم بعدما اشتهر كذبه بالكوفة، واستضافه أحمد الأشعري ثم طرده من قم بعد افتضاحه، أمره في الكذب والغلو، مشهور لا حاجة فيه إلى التفصيل، ولم يقتصر كذبه في المتون، بل وفي الأسانيد وأسماء الرجال، كما نص النجاشي في عباد بن يعقوب، وعدّه الفضل بن شاذان من الكذابين المشهورين، وضعفه ابن الغضائري أيما تضعيف، وهو من صغار

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٣) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

السادسة أو من كبار السابعة(١).

ويتحد السند في الطبقة اللاحقة فهما – ابن أبي الخطّاب وأبو سمينة – يرويان معا عن محمّد بْنِ أَسْلَمَ، وهو محمّد بن أسلم الطبري الجبلي، من السادسة، سيأتي تفصيل الكلام فيه، وهو عن إبراهيم بْنِ أيوب، وسيأتي الكلام فيه أيضاً، عن عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ الجعفي، أبو عبد الله الجعفي، عربي، كوفي ضعيف جداً، ينسب إليه ما زيد من أحاديث في كتب جابر الجعفي، والأمر ملبس، كما عن النجاشي، وضعفه مرة أخرى في ترجمة جابر، وعن ابن الغضائري أنه ضعيف، وكذا عن العامة، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٧هـ)(٢). وينتهي السندان بجابر؛ وهو الجعفي الذي رجحنا وثاقته، توفي (١٢٨هـ)، وهو من الثالثة(٣).

## ٥ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ:

قال عنه النجاشي: «محمّد بن أسلم الطبري الجبلي، أبو جعفر، أصله كوفي، كان يتجر إلى طبرستان، يقال: إنه كان غالياً، فاسد الحديث، روى عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى، قال: أخبرنا أبو عليّ بن همام، قال: حدّثنا عبيد بن كثير، عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن أسلم بكتابه»(٤).

ذكر السيّد الخوئي قدست نفسه أنه لم يلحظ له رواية عن الرضا عليه السلام، بل وبقية الأئمة عليهم السلام إلّا بواسطة.

وقال الشّيخ في الفهرست: «محمّد بن أسلم الجبلي، له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله المفيد، عن ابن بابويه، عن أبيه ومحمّد بن الحسن، عن سعد والحميري ومحمّد بن يحيى

---

(١) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

(٢) ينظر: ج٢، ح٩٥، ص٤٤٤.

(٣) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٩٧.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦٨، ت٩٩٩.

وأحمد بن إدريس، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عنه»[١].

وقد ذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام[٢]، وهذا لا يصح، وقد أوله في المعجم على أنه رجل آخر لاختلاف الطبقة، في حين احتمل الميرزا أنه توهم من الشّيخ؛ لروايته عن أبي جعفر الجواد عليه السلام، وتوهم أنه أبو جعفر الباقر عليه السلام، ورده السيّد الخوئي قدست نفسه بأنه لم ترد له رواية عن أبي جعفر عليه السلام فيما بأيدينا.

والحال أن المتفق عليّه أنه لا يصح عدّه في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام، ويصح عدّه في أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام، ولعل التوهم لا لأجل روايته عن أبي جعفر عليه السلام وهي غير موجودة، بل لعل التوهم نشأ في مسودات الشّيخ وعدّه في أصحاب أبي جعفر عليه السلام، وتوهم فيما بعد أنه الباقر عليه السلام والله العالم.

وذكره الشّيخ أيضاً في أصحاب عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، وقال: «محمّد بن أسلم الجبلي، أصله كوفي»[٣]. وذكره فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، وقال: «محمّد بن أسلم الجبلي، روى عنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب»[٤].

وذكره فيهم – كما نبهنا غير مرة – ليس من باب التهافت، بل لأنه لم يلحظ له أنه روى عن الأئمة عليهم السلام من غير واسطة.

وعدّه البرقي في أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام وقال: «محمّد بن أسلم الجبلي الطبري، أصله كوفي»[٥].

قال السيّد الخوئي قدست نفسه: «ثم إن الظاهر أن الرجل لا يحكم بوثاقته وإن لا يحكم بضعفه بما في النجاشي من القول بأنه كان غالياً فاسد الحديث، إذ لا يعلم من هذا

---

(١) الفهرست، الطوسي، ص٢٠٥، ت٥٨٧.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٤٦، ت ١٦٠١.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٦٤، ت٥٤٠١.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤٤٧، ت٦٣٥٣.

(٥) الرجال، البرقي، ص٥١.

القائل، ولم يظهر من النجاشي الاعتماد عليّه»[١].

ولكن وفق مبناه قدست نفسه كان ينبغي أن يحكم بوثاقته، فهو قد ذكر قبله بعدة عناوين «محمّد بن أسلم: روى عن عليّ بن أبي حمزة، وروى عنه محمّد بن الحسين. تفسير القمي: سورة الرحمن، في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾. أقول: الظاهر هذا هو محمّد بن أسلم الجبلي الآتي»[٢]. وعلى هذا يكون وفق مبناه قدست نفسه من رواة التفسير ممن لم يثبت ضعفهم، فيكون ثقة عنده قدست نفسه، وإن وقع السهو في هذا.

### ◊ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَيُّوبَ:

لم يتضح لنا من هو هذا الرجل الذي يروي عن عمرو بن شمر، ولا دليل للقول بالتصحيف عن إبراهيم أبي أيوب الخزّاز الثقة، فإنه ممن لم يرو عن عمرو بن شمر، ولا دليل على أنه تصحيف من إبراهيم بن عمر وهو اليماني الصنعاني وإن كان يروي عن عمرو بن شمر، لأن تصحيف (عمر) بـ(أيوب) فيه بعض الصعوبة، وإن كان غير بعيد جداً.

### تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسي: «ضعيف بسنديه»[٣]، وضعف السندين ظاهر، ولا طريق آخر لإثبات الصدور.

---

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج١٦، ت١٠٢٥٧.

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج١٦، ت١٠٢٥٢.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣.

## ٢٩ - بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٥٨٣/ ١ . محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عليّ بْنِ أَبي حَمْزَةَ، عَنْ أَبي بَصِيرٍ: عَنْ أَبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ[١] عَلى رَسُولِ الله ﷺ - أَعْمَالُ الْعِبَادِ - كُلَّ صَبَاحٍ: أَبْرَارُهَا وَفُجَّارُهَا[٢]؛ فَاحْذَرُوهَا[٣]، وَهُوَ قَوْلُ الله تَعَالى[٤]: ﴿اعْمَلُوا فَسَيَرَى الله عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾[٥]» وَسَكَتَ[٦].[٧]

---

(١) في البصائر: - «الأعمال».

(٢) هكـذا في «ج، و، بـح، بر». ومقتضى السياق أيضاً هـو الجمع. وفي حاشـية «ج»: «في إطلاقهما عـلى الأعمال مجاز شـائع في لغـة العرب، كـما لا يخفى». وفي المطبـوع: «فَجارِهـا». وقوله عليه السلام: «أبرارهـا وفجارها»، بجرّهما بـدل تفصيل للعباد، والضميران لهم. والأبـرار: جمع البَرّ، بمعنى البـارّ. مقتـضى هذا الاحتمال هو «أبرارهـم وفجّارهم». أو برفعهما بدل تفصيـل لأعمال العباد، والضمـيران للأعمال. ففي إطلاقهـما على الأعمال تجوّز. على أنّه يحتمل كـون الأبرار حينئذٍ جمع الـبِرّ. وأمّا «فجارها» فهـو فُجّارها على الوجهين جمع الفاجر عند المازنـدراني والمجلسي، ولكنّ المجلسي بعد ما ذكـر الوجهين في الإعراب، قـال: «وربّما يقرأ: الفِجار - بكـسر الفاء وتخفيف الجيم -: جمع فَجارِ مبنيّاً على الكسر، هو اسـم الفجور. أو جمع فجر - بالكسر - وهو أيضاً اسم الفجور»، راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٣٩؛ مرآة العقول، ج٣، ص٤.

(٣) في البصائر والمعاني: «فاحذروا».

(٤) في الوسائل والمعاني: + «وقل».

(٥) التوبة(٩): ١٠٥.

(٦) في البصائر: - «وسكت». وفي المعاني: + «قال أبو بصير: إنما عنى الأئمّة عليهم السلام». وقوله: «وسكت»، أي لم يقرأ تتمّة الآية، وهي «وَالْمُؤْمِنُونَ» وسـكت عن تفسـيره بالأئمّة عليهم السلام تقيّةً، أي كأنّ الوقت يأبـى عن ذكر عرض الأعـمال عليهم السلام؛ أو إحالةً على الظهور. راجع: الـوافي، ج٣، ص٥٤٤؛ مرآة العقول، ج٣، ص٤.

(٧) بصائر الدرجات، ص٤٤٨، ح٧، عن أحمد بن محمّد؛ معاني الأخبار، ص٣٩٢، ح٣٧، بسنده عن

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هنا هو أبو جعفر الأشعري العطار، شّيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية، قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين الثقتين: الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه أبو جعفر أحمد بن محمّد ين عيسى الأشعري القمي، شّيخ القميين وكبيرهم، وجههم وفقيههم، ثقة مشهور، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي المعروف، جده مهران من موالي عليّ بن الحسين عليه السلام، كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثّقَه الطوسي، وعدّه الكشي في الثقات من أهل العلم، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علما بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية[1]؛ والقاسم بن محمّد هو الجوهري، مولى تيم الله، بغدادي، كوفي الأصل، ذكر وقفه، ولم يثبت، ولم يوثق صريحا، نعم روى عنه ابن أبي عمير وصفوان كما يظهر، وروى في كامل الزيارات، فلا يوثق إلّا بحسب هذين المبنيين، وهو عندنا مجهول، من كبار السادسة على المختار، وكونه هنا الجوهري وليس الأصفهاني كاسولا؛ لتوسطه بين الحسين بن سعيد والبطائني؛ فهو الموضع المعتاد للجوهري، كما بيناه في غير موضع[2]؛ وعليّ بن أبي حمزة هو البطائني، أبو الحسن الأنصاري، مولى الأنصار، كوفي، وقيل: بغدادي، الواقف المشهور، أحد عمد الواقفة، لعنه ابن الغضائري، روى في كامل الزيارات والتفسير، روى عنه الثلاثة، وكان قائد أبي بصير، الكلام فيه يطول، ولا أرى له توثيقاً يستقيم مع قول ابن فضال: إنه كذاب متهم، وهو من الخامسة[3]؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم الأسدي، كوفي، ثقة وجيه، كما

---

أبي بصير، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح١٠٨٠، ص٥٤٤؛ الوسائل، ج١٦، ح٢١١٠٢، ص١٠٧؛ البحار، ج١٧، ح٣، ص١٣١.

(١) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٤٤، ص٦٢٠

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٢، ص٧٦.

عن النجاشي، وعن الكشي عدّه في أهل الإجماع مرددا بينه وبين ليث بن البختري، كان مكفوفـا منذ ولادته. وقال ابن فضال: لم يكن غاليـاً وكان مخلطاً، ووردت فيه روايات عديدة، يشـترك مع راو آخـر وهو ليث بن البختري في الكنيـة والطبقة، وانصرافها إلى صاحبنا هنا مع الإطلاق هو المتعين، وكلاهما ثقة، ولكن إن وردت رواية عن أبي بصير مـن طريق عليّ بن أبي حمزة، أو من طريق شـعيب العقرقـوفي، أو من طريق عبد الله بن وضاح فهو يحيى بلا كلام، فالأول قائده والثاني ابن أخته والثالث ممن عرف به، كما نص النجـاشي، وإن كانت من طريق ابن مسـكان، أو أبي جميلة النخاس المفضل بن صالح، وعبـد الكريم بن عمرو كرام، وابن بكير، وأبي المغراء، فهو ليث. وقد يشـتبه براوٍ آخر وهو يحيى بن القاسـم الحذاء الأزدي، الواقفي، من الخامسـة، وهو وهـم، نشأ من نص محرف في المختار من الكشي، حيث ورد «واسم عمه يحيى بن القاسم الحذاء، وأبو بصير هـذا يحيى بن القاسـم يكنى أبا محمّد». وهذا النص لترجمتـين منفصلتين وقع فيه بعض السـقط، ومن الوهم أيضا أن يوصف أبو بصير الأسـدي بالوقف بسبب التوهم باتحاد الرجلين، وكيف يكون واقفا وقد توفي قبل نشوء الواقفة بأكثر من ثلاثة عقود! فهو من الرابعة، وتوفي سنة (١٥٠هـ)[١].

## تحقيق الصدور:

قـال العلاّمة المجلسي: «ضعيف»[٢]. وضعف السـند ظاهـر بالجوهري والبطائني، نعـم روي في مصادر أخرى كمعاني الأخبار، ولكن السـند أيضـاً ضعيف، ولا طريق معتد به لإثبات الصدور.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤.

**٥٨٤/ ٢. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، قَالَ: «هُمُ الأَئِمَّةُ»[١].**

---

**رجال السند:**

السلسلة السندية – العدّة عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد – من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدّة [٢]؛ والعدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم[٣]، ومرَّ بيان الكلام في ذلك؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو ثقة مشهور، كبير أصحابنا في قم، ووجههم وفقيههم، وهو من السابعة[٤]؛ والحسين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثّقَه الطوسي، وعدّه الكشي في الثقات من أهل العلم، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية[٥]، وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي، انتقل إلى بغداد، كان

---

(١) بصائر الدرجات، ص٤٤٨، ح١١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص٤٤٧، ح٤، بسند آخر، مع زيادة في آخره. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح١١٤٩؛ الوافي، ج٣، ح١٠٨٢، ص٥٤٤؛ الوسائل، ج١٦، ح٢١١٠٤، ص١٠٧.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٥) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

صيرفيا، وثّقَه النجاشي والشّيخ، وزاد النجاشي، أنه صحيح الحديث، وهو من صغار الخامسة[١]؛ وأما يحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن علّي الحلبي، من بيت أبي شعبة، كانت تجارتهم إلى حلب فسمي البيت بالحلبي، كوفي، قال النجاشي: «ثقة ثقة، صحيح الحديث»، إضافة إلى توثيقه كل بيته، وهو من الخامسة[٢]؛ وعبد الحُميد بن عواض الطائي، كوفي، وثّقَه الشّيخ، وقتله الرشيد لتشيعه، بين سنة (١٧٠هـ وسنة ١٨٣هـ)، وهو - كما يظهر من الأسناد، الموافقة لسنة وفاته - من الخامسة[٣]؛ ويَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ هو يعقوب بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار، أبو محمّد الأسدي، مولى، كوفي، ثقة، من الخامسة، سيأتي الكلام فيه. وقد روى الصفّار تلك الرواية، وذكر في السند أنه يعقوب بن شعيب الميثمي.

### ◦ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ:

حفيد ميثم التمار، من ثقات الخامسة، قال النجاشي: «يعقوب بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار، مولى بني أسد، أبو محمّد، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره ابن سعيد وابن نوح، له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا محمّد بن علّي القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عمير، عن يعقوب بكتابه»[٤].

ذكره الشّيخ في الفهرست من «أن له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حُميد، عن الحسن بن سماعة، عنه»[٥]، وذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام، وذكره ابن شهر آشوب في أصحاب الكاظم عليه السلام.

---

(١) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

(٢) ينظر: ج١، ح٣٤، ص٢٦٠.

(٣) ينظر: ج٣، ح٣٤٣، ص٣٣٣.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٥٠، ت١٢١٦.

(٥) الفهرست، الطوسي، ص٢٦٥، ت ٨٠٩.

وليس من الصواب ذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام وإن وردت له رواية، كما في الفقيه[١]، إذ الصحيح أنها عن أبي عبد الله عليه السلام، كما رويت في الاستبصار[٢]، ويؤكد أنها عن أبي عبد الله عليه السلام أن ليعقوب بن شعيب روايات عديدة في موضوع واحد كأنها رواية واحدة كبيرة تشتمل على أسئلة عدّة رويت كلها عن أبي عبد الله عليه السلام، ومن ضمنها تلك الرواية التي جاءت فيمن لا يحضره الفقيه عن أبي جعفر بخلاف الاستبصار.

وذكره المفيد مترحما وقال: إن «ليعقوب بن شعيب رحمه الله أصلا قد جمع فيه كافة ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام»[٣]. وتتمة الكلام تظهر أن أصل يعقوب كان موجوداً عند المفيد طاب ثراه، وقد ورد اسمه في رواة تفسير القمي، وفي كامل الزيارات، وهو أيضاً ممن روى عنه محمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى.

وذكر ابن داود أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام خمسة آلآف حديث، في الذين ضبطوا عدد أحاديثهم، ولكن كما هو بيّن أنه لم يصل لنا إلّا النزر اليسير من أحاديث الرجل، وهذا أحد الشواهد المهمة - كما في مثال أبان بن تغلب، حيث ورد أن له ثلاثين ألف حديث، ولم يصل لنا عشر هذا العدد - في أن تطبيق نظرية الاحتمال لا تجري على ما تضمه الكتب الواصلة إلينا إلا بطريقة العيّنة من مجموع الأحاديث، ويختلف بهذا الحال كثيرا عند التطبيق العلمي لها، وسنتطرق لها في كتاب آخر إن شاء الله.

**تحقيق الصدور:**

السند معتبر، نقله الثقات جيلا بعد جيل إلى الكليني، والغريب أن العلّامة المجلسي وسمه بالضعف[٤]، وهو سهو لا محالة، فقد وثق كل رجالات هذا السند في روايات أخرى. وعلى كل حال فالرواية موثقة الصدور.

---

(١) الفقيه، الصدوق، ج٣، ح٣٩٣٥، ص٢٥٨.

(٢) الاستبصار، ج٣، ح٢٥١، ص٧٥.

(٣) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٢٤.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤.

٥٨٥/ ٣. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا لَكُمْ تَسُوؤُونَ[١] رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله؟» فَقَالَ[٢] رَجُلٌ: كَيْفَ نَسُوؤُهُ؟ فَقَالَ: «أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ[٣] أَعْمَالَكُمْ تُعْرَضُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَى فِيهَا مَعْصِيَةً[٤] سَاءَهُ ذٰلِكَ؟ فَلَا تَسُوؤُوا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَسُرُّوهُ»[٥].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حيّاً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٦]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليّه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[٧]؛ وعثمان بن عيسى الرؤاسي، أبو عمرو، العامري الكلابي الرواسي، مولاهم، كوفي، شّيخ الواقفة ووجهها، وأحد

---

(١) «تسوؤون»: من ساءه يسوؤه، نقيض سّره، أي أحزنه وفعل به ما يكره. راجع: لسان العرب، ج١، ص٩٥ (سوأ).

(٢) في «ج، ض» والوافي والوسائل والبحار والزهد والبصائر: + «له».

(٣) في «ف»: - «أنّ».

(٤) في «ف»: «معصية فيها».

(٥) بصائر الدرجات، ص٤٤٦، ح١٧؛ وص ٤٦٥، ح٨، وفيهما عن إبراهيم بن هاشم؛ الزهد، ص١٦، ح٣٢، عن عثمان بن عيسى؛ الأمالي للمفيد، ص١٩٦، المجلس ٢٣، ح٢٩، بسنده عن عثمان بن عيسى؛ الوافي، ج٣، ح١٠٨٣، ص٥٤٥؛ الوسائل، ج١٦، ح٢١١٠٥، ص١٠٧؛ البحار، ج١٧، ح٥، ص١٣١.

(٦) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٧) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

الوكلاء المستبدين بمال موسى بن جعفر ﷺ، كما عن النجاشي، وصفه الشّيخ في العدّة بالوثاقة والتحرج في النقل، وروي أنه تاب قبل موته، وهو معمر من الخامسة وتوفي مع السادسة[1]؛ سماعة هو ابن مهران، أبو ناشرة الحضرمي، وقيل: أبو محمّد الحضرمي، مولى، كوفي نزل كندة فيها، كان يتجر في القز ويخرج به إلى حران، وثَّقَه النجاشي مرتين ولم يشر لوقفه، وأشار الطوسي له، وقد أشار الصدوق أيضاً لوقفه، ويؤيد كونه من الواقفة أسناده فهو يرد في سلاسلهم، والمكثرين عنه عثمان بن عيسى الرؤاسي، كما في هذا السند، وزرعة وهما من مشاهير الواقفة، عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، توفي سنة (١٧٥هـ)، وهو من الخامسة[2].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «حسن موثق»[3]، والوصف بالحسن لمكان إبراهيم بن هاشم، حيث أنه لم يوثق صريحا، واعتبره ممدوحاً، والوصف بالموثق؛ فلاشتمال السند على الواقفين عثمان بن عيسى وسماعة بن مهران، فهما وإن كانا من الثقات، لكنهما من غير أصحاب المذهب. ويصف المشهور الرواية بالموثقة، وعلى كل تقدير فسندها معتبر عندنا.

---

(١) العدّة في الأصول، الشّيخ الطوسي، ج١، ص١٥٠.

(٢) ينظر: ج١، ح١٤، ص١٩٩.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥.

**٥٨٦ / ٤. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ محمّد الزَّيَّاتِ[١]، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبَانٍ الزَّيَّاتِ - وَكَانَ مَكِيناً عِنْدَ الرِّضَا[٢] عليه السلام - قَالَ: قُلْتُ لِلرِّضَا عليه السلام: ادْعُ اللهَ لِي وَلِأَهْلِ بَيْتِي، فَقَالَ: «أَوَلَسْتُ[٣] أَفْعَلُ؟ وَالله[٤]، إِنَّ أَعْمَالَكُمْ لَتُعْرَضُ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ». قَالَ[٥]: فَاسْتَعْظَمْتُ ذلِكَ، فَقَالَ لِي: «أَمَا تَقْرَأُ كِتَابَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؟» قَالَ: «هُوَ وَالله عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ[٦] عليه السلام»[٧].**

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر

---

(١) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف، جر» والوافي والوسائل. وفي «ف» والمطبوع: «القاسم بن محمّد عن الزيّات».

والخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات. ص٤٤٩، ح٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمّد الزيّات. وقد ورد في بعض الأسناد في طبقة مشايخ إبراهيم بن هاشم عنوان القاسم بن محمّد الزيّات، والقاسم الزيّات. راجع: الكافي، ح١١٠٦٣؛ و١١٩٩٨؛ التهذيب، ج٨، ح٢٢، ص١٣؛ الاستبصار، ج٣، ح٩٣٣، ص٢٦٠.

(٢) في البصائر: «كان يكنّى عبد الرضا»، والمذكور في بعض مخطوطاته «كان مكيناً عند الرضا».

(٣) في «بف»: - «ولست» بدون «أ».

(٤) في الوسائل: - «والله».

(٥) في «ف»: + «قلت». وفي البصائر: - «قال».

(٦) إنّما خصّه عليه السلام بالذكر لأنّه المصداق حين الخطّاب، وكان خاصّةً الموجودَ في زمان المأمورين بالعمل مشافهة والمعروفَ بينهم، أو لأنّه الأصل والعمدة والفرد الأعظم. راجع: الوافي، ج٣، ص٥٤٥؛ مرآة العقول، ج٣، ص٦.

(٧) بصائر الدرجات، ص٤٤٩، ح٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمّد الزيّات، ولم يرد فيه: «قال: هو والله عليّ بن أبي طالب عليه السلام»؛ الوافي، ج٣، ح١٠٨٤، ص٥٤٥؛ الوسائل، ج١٦، ح٢١١٠٦، ص١٠٨.

في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حيّاً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[١]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليّه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[٢]. ويبقى الكلام في الرجال بعده.

### ٥ الْقَاسِمِ بْنِ محمّد الزَّيَّاتِ:

لم يتطرق أصحاب الرجال لهذا العنوان، فلم يذكره الكشي أو الشّيخ أو النجاشي أو البرقي في رجالهم، نعم ورد عنوان القاسم بن محمّد الزيات، والقاسم الزيات في ثلاث روايات فقط.

**الأولى**: يرويها عنه أحمد بن محمّد البرقي في محاسنه، وهو عن أبان بن عثمان حول أكل العنب الأسود[٣]، ورواها الكليني عن أحمد بن محمّد[٤].

**الثانية**: يرويها الصفّار في البصائر عن إبراهيم بن هاشم عن القاسم بن محمّد الزيات عن عبد الله بن أبان الزيات[٥]، ورواها الكليني في الكافي[٦]، وهي روايتنا المبحوث عنها هنا.

**الثالثة**: رواها الكليني عن سهل عن القاسم بن محمّد الزيات، وهو عن أبي الحسن عليه السلام، وكانت حول الظهار[٧]، ورواها الشّيخ في التهذيب

---

(١) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣ -١٦٦.

(٣) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣ -١٦٦.

(٤) الكافي، الكليني، ج٦، ح٢، ص٣٥٠.

(٥) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٤٤٩، ح٢.

(٦) الكافي، الكليني، ج١، ح٤، ص٢١٩.

(٧) الكافي، الكليني، ج٦، ح٢٤، ص١٥٨.

والاستبصار[١]، عن كتاب نوادر محمّد بن أحمد بن يحيى عن أبي سعيد الآدمي، وهو سهل بن زياد، نعم وردت في الاستبصار عن أحمد بن محمّد بن يحيى عن أبي سعيد الآدمي، وهو تصحيف، صوابه كما في التهذيب عن محمّد بن أحمد بن يحيى، فإن أحمد بن محمّد بن يحيى لم يدرك الرواية عن سهل، فالصواب ما في التهذيب.

وهنا احتمالان في سند روايتنا:

**الأول**: أن الرواية خالية من التصحيف في هذا الاسم، وأن إبراهيم بن هاشم روى عن المسمى قاسم بن محمّد الزيات، وبهذا فسيكون راوي الرواية من المجاهيل الذين لم يذكروا في المعاجم، ولا نعرف عنه إلّا أنه ممن تروي عنه السابعة كالبرقي وسهل بن زياد وإبراهيم بن هاشم ويروي عن الخامسة، فهو من السادسة، ويكون هذا التسلسل السندي متفردا ليس له نظير في الأسناد.

نعم يمكن القول بأن الرجل من الثقات بالتقريب التالي: وهو أن الكليني روى عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد عن عليّ بن الحكم في رواية ثم علق عليّها الرواية اللاحقة وهي رواية أكل العنب الأسود، وقال في رأسها: «عنه عن القاسم الزيات»، فيكون الراوي عن القاسم الزيات في الكافي هو أحمد بن محمّد المطلق في الرواية السابقة، والمعروف انصراف هذا العنوان في هذه الطبقة إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، خصوصاً أنه روى عن عليّ بن الحكم في السابقة، والأشعري ممن يكثر عنه، فيكون الرجل ممن يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، وسبق أن بنينا أن أحمد الأشعري لا يروي إلّا عن الثقات، فيكون ثقة بهذا التقريب.

والكلام لا بأس به، ولكن الرواية بسندها ومتنها مروية عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي في المحاسن، بل حتّى أنها في المحاسن بدأت - كما في الكافي - بـ(عنه) مما يرجح أخذ الكليني تلك الرواية من المحاسن فهي أحد أهم مصادره، بل وحتّى الرواية التي علّق عليّها الكليني السند، هي أيضاً من روايات المحاسن في نفس الباب، إذ بدأ

(١) التهذيب، الطوسي، ج٨، ح٤٢، ص١٣؛ الاستبصار، ج٣، ح٩٣٣، ص٢٦٠.

الكليني بباب العنب بأربع روايات من باب العنب في المحاسن، منها الرواية التي ورد فيها اسم أحمد بن محمّد مطلقاً، وهو يروي عن عليّ بن الحكم، وبعدها روايتنا وروايتين أخرى من نفس الباب، واتبع باب العنب بباب الزبيب، كما عليّه في المحاسن.

فلهذا فإن من الواضح أن أحمد بن محمّد المطلق هنا هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي وليس الأشعري، وهذه من الموارد العديدة التي يمكن استكشاف ذلك منها، وأن الاسم المطلق لا ينصرف فيها إلى الأشعري.

**الثاني**: أن هناك تصحيفا في البين، وأن الصحيح - كما عليّه بعض النسخ - من أن إبراهيم بن هاشم يروي عن القاسم بن محمّد عن الزيات وأنه ليس في هذه الرواية قاسم بن محمّد زيات، ويؤيد ذلك أن إبراهيم بن هاشم يروي في موارد ليست بالقليلة عن القاسم بن محمّد، وسبق وأن قلنا أنه ينصرف إلى الأصبهاني كاسولا، وحتى لو ورد القاسم بن محمّد الجوهري فإنه إن كان الراوي عنه إبراهيم بن هاشم فإننا نجزم بوقوع التصحيف، وأن الصحيح فيه أنه الأصبهاني كاسولا.

ولم يرد أن روى إبراهيم بن هاشم عن القاسم بن محمّد غيره، وأيضاً لم يرد أن روى القاسم بن محمّد عن عبد الله بن أبان، بل غالبا ما يروي عن عبد الله بن أبان الزيات رجال وصفوا بأنهم زياتون أيضاً، ومع تأييد النسخة فيمكن أن يكون السند: إبراهيم بن هاشم عن القاسم بن محمّد وهو الأصبهاني كاسولا عن الزيات والذي هو أحد رواة عبد الله بن أبان الزيات، كما يظهر من بقية الأسناد.

ولكن حتّى لو قبلنا هذا القول بالتصحيف مع أنه ليس أرجح من شذوذ السند وتفرده في الاحتمال الأوّل، إلّا أن السند يبقى مجهولاً مظلماً.

### ◦ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبَانٍ الزَّيَّاتِ:

لم يذكر هذا الرجل في فهارس المصنفين، نعم ذكروه في معاجم الرجال من الرواة، فقد عدّه البرقي في أصحاب الكاظم عليه السلام[1]، وذكره الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام

---

(١) الرجال، البرقي، ص٥٣.

وقـال: «عبـد الله بن أبان الكوفي، روى عنه ربيع المسـلي»[١]، وذكره مرتين في أصحاب الرضا عليه السلام[٢].

وأمـا في كتب الحديث، فقد وقع في سـند سـبع روايات، روى الصفّـار أربعاً منها، وأخذ الكليني إحداها وهي وروايتنا في الباب، وروى اثنين غيرها، وروى الشّيخ رواية أوردها في التهذيب والاستبصار.

ويلاحظ أن الرجل ممن تروي عنه السادسـة، وأنه روى عن أبي الحسـن الأوّل عليه السلام وأبي الحسن الرضا عليه السلام. فهو على هذا من صغار الخامسة كما يبدو.

وقد يقال بتوثيقه لقرينتين:

**الأولى**: أنه وإن ورد في سـند الرواية التي هي محل البحث في بعض النسـخ (أنه كان يكنـى عبـد الرضا) إلّا أن الصحيح - كما عليّه باقي النسـخ - من (أنـه كان مَكِينا عن الرضا)، ويؤكده أن عبد الرضا ليسـت من الكنى أصلاً، فالكنى ما ابتدأ بالابن والأب والأم، وأن ذلك اللقب أي (عبد الرضا) ليست مما يتعارف عليّه تلك الأيام، فالصحيح في النسخ أنه كان مكينا عند الرضا عليه السلام.

والعبـارة تفيد المدح في أن له مكانة خاصـة عند الرضا عليه السلام وأنه من المقربين، ولكن مـن صاحب هذه العبـارة، الظاهر أنها للزيات الراوي عنـه، ولذا لا يمكن اعتمادها في الجـرح والتعديل كون الزيات نفسـه مجهـولاً. ولا يقال أن إقرار الصفّـار والكليني لها في السـند يوجـب توثيق الرجل بها، فإنـه إن كان قائلها الزيات في السـند فإن من أمانة الحديـث نقله بألفاظه سـنداً ومتناً من غير تحريف أو تعديل مخـل، فهو ليس إقراراً، بل نقلاً أميناً للواصل إليهم منها.

**الثانية**: رواية محمّد بن أبي عمير عنه في سـند رواية، والطبقة لا تأبى هذا، ولكن مع

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢٣١، ت٣١٣٦.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٦٠، ت٥٣٣٤؛ وص٣٦٢، ت٥٣٥٨.

اعتمادنا ذلك المبنى للتوثيق، إلّا أن تفرد رواية واحدة لا يوجب وثوقاً بالنفس من أنه من مشايخه المعلومين.

### تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي أن السند مجهول[1]، وهو كذلك وفق المباني المعروفة، لمكان القاسم بن محمّد الزيات وعبد الله بن أبان الزيات، نعم وفق مبنى العديد ومنهم السيّد الأستاذ دامت بركاته ومرجع الطائفة دام ظله أنه يمكن توثيق عبد الله بن أبان الزيات؛ لرواية محمّد بن أبي عمير عنه.

نعم يظهر أن عبد الله بن أبان قد روى الرواية أو مضمونها، حيث رواها الصفّار والكليني بأسناد متعددة إليه، ومنه يمكن المصير إلى الوثوق بصدورها عن الرضا عليه السلام وفق مبنى توثيق عبد الله بن أبان.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥.

**٥٨٧/ ٥. أحمد بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أبي عَبْدِ الله الصَّامِتِ[١]، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسَاوِرٍ: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنَّهُ ذَكَرَ هذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ قَالَ: «هُوَ وَاللهِ عليّ بْنُ أبي طَالِبٍ عليه السلام»[٢].**

---

**رجال السند:**

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليه غير مرة خلافاً لعادته، وهو من الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية[٣]؛ ومحمّد بن عليّ هو أبو سمينة الصيرفي، الكوفي الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة[٤]. ويأتي الكلام في أبي عَبْدِ الله الصَّامِتِ. ويَحْيَى بْنِ مُسَاوِرٍ.

**٥ أبو عبد الله الصامت:**

لم يرد هذا الاسم إلّا في هذا المورد، فلم يرد في أي سند آخر، ولم يذكر في مراجع كتب الرجال والفهارس، وهنا احتمالان:

**الأول**: أنه غير مصحف، فيكون مجهولاً غير معروف، ولا يبعد أن يكون عنواناً مخترعاً من قبل الراوي عنه أبي سمينة الصيرفي المعروف بالكذب.

**الثاني**: أنه مصحف من عبد الله بن الصلت، أبي طالب القمي الراوي الثقة

---

(١) في الوسائل: «عن أبي عبد الله بن الصلت». وهذا العنوان غريب، ولعلّ شهرة عبد الله بن الصلت وكثرة دورانه في الأسناد أوجبا التحريف في العنوان.

(٢) تفسير العيّاشي، ج٢، ح١٢١، ص١٠٨، عن يحيى بن مساور الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص١١٠، ح١٢٧، عن محمّد بن حسّان الكوفي، عن محمّد بن جعفر، عن أبيه عليهما السلام، وفيهما مع زيادة في أوّله؛ الوافي، ج٣، ح١٠٨٥، ص٥٤٦؛ الوسائل، ج١٦، ح٢١١٠٧، ص١٠٨.

(٣) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٤) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

المعـروف[١]، بتقريـب أن كتابة (الصلت) و(الصامت) قريبة مـن بعضها البعض، وأن هنـاك زيـادة في التكنيـة بـالأب، أو أن هناك سـقطا وأصله عن أبي طالـب عبد الله بن الصلت، ويساعد أيضاً على هذا الوجه أن محمّد بن عليّ أبا سمينة الصيرفي قد روى عن أبي طالب القمي عبد الله بن الصلت في موارد أخرى، وعلى كل تقدير فإن عدم الوثاقة فيما ينقله أبو سمينة ليس مقتصراً على المتن، بل حتَّى على رجال السند بعده.

### ٥ يحيى بن مساور:

أبو زكريا التميمي مولى، العابد أو العابدي، الحناط، أخو محمّد بن مسـاور (١٠٦- ١٨٣هـ)، ذكـره البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «يحيى بن المسـاور العابد»[٢]، وكذا ذكره الشّيخ وقال: «يحيى بن المساور، أبو زكريا التميمي، مولاهم، كوفي»[٣]، نقل الذهبي وابن حجر عن الأزدي أنه قال في وصف يحيى بن مساور: «كذاب»[٤].

ويحيى بن المساور يروي مكثراً عن أبي الجارود، وأبي خالد عمرو بن خالد الواسطي، وهما من رؤوس الزيدية، ولا يبعد أن يكون منهم، كما يظهر من متابعة أحواله وأسناده، خاصة مع ما قاله في مسند زيد في شأن أبي خالد الواسطي: «لا يطعن عليّه إلّا رافضي أو ناصبي»[٥]، وعدّه في مقاتل الطالبيين في أسماء من خرج مع يحيى بن عبد الله بن الحسن مـن أهل العلـم والحديث، بل وحكى قصة عـن أموال بينه وبين يحيى بـن عبد الله بن الحسن تشير إلى إخلاصه له[٦].

---

(١) ينظر: ج٣، ح٤٠٢، ص٤٨٣.

(٢) الرجال، البرقي، ص٣١.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٢٢، ت٤٧٩٦.

(٤) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٤، ص٤٠٨، ت٩٦٢٧؛ لسـان الميزان، ابن حجر، ج٦، ص٢٧٧، ت٩٧٤.

(٥) مسند زيد بن علّي، زيد بن علّي، ص١٣.

(٦) مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، ص٣٢٢.

عدّه السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي من الرابعة[١]، واعتبر السيّد الخوئي قدست نفسه أنه أدرك الإمام الباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام[٢]، ولكن متابعة حال الرجل ومشايخه تظهر أنه كان يروي عن الرابعة وصغارها كأبي الجارود وأبي خالد الواسطي وسعد الإسكاف، وأنه لم يدرك زيد بن عليّ الشهيد المتوفى نحو (١٢٣هـ)، وما في سند هذه الرواية من روايته عن أبي جعفر عليه السلام ليس بثبت، وهو سند ضعيف إليه، بل يشير إلى عدم إدراكه له عليه السلام أنه روى تاريخ وفاته عليه السلام عن شيخه أبي الجارود، والثابت فيمن روى عنه نصر بن مزاحم ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، وهما من السادسة، وهو – كما يبدو بلا ريب – من الخامسة.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي عن السند أنه ضعيف[٣]، وسند الرواية ضعيف بلا أدنى شك، ولا وثاقة بالسند، وكأن أبا سمينة رتب سنداً إلى أبي جعفر الباقر عليه السلام لرجل لم يرو عنه عليه السلام ولم يدركه، كما هو مؤكد من روايته تاريخ وفاة الباقر عليه السلام عن شيخه أبي الجارود، مما يعني أنه لم يدركه، وجعل واسطة مجهولة لم ترد في مورد آخر، وعلى كل تقدير فالرواية مما لا يوثق بصدورها عنه عليه السلام.

---

(١) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيّد البروجردي، ص٣٩٣، (حجري).

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٢١، ص٩٦، ت١٣٦١٧.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٦.

**٥٨٨/ ٦ . عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ عَلى رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله: أَبْرَارَهَا وَفُجَّارَهَا[١]»[٢].**

---

**رجال السند:**

أما العدّة فإن فيها من يوثق به من أصحاب الطبقة الثامنة[٣]؛ وأحمد بن محمّد هو على الأقوى بحسب الإطلاق أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، كبير أصحابنا بقم ووجههم وفقيههم، من السابعة، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ[٤]؛ الوشاء هو أبو محمّد، الحسن بن عليّ بن زياد الوشاء البجلي، كوفي، خزاز، خير أصحاب الرضا عليه السلام، من وجوه الطائفة، كما عن النجاشي، وعين من عيون الطائفة كما عن أحمد الأشعري، وهو من السادسة[٥].

**تحقيق الصدور:**

ذكر العلاّمة المجلسي صحة سنده[٦]، والسند غاية في الوثاقة والاعتبار، وطريقه قصير يرويه الكليني عن مجموعة كبيرة من مشايخه عن عينين من أعيان ووجوه ثقات الطائفة في جيلهم، أقصد أحمد الأشعري، والحسن الوشاء.

---

(١) هكذا في «ب، ج، بح، بر». وهو مقتضى السياق. وراجع في معنى قوله عليه السلام: «أبرارها وفجّارها» ما تقدّم ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب.

(٢) بصائر الدرجات، ص٤٤٥، ح٧ و١١، عن أحمد بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١٠٨٦، ص٥٤٥؛ الوسائل، ج١٦، ح٢١١٠٣، ص١٠٧؛ البحار، ج١٧، ح٤، ص١٣١.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٥) ينظر: ج١، ح١٢، ص٢١٩.

(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥.

## ٣٠ - بَابُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حُثَّ عَلَى الِاسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا وَلَايَةُ عليّ عليه السلام[١]

٥٨٩/ ١. أحمد بْـنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ الله الْحَسَـنِيِّ، عَنْ مُوسَـى بْنِ مُحَمَّـدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ: عَـنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَأَنْ لَوِ اسْـتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْـقَيْناهُمْ ماءً غَدَقاً**﴾[٢] قَالَ: «يَعْنِي لَوِ اسْـتَقَامُوا عَلَى وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَـلِيٍّ[٣] وَ[٤] الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهِ عليهم السلام، وَقَبِلُـوا طَاعَتَهُمْ فِي أَمْرِهِمْ وَنَهْيِهِمْ ﴿**لَأَسْـقَيْناهُمْ ماءً غَدَقاً**﴾[٥] يَقُولُ: لَأَشْرَبْنَا قُلُوبَهُمُ الْإِيـمَانَ. وَالطَّرِيقَةُ هِيَ الْإِيمَانُ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ[٦] وَالْأَوْصِيَاءِ عليهم السلام»[٧].

---

### رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شَيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني

---

(١) في جميع النسخ التي عندنا: «باب» بدون العنوان.

(٢) الجنّ(٧٢): ١٦. و«الغدق»: الماء الكثير. لسان العرب، ج١٠، ص٢٨٣(غدق).

(٣) هكـذا في معظم النسـخ والوافي. وفي المطبوع: «على ولاية عليّ بـن أبي طالب أمير المؤمنين». وفي «ب»: - «عليّ».

(٤) في «ف»: + «على».

(٥) في الكافي، ح١١٢٦: - «قال: يعني - إلى -﴿مَّآءً غَدَقًا﴾».

(٦) في الوافي والكافي، ح١١٢٦: «هي ولاية عليّ بن أبي طالب».

(٧) الـكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل، ح١١٢٦. في تفسـير فرات، ص٥١٢، ح٦٦٨، بسـند آخـر عـن أبي عبد الله عليه السلام مـع نقيصة في آخره، وفيـه بعد ذكر الآيـة هكذا: «لو اسـتقاموا على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام ما ضلّوا أبـداً» الوافي، ج٣، ح١٥٤٠، ص٨٩١؛ البحار، ج٢٤، ح٢١، ص١١٠.

عليّه غير مرة خلافاً لعادته، وهو من كبار الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية[١]؛ وعبد العظيم بن عبد الله الحسني هو الهاشمي، العابد المرضي، أبو القاسم، السيّد الهاشمي العلوي الحسني، المدفون بالري، صاحب المزار المعروف، وهو عبد العظيم بن عبد الله بن عليّ بن الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، ترضى عنه الشّيخ، وقال الصدوق كان مرضياً رضي الله عنه، وترضى عليّه أحمد البرقي، كما يظهر من بعض الأسناد، ونقل عنه حسن سيرته وكونه من الأتقياء، وروى في التفسير وكامل الزيارات، وفي شأنه روايات. توفي قرابة سنة (٢٥٠هـ)، وقد مرَّ سابقاً، وهو من كبار السابعة[٢]؛ ومُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ: وهذا الرجل لم يرد إلاّ في روايتين لعبد العظيم الحسني يروي فيهما عن يونس بن يعقوب في تأويل آية من القرآن في شأن الأئمة عليهم السلام ولم نحظ بطريق لمعرفته، ولا يبعد أن يكون عنواناً مموهاً أو مخترعاً للتقية التي كان يمر بها عبد العظيم الحسني مما يستدعي أن يخفي أسماء مشايخه، أو يستعمل أسماء مجهولة للتعمية[٣]؛ ويُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ هو أبو عليّ «يونس بن يعقوب بن قيس الجلاب، البجلي، الدهني، من ثقات الخامسة، توفي في حدود العقد التاسع بعد المائة»[٤]؛ عمن ذكره إرسال في السند عن أبي جعفر الباقر عليه السلام.

## تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسي: «ضعيف»[٥]. والسند ضعيف بالإرسال، فضلًا عن مجهولية موسى بن محمّد، وليس من طريق لدينا لإثبات وثاقة الصدور.

---

(١) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.
(٢) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٤.
(٣) ينظر: ج٤، ح٥٣٨.
(٤) ينظر: ج٤، ح٥٣٨.
(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٦.

**٥٩٠ / ٢. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ المُعَلَّى[١] بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمّد بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أيوب، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أبي أيوب، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ قالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا﴾، فَقَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «اسْتَقَامُوا عَلَى الْأَئِمَّةِ وَاحِدًا[٢] بَعْدَ وَاحِدٍ ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾»[٣][٤].**

---

**رجال السند:**

الحسين بن محمّد الأشعري؛ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة[٥]؛ ومعلى بن محمّد البصري؛ أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري. وثّقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وبنينا – كما عليّه المشهور – من عدم الاعتداد بما يرويه، وهو من السابعة[٦]؛ ومحمّد بن جمهور، أبو عبد الله العمي، التميمي، عربي، بصري، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها، كما عن النجاشي، غال، كما عن الشّيخ، وعن ابن الغضائري: «غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعرا يحلل فيه محرمات الله عز وجل»، روى في التفسير وكامل الزيارات، كان ضعّفه في المعجم في ترجمة خالد

---

(١) هكذا في أكثر النسخ. وفي «ألف، ف» والمطبوع: «معلّ» بدون الألف واللام.

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «واحد».

(٣) فصّلت(٤١): ٣٠.

(٤) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح١١٢٧؛ الوافي، ج٣، ح١٥٤١، ص٨٩٢.

(٥) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٦) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

بن يزيد ورجع، ووثّقه أيضاً في المعجم في ترجمته؛ لوجوده في أسناد التفسير، وفضلاً عن التناقض، فهو غريب جدا منه - قدست نفسه - فكيف يوثقه مع ما قاله النجاشي فيه!، بينما جاء في موسى بن سعدان فقط كلمة (ضعيف في الحديث)، وضعفه ولم يشفع التفسير هناك، بينما هنا قال: (ضعيف في الحديث) وذمه بعدها أيما ذم، وشفع فيه التفسير، وهو من السادسة[1]؛ وفضالة بن أيوب، أزدي عربي، ثقة في الحديث، مستقيم الدين، من صغار الخامسة، مرّ[2]؛ والحُسَيْنُ بْنِ عُثْمَانَ هو الرؤاسي على الأرجح، كوفي، ثقة، من الخامسة، على القول بالافتراق، سيأتي الكلام في هذا المطلب مفصلاً؛ وأبو أيوب هو إبراهيم بن عيسى الخزَّاز، كوفي، كبير المنزلة، كما عن النجاشي، ذكر الشّيخ وابن فضال والنجاشي وثاقته، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، من الخامسة[3]؛ ومحمّد بن مسلم هو أبو جعفر الثقفي، مولى الأوقص، كوفي، طائفي، أعور، طحان، «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، وذكره الكشي في أهل الإجماع، وفيه صحاح تجعله في المقام الأعلى، توفي بحدود سنة (١٥٠هـ)، وهو من الرابعة[4].

## ٥ الحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ:

ذكر النجاشي اثنين ممن اسمه الحسين بن عثمان؛ الأوّل: الحسين بن عثمان بن شريك بن عدي العامري الوحيدي، وذكر بعده بترجمتين الثاني، وهو: الحسين بن عثمان الأحمسي البجلي الكوفي. وقد ذكر النجاشي وثاقة الرجلين، وذكر أيضاً: «جعفر بن عثمان بن شريك بن عدي الكلابي الوحيدي، ابن أخي عبد الله بن شريك، وأخوه الحسين بن عثمان».

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.

(٢) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

(٣) ينظر: ج٢، ح٧٣، ص٢٥٧.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٤٢.

أما الشّيخ فذكر في الفهرست ثلاثة عناوين: فبدأ بذكر الحسين بن عثمان، ثم اتبعه - بعد ترجمتين - بالثاني؛ وهو الحسين الأحمسي، ثم ذكر بعد نيف من التراجم عنوان الحسين بن عثمان الرواسي، في حين كان قد اقتصر في الرجال في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام على ذكر عنوانين، فذكر أولاً: «الحسين بن عثمان بن شريك العامري الكوفي»[(١)]، ثم ذكر لاحقا «الحسين بن عثمان الأحمسي، مولى كوفي»[(٢)].

وروى الكشي عن شيخه «حمدويه، قال: سمعت أشياخي يذكرون أن حمّادا وجعفرا والحسين بني عثمان بن زياد الرواسي - وحمّاد يلقب بالناب - كلهم فاضلون، خيار، ثقات، وحمّاد بن عثمان مولى غني، مات سنة تسعين ومائة بالكوفة»[(٣)].

وذكر البرقي في رجاله عنوان «الحسين بن حمّاد الأحمسي، البجلي، كوفي»[(٤)]. وهو - كما يبدو - تصحيف واضح بالمقارنة، وأن الصحيح هو الحسين بن عثمان الأحمسي البجلي.

هذا كله في كتب الرجال والفهارس، أما أسناد الروايات، فهناك عنوان الحسين بن عثمان المطلق، والحسين بن عثمان الرواسي، والحسين الأحمسي.

**والبحث في الاتحاد والتعدد:**

المعروف أن هذه العناوين هي لشخصين هما من ذكرهما النجاشي والشّيخ في رجالهما، أحدهما: أحمسي، بجلي، والآخر عامري، كلابي، وحيدي، رواسي، وعلامة الافتراق واضحة من التعدد عند النجاشي واختلاف نسب الرجلين.

ولا يظن أنهما ثلاثة باعتبار تعدد الراوي مع ابن شريك، قال السيّد الخوئي قدست نفسه: «لا ينبغي الريب في اتحاد الحسين بن عثمان بن شريك، مع الحسين بن عثمان الرواسي الآتي، وقد تقدم أنّ جعفر بن عثمان الرواسي أخا الحسين بن عثمان، متحدٌ

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٨٢، ت٢٢٠٦.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٩٥، ت٢٤٤٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٦٩٤، ص٦٧٠.

(٤) الرجال، البرقي، ص٢٦.

مع جعفر بن عثمان بن شريك الكلابي الوحيدي وأن الرواسيين من بني كلاب، والذي يكشف عن الاتحاد هنا أن الشّيخ اقتصر في الفهرست على ترجمة الحسين بن عثمان الرواسي، كما أن النجاشي اقتصر على ترجمة الحسين بن عثمان بن شريك، فلو كانا رجلين، كيف لا يتعرض النجاشي لترجمة من ترجمه الشّيخ، وكيف لا يتعرض الشّيخ لترجمة من ترجمه النجاشي ووثّقه وذكر أن أصحابنا ذكروه في رجال أبي عبد الله عليه السلام، فإن من ترجمه النجاشي كان مشهورا بين الأصحاب ومع ذلك لم يذكره الشّيخ، ثم إنه تعرض في رجاله لذكر الحسين بن عثمان بن شريك العامري ولم يتعرض لذكر الحسين بن عثمان الرواسي مع أنه ترجمه في الفهرست، فلو كان هو غير الحسين بن عثمان بن شريك لتعرض له لا محالة»[1].

أقول: يظهر من السيّد الخوئي قدست نفسه أن - كما عليه المعروف - هناك رجلين فقط، وهذا ما استظهره قدست نفسه من ذكرهم في الفهارس والرجال.

ولعل النظر إلى الأسناد قد يفضي إلى نتيجة أخرى، فقد جاء في كامل الزيارات رواية محمّد بن أبي عمير عن الحسين الأحمسي عن أم سعيد الأحمسية، ووردت عين تلك الرواية في أصل الحسين بن عثمان بن شريك العامري يرويها عنه محمّد بن أبي عمير ويرويها هو عن أم سعيد الأحمسية أيضاً؛ مما يشير إلى اتحاد كل من الحسين بن عثمان بن شريك العامري والحسين الأحمسي، وكذا روايتي ابن أبي عمير عن الحسين الأحمسي حول ذبيحة اليهودي وحول التسمية في الذبيحة المرويتان في الكافي والتهذيب، ورواية الحسين الأحمسي حول عقوبة ترك الحج المروية في الكافي، حيث وردت تلك الروايات أيضاً في أصل حسين بن عثمان بن شريك مما يشير إلى الاتحاد بين العنوانين بوضوح، وكذا جاء في كتاب الزهد لابن عقدة رواية طلب الجنة من الله تعالى أن تمتلئ كما النار، فقد رويت في الزهد عن محمّد بن أبي عمير عن الحسين الأحمسي، وجاءت في أصل الحسين بن عثمان الرواسي عن طريق ابن أبي عمير أيضاً.

---

(١) معجم رجال الحديث، الخوئي، ج٧، ص٣١، ت٣٥٠١.

واحتمال التصحيف بأن يكون الأحمسي – في الكافي والتهذيب وكامل الزيارات والاستبصار والفقيه – زيادة من النساخ، وأن الأصل عن الحسين مطلقاً بدون إضافة لقب، كما هو في كتاب الحسين بن عثمان بن شريك، واضافة النساخ لقب الأحمسي لهذه الروايات في هذه الكتب، ليس احتمالاً سهل القبول، أما احتمال أن الأصل الواصل إنما هو للحسين الأحمسي، وصحف عنوانه، كما حصل في أصل أبان بن تغلب الذي نقل عنه صاحب السرائر الذي لا يمكن أن يكون له، وسبق أن استظهرنا أنه لحفيده المسمى أبان. ولكن هذا الاحتمال أيضاً مدفوع؛ إذ صاحب هذا الكتاب يروي مكررا مع محمّد بن أبي حمزة، والمعلوم أن الراوي معه هو الحسين بن عثمان الرواسي، فتكون قرينة اتحاد العنوانين قوية وثابتة. وكذلك فإن الرواة في الأسناد في غير هذا الأصل سواء من جهة التلامذة أو المشايخ يفضي أيضاً إلى ما يوافق تلك القرينة من القول بالاتحاد.

وبهذا يحدث التعارض بين قرينة الاتحاد وقرينة الافتراق، ولا يظن أن قرينة ذكر الشّيخ والنجاشي للترجمتين دليل قاطع على الافتراق خاصة مع افتراق اللقب والنسب، ولكن يمكن أن يحدث أن يأخذ النجاشي و الشّيخ التراجم من عدّة فهارس، ويكون أصحاب الفهارس مختلفين في نسب الرجل وقبيلته وأحياناً كنيته، فيضطر النجاشي أو الشّيخ من وضع العنوانين كل على حدة لظهورهما في التعدد، والحال يمكن أن يكون كذلك بهذا التقريب أيضاً.

فإنما ذكر النجاشي ترجمة «الحسين بن عثمان الأحمسي البجلي كوفي ( الكوفي )، ثقة، ذكره أبو العباس في رجال أبي عبد الله عليه السلام. كتابه رواية محمّد بن أبي عمير، أخبرناه محمّد بن محمّد، عن الحسن بن حمزة، عن ابن بطة، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسين»[1]. اعتمادا على رجال ابن عقدة وفهرست ابن بُطة.

وكذا فعل الشّيخ فذكر في الفهرست، فقال: «الحسين الأحمسي، له كتاب، رويناه

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٥٤، ت١٢٢.

بالإسناد الأوّل عن ابن أبي عمير عنه»[١]. إذ القريب أنه اعتمد فيه على فهرست ابن بُطة، فالإسناد الأوّل الذي أشار إليه الشّيخ إنما هو من طريق ابن بُطة.

وذكر النجاشي ترجمة «الحسين بن عثمان بن شريك بن عدي العامري الوحيدي ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام. ذكره أصحابنا في رجال أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب تختلف الرواية فيه فمنها: ما رواه ابن أبي عمير، أخبرناه اجازة محمّد بن جعفر، عن أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا محمّد بن مفضل بن إبراهيم سنة خمس وستين ومائتين، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عمير عن الحسين بن عثمان»[٢]. اعتمادا على فهارس أخرى لأصحابنا، أو لعله كان مكررا في كتاب ابن عقدة وأن التوهم من كتاب ابن عقدة في الأصل.

وذكر الشّيخ: «الحسين بن عثمان الرواسي، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل عن حُميد بن زياد، عن أبي جعفر محمّد بن عياش، عن الحسين بن عثمان»[٣]. وهذا السند مصحف، فإن محمّد بن عياش هو ابن عباس، كما ذكر السيّد الخوئي قدست نفسه، وهذه الترجمة يمكن بقوة أن تكون مأخوذة كتاب الرجال لحُميد بن زياد، وكذا ليس من الواضح اتحاد العنوانين، فوضعهما النجاشي والشّيخ كل على حدة.

وظاهر الترجمتين افتراق الرجلين، فلذا ذكر الشّيخ والنجاشي كل ترجمة منفردة، باعتبار أن الظاهر عدم اتحادهما، كما يظهر من نسبهما، ولا تظهر قرينة الاتحاد إلّا بعد التقصي في أسناد العنوانين.

نعم يلاحظ اتحاد الراوي عن العنوانين وهو محمّد بن أبي عمير، لكنه غير كاف للنجاشي والشّيخ أن يحكما بالاتحاد مع افتراق النسب.

---

(١) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص١١٠، ت٢١٦.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٥٣، ت١١٩.

(٣) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص١١١، ت٢٢٥.

فعلى هذا يكون الاحتمال الأرجح عندنا اتحاد كل هذه العناوين في رجل واحد يلاحظ اتحاد أسناده، وهو ثقة بلا خلاف، ومن الطبقة الخامسة.

وتلخيص الفرضية في هذا الاحتمال: أن اشتراك الاسم واسم الأب، مع اشتراك الراوي والمروي عنه، بل والرواية، مؤشر قوي للاتحاد، يؤيده اتحاد الوصف بالوثاقة واتحاد الراوي للكتاب في كتب الفهارس. وقد اختلف أصحاب بعض الفهارس القديمة في نسبه، فذكر ابن بطة وابن عقدة أنه أحمسي بجلي، وذكر حُميد بن زياد في رجاله وغيره أنه رواسي، فلما جاء أصحاب الفهارس في الطبقة الثانية عشرة وأرادوا جمع المصنفين تصوروا أنهما رجلين فوضعوا لكل واحد منهما ترجمة مستقلة.

والفرضية الثانية أن يكون هناك راو رواسي، وآخر أحمسي، وأن الوارد في الرواية صعب أن يميز فهو مشترك بينهما، وإن كان الأرجح الانصراف للرواسي؛ لأنه صاحب الروايات الأكثر في كتبنا، ولا غضاضة من هذه الجهة في السند، فإنهما على فرض التعدد من الثقات أيضاً.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف»[1]. وضعف السند ظاهر بالمعلى بن محمّد ومحمّد بن جمهور، ولا طريق ظهر لدينا لتوثيق صدور هذه الرواية، فالحال الجهالة بصدورها عنهم عليهم السلام

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٧.

## ٣١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَشَجَرَةُ النُّبُوَّةِ وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ

**٥٩١ / ١. أحمد بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسى، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الْجَارُودِ[1]، قَالَ:**

---

(١) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدين. وفي المطبوع: «ربعيّ بن عبد الله عن أبي الجارود». وظاهر «ف»: «ربعيّ بن عبد الله بن أبي الجارود» بعد تصحيحها من «ربعيّ بن عبد الله عن أبي الجارود».

والظاهر عدم صحّة كلا النقلين؛ فإنّا لم نجد رواية ربعيّ بن عبد الله عن أبي الجارود في غير هذا المورد، كما أنّه يستبعد روايته عن عليّ بن الحسين عليه السلام؛ فإنّه روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وصحب الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، والفضيل نفسه من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. راجع: رجال النجاشي، ص١٦٧، الرقم ٤٤١.

ثمّ إنّ الخبر ورد في بصائر الدرجات، تارة عن العبّاس بن معروف، قال: حدّثنا حمّاد بن عيسى، عن ربعي [بن عبد الله]، عن الجارود - وهو أبو المنذر - قال: دخلت مع أبي على [عليّ بن] الحسين عليه السلام، فقال [عليّ بن] الحسين. وأخرى عن أحمد بن محمّد، عن إسماعيل بن عمران - والصواب إسماعيل بن مهران، كما في بعض النسخ - عن حمّاد، عن ربعي بن عبد الله بن الجارود، عن جدّه الجارود، قال: دخلت مع أبي على [عليّ بن] الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال. راجع: بصائر الدرجات، ص٧٦، ح٢، ص٧٨، ح٩.

هذا، وقد ورد في ترجمة ربعيّ بن عبد الله، أنّه روى عن جدّه الجارود بن أبي سبرة. وورد في ترجمة الجارود - وهو الجارود بن أبي سبرة سالم بن أبي سلمة أبو نوفل، ويقال: الجارود بن سبرة - أنّه روى عنه ابن ابنه ربعيّ بن عبد الله بن الجارود. راجع: تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٦، الرقم ٧٩؛ تهذيب الكمال، ج٤، ص٤٧٥، الرقم ٨٨٢؛ وج٩، ص٥٧، الرقم ١٨٥١.

وقد ظهر ممّا تقدّم عدم صحّة ما ورد في بصائر الدرجات، ص٧٦، ح٢، من تفسير الجارود بأبي المنذر. يؤيّد ذلك أنّ الجارود أبا المنذر روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وروى كتابه عليّ بن الحسن بن رباط وصفوان بن يحيى. راجع: رجال النجاشي، ص١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ الفهرست

قَـالَ[١] عَـلِيّ بْـنُ الْحُسَـيْنِ عليه السلام: «مَـا يَنْقِـمُ[٢] النَّـاسُ مِنَّـا؛ فَنَحْـنُ وَاللهِ شَـجَرَةُ النُّبُـوَّةِ، وَبَيْـتُ الرَّحْمَـةِ، وَمَعْـدِنُ[٣] الْعِلْـمِ، وَمُخْتَلَـفُ[٤] الْمَلَائِكَـةِ»[٥].

---

للطـوسي، ص١١٦، الرقـم ١٥٩. وابن رباط وصفوان، من أصحـاب الرضا عليه السلام، ولازم هذا الأمر بقاء الجارود جدّ ربعي بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام بسنة ١٤٨، حتّى لقيه ابن رباط وصفوان، وقـد مات الجارود بن أبي سـبرة سـنة ١١٠ أو ١٢٠. راجع: رجال النجـاشي، ص١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ الفهرسـت للطـوسي، ص١١٦، الرقم ١٥٩؛ تاريخ الإسـلام للذهبي، ج٧، ص٣٣٤، الرقم ٣٢٦؛ تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٦، الرقم ٧٩.

فتحصّل من جميع ما مرّ، وقوع خلل في سندنا هذا بلا ريب. وأمّا في كيفيّة وقوعه فاحتمالان:

**الأوّل**: أنّ الأصـل في السـند كان هكذا: «ربعيّ بن عبد الله عن الجـارود»، ثمّ صحّف «عن» بـ «بن».

**والثـاني**: كـون الأصل هكـذا: «ربعيّ بن عبد الله بـن الجارود عن جدّه الجـارود»، فجاز نظر الناسـخ من «الجارود». الأوّل إلى «الجارود» الثاني، فوقع السـقط في السـند. وأمّا احتمال وقوع الإرسال في السند، فضعيف لا يعتدّ به.

(١) في «ب، ض»: + «لي».

(٢) في «ج» والبصائر: «ما تنقم». وقوله: «يَنْقِمُ»، أي يُنكِرُ ويكره. يقال: نَقَمَ الأمرَ ونَقِمَهُ، أي كرهه، وقد نَقَم منه ويَنْقِمُ ونَقِمَ نَقَماً وانتقم ونَقِمَ الشيءَ ونَقَمَهُ: أنكره. وأمّا كلمة «ما» فهي استـفهاميّة للإنـكار وهي مفعـول ينقم. واحتمـل المازندراني كونهـا للنفي. راجع: لسـان العرب، ج١٢، ص٥٩١ (نقم)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٣٤٢؛ مرآة العقول، ج٣، ص٨.

(٣) «المَعْدِن»: واحد المَعادِن، وهي المواضع التي تُسْتَخْرَج منهـا جواهر الأرض، من العَدْن بمعنى الإقامة، والمَعْدِنُ: مركز كلّ شيء. راجع: النهاية، ج٣، ص١٩٢ (عدن).

(٤) «المُخْتَلَـف»، مـن الاختلاف، وهو مجيء كلّ واحـد خلف الآخر وتعاقبهـم. راجع: المفردات للراغب، ص٢٩٥ (خلف).

(٥) بصائـر الدرجـات، ص٧٦، ح٢، بسـنده عن حمّاد بن عيسـى، عن ربعي، عن الجـارود؛ وفيه، ص٧٨، ح٩، بسـنده عن حمّاد بن عيسـى، عن ربعيّ بن عبد الله بن الجارود، عن جدّه الجارود. وفيه، ص٧٧، ح٥، بسند آخر عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام. الإرشاد، ج٢، ص١٦٨،

**رجال السند:**

أما أحمد بن مهران، فهو شّيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليّه غير مرة خلافا لعادته، وهو من الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية[1]؛ ومحمّد بن عليّ هو أبو سمينة الصيرفي، الكوفي الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة[2]؛ وهو يرسل الرواية عن عدّة من مشايخه – كما يدعي – عن حمّاد بن عيسى غريق الجحفة، الثقة المعروف، من الخامسة، عُمر حتَّى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)[3]؛ وربعي بن عبد الله بن الجارود بن المنذر بن أبي سبرة، عربي هذلي، بصري، ثقة من الخامسة[4]، ولا تجوز رواية ربعي عن عليّ بن الحسين عليه السلام، ولذا احتمل بعض شراح الكافي الإرسال وليس بمعتمد، وفي مرآة العقول ربعي بن عبد الله عن أبي الجارود، وهو ليس بمعتمد أيضاً، والصواب أن ربعي ممن يروي عن جده الجارود أبي المنذر الذي يروي عن عليّ بن الحسين عليهما السلام وهو ما يشير إليه السند الوارد في بصائر الدرجات في هذه الرواية. وعلى ذلك فيبقى تفصيل الكلام في الجارود قبل تحقيق الصدور.

**٥ جارود بن المنذر:**

وهذا الاسم ممن يروي عنه حفيده ربعي، فربعي بن عبد الله بن جارود بن أبي سبرة الهذلي البصري، يروي في كتبنا وكتب الجمهور عن جده جارود بن أبي سبرة، وهو جارود بن المنذر، والمكنى بأبي منذر، وينبغي أن يلاحظ أن الرجل يروي عن عليّ بن الحسين عليه السلام وأنه دخل عليّه عليه السلام مع أبيه، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام، فيكون ممن ولد بعدد غير قليل من السنين قبل سنة (٩٥هـ)، وممن توفي بعد تولي أبي عبد الله عليه السلام الإمامة

---

مرسلاً عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح١٠٨٩، ص٥٤٨.

(١) ينظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٢) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٤) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٤٠.

سنة (١١٤هـ)، بحسب معطيات من أدرك وروى ورأى من الأئمة عليهم السلام.

وكان الرجل من وجوه أهل البصرة المعروفين وذكره في كتب التراث ليس بالنادر القليل، قال عنه الجاحظ: «كان الجارود بن أبي سبرة، ويكنى أبا نوفل من أبين الناس وأحسنهم حديثا، وكان راوية، علّامة، شاعرا مفلقا، وكان من رجال الشيعة، ولما استنطقه الحجاج قال: ما ظننت أن بالعراق مثل هذا»[١].

وفي تاريخ خليفة: «وفي سنة عشرين ومائة: مات الجارود بن أبي سبرة الهذلي بالبصرة»[٢].

وفي تقريب التهذيب: «الجارود بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الهذلي، أبو نوفل البصري، صدوق، من الثالثة، مات سنة عشرين ومائة»[٣].

وفي ثقات ابن حبان: «جارود بن أبي سبرة الهذلي البصر، وقد قيل: البهدلي، يروى عن أنس بن مالك، روى عنه ربعي بن عبد الله وعمرو بن أبي الحجاج، مات سنة عشرين ومائة بالبصرة، ثنا القطان، قال: ثنا نوح بن حبيب، قال: ثنا وكيع بن الجراح، قال: ثنا ربعي بن عبد الله عن الجارود بن أبي سبرة»[٤].

وعن الذهبي: «الجارود بن سبرة الهذلي، أحد الأشراف بالبصرة، توفي سنة عشرة ومائة»[٥]. ويظهر أنه تصحيف عن مائة وعشرين، بدلالة بقية المصادر، وروايته عن أبي عبد الله عليه السلام.

وفي تهذيب التهذيب: «الجارود بن أبي سبرة سالم بن سلمة الهذلي، أبو نوفل البصري، ويقال: الجارود بن سبرة. روى عن أبي بن كعب وطلحة بن عبيد الله وأنس

---

(١) البيان والتبيين، الجاحظ، ص١٧٤.

(٢) تاريخ خليفة، خليفة العصفري، ص٢٧٥.

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص١٥٤.

(٤) الثقات، ابن حبان، ج٤، ص١١٤.

(٥) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٧، ص٣٣٤.

ومعاويـة، وعنـه ابن ابنه ربعي بن عبـد الله بن الجارود وعمرو بـن أبي الحجاج وقتادة وثابت البناني»[١].

وفي الجـرح والتعديل: «جارود بن أبي سـبرة، ويقال: ابن سـبرة الهـذلي، روى عن طلحـة بن عبيد الله وانس بن مالك، روى عنه قتادة وعمرو بن الحجاج وربعي بن عبد الله بن الجارود، سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه، فقال: صالح الحديث»[٢].

فالمتحصـل من كل هذا شـهرة الرجل وأنه ممن في حـدود (٦٠هـ)، وتوفي في حدود (١٢٠هـ)، وهذا يفسر إمكان روايته عن السجاد عليه السلام وعن الصادق عليه السلام. ويفسر كيف أنه جدّ ربعي بن عبد الله الذي هو من الخامسـة، فيكـون من الطبقة الفاصلة بين الثالثة والرابعـة، أو مـن كبار الرابعة، وهـذا أيضاً لا يتعارض مع رواية الخامسـة عنه كرواية هشام بن سالم وعليّ بن عقبة وربعي بن عبد الله.

نعم رواية السادسة عنه - كما في بعض الأسناد - لا تنسجم مع ما ذكرناه، وهي غير مقبولة البتة، فكيف يتسنى لصفوان بن يحيى أو عليّ بن الحسن بن رباط أن يرويا عن رجل أدرك عليّ بن الحسـين عليه السلام، وهنا نود إلى أن نشـير إلى غلط ما ذكرناه في كتاب الألف[٣]، من كونه من الخامسة وأنه ممن روى عنه صفوان، فإن هذان الأمران لا يستقيمان.

قـال النجـاشي: «جارود بن المنذر أبـو المنذر الكندي النخاس كـوفي، روى عن أبي عبـد الله عليه السلام، ثقة ثقة، ذكره أبو العباس في رجاله. لـه كتاب تختلف الرواة عنه. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، عن حُميد، عن الحسن بن سماعة، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن رباط، عن الجارود به»[٤].

وقال الشّيخ في الفهرست: «جارود بن المنذر. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن

---

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص٤٦

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج٢، ص٥٢٥.

(٣) الألف رجل، غيث شبرّ، ص١٣٨، ت١٦٧.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٣٠، ت٣٣٤.

الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن جارود»[١].

ويلاحظ أن المترجم له عند الشّيخ والنجاشي ممن يروي عنه عليّ بن الحسن بن رباط، وصفوان بن يحيى، وهما من السادسة، ولا يمكن أن يدركا جارود بن المنذر جدّ ربعي بن عبد الله، فقد توفي سنة (١٢٠هـ) على ما نقلوا عنه، وكما نبهنا عليّه من أنهما ممن لا يمكن لهما الرواية عمن روى عن السجاد عليه السلام إلّا بواسطة، أو أن يكون معمراً، والظاهر جلياً عدم كونه من المعمرين، فيتحتم سقوط الواسطة في سندي فهرست الشّيخ والنجاشي.

**تحقيق الصدور:**

السند المسطور ضعيف بأبي سمينة، مرسل بمشايخه، وذكر المجلسي ضعفه أيضاً[٢]، لكن مضمون الرواية مروي في موارد عديدة، فقد روى الصفّار الرواية عن العباس بن معروف، قال: حدّثنا حمّاد بن عيسى عن ربعي عن الجارود وهو أبو المنذر قال: دخلت مع أبي على عليّ بن الحسين بن عليّ عليه السلام[٣]. وهذا السند خال من التصحيف، والذي اعتمدنا عليّه في معالجة تصحيف سند الكافي، ورويت أيضاً في مسائل عليّ بن جعفر: حدّثنا محمّد بن أحمد بن محمّد بن إسماعيل العلوي، قال: حدّثنا الحسن بن عمر – العمركي – عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، عن أبيه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (إنا أهل بيت شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وبيت الرحمة، ومعدن العلم)»[٤].

ورويت في مواضع مختلف باختلافات طفيفة، وبتغيير في الترتيب، لكن مع الحفاظ على المعنى الإجمالي، ولذا فعلى كل تقدير فالرواية مستفيضة مضموناً، ولا ريب في صدور ذلك المضمون بغض النظر عن سندها في هذا المورد.

(١) الفهرست، الطوسي، ص٩٥، ت١٥٩.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٨.

(٣) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار، ص٧٦.

(٤) مسائل علّي بن جعفر، علّي بن جعفر، ص٣٢٢.

**٢/ ٥٩٢. محمّـد بْنُ يَحْيى، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ محمّد بْنِ عِيسى، عَـنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إسماعيل بْنِ أبي زِيَادٍ: عَنْ جَعْفَرِ بْـنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليهما السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام[١]: إنَّا - أَهْلَ الْبَيْتِ - شَجَرَةُ النُّبُوَّةِ، وَمَوْضِعُ الرِّسَالَةِ، وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ، وَبَيْتُ الرَّحْمَةِ[٢]، وَمَعْدِنُ الْعِلْمِ»[٣].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، شّيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٤]؛ وعَبْدِالله بْـنِ محمّد بْنِ عِيسى وهو بلا ريب بنان، أبو الحسن الأشعري، عربي، قمي، هو أخو أحمد الأشعري كبير قم وابن كبيرها، لم يذكر في الفهارس حاله من الضعف أو الوثاقة، روى عنه صاحب النوادر ولم يستثنه ابن الوليد، روى في كامل الزيارات، روى عنه أحمد بن محمّد، ويقع غالباً في التسلسلات السندية المعتادة لفقهاء أصحابنا الثقات، أما سيرته الروائية فمع أنها ليست مستهجنة، إلّا أنه جاء في سند رواية تنتهي إلى السكوني أشارتْ إلى عدم جواز إمامة المتيمم بالمتوضئ، وخالفت الصحاح في الباب، وفي سند رواية فيها محسن بن أحمد المهمل الذي يروي عنه أخوه أحمد بن محمّد عيسى ونصّت على أن صلاة الآيات ثمانية ركوعات، ووافقت ضعيف أبي البختري ومذهب العامة، وخالفت المتعارف

---

(١) في «ب، بح، بف»: «صلوات الله عليه». وفي «ض، بس»: «صلوات الله عليه وآله». وفي «ف»: «صلوات الله عليه وسلامه».

(٢) في البصائر: «الرأفة».

(٣) بصائر الدرجات، ص٧٨، ح٧، عن عبد الله بن محمّد. وفيه، ص٧٦، ح١؛ وص ٧٨، ح٨، بسند آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص١٦٢، ذيل الخطبة ١٠٩. راجع: تفسير فرات، ص٣٣٧، ح٤٦٠؛ وص ٣٩٥، ح٥٩٣؛ الوافي، ج٣، ح١٠٩٠، ص٥٤٨.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

عليّه في المذهب وباقي روايات الباب، وأيضاً في شهادة النساء في طريقه إلى السكوني ما يوافق العامة، لكن يبقى نقله ضمن المتعارف من الرواة وليس في أحاديثه الغرائب والعجائب، ذهبنا إلى قبول روايته وهو من السابعة(١)؛ وأبوه هو محمّد بن عيسى الأشعري عربي قمي وجه أصحابنا بقم وهو من صغار السادسة وسيأتي الكلام فيه؛ وعَبْدِ الله بْنِ الْمُغِيرَةِ وهو أبو محمّد البجلي، مولى، كوفي، خزاز، ثقة، لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه، من صغار الخامسة من جيل يونس بن عبد الرحمن(٢)؛ وإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ وهو المشتهر في الأسناد بالسكوني، أبو الحسن إسماعيل بن مسلم الشعيري، كوفي، لم يوثق صريحا، بل وربما ضعفه ابن الغضائري، ولم يفت الصدوق بما تفرد به السكوني. روى في كامل الزيارات، والتفسير، ووثّقه الكثير لعبارة العدّة، ووصفوه بالتحرج في النقل، وفيه أن عبارة العدّة إنما وصفت الشيعي من الفرق الأُخرى بذا، وأما العامة فليس قبول روايتهم عند الشّيخ للوثاقة، بل للانسداد، وعلى كل تقدير فليس من الثابت كونه عامياً؛ لدلالة بعض رواياته، في المتعة وفي جنازة المخالف، وفي حاله كلام يطول، وقد ناقش السيّد الأستاذ دامت بركاته ما أورده المحدّث النوري لإثبات علو مقامه، فليراجع في القبسات(٣)، وهو من الخامسة(٤).

### ٥ محمّد بن عيسى الأشعري:

أبو عليّ، كبير قم والأشاعرة، روى في كامل الزيارات، روى عنه ابنه أحمد. قال عنه النجاشي: «محمّد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري، أبو عليّ، شّيخ القميين، ووجه الأشاعرة، متقدم عند السلطان، ودخل على الرضا عليه السلام وسمع منه، وروى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام. له كتاب الخطب، قال أحمد بن محمّد بن عبيد الله: حدّثنا محمّد بن أحمد بن مصقلة، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا أحمد بن

---

(١) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٨١.

(٢) ينظر: ج٢، ح٩٤، ص٤٤٠.

(٣) قبسات في علم الرجال، السيد محمّد رضا السيستاني، ج١، ص٢١٤.

(٤) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٧.

محمّد بن عيسى»[١].

والوصف بأنه شّيخ القميين ووجه الأشاعرة يعبر في مقامنا هذا عن مكانة مرموقة في المجتمع الروائي الشيعي ذلك الوقت، وهي أعلى من الوصف بالوثاقة والقبول، فهي كالمرجعية ذلك الحين في مدرسة قم المتشددة، وقد ورث ابنه أحمد بعد ذلك تلك المنزلة.

وانتهاء سند الكتاب بأحمد يعبر عن سقط في كتاب النجاشي، فالمعتاد أن ينتهي عند صاحب الكتاب ولو بالضمير وليس الراوي عنه، فالمناسب أن تكون نهاية الترجمة: (عن أحمد بن محمّد بن عيسى عنه).

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي حول سند هذا الحديث: «ضعيف على المشهور»[٢]، وهو كذلك لا يوجب وثاقة بالصدور، ولكن مضمون تلك الرواية ومعانيها - كما في السابقة - متظافرة، متواترة المعنى، فلا غضاضة من الوثوق بصدور مضمون الرواية عن المعصومين عليهم السلام.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٨، ت٩٠٥.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٩.

**٥٩٣/ ٣. أحمد بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمد بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْخَشَّابِ[١]، قَالَ: حدّثنا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ: قَالَ لِي أَبو عَبْدِ الله عليه السلام: «يَا خَيْثَمَةُ، نَحْنُ شَجَرَةُ النُّبُوَّةِ، وَبَيْتُ الرَّحْمَةِ، وَمَفَاتِيحُ الْحِكْمَةِ، وَمَعْدِنُ الْعِلْمِ، وَمَوْضِعُ الرِّسَالَةِ، وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ، وَمَوْضِعُ سِرِّ الله؛ وَنَحْنُ وَدِيعَةُ[٢] الله فِي عِبَادِهِ؛ وَنَحْنُ حَرَمُ[٣] الله**

---

(١) الخشّاب هذا، هو الحسن بن موسى الخشّاب. روى عنه عبد الله بن محمّد، بعنوان عبد الله بن محمّد بن عيسى في كمال الدين، ص٤١٢، ح٩، وبعنوان عبد الله بن محمّد الأشعري في بصائر الدرجات، ص١٧٨، ح٢٤. ولم يثبت رواية محمّد بن الحسين – وهو ابن أبي الخطّاب – عن عبد الله بن محمّد هذا، بل ورد العنوانان متعاطفين في بصائر الدرجات، ص٧٠، ح٨؛ والأمالي للصدوق، ص١٢٤، المجلس ٢٩، ح١٥؛ والاختصاص، ص٢٧٥، ص٢٨٠. بل الظاهر من بعض الأسناد رواية عبد الله بن محمّد عن محمّد بن الحسين [بن أبي الخطّاب]. راجع: بصائر الدرجات، ص٣٨، ح١٧؛ وص٤٢، ح١٠؛ وص١٣١، ح١٣؛ وص٢٤٤، ح١٥؛ وص٢٨٧، ح٩؛ وص٤١٤، ح١٠. هذا، وقد روى محمّد بن الحسن الصفّار عن عبد الله بن محمّد في غير واحد من أسناد كتابه بصائر الدرجات، كما روى عنه في التهذيب، ج١، ح١٣٥٥، ص٤٢٦؛ وج٤، ح٣٩٨، ص١٤١؛ وص ٢٣٥، ح٦٨٩؛ وج٦، ح٩٨٤، ص٣٤٨ و...، وهذا الخبر أيضاً رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص٧٧، ح٦ عن عبد الله بن محمّد عن الحسن بن موسى الخشّاب. فعليه، الظاهر أنّ محمّد بن الحسين في السند – وإن اتفقت عليه النسخ – مصحّف من محمّد بن الحسن.

(٢) «الوَدِيعَة»: فَعِيلةٌ بمعنى مفعولة، وهي ما يُدْفَع إلى أحد ليحفظه. تقول: أودعتُ زيداً مالًا: دفعتُه إليه ليكون عنده وديعةً، واستودعتُه مالاً: دفعته له وديعةً يحفظه. راجع: المصباح المنير، ص٦٥٣ (ودع).

(٣) «الحَرَم»، من الحُرْمة، وهي ما لا يحلّ انتهاكه. وفي شرح المازندراني، ج٥، ص٣٤٤: «مادّة هذا اللفظ في جميع عباراته تدلّ على المنع... وكلّ ما جعل الله تعالى له حُرْمة لا يحلّ انتهاكه، ومنع من كسر تعظيمه وعزّه، وزجر عن فعله وتركه، كأولياء الله وملائكة الله ومكّة الله ودين الله وغير ذلك، فهو حرم الله الذي وجب على الخلق تعظيمه وعدم هتك عزّته وحرمته، والأكبر والأشرف والأعظم من الجميع هم الأئمّة القائمون مقام النبيّ، كما أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أكبر من الجميع». راجع

الْأَكْبَرُ؛ وَنَحْنُ ذِمَّةُ[١] اللهِ؛ وَنَحْنُ عَهْدُ خَفَرَ[٢] ذِمَّةَ اللهِ وَعَهْدَهُ»[٣].

---

## رجال السند:

أحمد بن محمّد هو العاصمي، شيخ الكليني، ثقة كوفي، من الثامنة[٤]؛ ومحمّد بن الحسين في هذه الطبقة هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر همداني كوفي، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ) من السابعة[٥]، ولكن ليس من المقبول أن يروي ابن أبي الخطّاب عن بنان عبد الله بن محمّد الأشعري، وأن من المتعاهد رواية العاصمي عن محمّد بن الحسن الصفّار في أسناد الكافي، ورواية محمّد بن الحسن الصفّار عن عبد الله بن محمّد عيسى، مما يشير إلى أن الصواب وقوع التصحيف في هذا المورد، وأنه محمّد بن الحسن وليس محمّد بن الحسين. ويؤكد كل هذا أن هذه الرواية رواها محمّد بن الحسن الصفّار عن عبد الله بن محمّد عيسى في بصائره وإن وردت مصحفة في مورد من البحار بمحمّد بن الحسين؛ ومحمّد بن الحسن الصفّار أبو جعفر، مولى الأشاعرة، قمي، كان وجها فيهم، ثقة عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية توفي سنة (٢٩٠هـ)، وهو من كبار الثامنة[٦]؛ وعبد الله بن محمّد هو أبو الحسن الأشعري، الملقب ببنان، عربي، قمي، هو أخو أحمد

---

أيضاً: الصحاح، ج٥، ص١٨٩٥ (حرم).

(١) الذمّة والذِمام: العهد والضمان والأمان والحرمة والحقّ. راجع: لسان العرب، ج١٢، ص٢٢١ (ذمم).

(٢) في «ف»: «حقّر».

(٣) بصائر الدرجات، ص٧٧، ح٦، عن عبد الله بن محمّد. وفيه، ص٧٧، ح٣؛ وتفسير القمّي، ج٢، ص٢٢٨، بسند آخر مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١٠٩١، ص٥٤٩.

(٤) ينظر: ج٤، ح٤٤٦.

(٥) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٦) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠. وأيضاً: ج٤، ح٤٤٦.

الأشعري كبير قم وابن كبيرها، لم يذكر في الفهارس حاله من الضعف أو الوثاقة، روى عنه صاحب النوادر ولم يستثنه ابن الوليد، روى في كامل الزيارات، روى عنه أحمد بن محمّد، ويقع غالبا في التسلسلات السندية المعتادة لفقهاء أصحابنا الثقات، أما سيرته الروائية فمع أنها ليست مستهجنة، إلّا أنه جاء في سند رواية تنتهي إلى السكوني أشارتْ إلى عدم جواز إمامة المتيمم بالمتوضيء، وخالفت الصحاح في الباب، وفي سند رواية فيها محسن بن أحمد المهمل الذي يروي عنه أخوه أحمد بن محمّد عيسى ونصّت على أن صلاة الآيات ثمانية ركوعات، ووافقت ضعيف أبي البختري ومذهب العامة، وخالفت المتعارف عليّه في المذهب وباقي روايات الباب، وأيضاً في شهادة النساء في طريقه إلى السكوني ما يوافق العامة، لكن يبقى نقله ضمن المتعارف من الرواة وليس في أحاديثه الغرائب والعجائب، ذهبنا إلى قبول روايته، وهو من السابعة[1]؛ والخشاب هو الحسن بن موسى الخشاب، وهو من وجوه أصحابنا، كثير العلم، من كبار السابعة[2].

و قد أرسلها الخشاب عن بعض أصحابنا، وهم عن خيثمة، ويظهر من بعض روايات البصائر رواية خيثمة لهذه الرواية عن أبي جعفر الباقر ﴿عليه السلام﴾، ويظهر أن الإرسال في أكثر من طبقة.

وخيْثَمَةَ اسم لرجلين أو ثلاثة:

**أولها**: التابعي المشهور، وهو ابن عبد الرحمن (ت٨٠هـ)، وهو تلميذ ابن مسعود، ولا ريب في أنه ليس المقصود في هذا السند.

**الثاني**: وهو من الرابعة وهو عم بسطام، وهو وجه من أصحابنا، وهو المعني في هذا السند[3].

**الثالث** من الخامسة وهو من قالوا فيه: «لا يعرف بغير هذا».

(١) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٨١.

(٢) ينظر: ج١، ح٣١، ص٢٥٢.

(٣) ينظر: ج٣، ح٢٢٣، ص٥٠.

## تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسي: «مرسل مجهول، وخيثمة بفتح الخاء وسكون الياء وفتح المثلثة مشترك بين مجاهيل»[١]. ويقصد قدست نفسه أنه مشترك بين التابعي، ومن هو من أصحاب الباقر عليه السلام، وذكره النجاشي في ترجمة بسطام، ومن ذكره النجاشي في أنه لا يعرف بغير هذا.

وروى الصفّار في البصائر قائلا: «حدّثنا يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم الجريري ومحمّد بن حسان، قالا: أخبرنا أبو عمران الأرمني، وهو موسى بن زنجويه عن عائذ بن إسماعيل عمن حدثه عن خيثمة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: نحن شجرة النبوة، وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله، ونحن وديعة الله في عباده، ونحن حرم الله الأكبر، ونحن عهد الله، فمن وفا بذمتنا فقد وفا بذمة الله، ومن وفا بعهدنا فقد وفا بعهد الله، ومن خفرنا فقد خفر ذمة الله وعهده»[٢].

وقال أيضاً: «حدّثنا عبد الله بن محمّد عن الحسن بن موسى الخشاب، قال: حدّثنا أصحابنا عن خيثمة الجعفي، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا خيثمة نحن شجرة النبوة، وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله، ونحن وديعة الله في عباده، ونحن حرم الله الأكبر، ونحن ذمة الله، ونحن عهد الله، فمن وفا بذمتنا فقد وفا بذمة الله، ومن وفى بعهدنا فقد وفا بعهد الله، ومن خفرها فقد خفر ذمة الله وعهده»[٣].

ويلاحظ مع تعدد الأسناد إلّا أنها تعاني من نقص معرفتنا بمن روى عن خيثمة، ولا طريق معتد به للوثوق بالصدور.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٩.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٧٧.، ح٣

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٧٧، ح٦

## ٣٢ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ[١] بَعْضُهُمْ بَعْضاً الْعِلْمَ

**١/٥٩٤. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ عَالِماً، وَالْعِلْمُ يُتَوَارَثُ، وَلَنْ يَهْلِكَ عَالِمٌ إِلاَّ بَقِيَ[٢] مِنْ بَعْدِهِ مَنْ يَعْلَمُ عِلْمَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللهُ»[٣].**

---

**رجال السند:**

العـدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، والوثوق حاصـل بإخبارهم بما يفوق خبر الثقـة، ومـرَّ بيان الكلام في ذلك[٤]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسـى الأشـعري، كما يظهر تتبع تلك السلسـلة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو ثقة مشهور، كبير أصحابنا في قم ووجههم وفقيههم، وهو من السـابعة[٥]؛ والحسـين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد

(١) في «ج»: «يورث». وفي «بح»: «يورّث».

(٢) في «ف» والعلل: «وبقي».

(٣) بصائـر الدرجـات، ص١١٨، ح٢، عن أحمد بن محمّد. وفي الكافي، كتـاب الحجّة، باب ما يجب عـلى النـاس عند مضيّ الإمـام، ح٩٨٨، عن محمّد بـن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسـى، عن محمّد بن خالد، عن النضر بن سـويد مع زيادة في آخره؛ علل الشرائع، ص٥٩١، ح٤٠، بسـنده عـن أحمد بـن محمّد، مع زيـادة في آخره. بصائر الدرجـات، ص١١٨، ح٤، بسـند آخر عن أبي جعفـر عليه السلام؛ وفيه، ح٣، بسـند آخر عن أبي جعفـر عليه السلام، إلى قوله: «من يعلم علمـه»؛ وفيه أيضاً ص٥١١، ح٢٠، بسـند آخـر، عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة واختـلاف؛ كمال الدين، ص٢٢٣، ح١، بطريقين آخرين عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١٠٩٢، ص٥٥٠.

(٤) ينظر: ج١، ص٢٥.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

ذلـك أهوازي، وثّقه الطوسي، وعدّه الكشي في الثقـات من أهل العلم، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسـن: «أوسـع أهل زمانهما علـما بالفقه، والآثـار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشـيعة»، وهو من صغار السادسـة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية[1]؛ وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي انتقل إلى بغداد، ثقة، صحيح الحديث، من صغار الخامسـة[2]؛ وأمـا يحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن أبي شعبة الكوفي، الملقب بالحلبي، ثقة صحيح الحديث من الخامسة[3]؛ وأما بريد بن معاوية فهو بريد بن معاوية العجلي، الراوي المعروف، أبو القاسم، عربي كوفي، وجه من وجوه أصحابنـا، وفقيه له محل عند الأئمة، أحد أصحاب الإجماع، وردت فيه روايات معتبرة تجعلـه في المقـام الأعلى في الرواة، توفي سـنة (١٤٨هـ)، وهو من الرابعـة[4]؛ محمّد بن مسلم ثقفي، مولى، كوفي، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع، كان من أوثق الناس ومن أصحاب الإجماع، توفي قرابة سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة[5].

## تحقيق الصدور:

رجال السـند كلهم من الثقـات، ولذا وصفه العلاّمة المجلـسي بالصحيح[6]. وهي مروية في مصادر أخرى، وأما المضمون فورد في مواضع عديدة.

والرواية الموجودة في الكافي كجزء من رواية طويلة؛ إذ رواها عليّ بن بابويه ورواها الصـدوق عـن أبيه أيضـاً في العلل كاملة عـن عليّ بـن بابويه عن «عبـد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن البرقي والحسين بن سعيد جميعا: عن النضر

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.
(٢) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.
(٣) ينظر: ج٢، ح٨٧، ص٣٩٩.
(٤) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٢.
(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٤٢.
(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١.

بن سـويد، عن يحيى الحلبي، عن بريد بن معاوية، عن محمّد بن مسـلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصلحك الله، بلغنا شـكواك، فأشـفقنا، فلو أعلمتنا من بعدك؟ فقال: إن عليّا عليه السلام كان عالماً، والعلم يتوارث، ولا يهلك عالم إلّا بقي من بعده من يعلم مثل علمه أو ما شـاء الله. قلت: أفيسـع الناس إذا مات العالم أن لا يعرفوا الذي بعده؟! فقال: أما أهـل البلدة فلا، يعنـي المدينة، وأما غيرهم مـن البلدان فقدر مسـيرهم، إن الله يقول: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَـةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾، قال: قلت: أرأيت من مـات في ذلك؟، فقال: هو بمنزلة: «مَن يَخْرُجْ مِـن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إلى اللهِ وَرَسُـولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَـدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلى الله»، قال: قلت: فإذا قدموا، بأي شيء يعرفون صاحبهم؟، قال: يعطى السكينة والوقار والهيبة»[1].

وقد روى الصفّار قال: «حدّثنا عبد الله بن موسـى عن الحسـن بن موسى الخشاب عن محمّد بن سـالم عن العلا عن محمّد بن مسـلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: عليّ عليه السلام عالم هـذه الأمة، والعلم يتوارث وليس يهلك هالك منهم حتّى يؤتى من أهله من يعلم مثل علمه»[2]. وأيضاً عن شيخه «العباس بن معروف عن حمّاد بن عيسى عن عمر بن يزيد، قـال أبو جعفر عليه السلام: إن عليّاً عليه السلام عالم هذه الأمة، والعلم يتوارث ولا يهلك أحد منا إلّا ترك من أهله من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله»[3].

---

(١) الإمامـة والتبـصرة، ابن بابويـه القمـي، ص٨٧، ح٧٥؛ علل الشرائع، الصـدوق، ج٢، ح٤٠، ص٥٩١.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٨، ح٣.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٨، ح٤.

**٥٩٥ / ٢. عليّ بْـنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَـى، عَنْ حَرِيـزٍ، عَنْ زُرَارَةَ وَالْفُضَيْـلِ: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ[١] الْعِلْمَ الَّـذِي نَزَلَ[٢] مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَالْعِلْمُ يُتَوَارَثُ، وَكَانَ عليّ عليه السلام عَالِمَ هذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَهْلِكْ مِنَّا عَالِمٌ قَطُّ[٣] إِلاَّ خَلَفَهُ[٤] مِنْ أَهْلِهِ مَنْ عَلِمَ مِثْلَ عِلْمِهِ أَوْ مَا شَاءَ اللهُ[٥]»[٦].**

---

(١) في «بس»: - «إنّ».

(٢) في البصائر، ح٤: «لم يزل» بدل «نزل».

(٣) «قَـطُّ» معناهـا الزمان، ويقرأ أيضاً: قُطُّ، قَطُ، قُطُ. هـذا إذا كان بمعنى الدهر، كما هاهنا، فأمّا إذا كانت بمعنى حَسْـبُ وهو الاكتفاء، فهي مفتوحة سـاكنة الطاء، تقول: مـا رأيته إلاّ مرّة واحدة فَقطْ، فإذا أضفت قلت: قَطْكَ هذا الشيء، أي حسـبُك، وقَطْنِي وقَطِي وقَطْ. راجع: الصحاح، ج٣، ص١١٥٣ (قطط).

(٤) في «ج»: «خلّفـه» و«خَلَفَـهُ»، أي جاء بعده، أو صـار خليفتَه، يقال: خَلَفَ فـلان فلاناً، إذا كان خليفته، وخلَفَهُ أيضاً، إذا جاء بعده. راجع: لسان العرب، ج٩، ص٨٣ (خلف).

(٥) في الوافي: «يعني من يعلم مثل علمه، أو ما شاء الله من العلم».

(٦) المحاسـن، ص٢٣٥، كتـاب مصابيـح الظلـم، ح١٩٦؛ وبصائر الدرجـات، ص١٣٦، ح١٠؛ وكمال الدين، ص٢٢٣، ح١٤، بسـندها عن حمّاد بن عيسـى، عن ربعـي، عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص١٣٥، ح٤، عن عباس بن معروف، عن حمّاد بن عيسـى، عـن حريز، عن زرارة، عـن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيـه، ح٥، عن العبّاس، عن حمّاد بن عيسـى، عن حريز، عن فضيل بن يسـار، عن أبي جعفر عليه السلام. وفيه أيضاً، ص١٣٤، ح١ و٦، بسـندين آخرين عـن الفضيل بن يسـار، ولكن في الأوّل عـن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الثاني عـن أبي جعفر عليه السلام مع اختـلاف يسـير. وراجـع: الكافي، كتـاب الحجّة، بـاب ما يجب عـلى الناس عند مـضيّ الإمام، ح٩٨٨؛ الوافي، ج٣، ح١٠٩٣، ص٥٥٠.

تنبيه: في الكافي المطبوع وبعض نسخ الكافي بعد هذه الرواية، الرواية السادسة من نفس الباب بعينه، بدون أدنى تفاوت في السند والمتن. ولم يرد ذاك الحديث في «ف، بر، بف، جر، جس جط» في هذا الموضع، وبعض هذه النسـخ من أقدم نسـخ الكافي. والظاهر زيادته في هذا الموضع، كما أشار إليه العلاّمة المجلسي في المرآة؛ فإنّه سيأتي في نفس الباب تحت الرقم السادس. وجميع النسخ

## رجال السند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حيّاً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[١]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به – مع أنه لم يوثق صريحاً – لقرائن، ترحم عليّه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[٢]؛ وحمّاد بن عيسى غريق الجحفة، الراوي المعروف، أبو محمّد الجهني، قيل: عربي، وقيل: مولى جهينة، كوفي سكن البصرة، قال النجاشي: «كان ثقة في حديثه، صدوقا»، ووثَّقَه الشّيخ في الفهرست والرجال، وذكروه في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة وعمّر حتَّى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ) عن نيف وتسعين عاما[٣]؛ وحريز بن عبد الله السجستاني أبو محمّد الأزدي، كوفي كان يتجر إلى سجستان، ثقة من الخامسة[٤]، وحريز يروي عن شيخيه زرارة وفضيل بن يسار؛ وزرارة أبو الحسن الشيباني، وقيل: أبو عليّ الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئا فقيها متكلما شاعرا أديبا، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقا فيما يرويه»، ثقة، كما عن الشّيخ، وعدّه الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل توفي في (١٤٨هـ)، من الرابعة[٥]؛ والفضيل بن يسار هو أبو القاسم النِّهدي، عربي صميم، بصري، كوفي الأصل، وثَّقَه النجاشي في ترجمته وترجمة حفيده، وذكر الشّيخ

---

متّفقة على ذكره في ذاك الموضع.

(١) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٤) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٢٩٨.

(٥) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣١٣.

وثاقته في رجال الباقر عليه السلام وعدّه من أصحاب الإجماع، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، فيه روايات معتبرة تعظمه أيما تعظيم، روى في كامل الزيارات والتفسير، ابناه القاسم والعلاء ثقة، وحفيده محمّد ثقة، توفي بين سنتي (١٤٥هـ-١٤٨هـ)، من الرابعة[١].

## تحقيق الصدور:

لا يخفى وثاقة رجال السند، وصفه العلّامة المجلسي بالحسن[٢]، لمكان إبراهيم بن هاشم، وعلى كل تقدير فهذه الرواية متظافرة الأسناد بشكل كبير، ورويت في مصادر عديدة وبأسناد مختلفة معتبرة، كما ذكره محققو الكافي في هذه النسخة، فلا ريب في صدورها.

---

(١) ينظر: ج٣، ح٢٧٩، ص١٧١.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢.

٥٩٦/ ٣. أبو عليّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ محمّد بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي عليّ عليه السلام سُنَّةَ أَلْفِ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَمَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ؛ وَالْعِلْمُ يُتَوَارَثُ»[١].

---

**رجال السند:**

أبو عليّ الأشعري هو أحمد بن إدريس، شّيخ الكليني، أشعري قمي عربي، قمي، ثقة فقيه، صحيح الحديث وكثيره، كما عن العلمين، كان من القواد، توفي بالقرعاء، سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة[٢]؛ ومحمّد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان ذهلي، أو شيباني، قمي، ذكره الشّيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، ووثّقه في المرتين، من السابعة[٣]؛ وصفوان بن يحيى أبو محمّد البجلي، قيل: مولاهم، كوفي، كان بيّاعا للسابري، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، كما عن النجاشي، وعدّه في جلة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشّيخ، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٠هـ)[٤].

وأما موسى بن بكر فواسطي، أصله من الكوفة، قد مرَّ الكلام في شأنه[٥]، وهو ثقة عند السيّد الأستاذ دامت بركاته، ومرجع الطائفة دام ظله؛ لرواية صفوان ومحمّد بن أبي عمير والبزنطي عنه، وثقة عند السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، ولم

---

(١) بصائر الدرجات، ص١٣٤، ح٢ بسنده عن فضيل، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة «إنّ الأرض لا تبقى بغير عالم»؛ الوافي، ج٣، ح١٠٩٤، ص٥٥٠.

(٢) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٣) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

(٤) ينظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٥) ينظر: ج٢، ح٢١١، ص٧٨٤.

نحظ بمدرك نعتد به لتوثيقه، وهو من الخامسة.

والفضيل بن يسار هو أبو القاسم النّهدي، عربي صميم، بصري، كوفي الأصل، وثّقه النجاشي في ترجمته وترجمة حفيده، وذكر الشّيخ وثاقته في رجال الباقر عليه السلام وعدّه من أصحاب الإجماع، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، فيه روايات معتبرة تعظمه أيما تعظيم، روى في كامل الزيارات والتفسير، ابناه القاسم والعلاء ثقة، وحفيده محمّد ثقة، توفي بين سنتي (١٤٥-١٤٨هـ)، من الرابعة[١].

## تحقيق الصدور:

ذكر العلّامة المجلسي أنه ضعيف كالموثق[٢]، وهذا لمكان موسى بن بكر، فالضعف لعدم وجود توثيق صريح للرجل، وتوثيقه للرواية في شأنه أو لرواية الأجلاء عنه، أما وصفه قدست نفسه من أنه كالموثق ولم يقل كالصحيح، فلأن الشّيخ وصفه بالوقف، ولكن هذا لا يناسب رواية الرجل النص على الإمام الرضا عليه السلام، كما أشرنا إليه في كتاب الالف. والرواية وفق مباني مرجع الطائفة دام ظله والسيّد الأستاذ دامت بركاته ذات سند معتبر، وكذا وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه.

والسند وفق ما نذهب إليه ضعيف، لكن الصفّار روى الرواية بسند معتبر فقال: «حدّثنا محمّد بن الحسين عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر عن حمّاد بن عثمان عن فضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال كانت في عليّ سنة الف نبي وقال إن العلم الذي نزل مع آدم لم يرفع وما مات عالم فذهب علمه وان العلم ليتوارث ان الأرض لا تبقى بغير عالم»[٣].

ويظهر أنها الرواية الكاملة التي رواها الكليني حاذفا الجزء الأخير منها، كما يحدث في غير قليل من الروايات عنده قدست نفسه، وعلى كل تقدير فالصواب الوثوق بالصدور.

(١) ينظر: ج٣، ح٢٧٩، ص١٧١.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٤، ح٢.

**٥٩٧/ ٤. مُحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أيوب، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَمَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ»[١].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هنا هو العطار الثقة، قمي من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٢]؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين الثقتين: الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٣]؛ والحسين بن سعيد ثقة معروف، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن أنهما أوسع أهل زمانهما علما بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة. تقدر وفاته بحدود سنة (٢٤٠هـ)[٤]؛ وفضالة بن أيوب ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة[٥]؛ وعُمَر بْنِ أَبَانٍ هو أبو حفص الكلبي، مولى، كوفي، ثقة، لعله من كبار الخامسة[٦].

**تحقيق الصدور:**

لعل الرواية عن عمر بن أبان عن حُمران عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليه السلام، فالمروي

---

(١) بصائر الدرجات، ص١٣٦، ح٧. وفيه، ص١١٧، ح١٤، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عمران بن أبان، عن حُمران، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص١٣٦، ح١١، بسند آخر، مع تفاوت؛ الوافي، ج٣، ح١٠٩٥، ص٥٥١.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٥) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

(٦) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٩.

في البصائر عن عمر بن أبان عن حُمران عن أبي عبد الله عليه السلام[١]، ورواية عمر بن أبان عن أبي جعفر في الكافي فيها صعوبة، والأرجح كونها بواسطة، كما في البصائر، ولا يبعد أن تكون عن حُمران، كما في البصائر، وعن أبي جعفر، كما في الكافي، وعلى كل تقدير فالسند معتبر لا غبار عليه، وكذا ذكر العلّامة المجلسي أنه صحيح[٢].

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٧، ح١٤.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢.

**٥٩٨/ ٥. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ عليّ بْنِ النُّعْمانِ رَفَعَهُ، عَنْ أَبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ أَبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَمُصُّونَ الثِّمادَ[1]، وَيَدَعُونَ النَّهَـرَ الْعَظِيمَ». قِيلَ لَهُ: وَمَا النَّهَرُ الْعَظِيمُ؟ قَالَ: «رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله، وَالْعِلْمُ الَّذِي أَعْطَاهُ[2] اللهُ؛ إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَمَعَ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله سُنَنَ النَّبِيِّينَ[3] مِنْ آدَمَ - وَهَلُمَّ جَرّاً - إلى محمّد صلى الله عليه وآله». قِيلَ لَهُ: وَمَا تِلْكَ السُّنَنُ؟ قَالَ: «عِلْمُ النَّبِيِّينَ بِأَسْرِهِ[4]، وَإِنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله صَيَّرَ ذلِـكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام». فَقَالَ لَهُ[5] رَجُلٌ: يَا ابْنَ رَسُـولِ الله، فَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِـينَ أَعْلَمُ أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟ فَقَالَ أَبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «اسْـمَعُوا مَا يَقُولُ[6]؟! إِنَّ اللهَ يَفْتَحُ مَسَـامِعَ مَنْ يَشَـاءُ؛ إِنِّي حَدَّثْتُهُ: أَنَّ اللهَ جَمَعَ[7] لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله عِلْـمَ النَّبِيِّينَ، وَأَنَّهُ جَمَعَ[8] ذلِكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهُوَ**

---

(١) «يمصّون» من المصّ، وهو تناول الماء بالشـفتين. و«الثِّماد» و«الثَمَد» و«الثَمْد»: الماء القليل الذي لا مادّة له، أو هو القليل يبقى في الجَلَد، وهو الأرض الصلبة، أو هو الذي يظهر في الشتاء ويذهب في الصيـف. وكأنّه عليه السلام أراد أن يبيّن أنّ العلم الذي أعطاه الله نبيّـه صلى الله عليه وآله ثمّ أمير المؤمنين عليه السلام هو اليـوم عنده، وهو نهر عظيم يجري اليوم من بين أيديهم، فيدعونه ويمصّون الثماد، وهو كناية عن الاجتهادات والأهواء وتقليد الأبالسـة والآراء؛ فلمّا رأى السـائل ممّن لم يفتح الله مسـامع قلبه، أعرض عن التصريح بما أراد ولم يتمّ كلامه. راجع: الوافي، ج٣، ص٥٥١؛ لسـان العرب، ج٣، ص١٠٥ (ثمد)؛ وج٦، ص٢٥٤ (رشف)؛ وج٧، ص٩١ (مصص).

(٢) في البصائر، ص١٣٧: «آتاه».

(٣) في «ب، بر، بف» والوافي: «الأوّلين».

(٤) «الأسْرُ»: القِدُّ، وهو الحبل الذي يشـدّ به الأسـير. تقول: هذا الشيء لك بأسْره، أي بقِدّه، تعني بجميعه، كما يقال: برُمّته. راجع: الصحاح، ج٢، ص٥٧٨ (أسر).

(٥) في «ب»: - «له».

(٦) في البصائر، ص١٣٧: «ما نقول».

(٧) في حاشية «ف»: «جعل».

(٨) في «ج، ض، بح» وحاشية «ف، بف» والبصائر، ص١٣٧: «جعل».

يَسْأَلُنِي: أَهُوَ أَعْلَمُ، أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟»[1].

---

## رجال السند:

محمّد المقصود به محمّد بن يحيى العطار، أبو جعفر الأشـعري القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شّيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[2]؛ وأحمد هو أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، عربي قمي، شّيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفقيههـم، ثقة، وهو من السـابعة، توفي بعـد (٢٧٤هـ)[3]؛ وعلّي بـن النعمان، وهو أبو الحسـن النخعي، مولى، كوفي، الأعلم، ثقة ثبت، وجـه، صحيح واضح الطريقة، توفي سـنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة[4]، وهو يرفع الحديث بواسطتين على الأقل عن أبي جعفر الباقر عليه السلام.

## تحقيق الصدور:

سـند الحديث – كما هو ظاهر – يعاني من الإرسـال والرفع في طبقتين، قال العلاّمة المجلسي في وصف السـند: «مرفوع»[5]، لكـن صاحب البصائر رواه بالشـكل التالي: «حدّثنا أحمد بن محمّد عن عليّ بن النعمان عن بعض الصادقين يرفعه إلى جعفر، قال: قال

---

(١) بصائر الدرجات، ص١٣٧، ح١٢، عن أحمد بن محمّد، عن علّي بن النعمان، عن بعض الصادقين يرفعه إلى جعفر، قال: قال أبو جعفر عليه السلام. وفيه، ص٢٤٨، ح٤، بسـند آخر، عن أبي عبد الله عليه السلام مـع اختلاف؛ الـوافي، ج٣، ح١٠٩٦، ص٥٥١؛ البحار، ج١٧، ح٦، ص١٣١، إلى قوله: «وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صيّر ذلك كلّه عند أمير المؤمنين عليه السلام».

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٣٤، ص٥٩٧.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣.

أبو جعفر ﷺ: يمصون الثماد...»[١].

ويلاحظ أن سند البصائر يفترق أنه يرويه مرفوعا عن جعفر ﷺ وليس أبي جعفر ﷺ ثم عن أبي جعفر ﷺ عن طريق أبي عبد الله ﷺ، ومعلوم أن عليّ بن النعمان من السادسة أو كبارها، وهو يروي عن الصادق ﷺ بواسطة واحدة وقد سماها بأنها بعض الصادقين، ثم أردف ذلك بأنه رفعه عن جعفر، والمفترض أن مشايخ عليّ بن النعمان ممن يروون عن الصادق ﷺ، وإذا رفعوا فإنما يرفعون عن أبي جعفر ﷺ.

وقد رواها الصفّار بسند آخر يعاني من الإرسال أيضاً عن أبي عبد الله ﷺ[٢].

نعم روى في منتخب البصائر تلك الرواية بإبدال لفظة (الثماد) بكلمة (الرواضع) فقال: «وأخبرنا جماعة منهم السيّدان المرتضى والمجتبى ابنا الداعي الحسني، والأستاذان أبو القاسم وأبو جعفر ابنا كميح عن الشّيخ أبي عبد الله جعفر بن محمّد بن العباس عن أبيه عن محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن عليّ بن محمّد بن سعد عن حمدان ابن سليمان النيشابوري عن عبد الله بن محمّد اليماني عن منيع بن الحجاج عن الحسين بن علوان عن أبي عبد الله ﷺ..»[٣].

والسند وإن كان متصلاً، لكنه ناقص التوثيق، فالرواية لم يتيسر لنا إثبات صدورها وإن عبر عليّ بن النعمان أنه رفعها عن بعض الصادقين.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٧، ح١٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٤٨، ح٤.

(٣) مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ص١٠٨

**٥٩٩/ ٦. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ الْعِلْمَ يُتَوَارَثُ؛ فَلَا يَمُوتُ عَالِمٌ إِلاَّ تَرَكَ مَنْ يَعْلَمُ مِثْلَ عِلْمِهِ، أَوْ مَا شَاءَ اللهُ»[١].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو العطار، أبو جعفر الأشعري القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شّيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٢].

وأحمد بن محمّد هو أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، عربي قمي، شّيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفقيههم، ثقة، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٣]، وكونه الأشعري وليس أحمد بن محمّد بن خالد البرقي فليس فقط للإطلاق، بل لأنه يروي هنا عن محمّد بن خالد البرقي، فلو كان المقصود بأحمد صاحب المحاسن لقيل فيه: عن أحمد بن محمّد عن أبيه وليس عن محمّد بن خالد.

والبرقي هو أبو عبد الله محمّد بن خالد البرقي، مولى أبي موسى الأشعري، كما عن النجاشي، مولى جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائري، قمي، والد صاحب المحاسن، وثّقه الشّيخ، «وكان ضعيفا في الحديث، أديبا، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب»، كما عن النجاشي، يعرف وينكر يروي عن الضعفاء كثيرا ويعتمد المراسيل، كما عن ابن الغضائري، من صغار السادسة[٤].

---

(١) بصائر الدرجات، ص١٣٧، ح١، عن أحمد بن محمّد. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضيّ الإمام، ح٩٨٨؛ الوافي، ج٣، ح١٠٩٧، ص٥٥٢.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٤) ينظر: ج١، ح٣٣، ص ٢٦٨.

والنضر بن سويد، كوفي، انتقل إلى بغداد، صيرفي، وثَّقَه العلمان، وزاد النجاشي، أنه صحيح الحديث، روى في التفسير وكامل الزيارات، روى عنه محمّد بن أبي عمير، من صغار الخامسة[١].

ويحيى الحلبي هو يحيى بن عمران بن عليّ الحلبي، من بيت أبي شعبة، كانت تجارتهم إلى حلب فسمي بالحلبي، كوفي، قال النجاشي: «ثقة ثقة، صحيح الحديث»، إضافة إلى توثيقه كل بيته، روى في كامل الزيارات والتفسير، وروى عنه ابن أبي عمير، وهو من الخامسة[٢].

وعبد الحُميد بن عواض الطائي، كوفي، وثَّقَه الشّيخ، وقتله الرشيد لتشيعه، بين سنة (١٧٠هـ وسنة ١٨٣هـ)، من كبار الخامسة أو صغار الرابعة[٣].

ومحمّد بن مسلم هو أبو جعفر الثقفي، مولى الأوقص، كوفي، طائفي، أعور، طحان، «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليه السلام، وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، وذكره الكشي في أهل الإجماع، وفيه صحاح تجعله في المقام الأعلى، توفي سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة[٤].

## تحقيق الصدور:

رواها الصفّار في البصائر وقال: «حدّثنا أبو القاسم، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطار (قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفار) قال: حدّثني يعقوب بن يزيد عن محمّد بن أبي عمير عن (ربعي عن عبد الله بن الجارود) عن الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن العلم الذي هبط مع آدم لم يرفع، وإن العلم يتوارث وما يموت

(١) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

(٢) ينظر: ج١، ح٣٤، ص٢٦٠.

(٣) ينظر: ج٣، ح٣٤٣، ص٣٣٣.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٤٢.

منا عالم حتَّى يخلفه من أهله من يعلم علمه أو ما شاء الله»[١].

وفي السند لف يشبه التصحيف وضعناه بين قوسين، والتصحيف الآخر وأيضاً وضعناه بين قوسين، وصوابه (ربعي بن عبد الله عن الجارود) بتبديل (عن) بـ(بن)، وتبديل (بن) بـ(عن)، والسند معتبر بعد ملاحظة التصحيف.

وفيه أيضاً عن «أحمد بن محمّد عن البرقي عن نضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن عبد الحُميد الطائي عن محمّد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إن العلم يتوارث، ولا يموت عالم إلا ترك من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله»[٢].

وأيضاً روى عن «أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن بريد بن معاوية العجلي عن محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن عليّاً كان عالماً وإن العلم يتوارث، ولن يهلك عالم إلّا بقي من بعده من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله»[٣]، وهذه الرواية أيضاً رويت في نفس الباب في الكافي، وقد مرَّ الكلام فيها[٤].

فعلى كل تقدير مع اعتبار السند هنا، إلّا أنها أيضاً مروية بأسناد أخرى معتبرة في عدّة موارد، فالوثوق متحصل لا ريب. وقد وصفه العلّامة المجلسي بأنه صحيح أيضاً[٥].

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٤، ح١.
(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٧، ح١.
(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٨، ح٢.
(٤) الكافي، الكليني، ج١، ح٣، ص٢٢٢.
(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٤.

٧/٦٠٠. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَمَا مَاتَ[١] عَالِمٌ إِلاَّ وَقَدْ وَرَّثَ عِلْمَهُ؛ إِنَّ الأَرْضَ لا تبقى بِغَيْرِ عَالِمٍ»[٢].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[٣]؛ ومحمّد بن عيسى هو ابن عبيد اليقطيني، ثقة، معروف، من كبار السابعة[٤]، وقد ناقشنا سابقا رواية محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن، ويونس بن عبد الرحمن ثقة مشهور، من صغار الخامسة[٥]؛ والحارث بن مغيرة النصري، ثقة كوفي، من الرابعة على الصحيح[٦].

**تحقيق الصدور:**

لم يذكر المجلسي قدست نفسه وصف السند، والسند معتبر مع بعض صعوبة في رواية يونس عن الحارث، ولكنه ممكن ومقبول، وقد روى الصفّار قال: «حدّثنا محمّد بن الحسين عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر عن حمّاد بن عثمان عن فضيل عن أبي

---

(١) في كمال الدين: + «منّا».

(٢) بصائر الدرجات، ص١٣٦، ح٩. بسنده عن يونس بن عبدالرحمن؛ كمال الدين، ص٢٢٤، ح١٩، بسنده عن محمّد بن عيسى. راجع: المحاسن، ص٢٣٥، كتاب مصابيح الظلم، ح١٩٧؛ وبصائر الدرجات، ص٣٤٦، ح١؛ وتفسير العيّاشي، ج١، ح١٨١، ص٢١٢؛ وص ٣٠٦، ح٧٧؛ الوافي، ج٣، ح١٠٩٨، ص٥٥٢.

(٣) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٤) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٥) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٦) ينظر: ج٢، ح٦٦، ص٢٣٩.

جعفر عليه السلام، قال: كانت في عليّ سنة ألف نبي، وقال: إن العلم الذي نزل مع آدم لم يرفع، ومـا مات عالم فذهـب علمه، وإن العلم ليتـوارث، إن الأرض لا تبقـى بغير عالم»[١]، ونفس المضمون بأسناد أخرى[٢]. فالوثاقة بالصدور متحققة.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٤، ح٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣٦.

## ٣٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَرِثُوا عِلْمَ النَّبِي وَجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ عليهم السلام الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ

١/٦٠١. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ جُنْدَبٍ: أَنَّهُ كَتَبَ إليه الرِّضَا عليه السلام: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله كَانَ أَمِينَ الله فِي[١] خَلْقِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ عليه السلام كُنَّا - أَهْلَ الْبَيْتِ - وَرَثَتَهُ؛ فَنَحْنُ أُمَنَاءُ الله فِي أَرْضِهِ، عِنْدَنَا عِلْمُ الْبَلَايَا وَالْمَنَايَا[٢]، وَأَنْسَابُ الْعَرَبِ[٣]، وَمَوْلِدُ الْإِسْلَامِ[٤]، وَإِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إذا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ، وَإِنَّ شِيعَتَنَا لَمَكْتُوبُونَ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ[٥]، أَخَذَ اللهُ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ، يَرِدُونَ مَوْرِدَنَا، وَيَدْخُلُونَ مَدْخَلَنَا، لَيْسَ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ غَيْرُنَا وَغَيْرُهُمْ، نَحْنُ[٦] النُّجَبَاءُ[٧] النُّجَاةُ[٨]، وَنَحْنُ

---

(١) في حاشية «ض»: «على».

(٢) في «بس» والبصائر وتفسير القمّي: «المنايا والبلايا». وقوله: «المنايا»: جمع المنيّة، وهي الموت، من المَنْي بمعنى التقدير؛ لأنّها مقدّرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. النهاية، ج ٤، ص٣٦٨؛ لسان العرب، ج١٥، ص٢٩٢ (منى).

(٣) في «ف»: «الأعراب».

(٤) «ومولد الإسلام» أي يعلمون كلّ من يولد هل يموت على الإسلام أو على الكفر. وقيل: أي يعلمون محلّ تولّد الإسلام وظهوره، أي من يظهر منه الإسلام، ومن يظهر منه الكفر. مرآة العقول، ج٣، ص١٥.

(٥) في حاشية «ض»: + «في صحيفة فاطمة عليها السلام واللوح المحفوظ».

(٦) في «ض، ف، بح، بر، بس»: «ونحن».

(٧) «النُجَباءُ»: جمع النَجِيب، وهو الفاضل الكريم السَخيّ، وقد نَجُب يَنْجُبُ نَجابةً، إذا كان فاضلاً نفيساً في نوعه. راجع: النهاية، ج٥، ص١٧ (نجب).

(٨) في «بح، بر»: «والنجاة». وفي شرح المازندراني: «النُجاة: جمع ناجٍ، والناجي هو الخالص من

أَفْرَاطُ[١] الْأَنْبِيَاءِ، وَنَحْنُ أَبْنَاءُ الْأَوْصِيَاءِ، وَنَحْنُ الْمَخْصُوصُونَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْــنُ أَوْلَى النَّاسِ بِكِتَابِ اللهِ، وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُــولِ اللهِ ﷺ[٢]، وَنَحْنُ الَّذِينَ شَرَعَ[٣] اللهُ لَنَا دِينَهُ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ﴾ يَا آلَ مُحَمَّدٍ[٤] ﴿مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً﴾ قَدْ وَصَّانَا بِمَا وَصَّى بِهِ نُوحاً[٥] ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ يَا مُحَمَّد ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾[٦]، فَقَدْ عَلَّمَنَا وَبَلَّغَنَا عِلْمَ مَا عَلَّمَنَا[٧]، وَاسْتَوْدَعَنَا عِلْمَهُمْ، نَحْنُ[٨] وَرَثَةُ أُولِي الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُــلِ ﴿أَنْ أَقِيمُــوا الدِّينَ﴾ يَا آلَ مُحَمَّدٍ[٩] ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ وَكُونُوا عَلَى جَمَاعَةٍ ﴿كَــبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾: مَنْ أَشْرَكَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ ﴿مَا تَدْعُوهُمْ

---

موجبات العقوبة والحرمان من الرحمة».

(١) «الأفْـراط»: جمع الفَرَط، وهو المتقـدّم إلى الماء يتقدّمُ الواردةَ فيُهيّئ لهم الأرسـانَ والدِلاءَ ويملأ الحِيـاض ويسـتقي لهم، وهـو فَعَلٌ بمعنى فاعـلٍ، مثل تَبَع بمعنـى تابع. أو مـا تقدّمك من أجرٍ وعمل. أو جمع الفَرْط، وهو العَلَم المسـتقيم يُهتدى به. والمعنى: نحن أولاد الأنبياء أو مقدّموهم في الورود على الحوض ودخول الجنّة، أو هداتهم، أو الهداة الذين أخبر الأنبياء بهم. راجع: مرآة العقول، ج٣، ص١٥؛ لسان العرب، ج٧، ص٣٦٦-٣٦٧ و٣٧٠(فرط).

(٢) في البصائر، ص١١٨: «بدين الله» بدل «برسول الله».

(٣) «شَرَعَ»: بـينّ وأوضح. يقـال: شرع الله تعالى الدين شرعاً، إذا أظهره وبيّنه. راجع: النهاية، ج٢، ص٤٦٠(شرع).

(٤) في البصائر، ص١٣٩، وتفسير القمّي، وتفسير فرات، ص٣٨٧: - «يا آل محمّد».

(٥) في الوافي: + «في كتابه».

(٦) في «ج»: «إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وموسى وعيسى ويعقوب». وفي حاشية «بس»: «إبراهيم وإسـماعيل وإسـحاق ويعقوب» بدل «إبراهيم وموسـى وعيسـى». وفي البصائر، ص١٣٨: + «وإسماعيل».

(٧) في «ف»: «عَلِمْنا».

(٨) في «ب، ف، بر» وشرح المازندراني: «ونحن».

(٩) في تفسير فرات، ص٣٨٧: «بآل محمّد» بدل«يا آل محمّد».

﴿إِلَيْهِ﴾ مِنْ وَلَايَةِ عَلِيٍّ، إِنَّ اللهَ يَا مُحَمَّدُ[١] ﴿يَهْدِي إِلَيهِ مَنْ يُنِيبُ﴾[٢]: مَنْ يُجِيبُكَ إِلى وَلَايَةِ عليّ عليه السلام»[٣].

## رجال السند:

عليّ بن إبراهيم صاحب التفسير، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، من الثامنة بقي إلى (٣٠٧هـ)[٤]؛ وإبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمي، موثوق به عند الجميع من السابعة[٥]؛ وعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي قمي، ثقة،

(١) في «ف»: «يا آل محمّد».

(٢) الشورى(٤٢): ١٣.

(٣) بصائر الدرجات، ص١٣٩، ح٣؛ وفيه، ص٢٨٧، ح٥، إلى قوله: «ومولد الإسلام» وفيهما عن إبراهيم بن هاشم؛ تفسير فرات، ص٢٨٣، ح٣٨٤، بسنده عن [الحسين بن] عبد الله بن جندب؛ تفسير القمّي، ج٢، ص١٠٤، بسنده عن عبد الله بن جندب، وفيهما مع اختلاف وزيادة. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح١١١٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، من قوله: «كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ» إلى قوله: «من ولاية عليّ»؛ بصائر الدرجات، ص١٣٩، ح٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» مع اختلاف؛ وفيه، ص١٤٠، ح٤، بسند آخر عن السجّاد عليه السلام؛ وفيه، ص١٣٨، ح١؛ وص ٢٨٦، ح٣، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن السجاد عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «ومولد الإسلام». وفي عيون الأخبار، ج٢، ح١، ص٢٢٧، بسند آخر، من قوله: «إنّا لنعرف الرجل» إلى قوله: «وحقيقة النفاق». وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب في معرفتهم أولياءهم و...، ح١١٩٠؛ وبصائر الدرجات، ص٣٠٨، ح١؛ والاختصاص، ص٢٧٨، بسند آخر، من قوله: «إنّا لنعرف الرجل إذا رأيناه» إلى قوله: «وحقيقة النفاق» عن أبي جعفر عليه السلام. وفي تفسير فرات، ص٣٨٧ مرسلاً عن الرضا عليه السلام، من قوله: «نحن الذين شرع الله». راجع: الغيبة للنعماني، ص١١٣، ح٦؛ وبصائر الدرجات، ص٢٢٢، ح٥ و٦؛ الوافي، ج٣، ح١٠٩٩، ص٥٥٢.

(٤) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

روت عنه السـابعة، وتوفي قبل (٢١٠هـ)، من صغار السادسـة[١]؛ وعَبْدِ الله بْنِ جُنْدَبٍ أبـو محمّـد البجلي، عربي، كـوفي، ثقة، من صغار الخامسـة أو كبار السادسـَة، توفي قبل (٢١٠هـ)، ويحدس أن وفاته كانت في حدود (٢٠٤هـ)، سيأتي تفصيله.

## ◦ عَبْدِ الله بْنِ جُنْدَبٍ:

هـو أبـو محمّد، عبد الله بـن جندب البجلي، عـربي، كوفي، عدّه الشّـيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وذكر أنه عربي، وأنه أعور[٢]، وعدّه في أصحاب أبي إبراهيم[٣] وأبي الحسن الرضا عليهما السلام[٤]، وذكر وثاقته في الموضعين، وقال في كتاب الغيبة، في فصل ذكر طرف في أخبار السفراء، في قسم المحمودين: «ومنهم عبد الله بن جندب البجلي، وكان وكيلا لأبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام، وكان عابداً، رفيع المنزلة لديهما على ما روي في الأخبار»[٥].

وقد ذكروا أنه لما مات عبد الله بن جندب قام عليّ بن مهزيار مكانه[٦].

وعدّه البرقي في أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام. وقال: «عبد الله بن جندب البجلي، كوفي، عربي»[٧].

أقـول: عدّ عبـد الله بن جندب من أصحاب أبي عبـد الله عليه السلام ليس يصح، وإن عدّه البرقي والشّـيخ فيهم، فهو يروي عنه بواسـطة مشـايخه، ولعله من جيل يونس بن عبد الرحمن، وما ورد من رواية يتيمة رواها الكليني ونقلها عنه الشّـيخ فلا بد من الخلل في

---

(١) ينظر: ج٣، ح٢٤٦، ص١٢٣.
(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٣٢.
(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٤٠.
(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٥٩.
(٥) الغيبة، الطوسي، ص٣٤١.
(٦) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ص٨٢٥.
(٧) الرجال، البرقي، ص٥٠، ٥٣.

سـندها، وكذا ما في بعض النسـخ من أنه يروي فيها عن زرارة، فإن الصواب - كما في أصح النسخ وأكثرها - أنه ليس (سمعت عن زرارة)، بل (سمعت عمن رواه) وتشابه كتابـة (عمن رواه) مع (عن زرارة) في الخطوط القديمة، واشـتهار زرارة هو ما أوجب هذا التصحيف القديم من قبل الناسخ.

روى عنـه محمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى، وروى في التفسـير، وعن النجاشي في ترجمـة صفوان بن يحيى: «وكان شريـكاً لعبد الله بن جندب وعليّ بن النعمان، وروى أنهـم تعاقـدوا في بيـت الله الحرام أنه من مـات منهم صلى من بقي صلاتـه، وصام عنه صيامـه، وزكى عنـه زكاته. فماتا وبقي صفـوان، فكان يصلي في كل يوم مائة وخمسـين ركعة، ويصوم في السـنة ثلاثة أشهر، ويزكى زكاته ثلاث دفعات، وكل ما يتبرع به عن نفسـه مما عدا ما ذكرنـاه يتبرع، عنهما مثله»[١]. وذكر ذلك الشّـيخ أيضاً في الفهرسـت فقال: «اشـترك هو - أي صفـوان بن يحيى - وعبد الله بن جندب وعـليّ بن النعمان في بيت الله الحرام، فتعاقدوا جميعا إن مات واحد منهم يصلي من بقي بعده صلاته، ويصوم عنه، ويحج عنه، ويزكي عنه ما دام حيّاً، فمات صاحباه وبقي صفوان بعدهما، وكان يفي لهما بذلك، كان يصلي عنهما و يصوم عنهما ويحج عنهما ويزكي عنهما، وكل شيء من البر والصلاح يفعله نفسه كذلك يفعل عن صاحبيه»[٢].

وروى الكـشي في عبـد الله بن جندب عـن «محمّد بن قولويه، قال: حدّثنا سـعد بن عبد الله عن بعض أصحابنا، قال: قال عبد الله بن جندب لأبي الحسن عليه السلام: ألست عني راضيا؟ قال: إي والله ورسول الله والله عنك راض، قال: ونظر أبو الحسن عليه السلام يوما إليه وهو مول فقال: هذا يقاس»[٣].

وعن «محمّد بن سـعيد (سـعد) بن (يزيد) مزيد أبو الحسن، ومحمّد بن أحمد بن حمّاد

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩٧، ت٥٢٤.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص١٤٦، ت٣٥٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ص٨٥١.

المروزي، قال: روى أبي رحمه الله عن يونس بن عبد الرحمن، قال: رأيت عبد الله بن جندب وقد أفاض من عرفات، وكان عبد الله أحد (المتهجدين) المجتهدين، قال يونس: فقلت له قد رأى الله اجتهادك منذ اليوم، فقال لي عبد الله: والله الذي لا إله إلا هو، لقد وقفت موقفي هذا وأفضت ما سمعني الله دعوت لنفسي بحرف واحد، لأني سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: الداعي لأخيه المؤمن بظهر الغيب، ينادى من أعنان السماء، لك بكل واحدة مائة ألف، فكرهت أن أدع مائة ألف مضمونة لواحدة لا أدري أجاب إليها أم لا»[١].

قال السيّد الخوئي قدست نفسه: «الظاهر وقوع التحريف في قوله: ومحمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي، والصحيح عن محمّد بن أحمد... بقرينة قوله: قال: رأى أبي رحمه الله، وبقرينة رواية محمّد بن سعيد بن يزيد (مزيد)، عن محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي في أسانيد الكشي في عدّة موارد»[٢].

وعن الكليني، وعن الصدوق عن بعض مشايخه، عن «علي، عن أبيه قال: رأيت عبد الله بن جندب في الموقف فلم أر موقفا كان أحسن من موقفه، ما زال ماداً يديه إلى السماء ودموعه تسيل على خديه حتَّى تبلغ الأرض، فلما صدر الناس قلت له: يا أبا محمّد ما رأيت موقفا قط أحسن من موقفك، قال: والله ما دعوت إلا لإخواني، وذلك أن أبا الحسن موسى عليه السلام أخبرني أن من دعا لأخيه بظهر الغيب نودي من العرض ولك مائة ألف ضعف، فكرهت أن أدع مائة ألف مضمونة لواحدة لا أدري تستجاب أم لا»[٣].

يصعب التصديق بأن إبراهيم بن هاشم كان رأى عبد الله بن جندب، أو حتَّى روى عنه، فمعظم مشايخ إبراهيم هم تلامذته، والصواب روايتها عن يونس بن عبد الرحمن الذي يروي عنه إبراهيم بن هاشم بواسطة. وسبق أن أشرنا في مواضع متفرقة أن أسناد

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ص٨٥١.

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج١١، ص١٦٠.

(٣) الكافي، الكليني، ج٢، ح٦، ص٥٠٨، ومصادر أخرى.

الروايات التي تعاني من بعض المشاكل وتبدأ بعليّ عن أبيه فلا اعتماد عليها، وأن هناك سنخا من التدليس أو التحريف قد وقع في أسنادها. ومنه أيضاً يعرف أن سند الصدوق في المشيخة لعبد الله بن جندب يعاني السقط؛ لعدم ثبوت رواية إبراهيم بن هاشم عنه، بل لا أقل رواية مشايخه فقط عنه.

أيضاً عن الكشي قال: «حدثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن عليّ بن يقطين وكان سيئ الرأي في يونس رحمه الله، قال: قيل لأبي الحسن عليه السلام وأنا أسمع: إن يونس مولى آل يقطين يزعم أن مولاكم والمتمسك بطاعتكم عبد الله بن جندب يعبد الله على سبعين حرفا! ويقول: إنه شاك! قال: فسمعته يقول: هو والله أولى بأن يعبد الله على حرف، ماله ولعبد الله بن جندب، إن عبد الله بن جندب لمن المخبتين»[١].

ونقل في التهذيب والاستبصار ترحم الإمام الرضا عليه السلام عليه، فروى عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن «عليّ بن حديد، قال: سألت الرضا عليه السلام، فقلت: إن أصحابنا اختلفوا في الحرمين فبعضهم يقصر وبعضهم يتم، وأنا ممن يتم على رواية قد رواها أصحابنا في التمام وذكرت عبد الله بن جندب أنه كان يتم، قال: رحم الله ابن جندب ثم قال لي: لا يكون الإتمام إلّا أن تجمع على إقامة عشرة أيام، وصل النوافل ما شئت، قال ابن حديد: وكان محبتي أن يأمرني بالإتمام»[٢].

قال السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي: «كأنه من صغار الخامسة»[٣]، وعدّه منها في طبقات التهذيب، ومن صغارها في طبقات الفقيه[٤].

أقول: لعله توفي في الفترة الفاصلة بين السادسة والخامسة نحو سنة (٢٠٤هـ)،

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ص٨٥٢.

(٢) الاستبصار، الطوسي، ج٢، ص٣٣١.

(٣) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، ص٢١١، (حجري).

(٤) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب التهذيب، ص٥٧٢؛ رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب من لا يحضره الفقيه، ص٢٥٢، (حجري).

ويمكن عدّه من كبار السادسة ممن لم تدركه أغلب السابعة، أو يعد من صغار الخامسة كيونس ممن لم يرو عن أبي عبد الله عليه السلام.

## تحقيق الصدور:

السند تام لا غبار عليّه، وقد وصفه العلّامة المجلسي بالحسن[1]؛ لمكان إبراهيم بن هاشم.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢.

٦٠٢/ ٢. محمّـد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عليّ بْـنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ كَثِيـرٍ[١]: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُـولُ الله صلى الله عليه وآله: إِنَّ أَوَّلَ وَصِيٍّ كَانَ عَلى وَجْهِ الْأَرْضِ هِبَةُ الله بْـنُ آدَمَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ مَضى إِلاَّ وَلَهُ وَصِيٌّ. وَكَانَ جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ[٢] مِائَـةَ أَلْفِ نَبِيٍّ[٣] وَعِشْرِينَ أَلْفَ نَبِيٍّ، مِنْهُمْ[٤] خَمْسَـةٌ أُولُو الْعَـزْمِ: نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسى، وَعِيسـى، وَمُحَمَّدٌ عليهم السلام، وَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام كَانَ هِبَةَ الله لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَوَرِثَ عِلْمَ الْأَوْصِيَاءِ[٥] وَعِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، أَمَا إِنَّ مُحَمَّداً وَرِثَ[٦] عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَـلِينَ؛ عَلى قَائِمَةِ الْعَرْشِ مَكْتُوبٌ: حَمْزَةُ أَسـدُ الله وَأَسَدُ رَسُولِهِ[٧] وَسَيِّدُ الشُّـهَدَاءِ؛ وَفِي ذُؤَابَةِ[٨] الْعَرْشِ: عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَهذِهِ حُجَّتُنَا عَلى مَنْ أَنْكَرَ حَقَّنَا وَجَحَـدَ مِيرَاثَنَا، وَمَا[٩] مَنَعَنَا مِنَ الْكَلَامِ وَأَمَامَنَـا الْيَقِينُ؟ فَأَيُّ حُجَّةٍ تَكُونُ[١٠]

(١) ورد الخبر في بصائـر الدرجـات، ص١٤١، ح١، عن أحمد بـن محمّد، عن علّي بـن الحكم، عن عبدالرحمن بن بكير الهجري، والمذكور في بعض نسـخه «عبدالله بن بكير الهجري» وهو الظاهر؛ فقد ورد جزءٌ من الخبر في البصائر، ص٣١٤، ح١٠، بنفس السند عن عبد الله بن بكير الهجري. وروى عليّ بن الحكم عن عبد الله بن بكير الهجري في الكافي، ح٢٠٥٧. وعبدالله بن بكير الهجري هو المذكور في رجال البرقي، ص١٠، ورجال الطوسي، ص١٣٩، الرقم١٤٧. أمّا رواية عليّ بن الحكم عن عبد الرحمن بن كثير، فلم تثبت.

(٢) في مرآة العقول: «ومن قوله: وكان جميع الأنبياء، من كلام أبي جعفر عليه السلام».

(٣) في حاشية «بر» والبصائر، ص١٤١: + «وأربعة».

(٤) في «ف»: «ومنهم».

(٥) في «ف»: «الأنبياء».

(٦) في «ض»: «وارث».

(٧) في «ج»والبصائر، ص١٤١: «رسول الله».

(٨) ذُؤابة كلّ شيء: أعلاه. وجمعها: ذؤاب. لسان العرب، ج١، ص٣٧٩ (ذأب).

(٩) في شرح المازندراني: «وما، للاستفهام على سبيل الإنكار». وجعل الواو في «وأمامنا» للحال.

(١٠) في «بس، بر» وشرح المازندراني: «يكون».

أَبْلَغَ مِنْ هذَا؟»[١].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شّيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٢]؛ وأحمد بن محمّد هو أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، عربي قمي، شّيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفقيههم، ثقة، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٣]؛ وعلّي بن الحكم هو أبو الحسن النخعي، مولى، ضرير، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة جليل القدر، كما عن الشّيخ، من السادسة[٤]، وكون الراوي الذي يروي عنه علّي بن الحكم هو عبد الرحمن بن كثير الهاشمي في هذا الموضع كلام، فإن كان هو عبد الرحمن بن كثير وأن السند لا يعاني من التصحيف؛ فحينها سيكون عبد الرحمن هو الضعيف، من الخامسة[٥]، وسيكون السند مرسلا؛ لعدم إمكان روايته عن أبي جعفر عليه السلام، و إن كان الصواب أنه – كما في بعض النسخ، وكما في البصائر، والاختصاص – عن عبد الرحمن بن بكير.

ذكر البرقي والشّيخ في أصحاب أبي جعفر عليه السلام عبد الله بن بكير الهجري، وذكر الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام عبد الرحمن بن بكير الكوفي، وقد روى يونس بن

---

(١) بصائر الدرجات، ص١٤١، ح١؛ وص ٣١٤، ح١٠، وفيهما: «عن أحمد بن محمّد؛ الاختصاص، ص٢٧٩، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، وفي الأخيرين من قوله: «إنّ عليّ بن أبي طالب كان هبة الله» إلى قوله: «من الأنبياء والمرسلين». راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام، ح٤٤١؛ والاختصاص، ص٢٦٤؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٠، ص٥٥٣؛ البحار، ج١٧، ح٧، ص١٣٢، وفيه إلى قوله: «من الأنبياء والمرسلين».

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٤) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

(٥) ينظر: ج٣، ح٣٤٠، ص٣٢١.

عبد الرحمن بواسطة عن أبي عبد الله عليه السلام في جواز شهادة النساء في العذرة، والواسطة في التهذيب (عبد الرحمن بن بكير)، وفي الكافي (عبد الله بن بكير).

**تحقيق الصدور:**

ضعف السند ظاهر بسبب الارتباك وعدم معرفة الراوي الأخير، وكذلك وصفه العلّامة المجلسي في مرآة العقول بالضعف[1].

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٧.

٦٠٣/ ٣. مُحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الخطّاب، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ[١] أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «إِنَّ سُلَيْمَانَ وَرِثَ دَاوُدَ، وَإِنَّ مُحَمَّداً وَرِثَ سُلَيْمَانَ، وَإِنَّا وَرِثْنَا مُحَمَّداً، وَإِنَّ عِنْدَنَا[٢] عِلْمَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ[٣]، وَتِبْيَانَ مَا فِي الْأَلْوَاحِ[٤]». قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هذَا لَهُوَ الْعِلْمُ. قَالَ: «لَيْسَ هذَا هُوَ الْعِلْمَ؛ إِنَّ الْعِلْمَ: الَّذِي يَحْدُثُ يَوْماً بَعْدَ يَوْمٍ[٥] وَسَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ»[٦].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٧]؛ وسلمة بن الخطّاب، الأقرب ضعفه؛ لقول النجاشي، ولا ينفع عدم استثنائه، قال النجاشي: «سلمة بن الخطّاب، أبو الفضل البراوستاني الأزدورقاني – قرية من سواد الري –، كان ضعيفا في حديثه،

---

(١) في حاشية «ف»: + «لي».

(٢) في «ب»: «وإنّا عندنا».

(٣) في «ج»: + «والفرقان».

(٤) «ما في الألواح» أي ألواح موسى، كما في الخبر الآتي.

(٥) في الوافي: «لعلّ المراد – والعلم عند الله – أنّ العلم ليس ما يحصل بالسماع وقراءة الكتب وحفظها؛ فإنّ ذلك تقليد، وإنّما العلم ما يفيض من عند الله سبحانه على قلب المؤمن يوماً فيوماً، وساعة فساعة، فينكشف به من الحقائق ما تطمئنّ به النفس، وينشرح له الصدر، ويتنوّر به القلب، ويتحقّق به العالم كأنّه ينظر: إليه ويشاهده».

(٦) بصائر الدرجات، ص١٥٨، ح١٥، بسنده عن سلمة بن الخطّاب، عن عبد الله بن القاسم؛ الوافي، ج٣، ح١١٠١، ص٥٥٤.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

له عدّة كتب، من السابعة[١]؛ عَبْد الله بْنِ محمّد سيأتي تفصيل الكلام فيه؛ وعبد الله بن القاسم وهو عبد الله بن القاسم الحَارثي، وهو عبد الله بن القاسم بن الحارث، كما يظهر من سند كامل الزيارات، قال عنه النجاشي: ضعيف غال، صحب معاوية بن عمار ثم خلط وفارقه، وعن ابن الغضائري: البطل الحارثي، البصري، كذاب غال، متروك الحديث، معدول عن ذكره[٢]؛ زُرْعَةَ بْنِ محمّد هو أبو محمّد الحضرمي، كوفي، ثقة، كما في النجاشي، واقف، كما عن الشّيخ والنجاشي، روى في التفسير وكامل الزيارات، فيه رواية تصفه بالكذب، من صغار الخامسة. سيأتي تفصيله؛ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ جعفي، مولى، لم نتقبل الأخذ بما يرويه من الرعيل الأوّل، من كبار الخامسة[٣].

### ٥ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدٍ:

وهذا العنوان لا يعلم انطباقه بالتحديد على أي من الثلاثة أدناه، وإذا رجح كونه الأوّل فهو في غاية الاهمال. والثلاثة هم:

**الأول**: أنه عبد الله بن محمّد بن سنان، ويشير إليه توسط هذا العنوان بين سلمة وعبد الله بن القاسم الحرث البطل في أحد أسناد كامل الزيارات، وورد أيضاً هذا العنوان في سند رواية أخرى رويت في الكافي وكامل الزيارات روى فيها سلمة بن الخطّاب عن عبد الله بن الخطّاب عنه، وروى هو عن منيع بن الحجاج – وإن ورد مصحفاً (مسمع) والصواب منيع –، ولا يعرف في الرجال من هو عبد الله بن محمّد بن سنان.

الثاني: عبد الله بن محمّد بن نهيك، فقد روى سلمة بن الخطّاب عنه في سند من أسناد الكافي، وقد ذكره النجاشي من أنه ثقة، قليل الحديث، وهو أبو العباس النهيكي، يقال: عبد الله بن أحمد أو ابن محمّد، ولكن ترجيح كونه هو من جهة رواية سلمة عنه رواية متفردة في سند متفرد ليس بالقوي.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٢١١، ص٧٨٨.

(٢) ينظر: ج٤، ح٥١٦، ص٣٥٢.

(٣) ينظر: ج٢، ص٨٠٠.

**الثالـث**: عبد الله بن محمّد اليماني أو اليامي، وذلك بالنظر أن سـلمة يروي عن عبد الله بن محمّد عن عدّة من المشايخ؛ منهم منيع بن الحجاج، وأن الراوي عن منيع هو عبد الله بن محمّد اليماني، كما في غير سند.

ويلاحظ أن سـلمة بن الخطّاب يروي في أسـناد عدّة عن شـيخيه عبد الله بن محمّد وسـليمان بن سـماعة – الحذاء الضبـي الثقة – معاً عن مشـايخهما، من الخامسـة. وهذا يؤكد أولاً أن عبد الله بن محمّد من السادسـة؛ لأنه يتوسـط السابعة أو كبارها والخامسة وصغارها، ويشير ثانياً إلى أن لسلمة بن الخطّاب طريقين إلى مشايخه من الخامسة، وأحد هذيـن الطريقين صحيح منه إليهم، سـواء كان عبد الله بن محمّد هـو ابن نهيك الثقة أو كان غيره ممن لم يوثق، فلو لوحظت أسـناد سلمة في بصائر الدرجات لأمكن أن يحصل الوثوق بتعدد الطريق من سـلمة إلى عبد الله بن القاسـم بسليمان بن سماعة وعبد الله بن محمّد، إذ يتكرر الرجلان معا في أسناد سلمة في طريقه إلى عبد الله بن القاسم البطل.

### ٥ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

أبو محمّد الحضرمي، كوفي، ثقة، كما في النجاشي، واقف، كما عنهما، روى في التفسير وكامـل الزيارات، فيه رواية تصفه بالكـذب، ولعل دلالتها على وثاقته هو الأصح، كما سـيأتي بيانـه. قال النجاشي: «زرعة بـن محمّد، أبو محمّد الحضرمـي، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسـن ﴿عليهما السلام﴾، و كان صحب سماعة وأكثر عنه ووقف. له كتاب، يرويه عنه جماعـة. أخبرنا عليّ بن أحمد، قال: حدّثنا محمّد بن الحسـن بن الوليد، قال: حدّثنا محمّد بن الحسـن الصفّار وسـعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر والحسن بن متيل عن يعقوب بن يزيد عن زرعة بكتابه»[1].

وذكره الشّـيخ في أصحاب الصادق والكاظم ﴿عليهما السلام﴾ وذكر وقفه. وقال في الفهرسـت: «زرعة بن محمّـد الحضرمي، واقفي المذهب. له أصل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عليّ بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٧٦، ت٤٦٦.

بـن محمّد الحضرمي، عنـه. وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة»[١].

وفي الاختيار: «قال أبو عمرو، قال: سمعت حمدويه، قال: زرعة بن محمّد الحضرمي، واقفـي»[٢]. وروى أيضاً عن «علّي بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثني الفضل، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الواسطي ومحمّد بن يونس، قالا: حدّثنا الحسن بن قياما الصيرفي، قال: سـألت أبا الحســن الرضا عليه السلام فقلت: جعلت فداك ما فعل أبوك؟ قال: مضى كما مضى آباؤه عليهم السلام، قلت: فكيف أصنع بحديث حدّثني به زرعة بن محمّد الحضرمي، عن سماعة بن مهران، إن أبا عبد الله عليه السلام، قال: إن ابني هذا فيه شبه من خمسة أنبياء، يحسد كما حسد يوسـف عليه السلام، ويغيب كما غاب يونس، وذكر ثلاثة أخر، قـال: كذب زرعة ليس هكذا حديث سـماعة، إنما قال: صاحب هذا الأمر يعني القائم عليه السلام فيه شـبه من خمسة أنبياء، ولم يقل ابني»[٣].

والراوي للمجادلة مع الإمام الرضا عليه السلام هو الحسن بن قياما الصيرفي، وهو واقفي، مـن رؤسـاء الواقفـة، ومجادلاته للإمـام الرضا عليه السلام تكشـف قلة أدبه مـع الإمام عليه السلام، وكان أعـدى خلق الله له عليه السلام، كـما في الرواية، وقد جرت بعض تلك المجادلات سـنة (١٩٣هـ)، والبعـض الأخر سـنة (١٩٤هـ). فليس مـن المعقول تصديقـه أصلا في موضـوع هذه الرواية، ولعل هذه الرواية تشـير إلى وثاقة زرعـة، بل اتفاق الأصحاب عـلى وثاقته؛ بتقريب أن الحســن بن قياما الصيرفي، لما كان في مقـام إثبات أنه على حق، وأن ليس للإمام عذر إلّا تكذيب زرعة الثقة، فكون الرواية ضعيفة السند وأنه لا يمكن إثبات ضعف زرعة بواسطتها هي المرحلة الأوّلى، أما المرحلة الثانية وهي أن اختيار ابن قياماً الصيرفي زرعة فإنما هو بسـبب اتفاق الأصحاب على وثاقته، وعلى كل حال فهذه الرواية إذا لم يمكن استشـفاف أنها تدل على الفراغ من وثاقة زرعة عند الأصحاب، إلّا

---

(١) الفهرست، الطوسي، ص١٣٤، ت٣١٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٩٠٤، ص٧٧٤.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٩٠٤، ص٧٧٤.

أنها لا يمكن أن تدل على ضعفه بوجه.

**أما طبقته:**

فرواياته عن أبي بصير فيها سقط وهو سماعة، عدّه السيّد البروجردي في طبقات الكافي والفهرست والنجاشي من السادسة[1]، وكذا استقرب في طبقات التهذيب[2]، وما في سند من رواية أحمد بن محمّد عنه ففيه سقط لا محالة فهو يروي عنه بواسطتين، وأحيانا قليلة بواسطة واحدة، ولا تستقيم رواية السابعة عنه خاصة وأن الحسين بن سعيد لم يدركه، بل روى عن أخيه عنه، وروى الأشعري أحمد عنه عن أخيه عن زرعة، بل وروى يونس بن عبد الرحمن عنه ويونس ممن شاهد الصادق عليه السلام، فلا يستقيم عدّه من السادسة، خاصة مع عدّه في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام عند العلمين، فالصواب عدّه من صغار الخامسة.

**تحقيق الصدور:**

الرواية ذات سلسلة سندية مضطربة، فسلمة من جهة وعبد الله بن القاسم من جهة أخرى ويختمها بالمفضل بن عمر، فهي أصلاً من الأسناد المريبة التي لا يمكن قبولها، وقد شرح العلّامة المجلسي متن الحديث ولم يتطرق إلى سنده. ويظهر أن الرواية موثوقة الصدور لكن الراوي لها ليس المفضل بن عمر، بل هي رواية ضريس وأبي بصير الآتية، ولعل السند أعلاه مدلس من سلمة أو من الحارثي البطل، فمتن الرواية هو الموثوق بصدوره فحسب، ولا وثاقة بسندها البتة.

---

(١) طبقات الكافي، ص١٥٤؛ طبقات الفهرست، ص٢٣٦؛ طبقات النجاشي، ص٤٦٤، (حجري).

(٢) طبقات التهذيب، ص٤١، (حجري).

٤/٦٠٤ . أحمـد بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ محمّد بْـنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْـوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ شُـعَيْب الْحَدَّادِ[١]، عَنْ ضَرُيْس الْكُنَاسِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أبي عَبْدِ الله عليه السلام وَعِنْدَهُ أبو بَصِيرٍ، فَقَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام[٢]: «إِنَّ دَاوُدَ وَرِثَ[٣] عِلْمَ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ سُلَيْمَانَ وَرِثَ[٤] دَاوُدَ، وَإِنَّ مُحَمَّـداً صلى الله عليه وآله وَرِثَ[٥] سُـلَيْمَانَ، وَإِنَّا وَرِثْنَا مُحَمَّـداً صلى الله عليه وآله، وَإِنَّ عِنْدَنَا صُحُفَ إبراهيم وَأَلْوَاحَ مُوسى». فَقَالَ أبو بَصِيرٍ: إِنَّ هذَا هُوَ الْعِلْمُ. فَقَالَ: «يَا أبا مُحَمَّدٍ، لَيْسَ هذَا هُوَ الْعِلْمَ، إنما الْعِلْمُ مَا يَحْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَوْماً بِيَوْمٍ[٦]، وَسَاعَةً بِسَاعَةٍ[٧]»[٨].

---

## رجال السند:

أحمـد بن إدريس هو أبو عليّ الأشـعري، شّـيخ الكليني، أشـعري، قمي عربي، ثقة

---

(١) شـعيب الحدّاد، هو شـعيب بن أعين الحدّاد، وما ورد في بصائـر الدرجات، ص١٥٥، ح١، من نقل الخبر عن شـعيب الخزّاز محرّف. والمذكور في بعض نسـخه «شـعيب الحدّاد». راجع: رجال النجـاشي، ص١٩٥، الرقـم ٥٢١؛ رجال البرقـي، ص٢٩؛ رجال الطـوسي، ص٢٢٣، الرقم ٣٠٠٠.

(٢) في «بر»: + «له».

(٣) في «ج، بح، بس»: «وارث».

(٤) في «ج، بر، بس»: «وارث».

(٥) في «ج، ض، بح، بر، بس»: «وارث».

(٦) في حاشـية «بف»: «بعد يوم». وفي شرح المازنـدراني: «إنّ العلم الذي يحدث يوماً بعد يوم» بدل «إنّما – إلى – بيوم».

(٧) في «ج» وحاشية «بر، بف»: «بعد ساعة».

(٨) بصائـر الدرجـات، ص١٥٥، ح١ و٢؛ وفيه، ص٣٤٤، ح١، من قولـه: «إنّما العلم ما يحدث»؛ وفيه، ص٣٤٥، ح٦، من قوله: «إنّ عندنا صحف إبراهيم» وفي كلّها بسـند آخر عن صفوان بن يحيى. وفيه أيضاً، ح٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص١٦٠، ح٥؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٢، ص٥٥٤؛ البحار، ج١٧، ح٨، ص١٣٢.

فقيـه، صحيح الحديث وكثيره، كـما عن العلمين، كان من القواد، توفي بالقرعاء، سـنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة[١]؛ ومحمّد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، ذهلي، أو شـيباني، قمي، ذكره الشّيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام ووثّقه في المرتين، من السابعة[٢]؛ وصفـوان بـن يحيى أبـو محمّد البجلي، قيـل مولاهم، كـوفي، كان بيّاعا للسـابري، ثقة ثقـة، عين، له منزلة شريفـة عند الرضا عليه السلام، كما عن النجاشي، وعـدّه في جلة أصحابنا في ترجمـة المـذري، وهو أوثق أهـل الحديث في زمانـه وأعبدهم، كما عن الشّـيخ، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، توفي سـنة (٢١٠هـ)[٣]؛ شعيب الحداد هو شعيب بن أعين الحـداد، كوفي، ثقة، من الخامسـة، يأتي الكلام فيه وفي ضُرَيْـس الْكُنَاسِيِّ، وهو ضريس بـن عبـد الملك بن أعين الكناسي، أبو عمارة الشـيباني، مولى، كـوفي، ثقة، خير، فاضل، من صغار الرابعة.

### ٥ شعيب الحداد:

هو شـعيب بن أعـين الحداد، كوفي، عـدّه المفيـد في الفقهاء الأعـلام المأخوذ منهم الحـلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليّهم ولا طريق لذم واحد منهم، روى عنه محمّد بن أبي عمير وصفوان. قال الكشي: «قال محمّد بن مسـعود: سألت عليّ بن الحسن بن فضال، عن شعيب يروي عنه سيف بن عميرة؟ فقال: هو ثقة»[٤].

والغريب أن محمّد بن مسـعود العياشي سأل عن راو اسمه شعيب يروي عنه سيف بـن عميرة، ولم تصل لنا رواية واحدة يروي فيها سـيف بن عميرة عن شـعيب الحداد، بل روى سـيف بن عميرة عن شـعيب بن سـوار، كما يظهر من بعض الأسناد الواصلة إلينا، فلو كانت روايات سيف عن شعيب الحداد قليلة ولذا لم تصل إلينا لما كان العياشي

---

(١) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٢) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

(٣) ينظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢ ص٦٠٥.

يعرفه بهذا، فالظاهر أنه ابن سوار، ولكن العنوان الموجود في الاختيار فوق هذه الرواية عن ابن فضال هو شعيب بن أعين!

وقال النجاشي: «شعيب بن أعين الحداد، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أصحابنا في الرجال، له كتاب يرويه جماعة منهم بكر بن جناح، أخبرنا ابن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا محمّد بن بكر بن جناح، قال: حدّثنا أبي وأبو خالد المكفوف عن شعيب الحداد»[١].

وفي فهرست الشّيخ: «شعيب بن أعين الحداد، كوفي، ثقة. له أصل، رويناه بالإسناد الأوّل عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه. ورواه حُميد عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عنه»[٢]. وذكره أيضاً في الرجال في أصحاب الصادق عليه السلام[٣]، وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، وذكر أنه روى عنه ابن سماعة[٤].

ورواية الحسن بن محمّد بن سماعة عنه أيضاً غرابة، فالرجل من السابعة ولا يروي عن الخامسة، نعم رواية محمّد بن أبي عمير مقبولة كونه من السادسة.

### ◦ ضُرَيْس الْكُنَاسِيّ:

هو أبو عمارة، ضريس بن عبد الملك بن أعين الشيباني، مولى، كوفي، جدهم الأعلى سنسن، رومي الأصل، كما حققناه في ترجمة عمه زرارة، ذكره أبو غالب الزراري وابن النديم في آل أعين، أعمامه: زرارة وحُمران وبكير، وأخوته: محمّد وعليّ ومثنى ويونس وغسان. وتزوج ابنة عمه حُمران بن أعين، ولهما قصة في الزواج عليّها. وعن حمدويه عن أشياخه: «سمي بالكناسي؛ لأن تجارته بالكناسة (بالكوفة)، وهو خير، فاضل، ثقة»[٥]،

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩٥، ت٥٢٠.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص١٤٥، ت٣٥٣.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢٢٣، ت٣٠٠٠.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤٢٨، ت٦١٤٩.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٦٠١

روى في كامل الزيارات والتفسير.

روى الكليني عن «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة أن ضريسا كانت تحته بنت حُمران، فجعل لها أن لا يتزوج عليّها، وأن لا يتسرى أبدا في حياتها ولا بعد موتها على أن جعلت له هي أن لا تتزوج بعده، وجعلاً عليّهما من الهدي والحج والبدن وكل مالهما في المساكين إن لم يف كل أحد منهما لصاحبه، ثم إنه أتى أبا عبد الله (عليه السلام) فذكر ذلك له، فقال: إن لابنة حُمران لحقا ولن يحملنا ذلك على أن لا نقول لك الحق، اذهب وتزوج وتسر، فإن ذلك ليس بشيء وليس شيء عليّك ولا عليّها وليس ذلك الذي صنعتما بشيء فجاء فتسرى وولد له بعد ذلك أولاد»[١]. ورواها الصدوق أيضاً[٢].

وروى الشّيخ في الاستبصار والتهذيب عن «عليّ بن الحسن بن خالد الأصم عن عبد الله بن بكير عن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن ضريساً كانت تحته ابنة حُمران..»[٣] إلى آخر الرواية.

ويظهر أن آل أعين ممن تكررت عندهم الحالة ليس في ابنة حُمران فحسب، بل يظهر أن حمزة بن حُمران أيضاً حين أراد التزوج بابنة عمه بكير شرطوا عليّه نظير هذا، وهذا يظهر مما رواه الشّيخ في التهذيب بسند صحيح عن «ابن بكير قال: تزوج حمزة بن حُمران بنت بكير فلما أراد أن يدخل بها قالوا: لسنا ندخلها عليّك أو تحلف لنا ولسنا نرضى منك أن تحلف لنا بالعتق لأنك لا تراه شيئا، ولكن احلف لنا بظهار أمهات أولادك وجواريك فظاهر منهن، ثم ذكر ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: ليس عليّك شيء فارجع إليهن»[٤].

---

(١) الكافي، الكليني، ج٥، ح٦، ص٤٠٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٣، ح٤٤٨٤، ص٤٢٨.

(٣) الاستبصار، الطوسي، ج٣، ح٨٣٣، ص٢٣١؛ تهذيب الأحكام، الطوسي، ج٧، ح١٥٠٢، ص٣٧١.

(٤) تهذيب الأحكام، الطوسي، ج٨، ح٣٦، ص١١.

أما طبقة ضريس فقد عدّه السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي والكشي من الرابعة[١]، وعدّه في طبقات التهذيب تحت عنوان ضريس بن عبد الملك وضريس بن أعين من الخامسة[٢]، وتردد في عنوان ضريس الكناسي بين الرابعة والخامسة[٣]، في حين عدّه من الرابعة في طبقات الفقيه تحت عنوان ضريس الكناسي[٤]، وتردد تحت عنوان ضريس بن عبد الملك بين الرابعة والخامسة[٥]. والذي يظهر أن أباه عبد الملك بن أعين من الرابعة، وهو من جيل عبيد الله بن زرارة، من صغار الرابعة.

## تحقيق الصدور:

سند الرواية كلّه من الثقات، فالاعتبار متحقق به، قال العلّامة المجلسي: «صحيح على الظاهر؛ إذ الظاهر أن ضريسا هو ابن عبد الملك بن أعين الثقة، لا ابن عبد الواحد بن المختار المجهول، ويحتمله أيضا»[٦].

وهنا وهم، فليس في الرواة من اسمه ضريس بن عبد الواحد بن المختار، وإن ذُكر ذلك في رجال الشّيخ، فإن ضريسًا ممن يروي عن عبد الواحد بن المختار، ولكن الشّيخ عند استلاله لعناوين الرجال من كتب الحديث، وقع الوهم أو التصحيف في نسخته في وجود ضريس بن عبد الواحد بن المختار، والصواب هو ضريس عن عبد الواحد بن المختار، وعبد الواحد بن المختار راوٍ ممدوح، وربما يكون الوهم من ابن عقدة من أصل كتاب الرجال الذي استند عليّه الشّيخ، وأما لقب الكناسي فلعله قد حصل تداخل بين اسم ضريس الكناسي وعبد الواحد بن المختار بسبب تصحيف قديم في أصل الرواية

---

(١) طبقات الكافي، ص١٨٨؛ طبقات الكشي، ص٦٣ (حجري).

(٢) طبقات التهذيب، ص٥٠٣، ٥٠٤ (حجري).

(٣) طبقات التهذيب، ص٥٠٤ (حجري).

(٤) طبقات الفقيه، ص٢٤٤ (حجري).

(٥) طبقات الفقيه، ص٢٤٣ (حجري).

(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٧.

المنتزع منها العنوان، وكانت الرواية المصحفة؛ عن ضريس الكناسي بن عبد الواحد بن المختار، فأَخَّرَ ابن عقدة اللقب على اسم الأب والجد، بعد عدم الالتفات إلى التصحيف بين (عن) و(بن).

وعلى كل تقدير فلو سُلّم جدلا أن هناك راو بهذا الاسم، فلا ريب في انصراف الاسم إلى ضريس بن أعين الكناسي؛ لأنه المشهور؛ ولأن لقب الكناسي مشهور له.

٦٠٥/ ٥. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ محمد بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ محمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عليّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أبي بَصِيرٍ: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا أبا مُحَمَّدٍ، إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُعْطِ الْأَنْبِيَاءَ شَيْئاً إِلاَّ وَقَدْ أَعْطَاهُ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله». قَالَ[١]: «وَقَدْ[٢] أَعْطى مُحَمَّداً جَمِيعَ مَا أَعْطَى الْأَنْبِيَاءَ[٣]، وَعِنْدَنَا الصُّحُفُ الَّتِي قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿صُحُفِ إبراهيم وَمُوسى﴾[٤]». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هِيَ الْأَلْوَاحُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»[٥].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى العطار هو أبو جعفر، الأشعري القمي، ثقة، عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٦]؛ ومحمّد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشعري، قمي، ثقة، من السابعة[٧]؛ ومحمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع الثقة، كما هو واضح، وللمجادل فإنه يدل عليّه الطبقة، وتوسطه بين محمّد بن عبد

---

(١) في «بح»: «أو قال». وفي «بس» وشرح المازندراني: «وقال». وفي «بف» والوافي: - «قال».

(٢) في «ف»: «فقد».

(٣) في البحار، ج١٣: - «قال: وقد أعطى - إلى - الأنبياء».

(٤) الأعلى (٨٧): ١٩.

(٥) بصائر الدرجات، ص١٥٦، ح٥، عن محمّد بن عبد الجبّار. وفيه، ص١٥٧، ح٨، بسنده عن عبد الله بن مسكان؛ وفيه أيضاً، ح١١ بطريقين: بسنده عن عبد الله بن مسكان وبسنده عن أبي بصير، وفيهما (ح ٨ و ١١) من قوله: «وعندنا الصحف التي» مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٣، ص٥٥٥؛ البحار، ج١٣، ح٢٠، ص٢٢٥؛ وج١٧، ح٩، ص١٣٣.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٧) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

الجبار وعليّ بن النعمان، وروايته عن عليّ بن النعمان وهو من السادسة[١]؛ وعلّي بن النعمان هو أبو الحسن النخعي، مولى، كوفي، الأعلم، ثقة ثبت، وجه، صحيح واضح الطريقة، توفي قبل سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة أو كبارها[٢]؛ وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، أبو محمّد، مولى عَنزَة، كوفي، ثقة عين، من أصحاب الإجماع، وممن عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، ولد في حدود سنة (١١٠هـ)، وتوفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل من الخامسة[٣]؛ وأبو بصير هنا الأقوى أنه ليث المرادي، لرواية ابن مسكان عنه، فهو ليث بن البختري، يكنى بأبي محمّد، وقيل: بأبي بصير الأصغر، المرادي، ذكر له توثيق عن ابن الغضائري، أحد أصحاب الإجماع مرددا بينه وبين أبي بصير الأسدي، وبحسب صحيحة جميل ومعتبرة الأقطع فهو في المرتبة العليا من الجلالة والوثاقة، وهو من الأربعة المخبتين، الذين لولا هم لما كان أحد يستنبط هذا، من الرابعة[٤].

## تحقيق الصدور:

السند معتبر بلا خلاف، ومن هذه المروية يظهر أنّ أبا بصير المكنى في الرواية السابقة بأبي محمّد هو ليث وليس يحيى، بدلالة ابن مسكان في هذه الرواية عنه، وعلى كل تقدير فلا إشكال في اعتبار السند، وكذا وصفه العلّامة المجلسي بالصحيح[٥].

---

(١) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٣٤، ص٥٩٧.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٥٦، ص٦٥٠.

(٥) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص١٧.

**٦٠٦/ ٦. مُحَمَّدٌ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾[١]: مَا الزَّبُورُ؟ وَمَا الذِّكْرُ؟ قَالَ[٢]: «الذِّكْرُ[٣] عِنْدَ الله، وَالزَّبُورُ: الَّذِي أُنْزِلَ[٤] عَلى دَاوُدَ؛ وَكُلُّ كِتَابٍ نَزَلَ[٥] فَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَنَحْنُ هُمْ»[٦].**

---

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هو العطار، الثقة القمي، من الثامنة، توفي في حدود (٣٠٠هـ)[٧]؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين ثقتين، والأرجح انصرافه للأشعري، ثقة، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٨]؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ)[٩]؛ وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو ثقة، صحيح الحديث،

---

(١) الأنبياء (٢١): ١٠٥.

(٢) في «ج، ض»: «فقال».

(٣) «الذكر»: الشرف، والجليل، والخطير. ومنه: القرآن ذكرٌ، ولعلّ المراد به هنا اللوح المحفوظ؛ لأنّه شريف جليل خطير، ذكر فيه جميع الأشياء، ولهذا قال: «الذكر عند الله» قال الله تعالى: ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتابِ﴾ [الرعد(١٣): ٣٩] أي اللوح المحفوظ. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٥٥؛ الوافي، ج٣، ص٥٥٧؛ النهاية، ج٢، ص١٦٣ (ذكر).

(٤) في «بف»: + «الله». وفي حاشية «بف» والبصائر: «نزل».

(٥) في الوافي: «منزل».

(٦) بصائر الدرجات، ص١٥٦، ح٦، عن أحمد بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٥، ص٥٥٧.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٨) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٩) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

مـن صغار الخامسـة[١]؛ وعبد الله بن سـنان أيضاً ثقة، من الخامسـة، ممـن بقي إلى بعد سنة (١٧٠هـ)[٢].

**تحقيق الصدور:**

السـند معتـبر لا ثلمـة فيـه، وهـو يثبـت الصـدور، وكـذا وصفـه العلّامـة المجلسي بالصحة[٣].

---

(١) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

(٢) ينظر: ج١، ح١٠، ص١٧٣.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٢١.

٦٠٧ / ٧. محمّـــد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمـــد بْنِ أبي زَاهِرٍ أَوْ غَيْرِه، عَـــنْ محمّد بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أخيه أحمد بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ: عَنْ أَبِي الْحَسَـــنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِـدَاكَ، أَخْبِرْنِي عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَرِثَ النَّبِيِّينَ كُلَّهُـمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: مِنْ لَدُنْ آدَمَ حتَّى انْتَهى إلى نَفْسِهِ؟ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً إِلاَّ وَمُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله أَعْلَمُ مِنْهُ». قَالَ: قُلْتُ[1]: إِنَّ عِيسَـى بْنَ مَرْيَمَ كَانَ يُحْيِي الْمَوْتى بِإِذْنِ الله، قَالَ: «صَدَقْتَ[2]»، وَسُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ كَانَ يَفْهَمُ مَنْطِقَ الطَّيْرِ[3]، وَ[4] كَانَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله يَقْدِرُ عَلى هذِهِ الْمَنَازِلِ[5]؟ قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ سُـلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ قَالَ لِلْهُدْهُدِ حِينَ فَقَدَهُ وَشَكَّ فِي أَمْرِهِ: ﴿فَقالَ ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُـدَ أَمْ كانَ مِنَ الْغائِبِينَ﴾ حِينَ فَقَدَهُ، فَغَضِبَ[6] عَلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطانٍ مُبِينٍ﴾[7] وَإِنَّمَا غَضِبَ[8]؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَدُلُّهُ عَلَى الْمَاءِ، فَهذَا - وَهُوَ طَائِرٌ - قَدْ أُعْطِيَ مَا لَمْ يُعْطَ سُـلَيْمَانُ، وَقَدْ كَانَتِ الرِّيحُ وَالنَّمْلُ

---

(١) في «ف»: + «له».

(٢) في البصائر، ص٦٧: + «قلت».

(٣) في شرح المازندراني: «الظاهر أنّه - أي قوله: وسـليمان - إلى - منطق الطير - من كلام السـائل، وأنّه عليه السلام عطف على عيسى بن مريم، وأنّ قوله: وكان رسول الله، استفهام على حقيقته. وإنّما قلنا: الظاهـر ذلك؛ لأنّه يحتمل أن يكون من كلام أبي الحسـن الأوّل عليه السلام ويكون عطفاً على صدقت، وحينئذٍ قوله: «وكان رسول الله» من كلامه أيضاً؛ للإخبار بأنّ هذه المنازل الرفيعة كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً. فليتأمّل».

(٤) في البصائر، ص٦٧: «هل» بدل «و».

(٥) «المنازل»: جمع المَنْزِل، وهو الدرجة. و«المَنْزِلَة»: الرتبة والدرجة، لا تجمع. راجع: لسان العرب، ج١١، ص٦٥٨ (نزل).

(٦) في «ج، ض، بف، بح، بس» وحاشية «بف» والبصائر، ص٦٧: «وغضب».

(٧) النمل (٢٧): ٢٠-٢١.

(٨) في «ف» والبصائر، ص٦٧: + «عليه».

وَالْإِنْسُ وَالْجِنُّ[١] وَالشَّيَاطِيْنِ الْمَرَدَةُ[٢] لَهُ طَائِعِيْنَ، وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ[٣] الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَكَانَ[٤] الطَّيْرُ يَعْرِفُهُ، وَإِنَّ اللهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً**﴾[٥] ﴿**سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتى**﴾[٦]. وَقَدْ وَرِثْنَا نَحْنُ هذَا الْقُرْآنَ الَّذِي فِيهِ[٧] مَا تُسَيَّرُ بِهِ الْجِبَالُ، وَتُقَطَّعُ[٨] بِهِ الْبُلْدَانُ، وَتُحْيَا بِهِ الْمَوْتى، وَنَحْنُ نَعْرِفُ الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَإِنَّ فِي كِتَابِ اللهِ لَآيَاتٍ مَا يُرَادُ بِهَا أَمْرٌ إِلاَّ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ بِهِ مَعَ مَا قَدْ يَأْذَنُ اللهُ مِمَّا كَتَبَهُ الْمَاضُونَ، جَعَلَهُ اللهُ لَنَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ؛ إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿**وَما مِنْ غائِبَةٍ فِي السَّماءِ وَالْأَرْضِ إِلاّ فِي كِتابٍ مُبِينٍ**﴾[٩] ثُمَّ قَالَ: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا**﴾[١٠] فَنَحْنُ الَّذِينَ اصْطَفَانَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَ[١١] أَوْرَثَنَا هذَا الَّذِي فِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ»[١٢].

---

(١) في «ج، ض، بف» والوافي والبحار والبصائر، ص٦٧: «الجنّ والإنس».

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والبصائر، ص٦٧. وفي المطبوع: «[و] المردة».
وقوله: «المَرَدَة»: جمع المارد، وهو من الرجال العاتي الشديد. قال الراغب في المفردات، ص٧٦٤: «المارد والمَريد، من شياطين الجنّ والإنس المتعرّي من الخيرات، من قولهم: شجر أمرد، إذا تعرّى من الورق». وراجع: النهاية، ج٤، ص٣١٥ (مرد).

(٣) في «ف»: «ولم يكونوا يعرفوا».

(٤) في «ج» والبصائر، ص١٣٤: «كانت».

(٥) «وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا» شرط حذف جوابه، يعني لو كان شيء من القرآن كذلك، لكان هذا القرآن؛ لأنّه الغاية في الإعجاز. والمراد منه تعظيم شأن القرآن. راجع: التبيان، ج١، ص٣٤٥.

(٦) الرعد(١٣): ٣١.

(٧) في «ج»: - «فيه».

(٨) في «ف»: «قطع». وفي البصائر، ص١٣٤: «يقطع».

(٩) النمل (٢٧): ٧٥.

(١٠) فاطر (٣٥): ٣٢.

(١١) في «بر»: «ثمّ».

(١٢) بصائر الدرجات، ص٦٧، ح١، عن محمّد بن حمّاد، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص١٣٤، ح٣،

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هو شيخ الكليني المعروف، العطار، ثقة عين، كثير الحديث، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة، مرَّ ذكره مراراً[1]؛ وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسى الأشعري، مولى، قمي، كان وجها بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، لعله توفي قرابة سنة (٢٨٠هـ)، كما عن العلمين، من صغار السابعة[2]. ويبقى الكلام في محمّد بن حمّاد وأخيه أحمد بن حمّاد، وأما إبراهيم وأبوه فهما إبراهيم بن عبد الحُميد بدلالة السلسلة، حيث يروي محمّد بن حمّاد عن أخيه عن إبراهيم بن عبد الحُميد عن أبيه عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام في موارد أخرى، كما في البصائر، وإبراهيم بن عبد الحُميد ثقة، واقفي، من الخامسة[3]، ولا يعرف عن أبيه شيء واضح.

### ٥ محمّد بن حمّاد:

بمتابعة الأسناد يظهر أنه محمّد بن حمّاد بن زيد الكوفي، كما وصف في أسناد أخرى، قال النجاشي: «محمّد بن حمّاد بن زيد الحارثي، أبو عبد الله، ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب. أخبرنا ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد والحميري، قالا: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عنه»[4].

أقول: أبوه هو حمّاد بن زيد بن عقيل الحارثي الكوفي، لم يذكر بمدح أو قدح، نعم عدّه الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام في رجاله.

---

بسنده عن حمّاد، عن إبراهيم بن عبدالحُميد، مع زيادة واختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٤، ص٥٥٥؛ البحار، ج١٤، ح٤، ص١١٢، وفيه إلى قوله: «إلّا أن يأذن الله به»؛ وج١٧، ص١٣٣، ح١٠.

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج٤، ح٥٠٩، ص٣١٩.

(٣) ينظر: ج١، ح١٧، ص٢٠٩.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٧١، ت١٠١١.

وقال الشّيخ في الفهرست: «محمّد بن حمّاد الكوفي، له كتاب، رويناه بهذا الأسناد عن محمّد بن عليّ بن محبوب، عنه»[١]، وعن ابن حجر: «محمّد بن حمّاد بن زيد الحارثي الكوفي، عن أحمد بن بشير في ابن مندة المتوفى (٣١٠هـ)، له مناكير»، وكذا قال الذهبي[٢].

**٥ أحمد بن حمّاد:**

لم يذكر في الفهارس، نعم ذكر البرقي والشّيخ اسم أحمد بن حمّاد، ولا يعلم انطباقه على من نعرف.

**تحقيق الصدور:**

سند هذه الرواية فيه مجاهيل، كما هو بيّن، نعم رويت في البصائر مرة بنفس السند، وأخرى عن محمّد بن الحسن، عن حمّاد، عن إبراهيم بن عبد الحُميد، عن أبيه، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام، ويظهر أن محمّد بن الحسن تصحيف محمّد بن الحسين، وهو ابن أبي الخطّاب، فهو من يروي عنه محمّد بن الحسن الصفار، وهذا السند الأخير يظهر أنه مصحف وفيه سقط، وقد سقط منه (محمّد بن حمّاد، عن أخيه أحمد). وصفه العلاّمة المجلسي بالمجهول[٣]، وهو كما قال، ولا نعلم بطريقة مناسبة لإثبات الصدور.

---

(١) فهرست الطوسي، الطوسي، ص٢٢٨، ت٦٤٩.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٥، ص١٤٦؛ ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص٥٢٧.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٢١.

## ٣٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام عِنْدَهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهَا

١/٦٠٨. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: فِي حَدِيثِ بُرَيْهٍ[١] أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ مَعَهُ إِلى أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، فَلَقِيَ أَبا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام، فَحَكى لَهُ هِشَامُ الْحِكَايَةَ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ أَبو الْحَسَنِ عليه السلام لِبُرَيْهٍ: «يَا بُرَيْهُ، كَيْفَ عِلْمُكَ بِكِتَابِكَ؟»، قَالَ: أَنَا بِهِ عَالِمٌ[٢]، ثُمَّ[٣] قَالَ: «كَيْفَ ثِقَتُكَ بِتَأْوِيلِهِ؟[٤]» قَالَ: مَا أَوْثَقَنِي[٥] بِعِلْمِي فِيهِ! قَالَ: فَابْتَدَأَ أَبو الْحَسَنِ عليه السلام يَقْرَأُ الْإِنْجِيلَ، فَقَالَ بُرَيْهٌ[٦]: إِيَّاكَ كُنْتُ أَطْلُبُ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ مِثْلَكَ. قَالَ[٧]:

---

(١) في «ألف» وحاشية «ج، ض، ف، بح، بر»: «بريهة»، وفي «ب»: «بريـة». وفي «بس»: «يريه». والظّاهر صحّة «بُرَيْه»، فإنّا لم نجد - مع الفحص الأكيد - في ما يُتَرقّب منه حلّ هذه المشكلة عيناً ولا أثراً من «بريـة» و«يريه» و«بريهة»، بل المذكور في بعض هذه الكتب هو «بُرَيْه» وهو كان نصرانياً عالماً بكتاب الإنجيل. راجع: المؤتلف والمختلف، ج١، ص٢٧٤؛ توضيح المشتبه، ج١، ص٤٨١.

(٢) تقديم الظرف لإفادة الحصر الدالّ على كمال العلم. مرآة العقول، ج٣، ص٢٧.

(٣) في «ج، بف» والوافي والبصائر ص١٣٦، والتوحيد: - «ثمّ».

(٤) أي كيف اعتمادك على نفسك في تأويله والعلم بمعانيه. مرآة العقول، ج٣، ص٢٧.

(٥) «ما أوثقني»: صيغة تعجّب، مثل: ما أحسن زيداً، أي أنا واثق وثوقاً تامّاً بما أعرف من تأويله. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٥٨؛ مرآة العقول، ج٣، ص٢٧.

(٦) في البصائر، ص١٥٦: «فابتدأ موسى عليه السلام في قراءة الإنجيل، فقال بريهة: والمسيح لقد كان يقرؤها هكذا، وما قرأ هذه القراءة إلاّ المسيح. ثمّ قال» بدل «فابتدأ أبو الحسن عليه السلام يقرأ الإنجيل، فقال بريه».

(٧) في «ف، ض، بح» والبحار: + «فقال».

فَآمَنَ[١] بُرَيْهٌ، وَحَسُنَ إِيمَانُهُ، وَآمَنَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ مَعَهُ، فَدَخَلَ هِشَامٌ وَبُرَيْهٌ وَالْمَرْأَةُ عَلى أبي عَبْدِ الله عليه السلام، فَحَكَى لَهُ هِشَامٌ الْكَلَامَ الَّذِي جَرى بَيْنَ أبي الْحَسَنِ مُوسى[٢] عليه السلام وَبَيْنَ بُرَيْهٍ، فَقَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٣]».

فَقَالَ بُرَيْهٌ: أَنّى لَكُمُ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ وَكُتُبُ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: «هِيَ عِنْدَنَا وِرَاثَةً مِنْ عِنْدِهِمْ، نَقْرَؤُهَا كَمَا قَرَؤُوهَا، وَنَقُولُهَا كَمَا قَالُوا؛ إِنَّ اللهَ لَا يَجْعَلُ حُجَّةً[٤] فِي أَرْضِهِ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي»[٥].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، فاقت رواياته السبعة آلاف، أضر وسط عمره، وكان حيّا إلى سنة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[٦]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[٧]؛ والحسن بن إبراهيم مجهول، كوفي، يقع في طريق إبراهيم بن هاشم ليونس

---

(١) في «بس»: «وآمن».

(٢) في «ف»: + «بن جعفر».

(٣) آل عمران (٣): ٣٤.

(٤) في «ف»: «حجّته».

(٥) بصائر الدرجات، ص١٥٦، ح٤، عن إبراهيم بن هاشم، مع زيادة. وفيه، ص٣٦٠، ح٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة»؛ التوحيد، ص٢٧٥، ح١، مع زيادة؛ الاختصاص، ص٢٩٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة» وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن إبراهيم بن هاشم، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٦، ص٥٥٧؛ البحار، ج٤٨، ح٢٥، ص١١٤.

(٦) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٧) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

بن عبد الرحمن، ويروي عنه محمّد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر، الصحيح أنه لم يرو عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، وأنه لم يرو عن يونس بن يعقوب، كما فصلنا في حاله في الوافي[١]، ويحسن مراجعته لبيان الكثير من الاختلاطات الواقعة فيه، ورد اسمه في رجال الشّيخ، وما في نسخة (مدرسي قم) من عنوان الحسين بن إبراهيم بن موسى بن أحنف فهو غلط، والصحيح ما في المخطوطة القديمة الحسن بن إبراهيم بن أحنف؛ ويونس هو يونس بن عبد الرحمن، أبو محمّد، مولى عليّ بن يقطين، مولى بني أسد، بغدادي، قال عنه النجاشي: «كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً عظيم المنزلة.. وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل، فامتنع من أخذه، وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، ووثّقه الشّيخ، وذكر تضعيف القميين له، وحكى الفضل بن شاذان في ثنائه شيئا كثيرا من جليل المدح، قال ابن النديم: «علّامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف على مذاهب الشيعة»، من الطبقة الفاصلة بين صغار الخامسة وكبار السادسة، رأى الصادق عليه السلام ولم يرو عنه، وتوفي بعد رأس المائة الثانية[٢]؛ وهشام بن الحكم، أبو محمّد الكندي، مولى، الشيباني منزلا، كوفي، مولده الكوفة، ونشأ في واسط، وتجارته ببغداد، ثم انتقل إليها آخر عمره سنة (١٩٩هـ)، وهو من الخامسة، ثقة، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكر الشّيخ أنه من خواص الإمام الكاظم عليه السلام ومدحه[٣].

### تحقيق الصدور:

حديث بريه جاثليق النصارى رواه الصدوق مفصلاً في التوحيد، وجاء جزء منه في دلائل الإمامة، ورواه الصفّار في البصائر والمفيد في الاختصاص، أما السند فذكر العلّامة المجلسي أنه مجهول[٤]، وذلك لمكان الحسن بن إبراهيم.

---

(١) ينظر: ج٣، ح٢١٣، ص١٢.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣٩، ص٣٠.

(٣) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٤.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٢١.

٦٠٩ / ٢. عليّ بْنُ محمّد وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَتَيْنَا بَابَ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام وَنَحْنُ نُرِيدُ الْإِذْنَ عَلَيْهِ، فَسَمِعْنَاهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَى فَبَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا الْغُلَامُ، فَأَذِنَ لَنَا، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ[١]: أَصْلَحَكَ اللهُ، أَتَيْنَاكَ نُرِيدُ الْإِذْنَ عَلَيْكَ، فَسَمِعْنَاكَ تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَيْتَ فَبَكَيْنَا لِبُكَائِكَ. فَقَالَ: «نَعَمْ[٢]، ذَكَرْتُ إِلْيَاسَ النَّبِيَّ، وَكَانَ مِنْ عُبَّادِ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقُلْتُ كَمَا كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ». ثُمَّ انْدَفَعَ[٣] فِيهِ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، فَلَا[٤] وَالله، مَا رَأَيْنَا[٥] قَسّاً[٦] وَلَا جَاثَلِيقاً[٧] أَفْصَحَ لَهْجَةً[٨]

---

(١) في «ض»: + «له». وفي حاشية «بف»، والوافي: «فقلنا».

(٢) في «بح»: - «نعم».

(٣) «اندفع»، أي أفاض، وأسرع. يقال: اندفع في الحديث: أفاض، واندفع الفرس: أسرع في سيره، أو ابتدأ بها وشرع، من دفع من كذا، أي ابتدأ السير، فكأنّه دفع نفسه من تلك المقالة وابتدأ بالسريانيّة. راجع: النهاية، ج٢، ص١٢٤؛ القاموس المحيط، ج٢، ص٩٦١ (دفع)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٣٥٩.

(٤) في «ف»: «قال».

(٥) في البحار: «فما رأينا والله» بدل «فلا والله ما رأينا».

(٦) «القَسُّ»: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وكذلك القِسّيس، والجاثليق يكون فوقه. الوافي، ج٣، ص٥٥٩؛ الصحاح، ج٣، ص٩٦٣ (قسس).

(٧) في «ب، بر»: + «كان». و«الجاثَليق»: رئيس للنصارى في بلاد الإسلام بمدينة السلام، ويكون تحت يد بِطْرِيقِ أنطاكيةَ، ثمّ المَطْران تحت يده، ثمّ الأُسْقُفُّ يكون في كلّ بلد من تحت المَطْران، ثمّ القِسّيسُ، ثمّ الشَمّاس. قال الفيض: الجاثليق يطلق على قاضيهم. راجع: الوافي، ج٣، ص٥٥٩؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١١٥٨ (جاثليق).

(٨) «اللَهْجَةُ»: طَرَف اللسان، ويقال: جَرْس الكلام، ويقال: فصيح اللَهْجَة واللَهَجَة، وهي لغته التي جُبِل عليها فاعتادها ونشأ عليها. ترتيب كتاب العين، ج٣، ص١٦٥٧ (لهج).

مِنْهُ بِـهِ[١]. ثُمَّ فَسَّرَهُ لَنا بِالْعَرَبِيَّـةِ، فَقَالَ: «كَانَ يَقُولُ فِي سُـجُودِهِ: أَتُرَاكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ أَظْمَأْتُ[٢] لَكَ هَوَاجِـرِي[٣]؟ أَتُرَاكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ عَفَّرْتُ لَـكَ فِي التُّرَابِ وَجْهِي[٤]؟ أَتُرَاكَ مُعَذِّبِي وَقَـدِ اجْتَنَبْتُ لَكَ الْمَعَاصِيَ؟ أَتُرَاكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ أَسْـهَرْتُ لَكَ لَيْلِي[٥]». قَالَ: «فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: أَنِ ارْفَعْ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ». قَالَ: «فَقَالَ: إِنْ قُلْتَ: لَا أُعَذِّبُكَ ثُمَّ عَذَّبْتَنِي[٦] مَا ذَا؟ أَلَسْتُ عَبْدَكَ وَأَنْتَ رَبِّي؟». قَالَ[٧]: «فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: أَنِ ارْفَعْ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ؛ إِنِّي[٨] إِذا وَعَدْتُ وَعْداً وَفَيْتُ بِهِ»[٩].

---

(١) في «بح»: - «به».

(٢) «أَظْمَأْتُ»، أي أعطشتُ، من الظَمَأ بمعنى العطش، أو شدّ العطش. راجع: لسان العرب، ج١، ص١١٦ (ظمأ).

(٣) في القاموس المحيط، ج١، ص٦٨٦: «الهَواجِر»: جمعُ الهاجرة، وهي نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر، أو من عند زوالها إلى العصر؛ لأنّ الناس يستكنّون في بيوتهم كأنّهم قد تهاجروا؛ وشدّةُ الحرّ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ونسبة الإظماء إلى الهواجر على الإسناد المجازي، كقولهم: صام نهاره. أو المفعول مقدّر، أي أظمأت نفسي وهواجري. والأوّل أظهر. وكذا القول في نسبة الإسهار إلى الليل».

(٤) «عَفّرت لك في التراب وجهي»، أي مرّغتُه وقلّبته فيه، يقال: عفره في التراب يَعْفِرُهُ عَفْراً، وعَفَّرَه تعفيراً، أي مرّغه، والعَفَر: التراب. راجع: الصحاح، ج٢، ص٧٥١ (عفر).

(٥) في «ب، بر» والوافي: + «قال».

(٦) في «ض، ف، بح، بر»، وحاشية «ج، بف»: + «كان».

(٧) في «بح، بس» والبحار: - «قال».

(٨) في «ب، ض، بح، بر» والوافي والبحار: «فإنّي».

(٩) بصائر الدرجات، ص٣٦٠، ح١، وفيه إلى قوله: «فبكينا لبكائه»؛ وص ٣٦١، ح٣؛ والاختصاص، ص٢٩٢، وفي كلّها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٧، ص٥٥٨؛ البحار، ج١٣، ح١، ص٣٩٢.

**رجال السند:**

عليّ بن محمّد بن إبراهيم علان، هو أبو الحسن، الرازي الكليني، شّيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة عين، من الثامنة[١]؛ ومحمّد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشعري، قمي، يلقب ممولة، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[٢]. وما في بعض النسخ (محمّد بن الحسين) فهو تصحيف لا ريب فيه، فإن رواية محمّد بن الحسن الصفّار وعليّ بن محمّد علان مجتمعين عن سهل من السلاسل المعروفة المتكررة، إضافة إلى أن محمّد بن الحسين المعروف هو ابن أبي الخطّاب، وهو ممن لا يروي عن سهل، بل هو وإن كان من طبقته، لكنه أكبر منه، ولا يروي عنه الكليني مباشرة، فالمتعيّن أن الكليني إنما يروي هذه الرواية عن شيخيه الصفّار محمّد بن الحسن، وخاله عليّ بن محمّد علان، وهما عن سهل بن زياد، وهو أبو سعيد الآدمي، الرازي، ممن شهد أحمد الأشعري عليّه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدا، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، لكنه وثّقَه – في الرجال، ذهبنا لضعفه، وهو من السابعة[٣]؛ وأما بكر بن صالح، مولى بني ضبة، رازي، ضعفه النجاشي، وعن ابن الغضائري تضعيفه جدا، وتفرده بالغرائب، وهو من السادسة على الصحيح[٤]؛ ومحمّد بن سنان الذي بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة[٥]؛ والمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ

---

(١) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٣) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

(٤) ينظر: ج٣، ح٢٢٠، ص٤٠.

(٥) ينظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

جعفي، مولى، من الرعيل الأوّل، من كبار الخامسة[1].

**تحقيق الصدور:**

قـال العلّامة المجلسي عن سـنده: «ضعيف»[2]. ويلاحظ تتابـع الضعفاء جيلًا بعد جيل، من سـهل إلى بكر بن صالح إلى محمّد بن سنان إلى المفضل بن عمر، نعم محمّد بن سـنان وإن قلنا بوثاقته، ولكننـا نرتاب من روايته خاصة عن المفضل وأقرانه، فالسـند لا يفيد شـيئاً في تحقيق الوثوق. وقريب منه مـا في البصائر والاختصاص عن «محمّد بن الحسـين، عن أحمد بن الحسـن الميثمي، عن أبان بن عثمان، عن موسـى النميري، قال: جئنـا إلى باب أبي جعفر عليه السلام»[3]، والسـند هنا معتبر، ولذلك أحدس أن ابن سـنان إنما أخذ تلك الرواية من الكتب التي اشـتراها والمنسوبة إلى المفضل، ولكن الحادثة واقعة، فيمكـن القـول بالوثوق بصـدور المروية، لكن بالشـكل الذي في البصائـر لا الذي في الـكافي، فالراوي للحدث هو موسـى النميري، والإمام هـو أبو جعفر عليه السلام، وليس أبو عبد الله عليه السلام، واللغة العبرانية وليست السيريانية، وأما إلياس وأيليا فهما واحد، وإلياس معرب أيليا.

---

(١) ينظر: ج٢، ص٨٠٠.

(٢) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص٢٧.

(٣) الاختصاص، المفيد، ص٢٩٢؛ بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣٦١.

## ٣٥ - بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ إِلاَّ الأَئِمَّةُ عليهم السلام وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ

٦١٠/ ١. محمّـد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمـد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُـوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أبي الْمِقْدَام، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَـمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُـولُ: «مَا ادَّعى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ كَمَا أُنْزِلَ إِلاَّ كَذَّابٌ، وَمَا جَمَعَهُ وَحَفِظَهُ كَمَا نَزَّلَهُ[١] اللهُ تَعَالى إِلاَّ عَلِيّ بْنُ أَبي طَالِبٍ وَالْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ عليهم السلام»[٢].

---

**رجال السند:**

محمّـد بـن يحيى فهـو أبو جعفـر الأشـعري العطـار، قمي، ثقـة عين، تـوفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد الظاهر أنه أحمد بن محمّد بن عيسـى الأشـعري، أبـو جعفر القمي، ثقة، من السـابعة، ولد في بعد المائتين وتوفي بعد سـنة (٢٧٤هـ)[٣]؛ والحسن بن محبوب هو السراد الجليل، ثقة، من جلّة أصحابنا، ولد في حدود (١٥٠هـ)، وتوفي سنة (٢٢٤هـ)[٤]؛ وأما عمرو بن أبي المقدام، فهو الراوي المار الذي قبلنا روايته، ولـد في حدود سـنة (٩٧هـ)، وتوفي أيام الخليفـة العباسي هارون، كما عن ابن سـعد، وبالتحديـد – كما عن عباد والتاريخ الصغير – أنه مات سـنة (١٧٢هـ)[٥]؛ وأما جابر، فهو الجعفي الذي رجحنا وثاقته، ولد في حدود سـنة (٥٥هـ)، وتوفي (١٢٨هـ)، وهو

---

(١) في «ج، ف»: «أنزله». وفي البصائر: «أنزل».

(٢) بصائر الدرجات، ص٢١٣، ح٢، عن أحمد بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٨، ص٥٦٠.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩ –٣٠.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٣٨.

(٥) ينظر: ج٤، ح٤٧٢، ص٢١٤.

من الثالثة[١].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي حول سنده أنه مختلف فيه[٢]، للاختلاف في عمرو بن أبي المقدام، ولكن السند عندنا يوجب الوثاقة بالصدور.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٩٧.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٠.

**٦١١ / ٢. محمّد بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ محمّد بْنِ الْحُسَيْنِ[١]، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ**

(١) هكذا في «ألف، بح» وحاشية «ف، و». وفي «ب، ج، ض، ف، و، بس، بف» والمطبوع وحاشية بدرالدين: «محمّد بن الحسن». وأمّا «بر»، ففيها اضطراب.

هذا وقد ذكر العلّامة الخبير السيّد موسى الجبيري دام ظله - نقلاً من نسخة من النسخ التي قابلها - وجودَ «محمّد بن الحسن» بدل «محمّد بن الحسين» الواقع في صدر السند.

ثمّ إنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص٢١٣، ح١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، ولذا قد يخطر بالبال استظهار صحّة نسخة «الحسن» في ما حكاه سيّدنا العلّامة دام ظلّه؛ فإنّ الصفّار هو محمّد بن الحسن بن فرّوخ. راجع: رجال النجاشي، ص٣٥٤، الرقم ٩٤٨.

لكن يرد على هذا الاحتمال، أوّلاً: عدم ثبوت رواية الكليني عن محمّد بن الحسن الصفّار. والمراد من محمّد بن الحسن في ما ورد في كثير من أسناد الكافي - من رواية محمّد بن الحسن عن سهل بن زياد، أو عبد الله بن الحسن العلوي، أو غيرهما - هو محمّد بن الحسن الطائي الرّازي، كما ثبت في محلّه. راجع: ترتيب أسانيد الكافي للسيّد البروجرديّ، ص١٢١ المقدمة الرابعة [فيمن روى عنه الكليني] الثاني والثلاثون.

وثانياً: أنّه لم يُعهَد في سند من أسناد الكافي توسّط محمّد بن الحسين بين محمّد بن الحسن وبين محمّد بن سنان، بل لم يثبت رواية محمّد بن الحسن - سواء أكان الطائي الرازي أو الصفّار - في أسناد الكافي عن محمّد بن الحسين.

يؤيّد ذلك مقايسة الكافي مع بصائر الدرجات في بعض ما رواه الصفّار، عن محمّد بن الحسين؛ فقد روى الصفّار في بصائر الدرجات، ص٧٤، ح٣، عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب. وأورد الكليني مضمون الخبر - باختصار - في الكافي ح٥١٢، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب.

وروى في بصائر الدرجات، ص٥٨، ح١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل. والخبر أورده الكليني في الكافي، ح٥٥٢، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل.

وروى في بصائر الدرجات، ص٢٢٥، ح٥، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد [شعر]. وأورده الكليني في الكافي، ح٥٦٤، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد شعر.

مَرْوَانَ، عَنِ الْمُنَخَّلِ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ[1] كُلِّهِ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ غَيْرُ الْأَوْصِيَاءِ»[2].

---

وروى في بصائر الدرجات، ص٤٧٥، ح١٣، عن محمّد بن الحسين عن عليّ بن أسباط. وأورده الكليني في الكافي، ح٧٢٠، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط.

وروى في بصائر الدرجات، ص٤٨٤، ح٣، عن محمّد بن الحسين، ومحمّد بن عيسى، عن عليّ بن أسباط، وأورده الكليني في الكافي، ح٧٢٤، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط.

وروى في بصائر الدرجات، ص٤٩٧، ح١، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط. وأورده الكليني في الكافي، ح٧٢٦، عن محمّد [بن يحيى] عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط.

والحاصل: أنّ «محمّد بن الحسين» في صدر السند سهو بلا ريب، لكنّه موافق لأكثر النسخ، كما ذكرنا.

وأمّا ما نقله سيّدنا العلّامة دام ظلّه، فلم نجد لهذه النسخة مزيّة توجب تقديمها على سائر النسخ. مضافاً إلى أنّه يحتمل كون: «محمّد بن الحسن»، مكتوباً في حاشية بعض النسخ، استظهاراً لصحّته، لما رآه الناسخ من ورود الرواية في بصائر الدرجات، ثمّ تخيّل في بعض الاستنساخات التالية كون هذا الاستظهار، نسخةً.

والظاهر أنّ «محمّد بن الحسين» في صدر السند، مصحّف من «محمّد بن يحيى»، كما استظهره الأستاذ السيّد محمّد جواد الشبيري – دام توفيقه – في تعليقته على السند، والمشابهة بين «الحسين» و«يحيى»، في بعض الخطوط القديمة، غير خفيّة على العارف بالنسخ والممارس لها.

ثمّ إنّه لا يخفى أنّ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب روى جميع كتب محمّد بن سنان وتوسّط محمّد بن الحسين بين محمّد بن يحيى وبين محمّد بن سنان في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص٣٢٨، الرقم ٨٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج١٥، ص٤٢٠–٤٢١.

(١) في البصائر، ح١: «أن يدّعي أنّه جمع القرآن» بدل «أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن».

(٢) بصائر الدرجات، ص٢١٣، ح١، عن محمّد بن الحسين. عن محمّد بن سنان. وفيه، ص٢١٣–٢١٤، ح٤ و ٥؛ وتفسير القمّي، ج٢، ص٤٥١، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح١١٠٩، ص٥٦٠.

**رجال السند:**

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ لا ريب في أنه مصحف محمّد بن الحسن، وهو الصفار، شيخ الكليني، ويؤكد هذا بلا ريب رواية الصفّار هذا الخبر في بصائره عن محمّد بن الحسين وهو ابن أبي الخطّاب بعين السند عن محمّد بن سنان، ومحمّد بن الحسن الصفّار هو أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب ممولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[١]، وما قيل من أن محمّد بن الحسين في صدر السند تصحيف لمحمّد بن يحيى لشبه الكتابة، فهو غلط، فإن الكليني بحسب ما يظهر قد استل تلك الرواية من كتاب شيخه محمّد بن الحسن الذي رواها عن محمّد بن الحسين، وحصول التصحيف بين محمّد بن الحسن ومحمّد بن الحسين عظيم الرواج، بعكس التصحيف بن محمّد بن يحيى ومحمّد بن الحسين، بل أن محمّد بن الحسن الصفّار ممن روى العديد من الروايات بذات السند عن جابر، وبنفس موضوع هذه الرواية بالذات؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمداني، كوفي، زيات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، وثّقَه الشّيخ ثلاث مرات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرجال، وعدّه الكشي من الثقات من أهل العلم، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٢]؛ محمّد بن سنان الذي بينا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة[٣]؛ وعمار بن مروان اليشكري، مولى، ثقة، من الخامسة، يأتي الكلام فيه؛ والمنخل هو ابن جميل الأسدي، بيّاع الجواري، ضعيف، فاسد الحديث، من الرابعة، يأتي الكلام فيه؛ وأما جابر فهو الجعفي، الذي رجحنا

---

(١) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٢) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٣) ينظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

وثاقته، توفي (١٢٨هـ)، وهو من الثالثة[١].

### ٥ عَمّارِ بْنِ مَرْوَانَ:

قال النجاشي: «عمار بن مروان، مولى بني ثوبان بن سالم، مولى يشكر، وأخوه عمرو ثقتان، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب، أخبرنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن المفضل بن إبراهيم، عن محمّد بن سنان، عنه بالكتاب»[٢].

وقال الشّيخ في الفهرست: «عمار بن مروان. له كتاب، أخبرنا به المفيد رحمه الله، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمّد بن يحيى وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد ومحمّد بن الحسين جميعاً، عن محمّد بن سنان، عنه»[٣]، وفي الرجال: «عمار بن مروان اليشكري، مولاهم، الخزّاز الكوفي»[٤]، والرجل من الخامسة.

### ٥ المُنَخَّلِ:

قال النجاشي: «منخل بن جميل الأسدي، بيّاع الجواري، ضعيف، فاسد الرواية، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب التفسير، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد، قال: حدّثنا حمزة، قال: حدّثنا عليّ بن عبد الله بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله، قال: حدّثنا أبي عن محمّد بن سنان، عن منخل»[٥].

وكان النجاشي قال في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي أنه روى عنه جماعة غمز فيهم

---

(١) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٩٧.
(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٩١، ت٧٨٠
(٣) الفهرست، الطوسي، ص١٨٩، ت٥٢٥.
(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢٥٢، ت٣٥٣٦.
(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٢١، ت١١٢٧.

وضعفوا، وعدّ منهم منخل بن جميل[١].

«قال محمّد بن مسعود: سألت عليّ بن الحسن، عن المنخل بن جميل، فقال: هو لا شيء، متهم بالغلو»[٢].

وقال الشّيخ: «منخل بن جميل. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار والحسن بن متيل، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عنه. ورواه حُميد عن أحمد بن ميثم، عنه»[٣]، وعن ابن الغضائري أنه قال: «كوفي ضعيف، في مذهبه غلو»[٤]، وهو من الرابعة.

**تحقيق الصدور:**

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف»[٥]، والسند مريب، وهو من كتاب جابر برواية منخل بن جميل، الغالي الضعيف، وغالب الروايات المروية بهذا السند تأتي في البصائر والكافي بنفس المضامين.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٢٨، ت٣٣٢.
(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٦٨٦، ص٦٦٤.
(٣) الفهرست، الطوسي، ص٢٥١، ت٧٥٩.
(٤) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص٨٩، ت١٢١.
(٥) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص٣٢.

٦١٢/ ٣. عَلِيّ بْنُ محمّد وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَيْدِ[١] بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أبي هَاشِمٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُصْعَبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحْرِزٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إنَّ مِنْ عِلْمِ مَا أُوتِينَا تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَأَحْكَامَهُ[٢]، وَعِلْمَ تَغْيِيرِ[٣] الزَّمَانِ وَحَدَثَانِهِ[٤]، إذا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ خَيْراً أَسْمَعَهُمْ[٥]، وَلَوْ أَسْمَعَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، لَوَلّىٰ مُعْرِضاً كَأَنْ لَمْ[٦] يَسْمَعْ». ثُمَّ أَمْسَكَ هُنَيْئَةً[٧]، ثُمَّ قَالَ: «وَ[٨] لَوْ وَجَدْنَا أَوْعِيَةً[٩] أَوْ مُسْتَرَاحاً لَقُلْنَا؛

(١) في «ج، جر»: - «عبيدة». وفي «بس»، وحاشية «بف»، والوسائل: «عبيد الله».

(٢) في مرآة العقول: «وأحكامه، بالفتح تخصيص بعد التعميم، والمراد الأحكام الخمسة. أو بالكسر، أي ضبطه وإتقانه».

(٣) في «ب، ج، بف»، والوافي: «تغيّر».

(٤) «حَدَثان الدهر والزمان وحوادثه»: نُوَبُهُ وما يحدث منه، واحدها حادث. وكذلك أحداثه، واحدها حَدَثٌ. وحِدْثانُه: أوّله وابتداؤه، مصدر حَدَثَ يَحْدُثُ حُدُوثاً وحِدْثاناً. قرأه المازندراني والمجلسي: حِدْثانه بكلا المعنيين تبعاً لما في القاموس. راجع: لسان العرب، ج٢، ص١٣٢؛ القاموس المحيط، ج١، ص٢٦٧ (حدث)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٣٦١؛ مرآة العقول، ج٣، ص٣٢.

(٥) في الوافي: «أسمعهم» أي بمسامعهم الباطنيّة. «ولو أسمع» ظاهراً «من لم يسمع» باطناً «لولّى معرضاً كأن لم يسمع» ظاهراً.

(٦) في «بر»: - «لم يكن».

(٧) «هُنَيْئَةً»، أي ساعةً يسيرةً ولطيفة. قال الفيّومي: «الهَنُ: كناية عن كلّ اسم جنس، والأُنثى: هَنَةٌ، ولامُها محذوفة، ففي لغة هي هاءٌ فيُصَغَّرُ على هُنَيْهَة، ومنه يقال: مكث هُنَيْهَةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واوٌ، فيُصغَّر في المؤنّث على هُنَيَّة، والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له» راجع: المصباح المنير، ص٦٤١ (هن).

(٨) في «ج، ف، بف»، وشرح المازندراني والوافي: - «و».

(٩) «الأوْعِيَةُ»: جمع الوِعاء، وهو ما يُوعى فيه الشيء، أي يُجْمَعُ. والمراد: القلوب الحافظة للأسرار. والمراد من قوله: «مستراحاً»: القلب الخالي عن الشواغل المانعة من إدراك الحقّ وقبوله وحفظه؛

وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ»[١].

---

**رجال السند:**

عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن إبراهيم علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شّيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة، عين، كما عن النجاشي، ترحم عليّه في أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٢]؛ ومحمّد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب ممولة، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[٣]؛ وهما يرويان عن سهل بن زياد؛ وهو أبو سعيد الآدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليّه بالكذب والغلو وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، مع أنه وثّقَه في الرجال، وخلصنا إلى ضعفه من السابعة[٤]؛ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّبِيعِ الصحاف، كوفي، وثّقَه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير، وليس عندنا بثقة البتة، واستشفاف الوثاقة من عبارة النجاشي

---

أو من نستريح إليه بإيداع شيء من أسرارنا لديه. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٦٢؛ الوافي، ج٣، ص٥٦١؛ المصباح المنير، ص٦٦٦ (وعى).

(١) بصائر الدرجات، ص٢١٤، ح١، بسنده عن عمرو بن مصعب، عن أبي عبد الله ﷺ؛ الوافي، ج٣، ح١١١٠، ص٥٦٠؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٤٤، ص١٨١، وفيه إلى قوله: «تفسير القرآن وأحكامه».

(٢) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٣) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٤) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

في تضعيف مياح بعيد غايته، وعن ابن الغضائري ضعيف في حديثه، غال في مذهبه، لا التفات إليه ولا ارتفاع به. وهو من السابعة[١]. ويبقى الكلام في عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أبي هَاشِمِ الصَّيْرَفِيِّ، وعَمْرِو بْنِ مُصْعَبٍ، وسَلَمَةَ بْنِ مُحْرِزٍ.

**٥ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أبي هَاشِمِ الصَّيْرَفِيِّ:**

لم يرد هذا الاسم إلّا في هذه الرواية، ولم نهتد من أين جاء به المرمي بالضعف والغلو القاسم بن ربيع الصحاف، والسند بعده أيضاً عن رجل لا يعرف عنه شيء.

**٥ عمرو بن مصعب:**

قال التفرشي في نقد الرجال: «موجود في بعض الأخبار، ولم أجده في كتب الرجال»[٢].

وعمرو بن مصعب في رواياتنا ممن روى عنه العباس بن عامر، وهو من صغار السادسة، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام، وروى عن سلمة بن محرز، وهو من الرابعة، وروى محمّد بن أبي عمير عن عبد الله بن بكير وجميل، وهما من الخامسة عنه، وروى هو عن أبي عبد الله عليه السلام فيها، وتوسط عبد الرحمن بن حمّاد، وهو من السادسة، وفرات بن الأحنف وأبي حمزة الثمالي في سندين، وهما من الرابعة، وجاءت كنيته في رواية الثمالي بأبي عمران، ولقب بالعزرمي، وأيضاً توسط بين عباد بن يعقوب، وهو من كبار السادسة، وأحمد بن النضر الخزّاز، وهو من صغار الخامسة، وبين فرات بن أحنف المار، وهو من الرابعة. ومن هذه الأسناد يعلم أنه من الخامسة، وأن تلامذته من السادسة وكبارها، وأساتذته هم الرابعة.

ولا يقال: إنه هو عينه عمرو بن مصعب بن الزبير، إذ يظهر أن عمرو بن مصعب ولدته جارية أخذها مصعب بن الزبير يوم الجفرة من بيت مالك سنة (٧٠هـ) أو سنة

---

(١) ينظر: ج٢، ح٤٣، ص٨٢.

(٢) نقد الرجال، التفرشي، ج٣، ص٣٤٣.

(٧١هـ)، وأبوه مصعب قتل سنة (٧١هـ) أو سنة (٧٢هـ) على أبعد تقدير، فيكون عمرو بن مصعب ممن ولد بين (٧٠ -٧٣هـ)، فهو على هذا من الرابعة. ومنه يظهر الخلل في بعض روايات العامة في البخاري وغيره من أنه سأل أباه، وأنه روى عن أبيه فهو لا يصح؛ إذ أنه لم يدرك أباه، ولا يتذكره، بل لعله لم يره حتى، وعمرو بن مصعب بن الزبير - كما يبدو من تواريخه - من الرابعة، وهو من جيل فرات بن الأحنف، شّيخ عمرو بن مصعب الذي في الروايات، إضافة إلى أن نسب الأوّل عزمي.

وهناك عمرو بن مصعب، قال عنه ابن حيان: «أخو خارجة بن مصعب، أول مولود بسرخس في الإسلام، من الثقات المأمونين، وأخوه خارجة فيه نظر، وكان أبوهما مصعب من أصحاب عليّ بن أبي طالب ﷺ». وقد دخل سرخس الإسلام سنة (٣٠هـ)، فهذا متقدم جداً عن سابقه. فالمحصلة أنه لا طريق لمعرفة المزيد عن هذا الراوي الذي في كتبنا.

## ◊ سَلَمَةَ بْنِ مُحْرِزٍ:

أبو يحيى، ذكره الشّيخ في أصحاب الباقر والصادق ﷺ، عربي، كما عن رجال البرقي، كوفي، قلانسي، ربما يكون أخا لعقبة وعبد الله، وكلهم من بائعي القلانس، فلا يكون عربياً، بل من موالي جعفي، وذكره ابن حبان من العامة في الثقات.

والرجل ممن روى عن الباقر ﷺ المتوفى (١١٤هـ) في كتبنا، وروى عن طاووس المتوفى (١٠٦هـ) في كتبهم، وروت عنه الخامسة من أصحابنا كجميل بن دراج، ومنصور بن حازم، وهشام بن سالم، وأبي أيوب الخزّاز، ونحوهم، ووكيع في كتب العامة وهو من الخامسة أيضاً. ولا تصح رواية السادسة عنه كمحمّد بن أبي عمير بعنوان محمّد بن زياد ومحمّد بن سنان؛ فهي بسقوط الواسطة لا ريب، كما يظهر من متابعة الأسناد، ومن عدم الوثوق بالملاقاة في أسناد محمّد بن سنان، كما اعترف هو بذلك، يظهر من رواية أنه كان حيّا تقريبا عند سنة (١٤٢هـ)، حينما بلغ الإمام الكاظم ﷺ الحلم، وهو من الرابعة.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف»[1]، والسـند - كما هو ظاهر - متوغل في الضعف، نعـم في البصائر رواهـا عن الهيثم النهدي عن العباس بن عامـر، قال: حدّثنا عمرو بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام[2]، ولكن هذا السـند أيضاً مجهول الوثاقة، ولا طريق آخر لإثبات الصدور بحسب ما سعينا.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢١٤، ح١.

٦١٣/ ٤ . مُحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحمّد بْنِ الْحُسَيْنِ[١]، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسى، عَنْ أَبي عَبْدِ اللهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ عَبْدِ الأعلى مَوْلى آلِ سَام، قَالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «وَاللهِ، إِنِّي لَأَعْلَمُ كِتَابَ اللهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلى آخِرِهِ كَأَنَّهُ فِي كَفِّي، فِيهِ خَبَرُ السَّمَاءِ، وَخَبَرُ الْأَرْضِ، وَخَبَرُ مَا كَانَ[٢]، وَخَبَرُ مَا هُوَ كَائِنٌ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: فِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ[٣]»[٤].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، قمي، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث والرواية، وهو من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٥]؛ ومحمّد بن الحسين لا يمكن أن يكون هو ابن أبي الخطّاب الثقة، من السابعة[٦]. والمتعاهد رواية الكليني عن شيخيه العطار والعاصمي عن محمّد بن الحسن الصفّار عن محمّد بن عيسى اليقطيني، فالصواب أن محمّد بن الحسين هنا تصحيف عن محمّد بن الحسن، وهو أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب ممولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي

---

(١) تقدّم في الكافي ذيل ح٢٠٢، أنّ هذا العنوان محرّف، وأنّ الصواب فيه، هو «محمّد بن الحسن» المراد به الصفّار؛ فلاحظ.

(٢) في البصائر، ص٢١٤: «ما يكون».

(٣) إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٤) بصائر الدرجات، ص٢١٤، ح٧، عن محمّد بن عيسى. وفيه، ص٢١٧، ح٢؛ والمحاسن، ص٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح٣٥٣؛ والكافي، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسنّة...، ح١٩٠، بسند آخر مع اختلاف يسير. وفي تفسير العيّاشي، ج٢، ح٥٦، ص٢٦٦، عن يونس، عن عدّة من أصحابنا؛ الوافي، ج٣، ح١١١١، ص٥٦١.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٦) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

سنة (٢٩٠هـ)[١]؛ ومحمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، أبو جعفر، بغدادي، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف»، كما عن النجاشي، واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليّه ويمدحه ويحبه ويميل إليه، وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشّيخ تضعيفه تبعا للقميين، من كبار السابعة[٢]؛ أبو عَبْدِ الله المُؤْمِنِ وهو زكريا بن محمّد، أبو عبد الله الأزدي، قال النجاشي يظهر أنه كان واقفاً، وأَنه مختلط الأمر، وكتابه منتحل. ولم تثبت رواية الأشعري عنه، فإن الأصل فيها هو ما عن محمّد بن يحيى عن محمّد بن أحمد عن محمّد بن عيسى وهو اليقطيني عنه، وقد ورد بعنوان زكريا بن محمّد في التفسير، وغاب ذلك عن نظر السيّد الخوئي قدست نفسه، فلم يحكم بتوثيقه بنفس مناط توثيق محمّد بن جمهور ومعلى بن محمّد، روى في كامل الزيارات. عدّ ابن النديم كتبه في كتب مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه عن الأئمة عليهم السلام، والمناسب عدّه من صغار الخامسة التي أدركتها بعض كبار السابعة[٣]؛ وعبد الأعلى مولى آل سام هو ابن أعين، مولى آل سام، أبو الصباح، ذكره المفيد في رسالته العددية في الفقهاء الأعلام، وهو من صغار الرابعة[٤].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف»[٥]، ولكن الكليني روى هذه الرواية باختلاف قليل في الألفاظ بمضمون مشابه، بسند معتبر عن عبد الأعلى بن أعين[٦]، فالوثوق متحصل بصدور تلك الرواية، وبهذا لا يضر ضعف السند بزكريا المؤمن.

---

(١) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.
(٢) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.
(٣) ينظر: ج٤، ح٤٦٢.
(٤) ينظر: ج٢، ح١٨٨، ص٧٢٨.
(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٣.
(٦) ينظر: ج٢، ح١٨٨، ص٧٢٨.

٦١٤/ ٥. مُحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ أبي زَاهِرٍ، عَنِ الْخَشَّـابِ، عَنْ عليّ بْنِ حَسَّانَ، عَـنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْـنِ كَثِيرٍ: عَنْ أبي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: «﴿قَـالَ الَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾»[١] قَالَ: فَفَرَّجَ أبو عَبْدِ الله ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَوَضَعَهَا فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَعِنْدَنَا وَالله[٢]، عِلْمُ الْكِتَابِ كُلِّه[٣]»[٤].

**رجال السند:**

محمّـد بن يحيى هو أبو جعفر الأشـعري، العطار، القمي، شّـيخ أصحابنا في زمانه، ثقـة، عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة سـنة (٣٠٠هـ)[٥]؛ وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسـى الأشـعري، مولى، قمي، كان وجهـا بقم، وحديثه ليس بذلـك النقي، لعله توفي قرابة سـنة (٢٨٠هـ)، كما عن العلمين، من صغار السـابعة[٦]؛ والخشـاب هو الحسن بن موسـى الخشـاب، كوفي، من وجوه أصحابنا، مشهور، كثير العلم والحديث، من كبار السابعة[٧]؛ أما علّي بن حسان فهو أبو الحسن، علّي بن حسان

(١) النمـل (٢٧): ٤٠. و﴿عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ أي شيء من علم الكتاب. والقائل هو آصف بن برخيا وزير سليمان بن داود. و﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾ أي بعرش بلقيس. الوافي، ج٣، ص٥٦١.

(٢) في «ج» والبصائر: «والله وعندنا».

(٣) في مرآة العقول: «كلّه، إمّا مرفوع والضمير للعلم، أو مجرور والضمير للكتاب».

(٤) بصائر الدرجات، ص٢٣٢، ح٢، عن أحمد بن موسـى، عن الحسـن بن موسـى الخشّـاب، عن عبدالرحمن بن كثير الهاشـمي. وفيـه، ص٢٣٣، ح٣؛ وص ٢٥٠، ح٥؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح٦٦٧، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره. راجع: بصائر الدرجات، ص٣٨٣، ح٤؛ وص٣٨٣، ح١٣؛ والاختصاص، ص٣٠٩؛ الوافي، ج٣، ح١١١٢، ص٥٦١؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٤٥، ص١٨١ و ٣٣٥٤٧.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٦) ينظر: ج٤، ح٥٠٩، ص٣١٩.

(٧) ينظر: ج١، ح٣١، ص٢٥٢.

بـن كثير، مولى بني هاشـم، ضعيـف جداً، ذكروه في الغلاة، فاسـد الاعتقـاد، كما عن النجـاشي. «غال، ضعيف، رأيت له كتاباً سـماه تفسـير الباطن، لا يتعلق من الإسـلام بسـبب»، كما عن ابـن الغضائري، كذاب، واقف، كما عن ابن فضال، وكونه الهاشـمي وليـس الواسـطي الثقة، فبدلالـة روايته عن عمه عبـد الرحمن، وهو من السادسـة[١]؛ وعبد الرحمن بن كثير الهاشمي عم عليّ بن حسان، مولى بني هاشم، قال النجاشي: كان ضعيفا، غمز أصحابنا عليّه، وقالوا: كان يضع الحديث، وهو من الخامسة[٢].

## تحقيق الصدور:

سـند الحديث موجب للريبة، خاصة أن هذا الحديث وآخر اشـتمل عليّه لم يروه إلّا الضعفاء والغلاة، وتفرد هؤلاء يوجب الوثوق في كثير من الأحيان بعدم الصدور، قال العلّامة المجلسي عن السند: «ضعيف»[٣].

---

(١) ينظر: ج٤، ح٤٨٢، ص٢٥٠.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣٤٠، ص١٢٣.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٣.

**٦١٥ / ٦ . عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ محمّد بْنِ الْحَسَنِ[١]، عَمَّنْ ذَكَرَهُ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام[٢]: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[٣] قَالَ: «إِيَّانَا[٤] عَنى، وَعليّ عليه السلام أَوَّلُنَا وَأَفْضَلُنَا وَخَيْرُنَا بَعْدَ النَّبِيِّ[٥] صلى الله عليه وآله»[٦].**

---

## رجال السند:

وقبل البدء بسرد ملخص أحوال رجال السند ينبغي تقديم ترتيب السند، والكليني يروي هذا الحديث بسندين:

**الأول:** عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بريد.

**الثاني:** عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عمن ذكره، عن ابن أبي

---

(١) في «ألف، ب، ف، بر»: «محمّد بن الحسين». وهو سهو ظاهراً، والصواب ما في المطبوع وسائر النسخ؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص٢٣٤، ح١٢ عن محمّد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، ومحمّد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطّاب - روى في ضمن آخرين جميع كتب محمّد بن أبي عمير، كما في الفهرست للطوسي، ص٤٠٤، الرقم ٦١٨. يؤكّد ذلك أنّ المقام من مواضع تحريف «محمّد بن الحسن» بـ «محمّد بن الحسين» دون العكس؛ لكثرة روايات محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسين جدّاً.

(٢) في «ف»: + «قوله تعالى».

(٣) الرعد(١٣): ٤٣.

(٤) في شرح المازندراني: «وإيّانا».

(٥) في حاشية «بر»: «رسول الله».

(٦) بصائر الدرجات، ص٢٣٤، ح١٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة؛ وفيه، ص٢٣٦، ح٢٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن بريد بن معاوية. وفيه، ص٢٣٤، ح٧، بسند آخر؛ الوافي، ج٣، ح١١١٣، ص٥٦٢؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٤٦، ص١٨١.

عمير إلى آخر السند.

وأما من ذكره الصفّار في السند الثاني، فيظهر أنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، كما جاء في البصائر، فيكون السند الثاني هو عن محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بريد بن معاوية العجلي.

وعليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، صاحب التفسير، قمي، أضر وسط عمره وبقي حيّا إلى (٣٠٧هـ)، وهو من الثامنة[١]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم هو أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليّه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه فيه، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[٢].

ومحمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شّيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[٣]؛ ومُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ هو الصفار، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب ممولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[٤]؛ وعمن ذكره فالظاهر بدلالة سند الصفّار في البصائر فهو محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمداني، كوفي، زيات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٥].

---

(١) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣ -١٦٦.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) ينظر: ج١، ح٢٦، ص ٢٣٠.

(٥) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

وكلاهما يرويان عن ابن أبي عمير، وهو أبو أحمد، محمّد بن زياد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادي، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع، من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)[١]؛ وأما ابن أذينة، فهو عمر بن أذينة، ذكروا أن اسمه محمّد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليّه، وثّقَه الشّيخ، ومدحه النجاشي قائلا: شّيخ أصحابنا البصريين ووجههم. وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[٢]؛ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ فهو أبو القاسم العجلي، عربي، كوفي، وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه، له محل عند الأئمة، أحد أصحاب الإجماع، وردت فيه روايات معتبرة تجعله في المقام الأعلى في الرواة، توفي سنة (١٤٨هـ)، وهو من الرابعة[٣].

## تحقيق الصدور:

ذكر العلّامة المجلسي أنه حسن كالصحيح[٤]، والحال أنه إنما اعتمد السند المسطور في الكافي، من دون تعويضه بسند الصفّار لمعرفة المجهول المعبر عنه (عمن ذكره) في رواية الصفّار عنه، ولذا فالسند المعتبر عنده في السندين هو سند الكليني عن عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بريد بن معاوية، باعتبار الواسطة المجهولة في السند الآخر، وباعتبار أن إبراهيم بن هاشم ممدوح - لم يوثق صريحاً - فهو حسن الحال.

والحال أن السند معتبر بطريقيه، كما بيناه أعلاه، فالوثوق متحصل به، بل مضمون هذا الحديث مستفيض لا ريب.

---

(١) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.
(٢) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.
(٣) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٢.
(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٤.

## ٣٦ - بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام مِنِ اسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ

٦١٦/ ١ . محمّــد بْنُ يَحْيى وَغَيْرُهُ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَــنْ عليّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ محمّد بْنِ الْفُضَيْــلِ، قَالَ: أَخْــبَرَنِي شُرَيْسٌ[١] الْوَابِــشِيُّ، عَنْ جَابِرٍ: عَــنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اسْــمَ اللهِ الْأَعْظَمَ عَلى ثَلَاثَةٍ وَسَــبْعِينَ حَرْفاً، وَإِنَّمَا[٢] كَانَ عِنْدَ آصَفَ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَخُسِــفَ[٣] بِالْأَرْضِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَرِيرِ بِلْقِيسَ حتّى تَنَاوَلَ السَّرِيــرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ عَادَتِ الْأَرْضُ كَمَا كَانَتْ أَسْرَعَ مِــنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ[٤]، وَنَحْنُ عِنْدَنَا[٥] مِنَ الِاسْــمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَــبْعُونَ حَرْفاً، وَحَرْفٌ[٦] عِنْدَ اللهِ - تبارك وتَعَالى -[٧]

---

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص٢٢٨، ح١، عن أحمد بن محمّد، عن علّي بن الحكم، عن محمّد بــن الفضل، قــال: أخبرني ضريس الوابشي. والمذكــور في بعض مخطوطاته «محمّــد بن الفضيل، قــال: أخبرني شريس الوابــشي» وهو الظاهر؛ فقد روى محمّد بــن الفضيل، عن شريس الوابشي عن جابــر، في المحاســن، ص٣٠٠، ح٥؛ والخصال، ص٣٧، ح١٥؛ والفقيــه، ج٣، ح٤٥١٦، ص٤٣٩؛ وص ٤٤٤، ح٤٥٣٢.

يؤكّــد ذلــك أنّ عــليّ بن الحكــم روى كتاب محمّــد بن الفضيــل الأزرق. راجع: الفهرســت للطوسي، ص٤١٦، الرقم ٦٤٣.

(٢) في «بح»: «فإنّما».

(٣) فقال: خُسِــفَ بالرجل وبالقوم، إذا أخذته الأرضُ ودخل فيها. وخَسَــفَ المكانُ يَخْسِــفُ خَسْفاً وخُسُوفاً: ذهب في الأرض، وخَسَفَه الله تعالى وخَسَفَ الله به الأرَض، أي غاب به فيها، يتعدّى ولا يتعدّى. راجع: لسان العرب، ج٩، ص٦٧ (خسف).

(٤) في حاشية «ب، بس، بف» والبحار: «العين».

(٥) في «ب، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبصائر، ص٢٢٨: «وعندنا نحن».

(٦) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والبصائر، ص٢٢٨. وفي المطبوع: + «واحد».

(٧) في «ف»: - «عند الله تبارك وتعالى».

اسْتَأْثَرَ بِهِ[١] فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ، وَلاَ حَوْلَ[٢] وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»[٣].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو العطار، أبو جعفر الأشعري، القمي، شّيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عـين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٤]؛ وغيره: من مشـايخ الكليني، من الطبقة الثامنة؛ وأحمد بن محمّد قد يقال إنه مشترك بين ثقتين الأشعري والبرقي، لكن الظاهر أنه أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسـى الأشـعري، عربي قمي، شّـيخ أصحابنا في قـم، ووجههـم وفقيههم، ثقة، وهو من السـابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٥]؛ وعلّي بن الحكم هو أبو الحسـن النخعي، مولى، ضرير، كوفي، ثقة، جليل القدر، من السادسة[٦]؛ ومحمّد بن الفضيل اسم مشترك بين راويين، بل قد يقال بين ثلاثة؛ محمّد بن الفضيل بن كثير الأزدي، وهو ضعيف، مرمي بالغلو؛ ومحمّد بن الفضيل بن غزوان، وهو ثقة عند العامة والخاصة؛ ومحمّد بن القاسـم بن الفضيل بن يسار – وهو ثقة هو وأبيه وجده –، حيث يدعى محمّد بن الفضيل نسـبة إلى جده الشـهير الفضيل بن يسـار، ولكن المتعيّن

---

(١) «استأثر به»: انفرد به وخصّ به نفسه واستبدّ به. راجع: لسان العرب، ج٤، ص٨ (أثر).

(٢) قال ابن الأثير: «الحَوْل هاهنا: الحركة، يقال: حالَ الشخصُ يحول إذا تحرّك، المعنى: لا حركة ولا قوّة إلاّ بمشيئة الله تعالى. وقيل: الحَوْل: الحيلة، والأوّل أشبه». النهاية، ج١، ص٤٦٢ (حول).

(٣) بصائر الدرجات، ص٢٢٨، ح١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص٢٣٠، ح٨ و ٩، بسندهما عن علّي بن الحكم، عن محمّد بن الفضيل، عن سـعد أبي عمرو الجلاب، عن أبي عبد الله ﵇، مع تفاوت يسـير. وفيه، ص٢٢٩، ح٦، بسنده عن عليّ بن الحكم مع اختلاف يسير. وفيه، ص٢٢٩، ح٧، بسـند آخر، مع اختلاف يسير. دلائل الإمامة، ص٢١٩، مرسلاً، مع تفاوت. راجع: خصائص الأئمّة ﵈، ص٤٦، الوافي، ج٣، ح١١١٤، ص٥٦٣؛ البحار، ج١٤، ح٥، ص١١٣.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٦) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

الذي يروي عن الرضا عليه السلام ويروي عنه زملاء الحسن بن محبوب من السادسة هو ابن كثير الأزدي، الضعيف، من الخامسة أو صغارها[1]؛ وجابر هو جابر بن يزيد، عربي، كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة، كما عن ابن الغضائري، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، دلت صحيحة زياد الحلّال على صدقه، وحكى الكشي عن سفيان الثوري أنه قال: «إنه صدوق في الحديث، إلّا أنه كان يتشيع»، وفي كتبهم أنه قال أيضاً: «ما رأيت أورع بالحديث من جابر»، وتضاربت فيه آراء العامة بين مضعف وموثق. وقد اخترنا القول بوثاقته بحسب ما دلت عليه صحيحة زياد الحلّال، وهو من التابعين، ولد في حدود سنة (٥٥هـ)، وتوفي سنة (١٢٨هـ)، وهو من صغار الثالثة[2]. ويبقى الكلام في الواسطة بين محمّد بن الفضيل وجابر، وهو شريس الوابشي.

**٥ شريس الوابشي:**

اسم شريس هو مصغر لشرس، ويتوسط شريس محمّد بن الفضيل وجابر في مواضع عدّة، وإن صحف أحياناً إلى ضريس الوابشي أو بشر الوابشي، وقد ذكره الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وذكر أنه كوفي، روى عنهما عليهما السلام[3].

وذكر عنوان ضريس الوابشي أيضاً في أصحاب الصادق عليه السلام[4]، وهو العنوان المستل من الرواية، ولعل الصواب - كما يبدو - أنه لا وجود لراو اسمه ضريس الوابشي في البين، بل هو تصحيف عن شريس.

وقد روى عنه الحسن بن راشد، وزير المنصور الذي ضُعف في كتاب ابن الغضائري، وروى هو عن سدير، والحسن من الخامسة، وسدير من الثالثة ممن أدركتهم الخامسة.

---

(١) ينظر: ج٣، ح٣٣٩، ص٣١٨.

(٢) ينظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٩.

(٣) رجال الشّيخ، الطوسي، ص٢٢٤، ت٣٠٢٠.

(٤) رجال الشّيخ، الطوسي، ص٢٢٧، ت٣٠٧٧.

وروى عنه محمّد بن الفضيل، وهو من الخامسة، وروى عن جابر، وهو من صغار الثالثة، كما في هذه الرواية وغيرها. والمتحصل كونه ممن روت عنه الخامسة، وروى عن صغار الثالثة، فلعله من صغار الرابعة.

هذا من ناحية الطبقة، وأما من ناحية الحال فلم يذكر عنه شيء، ولكن رواية الضعفاء عنه، كمحمّد بن الفضيل الأزدي والحسن بن راشد العباسي، بل وروايته عن جابر، وهو ممن يكثر الغلاة والضعفاء إنهاء رواياتهم إليه مما يثير الريبة في شأنه.

## تحقيق الصدور:

السند ضعيف لا قوة فيه، قال العلّامة المجلسي: «مجهول»[١]. نعم روى في البصائر هذه الرواية بهذا السند، وبغيره، فعن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن حفص، عن عبد الصمد بن بشير، عن أبي عبد الله عليه السلام، وعن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن محمّد بن الفضيل، عن سعد أبي عمرو الجلّاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، وقريب منه ما عن أحمد بن موسى، عن أحمد بن عبدوس الخليجي، عن عليّ بن الحكم، عن محمّد بن الفضيل، عن سعد أبي عمرو، عن أبي عبد الله عليه السلام، والأسناد ليس فيها ما يحتج به، ولا سبيل للتظافر بينها، والنتيجة عدم تحقق الوثوق بالصدور.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٤.

٦١٧ / ٢. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[١]، عَنْ زَكَرِيَّـا بْنِ عِمْرَانَ الْقُمِّيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أصحاب أبي عَبْدِ الله عليه السلام - لَمْ أَحْفَظ اسْمَهُ - قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ عليه السلام أُعْطِيَ حَرْفَيْنِ كَانَ يَعْمَلُ بِهِمَا، وَأُعْطِيَ مُوسى[٢] أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ، وَأُعْطِيَ إبراهيم ثَمَانِيَةَ أَحْرُفٍ، وَأُعْطِيَ نُوحٌ خَمْسَـةَ عَشَرَ حَرْفاً، وَأُعْطِيَ آدَمُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ حَرْفاً، وَإِنَّ الله تَعَالى جَمَعَ[٣] ذلِكَ كُلَّهُ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله[٤]، وَإِنَّ اسْـمَ الله الْأَعْظَمَ ثَلَاثَةٌ وَسَـبْعُونَ حَرْفاً، أُعْطِيَ مُحَمَّدٌ[٥] صلى الله عليه وآله اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ حَرْفاً، وَحُجِبَ عَنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ»[٦].

---

(١) الحسـين بن سـعيد ومحمّد بن خالد - وهو البرقي - كلاهما من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى، وورد العنوانان في أسـناد كثيرةٍ متعاطفين، انظر على سـبيل المثال: الكافي، ح٣٨٥ و٥١١، وذيل ح٧٥٩ وح ٢٠٨٤ و ٢٢٤٤ و ٣١٢٥ و٣٣٢٢ و٣٣٣١. وتوسّـط أيضـاً أحمـد بـن محمّد [بن عيسـى] بين محمّد بن يحيى وبين محمّد بن خالد [البرقي] في أسـناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديـث، ج٢، ص٥٦٣-٥٦٤، ص٦٩٤. فعليه مـا ورد في بصائر الدرجات، ص٢٢٨، ح٢، من نقل الخبر عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن خالد، لا يخلو من خللٍ.

(٢) في «ف»: «وأنّ موسى اعطي».

(٣) في «ف»: + «جميع».

(٤) في البصائر، ص٢٢٨، ح٢: + «وأهل بيته».

(٥) هكـذا في «ب، ض، بـر». وفي «ج» والبصائـر، ص٢٢٨، ح٢: «أعطى الله محمّـداً». وفي «ف»: «لمحمّد». وفي المطبوع: «أعطى محمّداً».

(٦) بصائـر الدرجات، ص٢٢٨، ح٢، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص٢٢٨، ح٣ و٤ و٥ بسـند آخر، مع اختلاف يسـير. تفسـير العيّاشي، ج١، ح٢٣١، ص٣٥٢، عن عبد الله بن بشير، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الـوافي، ج٣، ح١١١٦، ص٥٦٤؛ البحـار، ج١٣، ح٦٥، ص٣٥٨ وفيـه قطعـة منه؛ وج١٧، ح١١، ص١٣٤.

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، قمي، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه كثير الحديث، وهو من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[١]؛ وأحمد بن محمّد قد يقال أنه مشترك بين ثقتين: بين أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، والصواب كونه الأشعري القمي؛ ليس فقط لأن الإطلاق ينصرف إليه، بل ولاشتهار أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري برواية كتاب الحسين بن سعيد، وللتعبير عن الراوي الآخر الذي روى عنه باسمه، وهو محمّد بن خالد، ولو كان أحمد بن محمّد ليس الأشعري، بل أحمد بن محمّد بن خالد البرقي لكان الأوّلى أن يعبر (عن أبيه) وليس عن محمّد بن خالد، وأحمد بن محمّد بن عيسى هو أبو جعفر، الأشعري القمي، ثقة، كبير أصحابنا بقم ووجههم وفقيههم، وذكر ابن حجر أنه شيخ الرافضة في قم، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٢]. وهو يروي عن شيخيه الحسين بن سعيد ومحمّد بن خالد البرقي معا، وهو سند متكرر؛ والحسين بن سعيد هو الحسين بن سعيد بن حمّاد، جده مهران، من موالي عليّ بن الحسين عليه السلام، كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثّقَه الطوسي، وعدّه الكشي في الثقات من أهل العلم، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، وروى في كامل الزيارات والتفسير، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علما بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة». وهو من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية[٣]؛ ومحمّد بن خالد البرقي، أبو عبد الله البرقي، مولى أبي موسى الأشعري، كما عن النجاشي، مولى جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائري. قمي، والد صاحب المحاسن، وثّقه الشّيخ، «وكان ضعيفا في الحديث، أديباً، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب»، كما عن النجاشي. يعرف وينكر، يروي عن الضعفاء كثيراً، ويعتمد المراسيل، كما عن ابن

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

الغضائري، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، وهو من صغار السادسة[1]؛ وزكريا بن عمران القمي مجهول، يظهر من تتبع الأسناد أنه قمي، يكنى بأبي يحيى، ويقرب كونه من الأشاعرة، وقد روى في المحاسن عن إدريس بن عبد الله، وهو إدريس بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص، وبتتبعي للأشاعرة فإني لم أعثر لعمران بن عبد الله بن سعد من ابن يدعى زكريا، نعم أخوه آدم له ابن بهذا الاسم، وقد وقع التصحيف في سند رواية فجاء مرة بزكريا بن عمران، وأخرى بزكريا بن آدم الثقة الأشعري[2]؛ هارون بن الجهم، أبو الجهم القرشي، مولى، ثقة، كوفي، من الخامسة[3]، وهو يروي هنا عن رجل لا يتذكر اسمه.

## تحقيق الصدور:

وصف العلّامة المجلسي السند بالجهالة[4]، والرواية مرسلة في الكافي، كما هو ظاهر بغض النظر عن جهالتنا بزكريا بن عمران، ورواه في البصائر مرة بشبيه هذا السند، وأخرى عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي عن أبيه الذي رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي مختصر البصائر جاءت هذه الرواية كجزء من رواية طويلة[5]، وفي سندها أبي جميلة النخاس، وهو لا يؤتمن في نقل الأحاديث.

---

(١) ينظر: ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣٨٠، ص٤٤٠.

(٣) ينظر: ج٣، ح٢٧٢، ص١٦٠.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٧.

(٥) مختصر بصائر الدرجات، حسين بن سليمان الحلّي، ص١٢٥.

٦١٨ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ محمّد الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أحمد بْنِ محمّد بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ عليّ بْنِ محمّد النَّوْفَلِيِّ: عَنْ أبي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعَسْكَرِ[١] عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ[٢]: «اسْمُ الله الْأَعْظَمُ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ حَرْفاً، كَانَ[٣] عِنْدَ آصَفَ حَرْفٌ[٤]، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَانْخَرَقَتْ[٥] لَهُ[٦] الْأَرْضُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَبَأَ، فَتَنَاوَلَ عَرْشَ بِلْقِيسَ حَتَّى صَيَّرَهُ إِلى سُلَيْمَانَ، ثُمَّ انْبَسَطَتِ الْأَرْضُ فِي أَقَلَّ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ؛ وَعِنْدَنَا مِنْهُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفاً، وَحَرْفٌ عِنْدَ الله مُسْتَأْثِرٌ[٧] بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ»[٨].

---

**رجال السند:**

الحسين بن محمّد الأشعري فهو أبو عبد الله الأشعري، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكليني، وهو من صغار الثامنة، إذ لعله بقي إلى (٣١٧هـ)[٩]؛ ومعلى بن محمّد فهو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر،

---

(١) في «ب، ف، بر، بف» والبصائر والبحار: «عن أبي الحسن العسكري». وفي «و، بح»: «عن أبي الحسن صاحب العسكري».

(٢) في البحار: + «إنّ».

(٣) في «ج»: «وكان». وفي «ف» والوافي: «وإنّما كان».

(٤) في «ج»: + «واحد».

(٥) «فانخرقت»، أي شقّت، أو تحرّكت، من خَرَق الأرضَ خَرْقاً، أي جابها وخرقها وشقّها. وخرق الأرضَ يَخْرُقها، أي قطعها حتّى بلغ أقصاها. راجع: لسان العرب، ج١٠، ص٧٥ (خرق).

(٦) في «ف، بح، بف»: – «له».

(٧) في الوافي والبصائر: «استأثر».

(٨) بصائر الدرجات، ص٢٣١، ح٣؛ دلائل الإمامة، ص٢٣٩، بسندهما عن معلىّ بن محمّد، مع اختلاف. خصائص الأئمّة عليهم السلام، ص٤٦، مرسلاً، عن عليّ عليه السلام، مع زيادة واختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١١٥، ص٥٦٣؛ البحار، ج١٤، ح٦، ص١١٣، وفيه إلى قوله: «من طرفة عين».

(٩) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شـاهداً، كما عن ابن الغضائري، يروي عن أسماء لا يعرف عنها شيء، ويتفرد بذكر أسـمائهم، ووثّقه السـيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، والمعتمد لدينا - كما عليّه المشهور - ضعفه، وهو من السابعة[١]؛ أحمد بن محمّد بن عبد الله هو أحمد بن محمّد بن عبد الله بن مروان الأنباري، كما يظهر من تتبع أسـناد معلى ووصفه له، مجهول لم يرو عنه غير معلى بن محمّد، وكل سند ليس قبله معلى بن محمّد ففيه تصحيف، أو سـقط، كما وضحناه في الألف، لذا فلعله مخترع، ولا وجود له من الأصل، وهو ثقة عند السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، لكن الصحيح جهالته[٢]. ويبقى الكلام في علّي بْنِ محمّد النَّوْفَلِيِّ.

## ◦ عليّ بْنِ محمّد النَّوْفَلِيّ:

يظهر أنه هو عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي الهاشمي، لعله كان معروفا في وقته هو وأبوه محمّد بن سـليمان، ويروي عنه أمثال: أحمد البرقي، ويوسف بن السخت، ومحمّد بن الحسن بن شمون، وموسى بن جعفر وهو البغدادي، ومحمّد بن عليّ بن محبوب.

وهو يروي عن: الإمام الهادي عليه السلام بعنوان؛ أبي الحسـن العسكري عليه السلام، أو صاحب العسـكر أو الفقيـه، وكاتب أبي جعفر الجـواد عليه السلام، وري عن أبي أيـوب المديني، وهو سليمان بن مقبل، وأبيه، وذكره البرقي والشّيخ في أصحاب الحسن الثالث الهادي عليه السلام، روى في كامـل الزيارات، وذكر الصدوق سـنده إليه، وقال: «ومـا كان فيه عن عليّ بن محمّد النوفلي، فقد رويته عن محمّد بن عليّ ماجيلويه رضي الله عنه، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن عليّ بن محمّد». وفي السند توسط البرقي الأب بينه وبين البرقي الابـن الذي يروي عنه كثيرا! ويظهر أنه حدّث الراوي عنه مكررا أحمد بن عبيد الله بن عمار، الثقفي الكاتب سنة (٢٥٠هـ)، وعلى كل تقدير فليس من مؤشر لحسنه، بل رواية ابن شمون وابن السخت والبرقي عنه مؤشر سلبي؛ إذ ابن شمون وابن سخت ممن رميا

---

(١) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٢) ينظر: ج٤، ح٥١٥.

بالضعف، والبرقي ممن رمي بأنه يروي عن الضعفاء.

**تحقيق الصدور:**

يظهر أن الكليني قد استل هذه الرواية من بصائر شيخه الصفار، والسند غير مريح، ولعـل مصدرهـا الأوّل أحد كتـب معلى بن محمّد البـصري ككتاب الإيـمان ودرجاته وزيادتـه ونقصه، قال العلّامة المجلسي: «ضعيف على المشـهور»[1]. أقول: هو ضعيف بلا خلاف.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٧.

## ٣٧ - بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام

٦١٩/ ١. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الخطّاب، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَنِيعِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ مُجَاشِعٍ، عَنْ مُعَلًّى، عَنْ محمّد بْنِ الْفَيْضِ: عَنْ أَبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ[1] عَصَا مُوسى لِآدَمَ عليه السلام، فَصَارَتْ إِلى شُعَيْبٍ، ثُمَّ صَارَتْ إِلى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، وَإِنَّهَا لَعِنْدَنَا، وَإِنَّ عَهْدِي بِهَا آنِفاً[2]، وَهِيَ خَضْرَاءُ كَهَيْئَتِهَا حِينَ انْتُزِعَتْ مِنْ شَجَرَتِهَا، وَإِنَّهَا لَتَنْطِقُ إِذَا اسْتُنْطِقَتْ، أُعِدَّتْ لِقَائِمِنَا عليه السلام، يَصْنَعُ[3] بِهَا مَا كَانَ يَصْنَعُ مُوسى، وَإِنَّهَا لَتَرَوِّعُ[4] وَتَلْقَفُ[5] مَا يَأْفِكُونَ[6]، وَتَصْنَعُ مَا تُؤْمَرُ بِهِ[7]،

---

(١) في «ف»: «كان».

(٢) في شرح المازندراني، ج٥، ص٣٦٨: «يقال: عهدتُه، إذا لقيتَه وأدركته. و«آنفاً» أي مذ ساعة، أي في أوّل وقت يقرب منّا». وراجع: الصحاح، ج٢، ص٥١٦ (عهد)؛ لسان العرب، ج٩، ص١٥ (أنف).

(٣) في «ف»: «صنع».

(٤) هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والمطبوع. وفي «ج»: «لتروع» من راع المتعدّي. وفي حاشية «ج، و»: «راع: أفزع، كروّع، لازم ومتعدّ». وفي حاشية «بف»: «الترويع: ترسانيدن». وقوله: «لَتَرُوعُ»، أو «لَتُرَوِّعُ»، أي لتُخوِّف ولتُفزِعُ، يقال: راعَني الشيءُ يروع رَوْعاً: أفزعني، وروَّعني مثله. راجع: المصباح المنير، ص٢٤٦ (روع).

(٥) «تَلْقَفُ»، أي تتناولُ بسرعة، تقول: لَقِفْتُ الشيءَ أَلْقَفُهُ لَقَفاً، وتَلَقَّفْتُهُ أيضاً، أي تناولته بسرعة. راجع: الصحاح، ج٤، ص١٤٢٨ (لقف).

(٦) «يَأْفِكُونَ» أي يكذبون، من الإفك بمعنى الكذب، أو يصرفونه عن وجهه. يقال: أَفَكَهُ يأفِكُهُ أَفْكاً، إذا صرفه عن الشيء وقلبه. قال الراغب: «الإفْك: كلّ مصروف عن وجهه الذي يحقّ أن يكون عليه»، ثمّ قال: «فاستعمل ذلك في الكذب لما قلنا». راجع: النهاية، ج١، ص٥٦؛ المفردات للراغب، ص٧٩ (أفك).

(٧) في كمال الدين: «ما كان يصنع بها موسى بن عمران عليه السلام، وإنّها تصنع ما تؤمر» بدل «ما كان يصنع

إِنَّهَا[١] - حَيْثُ أَقْبَلَتْ[٢] تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ - يُفْتَحُ[٣] لَهَا[٤] شُعْبَتَانِ[٥]: إِحْدَاهُمَا فِي الْأَرْضِ، وَالْأُخْرى فِي السَّقْفِ، وَبَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً، تَلْقَفُ[٦] مَا يَأْفِكُونَ بِلِسَانِهَا»[٧].

---

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، الثقة العين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة[٨]؛ سلمة بن الخطّاب، الأقرب ضعفه؛ لقول النجاشي، «كان ضعيفاً في حديثه، له عدّة كتب»، وهو من السابعة[٩]؛ وعَبْدِ الله بْنِ محمّد عنوان مشترك يصعب تحديده، وقد مرَّ الكلام فيه[١٠]؛

---

- إلى - ما تؤمر به».

(١) في «ج، ف»والوافي: «وإنّها».

(٢) في كمال الدين: «القيت».

(٣) في «ب، ج» وحاشية «ف، بح» والبحار: «تفتح». وفي «ض» وحاشية «ج، بر»: «ينتج». وفي «بح»: «تنتج».

(٤) في «بح»: - «لها». وفي «بس»: «بها».

(٥) في الاختصاص: «شفتان». و«الشعبة»: الغصن. وأيضاً: الطائفة من كلّ شيء والقطعة منه. راجع: الصحاح، ج١، ص١٥٧ (شعب).

(٦) في كمال الدين: - «ما يأفكون يفتح لها - إلى - ذراعاً تلقف».

(٧) كمال الدين، ص٦٧٣، ح٢٨، بسنده عن محمّد بن يحيى. بصائر الدرجات، ص٢٠٣، ح٣٦، عن سلمة بن الخطّاب، مع اختلاف. الاختصاص، ص٢٦٩، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن حمدان بن سليمان، عن عبد الله بن محمّد. تفسير العيّاشي، ج٢، ح٦٤، ص٢٤ عن محمّد بن عليّ عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١١١٧، ص٥٦٥؛ البحار، ج١٣، ح١١، ص٤٥.

(٨) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٩) ينظر: ج٢، ح٢١١، ص٧٨٨.

(١٠) ينظر: في هذا الجزء، ح٦٠٣.

ويبقى الكلام في مَنِيع بْنِ الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيِّ ومجاشع ومعلى ومُحَمَّدِ بْنِ الْفَيْضِ التيمي.

## ٥ مَنِيع بْنِ الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيِّ:

لم يذكره أصحابنا في فهارسهم، قلت في الألف: «روى في كامل الزيارات. يرد بعنوان: منيع، منيع بن الحجاج، منيع البصري، مسمع مصحفاً في روايته عن يونس بن عبد الرحمن، استقرب - السيّد البروجردي قدست نفسه - في طبقات الكافي كونه من السابعة، وعدّه منها في طبقات التهذيب، والرجل يروي كثيراً عن يونس بن عبد الرحمن المتوفى على رأس المائتين، وممن تروي عنه السابعة بواسطة وبدونها، حيث يكثر سلمة بن الخطّاب الرواية عنه بواسطة عبد الله بن محمّد اليماني، والذي هو من السابعة أيضا، وفي سند روى سلمة بن الخطّاب، عن عبد الله بن الخطّاب، عن عبد الله بن محمّد بن سنان، عن مسمع، عن يونس بن أبي وهب، وهذا السند قد شوه وصحف كثيراً، وأصله أن سلمة بن الخطّاب يروي عن عبد الله بن محمّد، الذي يروي عن منيع، الذي يروي عن يونس بن عبد الرحمن وهو عن أبي وهب، والظاهر أن وضعه في الطبقة كمحمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، وهو من كبار السابعة»(١).

## ٥ مجاشع:

لا يعرف من هو ولم يرد إلّا في هذه الرواية.

## ٥ معلى:

لا يعرف من هو ولم يرد إلّا في هذه الرواية.

## ٥ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَيْضِ:

لا يعرف من هو، وما ذكره البرقي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: «محمّد بن الفيض التيمي، من الرئاب»(٢). والرئاب تصحيف الرباب، بينما ورد في أصحاب أبي عبد

---

(١) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٥٣٠، ت٨٩٩.

(٢) الرجال، البرقي، ص١٩.

الله عليه السلام في رجال الشّيخ: «محمّد بن الفيض التيمي، تيم الرباب»[١]. وهو الصواب، حيث ذكر ذلك في بعض الأسناد، أما رواية محمّد بن أبي عمير عنه الواردة في أحد طريقي الصدوق[٢]، فيتطرق إليها الشك، وإن كانت لا تمتنع من حيث الطبقة. روى عنه الحسن بن فضال ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، وهما السادسة، وقد روى عنه معظم رواياته داود بن إسحاق، أبو سليمان الحذاء، وهو من السادسة أيضا، وقد روى محمّد بن الفيض في معظم رواياته عن أبي عبد الله عليه السلام، وما في رواية عن أبي جعفر عليه السلام فليس هو. وعلى ذلك فالوارد في هذه الرواية ليس هو التيمي المذكور في الرجال.

## تحقيق الصدور:

ضعف السند ظاهر، بل هو مظلم، مجهول، متفرد، سواء في كتبنا أو كتب الجمهور، قال العلّامة المجلسي «ضعيف»[٣]، ورواه ابن بابويه الحديث في الإمامة والتبصرة بنفس السند[٤]، ورواه الصفّار عن سلمة بن الخطّاب بنفس السند أيضاً، وكذا رواها الصدوق في كمال الدين عن أبيه بنفس السند، وروى في الاختصاص عن أحمد بن محمّد العطار، عن أبيه، عن حمدان بن سليمان، عن عبد الله بن محمّد اليماني، عن منيع مثله، وكلها من منبع – ضعيف، مجهول – واحد، فلا وثوق بصدورها.

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣١٣، ت٤٦٤٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٥٢٥.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٨.

(٤) الإمامة والتبصرة، علّي ابن بابويه القمي، ص١١٦، ح١٠٨.

**٦٢٠ / ٢. أحمد بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسـى، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ، عَـنْ عليّ بْنِ أَسْـبَاطٍ، عَنْ محمّد بْـنِ الْفُضَيْلِ، عَـنْ أبي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ: عَـنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: سَـمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَلْوَاحُ مُوسى عليه السلام عِنْدَنَا، وَعَصَا مُوسى عِنْدَنَا، وَنَحْنُ وَرَثَةُ[١] النَّبِيِّينَ»[٢].**

---

**رجال السند:**

أحمد بن إدريس هو أبو عليّ الأشعري، القمي الثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ) بالقرعاء[٣]؛ وعِمْرَانَ بْنِ مُوسى هو عمران بن موسى الزيتوني، أشعري، عربي، قمي ثقة، من صغار السابعة، سيأتي تفصيله. ومُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ هو موسى بن جعفر بن وهب، من كبار السابعة، سيأتي تفصيله؛ وعليّ بن أسباط، هو بيّاع الزطي، كوفي، من السادسة، كان فطحيا، ثقة، أوثـق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه، كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عـن ابن مسعود، ترحم الإمام الجـواد عليه السلام عليّه، مما يؤكد عدولـه[٤]؛ ومحمّد بن الفضيـل هو الأزدي، الضعيف، بدلالة روايته عن أبي حمزة هنا، وقد مرَّ إجمال حاله[٥]، وأما طبقته فهي الخامسـة، وإن ذكر السـيّد البروجردي قدس سره في طبقـات الكافي أنه من السادسـة، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السـابعة كرواية محمّد بن عيسى اليقطيني، ومحمّد بن الحسـين بن أبي الخطّاب، فهي بالواسطة على الصحيح، كما في بقية

---

(١) في البصائر وتفسير العيّاشي: «ورثنا».

(٢) بصائـر الدرجات، ص١٣٩، ذيـل ح٤؛ وص٢٠٣، ح٣٢، وفيهما عن أبي محمّد، عن عمران بن موسـى. وفي تفسـير العيّاشي، ج٢، ح٧٧، ص٢٨ عن أبي حمزة. وفي الإرشـاد، ج٢، ص١٨٧، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١١١٨، ص٥٦٥.

(٣) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٤) ينظر: ج١، ح٣٢، ص٢٥٥.

(٥) ينظر: ج٣، ح٣٣٩، ص ٣١٨.

أسنادهما إليه، وقد أشرنا إلى ذلك في كتاب الألف، وهو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جلّ أسناده.

وأما أبو حمزة فقد مرَّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار، المعروف، مولى، كوفي، قال الصدوق: إنه من طيّ، من نعثل، ولكنه سكن ثمالة فنسب إليهم، وثَّقه الصدوق والنجاشي والشّيخ، وزاد النجاشي: «كان من خيار أصحابنا، وثقاتهم، ومعتمديهم في الرواية والحديث»، وجاء في شأنه روايات عدّة، روى في التفسير وكامل الزيارات، وصفه العامة بالوهم في الأخبار، والغلو في التشيع توفي سنة (١٥٠هـ)[١].

### ○ عِمْرَانَ بْنِ مُوسى:

الزيتوني الأشعري، عربي، قمي، قال عنه النجاشي: «عمران بن موسى الزيتوني، قمي، ثقة، له كتاب نوادر كبير، أخبرنا ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا أبي عنه بكتابه»[٢]. وهو ممن يكثر عن موسى بن جعفر البغدادي الآتي.

### ○ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ:

قال النجاشي: «موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، أبو الحسن، له كتاب نوادر، أخبرنا محمّد بن عليّ القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن أبي قتادة، قال: حدّثنا موسى بن جعفر بكتابه. وقال الحسين بن عبيد الله: أخبرنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر بكتابه»[٣]. ويلاحظ أن سند الرواية نظير السند المعروف إلى كتابه، والمذكور في فهرست النجاشي.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٩١، ت٧٨٤.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٠٦، ت ١٠٧٦.

قال الشّيخ في الفهرست: «موسى بن جعفر البغدادي؛ له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه ومحمّد ابن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عنه»[١]. وقد ذكره فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام في الرجال[٢]. والرجل جاء في أسناد كامل الزيارات.

قال في القاموس: «الظاهر اتّحاده مع موسى بن جعفر البغدادي الّذي عنونه الخطيب، قائلا: حدّث ببلخ عن شُعبة بن الحجّاج»[٣].

وهو قول مجانب للصواب، وخلاف الظاهر وإن اتحد الاسم، خاصة أن اتحاد اسم موسى بن جعفر منسوبا لبغداد ليس بالقدر الكافي للحكم بالاتحاد، بل الظاهر الافتراق وعدم كونهما رجلا واحدا، حيث جاء في تاريخ بغداد: «موسى بن جعفر البغدادي: حدّث ببلخ عن شعبة بن الحجاج، روى عنه عليّ بن عبد الله بن مكرم البلخي، أخبرنا أحمد بن محمّد العتيقي، حدّثنا عبد الرحمن بن محمّد بن يوسف الرازي، حدّثنا عبد الرحمن بن محمّد بن البلخي، حدّثنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الله بن مكرم السمسار، حدّثنا موسى بن جعفر البغدادي، حدّثنا شعبة بن الحجاج، عن مخول بن راشد، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله صلى الله عليّه وسلم يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر (آلم تنزيل) و(هل أتى على الإنسان)، وفي الجمعة بسورة الجمعة و(إذا جاءك المنافقون) يوبخ المنافقين بها»[٤].

ومنه يظهر أن الرجل يروي عن شعبة بن الحجاج، وهو من الرابعة، فقد ولد سنة (٨٥هـ)، وتوفي سنة (١٦٠هـ) بينما الذي في كتبنا ممن روى عن عليّ بن أسباط، وهو من

---

(١) فهرست الطوسي، الطوسي، ص٢٤٣، ت ٧١٩.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤٤٩، ت٦٣٧٧.

(٣) قاموس الرجال، التستري، ج١٠، ص٢٧٣.

(٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١٣، ص١٩.

السادسة، وروى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر، من كبار الثامنة أو صغار السابعة، ففارق الطبقة كبير بين الرجلين.

## تحقيق الصدور:

السند يعاني من الضعف والجهالة في حلقتين منه، فمحمّد بن الفضيل ضعيف، وموسى بن جعفر البغدادي لا يعلم حاله أحد، وعلى كل تقدير فهذا الخبر لم يروه أصحابنا إلّا بهذا الطريق أو بالإرسال، قال العلّامة المجلسي: «مجهول»[1]، وهو كما قال، ونجهل صدوره عن المعصوم عليه السلام.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٨.

**٦٢١/ ٣. مُحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحمّد بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُرَاسَانِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّ الْقَائِمَ إذا قَامَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلى الْكُوفَةِ، نَادى مُنَادِيهِ: أَلَا لَا يَحْمِلْ[1] أَحَدٌ مِنْكُمْ طَعَاماً وَلَا شَرَاباً، وَيَحْمِلُ حَجَرَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام وَهُوَ وِقْرُ[2] بَعِيرٍ، فَلَا يَنْزِلُ مَنْزِلاً إِلاَّ انْبَعَثَ[3] عَيْنٌ مِنْهُ[4]، فَمَنْ كَانَ جَائِعاً شَبِعَ، وَمَنْ كَانَ ظَامِئاً[5] رَوِيَ، فَهُوَ زَادُهُمْ حتّى يَنْزِلُوا[6] النَّجَفَ مِنْ ظَهْرِ الْكُوفَةِ»[7].**

---

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[8]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمداني، كوفي، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير

---

(١) يجوز فيه النفي أيضاً.

(٢) «الوِقْر»: الحِمْل الثقيل، أو أعمّ منه، والحِمل: ما يُحمل. والجمع: الأوقار. راجع: القاموس المحيط، ج١، ص٦٨٣ (وقر).

(٣) في «بس، بف»: «انبعثت».

(٤) في «ف»: «منه عين».

(٥) في البصائر: «ظمآن». و«الظامئ» من الظمأ، وهو العطش. راجع: الصحاح، ج١، ص٦١ (ظمأ).

(٦) في «و، بر، بف» وشرح المازندراني والبحار: «حتّى ينزل». والسياق يقتضي الجمع. وفي البصائر: «حتّى نزلوا».

(٧) بصائر الدرجات، ص٢٠٨، ح٥٤، عن محمّد بن الحسين. وفي الغيبة للنعماني، ص٢٣٨، ح٢٨ و٢٩؛ وكمال الدين، ص٦٧٠، ح١٧، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١١٩، ص٥٦٦؛ البحار، ج١٣، ح٢٠، ص١٨٥.

(٨) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[١]؛ وموسى بن سعدان كوفي، ضعيف في الحديث، كما عن النجاشي، وعن ابن الغضائري، ضعيف، في مذهبه غلو، روى في التفسير وكامل الزيارات، ولم ينفع التفسير عند السيّد الخوئي قدست روحه في التشفع له، وما ذلك إلّا لكلمة النجاشي (ضعيف في الحديث)، بينما مرَّ في محمّد بن جمهور العمي أنه بسبب وروده في التفسير لم تنفع كلمة النجاشي (ضعيف في الحديث) في الحكم بضعفه، بل وثَّقَه هناك، مع أن النجاشي هناك ألحق الضعف بالحديث بأوصاف ذم أخرى! وهو من كبار السابعة[٢]؛ وعبد الله بن القاسم، هو الحضرمي بدلالة رواية سعدان عنه، وروايته عن أبي سعيد الخراساني، قال النجاشي: «المعروف بالبطل، كذاب غال، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتد بروايته»، وعن ابن الغضائري: كوفي، ضعيف، متهافت، لا ارتفاع به. مرَّ تفصيل حاله، وبيان ضعفه، وطبقته[٣]. ويبقى الكلام في أبي سعيد الخراساني.

### ٥ أبو سعيد الخراساني:

والكلام في نقاط:

**الأولى**: ذكر السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم، وكذا غيره في عنوان أبي سعيد الخراساني أنه هو من ذكره الشّيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، وأنه قد روى عنه أحمد بن هلال وعبد الله بن القاسم.

أقول: أن المذكور في أصحاب الرضا عليه السلام ووصف الشّيخ إياه بالمجهول، ينطبق على من روى عنه أحمد بن هلال، وروى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، لكن انطباقه عمن روى عنه عبد الله بن القاسم فليس في محله؛ لأنه لا يروي عن الرضا عليه السلام في تلك الرواية، بل عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٢) ينظر: ج٤، ح٥٤٥.

(٣) ينظر: ج٤، ح٥١٦.

فإن من يروي عن الرضا عليه السلام إنما يروي عنه أحمد بن هلال الذي هو من السابعة بلا خلاف، فلا يستقيم أبدا أن يكون هو الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام وتروي عنه السابعة، ويروي عنه عبد الله بن القاسم الحضرمي الذي هو من كبار السادسة. فلا يصار إلى الاتحاد مع اتحاد الكنية والبلد مع اختلاف من روى عن الرجل ومن روى عنهم، بل والاختلاف في الطبقة؛ فإن من روى عنه عبد الله بن القاسم لعله من كبار الخامسة، بينما الثاني يظهر بوضوح أنه من السادسة.

**الثانية**: أن الشّيخ إنما ذكر ذلك العنوان فيمن روى عن الرضا عليه السلام ووصفه بالمجهول، ولا يبعد أن يكون مستلاً من الرواية نفسها، في حين نجد في رجال البرقي أنه لم يذكر أبا سعيد الخراساني في أصحاب الرضا عليه السلام، بل ذكر أبا سعيد الخراساني في أصحاب الصادق عليه السلام، ولا يبعد أن يكون صاحب رجال البرقي استله من رواية عبد الله بن القاسم. وعلى كل تقدير فلا يظهر حال رجل من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام يشتهر بهذه التسمية في فهارس أصحابنا.

**الثالثة**: أن هناك راو مشهور من العامة ممن يسمى بتلك التسمية المطلقة، وينصرف إليه عندهم، وهو إبراهيم بن طهمان، حيث يشتهر بأبي سعيد الخراساني، وهو راو مشهور عندهم بالعلم والوثاقة والكرم وأنه يميل إلى المرجئة أو منهم، وهو أيضاً ليس بعيدا عن أجواء التشيع، حيث روى في صباه عن شيخه أبي إسحاق السبيعي المتوفى سنة (١٢٧هـ) وجيله، وبعد ذلك روى عن أبي حنيفة النعمان القريب أيضاً من التشيع والمتوفى سنة (١٤٨هـ)، فهو على هذا بين أن يكون من صغار الرابعة وكبار الخامسة، حيث توفي سنة (١٦٣هـ)، ويمكن لعبد الله بن القاسم إدراكه، فهو من كبار السادسة، إضافة إلى أنّ أبا سعيد الخراساني ممن كان يحدّث ببغداد والعراق، مما يجعل الظرفين الزماني والمكاني يساعدان على رواية عبد الله بن القاسم عنه، ولكن الاطمئنان بهذا الأمر محل تأمل، ولولا اتحاد النسخ لكان احتمال كونه أبا سعيد الخيبري وليس الخراساني أيضاً محل تأمل وتردد.

## تحقيق الصدور:

قال الصدوق في كمال الدين: «حدّثنا محمّد بن عليّ ماجيلويه رضي الله عنه، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وأحمد بن محمّد بن عيسى جميعا، عن محمّد بن سنان، عن أبي الجارود زياد بن المنذر»[1] عن أبي جعفر عليه السلام. والسند أيضاً مرتبك جهة رواية محمّد بن سنان وهو عن أبي الجارود.

ورواها النعماني في الغيبة عن: «محمّد بن همام ومحمّد بن الحسن بن محمّد بن جمهور العمي، عن الحسن بن محمّد بن جمهور، عن أبيه، عن سليمان بن سماعة، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ عليه السلام»[2]. والارباك أيضاً متحقق في هذا السند، بل تفرد هؤلاء الرجال في الأسناد الثلاثة ممن اتصفوا بالغلو وعدم الوثاقة يوجب تشكيكا بالصدور. فالرواية لانفراد عدّة من الغلاة والضعفاء بروايتها ينفرط عقد الوثاقة بها، وقد وصف العلّامة المجلسي سند الكافي بالضعف، وهو واضح[3].

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص٦٧٠.

(٢) الغيبة، النعماني، ص٢٤٤.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٨.

**٦٢٢/ ٤. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ محمّد بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ[1] الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ذَاتَ لَيْلَةٍ[2] بَعْدَ عَتَمَةٍ[3] وَهُوَ يَقُولُ - هَمْهَمَةٌ هَمْهَمَةٌ[4]، وَلَيْلَةٌ مُظْلِمَةٌ -: خَرَجَ عَلَيْكُمُ الإمام عَلَيْهِ قَمِيصُ آدَمَ، وَفِي يَدِهِ خَاتَمُ سُلَيْمَانَ وَعَصَا مُوسى عليهما السلام»[5].**

---

(١) الخبر رواه الصفّار في موضعين من بصائر الدرجات، ص١٩٨، ح١٣؛ وص ٢٠٨، ح٥٢، بسندين عن أبي الحصين الأسدي، عن أبي بصير. ولا يبعد في ما نحن فيه أيضاً صحّة «أبي الحصين»؛ فإنّه هو المذكور في كتب الرجال، وطبقته تلائم الرواية عن أبي بصير. راجع: رجال النجاشي، ص١٧٦، الرقم ٤٦٥؛ رجال الطوسي، ص٢١١، الرقم ٢٧٤٧.

(٢) في البصائر: + «على أصحابه».

(٣) في البصائر: + «وهم في الرحبة». وفي العين: «العَتَمة: الثلث الأوّل من الليل بعد غيبوبة الشفق». وفي الصحاح: «العَتَمة: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج٢، ص١١٣٦؛ الصحاح، ج٥، ص١٩٧٩ (عتم).

(٤) في البصائر: - «همهمة»، الثاني. و«الهَمْهَمَةُ»: الصوت الخفيّ، أو ترديد الصوت في الصدر، أو الكلام الخفيّ لا يُفْهَمُ. وقال المجلسي في مرآة العقول، ج٣، ص٣٩: «والثاني تأكيد الأوّل، وهما من كلام أبي جعفر عليه السلام، وكذا قوله. وليلة مظلمة، أي والحال أنّ الليلة مظلمة، أو في ليلة مظلمة. ويمكن أن يكون همهمة ثانياً من كلام أمير المؤمنين فتكون مرفوعة، أو كلتاهما من كلامه عليه السلام على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي همهمةٌ وليلةٌ مظلمةٌ مقرونتان، أو بنصب ليلة كقولهم: كلّ رجل وضيعتَه». وراجع: لسان العرب، ج١٢، ص٦٢٢ (همم).

(٥) بصائر الدرجات، ص١٩٨، ح١٣، عن محمّد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن أبي الحصين الأسدي. وفيه، ص٢٠٨، ح٥٢، بسند آخر عن أبي الحصين الأسدي؛ كمال الدين، ص١٤٣، من دون الأسناد إلى المعصوم، وفيه: «فروي أنّ القائم عليه السلام إذا خرج يكون عليه قميص يوسف ومعه عصا موسى وخاتم سليمان عليه السلام»؛ الوافي، ج٣، ح١١٢٠، ص٥٦٦؛ البحار، ج١٤، ح٢٤، ص٨١.

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو العطار، الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، مرَّ مراراً[١]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب الثقة، من السابعة، توفي سنة (٢٦٢هـ)[٢]؛ وموسى بن سعدان كوفي، ضعيف في الحديث، كما عن النجاشي، وعن ابن الغضائري، ضعيف، في مذهبه غلو، روى في التفسير وكامل الزيارات، ولم ينفع التفسير عند السيّد الخوئي قدست روحه في التشفع له، وما ذلك إلّا لكلمة النجاشي (ضعيف في الحديث)، بينما مرَّ في محمّد بن جمهور العمي أنه بسبب وروده في التفسير لم تنفع كلمة النجاشي (ضعيف في الحديث) في الحكم بضعفه، بل وثَّقَه هناك، مع أن النجاشي هناك ألحق الضعف بالحديث بأوصاف ذم أخرى!، وهو من كبار السابعة[٣]. ويبقى الكلام في أبي الحسن الأسدي؛ إذ أن أبا بَصِير هو يحيى بن أبي القاسم،الثقة الضرير، كوفي، من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)، كما يقتضي إطلاق الكنية[٤].

**٥ أبو الحسن الأسدي:**

والكلام في ثلاث نقاط:

**الأولى**: أن موسى بن سعدان، وإن كان من كبار السابعة، إلّا أننا لا نستبعد كونه من صغار السادسة، وهو يروي بواسطة واحدة عن أبي بصير الذي هو من الرابعة، فتراه يروي عن أبيه في سند آخر، والمتحصل أنَّ أبا الحسن (الحصين) الأسدي من الخامسة أو من صغارها.

**الثانية**: أن هذه الرواية جاءت في مواضع عدّة، ففي البصائر جاء باسم (أبي الحصين

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٣) ينظر: ج٤، ح٥٤٥.

(٤) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

الأسـدي)[١] وفي سند آخر فيها[٢] روى الحسن بن الحسين اللؤلؤي الرواية، وهو أيضاً من كبار السـابعة عن أبي الحصين الأسـدي، فيبقى الأمر مـردداً بين أن الراوي عن أبي بصير هو أبو الحسن أو أبو الحصين، وإن كان الثاني هو الأرجح.

**الثالثـة**: فيما لو كان الراوي هو أبا الحصين الأسـدي، فهـذا العنوان ينصرف إلى مَن ذكـره الشّـيخ في الفهرسـت في باب مـن لم يقف على اسـمه، قال الشّـيخ: أبو الحصين الأسدي، له كتاب[٣]. وكان عدّه في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام زحر بن زياد، أبو الحصين الأسدي الكوفي[٤]. وهو عينه الذي ذكره النجاشي وقال: «زحر بن عبد الله؛ أبو الحصين الأسـدي، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. له كتاب أخبرنا الحسـين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حُميد، قال: حدّثنا القاسم بن إسماعيل»[٥].

ولكـن بالنظـر إلى وضـع الطبقة من فهرسـت النجاشي مـن أنه مـن أصحاب أبي جعفر عليه السلام، فلا يستقيم أن يروي عنه موسى بن سعدان، لكن لا وثوق بأنه من أصحاب أبي جعفـر عليه السلام، كـما ذكر النجاشي، نعـم هناك راو من أصحـاب أبي جعفر الجواد عليه السلام اسـمه قريـب من هذا، فربـما حصل الوهم؛ إذ سـند النجاشي إلى كتابـه يؤشر إلى عدم إمكان كونه من أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام.

أما لو كان الصواب (أبا الحسن الأسدي) فهناك عدّة رواة في هذه الطبقة ممن يكنون بهذه الكنية من بني أسـد، منهم عليّ بن إسـماعيل بن شـعيب الميثمي، ابـن حفيد ميثم التـمار، من وجوه المتكلمين مـن أصحابنا، وهو من السادسـة، فيصعب روايته عن أبي بصير، وأن أمكنت رواية موسـى بن سـعدان عنه. ومنهم عليّ بن عقبة بن خالد، وهو

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٩٨، ح١٣.
(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٠٨، ح٥٢.
(٣) الفهرست، الطوسي، ص٢٧٨، ت٨٨٤.
(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢١١، ت٢٧٤٧.
(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٧٦، ت٤٦٥.

رجل ثقة، من الخامسة. ومنهم عليّ بن يقطين، وهو الثقة المعروف، لكن إدراكه لأبي بصير صعب، خاصة أنه ولد سنة (١٢٤هـ) وأنه وإن ورد في بعض أسناد البصائر أنه يروي عنه، لكن الصواب أنه إنما يروي عنه بواسطة، كما في باقي أسناده. ومنهم عليّ بن المعلى، وهو أيضاً من الصعب أن يروي عن أبي بصير.

والمتحصل أن الأرجح كونه أبا الحصين الأسدي، كما في بقية الأسناد وليس أبا الحسن الأسدي، كما في الكافي هنا، وهو من ثقات الخامسة وليس من الرابعة، كما ذكر في فهرست النجاشي.

**تحقيق الصدور:**

ذكر العلّامة المجلسي أن السند ضعيف[1]، وهو كذلك، لكن الرواية وردت في البصائر عن محمّد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن أبي الحصين الأسدي، عن أبي بصير، وقد يقال أنه سند معتبر، فإن الحسن بن الحسين اللؤلؤي ممن ذكر النجاشي وثاقته، ولكن الصواب أن هناك كلام في الرجل، وعلى كل تقدير، مع وجود الريبة في شأن اللؤلؤي، وبعض التأمل في تعيين كونه أبا الحصين وليس أبا الحسن، ورواية موسى بن سعدان لها، وعدم تعارف الرواية في مضامير الرواة المكثرين من الثقات، يوجب زلزلة في توثيق صدورها، حتّى لو صح سند البصائر الثاني.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٣٨.

٦٢٣/ ٥. مُحَمَّدٌ[١]، عَنْ محمد بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ محمد بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أبي إسماعيل السَّرَّاجِ، عَنْ بِشْرِ[٢] بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَتَدْرِي مَا كَانَ قَمِيصُ يُوسُفَ عليه السلام؟». قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «إِنَّ إبراهيم عليه السلام لَمَّا أُوقِدَتْ لَهُ النَّارُ، أَتَاهُ جَبْرَئِيلُ عليه السلام بِثَوْبٍ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ، فَأَلْبَسَهُ إِيَّاهُ، فَلَمْ يَضُرَّهُ[٣] مَعَهُ حَرٌّ وَلَا بَرْدٌ، فَلَمَّا حَضَرَ إبراهيم الْمَوْتُ، جَعَلَهُ فِي تَمِيمَةٍ[٤] وَعَلَّقَهُ عَلى إِسْحَاقَ، وَعَلَّقَهُ إسحاق عَلى يَعْقُوبَ، فَلَمَّا وُلِدَ[٥] يُوسُفُ عليه السلام عَلَّقَهُ عَلَيْهِ، فَكَانَ فِي عَضُدِهِ[٦] حَتّى كَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، فَلَمَّا أَخْرَجَهُ يُوسُفُ بِمِصْرَ مِنَ التَّمِيمَةِ، وَجَدَ يَعْقُوبُ رِيحَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلا أَنْ تُفَنِّدُونِ)[٧] فَهُوَ ذلِكَ[٨] الْقَمِيصُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللهُ[٩] مِنَ الْجَنَّةِ». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَإِلى مَنْ صَارَ ذلِكَ الْقَمِيصُ؟ قَالَ: «إِلى أَهْلِهِ[١٠]». ثُمَّ قَالَ: «كُلُّ نَبِيٍّ وَرِثَ عِلْماً أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدِ انْتَهى[١١] إِلى آلِ محمّد صلى الله عليه وآله»[١٢].

---

(١) في «ألف، ب، ج» وحاشية «ض، بح»: + «بن يحيى».

(٢) في «ألف، ب»: «بشير».

(٣) في تفسير القمّي: «فلم يصبه».

(٤) «التميمة»: عُوذَة تعلّق على الإنسان. الصحاح، ج٥، ص١٨٧٨ «تمم».

(٥) في «ب»: «أولد».

(٦) في تفسير القمّي: «عنقه».

(٧) يوسف(١٢): ٩٤. و«تُفَنِّدُونِ» أي تنسبوني إلى الفند، وهو ضعف العقل والرأي يحدث من الهرم. راجع: المفردات، ص٣٨٦؛ الوافي، ج٣، ص٥٦٧.

(٨) في «بس»: «ذاك».

(٩) في «بف»، وتفسير العيّاشي، ص١٩٣، وتفسير القمّي، وكمال الدين، ص١٤٢ و ٦٧٤: - «الله».

(١٠) في كمال الدين، ص٦٧٤: + «وهو مع قائمنا إذا خرج».

(١١) أي ذلك الموروث أو المورِّث.

(١٢) بصائر الدرجات، ص٢٠٩، ح٥٨، عن محمّد بن الحسين؛ كمال الدين، ص٦٧٤، ح٢٩ بسنده عن محمّد بن يحيى؛ وص١٤٢، ح١٠، بسنده عن محمّد بن يحيى، عن الحسين بن الحسن بن أبان،

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[١]؛ ومحمّد بن الحسين هو أبو جعفر الهمداني، الكوفي، الزيات، ابن أبي الخطّاب، ثقة عين، كثير الرواية، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، مسكون إلى روايته، حسن التصانيف، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٢]؛ ومحمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع الثقة، من السادسة[٣]؛ وأبو إسماعيل السَّرَّاجِ هو عبد الله بن عثمان بن عمرو الفزاري، مولى، كوفي، أخو حمّاد بن عثمان، ثقة، وهو من الخامسة، ولعله من صغارها[٤]؛ بشر بن جعفر سيأتي الكلام فيه؛ ومفضل بن عمر ممن فصلنا في حاله، في مستدركات الجزء الثاني من هذا الكتاب، وتوصلنا تبعا لعليّ بن الحكم وابن مسعود والنجاشي للتوقف في شأنه، وعدم الاعتداد بروايته[٥].

**ه بشر بن جعفر:**

متابعة عبد الله بن عثمان في رواياته تشير إلى أنه يروي عن أسماء مثل: حفص بن عمر، خضر بن عمرو، بشر بن جعفر. ومعلوم لدى العاملين في مجال رسم المخطوطات أنها من الأسماء التي يختلط التصحيف بينها بشكل واضح.

---

عن محمّد بن اورمة، عن محمّد بن إسماعيل. تفسير القمّي، ج١، ص٣٥٤، بسنده عن إسماعيل السرّاج، عن يونس بن يعقوب، عن المفضّل الجعفي؛ علل الشرائع، ص٥٣، ح٢، بسنده عن محمّد بن إسماعيل السرّاج، عن بشر بن جعفر، عن مفضّل الجعفي؛ تفسير العيّاشي، ج٢، ح٧١، ص١٩٣، عن المفضّل الجعفي؛ وفيه، ج٢، ح٧٣، ص١٩٤، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع رفعه بإسناد له، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٢١، ص٥٦٦.

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٣) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٤) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٥) ينظر: ج٢، ص٨٠٠.

ومن جهة أخرى، فإن في البين احتمال أن يكون (بشر بن جعفر) مصحف لمقلوب جعفر بن بشير، كما ورد في الوسائل، وهو تصحيف غير نادر في الأسماء وإن لم يركز عليّه الكثير، بل النادر أن لا يقع في الأسماء القريبة في الشكل أو الصوت أو الشهرة: كالحكم بن الحكيم فقلب إلى حكيم بن حكم، وكمحمّد بن أحمد بدلاً من أحمد بن محمّد في ابن عقدة والسياري، وبالعكس أحمد بن محمّد بدلا من محمّد بن أحمد، كما في صاحب النوادر والنهدي والعلوي والسناني، وروح بن عبد الرحيم بدلاً من عبد الرحيم بن روح، ومحمّد بن الحسن بدلا من الحسن بن محمّد في الهاشمي، ومحمّد بن عليّ بدلاً من عليّ بن محمّد في القاساني، وعليّ بن محمّد بدلا من محمّد بن عليّ في أبي سمينة الصيرفي، وعثمان بن غالب بدلا من غالب بن عثمان، ومحمّد بن القاسم بدلاً من القاسم بن محمّد في الجواهري، وجعفر بن محمّد بدلاً من محمّد بن جعفر في الرزاز، وإبراهيم بن موسى بدلا من موسى بن إبراهيم في المروزي، وإبراهيم بن نعيم بدلاً من نعيم بن إبراهيم في الأزدي، والحسن بن محمّد بن شمون بدلاً من محمّد بن الحسن بن شمون، وبما أن جعفر بن بشير الراوي المعروف ممن يروي عنه محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وهو ممن يروي عن مفضل بن عمر، فيكون السند الأصلي على هذا الفرض، أنه عن محمّد بن إسماعيل عن أبي إسماعيل السراج وجعفر بن بشير عن مفضل بن عمر، بإبدال عن بالواو.

وعلى كل تقدير فليس هناك وثوق أنه جعفر بن بشير بشكل كاف، بل ولا وثوق بكونه بشر بن جعفر، كما في السند؛ لتطرق الشك إلى الاسم، فيبقى مجملاً غير معلوم.

## تحقيق الصدور:

ذكر العلّامة المجلسي أن السند ضعيف على المشهور[١]، وهو لا يوجب لدينا وثاقة بصدوره، وقد رواه الصفّار عن محمّد بن الحسين بعين الإسناد[٢]، وكذا روى الصدوق الرواية بسند ينتهي إلى عليّ بن مهزيار عن محمّد بن إسماعيل السراج عن بشر بن جعفر،

---

(١) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص٣٨.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٠٩، ح٥٨.

عن مفضـل الجعفي[١]. والتصحيـف ظاهر فيه، حيث وقع تصحيـف قفزة العين فيه، في اسـم إسـاعيل، فبدل أن يكتب الناسخ محمّد بن إسـاعيل عن أبي إسماعيل السراج قفزت عينه من إسماعيل الأوّلى إلى الثانية، وأصبح السند كما في علل الشرائع. نعم رواه الصدوق في كمال الدين مرتين؛ الأوّلى بسـند آخر عن محمّد بن عليّ ماجيلويه رضي الله عنـه، قـال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطار، قال: حدّثنا الحسـين بن الحسـن بن أبان، عن محمّد بن أورمة، عن محمّد بن إسـاعيل بن بزيع، عن أبي إسماعيل السراج، عن بشر بن جعفر، عن المفضل[٢]، والثانية بسـند يشـبه سـند الكليني[٣]. والرواية بجميع أسنادها تنتهي إلى المفضل بن عمر.

---

(١) علل الشرائع، الصدوق، ج١، ح٢، ص٥٣.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص١٤٢

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص٦٧٤

## ٣٨ - بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ ﷺ مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ الله ﷺ وَمَتَاعِهِ

٦٢٤/ ١. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ محمّد بْنِ عِيسى، عَنْ عليّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ السَّمَّانِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ، فَقَالَا لَهُ: أَفِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ[١]؟ قَالَ: فَقَالَ: «لَا»[٢]. قَالَ: فَقَالَا لَهُ: قَدْ أخبرنا عَنْكَ الثِّقَاتُ أَنَّكَ تُفْتِي وَتُقِرُّ[٣] وَتَقُولُ بِهِ[٤]، وَنُسَمِّيهِمْ لَكَ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ، وَهُمْ أصحاب وَرَعٍ وَتَشْمِيرٍ[٥]، وَهُمْ مِمَّنْ لَا يَكْذِبُ[٦]. فَغَضِبَ أبو عَبْدِ الله ﷺ، وَقَالَ[٧]: «مَا أَمَرْتُهُمْ بِهـٰذَا»[٨]. فَلَمَّا رَأَيَا الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ خَرَجَا. فَقَالَ لِي:

---

(١) في «ف» والبصائر، ص١٩٤، ح٢ والإرشاد: «طاعته».

(٢) «فقال: لا»، أجاب بذلك تقيّةً، أو على سبيل التورية. والمراد أنّه ليس في بني فلان من أولاد عليّ ﷺ إمام مفترض الطاعة، أو أنّه ليس فينا إمام مفترض الطاعة بزعمكم، أوليس فينا إمام لابدّ له من الخروج بالسيف بزعمكم، فيخرج بذلك عن الكذب. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٧٠؛ مرآة العقول، ج٣، ص٤١.

(٣) في «ض، بح، بر، بس»: - «وتقرّ».

(٤) في «ض»: «بهم». و«تقول به» أي بأنّ فيكم إماماً مفترض الطاعة.

(٥) التشمير في الأمر: السرعة فيه والخفّة. وشمّر ثوبه: رفعه. ومنه قيل: شمّر في العبادة إذا اجتهد وبالغ. وفي الوافي: «ويكنّى به عن التقوى والطهارة». وراجع: المصباح المنير، ص٣٢٢ (شمر).

(٦) في حاشية «بر»، والبصائر، ص١٩٤، ح٢: «لا يكذبون». وفي مرآة العقول: «لا يكذب، على بناء المجرّد المعلوم، أو على بناء التفعيل المجهول».

(٧) هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والوافي والبصائر ص١٩٤، ح٢، والإرشاد. وفي المطبوع: «فقال».

(٨) في مرآة العقول: «ما أمرتهم بهذا، فيه أيضاً تورية؛ لأنّه ﷺ كان أمرهم بالتقيّة ولم يأمرهم بالإذاعة عند المخالفين، لكن ظاهره يوهم إنكار أصل القول».

«أَتَعْـرِفُ هذَيْنِ؟ »، قُلْتُ[١]: نَعَمْ، هُمَا مِنْ أَهْلِ سُـوقِنَا، وَهُمَا[٢] مِنَ الزَّيْدِيَّةِ، وَهُما[٣] يَزْعُمانِ أَنَّ سَيْفَ رَسُـولِ اللهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَـنِ[٤]، فَقَالَ: «كَذَبَا - لَعَنَهُمَا اللهُ - وَاللهِ[٥] مَا رَآهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَسَـنِ بِعَيْنَيْهِ، وَلاَ بِوَاحِـدَةٍ مِنْ عَيْنَيْهِ، وَلاَ رَآهُ أَبُوهُ، اللهُـمَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ رَآهُ[٦] عِنْدَ عليِّ بْنِ الْحُسَـيْنِ عليهما السلام، فَإِنْ كَانَـا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلاَمَةٌ[٧] فِي مَقْبِضِهِ[٨]؟ وَمَا أَثَرٌ[٩] فِي مَوْضِعِ مَضْرِبِهِ[١٠]؟ وَإِنَّ عِنْدِي لَسَـيْفَ رَسُـولِ اللهِ ﷺ، وَإِنَّ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُـولِ اللهِ ﷺ وَدِرْعَهُ وَلاَمَتَهُ[١١] وَمِغْفَـرَهُ[١٢]، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ

---

(١) في «بف»: «فقلت».

(٢) في «بح »والبصائر، ص١٩٤، ح٢: - «هما».

(٣) في «ف»: - «وهما».

(٤) في حاشية «ض»: + «بن حسن بن عليّ عليه السلام». وفي الإرشاد: + «بن الحسن».

(٥) في «ج»: - «والله».

(٦) المـراد أنهما لم يرياه رؤيـة كاملة يوجب العلم بعلاماته وصفاته، فضلًا عن أن يكون عندهما. مرآة العقول، ج٣، ص٤١.

(٧) في «ب»: «علامته».

(٨) «مَقبـض السـيف»، وزان مسـجد، وفتـح الباء لغـة، وهو حيث يُقبَـض باليد. المصبـاح المنير، ص٤٨٨ (قبض).

(٩) في حاشية «بر»: «الأثر».

(١٠) «مَضْرب السـيف»، بفتح الراء وكسرها: المكان الذي يُضْرب به منه، وقد يؤنّث بالهاء، فيقال: مَضْربة بالوجهين أيضاً. المصباح المنير، ص٣٥٩ - (ضرب).

(١١) في «بـف»: «لأمتـه». و«اللأمَـةُ» مهموزةً: الـدِرْعُ؛ وقيل: ضرب من الدرع. وقيل: السِـلاح. ولأْمَةُ الحرب: أداته. وقد يترك الهمز تخفيفاً. النهاية، ج٤، ص٢٢٠ (لأم).

(١٢) «المِغْفَر» و«المِغْفَرة» و«الغِفارة»: زَرَد - أي دِرْع منسـوج يتداخل بعضها في بعض - ينسـج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة، وقيل: هو رَفْرَف البيضة، وقيل: هو حَلق يتَقنَّع به المتسـلِّح. قال ابن شميل: المِغْفَر حِلَقٌ يجعلها الرجل أسـفل البيضة تُسْبَغ على العنق فتقيه. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج٥، ص٢٦ (غفر).

فَمَا عَلَامَةٌ[١] فِي دِرْعِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ وَإِنَّ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْمُغَلَّبَةَ[٢]، وَإِنَّ عِنْدِي أَلْوَاحَ مُوسى وَعَصَاهُ، وَإِنَّ عِنْدِي لَخَاتَمَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عليه السلام، وَإِنَّ عِنْدِي الطَّسْتَ[٣] الَّذِي كَانَ مُوسى يُقَرِّبُ بِهِ[٤] الْقُرْبَانَ، وَإِنَّ عِنْدِي الاسْمَ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا وَضَعَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ، لَمْ يَصِلْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ نُشَّابَةٌ[٥]، وَإِنَّ عِنْدِي لَمِثْلَ[٦] الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ[٧]. وَمَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا

---

(١) في «ب»: «علامته».

(٢) هكذا في «ب، و». وفي أكثر النسخ ما ليس ينافيه. وهو مقتضى السياق؛ لصيرورته ظاهراً صفة للراية، واسم الآلة لا يمكن أن يكون صفة لخلوّه عن الضمير إلاّ أن صار عَلَماً للراية. وفي «ج»: «المُغْلَبة»، ولكن ما جاء باب الإفعال من هذه المادّة. وفي المطبوع: «المِغْلَبة». و«المغلّبة»: اسم فاعل من باب التفعيل، أو اسم مفعول منه، أي الذي يُغْلَب كثيراً، وأيضاً: الذي يُحْكَم له بالغلبة، ضدّ، أو اسم آلة كمكحلة من الغلبة. وفي شرح المازندراني: «وأمّا القول بأنّها اسم فاعل من أغلب فالظاهر أنّه تصحيف». وقال الفيض في الوافي: «كأنّها اسم إحدى راياته؛ فإنّه ﷺ كان يسمّي ثيابه ودوابّه وأمتعته». وراجع: النهاية، ج٣، ص٣٧٦ (غلب).

(٣) «الطَسْتُ»، أصلها الطسّ، فابدل من إحدى السينين تاء للاستثقال، وحُكي بالشين المعجمة، وهي أعجميّة معرَّبة، ولهذا قال الأزهري: «هي دخيلة في كلام العرب؛ لأنّ التاء والطاء لا يجتمعان في كلمة عربيّة». راجع: المصباح المنير، ص٣٧٢؛ القاموس المحيط، ج١، ص٢٥٢ (طست).

(٤) في الوافي: «بها».

(٥) «نُشّابة»: واحدة النُشّاب، وهي السهام، من نَشِبَ الشيء في الشيء نُشوباً، أي عَلِقَ فيه، وأنشبته أنا فيه، أي أعلقتُه، فانتشب. وقال المطرّزي: «النَبْل: السهام العربيّة، اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى، وجمعه: نِبال. والنُشّاب: التركيّة، الواحدة: النُشّابة». راجع: الصحاح، ج١، ص٢٢٤ (نشب)؛ المغرب، ص٤٤٠ «نبل».

(٦) في حاشية «بر»: + «التابوت».

(٧) في حاشية «بر»، والبصائر، ص١٩٤، ح٢: + «تحمله». وقوله عليه السلام: «لمثل الذي جاءت به الملائكة» يعني ما يشبه ذلك وما هو نظير له. لعلّه عليه السلام أشار بذلك إلى ما أخبر الله عنه في القرآن

كَمَثَلِ[(١)] التَّابُوتِ فِي بَنِـي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيـلَ فِي[(٢)] أَيِّ أَهْلِ بَيْتٍ وُجِدَ[(٣)] التَّابُوتُ عَلى أَبْوَابِهِمْ[(٤)] أُوتُوا النُّبُوَّةَ، وَمَنْ[(٥)] صَارَ إليه السِّلَاحُ مِنَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ، وَلَقَدْ لَبِسَ أَبِي دِرْعَ رَسُـولِ الله ﷺ فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيطاً[(٦)]، وَلَبِسْـتُهَا أَنَا، فَكَانَتْ وَكَانَتْ[(٧)]، وَقَائِمُنَا مَنْ إذا لَبِسَهَا مَلَأَهَا[(٨)] إِنْ شَاءَ اللهُ»[(٩)].

---

[البقرة(٢): ٢٤٨] بقوله: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلائِكَةُ﴾؛ الوافي، ج٣، ص٥٦٩.

(١) في البحار والكافي، ح٦٣٣ والبصائر، ص١٩٤، ح٢: «مثل».

(٢) في البحار والكافي، ح٦٣٣: - «في».

(٣) في «ف»: «وجدوا». وفي البصائر، ص١٩٤، ح٢: «وقف».

(٤) في البحار والكافي، ح٦٣٣: «بابهم».

(٥) في البحار والكافي، ح٦٣٣: «فمن».

(٦) في «بس»: «خُطَيْطاً» على صيغة التصغير. وفي شرح المازندراني: «الخطيط والخطيطة: الطريق. وهذا كناية عن طولها وعدم توافقها لقامته المقدّسة». وراجع: لسان العرب، ج٧، ص٢٨٧ (خطط).

(٧) أي قد تصل إلى الأرض وقد لا تصل، يعني لم تختلف عليّ وعلى أبي اختلافاً محسوساً ذا قدر. الوافي، ج٣، ص٥٧٢.

(٨) «ملأها»، أي لم يفضل عنه ولم يقصر، وكان موافقاً لبدنه. مرآة العقول، ج٣، ص٤٣.

(٩) الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ مثل سلاح رسول الله ﷺ...، ح٦٣٣، وفيه من قوله: «مثل السلاح فينا» إلى قوله: «أوتي الإمامة». وفي بصائر الدرجات، ص١٩٤، ح٢، عن أحمد بن محمّد؛ الإرشاد للمفيد، ج٢، ص١٨٧، بسنده عن معاوية بن وهب. وفي بصائر الدرجات، ص١٩٤، ح١، من قوله: «أنّ سيف رسول الله ﷺ عند عبد الله بن الحسن» مع اختلاف؛ وص١٩٥، ح٤، مع اختلاف يسير؛ وص٢٠٣، ح٣١، من قوله: «أنّ سيف رسول الله ﷺ عند عبد الله بن الحسن» إلى قوله: «إلاّ أن يكون رآه عند» مع اختلاف يسير، وفي كلّها بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج١، ح١٣٥، ص٣٢٦، عن سليمان بن هارون. وراجع: بصائر الدرجات، ص١٩٧، ح٦؛ الوافي، ج٣، ح١١٢٢، ص٥٦٨؛ البحار، ج١٣، ح١٨، ص٤٥٦.

### رجال السند:

والعدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقـة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[١]؛ وأحمد بن محمّد بن عيسـى هو أبو جعفر الأشـعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شّـيخ القميين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شّيخ الرافضة بقم، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[٢]؛ وعلّي بن الحكم هو أبو الحسن النخعي، مولى، ضرير، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشّـيخ، أنباري، كما عن محمّد بن عيسـى اليقطيني، وهو من السادسـة[٣]؛ ومعاوية بن وهب هو أبو الحسـن البجلي، وكنّاه الصدوق بأبي القاسم، وابنه القاسم وحفيده موسى من رواة الحديث، بجلي، عربي صميم، كوفي، «ثقة، حسـن الطريقة»، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، من الخامسة[٤]؛ سـعيد السـمان هو سـعيد بن عبد الله الأعرج، أبو عبد الله التيمي، مولى، قيل: إن اسمه سعيد بن عبد الرحمن. كوفي، سمّان، ثقة، كوفي، لا خلاف في كونه من الخامسة[٥].

### تحقيق الصدور:

الرواية صحيحة السـند، وقال العلّامة المجلسي أن السـند مجهـول[٦]، ولعل ذلك؛ لأنه لم يلحظ اتحاد سـعيد السمان الموجود في السـند مع سعيد الأعرج، وعلى كل تقدير فنلاحظ أن السـند متصل مـن ثقة إلى ثقة في كل عصر وجيل، وهـو معتبر صحيح، لا غبار عليّه، ولا إشكال في أن سعيد السمان هو الأعرج.

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.
(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.
(٣) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.
(٤) ينظر: ج٢، ح٦٥، ص٢٣٦.
(٥) ينظر: ج٤، ح٥٢٥.
(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤١.

٦٢٥/ ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ محمّد الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عليّ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الأعلى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «عِنْدِي سِلَاحُ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله لَا أُنَازَعُ فِيهِ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ السِّلَاحَ مَدْفُوعٌ عَنْهُ[١]، لَوْ وُضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقِ الله لَكَانَ خَيْرَهُمْ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هذَا الْأَمْرَ يَصِيرُ إِلى مَنْ يُلْوى[٢] لَهُ الْحَنَكُ، فَإِذَا كَانَتْ مِنَ الله فِيهِ الْمَشِيئَةُ خَرَجَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: مَا هذَا الَّذِي كَانَ[٣]؟! وَيَضَعُ اللهُ لَهُ يَداً عَلى رَأْسِ رَعِيَّتِهِ»[٤].

---

**رجال السند:**

الحسين بن محمّد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، وابن عامر، ثقة، عربي، قمي، من صغار الثامنة، إذ يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[٥]؛ ومعلى بن محمّد البصري

---

(١) أي تدفع عنه الآفات مثل أن يسرق أو يغصب أو يكسر أو يستعمله غير أهله. الوافي، ج٣، ص٥٧١.

(٢) يقال: أَلْوَى الرجلُ برأسه ولَوَى رأسَه، أي أمال وأعرض. وألوى رأسَه ولَوَى برأسه، أي أماله من جانب إلى جانب. ويقرأ بالتشديد للمبالغة. ويقال: لويتُ الحبل: فتلتُه. راجع: لسان العرب، ج١٥، ص٢٦٤ (لوى). وفي قوله: «إلى من يلوى له الحنك»، قال في الوافي: «كنى به عن الانقياد والطاعة، والمراد به القائم عليه السلام». وقال في المرآة: «والأظهر عندي أنّه إشارة إلى إنكار الناس لوجوده وظهوره، والاستهزاء بالقائلين له، أو حكّ الإنسان غيظاً أو حنقاً به بعد ظهوره، وكلاهما شائع في العرب. وقيل: كناية عن الإطاعة والانقياد جبراً. وقيل: أي يتكلّم عنه. وقيل: أصحابه محنّكون؛ ولا يخفى بُعده. وعلى التقادير المراد به القائم عليه السلام».

(٣) في مرآة العقول: «ما هذا الذي كان، تعجّب من قضاياه وأحكامه القريبة وسفك دماء المخالفين، أو من قهره واستيلائه. ويحتمل على الأوّل أن تكون «ما» نافية، أي ليس هذا المسلك مثل الذي كان في زمن الرسول وسائر الأئمّة صلوات الله عليهم».

(٤) بصائر الدرجات، ص٢٠٤، ح٣٩؛ وص ٢٠٦، ح٤٦، وفيه إلى قوله: «إلى من يلوى له الحنك»، وفيهما بسند آخر عن حمّاد بن عثمان. الإرشاد، ج٢، ص١٨٨، مرسلاً عن عبد الأعلى بن أعين؛ الوافي، ج٣، ح١١٢٤، ص٥٧١.

(٥) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

هو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، نعم وثَّقَه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، والصواب عدم الوثوق بخبره، وهو من السابعة[١]؛ والحسن بن علّي الوشاء هو أبو محمّد البجلي، كوفي، الخزَّاز، خير أصحاب الرضا عليه السلام، من وجوه الطائفة، كما عن النجاشي، وعين من عيون الطائفة، كما عن أحمد الأشعري، وهو من السادسة[٢]؛ وحّماد بن عثمان هو الفزاري، مولى، أو مولى الأزد، أو مولى غني، كوفي، ثقة، كما عن النجاشي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشّيخ، وعن الكشي عن حمدويه عن أشياخه: «حمّاد الناب وأخويه جعفر والحسين كلهم فاضلون، خيار، ثقات»، وعدّه من أصحاب الإجماع، توفي سنة (١٩٠هـ)، وهو من الخامسة[٣]؛ وعبد الأعلى بن أعين هو عبد الأعلى بن أعينَ، العجلي، الكوفي، ممن عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، وممن روى في التفسير، وهو من الرابعة[٤].

## تحقيق الصدور:

وصف العلّامة المجلسي السند بأنه ضعيف على المشهور[٥]، والرواية رواها الصفّار عن محمّد بن أحمد، وهو صاحب النوادر عن الحسين، وهو ابن أبي الخطّاب عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، وهو البزنطي، عن حمّاد بن عثمان، عن عبد الأعلى بن أعين[٦]. فضعف سند الكليني بمعلى بن محمّد مشفوع بقوة طريق الصفّار إلى حمّاد بن عثمان من كونه روى هذه الرواية، فعلى ذلك فالرواية موثقة الصدور ورويت بسند معتبر.

---

(١) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٢) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٩.

(٣) ينظر: ج١، ح٢٥، ص٢٢٨.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٨٨، ص٧٢٨.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤٤.

(٦) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٠٤، ح٣٩.

**٦٢٦/ ٣. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ محمّد بْنِ عِيسى، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الحَلَبِيِّ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أبي بَصِيرٍ: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: قَالَ[١]: «تَرَكَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله في[٢] المَتَاعِ[٣] سَيْفاً وَدِرْعاً[٤] وَعَنَزَةً[٥] وَرَحْلاً[٦] وَبَغْلَتَهُ الشَّهْبَاءَ[٧]، فَوَرِثَ[٨] ذَلِكَ كُلَّهُ عَلِيُّ بْنُ أبي طَالِبٍ عليه السلام»[٩].**

---

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه،

---

(١) في «ض»: - «قال».

(٢) في «ب، ف، بس» وحاشية «بر»: «من». وفي البصائر: «عن».

(٣) «المَتاع» في اللغة: كلّ ما يُنْتَفَعُ به كالطعام والبزّ وأثاث البيت، وأصل المتاع ما يُتَبَلَّغُ به من الزاد، وهو اسم من مَتَّعْتُهُ، إذا أعطيتَه ذلك. المصباح المنير، ص٥٦٢ (متع).

(٤) في «ف»: «درعاً وسيفاً».

(٥) قال الجوهري: «العَنَزَة: أطول من العصا وأقصر من الرمح، وفيه زُجّ كزجّ الرمح». وقال ابن الأثير: «العنزة مثل نصف الرمح، أو أكبر شيئاً، وفيها سِنان مثل سِنان الرمح. والزُجّ: الحديدة التي في أسفل الرمح ويقابله السنان، وهو نصل الرمح». راجع: الصحاح، ج٣، ص٨٨٧؛ النهاية، ج٣، ص٣٠٨ (عنز).

(٦) «الرَحْلُ»: كلّ شيء يُعَدُّ للرحيل من وِعاء للمتاع، ومَرْكَب للبعير، ورَسَنٍ، وحِلْس وهو ما يوضع على ظهر الدابّة تحت السرج أو الرَحْل. راجع: المصباح المنير، ص٢٢٢ (رحل).

(٧) «بلغته الشهباء»، أي الغالب بياضها على سوادها، من الشَهَب. وهو مصدر من باب تَعِبَ، وهو أن يغلب البياض السواد، والاسم الشُهْبَة، وبغلٌ أشهب، وبغلة شهباء. راجع: المصباح المنير، ص٣٢٤ (شهب).

(٨) في «بح»: «فورّث».

(٩) بصائر الدرجات، ص٢٠٦، ح٤٤؛ وص ٢٠٨، ح٥٣، عن أحمد بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١١٢٥، ص٥٧١.

ثقـة، عين، كثير الرواية والحديث، مـن الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[١]؛ وأحمد بن محمّد بن عيسى هو أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شّيخ القميين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شّـيخ الرافضة بقم. وهو من السـابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٢]؛ والحسـين بن سـعيد هو الأهوازي الثقة، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسـن: «أوسـع أهل زمانهما علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، ثقة معروف، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السـندية[٣]؛ وهو يروي عن النضر بن سـويد، وهو كوفي، انتقل إلى بغداد، صيرفي، ثقة صحيح الحديث، من صغار الخامسـة[٤]؛ وأمـا يحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن أبي شعبة، الكوفي، الملقب بالحلبي، ثقة ثقة، صحيح الحديث، من الخامسة[٥]؛ وابن مسكان هـو عبد الله بن مسـكان، أبو محمّد، مولى عَنَزَة، كوفي، ثقـة عين، من أصحاب الإجماع، وممن عدّه المفيد في رسـالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، ولد في حـدود سـنة (١١٠هـ)، وتوفي قبل سـنة (١٨٧هـ) بقليل، من الخامسـة[٦]. وأبو بصير هنـا الأقوى أنه ليث المـرادي، لرواية ابن مسـكان عنه، فهو ليث بـن البختري، يكنى بـأبي محمّد، وقيل: بأبي بصير الأصغر، المـرادي، ذكر له توثيق عن ابن الغضائري، أحد أصحاب الإجماع مرددا بينه وبين أبي بصير الأسدي. وبحسب صحيحة جميل، ومعتبرة الأقطـع فهو في المرتبة العليا من الجلالة والوثاقة، وهو من الأربعة المخبتين، الذين لولا هم لما كان أحد يستنبط هذا، من الرابعة[٧].

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٤) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

(٥) ينظر: ج٢، ح٨٧، ص٣٩٩.

(٦) ينظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.

(٧) ينظر: ج٢، ح١٥٦، ص٦٥٠.

**تحقيق الصدور:**

يلاحظ أن السند معتبر لا غبار عليّه، قال العلّامة المجلسي: «صحيح»[1]، وهو كذلك، فلا ريب بتحقق الوثوق بصدوره، مع مضمونه الذي لا يوجب ريبة في الصدور.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤٥.

٤/٦٢٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «لَبِسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله ذَاتَ الْفُضُولِ[١]، فَخَطَّتْ، وَلَبِسْتُهَا أَنَا فَفَضَلَتْ[٢]»[٣].

---

## رجال السند:

أما الحسين بن محمّد فهو أبو عبد الله الأشعري، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكليني، من صغار الثامنة؛ إذ لعله بقي إلى سنة (٣١٧هـ)[٤]؛ ومعلى بن محمّد فهو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، روى في التفسير، فذهب السيّد الخوئي قدست نفسه لتوثيقه، خلافا للمشهور، وهو من السابعة[٥]؛ الوشاء أي الحسن بن عليّ بن زياد، بجلي، كوفي، خير أصحاب الرضا عليه السلام، وجه من وجوه الطائفة، وعين من عيونها، وهو من السادسة[٦]؛ وأبان بن عثمان هو أبان بن عثمان الأحمر، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي الأصل، سكن البصرة، لم يوثقوه صريحاً، لكن الكشي عدّه في أهل الإجماع، روى في التفسير وكامل الزيارات، وروى عنه الثلاثة

---

(١) قال ابن الأثير: «وفيه: أنّ اسم درعه – عليه الصلاة والسلام – كانت ذات الفضول، وقيل ذو الفُضول لفضلةٍ كان فيها وسعةٍ». النهاية، ج٣، ص٤٥٦ (فضل).

(٢) في الوافي: «ففضلتُ بصيغة المتكلّم، أي كنتُ أفضل منها؛ ليطابق الخبر السابق». وفي البصائر ص٢٠٦: «لست أنا فكان وكان» بدل «لبستها أنا ففضلت». وفي البصائر، ص١٩٧: «لبس، أي درع رسول الله صلى الله عليه وآله ذات الفضول، فجرّها على الأرض هنا».

(٣) بصائر الدرجات، ص٢٠٦، ح٤٩، بسنده عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص١٩٧، ح٩، بسند آخر؛ الوافي، ج٣، ح١١٢٣، ص٥٧٠.

(٤) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٦) ينظر: ج١، ح١٢، ص٢١٩.

محمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، ذكر ابن فضال أنه من الناووسية أو القادسية على اختلاف النسخ. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «أنه كان يخطئ ويهم.. وكان أديباً، عالماً بالأنساب»، وفي لسان الميزان: «وقال محمّد بن أبي عمير: كان أبان من أحفظ الناس بحيث أنه يرى كتابه فلا يزيد حرفاً»، وهو من الخامسة، قال ابن حجر: أنه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين[١]. والفضيل بن يسار هو أبو القاسم النِّهدي، عربي صميم، بصري، كوفي الأصل، وثَّقَه النجاشي في ترجمته وترجمة حفيده، وذكر الشّيخ وثاقته في رجال الباقر عليه السلام، من أصحاب الإجماع، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، فيه روايات معتبرة تعظمه أيما تعظيم، روى في كامل الزيارات والتفسير، توفي بين سنتي (١٤٥-١٤٨هـ)، وهو من الرابعة[٢].

## تحقيق الصدور:

يبقى السند ضعيفا بالمعلى، ويزداد عدم الوثوق عند ملاحظة بعض التفصيلات المختلفة في هذه الرواية والروايات الأخرى عن قضية لبس الإمام الباقر والصادق عليهما السلام للدرع، قال العلاّمة المجلسي: «ضعيف»[٣]. والضعف ظاهر بالمعلى بن محمّد.

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٠٠، ص٤٥٨.

(٢) ينظر: ج٣، ح٢٧٩، ص١٧١.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤٥.

**٦٢٨/ ٥. أحمد بْنُ محمد وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ محمّد بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسى، عَنْ أحمد بْنِ أَبِي عَبْدِ الله[1]: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ ذِي الْفَقَارِ[2] سَيْفِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله: مِنْ أَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: «هَبَطَ بِهِ جَبْرَئِيلُ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَكَانَتْ حِلْيَتُهُ[3] مِنْ فِضَّةٍ وَهُوَ عِنْدِي»[4].**

---

**رجال السند:**

أحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيى؛ يروي الكليني عن شيخيه العطار والعاصمي غير مرة مجتمعين، عن محمّد بن الحسن الصفّار صاحب البصائر، وكلاهما ممن مرَّ سرد

---

(١) الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص٢٠٠، ح٢١؛ والصدوق في الأمالي، ص٢٨٩، المجلس ٤٨، ح١٠؛ وعيون الأخبار، ج٢، ح١٩٥، ص٥٠. وفي الجميع: «أحمد بن عبد الله»، فيحتمل وقوع التحريف في ما نحن فيه وأنّ الصواب هو «أحمد بن عبد الله». ثمّ إنّه يحتمل أن يكون أحمد بن عبد الله هو أحمد بن عبد الله ابن خانبة الكرخي الذي عُدَّ من أصحاب الرضا عليه السلام، وكان له إليه عليه السلام مكاتبة. راجع: رجال البرقي، ص٥٥؛ رجال النجاشي، ص٩١، الرقم ٢٢٦، وص ٣٤٦، الرقم ٩٣٥.

(٢) «ذو الفقار»: اسم سيف رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لأنّه كان فيه حُفَر صغار حسان. والمفقّر من السيوف: الذي فيه حُزُوز مطمئنّة. راجع: النهاية، ج٣، ص٤٦٤ (فقر).

(٣) في البصائر، ص٢٠٠: «حلقته».

(٤) بصائر الدرجات، ص٢٠٠، ح٢١، عن عبد الله بن جعفر، عن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله؛ وفي الأمالي للصدوق، ص٢٨٩، المجلس ٤٨، ح١٠، وعيون الأخبار، ج٢، ح١٩٥، ص٥٠. بسنده فيهما عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله. بصائر الدرجات، ص١٨٩، ح٥٧، بسند آخر، مع زيادة في أوّله؛ الكافي، كتاب الروضة، ح١٥٢٠٦، بسند آخر مع تفاوت يسير. راجع: علل الشرائع، ص١٦٠؛ ح٢؛ ومعاني الأخبار، ص٦٣، ح١٢؛ الوافي، ج٣، ح١١٢٧، ص٥٧٢؛ الوسائل، ج٣، ح٤٣١٩، ص٥١١، ح٣؛ البحار، ج١٦، ح٦٠، ص١٢٤.

أحوالهم؛ فمحمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العربي، القمي، العطار، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، شّيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[١]؛ وأحمد بن محمّد هو أبو عبد الله العاصمي، كوفي، سكن بغداد، قال النجاشي: «كان ثقة في الحديث، سالماً خيراً». وقال الشّيخ: «ثقة في الحديث، سالم الجنبة»، وهو من الثامنة[٢]؛ وهما يرويان معًا عن محمّد بن الحسن، وهو الصفّار صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشاعرة، قمي، يلقب ممولة، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[٣]؛ محمّد بن عيسى هو أبو جعفر اليقطيني، بغدادي، جليل في أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف؛ واستثناه ابن الوليد، واعترض عليّه ابن نوح. وكان الفضل يثني عليّه ويمدحه ويحبه ويميل إليه وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشّيخ تضعيفه تبعا للقميين، وقيل غير ذلك، وهو من كبار السابعة[٤]. ويبقى الكلام في أحمد بن أبي عبد الله في السند.

### ٥ أحمد بن أبي عبد الله:

مع أن انصراف الاسم (أحمد بن أبي عبد الله) إنما هو لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، إلّا أنه لم يرو عن الرضا ﷺ، بل ولا يروي عنه محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، فاليقطيني من كبار السابعة، والبرقي الابن أحمد من السابعة، فكيف تستقيم رواية الكبير عن الصغير، ولم يرد في أسنادهما مع كثرتها أن روى اليقطيني عن البرقي. وهذا الحديث ورد في مصادر عديدة، كما سيأتي في تحقيق الصدور، وتنتهي باسم (أحمد بن عبد الله)، وليس أحمد بن أبي عبد الله، والظاهر أنه هو الصواب.

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج٤، ح٤٤٦.

(٣) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٤) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

ويظهر أن إطلاق الاسم يشير إلى أنه راو معروف وينصرف إليه عند عدم ذكر المشخصات والمميزات، ومن كنية أو لقب أو مدينة أو مهنة، ولعل أشهر من يروي عن الرضا عليه السلام، وتروي عنه السابعة وكبارها هو أحمد بن عبد الله بن مهران الكرخي، فيروي عن الرضا عليه السلام، وتروي عنه السابعة وكبارها، وهو معروف.

قال النجاشي: «أحمد بن عبد الله بن مهران، المعروف بابن خانبة، أبو جعفر، كان من أصحابنا الثقات، ولا نعرف له إلّا كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة، حسن جيد صحيح»[١]. وقال في ترجمة ولده محمّد: «محمّد بن أحمد بن عبد الله بن مهران بن خانبة الكرخي، أبو جعفر، لوالده أحمد بن عبد الله مكاتبة إلى الرضا عليه السلام، وهم بيت من أصحابنا كبير»[٢].

وروى الكشي عن «عليّ بن محمّد القتيبي، قال: حدّثني أبو طاهر محمّد بن عليّ بن بلال، وسألته عن أحمد بن عبد الله الكرخي إذ رأيته يروي كتبا كثيرة عنه؟ فقال: كان كاتب إسحاق بن إبراهيم، فتاب وأقبل على تصنيف الكتب، وكان أحد غلمان يونس بن عبد الرحمن رحمه الله ويعرف به، وهو يعرف بابن خانبة، وكان من العجم»[٣].

وقال الشّيخ في الفهرست: «أحمد بن عبد الله بن مهران، المعروف بابن خانبة، أبو جعفر، كان من أصحابنا الثقات، وما ظهر له رواية، وصنف كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة»[٤]. وفيمن لم يرو عنهم: «أحمد بن عبد الله بن مهران، يعرف بابن خانبة، أبو جعفر، ثقة»[٥].

نعم هناك من اسمه أحمد بن عبد الله ويروي عن الرضا عليه السلام أيضاً، وهو أحمد بن

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٩١، ت٢٢٦.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٤٦، ٩٣٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح١٠٧١، ص٨٣٧.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص٧٠، ت٧٩.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤١٦، ت٦٠١٢.

عبد الله الجويباري الهروي النهرواني الشيبان، لكن هذا الرجل لم يذكره أصحابنا، مع أنه روى في أسناد الصدوق كثيرا. وضعفه العامة بشدة ومما ذكروا: قال عنه ابن حبان: «دجال الدجاجلة، كذاب»، وعدّوه أحد الثلاثة الذي وضعوا عشرة آلاف حديث عن النبي صلى الله عليّه وآله. هو عينه أحمد بن عبد الله الهروي الذي روى (١٨٧) رواية في العيون. روى عنه جعفر بن محمّد بن زياد الفقيه الخوري، من السابعة، وروى هو عن الرضا عليه السلام، ولكن المنع من انصراف الاسم إليه متحقق؛ لعدم كونه معروفاً، والمستكشف من عدم ذكره في كل كتب الرجال، بل ولعله من العامة وليس منا؛ إذ لم يرد إلّا في أسناد الصدوق، وقد تفرد الصدوق بأسناد عامية رواها في رحلاته، ويدل على عاميته ذكره في كتب رجال العامة وعدم ذكره في كتبنا.

**تحقيق الصدور:**

قال العلّامة المجلسي: «صحيح ظاهرا، لكن في السند غرابة؛ إذ أحمد بن أبي عبد الله ليس في الرجال إلا أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وهو لا يروي عن الرضا عليه السلام، وقد يروي عن الجواد والهادي عليهما السلام، ومحمّد بن عيسى العبيدي أعلى منه مرتبة، فكيف يروي عنه، ولعل فيه اشتباها»[١].

أقول: وصفه للسند بالصحيح اعتمادا على أن أحمد بن أبي عبد الله هو البرقي، كما هو انصراف الاسم، ولكن اختلاف الطبقة جعله يستشعر أن هناك اشتباها ما، كما عبر قدست نفسه، ولكنه لم يحدد من هو الراوي إذا كان هناك اشتباه، وهل يبقى صحيحاً أو ينفرط عقده.

وقد بيّنا أنه لا يمكن بوجه للممارس أن يعتبر أن أحمد بن أبي عبد الله في هذه الرواية هو أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وأن الصحيح أنه تصحيف لأحمد بن عبد الله، كما في باقي الأسناد.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤٦.

فقد رواها الصفّار عن عبد الله بن جعفر، عن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله، عن أبي الحسن الرضا ﷺ، وهو عين سند الكليني، وأيضاً عن عباد بن سليمان عن سعد بن سعد عن يحيى عن أبي الحسن الرضا ﷺ. والسند أيضاً ليس برائق صاف، ولا أقل من جهة عباد بن سليمان.

ورواها الصدوق في أماليه عن محمّد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطار، قال: حدّثني محمّد بن عيسى بن عبيد، عن أحمد بن عبد الله، قال: سألت أبا الحسن عليّ بن موسى الرضا ﷺ. وكذا في العيون، وهو عين ما ينتهي إليه سند الكليني، ورواها الصدوق في معاني الأخبار بسند مرسل.

رواها في الكافي بسند آخر عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن محمّد بن أشيم، عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا ﷺ[1]. ومشكلة هذا السند في عليّ بن محمّد بن أشيم، وهو تصحيف لعليّ بن أحمد بن أشيم وهو من وصفه الشّيخ بالجهالة، نعم رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عنه مؤشر حسن في حقه. وعلى كل تقدير فالوثوق بصدور الرواية متحقق بشكل من الأشكال.

---

(١) الكافي، الكليني، ج٨، ح٣٩١، ص٢٦٧.

٦٢٩/ ٦ . عَلِيّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ محمّد بْنِ حَكِيمٍ: عَنْ أبي إبراهيم عليه السلام[1]، قَالَ: «السِّلَاحُ مَوْضُوعٌ عِنْدَنَا، مَدْفُوعٌ عَنْهُ، لَوْ وُضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقِ الله لَكَانَ[2] خَيْرَهُمْ، لَقَدْ حدّثني أبي أَنَّهُ حَيْثُ بَنى[3] بالثَّقَفِيَّةِ[4] - وَكَانَ لَهُ[5] فِي الْجِدَارِ - فَنُجِّدَ[6] الْبَيْتُ، فَلَمَّا كَانَتْ[7] صَبِيحَةُ عُرْسِهِ رَمى بِبَصَرِهِ[8]، فَرَأى حَذْوَهُ[9] خَمْسَةَ عَشَر مِسْمَاراً، فَفَزِعَ لِذلِكَ[10]، وَقَالَ لَهَا: تَحَوَّلِي؛ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُوَ مَوَالِيَّ[11] فِي حَاجَةٍ، فَكَشَطَهُ[12]، فَمَا مِنْهَا مِسْمَارٌ إِلَّا وَجَدَهُ[13]

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص٢٠١، ح٢٥، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن، عن أبي إبراهيم عليه السلام من دون توسّط «محمّد بن حكيم» بينهما، لكنّ المذكور في بعض نسخه «يونس بن عبدالرحمن، عن محمّد بن حكيم، عن أبي إبراهيم عليه السلام».

(٢) هكذا في «ج، ض، ف» وتقتضيه العربيّة. وفي المطبوع وسائر النسخ: «كان».

(٣) قال ابن الأثير: «الابتناء والبِناء: الدخول بالزوجة، والأصل فيه أنّ الرجل كان إذا تزوّج امرأة بنى عليها قُبّة ليدخل بها فيها، فيقال: بنى الرجل على أهله». النهاية، ج١، ص١٥٨ (بنا).

(٤) «الثَقَفِيَّة»: نسبة إلى ثَقِيف، وهو أبو قبيلة من هَوازِن، واسمه قَسِيٌّ، والتاء للتأنيث. راجع: الصحاح، ج٤، ص١٣٣٤ (ثقف).

(٥) في «ف»: - «له». و«قد شقّ له» أي للسلاح وحفظه.

(٦) قوله: «فَنُجِّدَ»، أي فَزُيِّنَ، من التنجيد بمعنى التزيين، يقال: بيت مُنَجَّدٌ، أي: مُزَيَّن؛ أي زيّن له ظاهر الجدار بعد إخفاء السلاح فيه، أو زيّن البيت للزفاف. راجع: النهاية، ج٥، ص١٨ (نجد).

(٧) في «بس، بف» والبصائر: «كان».

(٨) في حاشية «ف»: «بنظره».

(٩) في البصائر: «ورأى في جدره» بدل «فرأى حذوه». و«حذوه» أي بحذاء السلاح أو الشقّ.

(١٠) في الوافي: «ففزع لذلك، أي خاف أن يكون السيف قد انكسر».

(١١) في «ج، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي: + «لي».

(١٢) «فكشطه»، أي كشف عن السيف، من الكشط، وهو رفعك شيئاً عن شيء قد غشّاه. راجع: القاموس المحيط، ج١، ص٩٢٣ (كشط).

(١٣) في «ألف»: «وجد».

مُصْرَفاً[١] طَرَفُهُ عَنِ السَّيْفِ، وَمَا وَصَلَ إليه مِنْهَا[٢] شَيءٌ»[٣].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[٤]؛ ومحمّد بن عيسى هو ابن عبيد اليقطيني، ثقة معروف، من كبار السابعة[٥]، وقد ناقشنا سابقا رواية محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن؛ ويونس هو يونس بن عبد الرحمن، أبو محمّد، مولى عليّ بن يقطين، مولى بني أسد، بغدادي، قال عنه النجاشي: «كان وجها في أصحابنا، متقدما، عظيم المنزلة.. وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل، فامتنع من أخذه وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، ووثّقَه الشّيخ وذكر تضعيف القميين له، وحكى الفضل بن شاذان في ثنائه شيئا كثيرا من جليل المدح، قال ابن النديم: «علّامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف على مذاهب الشيعة»؛ من الطبقة الفاصلة بين صغار الخامسة وكبار السادسة، رأى الصادق عليه السلام ولم يرو عنه، وتوفي بعد رأس المائة الثانية[٦]، ومحمّد بن حكيم هو أبو جعفر الخثعمي، مولى، وردت فيه رواية مادحة، روى عنه الثلاثة وليس هو الساباطي للإطلاق[٧].

---

(١) في «بح» والبصائر: «مصروفاً».

(٢) في «بف»: «منها إليه».

(٣) بصائر الدرجات، ص٢٠١، ح٢٥، عن عبد الله بن جعفر، عن محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي إبراهيم عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١١٢٦، ص٥٧٢.

(٤) نظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٥) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٦) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٧) ينظر: ج٢، ح١٦٧، ص٦٧٥.

**تحقيق الصدور:**

قال العلّامة المجلسي: «حسن»[١]. مع أنه قدست نفسه ذكر في سند سابق مشابه لهذا، أنه سند مجهول[٢]، والجهالة إنما هي بسبب عدم وجود توثيق صريح لمحمّد بن حكيم. وأما وصفه للسند بالحسن هنا فأيضاً لمكان محمّد بن حكيم، حيث لم يوثق صريحا وإن مدح في رواية، فهو ممدوح ولم يوثق صريحا. وعلى كل تقدير فإننا ذكرنا أن في السند مشكلة أخرى غير الكلام في وثاقة محمّد بن الحكيم الذي قبلنا روايته، وهي صعوبة ملاقاة اليقطيني بيونس، وقلنا بقبول تلك الملاقاة على مضض.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤٦.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص٨.

٦٣٠ / ٧. محمّد بْـنُ يَحْيى، عَنْ محمّد بْنِ الحُسَـيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْـنِ يَحْيى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حُجْرٍ، عَنْ حُمْرَانَ: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّا يَتَحَدَّثُ[١] النَّاسُ أَنَّهُ دُفِعَتْ إلى أُمِّ سَـلَمَةَ صَحِيفَةٌ مَخْتُومَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُـولَ الله صلى الله عليه وآله لَمَّا قُبِضَ، وَرِثَ عليّ عليه السلام عِلْمَهُ وَسِلَاحَهُ وَمَا[٢] هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ إلى الحَسَنِ، ثُمَّ صَارَ إلى الحُسَيْنِ عليهما السلام، فَلَمَّا خَشِينَا أَنْ نُغْشَى[٣] اسْـتَوْدَعَهَا[٤] أُمَّ سَلَمَةَ، ثُمَّ قَبَضَهَا بَعْدَ ذلِكَ عليّ بْنُ الحُسَيْنِ عليه السلام». قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، ثُمَّ صَارَ إلى أَبِيكَ، ثُمَّ انْتَهى إِلَيْكَ، وَصَارَ بَعْدَ ذلِكَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»[٥].

---

**رجال السند:**

محمّـد بن يحيى هو أبو جعفر العطار، الأشـعري، ثقة عين، كثـير الرواية والحديث، شّيخ أصحابنا في زمانه، عربي قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[٦]؛ ومحمّد بن الحسـين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمـداني، الكوفي الزيات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسـن التصانيف، مسـكون إلى روايته، توفي سـنة

---

(١) في «ض»: «تحدّث». وفي «بح»: «يحدّث».

(٢) في «ب، بر»: + «كان».

(٣) في الـوافي: «تغشـى». وقولـه: «نُغْشـى»، أي نهُلَك، أو نُؤتـى ونُغْلب فيُؤخذ منّا. تقول: غَشِـيَة غِشـياناً، أي جاءه، وغَشِـيتُ الرجل بالسـوط، أي ضربته. راجع: الصحـاح، ج٦، ص٢٤٤٧ (غشا).

(٤) في شرح المازنـدراني: «في بعـض النسـخ: اسـتودعنا، بصيغـة المتكلّم مع الغير، وهـو الأظهر». و«استودعها» يعني الحسين عليه السلام حين أراد التوجّه إلى العراق. وفي البصائر: «فلمّا خشيا أن يُفَتَّشا استودعا أمَّ سلمة».

(٥) بصائر الدرجات، ص١٩٧، ح١٠، عن محمّد بن الحسين؛ الوافي، ج٣، ح١١٢٩، ص٥٧٣.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[١]؛ وصفوان بن يحيى هو أبو محمّد البجلي، مولى، كوفي، كان بيّاعا للسابري، ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، من جلة أصحابنا، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة[٢]؛ وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، أبو محمّد، مولى عَنزَة، كوفي، ثقة عين، من أصحاب الإجماع، وممن عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، ولد في حدود (١١٠هـ)، توفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل، من الخامسة[٣]؛ وحجر هو حجر بن زائدة، ثقة، من الرابعة، سيأتي الكلام فيه؛ وحُمران بن أعين أخو زرارة الأكبر، راو ونحوي، وقارئ مشهور، توفي قرابة سنة (١٣٠هـ)، جليل القدر، كما يظهر من التتبع، من كبار الرابعة[٤].

### ٥ حجر بن زائدة:

قال النجاشي: «حجر بن زائدة الحضرمي، أبو عبد الله، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ثقة، صحيح المذهب، صالح، من (في) هذه الطائفة. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدّثنا ابن همام، قال: حدّثنا عباس بن محمّد بن حسين، قال: حدّثنا أبي عن صفوان عن ابن مسكان عن حجر بكتابه»[٥].

وتوثيق النجاشي للرجل، مع تأكيده صحة مذهبه وكونه من الصالحين في الطائفة، مع وجود روايات الذم التي حكاها بعض المجهولين، تؤكد عدم إمكان اعتمادنا تلك الروايات.

فروى الكشي عن «محمّد بن مسعود، عن إسحاق بن محمّد البصري، قال: أخبرنا

---

(١) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٢) ينظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.

(٤) ينظر: ج٣، ح٣٦٦، ص٣٩٤.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٤٨، ت٣٨٤.

محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن بشير الدهان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لمحمّد بن كثير الثقفي: ما تقول في المفضل بن عمر؟ قال: ما عسيت أن أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليبا، وفي وسطه كستيجا لعلمت على أنه على الحق، بعد ما سمعتك تقول فيه ما تقول. قال: رحمه الله، لكن حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة أتياني فشتماه عندي، فقلت لهما: لا تفعلا فإني أهواه، فلم يقبلا، فسألتهما وأخبرتهما أن الكف عنه حاجتي فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما، أما إني لو كرمت عليّهما لكرم عليّهما من يكرم عليَّ، ولقد كان كثير عزة في مودته لها، أصدق منهما في مودتهما لي، حيث يقول:

لقد علمت بالغيب أني أخونها

إذا هو لم يكرم عليّ كريمها

أما أني لو كرمت عليّهما

لكرم عليّهما من يكرم كريمهما»[1].

ورجال هذه الرواية التي رواها محمّد بن مسعود العياشي فمع أنه ثقة، لكنه اشتهر بروايته عن الضعفاء وأنه كان عاميا أول أمره ثم استبصر، ويلاحظ أن شيخه في هذه الرواية إسحاق بن محمّد البصري كان تجاوز الحدود في الاشتهار بالكذب والوضع والضعف، قال عنه النجاشي: «معدن التخليط، له كتب في التخليط، مشكوك في روايته»، «غال، متهم، ومن أركانهم»، كما في الاختيار. «غال، كان يحفظ كثيراً»، كما عن محمّد بن مسعود، «يرمى بالغلو»، كما عن الشّيخ، «كان فاسد المذهب، كذاباً في الرواية، وضاعاً للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه، ولا ينتفع بحديثه، وللعياشي معه خبر في وضعه للحديث، مشهور»، كما عن ابن الغضائري. وإليه تنسب الفرقة الإسحاقية ممن يعبدون علياً عليه السلام. قال الذهبي: «إنه زنديق، وحاشا الرافضة منه!». ولذا لا يمكن بوجه أن تعتمد رواية مثل هذا الرجل؛ لقدح ثقة صالح من الطائفة.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٦١٣.

وبنفس المضمون روى يونس بن ظبيان هذه الحادثة، ويونس بن ظبيان ليس أقل ضعفا من إسحاق بن محمّد البصري، فعن بعض نسخ النجاشي: أنه «ضعيف جداً، لا يلتفت إلى ما رواه، وكل كتبه تخليط»، وقال العياشي: «متهم، غال»، وعن ابن الغضائري: «غال، كذاب، وضاع للحديث.. لا يتلفت إلى حديثه»، وعن الفضل إنه من الكذابين المشهورين، ووردت فيه روايات منها صحيحة في لعنه.

وأيضاً روى هذه الرواية الكشي، وقال: «حدّثني أبو القاسم نصر بن الصباح، وكان غاليا، حدّثني أبو يعقوب، إسحاق بن محمّد البصري، وهو غال، وكان من أركانهم أيضا، قال: حدّثني محمّد بن الحسن بن شمون وهو أيضا منهم، قال: حدّثني محمّد بن سنان، وهو كذلك، عن بشير النبال أنه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لمحمّد بن كثير الثقفي - وهو من أصحاب المفضل بن عمر أيضاً -: (ما تقول في المفضل)، وذكر مثل حديث إسحاق بن محمّد البصري، سواء».

ويلاحظ وصف رواتها الذي ورد في الاختيار، فإضافة إلى إسحاق البصري تجد محمّد بن الحسن بن شمون وهو - كما عن النجاشي - «واقف، ثم غلا، وكان ضعيفا جدا، فاسد المذهب. وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه»، وغال، كما عن الشّيخ، «واقف، ثم غلا، ضعيف متهافت، لا يلتفت إليه، ولا إلى مصنفاته وسائر ما ينسب إليه»، كما عن ابن الغضائري.

فتلاحظ أن روايات الذم التي ترجع لرواية واحدة تحط من شأنه، وترفع من شأن المفضل بن عمر رواتها أناس كل الخطر في الأخذ عنهم معالم الدين وأحوال الرجال، فهم من مذهب فاسد، ومن المشتهرين بالتخليط، والكذب، والضعف، ولعل هذا مؤشر إيجابي في حق الرجل، ومؤشر سلبي في حق المفضل بن عمر الممدوح في هذه الروايات.

بل وفي قبال هذه الرواية روى الكشي الحادثة بشكل معكوس عن «الحسين بن الحسين بن بندار القمي، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي، قال:

حدّثني محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب والحسن بن موسى، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، قال: دخل حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة الأزدي على أبي عبد الله عليه السلام، فقالا له: جعلنا فداك، إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدّرون أرزاق العباد. فقال: والله ما يقدّر أرزاقنا إلّا الله، ولقد احتجت إلى طعام لعيالي، فضاق صدري، وأبلغت إلى الفكرة في ذلك حتّى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه، قالا: أفتلعنه وتتبرأ منه؟ قال: نعم، فالعناه وابرآ منه، برئ الله ورسوله منه»(١).

وسند الرواية وإن كان غير معتبر، لكنه أقل إنكاراً من سند السابقة، فالنقص فيها إنما هو عدم معرفتنا حال شّيخ الكشي الحسين بن الحسن بن بندار القمي فحسب.

وأيضاً عدّه الكشي في الرواية التي ذكرت حواريي كل إمام فجاء فيها: «ثم ينادي المنادي أين حواري محمّد بن عليّ، وحواري جعفر بن محمّد؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري، وزرارة بن أعين، وبريد بن معاوية العجلي، ومحمّد بن مسلم، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، وعبد الله بن أبي يعفور، وعامر بن عبد الله بن جداعة، وحجر بن زائدة، وحُمران بن أعين»(٢).

عدّ الشّيخ حجر بن زائدة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: أنه حضرمي، كوفي، وقال في الفهرست: «له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن الحسن بن متيل ومحمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن الحسين، عنه. ورواه محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمّد بن يحيى وأحمد بن إدريس، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن حجر بن زائدة»(٣).

ذكر الأبطحي في تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال: «وقد أدرك محمّدُ بن الحسين

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٦١٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج١، ص٤٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ١١٩، ت٢٥١.

بن أبي الخطّاب حجرَ بن زائدة».

ولعله إنما اعتمد هذا لرواية في شأن أبي حمزة الثمالي، وهي ما رواه الكشي عن «عليّ بن محمّد بن قتيبة أبو محمّد، ومحمّد بن موسى الهمداني، قالا: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، قال: كنت أنا وعامر بن عبد الله بن جذاعة الأزدي، وحجر بن زائدة جلوساً على باب الفيل إذ دخل علينا أبو حمزة الثمالي ثابت بن دينار فقال لعامر..»[١].

وهذه الرواية لا شك ولا ريب من وجود سقط كبير فيها، فإن مقتضاها أن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب المتوفى سنة (٢٦٢هـ) كان جالساً مع حجر بن زائدة الذي أدرك الباقر عليه السلام المتوفى (١١٤هـ)، وعاصر الصادق عليه السلام المتوفي (١٤٨هـ)، وجاء أبو حمزة المتوفى سنة (١٥٠هـ) عن عمر ليس بالقليل!!

أقول: محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب من السابعة، ممن لم يدرك أبي حمزة، والفرق بين وفاتهما أكثر من (١١٢)عاماً! فلا أعلم كيف اعتمد الأبطحي هذه الملاقاة، واعتمد على الرواية من غير تأمل في تواريخها.

**تحقيق الصدور:**

السند معتبر كما نتبنى، وذكر العلاّمة المجلسي أنه حسن[٢]. ووصفه بالحسن وليس الصحيح؛ لمكان حُمران بن أعين، فإنه وإن كان جليلاً، عظيم القدر، إلّا أنه لم يوثق صريحا في كتب الفهارس والرجال، فيعد بحسب اصطلاحهم من الممدوحين.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٤٥٦.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤٦.

٦٣١ / ٨. مُحَمَّدٌ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَمَّا يَتَحَدَّثُ[١] النَّاسُ أَنَّهُ دُفِعَ إلى أُمِّ سَلَمَةَ صَحِيفَةٌ مَخْتُومَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله لَمَّا قُبِضَ وَرِثَ عليّ عليه السلام عِلْمَهُ وَسِلَاحَهُ وَمَا هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ إلى الحَسَنِ، ثُمَّ صَارَ إلى الحُسَيْنِ عليهما السلام». قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ صَارَ إلى عليّ بْنِ الحُسَيْنِ، ثُمَّ صَارَ إلى ابْنِهِ[٢]، ثُمَّ انْتَهى إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»[٣].

---

**رجال السند:**

محمّد هو محمّد بن يحيى العطار، أبو جعفر الأشعري، ثقة عين، كثير الرواية، شّيخ أصحابنا في زمانه، عربي قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[٤]؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين الثقتين: الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري، أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى، ثقة، شّيخ القميين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شّيخ الرافضة بقم، وهو من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٥]؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي المعروف، أصله من الكوفة، ثقة، كما عن الشّيخ، من الثقات، من أهل

---

(١) في «ض»: «تحدّث». وفي «بس»: «تتحدّث». وقال في الوافي: «كأنّه سأله عن المكتوب في الصحيفة المستودعة، فأجابه عليه السلام بأنّها كانت مشتملة على علم وكان معها أشياء آخر. وهذه الصحيفة غير الكتاب الملفوف والوصيّة الظاهرة اللذين استودعها الحسين عليه السلام عند ابنته الكبرى فاطمة بكربلاء».

(٢) في البصائر: «أبيك».

(٣) بصائر الدرجات، ص٢٠٦، ح٤٥، عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ الإرشاد، ج٢، ص١٨٩، مرسلاً، عن عمر بن أبان. وراجع: الغيبة للنعماني، ص٥٣، ح٤؛ الوافي، ج٣، ح١١٣٠، ص٥٧٤.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

العلـم، كما عن الكشي، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسـن: «أوسـع أهل زمانهما علما بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشـيعة»؛ من صغار السادسـة، وفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسـب المقاربات السندية[١]؛ وفضالة بن أيوب الأزدي، ثقة في حديثه، مستقيم الدين، من صغار الخامسة وليس من السادسة، وقيل: إن رواية الحسين بن سعيد عن فضالة كلها بواسطة أخيه الحسن[٢]؛ وعُمَرَ بْنِ أَبَانٍ هو أبو حفص الكلبي، مولى، كوفي، ثقة، لعله من كبار الخامسة[٣].

## تحقيق الصدور:

رواة الخـبر كلهم مـن الثقات المعروفـين بصحة المذهـب، والوثاقـة في النقل، قال العلّامة المجلسي عند السند: «صحيح»[٤].

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٢) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

(٣) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٩.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤٨.

٦٣٢/ ٩. محمّد بْنُ الْحَسَنِ[1] وَعليّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ محمّد بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابِ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ: عَنْ أَبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله الْوَفَاةُ، دَعَا الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لِلْعَبَّاسِ: يَا عَمَّ مُحَمَّدٍ، تَأْخُذُ تُرَاثَ[2] مُحَمَّدٍ، وَتَقْضِي دَيْنَهُ، وَتُنْجِزُ[3] عِدَاتِهِ[4]؟ فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي[5]، شَيخ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، مَنْ يُطِيقُكَ[6] وَأَنْتَ تُبَارِي الرِّيحَ[7]؟». قَالَ: «فَأَطْرَقَ[8] صلى الله عليه وآله

---

(١) هكذا في «ب، ض» وحاشية بدرالدين والبحار. وفي «ألف، ج، ف، و، بح، بر، بس، بف» والمطبوع: «محمّد بن الحسين». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠ و٥٢٥.

(٢) «التراث»: الإرث، والتاء والهمزة بدل من الواو. المصباح المنير، ص٦٥٤ (ورث).

(٣) «تنجز»: تحضر وتفي. يقال: نجز يَنْجُز نَجْزاً، إذا حصل وحَضَرَ، وأنجز وعده، إذا أحضره. ويقال أيضاً: أنجز الوعدَ، أي وفى به. راجع: النهاية، ج٥، ص٢١؛ القاموس المحيط، ج١، ص٧٢٤ (نجز).

(٤) في حاشية «ج»: «تنجز عداته وتقضي دينه». و«العِدات»: جمع العدة، وهي الوَعد، والهاء عوض من الواو، ولا يجمع الوَعد. الصحاح، ج٢، ص٥٥١ (وعد).

(٥) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: + «إنّي». وفي «ب، ج، ف، بر، بس، بف» والعلل: - «بأبي أنت وأمّي». وفي حاشية «بف»: «فقال: بأبي أنت وأمّي» بدل «فردّ عليه - إلى - أمّي».

(٦) «يطيقك»، أي يطيق ويقدر على أداء حقوقك؛ من الإطاقة بمعنى القدرة على الشيء. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٧٧؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١٢٠٢ (طوق).

(٧) «تباري الريح»، أي تعارضه. يقال: فلان يباري فلاناً، أي يعارضه ويفعل مثل فعله ليعجِّزه، وهما يتباريان، وفلان يباري الريح جوداً وسخاءً، أو تسابقه. والريح مشهورة بكثرة السخاء؛ لسياق السحاب والأعطار، وترويح القلوب، وترقيق الهواء وغيرها من المنافع. كنى به عن علوّ همّته. وفي مرآة العقول: «وهذا المثل مشهور بين العرب والعجم». وراجع: لسان العرب، ج١٤، ص٧٢ (برى).

(٨) في «ب، بر، بف»، وحاشية «ج»، والوافي: + «رسول الله». يقال: أطرق الرجل، إذا سكت فلم

هُنَيْئَةً[١]، ثُمَّ قَالَ: يَا عَبَّاسُ، أَتَأْخُذُ تُرَاثَ مُحَمَّدٍ، وَتُنْجِزُ عِدَاتِهِ وَتَقْضِي دَيْنَهُ؟ فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، شَيخ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، وَأَنْتَ تُبَارِي الرِّيحَ.

قَالَ: أَمَا إِنِّي سَأُعْطِيهَا مَنْ يَأْخُذُهَا بِحَقِّهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيُّ، يَا أَخَا مُحَمَّدٍ، أَتُنْجِزُ عِدَاتِ مُحَمَّدٍ، وَتَقْضِي دَيْنَهُ، وَتَقْبِضُ[٢] تُرَاثَهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، ذاكَ عليّ وَلِي، قَالَ: فَنَظَرْتُ إليه حتَّى نَزَعَ خَاتَمَهُ مِنْ إِصْبَعِهِ، فَقَالَ: تَخَتَّمْ بِهذَا فِي حَيَاتِي، قَالَ: فَنَظَرْتُ إلى الْخَاتَمِ[٣] حِينَ وَضَعْتُهُ فِي إِصْبَعِي[٤]، فَتَمَنَّيْتُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَرَكَ الْخَاتَمَ.

ثُمَّ صَاحَ: يَا بِلَالُ، عَلَيَّ بِالْمِغْفَرِ[٥] وَالدِّرْعِ وَالرَّايَةِ وَالْقَمِيصِ وَذِي

---

يتكلّم. وأطرق، أي أرخى عينيه ينظر: إلى الأرض. فالمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. الصحاح، ج٤، ص١٥١٥ (طرق).

(١) قال الفيّومي: الهَنُ: كناية عن كلّ اسم جنس، والأنثى هَنَةٌ، ولامُها محذوفة، ففي لغة هي هاءٌ فيُصَغَّر على هُنَيْهَة، ومنه يقال: مكث هُنيهةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واوٌ فيُصَغَّر في المؤنّث على هُنَيَّة، والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له. وجَعَلَها المجلسي تصغير هِنْوٍ بمعنى الوقت، والتأنيث باعتبار ساعة. راجع: المصباح المنير، ص٦٤١ (هن).

(٢) في «ج، بر» والعلل: «تأخذ». وقال في الوافي: «في تقديم أخذ التراث على قضاء الدين وإنجاز العدات في مخاطبة العبّاس، وبالعكس في مخاطبة أمير المؤمنين عليه السلام لطف لا يخفى. ولعلّ في إلقاء هذا القول على عمّه أوّلاً، ثمّ تكريره صلى الله عليه وآله ذلك عليه، إنما هو لإتمام الحجّة عليّه، وليظهر للناس أنّه ليس مثل ابن عمّه في أهليّة الوصيّة».

(٣) في «ف»: - «إلى الخاتم».

(٤) في «ج، بح» وحاشية «ض، بف»: «حين وضعه في إصبعه». وفاعل «قال» على هذه النسخة هو العبّاس. وفي الوافي: «كأنّه أراد بذلك أنّه قلتُ في نفسي: لو لم يكن فيما ترك غير هذا الخاتم لكفاني به شرعاً وفخراً وعزّاً ويمناً وبركة».

(٥) «المِغْفَر» والمِغْفَرة، والغِفارة: زَرَد - أي دِرْع منسوج يتداخل بعضها في بعض - ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة. وقيل: هو رَفْرَف البيضة. وقيل: هو حَلَق يتقنّع به المتسلّح. قال ابن شميل: المِغْفَر حِلَقٌ يجعلها الرجل أسفل البيضة تُسْبَغُ على العنق فتقيه، وقيل

**الْفَقَارِ[١] وَالسَّحَابِ[٢] وَالْبُرْدِ[٣] وَالْأَبْرَقَةِ[٤] وَالْقَضِيبِ[٥]، قَالَ: فَوَ اللهِ، مَا رَأَيْتُهَا[٦] غَيْرَ[٧] سَاعَتِي تِلْكَ – يَعْنِي الْأَبْرَقَةَ – فَجِيءَ بِشِقَّةٍ كَادَتْ تَخْطَفُ[٨] الْأَبْصَارَ، فَإِذَا هِيَ مِنْ أَبْرُقِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ جَبْرَئِيلَ أَتَانِي بِهَا، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اجْعَلْهَا فِي حَلْقَةِ الدِّرْعِ، وَاسْتَذْفِرْ[٩] بِهَا مَكَانَ الْمِنْطَقَةِ. ثُمَّ دَعَا بِزَوْجَيْ**

---

غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج٥، ص٢٦ (غفر).

(١) كان اسم سيف رسول الله ﷺ ذا الفقار؛ لأنّه كان فيه حُفَر صغار حِسان. والمُفَقَّر من السيوف: الذي فيه حُزُوز مطمئنّة. راجع: النهاية، ج٣، ص٤٦٤ (فقر).

(٢) «السَحابُ» اسم عِمامة رسول الله ﷺ، سمّيت به تشبيهاً بسحاب المطر لانسحابه في الهواء. راجع: النهاية، ج٢، ص٣٤٥ (سحب).

(٣) «البُرْد»: نوع من الثياب معروف، والجمع: أبراد وبُرُود، والبُرْدَة: الشملة المُخطَّطة. وقيل: كِساء أسود مُربَّع فيه صِغر تلبسه الأعراب، وجمعها: بُرَد. النهاية، ج١، ص١١٦ (برد).

(٤) «الأبرق»: من الحبال: الحبل الذي أبرم بقوّة سوداء وقوّة بيضاء وكلّ شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق. قال الفيض في الوافي، ج٣، ص٥٧٦: «كأنّها ثوب مستطيل يصلح؛ لأن يشدّ بها الوسط وهي الشقّة – بالكسر والضمّ – كما فسّره بها». راجع: ترتيب كتاب العين، ج١، ص١٥٤؛ الصحاح، ج٤، ص١٤٤٩ (برق).

(٥) في شرح المازندراني: «القضيب، هو الغصن، والمراد به العصا، سمّيت به لكونها مقطوعة من الشجر، والقضب القطع، وقد يطلق على السيف الدقيق أيضاً». راجع: لسان العرب، ج١، ص٦٧٨ (قطع).

(٦) في الوافي: «وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: فجيء بشقّة فوالله ما رأيتها».

(٧) في «ب، ج، بف، بر»، وحاشية «ض، ف، بح»، والوافي والعلل: «قبل».

(٨) «الخَطْف»: استلاب الشيء وأخذه بسرعة، يقال: خَطِفَ الشيءَ يَخْطَفُهُ، واختطفه يختطفه. ويقال: خَطَفَ يَخْطِفُ، وهو قليل. النهاية، ج٢، ص٤٩ (خطف).

(٩) هكذا في «ج، ض، بر، بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني. وفي اللغة: استذفر بالأمر: اشتدّ عزمه عليه وصَلُبَ له. وفي الوافي «الاستذفار: شدّ الوسط بالمنطقة ونحوها»، وقال العلّامة المجلسي: «... ففي القاموس: الذَفَر، محرّكة: شدّة ذكاء الريح، كالذَفَرة، ومسك أذفر. ففيه

نِعَالٍ[١] عَرَبِيَّيْنِ جَمِيعاً: أَحَدُهُمَا مَخْصُوفٌ[٢]، وَالْآخَرُ غَيْرُ مَخْصُوفٍ، وَالْقَمِيصَيْنِ: الْقَمِيصِ الَّذِي أُسْرِيَ بِهِ فِيهِ، وَالْقَمِيصِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ[٣] يَوْمَ أُحُدٍ، وَالْقَلَانِسِ الثَّلَاثِ: قَلَنْسُوَةِ السَّفَرِ، وَقَلَنْسُوَةِ الْعِيدَيْنِ وَالْجُمَعِ، وَقَلَنْسُوَةٍ كَانَ يَلْبَسُهَا وَيَقْعُدُ مَعَ أَصْحَابِهِ. ثُمَّ قَالَ: يَا بِلَالُ، عليّ بِالْبَغْلَتَيْنِ: الشَّهْبَاءِ[٤]، وَالدُّلْدُلِ[٥]؛ وَالنَّاقَتَيْنِ:

---

تضمين معنى الشدّ، مع الإشارة إلى طيب رائحتها؛ فصار الحاصل: تطيّبْ بها جاعلاً لها مكان المنطقة، أو يكون «مكان المنطقة» متعلّقاً بـ«اجعلها». وقيل: الاستذفار: جعل الشيء صلباً شديداً، في القاموس: الذِفِرُّ، كطِمِرّ: الصلب الشديد. ولا يخفى ما فيه». وفي «ف»: «استدفن». وفي المطبوع: «استدفر». وفي العلل: «استوفر». وقوله «استدفر»، من الدَفْر بمعنى الدفع، أو مِنِ الدَفَر، وهو وقوع الدود في الطعام واللحم، وهو أيضاً النَتْن خاصّة ولا يكون الطيب البتّة. وليس شيء منها بمناسب هاهنا فلذا قال المجلسي في مرآة العقول: «لعلّه كان: واستثفر بها، وأريد به الشدّ على الوسط». قال ابن الأثير في النهاية، ج١، ص٢١٤ (ثفر): «هو مأخوذ من ثَفَر الدابّة الذي يُجعَل تحت ذَنَبها. وفي صفة الجنّ: مستثفرين ثيابَهم، وهو أن يُدخل الرجلُ ثوبه بين رجليه، كما يفعل الكلب بذنبه». وراجع: لسان العرب، ج٤، ص٢٨٩ (دفر)؛ وص٣٠٧؛ والقاموس المحيط، ج١، ص٥٥٩ (ذفر).

(١) في «ف»: + «له».

(٢) «مَخْصُوف»، أي مخروز، يقال: خَصَفَ النعلَ يَخْصِفُها خَصْفاً، أي ظاهَرَ بعضَها على بعض وخَرَزَها، أي ثَقَبها بالمِخْرز وخاطه. راجع: لسان العرب، ج٩، ص٧١ (خصف).

(٣) في «ف»: «به».

(٤) «الشَهْباء»، أي الغالب بياضها على سوادها، من الشَهَب، وهو مصدر من باب تَعِبَ، وهو أن يغلب البياض السواد. والاسم الشُهْبَة، وبَغْلٌ أشهب، وبغلة شهباء. انظر: المصباح المنير، ص٣٢٤ (شهب).

(٥) «الدُلْدُل»: القُنْفُذ، واسم بغلته ﷺ. شُبّهت بالقُنْفُذ؛ لأنّه أكثر ما يظهر في الليل، ولأنّه يُخْفي رأسه في جسده ما استطاع. ودَلْدَلَ في الأرض: ذهب ومرّ، يُدَلدلُ ويتدلدل في مشيه إذا اضطرب. وفي شرح المازندراني: «سمّيت بذلك؛ لكونها سريعة حديدة ذات هيأة حسنة». راجع: النهاية، ج٢، ص١٢٩ (دلدل).

الْعَضْبَاءِ[١]، وَالْقَصْوَاءِ[٢]؛ وَالْفَرَسَيْنِ[٣]: الْجُنَاحَ[٤] - كَانَتْ تُوقَفُ بِبَابِ الْمَسْجِدِ لِحَوَائِجِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَبْعَثُ الرَّجُلَ فِي حَاجَتِهِ[٥]، فَيَرْكَبُهُ[٦] فَيَرْكُضُهُ[٧] فِي حَاجَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ - وَحَيْزُومِ - وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَقُولُ: أَقْدِمْ يَا حَيْزُومُ[٨] - وَالْحِمَارِ عُفَيْرٍ[٩]، فَقَالَ: اقْبِضْهَا فِي حَيَاتِي. فَذَكَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ تُوُفِّيَ عُفَيْرٌ سَاعَةَ قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[١٠]، قَطَعَ[١١] خِطَامَهُ[١٢]، ثُمَّ مَرَّ يَرْكُضُ حَتَّى

---

(١) قال ابن الأثير: «هو عَلَم لها، منقول من قولهم: ناقة عضباء، أي مشقوقة الأذن، ولم تكن مشقوقة الأذن. وقال بعضهم: إنّها كانت مشقوقة الأذن، والأوّل أكثر. وقال الزمخشري: هو منقول من قولهم: ناقة عضباء، وهي القصيرة اليد». النهاية، ج٣، ص٢٥١ (عضب).

(٢) في العلل: «الصهباء». وقوله: «القَصْواء»: الناقة التي قُطع طَرَف اذنها، ولم تكن ناقة النبيّ ﷺ قَصْواء، وإنّما كان هذا لقباً لها. وقيل: كانت مقطوعة الأذن. راجع: النهاية، ج٤، ص٧٥ (قصو).

(٣) في «ف»: «الفرستين».

(٤) في شرح المازندراني: «جناح الطير: يده، سمّيت بذلك لسرعة سيره، على سبيل المبالغة».

(٥) في «ب، بف» والعلل: «حاجة».

(٦) في «ب»: «فيركب».

(٧) في شرح المازندراني: «ويركضه». وقوله: «فَيَرْكُضُه»، أي يستحثّه ليعدو، من الرَكْض، وهو تحريك الرِجْل، تقول: رَكَضْتُ الفرس برِجلي، إذا استَحْثَثْتَهُ ليعدو، ثمّ كثر حتّى قيل: ركَضَ الفرسُ، إذا عدا، وليس بالأصل، والصواب رُكِضَ الفرسُ، فهو مركوض. راجع: الصحاح، ج٣، ص١٠٨٠ (ركض).

(٨) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: - «يا». وفي شرح المازندراني: «اسم كان وفاعل يقول جبرئيل عليه السلام أو النبيّ ﷺ. وقال الجوهري: حيزوم اسم فرس من خيل الملائكة».

(٩) قال ابن الأثير: «... عُفَير، هو تصغير ترخيم لأعْفَر، من العُفْرة، وهي الغُبْرة ولون التراب، كما قالوا في تصغير أسْود: سُوَيْد. وتصغيره غير مُرخّم: اعَيْفِر، كاسَيْود». النهاية، ج٣، ص٢٦٣ (عفر).

(١٠) وفي «بر»: + «إنّه».

(١١) في «ب» والوافي: «فقطع».

(١٢) «الخِطام»: هو الحبل الذي يقاد به البعير، أو هو الزِمام، أو هو كلّ حبل يُعَلّق في حَلْق البعير ثمّ

أَتى[١] بِئْرَ بَنِي خَطْمَةَ[٢] بِقُبَا، فَرَمى بِنَفْسِهِ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهُ».

وَرُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: «إِنَّ ذلِكَ الْحِمَارَ كَلَّمَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، إِنَّ أَبِي حدّثني عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نُوحٍ فِي السَّفِينَةِ، فَقَامَ إليه نُوحٌ، فَمَسَحَ عَلى كَفَلِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هـذَا الْحِمَارِ حِمَارٌ يَرْكَبُهُ سَيِّدُ[٣] النَّبِيِّينَ وَخَاتِمُهُمْ، فَالْحَمْدُ للهِ الَّذِي جَعَلَنِي ذلِكَ الْحِمَارَ»[٤].

---

## رجال السند:

عليّ بن محمّد أبو الحسن، الرازي، الكليني، شيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة عين، كما عن النجاشي، ترحم عليّه في أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٥]؛ ومحمّد بن الحسن هو ابن فروخ الصفار، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب ممولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[٦]، وما في بعض النسخ (محمّد بن الحسين) فهو تصحيف

---

يُعْقَد على أنفه، كان من جِلْد أو صوف أو ليف أو قِنَّبٍ، أو هو حبل يُجْعَل في طرفه حلقة ثمّ يُقلّد البعير ثمّ يُثَنَّى على مَخْطِمه. راجع: لسان العرب، ج١٣، ص١٨٦ (خطم).

(١) في العلل: «وافى».

(٢) في «ج، ض، ف، بف» والوافي والعلل والبحار: «بني حطمة».

(٣) في «ج»: + «المرسلين و».

(٤) علل الشرائع، ص١٦٦، ح١، بسنده عن سهل بن زياد الآدمي. وراجع: الإرشاد، ج١، ص١٨٥؛ الوافي، ج٣، ص٥٧٤-٥٧٥، ح١١٣١ و١١٣٢؛ البحار، ج١٧، ح٢٢، ص٤٠٤، من قوله: «والحمار عفير فقال: اقبضها»، إلى قوله: «فرمى بنفسه فيها»؛ وص٤٠٥، ح٢٣، من قوله: «وروي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: إنّ ذلك الحمار كلّم».

(٥) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٦) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

لا ريب فيه، فإن رواية محمّد بن الحسن الصفار، وعليّ بن محمّد علان مجتمعين عن سهل من السلاسل المعروفة المتكررة، إضافة إلى أن محمّد بن الحسين المعروف هو ابن أبي الخطّاب ممن لا يروي عن سهل، بل هو وإن كان من طبقته، لكنه أكبر منه، ولا يروي عنه الكليني مباشرة، فالمتعين أن الكليني إنما يروي هذه الرواية عن شيخيه الصفّار محمّد بن الحسن وخاله عليّ بن محمّد علان، وهما عن سهل بن زياد، وهو أبو سعيد الآدمي، الرازي، شهد أحمد الأشعري عليّه بالكذب والغلو، وطرده من قم، ووصفه الفضل بن شاذان بالحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشّيخ تارة في الفهرست، وأخرى في الاستبصار، حيث ذكر أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، لكنه وثّقه في الرجال! وفي التوثيق كلام، والمعتمد عدم اعتماد روايته، وهو من السابعة[١]؛ ومحمّد بن الوليد شباب الصيرفي، رقّي، مولى بني هاشم، نقل ابن داود عن ابن الغضائري ضعفه، وكذا ذكر العلّامة ضعفه، كل أسناده في كتب الحديث عن طريق سهل بن زياد، وهو من السادسة، ومرَّ بيانه[٢]؛ وأبان بن عثمان هو أبان بن عثمان الأحمر، من أصحاب الإجماع، وممن روى عنه المشايخ الثلاثة، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «أنه كان يخطئ ويهم.. وكان أديباً، عالماً بالأنساب»، وفي لسان الميزان: «وقال محمّد بن أبي عمير: كان أبان من أحفظ الناس بحيث أنه يرى كتابه فلا يزيد حرفاً». قال ابن حجر انه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين، وهو من الخامسة[٣].

**تحقيق الصدور:**

لا يمكن اعتماد رواية وقد تفرد بمضمونها مجموعة من الضعفاء، كسهل بن زياد، وشباب الصيرفي، فلا وثوق فيها، أما ذيلها عن أمير المؤمنين فهو أشدّ ضعفاً بالإرسال البعيد. قال العلّامة المجلسي: «ضعيف، وآخره مرسل»[٤].

---

(١) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

(٢) ينظر: ج٣، ح٢٤٢، ص١١٧.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٠٠، ص٤٥٨.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٤٨.

## ٣٩ - بَابُ أَنَّ مَثَلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

**٦٣٣/ ١ . عِـدّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عليّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ السَّمَّانِ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا[١] مَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَيُّ أَهْلِ بَيْتٍ وُجِدَ التَّابُوتُ عَلَى بَابِهِمْ أُوتُوا النُّبُوَّةَ، فَمَنْ صَارَ إليه السِّلَاحُ مِنَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ»[٢].**

---

**رجال السند:**

العـدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنـة، ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[٣]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسـلة، وإطلاق الاسم، هو أبو جعفر الأشعري، قمي، ثقة، كبير أصحابنا بقم ووجههم وفقيههم، قال ابن حجر أنه كبير الرافضة بقم، بقي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السـابعة[٤]؛ وعلّي بن الحكم أبو الحسـن النخعي، مولى، ضريـر، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشّيخ، أنباري، كما عن محمّد بن عيسى اليقطيني، وهو

---

(١) في «ب، بح، بر، بف»: «إنّ».

(٢) الكافي، كتاب الحجّة، باب ما عند الأئمّة عليهم السلام من سـلاح رسـول الله ﷺ...، ضمن ح٦٢٤. وفي بصائر الدرجات، ص١٩٤، ح٢، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص٢٠٠، ح٢٠؛ وص٢٠٢، ح٢٧، بسند آخر عن أبي جعفر، مع اختلاف يسير؛ تفسير العيّاشي، ج١، ح١٦٣، ص٢٤٩، عن زرارة وحُمران ومحمّد بن مسـلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السـلام؛ الإرشـاد، ج٢، ص١٨٧، مرسلاً عن معاوية بن وهب؛ الوافي، ج٢، ح٦٠٣، ص١٣٣؛ البحار، ج١٣، ح١٨، ص٤٥٦.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

من السادسة[١]؛ ومعاوية بن وهب هو أبو الحسن البجلي، وكنّاه الصدوق بأبي القاسم، وابنه القاسم وحفيده موسى من رواة الحديث، بجلي، عربي صميم، كوفي، «ثقة، حسن الطريقة»، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، الخامسة[٢]؛ سعيد السمان هو سعيد بن عبد الله الأعرج، أبو عبد الله التيمي، مولى، قيل: إن اسمه سعيد بن عبد الرحمن، كوفي، سمّان، ثقة، كوفي، لا خلاف في كونه من الخامسة[٣].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «مجهول، وهو جزء من الخبر الأوّل من الباب المتقدم، والسند واحد»[٤]. وبيّنا سبب التوهم عنده قدست نفسه لرميه السند بالجهالة، فما ذلك إلا لعدم ملاحظة اتحاد سعيد السمان بسعيد الأعرج، فالسند عندنا معتبر، وهي جزء من رواية سابقة، قلنا بالوثاقة بصدورها، والسند وفق الاصطلاح صحيح بلا إشكال.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

(٢) ينظر: ج٢، ح٦٥، ص٢٣٦.

(٣) ينظر: ج٤، ح٥٢٥.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥٣.

٦٣٤/ ٢. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيـمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أبي عُمَيْرٍ، عَنْ محمّد بْنِ السُّـكَيْنِ[(١)]، عَـنْ نُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أبي يَعْفُورٍ، قَالَ: سَـمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ السِّـلَاحِ فِينَا مَثَلُ[(٢)] التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتُ دَارَ الْمُلْكُ، فَأَيْنَمَا[(٣)] دَارَ السِّلَاحُ فِينَا[(٤)] دَارَ الْعِلْمُ»[(٥)].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حيّا إلى بعـد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسـناد الصدوق، وهو مـن الثامنة[(٦)]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به – مع أنه لم يوثق صريحاً – لقرائـن، ترحـم عليّه ابنه في مقدمة التفسـير، وأكثر عنه في التفسـير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السـابعة[(٧)]؛ وابن أبي عمير هو محمّد بن أبي عمير، الراوي

---

(١) في «ف»: «محمّد بن المسكين». وفي البصائر، ص٢٠٣، ح٣٨: «محمّد بن مسـكين». وهو سهو. وفي بعـض مخطوطات البصائـر، وكذا في البحـار، ج٢٦، ح٣٨، ص٢١٩، نقـلاً عن البصائر: «محمّد بن سكين»، ومحمّد بن سُكَين هذا، هو ابن عمّار النخعي الذي دعاه نوح بن درّاج إلى هذا الأمر. راجع: رجال النجاشي، ص١٠٢، الرقم ٢٥٤؛ وص٣٦١، الرقم ٩٦٩.

(٢) في «بح»: «كمثل».

(٣) في «ض»: «وأينما».

(٤) في «ج، بح، بر، بف» والبحار: «فينا السلاح». وفي الوافي: – «فينا».

(٥) بصائر الدرجات، ص٢٠٣، ح٣٤، عن إبراهيم بن هاشـم، إلى قوله: «دار الملك» هكذا: «حيثما دار التابـوت دار العلـم». وفيـه، ح٣٥، بسـند آخر عـن أبي جعفر عليه السلام؛ الـوافي، ج٢، ح٦٠٤، ص١٣٣؛ البحار، ج١٣، ح١٩، ص٤٥٦.

(٦) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٧) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣ –١٦٦.

الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادي، يعد كتابه مائة رجل أقدم كتاب في علم رجال الحديث، قال النجاشي: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»، حكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء، فولاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام وقال الشّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشّيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ، وأنه ذكر أيضاً أنه كان وجها من وجوه الرافضة، وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح، وحكى تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع، من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)[١].

ومُحَمَّدِ بْنِ السُّكَيْنِ وهو محمّد بن سكين بن عمار، النخعي، ثقة، عرف الأمر على يد نوح بن دراج، من صغار الخامسة، سيأتي الكلام فيه؛ ونُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ، النخعي، مولى، كوفي، توفي سنة (١٨٢هـ)، وهو من الخامسة، سيأتي تفصيله.

وعبد الله بن أبي يعفور، أبو محمّد القيسي، من قبيلة عبد القيس، وعن الشّيخ أنه مولاهم، كوفي، اسم أبيه واقد، وثّقه النجاشي مكررا، وذكر أنه جليل في أصحابنا، كريم على أبي عبد الله عليه السلام، ووثّقه ابن فضال، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وفي شأنه روايات، توفي سنة (١٣١هـ) وفق ما حققناه، وهو من الرابعة[٢].

## ٥ مُحَمَّدِ بْنِ السُّكَيْنِ:

قال النجاشي: «محمّد بن سكين بن عمار، النخعي، الجمال، ثقة، روى أبوه عن أبي

---

(١) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢٢١.

عبد الله عليه السلام. له كتاب أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عبيد الله بن أبي زيد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن رباح، قال: حدّثنا إبراهيم بن سليمان، قال: حدّثنا محمّد بن سكين بكتابه»[1].

وكان ذكر في ترجمة نوح بن دراج عن «أحمد بن محمّد بن هارون، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله بن غالب، قال: حدّثنا الطاطري، قال: قال محمّد بن سكين: نوح بن دراج دعاني إلى هذا الأمر»[2]. وذكر الشّيخ في الفهرست أن له كتابا[3]. وقد روى عنه محمّد بن أبي عمير، وروى هو عن الخامسة، كمعاوية بن عمار ونوح بن دراج، فالظاهر كونه من الخامسة أو صغارها، على فرض أنه روى عمن استبصر على يديهم، ولم يتسن له في بداية عمره التلمذ على الرابعة.

### ○ نُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ:

قال النجاشي في ترجمة ولده أيوب بعد مدحه والثناء عليّه: «وأبوه نوح بن دراج كان قاضيا بالكوفة، وكان صحيح الاعتقاد». وذكر أيضاً فيها أن نوح بن دراج هو من دعا محمّد بن السكين الثقة لهذا الأمر[4]، وقد ذكرنا ذلك في ترجمة ابن السكين المارة. وذكره في ترجمة أخية جميل بعد أن ذكر أنه شّيخ الطائفة ووجهها، قال: «وأخوه نوح بن دراج القاضي، كان أيضا من أصحابنا، وكان يخفي أمره، وكان أكبر من نوح، وعمى في آخر عمره، ومات في أيام الرضا عليه السلام»[5].

أقول: إن نوح بن دراج ممن توفي سنة (١٨٢هـ)، وأضر آخر عمره، فهل حصل توهم في نسخة النجاشي وأن الصحيح أن يقال: «وكان أكبر من جميل، وعمي آخر

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦١، ت٩٦٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٠٢، ت٢٥٤.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص٢٢٩، ت٦٥٨.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٠٢، ت٢٥٤.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٢٦، ت ٣٢٨.

عمـره، ومات في أيام الرضـا ﷺ». إلّا أنه مات في آخر سـني الكاظم ﷺ، وقبل أول سني الرضا ﷺ.

أو أنـه لا توهـم في البين وأن جميل بـن دراج ممن بقي بعد أخيـه الأصغر نوح، وأن الأخوين كلاهما ممن أصيب بالعمى آخر عمرهما.

وفي اختيار معرفة الرجال؛ «قال محمّد بن مسـعود: سـألت أبا جعفر حمدان بن أحمد الكـوفي[١]، عن نوح بن دراج. فقال: كان من الشـيعة، وكان قاضي الكوفة، فقيل له: لم دخلت في أعمالهم؟ فقال: لم أدخل في أعمال هؤلاء حتَّى سـألت أخي جميلاً يوماً، فقلت لـه: لم لا تحضر المسـجد؟ فقال: ليـس لي إزار. وقال حمدان: مات جميـل عن مائة ألف. وقـال حمدان: كان دراج بقـالا، وكان نوح مخارجه من الذيـن يقتتلون في العصبية التي تقع بـين المجالس، قال: وكان يكتب الحديث، وكان أبوه يقـول: لو ترك القضاء لنوح أي رجل كان، ثقة»[٢].

والدخول في أعمالهم يحتمل أن يكون - كما هو ظاهر العبارة - لأن أخاه جميلا لم يكن يملـك حتَّى الإزار ليذهب للمجلس ويحـدّث، فعمل قاضيا ليتيسر أمرهم في المال، أو أن الإزار كناية عن الحماية من السلطان، ولأن جميل ممن يخشى التحديث في المسجد من غير مدافع له عند السلطان.

وأما ما ذكر من أن جميل بن دراج مات وله مائة ألف، وهو مبلغ كبير من المال، فربما كان حمدان يقصد أن جميل مع فقره وإعراضه عن العمل مع السـلطان إلّا أنه أثرى، أو أن يكون المعنـى إن جميلاً ثري أصلاً، ومات وخلف مبلغاً كبيراً، وأن قوله لأخيه ليس لي إزار المقصود به ليس لي غطاء عند السلطة.

---

(١) هو أبو جعفر النهدي، محمّد بن أحمد بن خاقان، كوفي، قال ابن مسـعود عنه: أنه فقيه، ثقة، خير، وهـو أقرب زمنا من كل من أدلى برأيـه فيه، وفي النجاشي أنه مضطرب، وعن ابن الغضائري أنه ضعيف، يروي عن الضعفاء.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٥٢١.

وذكره الشّيخ في عدّة الأصول، وقال: «لأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلوب، ونوح بن دراج، والسكوني، وغيرهم من العامة عن أئمتنا ﰂ، فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه»(١).

وروى الشّيخ في التهذيب عن الصفّار «عن السندي عن موسى بن حبيش عن عمه هاشم الصيداني، قال: كنت عند العباس وموسى بن عيسى وعنده أبو بكر بن عياش وإسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة وعليّ بن ظبيان ونوح بن دراج تلك الأيام على القضاء، قال: فقال العباس: يا أبا بكر أما ترى ما أحدث نوح في القضاء إنه ورث الخال، وطرح العصبة، وأبطل الشفعة، فقال له أبو بكر بن عياش: وما عسى أن أقول لرجل قضى بالكتاب والسنة، قال: فاستوى العباس جالسا، فقال: وكيف قضى بالكتاب والسنة؟ فقال أبو بكر: إن النبي (صلى الله عليّه وآله) لما قتل حمزة بن عبد المطلب بعث عليّ بن أبي طالب ﰀ فأتاه بابنة حمزة فسوغها رسول الله (صلى الله عليّه وآله) الميراث كله، فقال له العباس: يا أبا بكر فظلم رسول الله (صلى الله عليّه وآله) جدي؟! فقال: مه أصلحك الله، شرع لرسول (الله صلى الله عليّه وآله) ما صنع، فما صنع رسول الله (صلى الله عليّه وآله) إلّا الحق ثم قال: إن إسماعيل بن حمّاد اختلف إلي أربعة أشهر أو ستة أشهر فلم أحدّثه به»(٢).

وعن ابن طاووس في التشريف: «مات مولى للمهدي، وخلّف ضياعا كثيرة وأثاثا ومتاعا، ولم يدع إلا ابنة واحدة، فأمر المهدي نوح بن دراج القاضي أن ينظر في أمر الميراث ليحرز له النصف، فقضى نوح أن المال كله للابنة، وسلّمه إليها، فبلغ ذلك المهدي، فغضب ودعا نوحا، وقال له: ما حملك على ما صنعت؟ فقال له: قضيت بقضاء عليّ بن أبي طالب، فإنه قضى للابنة بالمال كله، فقيل له في ذلك، فقال: (أعطيتها النصف بفريضة الله، وأعطيتها الآخر بقول الله تعالى: ﴿**وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي**

---

(١) العدّة في أصول الفقه، الطوسي، ج١، ص٣٨٠.

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسي، ج٦، ح٨٥٧، ص٣١٠.

كِتَابِ اللَّهِ﴾، فقال له المهدي: لتأتيني من يعلم ذلك أو لأفعلن، فقال: يا أمير المؤمنين سل الفقهاء والقضاة عن هذا، فإن كنت كاذبا فافعل ما شئت، فكتب المهدي إلى شريك وابن أبي ليلى وجماعة من فقهاء الكوفة ممن يتولى القضاء وغيرهم، فاحضروا ببغداد، فسألهم عما قال نوح، فصدقوه، ورووا ذلك له عن عليّ بن أبي طالب بأسانيد كثيرة، فقال لنوح: قد أجزت حكمك في هذه المرة، فإن عدت قتلتك»[١].

**أقوال العامة:**

قال في تاريخ ابن معين: «نوح بن دراج كذاب، خبيث، قضى سنتين وهو أعمى»[٢]. يقصد أنه بقي في القضاء سنتين وهو أعمى، ولا يعلم الناس أنه أصبح ضريرا. وفي موضع آخر: «سئل يحيى عن نوح بن دراج، قال: لم يكن يدري ما الحديث، ولا يحسن شيئا، كان عنده حديث غريب عن ابن شبرمة عن الشعبي في المحرم يضطر إلى الميتة أو الصيد ليس يرويه أحد غيره، ولم يكن ثقة، وكان أسد بن عمرو أوثق منه، وكان لنوح كاتب فأخذ حنطة الصدقة فذهب فطرحها في السفينة، فلحقوه فأخذوها منه، وكان يقضي وهو أعمى ثلاث سنين، وكان لا يخبر الناس أنه أعمى من خبثه»[٣].

وفي تاريخ خليفة عند ذكره لقضاة الكوفة في زمن هارون، قال: «أقر عليّها القاسم بن معن، ثم عزله وولى نوح بن دراج، مولى النخع، ثم عزله وولى شريكا، ثم عزله وولى حفص بن غياث، ثم الحسن بن زياد اللؤلؤي»[٤]. وذكر البخاري في تاريخه أنه توفي سنة (١٨٢هـ)[٥]، وقال في وصف حاله: «ليس بذاك»[٦]. وكذا

---

(١) الملامح والفتن، ابن طاووس، ص٣٥٧.

(٢) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين، رواية الدوري، ج١، ص٣٦٧.

(٣) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين، رواية الدوري، ج٢، ص٢٥.

(٤) تاريخ خليفة بن خياط، خليفة بن خياط العصفري، ص٣٨١.

(٥) التاريخ الصغير، البخاري، ج٢، ص ٢٠٨.

(٦) التاريخ الكبير، البخاري، ج٨، ص١١٢.

ذكر في الضعفاء[١].

وقـال العجـلي في معرفة الثقات: «نوح بـن دراج، ضعيف الحديـث، وكان له فقه، وكان أبـوه بقـالا بالكوفة، وكان نوح ولي قضاء الكوفة، حكم ابن شـبرمة بحكم فرده نـوح، وكان مـن أصحابه فرجع إلى قوله فقال ابن شـبرمة: كادت تزل به من حال قدم لولا تداركها نوح بن دارج، وكان شريك بن عبد الله إذا قيل له في ولده أن يؤدبهم قال: من أدب نوحا بن دراج أدب نوحا»[٢].

وذكر النسـائي في الضعفاء والمتروكين أنه متروك الحديث[٣]. وسـئل أبو زرعة عن نـوح بن دراج فقال: «كان قاضي الكوفة، وأرجو أن لا يكون به بأس»[٤]، كما يظهر من الجرح والتعديل. وذكره ابن حبان في المجروحين، ونقل عن السابقين ما ذكرناه انفا.

قلـت في الألف ملخصاً حاله: «أبو محمّد النخعي، مـولى، كوفي، قاضي الكوفة بعد القاسـم بن معن وقبل شريـك، ثم قاضي الجانب الشرقي ببغـداد بعد قاضيها عمر بن حبيب، يظهر أنه تولى القضاء من بداية خلافة هارون سنة (١٧٠هـ) إلى أخريات حياته في مناطـق مختلفة، ابنه أيوب الراوي المشـهور، أصبح كفيفاً آخـر عمره، وأخوه الأكبر جميـل بن دراج الذائع الصيت في الرواة، كان صحيح الاعتقاد، وأنه كان من أصحابنا، وكان يخفي أمره، كما عن النجاشي، وروي عن محمّد بن سكين أن نوح بن دراج هو من دعـاه إلى هذا الأمر، في حين عدّه الشّيخ في العامة التي عملـت الطائفة برواياته، وعن ابن مسعود عن شيخه حمدان أن نوح بن دراج كان من الشيعة، وأنه لم يدخل في أعمالهم حتّى سـأل أخاه جميلاً والقصة فيها كناية، وسيرة رواياته تشير إلى أنه كان يقضي بالحق، وروى عنه ابـن أبي عمير، روى في كامل الزيارات، وأما العامة فتحامل عليّه ابن معين

(١) الضعفاء الصغير، البخاري، ص ١١٩.

(٢) معرفة الثقات، العجلي، ج٢، ص٣٢٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص٢٤٢.

(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج٨، ص٤٨٤.

وذكـر أنـه كان كذابا، خبيثا، قضى سـنتين وهو أعمى، وأنه لا يـدري ما الحديث، ولا يحسـن شـيئا، نعم ذكر أبو زرعة أنه يرجو أن لا يكون به بأس، ووثّقه ابن نمير، ذكروا أنه وعليّ بن غراب المتوفى (١٨٤هـ) من نفس الطبقة، والرجل توفي سنة (١٨٢هـ)»

## تحقيق الصدور:

في هذا الباب أربع روايات، وهذه هي الرواية الثانية فيها، وكلها في مضمون واحد، وكلها ذات أسـناد معتبرة، بل وباقي روايات الباب بأسـناد قريبة غاية في الاعتبار عن الرضـا ﷺ، فالوثـوق بصدور هذا المضمون عن الأئمة ﷺ لا ريـب فيه. قال العلّامة المجلسي أن السـند موثق[١]، ويقصد قدست نفسـه التوثيق لمكان نوح، فقد اعتبر كونه من العامة، ممن وثّقه الشّيخ في العدّة، ولذا أصبح الحديث موثقا بدل أن يكون صحيحاً.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥٣.

**٦٣٥/ ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّد بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «كَانَ[١] أبو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ[٢]: إنما مَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتُ أُوتُوا النُّبُوَّةَ، وَحَيْثُمَا دَارَ السِّلَاحُ فِينَا[٣] فَثَمَّ الْأَمْرُ[٤]». قُلْتُ: فَيَكُونُ السِّلَاحُ مُزَايِلاً لِلْعِلْمِ[٥]؟ قَالَ: «لَا»[٦].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر العطار، الأشعري، ثقة عين، كثير الرواية، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٧]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمداني، الكوفي الزيات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٨]؛ وصفوان بن يحيى أبو محمّد البجلي، مولى، كوفي، كان بيّاعاً للسابري، ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، من جلة أصحابنا، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم،

---

(١) في «ج، بح، بر، بف» والوافي: «قال».

(٢) في «بر، بف» والوافي: - «يقول».

(٣) في «ج» والبصائر، ص١٨٣: - «فينا».

(٤) في البصائر: «أينما دار التابوت فثمّ الأمر» بدل «حيثما دار التابوت أُوتوا... فثمّ الأمر».

(٥) في مرآة العقول، ج٣، ص٥٣: «حيثما دار التابوت، أي بالاستحقاق من غير قهر، لاكما كان عند جالوت. و«ما» في «حيثما» و«أينما» كافّة. و«المزايلة»: المفارقة. والسؤال لاستعلام أنّه هل يمكن أن يكون السلاح عند من لا يكون عنده علم جميع ما تحتاج إليه الأمّة كبني الحسن؟ قال: لا، فكما أنّه دليل للإمامة فهو ملزوم للعلم أيضاً».

(٦) بصائر الدرجات، ص١٨٣، ح٣٣، عن محمّد بن الحسين الوافي، ج٢، ح٦٠٥، ص١٣٤.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٨) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة[١].

## تحقيق الصدور:

السند ثلاثي، قريب، غاية في الوثاقة والصحة، والرواية معتبرة، لا ريب فيها، مساندة بمرويات بسند آخر، وكذلك وصفها العلّامة المجلسي بالصحيحة[٢].

(١) ينظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥٣.

٦٣٦ / ٤ . عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أبي نَصْرٍ: عَنْ أبي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام[1]: إنما مَثَلُ السِّلاَحِ فِينَا كَمَثَلِ[2] التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَيْنَمَا دَارَ التَّابُوتُ دَارَ الْمُلْكُ، وَأَيْنَمَا دَارَ السِّلاَحُ فِينَا دَارَ الْعِلْمُ»[3].

---

**رجال السند:**

العـدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنـة، ممن يوثق بنقلهم، ومـرَّ بيان الـكلام في ذلك[4]. وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسـى الأشـعري، كما يظهر من الإطلاق، وهو ثقة، شّـيخ قم وكبيرها وفقيهها، توفي بعد سـنة (٢٧٤هـ)، وهو من السـابعة[5]؛ وابن أبي نصر هو أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن أبي نصر، السـكوني، وقيل: أبو عليّ السـكوني، مـولى، كوفي، جليل القـدر، ثقة، عظيم المنزلة عنـد الرضا عليه السلام، بل والجواد عليه السلام، كما عن النجاشي، هو أحد الثلاثة الثقات الذين اشـتهر أنهم لا يروون إلا عـن الثقات، وأحد أصحاب الإجماع، قال ابن النديم: «من علماء الشـيعة»، توفي سـنة (٢٢١ هـ)، وهو من السادسة[6].

---

(١) في حاشية «ج»: «كان أبو جعفر عليه السلام يقول».

(٢) في «ب»: «مثل».

(٣) الـكافي، كتـاب الحجّة، باب الأمور التي توجـب حجّة الإمام عليه السلام، ذيـل ح٧٤٧، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر، عن أبي الحسـن الرضا عليه السلام، من دون الإسـناد إلى أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسـير. وفي بصائر الدرجات، ص١٩٨، ح١٥؛ وص٢٠٥، ح٤٣، عن أحمد بن محمّد بن عيسـى، إلى قوله: «دار الملك»، مع زيادة في أوّلها. وفيه، ص١٩٦، ح٥؛ وص ٢٠٣، ح٣٥، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٢، ح٦٠٦، ص١٣٤؛ البحار، ج١٣، ح٢٠، ص٤٥٦.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٦) ينظر: ج٢، ح١٢٨، ص٥٨١.

## تحقيق الصدور:

الرواية كسـابقتها ذات سـند غاية في القرب والصحة والاعتبار، ومضمونها مروي بأسناد معتبرة، قال العلّامة المجلسي: «صحيح»[1].

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥٣.

## ٤٠ - بَابٌ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَالْجَفْرِ وَالْجَامِعَةِ وَمُصْحَفِ فَاطِمَةَ عليها السلام

٦٣٧/ ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الله[١] الْحَجَّالِ، عَنْ أحمد بْنِ عُمَرَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، فَقُلْتُ[٢]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، هَاهُنَا[٣] أَحَدٌ يَسْمَعُ كَلَامِي؟ قَالَ: فَرَفَعَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام سِتْراً بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتٍ آخَرَ، فَاطَّلَعَ فِيهِ[٤]، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ». قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ شِيعَتَكَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله عَلَّمَ عَلِيّاً عليه السلام بَاباً يُفْتَحُ لَهُ مِنْهُ[٥] أَلْفُ بَابٍ؟ قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، عَلَّمَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله عَلِيّاً عليه السلام أَلْفَ بَابٍ يُفْتَحُ[٦] مِنْ كُلِّ بَابٍ أَلْفُ بَابٍ». قَالَ: قُلْتُ: هٰذَا وَالله الْعِلْمُ[٧]. قَالَ: فَنَكَتَ[٨] سَاعَةً

---

(١) هكذا في أكثر النسخ. وفي «ج، ف» والمطبوع: + «بن». وعبدالله هذا، هو عبد الله بن محمّد، أبو محمّد الحجّال، وقد ورد في الأسناد بعناوينه المختلفة: الحجّال، أبو محمّد الحجّال، عبد الله الحجّال وعبدالله بن محمّد الحجّال. راجع: رجال النجاشي، ص٢٢٦، الرقم ٥٩٥.

ثمّ إنّ الخبر ورد في بصائر الدرجات، ص١٧١، ح٣، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد الجمّال، عن أحمد بن عمر - والحسين بن سعيد الجمّال عنوان غريب لم نجده في موضع - والمذكور في بعض نسخ البصائر «عبدالله بن محمّد الحجّال» بدل «الحسين بن سعيد الجمّال».

(٢) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: + «له».

(٣) في البصائر، ص١٧١، ح٣: «ليس هاهنا». وقال في الوافي: «استفهام نبّه به على أنّ مسؤوله أمر ينبغي صونه عن الأجنبيّ».

(٤) في «ف»: «عليه».

(٥) في «ف»: - «منه».

(٦) في «ج» والبصائر، ح٣ والاختصاص، ص٢٨٢: + «له».

(٧) في الوافي: «هذا والله العلم، يحتمل الاستفهام والحكم».

(٨) قوله: «فَنَكَتَ»: من النكْت، وهو أن تنكُت في الأرض بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثّر فيها.

فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ قَـالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَمَا هُوَ بِذَاكَ». قَالَ: ثُمَّ قَـالَ: «يَا أبا مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ[١] عِنْدَنَا الْجَامِعَةَ، وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا الْجَامِعَةُ؟». قَالَ: قُلْتُ[٢]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا الْجَامِعَةُ؟ قَالَ: «صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً بِذِرَاعِ رَسُـولِ الله ﷺ وَإِمْلَائِهِ[٣] مِنْ فَلْقِ فِيهِ[٤] وَخَطِّ عليّ عليه السلام بِيَمِينِهِ، فِيهَـا كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ[٥] حَتَّى الْأَرْشُ[٦] فِي الْخَدْشِ[٧]». وَضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَيَّ[٨]، فَقَالَ[٩]: «تَأْذَنُ[١٠] لِي[١١] يَا أبا مُحَمَّدٍ؟».

---

الصحاح، ج١، ص٢٦٩ (نكت).

(١) في «ب»: «فإنّ».

(٢) في «ض»: + «له».

(٣) في الـوافي: «وإملائه على المصدر والإضافة، والضمير للرسـول عطف على الظرف مسـامحة. أو في الـكلام حذف، أي كتبت بإملائه»، وفي مرآة العقول: «وأمـلاه، بصيغة الماضي، وكذا خطّ». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أمللتُ الكتابَ على الكاتب إملالاً، وأمليته عليه إملاءً، أي ألقيته عليه. راجع: المصباح المنير، ص٥٨٠ (ملل).

(٤) «مـن فَلْق فيه»، أي من شـقّ فمه، يعنى مشـافهةً، يقال: كلّمني فلان من فَلْـق فيه وفِلْق فيه، أي شِقّه، والكسر قليل، والفتح أعرف. راجع: لسان العرب، ج١٠، ص٣١٠ (فلق).

(٥) في «ض» والوافي: «إليه الناس».

(٦) «الأرْش»: ما يأخذه المشتري من البائع إذا اطّلع على عيب في المبيع، وأروش الجراحات من ذلك؛ لأنّها جابرة عمّا حصل فيها من النقص. وسمّي أرشاً؛ لأنّه من أسباب النزاع، يقال: أرّشتُ بينهم إذا أوقعت بينهم، أي أفسدتَ. وقال في الوافي: «الأرش: الدية». النهاية، ج١، ص٣٩ (أرش).

(٧) في شرح المازنـدراني: «حتّى أرش الخدش». و«الخَدْش»: مصدر بمعنى قشر الجلد بعود ونحوه، ثمّ سمّي به الأثر؛ ولهذا يجمع على الخدوش. النهاية، ج٢، ص١٤ (أرش).

(٨) «ضَرَب بيده إلَيّ»، أي أهواه وألقاه ومدّه إليه. راجع: لسان العرب، ج١، ص٥٤٥ (ضرب).

(٩) في «ب، ض، ف، بس، بف»: + «لي».

(١٠) في شرح المازندراني: «أتأذن».

(١١) في «ب، ج، ض، ف، بـس، بـف»: – «لي». وقال في الوافي: «تأذن لي، أي في غمزي إيّاي بيدي حتّى تجد الوجع في بدنك».

قَالَ[١]: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إنما أَنَا لَكَ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ، قَالَ: فَغَمَزَنِي بِيَدِهِ، وَقَالَ: «حَتّى أَرْشُ هذا[٢]» كَأَنَّهُ مُغْضَبٌ[٣]. قَالَ: قُلْتُ: هذَا وَاللهِ[٤] الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَلَيْسَ بِذَاكَ». ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّ عِنْدَنَا الْجَفْرَ، وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا الْجَفْرُ[٥]؟». قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْجَفْرُ؟ قَالَ: «وِعَاءٌ مِنْ أَدَمٍ[٦] فِيهِ عِلْمُ النَّبِيِّينَ وَالْوَصِيِّينَ، وَعِلْمُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ مَضَوْا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ». قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هذَا هُوَ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَلَيْسَ بِذَاكَ[٧]». ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّ[٨] عِنْدَنَا لَمُصْحَفَ فَاطِمَةَ عليها السلام، وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام؟». قَالَ: قُلْتُ: وَمَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام؟ قَالَ: «مُصْحَفٌ فِيهِ مِثْلُ قُرْآنِكُمْ هذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَاللهِ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ[٩]». قَالَ: قُلْتُ: هذَا وَاللهِ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَمَا هُوَ بِذَاكَ». ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ عِنْدَنَا عِلْمَ مَا كَانَ، وَعِلْمَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ». قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هذَا وَاللهِ هُوَ[١٠] الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَلَيْسَ بِذَاكَ». قَالَ: قُلْتُ[١١]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَيُّ

---

(١) في «بر»: - «قال».

(٢) في «ب»: + «كلّه».

(٣) في الوافي: «كأنّ ما يشبه الغضب منه عند هذا القول إنما هو على من أنكر علمهم عليهم السلام بأمثال ذلك؛ أو المراد أنّ غمزه كان شبيهاً بغمز المغضَب».

(٤) في «بس»: «والله هذا العلم».

(٥) في البصائر، ص١٧١: + «مسك شاة أو جلد بعير».

(٦) «الأدَم»: اسم لجمع أديم، وهو الجلد المدبوغ المصلح بالدباغ، من الأدْم، وهو ما يُؤْتَدم به. والجمع أدُم. راجع: المغرب، ص٢٢ (أدم).

(٧) في «ب، بح»: «بذلك». وفي البصائر، ص١٧١: «وما هو بذلك» بدل «وليس بذاك».

(٨) في «ج»: - «وإنّ».

(٩) في البصائر، ص١٧١: + «إنّما هو شيء أملاها الله وأوحى إليها».

(١٠) في «ف، بس»: «هو والله» بدل «والله هو».

(١١) في «ض»: + «له».

شَيْءٍ الْعِلْـمُ؟ قَالَ: «مَا يَحْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ[1]، الأمر مِنْ[2] بَعْدِ الْأَمْرِ، وَالشَّي ءُ بَعْدَ الشَّيْءِ[3] إِلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[4].

---

(١) في شرح المازندراني، ج٥، ص٣٨٧: «فإن قلت: قد ثبت أنّ كلّ شيء في القرآن وأنّهم عالمون بجميع ما فيه، وأيضاً قد ثبت بالرواية المتكاثرة أنّهم يعلمون جميع العلوم، فما معنى هذا الكلام وما وجه الجمع؟ قلت: أوّلاً... أنّ علمهم ببعض الأشياء فعليّ وببعضها بالقوّة القريبة، بمعنى أنّه يكفي في حصوله توجّه نفوسهم القدسيّة، وهم يسمّون هذا جهلاً؛ لعدم حصوله بالفعل. وبهذا يجمع بين الروايات التي دلّ بعضها على علمهم بجميع الأشياء، وبعضها على عدمه؛ وما نحن فيه من هذا القبيل، فإنّه يحصل لهم في اليوم والليلة عند توجّه نفوسهم القادسة إلى عالم الأمر علومٌ كثير لم تكن حاصلة بالفعل. وثانياً: أنّ علومهم بالأشياء التي توجد علوم إجماليّة ظلّيّة، وعند ظهورها عليهم في الأعيان كلّ يوم وليلة علوم شهوديّة حضوريّة؛ ولا شبهة في أنّ الثاني مغاير للأوّل وأكمل منه». وراجع في معناه ما نقلنا قبل هذا من الوافي في هامش ح٦٠٣.

(٢) في «ب، ض، بر، بس، بف» والوافي والبصائر، ص١٧١: - «من».

(٣) في «ف»: «والذي من بعد الذي» بدل «والشيء بعد الشيء».

(٤) بصائر الدرجات، ص١٧١، ح٣، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد الجمّال، عن أحمد بن عمر. وفيه ص٣٢٣، ح٣، من قوله: «إنّ الشيعة يتحدّثون» إلى قوله: «إنّه لعلم وما هو بذاك»؛ الاختصاص، ص٢٨٢، من قوله: «إنّ الشيعة يتحدّثون» إلى قوله: «يفتح من كلّ باب ألف باب»؛ الخصال، ص٦٤٧، باب ما بعد الألف، ح٣٧، إلى قوله: «إنّه لعلم وما هو بذاك»، مع اختلاف يسير. وفي الثلاثة الأخيرة: عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابه، عن أحمد بن عمر الحلبي. وفي بصائر الدرجات، ص٣٢٢-٣٢٣، ح١ و٤ و٥؛ وص٣٢٦، ح١٤؛ والخصال، ص٦٤٥، باب ما بعد الألف، ح٢٧؛ وص ٦٤٦-٦٤٨، نفس الباب، ح٣٣ و٣٥ و٣٦ و٣٩؛ والاختصاص، ص٢٨٢، بسند آخر: من قوله: «علّم رسول الله ﷺ عليّاً» إلى قوله: «من كلّ باب ألف باب». وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمة ورثوا علم النبيّ...، ح٦٠٣ و٦٠٤؛ وباب الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، ح٧٦٩ و٧٧٠ و٧٧٤؛ والخصال، ص٦٤٤، ح٢٥؛ الوافي، ج٣، ح١١٣٦، ص٥٧٩.

## رجال السند:

والعدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومـرَّ بيان الـكلام في ذلك[١]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسـى الأشـعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، وهو ثقة، جليل القدر، شّيخ قم وكبيرها، من السابعة[٢]؛ وعبد الله الحجال هو عبد الله بن محمّد الأسدي، كوفي، ثقة، ثبت، من السادسة[٣]؛ وأحمد بن عمر الحلبـي، كوفي، ثقة، من صغار الخامسـة[٤]؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسـم، الثقة، الضرير، كوفي، من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)، كما يقتضي إطلاق الكنية[٥].

## تحقيق الصدور:

السـند معتـبر، والروايـة يوثـق بصدورها وفقـه، وكذا وصفـه العلّامـة المجلسي بالصحيح[٦].

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠

(٣) ينظر: ج٢، ح٩١، ص٤١٦.

(٤) ينظر: ج١، ح٣٤، ص٢٦٠.

(٥) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥٣.

**٦٣٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «تَظْهَرُ الزَّنَادِقَةُ[١] فِي سَنَةِ ثَمانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَذلِكَ أَنِّي نَظَرْتُ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ عليها السلام». قَالَ: قُلْتُ: وَمَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام؟ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالى لَمَّا قَبَضَ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله دَخَلَ عَلى فَاطِمَةَ عليها السلام مِنْ وَفَاتِهِ مِنَ الْحُزْنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَرْسَلَ اللهُ[٢] إِلَيْهَا مَلَكاً يُسَلِّي[٣] غَمَّهَا وَيُحَدِّثُهَا، فَشَكَتْ ذلِكَ[٤] إِلى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لَهَا[٥]: إِذَا أَحْسَسْتِ بِذلِكَ وَسَمِعْتِ الصَّوْتَ، قُولِي لِي، فَأَعْلَمَتْهُ بِذلِكَ[٦]، فَجَعَلَ[٧] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَكْتُبُ كُلَّ مَا سَمِعَ حَتّى أَثْبَتَ مِنْ[٨] ذلِكَ مُصْحَفاً». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ**

---

(١) «الزَّنادِقَة»: جمع الزِنْديق، وهو من الثنويّة، أو القائل ببقاء الدهر، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبيّة، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان؛ ويقال عند العرب لكلّ ملحد ودهريّ. انظر: لسان العرب، ج١٠، ص١٤٧؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١١٨٤ (زندق).

(٢) في «ب، ج، ض، بر، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار والبصائر: - «الله».

(٣) في «بس»: «يسلّيها». وفي حاشية «بر» والوافي والبصائر: «يسلّي عنها». و«يُسَلّي غمّها»، أي يكشف عنها غمّها ويرفعه وانسلى عنه الغمّ وتسلّى بمعنى، أي انكشف. راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٣٨١ (سلا).

(٤) «فشكت ذلك»، الشِكاية: الإخبار عن الشيء بسوء فعله. تقول: شَكَوْتُ فلاناً أشكوه شَكْوى وشِكايةً وشَكِيَّةً وشَكاةً، إذا أخبرت عنه بسوء فعله بك. والمراد هنا: مطلق الإخبار، أو كانت الشكاية لعدم إمكان حفظ جميع كلام الملك، أو لرعبها عليها السلام من الملك حال وحدتها به وانفرادها بصحبته. راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٣٩٤ (شكا)؛ شرح المازندراني، ج٥، ص٣٨٨؛ الوافي، ج٣، ص٥٨٠؛ مرآة العقول، ج٣، ص٥.

(٥) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والبصائر. وفي المطبوع: - «لها».

(٦) في البحار والبصائر: - «بذلك».

(٧) «فجعل»، أي أقبل وأخذ. يقال: جعل يفعل كذا، أي أقبل وأخذ. راجع: القاموس المحيط، ج٢، ص١٢٩٣ (جعل).

(٨) في حاشية «ف»: «في».

وَالْحَرَامِ، وَلكِنْ فِيهِ عِلْمُ مَا يَكُونُ»[١].

---

## رجال السند:

العـدة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنـة، ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[٢]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلـك السلسـلة، هو أبو جعفر الأشـعري، عربي، قمي، كبير قم وابـن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشّـيخ، وقال العلمان في فهرسهما: «شـيخ القميين ووجههم وفقيههم، غير مدافع». روى في التفسـير وكامـل الزيارات. قال ابن حجر: شّـيخ الرافضة بقم. توفي بعد سـنة (٢٧٤هـ)، وهو من السـابعة[٣]؛ وعمر بن عبد العزيز، هو أبو حفص، زحل البـصري، مخلـط، يروي المناكير، كما عـن النجاشي والفضل بن شـاذان، وهو من كبار السادسـة[٤]؛ وحّماد بـن عثمان هو الفزاري، مولى، أو مـولى الأزد، أو مولى غني، كوفي، ثقـة، كـما عن النجاشي، ثقة جليل القدر، كما عن الشّـيخ، وعن الكشي عن حمدويه عن أشياخه: «حمّاد الناب وأخويه جعفر والحسين كلهم فاضلون، خيار، ثقات»، وعدّه من أصحاب الإجماع، توفي سنة (١٩٠هـ)، وهو من الخامسة[٥].

## تحقيق الصدور:

بغـض النظر عن الوثوق بصدورها من الصادق ﷺ، إلا أنها تورث علما بأن ظهور الزنادقـة إنما أصبح ظاهرة في المجتمع الإسـلامي آنذاك سـنة (١٢٨هـ)، سـواء لفقت

---

(١) بصائـر الدرجـات، ص١٧٧، ح١٨، عـن أحمـد بن محمّـد؛ الـوافي، ج٣، ح١١٣٧، ص٥٨٠؛ البحار، ج٢٢، ح٦٢، ص٥٤٥، من قوله: «قال: إنّ الله تعالى لّما قبض نبيّه ﷺ».

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٥٤، ص٦٤٢.

(٥) ينظر: ج١، ح٢٥، ص٢٢٨.

هــذه الرواية على الصــادق عليه السلام، أو أنها من إخباراته عليه السلام. والســند ضعيف، كما وصفه العلّامة المجلسي[١].

ومما يوجب الريبة في صدورها أن ظاهر الرواية تحكي عن خبر ســيحدث في ســنة (١٢٨هـ)، وهذا يعني أن حمّاد بن عثمان يرويها قبل سنة (١٢٨هـ)، وحمّاد ممن توفي سنة (١٩٠هـ)، فكم كان عمر حمّاد وهو يروي عن الصادق عليه السلام في تلك الســنين المبكرة من إمامته عليه السلام؟ إذ على أقل تقدير أنه رواها قبل وفاته بـ(٦٣)عاماً!

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥٦.

٦٣٩/ ٣. عدّة مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عليّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أبي الْعَلَاءِ، قَالَ: سَـمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدِي الْجَفْرَ الْأَبْيَضَ». قَالَ: قُلْتُ: فَأَيُّ[1] شَيْءٍ فِيهِ؟ قَالَ: «زَبُورُ دَاوُدَ، وَتَوْرَاةُ مُوسى، وَإِنْجِيلُ عِيسى، وَصُحُفُ إِبْرَاهِيمَ، وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام، مَا أَزْعُمُ[2] أَنَّ فِيهِ قُرْآناً، وَفِيهِ مَا[3] يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْنَا[4] وَلَا نَحْتَاجُ[5] إِلى أَحَدٍ، حَتَّى فِيهِ الْجَلْدَةُ وَنِصْفُ الْجَلْدَةِ، وَرُبُعُ الْجَلْدَةِ، وَأَرْشُ الْخَدْشِ؛ وَعِنْدِي الْجَفْرَ الْأَحْمَرَ». قَالَ: قُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ فِي[6] الْجَفْرِ الْأَحْمَرِ؟ قَالَ: «السِّلَاحُ، وَذلِكَ إِنما يُفْتَحُ لِلدَّمِ، يَفْتَحُهُ صَاحِبُ السَّيْفِ لِلْقَتْلِ».

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الله بْنُ أبي يَعْفُورٍ: أَصْلَحَكَ اللهُ، أَيَعْرِفُ[7] هذَا بَنُو الْحَسَنِ؟ فَقَالَ: «إِي وَاللهِ، كَمَا يَعْرِفُونَ اللَّيْلَ أَنَّهُ لَيْلٌ، وَالنَّهَارَ أَنَّهُ نَهَارٌ، وَلكِنَّهُمْ يَحْمِلُهُمُ الْحَسَدُ وَطَلَبُ الدُّنْيَا عَلَى الْجُحُودِ وَالْإِنْكَارِ، وَلَوْ طَلَبُوا الْحَقَّ بِالْحَقِّ[8] لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ»[9].

---

(١) في حاشية «بر» والوافي والبصائر: «وأيّ».

(٢) في شرح المازندراني: «ولا أزعم».

(٣) في حاشية «ف»: «كلّ ما».

(٤) في «ف»: «ما يحتاج إليه الناس». وفي حاشية «بف»: «ما يحتاج الناس إليه». وقال في الوافي: «ما يحتاج الناس إلينا» العائد فيه محذوف، أي «فيه «أو «في علمه».

(٥) في «ب، بح، بف»: «ولا يحتاج».

(٦) في «ب»: - «في».

(٧) في حاشية «ف، بر، بس» والوافي: «أفيعرف».

(٨) في البصائر: - «بالحقّ»، وقال في الوافي: «لو طلبوا الحقّ، أي العلم الحقّ، أو حقّهم من الدنيا، «بالحقّ» أي بالإقرار بحقّنا وفضلنا».

(٩) بصائر الدرجات، ص١٧٠، ح١، عن أحمد بن محمّد. الإرشاد، ج٢، ص١٨٦، مرسلًا مع اختلاف وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي جعفر عليه السلام، ح٧٩١؛ الوافي، ج٣، ح١١٤٠، ص٥٨٢.

## رجال السند:

والعدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومـرَّ بيان الـكلام في ذلك[١]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسـى الأشـعري، كما يظهر تتبـع تلك السلسـلة والإطلاق، وهو أبو جعفر الأشـعري، عربي، قمـي، ثقة، كما عن رجـال الشّـيخ، وقال العلمان في فهرسـهما: «شـيخ القميـين ووجههـم وفقيههم، غير مدافع». روى في التفسـير وكامـل الزيارات. قال ابن حجر: شّـيخ الرافضة بقم. توفي بعد سـنة (٢٧٤هـ)، وهو من السـابعة[٢]؛ وعلّي بن الحكم أبو الحسـن النخعي، مولى، ضرير، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشّيخ، وهو من السادسة[٣]؛ الْحُسَـيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ أبو عليّ الأعور، مولى بني عامر، كوفي، هو الحسـين بن خالد أبي العـلاء الخفاف، وصفه النجاشي بأنه أوجه إخوته، وروى عنه المشـايخ الثلاثة، وروى في التفسير، ووثقناه، ويظهر أنه من الخامسة[٤].

## تحقيق الصدور:

السند معتبر، كما يظهر، وصفه العلّامة المجلسي بالحسن[٥]، والسبب في عدم وجود توثيق صريح للحسين بن أبي العلاء وإلا لوصفه بالصحيح.

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ح٣٠.

(٣) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

(٤) ينظر: ج٤، ح٤٥١.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥٦.

**٦٤٠/ ٤ . عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ سُلَيْمانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «إِنَّ فِي الْجُفْرِ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ[1] لَمَا يَسُوؤُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ الْحَقَّ وَالْحَقُّ فِيهِ، فَلْيُخْرِجُوا قَضَايَا عليّ وَفَرَائِضَهُ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، وَسَلُوهُمْ عَنِ الْخَالَاتِ وَالْعَمَّاتِ، وَلْيُخْرِجُوا مُصْحَفَ فَاطِمَةَ عليها السلام؛ فَإِنَّ فِيهِ وَصِيَّةَ فَاطِمَةَ عليها السلام، وَمَعَهُ سِلَاحُ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله؛ إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿فَأْتُوا﴾[2] ﴿بِكِتابٍ مِنْ قَبْلِ هذا أَوْ أَثارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾[3]»[4].**

---

## رجال السند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن القمي، صاحب التفسير، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء». كان حيّا إلى سنة (٣٠٧هـ)، وهو من الثامنة[5]؛ ومحمّد بن عيسى هو أبو جعفر اليقطيني، البغدادي، «جليل في أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف»، كما عن النجاشي، واستثناه ابن الوليد، واعترض عليّه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليّه ويمدحه، ويحبه ويميل إليه، وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشّيخ تضعيفه تبعا للقميين،

---

(١) «يذكرونه» يعني الأئمة الزيديّة من بني الحسن الذين يفتخرون به، ويدّعون أنّه عندهم. شرح المازندراني، ج٥، ص٣٩٠؛ الوافي، ج٣، ص٥٨٣.

(٢) هكذا في النسخ. وفي القرآن الكريم والبصائر في الموضعين: «ائْتُونِي». فما هنا نقل بالمعنى.

(٣) الأحقاف(٤٦): ٤. وفي مرآة العقول: «والاستشهاد بالآية لبيان أنّه لابدّ في إثبات حقّيّة الدعوى، إمّا إظهار الكتاب من الكتب السماويّة، أو بقيّة علوم الأنبياء والأوصياء المحفوظة عند الأئمة عليهم السلام، وهم عاجزون عن الإتيان بشيء منها؛ أو لبيان أنّه يكون أثارة من علم، وهي من عندنا».

(٤) بصائر الدرجات، ص١٧٧، ح١٦، بسنده عن يونس، عن رجل، عن سليمان بن خالد. وفيه، ص١٧٨، ح٢١ و٢٢، بسنده عن سليمان بن خالد؛ الوافي، ج٣، ح١١٤١، ص٥٨٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

وقيل غير ذلك، وهو من كبار السابعة[١]، وقد ناقشنا سابقا رواية محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن، ويونس بن عبد الرحمن أبو محمّد، مولى عليّ بن يقطين، مولى بني أسد، بغدادي، «كان وجها في أصحابنا، متقدما، عظيم المنزلة.. وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل فامتنع من أخذه وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، كما عن النجاشي، ووثّقه الشّيخ، وذكر تضعيف القميين له، وحكى الفضل بن شاذان في ثنائه شيئا كثيرا من جليل المدح، كما روي عنه، استثناه ابن الوليد، واعترض عليّه ابن نوح، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، وقال ابن النديم: «علّامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف على مذاهب الشيعة». ولد في حدود (١٢٤هـ)، وهو من صغار الخامسة[٢]؛ عمن ذكره، وفي البصائر عن رجل، وهذا إرسال صريح للواسطة بين يونس وسليمان، ومع أن الواسطة بين الرجلين في بقية الروايات من الرواة الثقات إلا أنه لا ينبغي الظن أنه يمكن جريان حساب الاحتمال في الواسطة غير المذكورة هنا؛ إذ التعمية لوحدها توجب هدم الاحتمال، خاصة مع عدم كثرة تلك الروايات بواسطة معلومة؛ وسليمان بن خالد هو الأقطع، أبو الربيع الهلالي، مولى عفيف بن معد يكرب، كوفي، قال النجاشي: «كان قارئا، فقيها، وجها»، وعن الشّيخ: «مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام خرج مع زيد فقطعت إصبعه معه، ولم يخرج من أصحاب أبي جعفر عليه السلام غيره، صاحب قرآن». توجع الصادق عليه السلام لفقده، وذكره في الإرشاد ضمن البطانة والخاصة، يقوى أنه من ذكره ابن نوح و وثّقه - صريحا في الاختيار، وهو من الرابعة، إذ مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام[٣].

## تحقيق الصدور:

الرواية مرسلة السند، وكذا قال العلّامة المجلسي[٤].

---

(١) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٢) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٣) ينظر: ج٢، ح٧٣، ص٢٥٩.

(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص٥٦.

٦٤١/ ٥ . محمّـد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ أبي عُبَيْدَةَ، قَالَ: سَأَلَ أبا عَبْدِ الله عليه السلام بَعْضُ أصحابنا عَنِ الْجُفْرِ، فَقَالَ: «هُوَ جِلْدُ ثَوْرٍ مَمْلُوءٌ عِلْماً». قَالَ لَهُ: فَالْجامِعَةُ؟ قَالَ: «تِلْكَ صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ[١] مِثْـلُ فَخِذِ الْفَالِجِ[٢]، فِيهَا كُلُّ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْـهِ[٣]، وَلَيْسَ مِنْ قَضِيَّةٍ إِلّا وَهِيَ فِيهَا حَتَّى أَرْشُ الْخَدْشِ[٤]». قَـالَ: فَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ؟ قَالَ[٥]: فَسَـكَتَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَبْحَثُونَ عَمَّا تُرِيدُونَ وَعَمَّا لَا تُرِيدُونَ، إِنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله خَمْسَةً وَسَبْعِينَ يَوْماً، وَكَانَ دَخَلَهَا حُزْنٌ شَدِيدٌ عَلى أَبِيهَا، وَكَانَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام يَأْتِيهَا[٦]، فَيُحْسِنُ عَزَاءَهَا[٧] عَلى أَبِيهَا، وَيُطَيِّبُ نَفْسَـهَا، وَيُخْبِرُهَا عَنْ أَبِيهَا وَمَكَانِهِ، وَيُخْبِرُهَا بِمَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِي ذُرِّيَّتِهَا[٨]، وَكَانَ عَلِيٌّ عليه السلام يَكْتُبُ ذلِكَ، فَهذَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام[٩]»[١٠].

---

(١) «الأديـم»: الجلـد المدبوغ المصلـح بالدباغ، من الأدْم، وهـو ما يُؤتدم به. والجمـع: أدُم. راجع: المغرب، ص٢٢ (أدم).

(٢) «الفالج»: الجمل الضَخْم ذو السنامين، يحُمل من السِنْد للفَحْلة. الصحاح، ج١، ص٣٣٦ (فلج).

(٣) في «ف»: «إليه الناس».

(٤) تقدّم معنى الأرش والخدش ذيل ح١ من هذا الباب.

(٥) في «بر، بس» والبصائر، ص١٧٣: - «قال».

(٦) في الكافي، ح١٢٤٤: «يأتيها جبرئيل» بدل «جبرئيل عليه السلام يأتيها».

(٧) «العزاء»: الصبر عن كلّ ما فَقَدْتَ، وقيل: حُسْنُه. لسان العرب، ج١٥، ص٥٢ (عزا).

(٨) «الذُرِّيَّـة»: أصلهـا الصِغار مـن الأوّلاد وإن كان قد يقع على الصِغار والكِبـار معاً في التعارف. ويسـتعمل للواحد والجمع، وأصله الجمع. وفي الذُرّيّة ثلاثة أقوال: قيل: هو من ذَرَأَ الله الخلق، فترك همزه. وقيل: أصله ذُرْوِيَّة. وقيل: هو فُعْلِيَّة من الذَرّ نحو قُمْريّة. راجع: المفردات للراغب، ص٣٢٧ (ذرو).

(٩) في الكافي، ح١٢٤٤: - «فهذا مصحف فاطمة عليها السلام».

(١٠) الـكافي، كتـاب الحجّة، باب مولد الزهـراء فاطمة عليها السلام، ح١٢٤٤، من قولـه: «إنّ فاطمة عليّها السلام مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله». بصائر الدرجات، ص١٧٣، ح٦، عن أحمد بن محمّد؛ وفيه،

**رجال السند:**

محمّـد بن يحيى فهو أبو جعفر العطار، أشـعري عربي، قمـي، ثقة عين، كثير الحديث والرواية، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسى، أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشّيخ، وقال العلمان في فهرسـهما: «شـيخ القميين ووجههم وفقيههم، غير مدافـع». قال ابن حجر: «شـيخ الرافضة بقم». توفي بعد سـنة (٢٧٤هـ)، وهو من السـابعة[١]؛ وابن محبوب هو الحسـن بـن محبوب السراد، أبـو عبد الله البجلي، مـولى، كوفي، وثَّقَه الشّـيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلّة أصحابنا في ترجمة جعفـر بـن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة، توفي سـنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسـة[٢]؛ وابن رئاب هو عليّ، أبو الحسن، مولى جرم، وقيل: مولى بني سعد بن بكر، طحـان، كما عـن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، سـعدي، مولاهـم، أو مولى حزم، كما عن الشّـيخ؛ أستاذ الحسن بن محبوب، من الخامسة[٣]؛ وأبو عبيدة هو زياد بن عيسى الحذّاء، مولى، كوفي، ثقة، كما عن النجاشي وابن فضال، ثقة صحيح، كما عن سعد بن عبد الله، وعن العقيقي العلوي أنه كان حسن المنزلة عند آل محمّد، زامل أبا جعفر عليه السلام للحج، حضر أبو عبد الله عليه السلام قبره ودعا له، وهو من الرابعة[٤].

**تحقيق الصدور:**

رجال الرواية من الثقات المعروفين، قال العلّامة المجلسي: «صحيح»[٥].

---

ص١٦٩، ح١٣، عن محمّد بن الحسـين، عن الحسـن بن محبوب، وتمام الرواية فيه: «أنّه سئل عن الجامعة، فقال: تلك صحيفة سبعون ذراعاً في عرض الأديم». راجع: الإرشاد، ج٢، ص١٨٦، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٣٨، ص٥٨١؛ البحار، ج٢٢، ح٦٣، ص٥٤٥، وفيه من قوله: «إنّ فاطمة مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله»؛ وج٤٣، ح٢٢، ص١٩٤.

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) ينظر: ج١، ح١ ص٣٨.

(٣) ينظر: ج٢، ح٩٩، ص٤٥٦.

(٤) ينظر: ج٢، ح٦٢، ص٢١٩.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٥٩.

**٦٤٢/ ٦. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أحمد بْنِ أبي بِشْرٍ[١]، عَنْ بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدَنَا مَا لَا نَحْتَاجُ مَعَهُ إِلى النَّاسِ، وَإِنَّ[٢] النَّاس لَيَحْتَاجُونَ إِلَيْنَا، وَإِنَّ عِنْدَنَا كِتَاباً إِمْلَاءُ[٣] رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وَخَطُّ عليّ عليه السلام، صَحِيفَةً[٤] فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَّا[٥] بِالْأَمْرِ[٦]، فَنَعْرِفُ إذا أَخَذْتُمْ بِهِ، وَنَعْرِفُ إذا تَرَكْتُمُوهُ»[٧].**

---

## رجال السند:

العدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ

---

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص١٧٤، ح٧، عن أحمد بن محمّد، عن علّي بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. والمذكور في بعض مخطوطاته «أحمد بن أبي بشر» بدل «أحمد بن محمّد بن أبي نصر» وهو الظاهر؛ فإنّ المقام من مواضع تحريف العنوان الغريب بالعنوان المعروف في الأسناد؛ وأحمد بن أبي بشر عنوان غير مأنوس للنسّاخ.

(٢) في «بح»: «فإنّ».

(٣) في «ب» والوافي: «بإملاء». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أمللتُ الكتاب على الكاتب إملالاً وأمليته عليّه إملاءً، أي ألقيته عليّه. المصباح المنير، ص٥٨٠ (ملل).

(٤) في مرآة العقول: «وصحيفة، منصوب بالبدليّة من قوله: كتاباً، أو مرفوع أيضاً بالخبريّة».

(٥) في «ف» وشرح المازندراني والوافي: «لتأتون». وفي النحو الوافي، ج١، ص١٦٣: «هناك لغة تحذف نون الرفع من غير جازم وناصب» فلا يحتاج إلى تشديد النون.

(٦) في البصائر، ص١٧٤: «فتسألونا» بدل «بالأمر». وقال في مرآة العقول: «لتأتونا بالأمر، أي من الأمور التي تأخذونها عنّا من الشرائع والأحكام؛ فنعلم أيّكم يعمل به، وأيّكم لا يعمل به».

(٧) بصائر الدرجات، ص١٧٤، ح٧، عن أحمد بن محمّد، عن علّي بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. وفيه، ص١٦٢، ح١، بسند آخر عن بكر بن كرب، وفيه: «وإنّكم لتأتوننا فتدخلون علينّا، فنعرف خياركم من شراركم»؛ وفيه، ص١٦٩، ح١٤، بسند آخر عن بكر بن كرب، إلى قوله: «كلّ حلال وحرام»، مع زيادة في أوّله؛ الوافي، ج٣، ح١١٣٩، ص٥٨٢.

بيان الكلام في ذلك[١]؛ وأحمد بن محمّد هنا الأرجح كونه ابن عيسى، هو أحمد بن محمّد بن عيسى، أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشّيخ، وقال العلمان في فهرسهما: «شيخ القميين ووجههم وفقيههم، غير مدافع». قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[٢]؛ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ هو أبو سعيد القماط، مولى بني أسد، كوفي، لم يوثق صريحا، نعم هو ثقة وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في أسناد تفسير القمي، وثقة عند مرجع الطائفة دام ظله، والسيّد الأستاذ دامت بركاته؛ كونه ممن يروي عنه أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، وهو من الخامسة[٣]؛ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بِشْرٍ هو أبو جعفر السراج، مولى، كوفي، وثّقه النجاشي والشّيخ، ولكن من متابعة المدرك يتضح عدم الوثوق به، وسيأتي تفصيله. وكذا سيأتي الكلام بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ الصَّيْرَفِيِّ.

وقبل تفصيل الكلام في الرجلين ينبغي الكلام في أمرين:

**الأول**: أن السند المسطور في الكافي مقلوب الطبقة، فيروي أحمد بن محمّد من السابعة عن صالح بن سعيد من الخامسة، وهذا يروي عن أحمد بن أبي بشر من السادسة، والمفترض أن يكون أحمد بن محمّد راويا عن أحمد بن أبي بشر عن صالح بن سعيد وليس العكس.

**الثاني**: أن السند في الكافي لا يقاس لوحده، بل لا بد من مراجعة بقية الكتب التي نقلت الرواية، لمعرفة التصحيف فيها أو فيه.

وقد رواه الصفّار في البصائر عن «أحمد بن محمّد عن عليّ بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي»[٤]. وسند الصفّار يروي فيه أحمد بن محمّد، وهو من السابعة، عن عليّ بن الحكم، وهو من السادسة، عن أحمد بن

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) ينظر: ج٢، ح٢٠٨، ص٧٧٣.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٧٤، ح٧..

محمّد بن أبي نصر البزنطي، وهو أيضاً من السادسة، عن بكر بن كرب، وهو قد يكون من الرابعة، فقد عدّه الشّيخ في أصحاب أبي جعفر ﵇، فالسند على هذا أيضاً يعاني الخلل الطبقي.

ولا يبعد أن يكون هذا السند مصحفا، وأن الصواب فيه بدلاً من أحمد بن أبي نصر هو أحمد بن أبي بشر، خاصة أن اشتهار الأوّل يجعل التصحيف إليه وارداً وسهلاً، خصوصا مع شبه الرسم والاسم.

وكذا رواها الصفّار عن «الحسن بن عليّ بن النعمان، عن أبيه عليّ بن النعمان، عن بكر بن كرب»[(١)]. وهنا فإن علّي بن النعمان، وهو من كبار السادسة، يروي عن بكر بن كرب الذي قد يعد من الرابعة.

وقد رويت بألفاظ مختلفة، فقد روى الصفّار أيضاً عن «محمّد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن محمّد بن الفضيل، عن بكر بن كرب الصيرفي»[(٢)]. والسند هنا لا إشكال طبقي فيه فمحمّد بن الحسين من السابعة، وجعفر بن بشير من السادسة، ومحمّد بن الفضيل من الخامسة.

## ٥ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بِشْرٍ:

الواقف المشهور، المعروف بابن السراج، هو من رؤوسهم مع البطائني والمكاري، قال النجاشي عنه: «أحمد بن أبي بشر السراج، كوفي، مولى، يكنى أبا جعفر، ثقة في الحديث، واقف، روى عن موسى بن جعفر ﵇، وله كتاب نوادر، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حُميد بن زياد بن هوار، قال: حدّثنا ابن سماعة، قال: حدّثنا أحمد بن أبي بشر به»[(٣)].

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٦٢، ح١.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٦٩، ح١٤.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٥، ت١٨١.

وقال الشّيخ في الفهرست: «أحمد بن أبي بشر السراج، كوفي، مولى، يكنى أبا جعفر، ثقة في الحديث، واقفي المذهب، روى عن موسى بن جعفر عليه السلام، وله كتاب النوادر، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن حُميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن أحمد بن أبي بشر»[١].

ويظهر أن مصدر النجاشي والشّيخ واحد، بل ويظهر أن المصدر الرئيس لهما كتاب الرجال لحُميد بن زياد شّيخ الكليني، وصاحب المؤلفات العديدة، فليس من رجال السند ممن له مؤلف معروف، واعتمد عليّه النجاشي والشّيخ ونعرفه في الرجال غيره.

وقد ذكر الشّيخ في الغيبة قائلا: «وروى عليّ بن حبشي بن قوني، عن الحسين بن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال، قال: كنت أرى عند عمي عليّ بن الحسن بن فضال شيخا من أهل بغداد، وكان يهازل عمي. فقال له يوما: ليس في الدنيا شر منكم يا معشر الشيعة، أو قال الرافضة. فقال له عمي: ولم لعنك الله؟ قال: أنا زوج بنت أحمد بن أبي بشر السراج، قال لي لما حضرته الوفاة: إنه كان عندي عشرة آلاف دينار وديعة لموسى بن جعفر عليه السلام، فدفعت ابنه عنها بعد موته، وشهدت أنه لم يمت، فالله الله خلصوني من النار، وسلموها إلى الرضا عليه السلام. فوالله ما أخرجنا حبة، ولقد تركناه يصلى بها في نار جهنم». وعلّق الشّيخ على ذلك قائلاً: «وإذا كان أصل هذا المذهب أمثال هؤلاء، كيف يوثق برواياتهم أو يعول عليّها!»[٢] مع أنه وثّقَه في الفهرست!

وقال الكشي: «حدثني محمّد بن مسعود، قال: حدّثنا جعفر بن أحمد، عن أحمد بن سليمان، عن منصور بن العباس البغدادي، قال: حدّثنا إسماعيل بن سهل، قال: حدّثني بعض أصحابنا وسألني أن أكتم اسمه، قال: كنت عند الرضا عليه السلام فدخل عليّه عليّ بن أبي حمزة وابن السراج وابن المكاري، فقال له، ابن أبي حمزة: ما فعل أبوك؟ قال: مضى، قال مضى موتا؟ قال: نعم. قال، فقال: إلى من عهد، قال: إليّ، قال: فأنت إمام

(١) الفهرست، الطوسي، ص٦٢، ت٦٤.

(٢) الغيبة، الطوسي، ص٦٦، ح٦٩.

مفـترض طاعته من الله، قال: نعـم. قال ابن السراج وابن المكاري: قد والله أمكنك من نفسـه. قـال: ويلك وبما أمكنت؟ أتريـد أن آتي بغداد وأقول لهـارون: أنا إمام مفترض طاعتـي، والله مـا ذاك عليّ، وإنـما قلت ذلك لكـم عندما بلغني من اختـلاف كلمتكم وتشتت أمركم، لئلا يصير سركم في يد عدوكم، قال له ابن أبي حمزة: لقد أظهرت شيئا ما كان يظهره أحد من آبائك ولا يتكلّم به، قال: بلى والله، لقد تكلّم به خير آبائي رسول الله ﷺ لما أمره الله تعالى أن ينذر عشيرته الأقربين، جمع من أهل بيته أربعين رجلا، وقال لهم: إني رسـول الله إليكم، وكان أشـدهم تكذيباً له وتأليباً عليّه عمه أبو لهب، فقال لهم النبي ﷺ: إن خدشـني خدش فلسـت بنبي، فهذا أول ما أبدع لكم من آية النبوة، وأنا أقول: إن خدشـني هارون خدشا فلسـت بإمام، فهذا ما أبدع لكم من آية الإمامة. قال له عليّ: إنا روينا عن آبائك أنّ الإمام لا يلي أمره إلا إمام مثله؟ فقال له أبو الحسن عليه السلام: فأخبرني عن الحسـين بـن عليّ عليهما السلام كان إمامـا أو كان غير إمام؟ قـال: كان إماما، قال: فمن ولي أمره؟ قال: عليّ بن الحسـين، قال: وأين كان عليّ بن الحسـين عليهما السلام؟ قال: كان محبوسا بالكوفة في يد عبيد الله بن زياد، قال: خرج وهم لا يعلمون حتَّى ولي أمر أبيه ثم انصرف، فقال له أبو الحسن عليه السلام: إن هذا أمكن عليّ بن الحسين عليه السلام أن يأتي كربلاء فيلي أمـر أبيه، فهو يُمكن صاحب هذا الأمر أن يأتي بغـداد فيلي أمر أبيه، ثم ينصرف وليس في حبـس ولا في أسـار. قال له عليّ: إنا روينا أن الإمـام لا يمضي حتَّى يري عقبه، قال: فقال أبو الحسـن عليه السلام: أما رويتم في هذا الحديث غير هذا؟ قال: لا، قال: بلى والله، لقد رويتـم فيه إلّا القائم، وأنتـم لا تدرون ما معناه ولم قيل، قال لـه عليّ: بلى والله، إن هذا لفي الحديث، قال له أبو الحسـن عليه السلام: ويلك كيف اجترأت عليّ بشيء تدع بعضه؟، ثم قال: يا شّيخ اتق الله، ولا تكن من الصادين عن دين الله تعالى»[1].

ولكن السند ضعيف، فلا يمكن اعتماد تفاصيل الحديث والبناء عليّه، نعم كونه من الوقفة وممن خان الإمام الرضا عليه السلام لا كلام فيه.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٦٣.

ولكن في مكاتبة البزنطي التي رواها في قرب الأسناد عن «أحمد بن محمّد بن عيسى، عـن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قال: كتبت إلى الرضـا عليه السلام: إني رجل من أهل الكوفة، وأنـا وأهل بيتي ندين الله عـز وجل بطاعتكم، وقد أحببت لقاءك لأسـألك عن ديني، وأشـياء جـاء بها قوم عنك بحجج يحتجون بها عليّ فيك، وهـم الذين يزعمون أن أباك صـلى الله عليّه حـيٌّ في الدنيا لم يمت يقينا، ومما يحتجون به أنهم يقولون: إنا سـألناه عن أشـياء فأجاب بخلاف ما جاء عن آبائه وأقربائه كذا، وقد نفى التقية عن نفسـه، فعليه أن يخشـى. ثم إن صفوان لقيك فحكى لك بعض أقاويلهم التي سألوك عنها، فأقررت بذلك ولم تنفه عن نفسـك، ثم أجبته بخلاف ما أجبتهم، وهو قول آبائك، وقد أحببت لقاءك لتخبرني لأي شيء أجبت صفوان بما أجبته، وأجبت أولئك بخلافه، فإن في ذلك حياة لي وللناس، والله تبـارك وتعالى يقول: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾».
ثـم جاء في الـرد الطويل مـن الإمام عليه السلام: «...أمـا ابن الـسراج فإنما دعـاه إلى مخالفتنا والخـروج عن أمرنا، أنه عدا على مال لأبي الحسـن صلـوات الله عليّه عظيم فاقتطعه في حياة أبي الحسـن، وكابرني عليّه وأبى أن يدفعه، والناس كلهم مسـلمون مجتمعون على تسـليمهم الأشياء كلها إلي، فلما حدث ما حدث من هلاك أبي الحسن صلوات الله عليّه اغتنم فراق عليّ بن أبي حمزة وأصحابه إياي، وتعلل، ولعمري ما به من علة إلّا اقتطاعه المال وذهابه به»[1].

والمكاتبـة واضحة الدلالة عـلى خيانة الرجل له عليه السلام ومـن كلام البزنطي ومراجعة صفـوان يظهـر التصديق للمضمون الإجمـالي لرواية الكشي الضعيفـة، ولا يقال بعدم اعتبارها للقول في كتاب قرب الإسـناد، لكن الرواية من القسم الثالث منه، والذي هو لعبد الله الحميري ولا إشكال فيه، والسند غاية في الصحة والقرب.

وروى الكليني بسند ضعيف فيه سهل بن زياد أن الإمام قال في حديث طويل: «ثم ذَكَـرَ - أي الإمـام الرضا عليه السلام - ابنَ السراج، فقال: إنه قد أقرَّ بموت أبي الحسـن عليه السلام،

---

(١) قرب الإسناد، الحميري، ص٣٤٨، ح١٢٦٠.

وذلـك أنه أوصى عند موتـه، فقال: كل ما خلّفتُ من شيء حتّـى قميصي هذا الذي في عنقي لورثة أبي الحسن ﷺ، ولم يقل: هو لأبي الحسن ﷺ، وهذا إقرار، ولكن أي شيء ينفعه من ذلك، ومما قال، ثم أمسك»[١].

وروى الشّـيخ من كتاب موسى بن القاسـم عن «صفوان بن يحيى، قال: قلت لأبي الحسـن عليّ بن موسى بن جعفر ﷺ: إن ابن السراج روى عنك أنه سألك عن الرجل أهلَّ بالحج، ثم دخل مكة فطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، يفسخ ذلك ويجعلها متعة؟ فقلت له: لا، فقال: قد سألني عن ذلك، فقلت له: لا، وله أن يحل ويجعلها متعة، وآخـر عهدي بأبي ﷺ أنـه دخل على الفضل بـن الربيع وعليه ثوبان وسـاج، فقال له الفضـل بن الربيع: يا أبا الحسـن لنا أسـوة أنت مفـرد للحج وأنا مفـرد للحج فقال له أبي: لا، مـا أنـا مفرد للحج، أنـا متمتع، فقال لـه الفضل بن الربيع: فـلي الآن أن أتمتع وقـد طفـت بالبيت؟ فقال له أبي: نعـم، فذهب بها محمّد بن جعفر إلى سـفيان بن عيينة وأصحابه، فقال لهم: إن موسـى بن جعفر ﷺ قال للفضل بن الربيع كذا وكذا، يشـنع بها على أبي»[٢].

والرجـل وإن وصف في كتاب الرجال لحُميـد بن زياد بالثقة، لكن هذا مما لا يمكن أن يعتمد بحال، خاصة مع العلم أن حُميد بن زياد من الواقفة، ومع دلالة الروايات على خيانة الرجل وسـوء أدبه مع الإمـام الرضا ﷺ وعداوته للديـن، ولا كلام إلا ما قاله الشّـيخ في الغيبة: كيف يؤتمـن مثل هذا الرجل على الحديث بمجـرد أن وثّقه رجل من طائفته بعد رحيله بجيلين أو أكثر.

### ٥ بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ الصَّيْرَفِيِّ:

وهذا الرجل يتكرر في الأسناد، فيروي عنه من ذكرناه آنفا وحمّاد، وهو يروي عن أبي عبد الله ﷺ فقط فيما وصل إلينا من روايات، في حين عدّه الشّيخ في رجاله في أصحاب

(١) الكافي، الكليني، ج٨، ح٥٤٦، ص٣٤٨.

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسي، ج٥، ح٢٩٤، ص٨٩.

الباقر عليه السلام، وقال في أصحاب الصادق عليه السلام: بكر بن كرب الصيرفي، كوفي، أسند عنه[١].

وقال ابن حجر: «بكر بن كرب الصريفيني؛ ذكره الطوسي والكشي في رجال الشيعة، من الرواة عن جعفر الصادق، زاد الكشي وعن أبي جعفر الباقر»[٢].

ولا يقال: إنه ثقة؛ لرواية البزنطي عنه، حتّى مع التسليم بالمبنى؛ فإن من المحتمل قويا أنه تصحيف عن أحمد بن أبي بشر.

## تحقيق الصدور:

السند ضعيف بعدم الوثوق بابن السراج، خلافا للمشهور، وجهالتنا ببكر بن كرب، وبابن صالح، قال العلّامة المجلسي: «مجهول»[٣].

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٧٠، ت ١٩٧٨.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص٥٦، ت٢١٢.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٦٠.

٦٤٣ / ٧. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ وَبُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَزُرَارَةَ: أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَعْيَنَ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: إِنَّ الزَّيْدِيَّةَ وَالْمُعْتَزِلَةَ قَدْ أَطَافُوا بِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله[١]، فَهَلْ لَهُ سُلْطَانٌ؟ فَقَالَ: «وَالله، إِنَّ عِنْدِي لَكِتَابَيْنِ[٢] فِيهِمَا تَسْمِيَةُ كُلِّ نَبِيٍّ وَكُلِّ مَلِكٍ يَمْلِكُ الْأَرْضَ؛ لَا وَالله، مَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا»[٣].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير، قمي، من الثامنة[٤]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال، كما عليّه المشهور، قمي، من السابعة[٥]؛ وابن أبي عمير هو محمّد بن أبي عمير، الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)[٦]؛ وأما عمر بن أذينة فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[٧]؛ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، بصري، كوفي الأصل، ثقة، من الرابعة[٨]؛ بريد بن معاوية الثقة، الكوفي المعروف، من الرابعة[٩]؛ وزرارة هو الراوي الثقة، الذائع الصيت،

---

(١) هو محمّد بن عبد الله بن الحسن الملقّب بالنفس الزكيّة الذي خرج على المنصور الدوانيقي وقتل، كما سيأتي قصّته. راجع: شرح المازندراني، ج٥، ص٣٩٣؛ مرآة العقول، ج٣، ص٦٠.

(٢) في «بس»: «الكتابين».

(٣) بصائر الدرجات، ص١٨٩، ح٢، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفيه، ح٤ و٦، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٤٢، ص٥٨٤.

(٤) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣ -١٦٦.

(٦) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٧) ينظر: ج٢، ح١٠٩،، ص٥٢٢.

(٨) ينظر: ج٣، ح١٧١، ص٢٧٩.

(٩) مرت ترجمته في: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٢.

كوفي، من الرابعة[١].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «حسـن»[٢]. والحسن بدل الصحة؛ لمكان إبراهيم بن هاشم؛ إذ لم يوثق صريحاً.

(١) مرت ترجمته في: ج٢، ح٨٥، ح٣١٣.
(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٦٠.

٨/٦٤٤. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ[1] سُكَّرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلى أبي عَبْدِ الله عليه السلام، فَقَالَ: «يَا فُضَيْلُ، أَتَدْرِي فِي أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُ أَنْظُرُ قُبَيْلُ[2]؟» قَالَ[3]: قُلْتُ: لاَ، قَالَ: «كُنْتُ أَنْظُرُ فِي كِتَابِ فَاطِمَةَ عليها السلام لَيْسَ مِنْ مَلِكٍ يَمْلِكُ الْأَرْضَ[4] إلا وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِيهِ[5] بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَمَا وَجَدْتُ لِوُلْدِ الْحَسَنِ فِيهِ شَيْئاً»[6].

---

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شّيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[7]؛ وأحمد بن محمّد بن عيسى هو أبو جعفر، الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شّيخ القميين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شّيخ الرافضة بقم، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[8]؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علما بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم

---

(١) في «ب، بف»: – «بن». هذا، وبعض نسخ رجال البرقي ورجال الطوسي أيضاً خالية من «بن». راجع: رجال البرقي، ص٣٤؛ رجال الطوسي، ص٢٧٠، الرقم ٣٨٨٠.

(٢) في «ألف، ض، ف، بف» وحاشية «ج، بح» والبصائر، ح٣، والعلل: «قبل».

(٣) في «بف» والعلل: – «قال».

(٤) في «ب، ف، بح، بس، بف» والوافي والبصائر، ح٣ والعلل: – «الأرض».

(٥) في «ج»: «فيه مكتوب». وفي البصائر: «إلّا وفيه مكتوب».

(٦) بصائر الدرجات، ص١٨٩، ح٣، عن أحمد بن محمّد. علل الشرائع، ص٢٠٧، ح٧، بسنده عن الحسين بن سعيد. وفي بصائر الدرجات، ص١٨٩، ح٥، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٤٣، ص٥٨٤.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٨) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

الشيعة»، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية[١]؛ والقاسم بن محمّد هو -بقرينة رواية الحسين بن سعيد عنه - الجوهري، مولى تيم الله، بغدادي، كوفي الأصل، ذكر وقفه، ولم يثبت، لم يوثق صريحاً، نعم روى عنه ابن أبي عمير وصفوان كما يظهر، وروى في كامل الزيارات، وهو من كبار السادسة على المختار، وكونه هنا الجوهري وليس الأصفهاني كاسولا؛ لتوسطه بين الحسين بن سعيد وبين البطائني؛ فهو الموضع المعتاد للجوهري، كما بيناه في غير موضع[٢]؛ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، العُرامي، العبدي، مولى، كوفي، وثّقه النجاشي مكرراً، وهو من الخامسة[٣]؛ فُضَيْلِ بْنِ سُكَّرَةَ، أبو محمّد الأسدي، كوفي، لم يرد في حقه توثيق، نعم يمكن توثيقه وفق مبنى مرجع الطائفة دام ظله، ومبنى السيّد الأستاذ دامت بركاته؛ لرواية البزنطي عنه، ولكن لم نعتمد ذلك المبنى في هذا الكتاب، ويظهر أنه من الخامسة[٤].

## تحقيق الصدور:

لم يتعرض العلّامة المجلسي لسنده مع ذكره الحديث[٥]. والسند مجهول، كما هو الظاهر، لجهالتنا بالفضيل بن سكرة، والقاسم الجوهري، وليس من سبيل لإثبات وقوع هذا الأمر، وأن فضيل بن سكرة كان من الخصوصية والمكانة بمثل هذا ليحدّثه الإمام عليه السلام بشأن ما كان يقرأ.

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٤٤، ص٦٢٠.

(٣) ينظر: ج٣، ح٢٩٤، ص٢٠١.

(٤) ينظر: ج٣، ح٢٩٤، ص٢٠٢.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٦١.

## ٤١ - بَابٌ فِي شَأْنِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[1] وَتَفْسِيرِهَا

٦٤٥/ ١ . محمّد بْنُ أبي عَبْدِ الله وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ محمّد جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ[2]: عَنْ أبي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، قَالَ عليه السلام: «قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: بَيْنَا[3] أبي عليه السلام يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ إذا رَجُلٌ مُعْتَجِرٌ[4] قَدْ قُيِّضَ لَهُ[5]، فَقَطَعَ عَلَيْهِ أُسْبُوعَهُ[6] حتَّى أَدْخَلَهُ إلى دَارٍ جَنْبَ الصَّفَا، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ فَكُنَّا ثَلَاثَةً، فَقَالَ: مَرْحَباً يَا ابْنَ[7] رَسُولِ الله، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلى رَأْسِي،

---

(١) القدر (٩٧): ١.

(٢) في البحار، ج١٣ و٢٥: «الجريش»، وهو سهو ظاهراً. راجع: رجال النجاشي، ص٦٠، الرقم ١٣٨؛ الفهرست للطوسي، ص١٣٦، الرقم ١٩٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص٥١، الرقم ٣٤.

(٣) «بينا»: ظرف زمان. وأصله «بَيْنَ» بمعنى الوسط، أُشبعت الفتحة فصارت ألفاً. وربّما زيدت عليه «ما»، والمعنى واحد. تقول: بينا نحن نرقبه أتانا أي أتانا بين أوقات رِقْبَتنا إيّاه. وما بعده مرفوع على الابتداء والخبر، وعند الأصمعي مجرور. راجع: الصحاح، ج٥، ص٢٠٨٤ (بين).

(٤) «المُعْتَجِر»، من الاعتجار، وهو لبس المِعْجَر، وهو ما تشدّ المرأة على رأسها. يقال: اعتجرت المرأة، فالمعتجر: ذو مِعْجَر على رأسه، أو من الاعتجار بمعنى لفّ العمامة على الرأس، أو من الاعتجار بالعمامة، وهو أن يلفّها على رأسه ويردّ طرفها على وجهه، ولا يعمل منها شيئاً تحت ذَقَنه. راجع: الصحاح، ج٢، ص٧٣٧؛ النهاية، ج٣، ص١٨٥ (عجر).

(٥) «قُيِّضَ له»، أي جيء به من حيث لا يحتسب. يقال: قَيَّض الله فلاناً لفلان: جاءه به وأتاحه له. وقيّض الله له قريناً: هيّأه وسبّبه له من حيث لا يحتسبه. راجع: لسان العرب، ج٧، ص٢٢٥ (قيض).

(٦) «أُسبوعه» أي طوافه. راجع: لسان العرب، ج٨، ص١٤٦ (سبع).

(٧) في الوافي والبحار، ج٥٢: «بابن» بدل «يا ابن».

وَقَالَ: بَارَكَ اللهُ فِيكَ[١] يا أَمِينَ الله بَعْدَ آبَائِهِ. يَا أَبا جَعْفَرٍ[٢]، إِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْنِي، وَإِنْ شِئْتَ فَأَخْبَرْتُكَ[٣]، وَإِنْ شِئْتَ سَلْنِي، وَإِنْ شِئْتَ سَأَلْتُكَ، وَإِنْ شِئْتَ فَاصْدُقْنِي، وَإِنْ شِئْتَ صَدَقْتُكَ، قَالَ: كُلَّ ذلِكَ أَشَاءُ. قَالَ[٤]: فَإِيَّاكَ أَنْ يَنْطِقَ[٥] لِسَانُكَ عِنْدَ مَسْأَلَتِي بِأَمْرٍ[٦] تُضْمِرُ لِي غَيْرَهُ[٧]، قَالَ: إِنما يَفْعَلُ ذلِكَ مَنْ فِي قَلْبِهِ عِلْمَانِ يُخَالِفُ أَحَدُهُما صَاحِبَهُ، وَإِنَّ[٨] اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَبى أَنْ يَكُونَ لَهُ عِلْمٌ فِيهِ اخْتِلافٌ. قَالَ: هذِهِ مَسْأَلَتِي[٩] وَقَدْ فَسَّرْتَ طَرَفاً مِنْهَا، أَخْبِرْنِي عَنْ هذَا الْعِلْمِ - الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ - مَنْ يَعْلَمُهُ؟ قَالَ: أَمَّا جُمْلَةُ الْعِلْمِ، فَعِنْدَ الله جَلَّ ذِكْرُهُ. وَأَمَّا مَا لَابُدَّ لِلْعِبَادِ مِنْهُ، فَعِنْدَ الْأَوْصِيَاءِ. قَالَ: فَفَتَحَ الرَّجُلُ عَجِيرَتَهُ[١٠]، وَاسْتَوى جَالِساً، وَتَهَلَّلَ

---

(١) «بارك الله فيك»، أي أثبت لك وأدام ما أعطاك من التشريف والكرامة، وهو من بَرَكَ البعيرُ إذا ناخ في موضع فلزمه. وتطلق البركة أيضاً على الزيادة، أي زاده الله فيك خيراً، والأصل الأوّل. راجع: النهاية، ج١، ص١٢٠ (برك).

(٢) في الوافي: «تقدير الكلام: ثمّ التفت إلى أبي فقال: يا أبا جعفر».

(٣) في «ف»: - «وإن شئت فأخبرتك».

(٤) في «بح»: - «قال».

(٥) في «ج»: «أن تنطق».

(٦) متعلّق بقوله: «ينطق».

(٧) في المرآة: «بأمر تضمر لي غيره» أي لا تخبرني بشيء يكون في علمك شيء آخر، يلزمك لأجله القول بخلاف ما أخبرت، كما في أكثر علوم أهل الضلال، فإنّه يلزمهم أشياء لا يقولون بها؛ أو المعنى: أخبرني بعلم يقيني لا يكون عندك احتمال خلافه.؛ أو أراد به: لا تكتم عنّي شيئاً من الأسرار. مرآة العقول، ج٣، ص٦٢.

(٨) في «بر» وحاشية «ف» والوافي: «فإنّ».

(٩) في الوافي: «يعني مسألتي هي أنّ الله تعالى هل له علمٌ ليس فيه اختلاف، أم لا؟ ثمّ العلم الذي لا اختلاف فيه عند مَن هو؟».

(١٠) في «و» وحاشية «ض» وشرح المازندراني والبحار، ج١٣و٢٥ و٤٦: «عجرته». وفي مرآة

وَجْهُهُ[١]، وَقَالَ: هـٰذِهِ أَرَدْتُ، وَلَهَا أَتَيْتُ، زَعَمْتَ[٢] أَنَّ عِلْمَ مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ عِنْدَ الْأَوْصِيَاءِ؛ فَكَيْفَ يَعْلَمُونَهُ؟ قَالَ: كَمَا كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَعْلَمُهُ، إلّا أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ مَا كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يرى؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَبِيّاً وَهُمْ مُحَدَّثُونَ[٣]؛ وَأَنَّهُ كَانَ يَفِدُ[٤] إلى الله جَلَّ جَلَالُهُ[٥]، فَيَسْمَعُ الْوَحْيَ، وَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ[٦]. فَقَالَ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ رَسُولِ الله، سَآتِيكَ بِمَسْأَلَةٍ[٧] صَعْبَةٍ: أَخْبِرْنِي عَنْ هذَا الْعِلْمِ، مَا لَهُ لاَ يَظْهَرُ كَمَا كَانَ يَظْهَرُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ؟ قَالَ: فَضَحِكَ أبي عليه السلام[٨]، وَقَالَ: أَبَى اللهُ أَنْ[٩] يُطْلِعَ عَلى عِلْمِهِ إلا مُمْتَحَناً لِلْإِيمَانِ بِهِ، كَمَا قَضى عَلى رَسُولِ الله ﷺ أَنْ يَصْبِرَ عَلى أَذى قَوْمِهِ، وَلَا يُجَاهِدَهُمْ إلّا بِأَمْرِهِ، فَكَمْ مِنِ اكْتِتَامٍ قَدِ اكْتَتَمَ بِهِ حَتَّى قِيلَ لَهُ: ﴿فَاصْدَعْ[١٠] بِما تُؤْمَرُ

---

العقول: «ففتح الرجل عجيرته، أي اعتجاره، أو طرف العمامة الذي اعتجر به».

(١) «تهلّل وجْهُه»، أي استنار وتلألأ فرحاً وظهرت عليّه أمارات السرور. النهاية، ج٥، ص٢٧٢ (هلل).

(٢) في البحار، ج٢٥: «وزعمت».

(٣) في الوافي: «محدّثون» يعني يحدّثهم الملك ولا يرونه.

(٤) يقال: وَفَد إليه وعليه يَفِد وَفْداً، ووفوداً، ووِفادةً، وإفادةً، أي قَدِم وورد. القاموس المحيط، ج١، ص٤٧٠ (وفد).

(٥) هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «عزّ وجلّ».

(٦) في «ج»: + «قال».

(٧) في الوافي «سأسألك مسألة».

(٨) في المرآة: «لعلّ ضحكه عليه السلام كان لهذا النوع من السؤال الذي ظاهرة الامتحان تجاهلًا، مع علمه بأنه عارف بحاله؛ أو لعدّه المسألة صعبة، وليست عنده عليه السلام كذلك».

(٩) في «ف»: + «يكون».

(١٠) قوله تعالى: (فَاصْدَعْ) أي تكلّم به جهاراً، يقال: صدعتُ الشيءَ، أي أظهرته وبيّنته، وصدعتُ بالحقّ، أي تكلّمتُ به جهاراً. راجع: الصحاح، ج٢، ص١٤٤٢ (صدع).

وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾[١] وَأيْمُ الله[٢] أَنْ لَـوْ صَدَعَ قَبْلَ ذلِكَ لَكَانَ آمِناً، وَلكِنَّهُ إنما نَظَرَ فِي الطَّاعَةِ وَخَافَ الْخِــلَافَ، فَلِذلِكَ كَفَّ، فَوَدِدْتُ أَنَّ عَيْنَكَ[٣] تَكُونُ مَعَ مَهْدِيِّ هذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْمَلَائِكَةُ بِسُـيُوفِ آلِ دَاوُدَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ تُعَذِّبُ أَرْوَاحَ الْكَفَرَةِ مِنَ الْأَمْوَاتِ، وَتُلْحِقُ[٤] بِهِمْ أَرْوَاحَ أَشْـبَاهِهِمْ مِنَ الْأَحْيَاءِ[٥]. ثُمَّ أَخْرَجَ سَـيْفاً، ثُمَّ قَالَ: هَا، إِنَّ هذَا مِنْهَا، قَـالَ[٦]: فَقَالَ أَبِي: إِي[٧] وَالَّذِي اصْطَفى مُحَمَّـداً عَلَى الْبَشَرِ. قَالَ: فَرَدَّ الرَّجُلُ اعْتِجَارَهُ، وَقَالَ: أَنَا إِلْيَاسُ، مَا سَــأَلْتُكَ عَنْ أَمْـرِكَ وَبِي[٨] مِنْهُ[٩] جَهَالَةٌ، غَيْرَ أَنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ هذَا الْحَدِيثُ قُوَّةً لِأَصْحَابِكَ، وَسَـأُخْبِرُكَ بِآيَةٍ أَنْتَ تَعْرِفُهَا، إِنْ خَاصَمُوا بِهَا فَلَجُوا[١٠]. قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنْ شِـئْتَ أَخْبَرْتُكَ بِهَا، قَالَ: قَدْ شِئْتُ،

---

(١) الحجر (١٥): ٩٤.

(٢) «أيمُ الله»: الأصل فيه: أيْمُنُ الله، وهو اسم وضع للقسم، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويّين، ولم يجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، فتذهب الألف في الوصل، وهو مرفوع بالابتداء، وربّـما حذفـوا منه النون فقالوا: أيْـمُ الله وأيم الله. وقيل: الأصل في أيمـن الله أنّهم كانوا يحلفون باليمـين، ويجمع اليمين عـلى أيْمُن، ثمّ حلفوا به، ثمّ حذف النون لكثرة الاسـتعمال، وألفه ألف قطـع، وإنـما خفّفت همزتها وطرحـت في الوصل لكثرة اسـتعمالهم لها. راجـع: الصحاح، ج٦، ص٢٢٢١ (يمن).

(٣) في البحار، ج١٣، ٤٦، ٥٢: «عينيك».

(٤) في البحار، ج١٣، ٥٢: «يلحق».

(٥) في «ج»: «الأرواح».

(٦) في الوافي: «قال، يعني أبا عبد الله عليه السلام».

(٧) في «ف»: «وإي».

(٨) في البحار ج١٣، ٤٦، ٥٢: «لي».

(٩) في «ف»: «فيه». وفي البحار ج٢٥، ٤٦، ٥٢: «به».

(١٠) في «بـر»: «فلحوا». و«فَلَجُـوا»، أي ظفروا وفازوا؛ من الفَلْج بمعنى الظفر والفوز. يقال: فَلَجَ الرجل على خصمه، إذا غلبه. راجع: الصحاح، ج١، ص٣٣٥ (فلج).

وفي الوافي، ج٢، ص٣٨: «وتقرير هذه الحجّة على ما يطابق عبارة الحديث مع مقدّماتها المطويّة، أن يقال: قد ثبت أنَّ الله سبحانه أنزل القرآن في ليلة القدر على رسول الله ﷺ، وأنّه كان تنزّل الملائكة والروح فيها من كلّ أمر ببيان وتأويل سنة فسنة، كما يدلّ عليه فعل المستقبل الدالّ على التجدّد في الاستقبال، فنقول:

هل كان لرسول الله ﷺ طريق إلى العلم الذي يحتاج إليه الأمّة سوى ما يأتيه من السماء من عند الله سبحانه، إمّا في ليلة القدر، أو في غيرها، أم لا؟ والأوّل باطل؛ لما أجمع عليه الأمّة من أنّ علمه ليس إلّا من عند الله سبحانه، كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحى﴾ [النجم(٥٣): ٤]؛ فثبت الثاني.

ثمّ نقول: فهل يجوز أن لا يظهر هذا العلم الذي يحتاج إليه الأمّة، أم لابدّ من ظهوره لهم؟ والأوّل باطل؛ لأنّه يوحى إليه ليبلغ إليهم ويهديهم إلى الله عزّ وجلّ؛ فثبت الثاني.

ثمّ نقول: فهل في ذلك العلم النازل من السماء من عند الله جلّ وعلا إلى الرسول اختلافٌ، بأن يحكم في أمر في زمان بحكم، ثمّ يحكم في ذلك الأمر بعينه في ذلك الزمان بعينه بحكم آخر يخالفه، أم لا؟ والأوّل باطل؛ لأنّ الحكم إنما هو من عند الله جلّ وعزّ، وهو متعال عن ذلك، كما قال: ﴿وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾ [النساء(٤): ٨٢].

ثمّ نقول: فمن حكم بحكم فيه اختلاف، كالذي يجتهد في الحكم الشرعي بتأويله المتشابه برأيه، ثمّ ينقض ذلك الحكم راجعاً عن ذلك الرأي لزعمه أنّه قد أخطأ فيه، هل وافَقَ رسول الله ﷺ في فعله ذلك وحكمه، أم خالَفَه؟ والأوّل باطل؛ لأنّ رسول الله ﷺ لم يكن في حكمه اختلاف؛ فثبت الثاني.

ثمّ نقول: فمن لم يكن في حكمه اختلاف، فهل له طريق إلى ذلك الحكم من غير جهة الله سبحانه إمّا بواسطة أو بغير واسطة، ومن دون أن يعلم تأويل المتشابه الذي بسببه يقع الاختلاف أم لا؟ والأوّل باطل؛ فثبت الثاني.

ثمّ نقول: فهل يعلم تأويل المتشابه الذي بسببه يقع الاختلاف إلا الله والراسخون في العلم الذين ليس في علمهم اختلاف، أم لا؟ والأوّل باطل؛ لأنّ الله سبحانه يقول: ﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّـهُ وَالرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران(٣): ٧].

ثمّ نقول: فرسول الله ﷺ الذي هو من الراسخين في العلم، هل مات وذهب بعلمه ذلك ولم يبلّغ طريق علمه بالمتشابه إلى خليفته من بعده، أم بلّغه؟ والأوّل باطل؛ لأنّه لو فعل ذلك فقد

**قَالَ: إِنَّ شِيعَتَنَا إِنْ[١] قَالُوا لِأَهْلِ الْخِلَافِ لَنَا: إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ لِرَسُولِهِ ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ إلى آخِرِهَا فَهَلْ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَعْلَمُ مِنَ الْعِلْمِ شَيْئاً لَا يَعْلَمُهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ، أَوْ يَأْتِيهِ بِهِ جَبْرَئِيلُ عليه السلام فِي غَيْرِهَا[٢]؟ فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ كَانَ لِمَا عَلِمَ بُدٌّ مِنْ أَنْ يُظْهِرَ[٣]؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ[٤] كَانَ فِيمَا أَظْهَرَ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ عِلْمِ الله - عَزَّ ذِكْرُهُ - اخْتِلَافٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَمَنْ حَكَمَ[٥] بِحُكْمِ الله[٦] فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَهَلْ خَالَفَ رَسُولَ الله ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ - فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقَدْ نَقَضُوا أَوَّلَ كَلَامِهِمْ - فَقُلْ لَهُمْ: ﴿مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ**

---

ضيّع مَن في أصلاب الرجال ممّن يكون بعده؛ فثبت الثاني.

ثمَّ نقول: فهل خليفته من بعده، كسائر آحاد الناس يجوز عليّه الخطأ والاختلاف في العلم، أم هو مؤيّد من عند الله، يحكم بحكم رسول الله ﷺ بأن يأتيه ويحدّثه من غير وحي ورؤية، أو ما يجري مجرى ذلك، وهو مثله إلاّ في النبوّة؟ والأوّل باطل؛ لعدم إغنائه حينئذٍ؛ لأنّ من يجوز عليّه الخطأ لا يؤمن عليّه الاختلاف في الحكم، ويلزم التضييع من ذلك أيضاً؛ فثبت الثاني.

فلابدّ من خليفة بعد رسول الله ﷺ راسِخ في العلم، عالم بتأويل المتشابه، مؤيّد من عند الله، لا يجوز عليّه الخطأ ولا الاختلاف في العلم، يكون حجّة على العباد؛ وهو المطلوب.

(١) في «ب»: «لو».

(٢) والمعنى: هل له ﷺ علم من غير تينك الجهتين؟ فقوله: «يأتيه» عطف على المنفيّ، أي يعلمه. ومعنى قوله: «لا» أي ليس لعلمه طريق ثالث، بل طريقه منحصر في الوحي، إمّا في ليلة القدر أو غيرها.

(٣) يجوز فيه المبنيّ للفاعل، كما يظهر من مرآة العقول.

(٤) في الوسائل: «قل لهم هل» بدل «فقل لهم فهل».

(٥) في «ف»: «يحكم».

(٦) في «ف»: + «الذي». وهو ممّا لابدّ منه إن كان «حكم الله» موصوفاً لا ذا الحال. وفي الوسائل: - «الله».

وَالرَّاسِـــخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[١]. فَإِنْ قَالُوا: مَنِ الرَّاسِـــخُونَ فِي الْعِلْمِ؟ فَقُلْ: مَنْ لاَ يَخْتَلِفُ فِي عِلْمِهِ. فَـــإِنْ قَالُوا: فَمَنْ هُوَ ذَاكَ[٢]؟ فَقُلْ: كَانَ رَسُـــولُ الله ﷺ صَاحِبَ ذلِكَ[٣]، فَهَـــلْ بَلَّغَ أَوْ لَا؟ فَإِنْ قَالُوا: قَدْ بَلَّغَ، فَقُلْ[٤]: فَهَلْ مَاتَ[٥] ﷺ وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُ عِلْماً لَيْسَ فِيهِ اخْتِـــلَافٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ[٦]: إِنَّ[٧] خَلِيفَةَ رَسُـــولِ الله ﷺ مُؤَيَّدٌ، وَ[٨] لاَ يَسْـــتَخْلِفُ رَسُـــولُ الله ﷺ إلاّ مَنْ يَحْكُـــمُ بِحُكْمِهِ، وإلا مَنْ يَكُـــونُ مِثْلَهُ إلا النُّبُوَّةَ، وَإِنْ[٩] كَانَ رَسُولُ الله ﷺ لَمْ يَسْـــتَخْلِفْ فِي عِلْمِهِ[١٠] أَحَداً، فَقَدْ ضَيَّعَ مَنْ[١١] فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ مِمَّنْ يَكُونُ بَعْدَهُ. فَإِنْ قَالُوا لَكَ: فَإِنَّ عِلْمَ رَسُـــولِ الله ﷺ كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقُلْ: ﴿حم وَالْكِتابِ الْمُبِينِ إِنّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ﴾[١٢] إلى قَوْلِهِ: ﴿إِنّا كُنّا مُرْسِلِينَ﴾[١٣]. فَإِنْ قَالُوا لَكَ: لَا يُرْسِلُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلّا إلى نَبِيٍّ، فَقُلْ: هذَا الأمر

---

(١) آل عمران(٣): ٧.

(٢) في الوسائل: «من ذاك» بدل «فمن هو ذاك».

(٣) في الوسائل: «ذاك».

(٤) في «ف»: + «لهم».

(٥) في «ج، ف»: + «رسول الله».

(٦) في «ف»: + «لهم».

(٧) في «بح»: «فإنّ».

(٨) في «ب، بف»: - «و».

(٩) في البحار، ج٢٥: «فإن»

(١٠) في الوسائل: - «في علمه».

(١١) في «ف»: «ممّن».

(١٢) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج٢٥. وفي المطبوع: +«[﴿إِنّا كُنّا مُنْذِرِينَ فِيها﴾]».

(١٣) الدخان(٤٤): ١-٥.

الحُكِيـمُ - الَّذِي يُفْرَقُ فِيهِ - هُوَ[١] مِنَ الْمَلائِكَةِ وَالرُّوحِ الَّتِي تَنْزِلُ[٢] مِنْ سَـمَاءٍ[٣] إلى سَمَاءٍ، أَوْ[٤] مِنْ سَـمَاءٍ إلى أَرْضٍ[٥]؟ فَإِنْ[٦] قَالُوا: مِنْ سَمَاءٍ إلى سَمَاءٍ، فَلَيْسَ فِي السَّمَاءِ أَحَدٌ يَرْجِعُ مِنْ طَاعَةٍ إلى مَعْصِيَةٍ[٧]، فَإِنْ[٨] قَالُوا: مِنْ سَـمَاءٍ إلى أَرْضٍ، وَأَهْلُ الْأَرْضِ أَحْوَجُ الخَلْقِ إلى ذلِكَ، فَقُلْ[٩]: فَهَلْ[١٠] لَهُمْ بُدٌّ مِنْ سَـيِّدٍ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ؟ فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّ الْخَلِيفَةَ هُوَ حَكَمُهُـمْ[١١]، فَقُلْ: ﴿الله وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّورِ﴾ إلى قَوْلِهِ ﴿خالِدُونَ﴾[١٢] لَعَمْرِي[١٣]، مَا فِي الْأَرْضِ وَلَا[١٤] فِي السَّمَاءِ وَلِيٌّ للهِ[١٥]

---

(١) في «ب»: - «هو».

(٢) هكـذا في «ب، ج، ض، ف، بـر، بس، بف». وفي «بح»: «الذي ينزل». والروح ممّا يذكّر ويؤنّث. وفي المطبوع: «تنزّل»، أي تتنزّل، بحذف إحدى التاءين.

(٣) في حاشية «ض»: «السماء».

(٤) في «ف»: «و».

(٥) في «ج، ف» وحاشية «ض، بر»، والوافي: «الأرض». وفي شرح المازندراني: «الجملة خبريّة بمعنى الاستفهام».

(٦) في «بح»: «وإن».

(٧) في «ف، بح، بر»: «من طاعته إلى معصيته».

(٨) كذا؛ والسياق يقتضي «وإن».

(٩) في «ف»: + «لهم».

(١٠) في «ب»: «هل».

(١١) «الحكم» بالتحريك: الحاكم، وهو القاضي. النهاية، ج١، ص٤١٨ ( حكم ).

(١٢) البقرة(٢): ٢٥٧.

(١٣) «العَمْرُ» و«العُمْرُ»، هما وإن كانا مصدرين بمعنى، إلّا أنّه استعمل في القسم أحدهما، وهو المفتوح وهو القسم بالحياة. راجع: الصحاح، ج٢، ص٧٥٦ (عمر).

(١٤) في «ف»: «وما».

(١٥) في «ف»: «الله».

– عَزَّ ذِكْرُهُ[(١)] – إلا وَهُوَ مُؤَيَّدٌ[(٢)]، وَمَنْ أُيِّدَ لَمْ يُخطِ[(٣)]؛ وَمَا فِي الْأَرْضِ عَدُوٌّ للهِ[(٤)] – عَزَّ ذِكْرُهُ[(٥)] – إلا وَهُوَ مَخْذُولٌ[(٦)]، وَمَنْ خُذِلَ لَمْ يُصِبْ، كَمَا أَنَّ الأمر لَابُدَّ مِنْ تَنْزِيلِهِ مِنَ السَّمَاءِ يَحْكُمُ بِهِ أَهْلُ الْأَرْضِ، كَذلِكَ[(٧)] لَابُدَّ مِنْ وَالٍ. فَإِنْ قَالُوا: لانَعْرِفُ هذَا، فَقُلْ لَهُمْ[(٨)]: قُولُوا مَا أَحْبَبْتُمْ، أَبَى اللهُ[(٩)] بَعْدَ محمّد ﷺ أَنْ يَتْرُكَ الْعِبَادَ وَلَا حُجَّةَ عَلَيْهِمْ. قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: ثُمَّ وَقَفَ[(١٠)]، فَقَالَ: هَاهُنَا يَا ابْنَ رَسُولِ الله بَابٌ غَامِضٌ[(١١)]، أَرَأَيْتَ إِنْ قَالُوا: حُجَّةُ اللهِ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: إِذَنْ أقول لَهُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِنَاطِقٍ يَأْمُرُ وَيَنْهى[(١٢)]، ولكِنْ لِلْقُرْآنِ أَهْلٌ يَأْمُرُونَ وَيَنْهَوْنَ. وَأَقُولَ: قَدْ عَرَضْتُ لِبَعْضِ أَهْلِ

(١) في «ج»: «عزّ وجلّ». وفي «بس»: «عزّ وجلّ ذكره».

(٢) «مُؤَيَّدٌ»، أي مُقَوًّى، من الأيْد بمعنى القوّة، يقال: آدَ الرجلُ يئيدُ أَيْداً: اشتدّ وقوي، وتقول منه: أيّدتُه تأييداً، أي قوّيته. راجع: الصحاح، ج٢، ص٤٤٣ (أيد).

(٣) في «ج»: «لم يخطئ»، وهو الأصل، فقلبت الهمزة ياءً ثمّ سقطت الياء بالجازم.

(٤) في «ف»: «الله».

(٥) في «ألف، بف»: «عزّ وجلّ». وفي «ب، ف، بح، بر، بس»: «عزّ وجلّ ذكره».

(٦) «مَخْذُول»، من خَذَلَهُ يَخْذُلُه خِذْلاناً، أي ترك عَوْنَهُ ونُصْرَتَهُ. الصحاح، ج٤، ص١٦٨٣ (خذل).

(٧) في الوافي: + «و».

(٨) في «بس، بف» والوافي: – «لهم».

(٩) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بس، بف» وشرح المازندراني. وفي «بر» والمطبوع: + «عزّ وجلّ».

(١٠) في مرآة العقول: «قال: ثمّ وقف، أي ترك أبي الكلام؛ فقال، أي إلياس. وقيل: ضمير وقف أيضاً لإلياس، أي قام تعظيماً. والأوّل أظهر».

(١١) الغامِضُ من الكلام خلافُ الواضح. قال المجلسي في مرآة العقول: «باب غامض، أي شبهة مشكلة استشكلها المخالفون لقول عمر عند إرادة النبيّ الوصيّة: حسبنا كتاب الله. وقيل: الغامض بمعنى السائر المشهور، من قولهم: غمض في الأرض، إذا ذهب وسار». وراجع: القاموس المحيط، ج١، ص٨٧٨ (غمض).

(١٢) في «بر»: «يأمر وينهي».

الْأَرْضِ مُصِيبَةٌ[١] مَا هِيَ فِي السُّنَّةِ وَالْحُكْمِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَلَيْسَتْ فِي الْقُرْآنِ، أَبَى اللهُ – لِعِلْمِهِ بِتِلْكَ الْفِتْنَةِ – أَنْ تَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ، وَلَيْسَ فِي حُكْمِهِ[٢] رَادٌّ لَهَا وَمُفَرِّجٌ عَنْ أَهْلِهَا. فَقَالَ: هَاهُنَا تَفْلُجُونَ[٣] يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، أَشْهَدُ أَنَّ اللهَ – عَزَّ ذِكْرُهُ – قَدْ عَلِمَ بِمَا يُصِيبُ الْخَلْقَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ، أَوْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنَ الدِّينِ أَوْ غَيْرِهِ، فَوَضَعَ الْقُرْآنَ دَلِيلاً[٤]. قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: هَلْ تَدْرِي[٥] يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، دَلِيلُهُ[٦] مَا هُوَ[٧]؟ قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: نَعَمْ، فِيهِ جُمَلُ الْحُدُودِ، وَتَفْسِيرُهَا عِنْدَ الْحَكَمِ[٨]، فَقَالَ[٩]: أَبَى اللهُ أَنْ يُصِيبَ عَبْداً بِمُصِيبَةٍ فِي دِينِهِ أَوْ فِي[١٠] نَفْسِهِ أَوْ[١١] مَالِهِ لَيْسَ فِي أَرْضِهِ مَنْ[١٢] حُكْمُهُ قَاضٍ بِالصَّوَابِ فِي تِلْكَ الْمُصِيبَةِ. قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَّا

---

(١) في الوافي: «المصيبة» أي قضيّة مشكلة ومسألة معضلة.

(٢) في شرح المازندراني: «الحكم، إمّا بالتحريك، أو بضمّ الحاء وسكون الكاف. والضمير راجع إلى الله».

(٣) في «بر»: «تُفْلِجُون». وفي البحار، ج٢٥: «يفلجون».

(٤) في «ف»: + «عليه».

(٥) في حاشية «ض»: «أتدري».

(٦) هكذا في «ف». وجملة «دليله ما هو» في محلّ نصب سدّ مسدّ مفعول «تدري». وفي «بر»: «دليلك». وفي المطبوع وأكثر النسخ: «دليل».

(٧) في «ض» والبحار، ج٢٥: «فقال».

(٨) هكذا في «ض، بف» أي بالتحريك وليس في غيرهما ما ينافيه، وهو الذي يقتضيه المقام، واختاره الفيض في الوافي وقال: «الحكَم، بفتح الكاف يعني الحجّة». وهو الظاهر من كلام المازندراني في شرحه، حيث قال: «وتفسيرها عند الحاكم العالم بمعانيه». وفي «بح»: «الحكيم».

(٩) في «ب، ف، بح، بف» وحاشية «ج، ض، بر» والوافي والبحار، ج٢٥: «فقد».

(١٠) في «بس»: – «في».

(١١) هكذا في «ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» والبحار، ج٢٥. وفي «ألف» والمطبوع: + «في».

(١٢) هكذا في «ب، ف، بر، بس» أي بفتح الميم، وليس في غيرها ما ينافيه. وفي الوافي، ج٢، ص٤١:

فِي هذَا الْبَابِ، فَقَدْ فَلَجْتَهُمْ[١] بِحُجَّـةٍ إلا أَنْ يَفْتَرِيَ خَصْمُكُمْ عَلَى الله، فَيَقُولَ: لَيْسَ للهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - حُجَّةٌ. وَلكِنْ أَخْبِرْنِي عَنْ تَفْسِـيرِ ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى ما فاتَكُمْ﴾: مِمَّا خُصَّ بِهِ عَلِيّ عليه السلام[٢] ﴿وَلا تَفْرَحُوا بِما آتاكُمْ﴾[٣] قَالَ: فِي أَبِي فُلَانٍ وَأَصْحَابِهِ[٤]، وَاحِدَةٌ مُقَدَّمَةٌ، وَوَاحِدَةٌ مُؤَخَّرَةٌ[٥]؛ لاَ تَأْسَـوْا عَلى مَـا فَاتَكُمْ مِمَّا خُصَّ بِهِ عَلِيّ عليه السلام[٦] ﴿وَلا تَفْرَحُوا بِما آتاكُمْ﴾ مِنَ الْفِتْنَةِ الَّتِي عَرَضَتْ لَكُمْ بَعْدَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله. فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْـهَدُ أَنَّكُمْ أصحاب الْحُكْمِ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ وَذَهَبَ، فَلَمْ أَرَهُ»[٧].

---

لفظـة «من» في «من حكمه» إمّا اسـم موصول، فتكون اسـم ليس؛ أو حـرف جرّ، فتكون صلة للخـروج الذي يتضمّنه معنى القضاء في قاضٍ، أي قاضٍ خارج من حكمه بالصواب. وراجع: مرآة العقول، ج٣، ص٧١.

(١) في الوافي والبحار، ج٢٥: «فلجتم».

(٢) في «ب، ض، ف، بـح، بـر، بـس، بـف»: «عليّ به». وقولـه: مّما خصّ به عـلّي عليه السلام، من كلام أبي جعفر عليه السلام، بتقدير قال، كأنّه سقط من النسّاخ. أو من كلام إلياس. راجع: الوافي، ج٢، ص٤١؛ مرآة العقول، ج٣، ص٧٢.

(٣) الحديد(٥٧): ٢٣. وفي «ف»: + «من الفتنة».

(٤) في البحار، ج٢٥: «ولكن أخبرني عن تفسـير «لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلاَ تَفْرَحُوا بِمَآ ءَاتَاكُمْ» قال: في أبي فلان وأصحابه» بدل «ولكن أخبرني - إلى - وأصحابه».

(٥) في «بج، بس، بو، جل»: + «و».

(٦) في الوافي: «عليّ عليه السلام به» بدل «به عليّ عليه السلام».

(٧) تفسير القمّي، ج٢، ص٣٥١، من قوله: «أخبرني عن تفسير: «لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ»؛ الوافي، ج٢، ح٤٨٣، ص٣٢؛ الوسـائل، ج٢٧، ح٣٣٥٣٤، ص١٧٧، مـن قوله: «فقل لهم: فهل كان فيما أظهر رسول الله صلى الله عليه وآله من علم الله» إلى قوله: «في أصلاب الرجال عمّن يكون بعده»؛ البحار، ج١٣، ح٤، ص٣٩٧؛ وج٢٥، ح٦٤، ص٧٤؛ وج٤٦، ح٤، ص٣٦٣؛ وج٥٢، ح٣٧١، ح١٦٣.

### ترتيب السند:

وقبل أن نتكلم عن موجز رجال السند وأحوالهم ينبغي ترتيب السند، إذ نلاحظ أن الكليني يرويه بسندين:

**الأول**: عن شيخيه محمّد بن جعفر الأسدي والصفار عن شيخهما سهل عن الحسن بن العباس بن الحريش.

**والثاني**: عن شيخه محمّد العطار عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري عن الحسن بن العباس بن الحريش.

### رجال السند:

أما محمّد بن أبي عبد الله فهو أبو الحسين الأسدي، كوفي، سكن الري، قال النجاشي: «كان ثقة، صحيح الحديث، روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه»، وقد بيّنا خطأ ما وصلنا في كتاب النجاشي في الجز الثاني من الكتاب، وأنه لا يمكن أن يكون كما وصِف، بل الصحيح أنه ممن كان لديه كتاب في الرد على الجبر والتشبيه. وقال الشّيخ: «إنه كان أحد الأبواب»، ومدحه وروى فيه ووثقه، وقال: «مات على ظاهر العدالة، ولم يطعن فيه أحد»، وهو من الثامنة[1]؛ ومحمّد بن الحسن هو الصفار، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب ممولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[2]؛ سهل بن زياد هو أبو سعيد الآدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليّه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بن شاذان بأنه الأحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدا، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشّيخ في الفهرست، بل

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٦٨، ص٦٧٩.

(٢) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

وفي الاستبصار أنه ضعيف جدا عند نقاد الأخبار، لكنه وثّقه في الرجال. والظاهر من كل هذا ضعفه، كان حيّا سنة (٢٥٥هـ)، وهو من السابعة[١]؛ ومحمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شّيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٢]؛ وأحمد بن محمّد هو أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، عربي، قمي، ثقة، كما عن رجال الشّيخ، شّيخ القميين ووجههم وفقيههم، غير مدافع. قال ابن حجر: شّيخ الرافضة بقم. توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[٣]؛ ويروي سهل بن زياد وأحمد بن محمّد بن عيسى معا عن الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ، وهو ضعيف جدًا، من كبار السابعة، أدناه تفصيل الكلام فيه.

### ٥ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ:

ذكر الشّيخ الفهرست الحسن بن عباس الحريشي وقال عنه: «له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»[٤]. - ويقصد بالإسناد الأوّل، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي؛ هو عن عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله. ومنه يظهر أن الشّيخ وجد هذا العنوان في فهرست ابن بُطة، ولذا فحين وجد في فهرست ابن الوليد عنوان الحسن بن العباس بن حريش الرازي، عدّه ثانيا، وقال: «له كتاب ثواب قراءة: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن الحسن بن العباس بن حريش الرازي»[٥].

قال النجاشي: «الحسن بن العباس بن الحريش، الرازي، أبو عليّ، روى عن أبي

---

(١) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٣) ينظر: ج٤، ح٤٤٦.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص٩٩، ت١٧٠.

(٥) الفهرست، الطوسي، ص١٠٥، ت ١٩٨.

جعفر الثاني عليه السلام، ضعيف جدا. له كتاب: إنا أنزلناه في ليلة القدر، وهو كتاب رديء الحديث، مضطرب الألفاظ. أخبرنا إجازة محمّد بن عليّ القزويني، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن يحيى، عن الحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عنه»[١]. وبالطبع - كما هو بيّن - فإن سند النجاشي إلى الكتاب غير مكتمل؛ إذ محمّد بن عليّ القزويني شّيخ الصدوق، والظاهر أن النجاشي أخذ هذه الترجمة من كتاب المصباح الثاني عشر للشيخ الصدوق، وقد وافق في رأيه كلام ابن الوليد الذي ذكره الشّيخ في فهرسته، فأساس تضعيف الرجل راجع لابن الوليد، كما يبدو.

وذكر في كتاب ابن الغضائري: «الحسن بن العباس بن الحريش؛ ضعيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام فضل إنّا أنزلناه في ليلة القدر كتاباً مُصَنَّفاً، فاسد الألفاظ، تشهد مخايِله على أنّه موضوع، وهذا الرجل لا يلْتفتُ إليه، ولا يكتب حديثه»[٢].

أما في كتب الرجال، فقد عدّه الشّيخ في أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام: «الحسن بن عباس بن حريش، الرازي»[٣] و«الحسن بن عباس بن خراش»[٤]. وهما عنوانان الظاهر انطباقهما عليّه، وإنما طرأت بعض التغييرات بسبب التصحيف القديم في الأسانيد، مما جعل الشّيخ يجعلهما منفصلين بسبب عدم الاتحاد في اللفظ والكتابة، وذكره فيم لم يرو عنهم عليهم السلام تحت عنوان «الحسن بن عباس الحريشي»[٥].

والرجل يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، وهذا مؤشر لعدم الضعف، لكن يقابله تضعيف ابن الوليد، ويساند تضعيفه المتون التي يرويها، بل وينفرد بها، حيث يظهر أنه ممن تثار الريبة حول وضعها. والرجل من كبار السابعة.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٦٠، ت ١٣٨.

(٢) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص٥٢، ت٣٤.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٧٤، ت٥٥٤٤.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٧٥، ت٥٥٥٠.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤٢٠، ت٦٠٦٧.

## تحقيق الصدور:

السند ضعيف، بل ولا وثوق بالراوي الأخير، لكن قال العلّامة المجلسي: «ضعيف على المشهور بالحسن بن العباس، لكن يظهر من كتب الرجال أنه لم يكن لتضعيفه سبب إلا رواية هـذه الأخبار العالية الغامضة التي لا يصل إليها عقول أكثر الخلق، والكتاب كان مشهورا عند المحدثين، وأحمد بن محمّد روى هذا الكتاب مع أنه أخرج البرقي عن قم بسـبب أنه كان يروي عن الضعفاء، فلو لم يكن هـذا الكتاب معتبراً عنده لما تصدى لروايته، والشواهد على صحته عندي كثيرة»[1].

أقول: هذا الكلام منه قدسـت نفسـه غير مقبـول ألبتة، فـأولاً لم يذكر النجاشي أن سـبب تضعيف الرجل هو كتبه، بل ذكر أنه ضعيف جداً، ثم ذكر أن له كتابا كعادته في فهرسته، وذكر اسم الكتاب، وزاد في الوصف أنه كتاب رديء فاسد ...

ثانيـا: أن اختصـاص راو معين في مثل هذه المواضيع، التـي تتضمن فقط ما يدهش الطالـب للروايـة، والنـاس، ويثير فضولهـم في تلقيـه، والمبالغة ونحوها من أسـاليب وسـائل الإعلام في هذا العصر، وعدم نقله لروايات تتناسـب وجو الفقه والعلم العام الـذي يختص به الأئمـة عليهم السلام يُذَكِّرُنَـا بأرباب الدجـل الذين يعرفهم أهـل العلم في كل عصر وحين.

ثالثـا: أن المضامين الواصلة والتي لا تعد شـيئا من كتابه فيهـا ما يثير الريبة، فكيف بباقـي الروايـات التي أعرض عنها المحدّثـون ولم تصلنا، فالله العالم مـا كان في كتبه في وقتهم حتَّى وصفوه بهذا الأمر. وَلِمَ اختص هو من دون كل الفقهاء والثقات والعابدين بروايـة هذه الروايات الغريبة عنه عليه السلام، فالأمر كله ريبة، ولولا أن تفندون لقلت جازما أنه من الوضاعين من أهل الدجل.

نعـم روايـة أحمـد بن محمّد بن عيسـى عنـه لا بد من تفسـيرها، والمعلـوم أن لنا أن نفـترض تعارض الـرأي في الرجل بين توثيق الأشـعري له وتضعيف غـيره، وبين أن

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٦٢.

للرجل سمة متفردة جعلت الأشعري يروي عنه، وهي روايته عن الإمام الجواد ﵇ مباشرة، مع ندرة الروايات عنه ﵇، وأن الأشعري لم يكن بذلك الصنديد في الحديث وقت الرواية، فلعله استجاز الرجل في رواياته عن الإمام أبي جعفر الثاني ﵇، وحصل ما حصل.

وعلى كل تقدير فالرواية والتي بعدها يظهر أن مصدرها كتاب ليلة القدر لابن الحريش الضعيف، وهذا الكتاب الذي استل منه الكليني هذه الروايات فاسد الألفاظ مريب المضامين.

٦٤٦/ ٢. وَ[١] عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا أَبِي جَالِسٌ وَعِنْدَهُ نَفَرٌ إِذَا[٢] اسْتَضْحَكَ حَتَّى اغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ[٣] دُمُوعاً[٤]، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا أَضْحَكَنِي؟ قَالَ: فَقَالُوا: لَا، قَالَ: زَعَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مِنَ ﴿الَّذِينَ قالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا﴾[٥]، فَقُلْتُ لَهُ[٦]: هَلْ رَأَيْتَ الْمَلَائِكَةَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، تُخْبِرُكَ بِوَلَايَتِهَا لَكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْخَوْفِ وَالْحُزْنِ؟ قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[٧] وَقَدْ دَخَلَ فِي هذَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ، فَاسْتَضْحَكْتُ. ثُمَّ قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَنْشُدُكَ اللهَ[٨] هَلْ فِي حُكْمِ الله - جَلَّ ذِكْرُهُ - اخْتِلَافٌ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: مَا تَرى فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلاً أَصَابِعَهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى سَقَطَتْ، ثُمَّ ذَهَبَ وَأَتى رَجُلٌ آخَرُ، فَأَطَارَ

---

(١) هكذا في النسخ. وفي المطبوع: - «و». ثمّ إنّ السند معلّق على ما قبله، ويروي الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام بالسندين المذكورين في ح١. يدلّ على ذلك ما يأتي في سندي الحديثين: الثالث والرابع من عبارة: «وبهذا الإسناد».

(٢) في «ض، بر»: «إذ».

(٣) «اغْرَوْرَقَتْ عيناه»، أي غَرِقَتا بالدموع. وهو افْعَوْعَلَتْ من الغَرَق. النهاية، ج٣، ص٣٦١ (غرق).

(٤) قال المجلسي في مرآة العقول، ج٣، ص٧٤: «ودُمُوعاً، تميز، وقيل: هو مصدر دَمَعَتْ عينه، كمنع إذا ظهر منه الدمع، وهو مفعول له، أو جمع دَمْع بالفتح وهو ماء العين، فهو بتقدير مِنْ، مثل: الحوضُ ملآن ماءً، أو هو مفعول فيه».

(٥) فصّلت(٤١): ٣٠؛ الأحقاف(٤٦): ١٣.

(٦) في البحار، ج٤٢: - «له».

(٧) الحجرات(٤٩): ١٠.

(٨) يقال: نَشَدْتُك اللهَ، وأَنْشُدُكَ اللهَ وبالله، ناشدتُك اللهَ وبالله، أي سألتك وأقسمتُ عليك، أي سألتك به مُقْسِماً عليك. ويقال: نَشَدْتُ فلاناً أَنْشُدُه نشداً، إذا قلت له: نَشَدْتك اللهَ، أي سألتك بالله كأنّك ذَكّرتَهُ إيّاه فنشد، أي تذكّر. راجع: الصحاح، ج٢، ص٥٤٣؛ النهاية، ج٥، ص٥٣ (نشد).

كَفُّـهُ، فَأُتِيَ بِهِ إِلَيْكَ وَأَنْـتَ قَاضٍ، كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ[١]؟ قَـالَ[٢]: أقول لِهٰذَا الْقَاطِعِ: أَعْطِهِ دِيَـةَ كَفِّهِ[٣]، وَأَقُولُ لِهٰذَا الْمَقْطُوعِ[٤]: صَالِحْهُ عَلى[٥] مَا شِـئْتَ، وَابْعَثْ[٦] بِهِ إِلى ذَوَيْ عَدْلٍ. قُلْتُ: جَاءَ الِاخْتِلَافُ فِي حُكْمِ اللهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَنَقَضْتَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، أَبَى اللهُ - عَزَّ ذِكْرُهُ - أَنْ يُحْدِثَ فِي خَلْقِهِ شَـيْئاً مِنَ الْحُدُودِ[٧] لَيْسَ[٨] تَفْسِيرُهُ فِي الْأَرْضِ؛ اقْطَعْ[٩] قَاطِعَ الْكَـفِّ أَصْلًا، ثُمَّ أَعْطِهِ دِيَةَ الْأَصَابِعِ، هٰكَذَا[١٠] حُكْمُ اللهِ لَيْلَةَ يَنْزِلُ[١١] فِيهَا أَمْرُهُ، إِنْ جَحَدْتَهَا بَعْدَ مَا سَـمِعْتَ مِنْ رَسُـولِ اللهِ ﷺ، فَأَدْخَلَكَ اللهُ النَّارَ، كَمَا أَعْمى بَصَرَكَ يَوْمَ جَحَدْتَهَا[١٢] عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ[١٣]: فَلِذٰلِكَ عَمِيَ بَصَرِي[١٤]،

---

(١) في «ف، بر، بف» والبحار، ج ٢٥، ٤٢: + «به».

(٢) في حاشية «ف»: «فقال».

(٣) في «ألف»: «الكفّ».

(٤) في «ف»: + «أصابعه».

(٥) في «ف»: - «على».

(٦) في «ض، بـر»: «وأَبْعَثُ». والمقام يقتضي أن يكون العاطف «أو». والمعنى هو التخيير بين الصلح وأخذ الأرش.

(٧) في «بح»: «الحدّ».

(٨) هكذا في «ألف، ب، ض، و، بر»، والوافي. والجملة صفة «شـيئاً». وفي «ج، بح» والبحار، ج ٢٥ و ٤٢: «فليس». وفي «بس، بف» والمطبوع: «وليس».

(٩) في «ب»: «فاقطع». وفي الكافي، ح ١٤٢٩١، والتهذيب: + «يد».

(١٠) في «ب، ج، بح، بس»، وحاشية «ف، بر»، والكافي، ح ١٤٢٩١، والتهذيب: «هذا».

(١١) هكذا في «ألف، ب، ض، و، بح، بس»، والوافي. وفي «ج»: «ينزّل». وفي «بر» والمطبوع وشرح المازندراني: «تنزّل». وفي «بف»: «نزل».

(١٢) في «بر»: + «على».

(١٣) في «بر»: «فقال».

(١٤) قال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: فلذلك عمي بصري»، الظاهر أنّ هذا تصديق واعتراف منه بذلك، كما يدلّ ما سيأتي، لا استفهام إنكار، كما يترآى من ظاهره».

قَـالَ: وَمَا عِلْمُكَ بِذلِكَ؟ فَوَ الله[١]، إِنْ عَمِيَ بَـصُرَهُ[٢] إلا مِنْ صَفْقَةِ[٣] جَنَاحِ الْمَلَكِ، قَالَ[٤]: فَاسْـتَضْحَكْتُ، ثُمَّ تَرَكْتُهُ يَوْمَهُ ذلِكَ لِسَـخَافَةِ عَقْلِهِ. ثُمَّ لَقِيتُهُ، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّـاسٍ، مَا تَكَلَّمْتَ بِصِدْقٍ مِثْلِ أَمْسِ، قَالَ لَكَ عَلِيّ بْـنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَإِنَّهُ[٥] يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ[٦] أَمْرُ[٧] السَّنَةِ، وَإِنَّ لِذلِكَ الأمر وُلاَةً بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ، فَقُلْتَ: مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ: أَنَا وَأَحَدَ عَشَرَ مِنْ صُلْبِي أَئِمَّةٌ مُحَدَّثُونَ[٨]، فَقُلْتَ: لاَ أَرَاهَا كَانَتْ إلا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فَتَبَدّى لَكَ[٩] الْمَلَكُ الَّذِي يُحَدِّثُهُ[١٠]، فَقَالَ: كَذَبْتَ يَا عَبْدَ الله، رَأَتْ[١١] عَيْنَايَ الَّذِي حَدَّثَكَ بِهِ عَلِيّ - وَلَمْ تَرَهُ عَيْنَاهُ، وَلكِنْ وَعى قَلْبُهُ[١٢]،

---

(١) قال الفيض في الوافي: «فوالله، من كلام الصادق عليه السلام، معترض»، وقال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: فوالله، من كلام الباقر عليه السلام، وإنْ نافية، وقائل فاستضحكتُ أيضاً الباقر عليه السلام».

(٢) هكـذا في «ألـف، ب، ج، ض، و، بـح، بر، بس، بـف»، والوافي والبحـار، ج٢٥. وفي المطبوع: «بصري».

(٣) «الصَفْقَةُ»: مرّة من التصفيق باليد، وهو التصويت بها. والصَفْق: الضرب الذي يُسْمَعُ له صوت، يقـال: صَفَق له بالبيع والبيعة صَفْقاً، أي ضرب يده على يده. راجع: الصحاح، ج٤، ص١٥٠٧ (صفق).

(٤) في «ب، بح، بس»: - «قال».

(٥) في «ف»: «وإنها».

(٦) في «بر»: «الليل»

(٧) في البحار، ج٤٦: + «تلك».

(٨) في شرح المازندراني، ج٦، ص٥: «قوله: أئمّة محدّثون، خبر لقوله: أنا وأحد عشر من صلبي، أو حال عنه وهو خبر مبتدأ محذوف وهو «هُمْ»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي نحن أئمّة».

(٩) «فتبـدّى لـك»، أي ظهر لك. تبـدّى في اللغة بمعنى أقام بالبادية، نعم جـاء في بعض كتب اللغة الحديثة بمعنى ظهر. راجع: المعجم الوسيط، ص٤٤ (بدا)؛ شرح المازندراني، ج٦، ص٦.

(١٠) في «بس، بف»: «تحدّثه».

(١١) في البحار، ج٢٥: «رأيت».

(١٢) «وَعَـى قَلْبُـهُ»، أي حفظ ما أُلقـي إليه. يقال: وَعَيْتُ الحديـثَ أعِيه وَعْياً فأنـا واعٍ، إذا حَفِظْتَه

**وَوُقِرَ[(١)] فِي سَمْعِهِ - ثُمَّ صَفَقَكَ[(٢)] بِجَنَاحِهِ[(٣)] فَعَمِيتَ. قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا اخْتَلَفْنَا فِي شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ[(٤)]، فَقُلْتُ لَهُ: فَهَلْ[(٥)] حَكَمَ اللهُ فِي حُكْمٍ مِنْ حُكْمِهِ بِأَمْرَيْنِ؟ قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: هَاهُنَا هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ».[(٦)]**

---

وفَهِمْتَه، وفلان أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج٥، ص٢٠٧ (وعا).

(١) في «ض، و، بح، بر»: «وقّر». و«وَقَرَ» كوَعَدَ بمعنى ثبت وسكن، على ما في الشروح. وفي اللغة: وَقَرَ في القلب، أي سكن فيه وثبت، من الوَقار بمعنى الحِلْم والرَزانة. راجع: النهاية، ج٥، ص٢١٣ (وقر).

(٢) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «صفّقك». وفي حاشية «ج»: «خفقك» وقال الجوهري: الصَفْق: الضرب الذي يُسْمَعُ له صوت، وكذلك التصفيق، يقال: صَفَقَتْهُ الريحُ وصَفَّقَتْه. الصحاح، ج٤، ص١٥٠٧ (صفق).

(٣) في حاشية «ج» والبحار، ج٢٥، ٤٢: «بجناحيه».

(٤) في الوافي: «كأنّه نفى [ابن عبّاس] بهذا الكلام أن يكون في الامّة من علم حكم المختلف فيه؛ فاحتجّ عليه السلام بأنّه إذا كان الحكم مردوداً إلى الله، وليس عند الله في الواقع إلّا حكم واحد، فكيف يحكمون تارة بأمر وتارة بآخر، وهل هذا إلا مخالفة لله سبحانه في أحد الحكمين، التي هي سبب الهلاك والإهلاك».

(٥) في «ف»: + «عليك».

(٦) الكافي، كتاب الحجّة، باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم السلام، ح١٣٩٨. وفي الغيبة للنعماني، ص٦٠، ح٣، عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن عدّة من رجاله، عن أحمد بن أبي عبد الله محمّد بن خالد البرقي، عن الحسن بن العبّاس بن الحريش، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام وفيهما من قوله: «إنّ ليلة القدر في كلّ سنة» إلى قوله: «أئمّة محدّثون». الكافي، كتاب الديات، باب نادر، ح١٤٢٩١، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن العبّاس بن الحريش. التهذيب، ج١٠، ح١٠٨٢، ص٢٧٦، بسنده عن سهل بن زياد، وفيهما من قوله: «يابن عبّاس أُنشدك» إلى قوله: «هكذا حكم الله». وفي الخصال، ص٤٧٩، باب الاثني عشر، ح٤٧؛ وكمال الدين، ص٣٠٤، ح١٩؛ وكفاية الأثر، ص٢٢٠، بسندها عن محمّد بن يحيى. وفي الغيبة للطوسي، ص١٤١، ح١٠٦، بسنده عن سهل بن زياد، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «إنّ ليلة القدر في كلّ سنة» إلى قوله: «أئمّة محدّثون» وراجع: الكافي، كتاب الحجّة،

**رجال السند:**

الرواية معلّقة على سابقتها، فالكليني يروي هذه المجموعة من الروايات عن كتاب فضل ليلة القدر السيء الصيت، وسنده إليه متعدد منه ما ذكره في الرواية السابقة، وهو عن شيخيه الصفّار والأسدي، عن سهل، وعن شيخه العطار، عن الأشعري، وهما أي الأشعري وسهل يرويان الكتاب عن صاحبه، وهو الحسن بن العباس بن الحريش[1].

**تحقيق الصدور:**

الرواية استلها الكليني من نفس الكتاب الذي أخذ منه الرواية السابقة، وهو كتاب فضل ليلة القدر للحسن بن عباس بن الحريش، وهو لا يعتمد عليّه ألبتة، بل وحكاية الباقر عليه السلام عن ابن عباس والجدل الدائر في الرواية لا يؤمن عدم تحققه، فالباقر عليه السلام ولد سنة (٥٧هـ)، وتوفي ابن عباس عن (٧٢) عاما، سنة (٦٨هـ) حين لم يتم الإمام عليه السلام العاشرة، وكان من يتصدى لهذه الأمور بحسب الفرض السجاد عليه السلام. قال العلّامة المجلسي: «سنده كما تقدم»[2]، أي السند هو عين سند الرواية السابقة.

---

باب أنّ الأئمة عليهم السلام محدّثون مفهّمون، ح٧١١؛ الوافي، ج٢، ح٤٨٤، ص٤٣؛ الوسائل، ج٢٩، ح٣٥٣٩٩، ص١٧٢؛ البحار، ج٢٥، ح٦٥، ص٧٨؛ وج٤٢، ح٢٧، ص١٥٨.

(١) ينظر: الحديث السابق.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٧٤.

٦٤٧ / ٣. وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ[١]: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ - فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: **﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾**[٢] يَقُولُ: يَنْزِلُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ[٣]. وَالْمُحْكَمُ لَيْسَ بِشَيْئَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَمَنْ حَكَمَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَحُكْمُهُ مِنْ حُكْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَمَنْ حَكَمَ بِأَمْرٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَرَأى أَنَّهُ مُصِيبٌ، فَقَدْ حَكَمَ[٤] بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ[٥]؛ إِنَّهُ لَيَنْزِلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلى وَلِيِّ الأمر تَفْسِيرُ الأمور سَنَةً سَنَةً، يُؤْمَرُ فِيهَا فِي أَمْرِ نَفْسِهِ بِكَذَا وَكَذَا، وَفِي أَمْرِ النَّاسِ بِكَذَا وَكَذَا، وَإِنَّهُ لَيَحْدُثُ لِوَلِيِّ الأمر سِوى ذٰلِكَ كُلَّ يَوْمٍ عِلْمُ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الْخَاصُّ وَالْمَكْنُونُ الْعَجِيبُ الْمَخْزُونُ مِثْلُ مَا يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنَ الأمر». ثُمَّ قَرَأَ: **﴿وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾**[٦][٧].

---

(١) إشارة إلى السند المتقدّم في ح١، والناقل عن أبي جعفر الظاهر في أبي جعفر الباقر عليه السلام، هو أبو جعفر الثاني عليه السلام.

(٢) الدخان(٤٤): ٤.

(٣) قال ابن الأثير: «الحَكِيمُ، هو المُحْكم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، فعيل بمعنى مُفْعَل، أحْكِمَ فهو مُحْكَمٌ». وقال المجلسي: «الحكيم فعيل بمعنى المفعول، أي المعلوم اليقيني، من حَكَمَهُ كنصره: إذا أتقنه ومنعه عن الفساد، كأحكمه». راجع: مرآة العقول، ج٣، ص٧٩؛ النهاية، ج١، ص٤١٩ (حكم).

(٤) في «بس»: + «فيه».

(٥) «الطاغوت»: الكاهن، والشيطان، وكلّ رأس ضلال، وكلّ معبود من دون الله تعالى، أو صَدَّ عن عبادة الله، أو أطيع بغير أمر الله، وكلّ متعدٍّ؛ من الطُغيان بمعنى تجاوز الحدّ في العصيان. وأصله طَغَوُوت، ولكن قُلِبَ لام الفعل نحو صاعقة وصاقعة، ثمّ قُلِبَ الواو ألفاً لتحرّكه وانفتاح ما قبله. راجع: المفردات للراغب، ص٥٢٠؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١٧١٣ (طغا).

(٦) لقمان(٣١): ٢٧.

(٧) الوافي، ج٢، ح٤٨٥، ص٤٥؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٥٣٤، ص١٧٧، وفيه قطعة منه؛ البحار، ج٢٤، ح٢٢، ص١٨٣، من قوله: «إنّه لينزل في ليلة القدر إلى وليّ الأمر»؛ وج٢٥، ح٦٦،

**رجال السند:**

بهذا الإسناد: أي أن الكليني يروي بنفس أسناد الرواية المرقمة (٦٤٥) في هذا الباب، وهي عن شيخيه محمّد بن جعفر الأسدي، ومحمّد بن الحسن الصفار، كلاهما عن سهل بن زياد الآدمي. ويروي الكليني أيضاً عن محمّد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، والأشعري وسهل بن زياد يرويان كتاب ابن الحريش الضعيف.

**تحقيق الصدور:**

وحال هذه كحال أخواتها السابقات فهي مأخوذة من كتاب سيء الصيت، وهو كتاب فضل ليلة القدر، لمؤلف ضعيف جدا، صيته أسوأ من كتابه، ومنقولاته تثير الريبة فيه، فلا وثوق ألبتة به. قال العلّامة المجلسي أن السند كما مرَّ[1]، يقصد سابقاتها.

---

ص٧٩.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٧٨.

٦٤٨/ ٤ . وَبِهذ الْإِسْنَادِ[١]: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عليّ بْنُ الْحُسَيْنِ – صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِ – يَقُولُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ صَدَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَنْزَلَ اللهُ[٢] الْقُرْآنَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾[٣] قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله: لاَ أَدْرِي[٤]. قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، قَالَ لِرَسُولِ الله صلى الله عليه وآله: وَهَلْ تَدْرِي لِمَ هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: لِأَنَّهَا ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[٥] ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ وإذا أَذِنَ اللهُ – عَزَّ وَجَلَّ – بِشَيْءٍ، فَقَدْ رَضِيَهُ. ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٦] يَقُولُ: تُسَلِّمُ[٧] عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ، مَلَائِكَتِي وَرُوحِي بِسَلَامِي مِنْ أَوَّلِ مَا يَهْبِطُونَ إلى مَطْلَعِ الْفَجْرِ. ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ﴾[٨] ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[٩] فِي ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ[١٠] فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، وَقَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ

---

(١) إشارة إلى السند المذكور في ح١.

(٢) في «ب، ج، بر، بس، بف» وشرح المازندراني: – «الله».

(٣) في «بف»: – «وَما أَدْراكَ ما لَيْلَةُ الْقَدْرِ».

(٤) في «ف»: «ما أدري».

(٥) هكذا في «بج، جه، بر» وحاشية «بح «والقرآن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تنزّل فيها الملائكة والروح».

(٦) القدر (٩٧): ١–٥.

(٧) في «بح» والبحار: «يسلّم».

(٨) في مرآة العقول: «أقول: فيها قراءتان: إحدهما: «لا تُصِيبَنَّ» وهي المشهورة، والأخرى «لَتصيبنّ» باللام المفتوحة... فما ذكره عليه السلام [أي قوله عليه السلام: فهذه فتنة أصابتهم خاصّة] شديد الانطباق على القراءة الثانية».

(٩) الأنفال(٨): ٢٥.

(١٠) في شرح المازندراني: «قوله: في إنّا أنزلناه، ظرف للظلم المستفاد من ظلموا».

انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ﴾[١]. يَقُولُ فِي الآيَةِ الأُولَى: إِنَّ مُحَمَّداً حِينَ يَمُوتُ يَقُولُ أَهْلُ الْخِلَافِ لِأَمْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: مَضَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَهذِهِ فِتْنَةٌ[٢] أَصَابَتْهُمْ خَاصَّةً، وَبِهَا ارْتَدُّوا[٣] عَلَى أَعْقَابِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ قَالُوا: لَمْ تَذْهَبْ[٤]، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ للهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهَا أَمْرٌ، وإذا أَقَرُّوا بِالْأَمْرِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ صَاحِبٍ بُدٌّ»[٥].

---

السند كما في الروايات الثلاث السابقة.

---

(١) آل عمران(٣): ١٤٤.

(٢) في «ج»: - «فتنة». و«الفِتْنَةُ»: الضلال والإثم، يقال: فَتَنَتْهُ الدنيا، أي أضلّته عن طريق الحقّ، والفاتن: المضلّ عن الحقّ. راجع: لسان العرب، ج١٣، ص٣١٨ (فتن).

(٣) قال الجوهري: الارتداد: الرجوع، ومنه المُرتَدّ. الصحاح، ج٢، ص٤٧٣ (ردد).

(٤) في «ف» والبحار: «لم يذهب».

(٥) الوافي، ج٢، ح٤٨٦، ص٤٧؛ البحار، ج٢٥، ح٦٧، ص٨٠.

٦٤٩/ ٥. وَعَنْ أَبِي عَبْـدِ الله[1] عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام كَثِيراً مَا يَقُولُ[2]: اجْتَمَعَ[3] التَّيْمِيُّ[4] وَالْعَدَوِيُّ[5] عِنْدَ رَسُـولِ الله صلى الله عليه وآله وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ بِتَخَشُّعٍ وَبُكَاءٍ[6]، فَيَقُولَانِ: مَا أَشَدَّ رِقَّتَكَ لِهٰذِهِ السُّـورَةِ! فَيَقُولُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله: لِمَا رَأَتْ عَيْنِي، وَوَعى قَلْبِـي[7]، وَلِمَا يَرى قَلْبُ هـذَا مِنْ بَعْدِي. فَيَقُـولَانِ: وَمَا الَّذِي رَأَيْـتَ؟ وَمَا الَّذِي يَرى؟ قَالَ: فَيَكْتُـبُ لَهُمَا فِي التُّرَابِ: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالـرُّوحُ فِيها بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ قَالَ: ثُـمَّ يَقُولُ[8]: هَلْ بَقِيَ شَيْءٌ بَعْدَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلِّ أَمْرٍ﴾؟ فَيَقُولَانِ: لَا، فَيَقُـولُ: هَلْ تَعْلَمَانِ مَنِ الْمُنْزَلُ إِلَيهِ بِذٰلِكَ؟ فَيَقُولَانِ: أَنْتَ يَا رَسُـولَ الله، فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقُولُ: هَـلْ تَكُونُ[9] لَيْلَةُ الْقَدْرِ مِنْ بَعْدِي؟ فَيَقُـولَانِ: نَعَمْ، قَالَ[10]: فَيَقُولُ:

---

(١) في «ف»: «بهذا الأسـناد عن أبي عبد الله». والسـند معلّق، ويروي الكليني بكلا سنديه المتقدّمين في ح١، عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢) في «ج»: «يقول كثيراً». وفي «بر»: «يقول كثيراً ما». وفي «بس، بف»: «كثيراً يقول».

(٣) هكـذا في «ألـف، ج، بـح، بر» والوافي. وهو مقتضى السـياق. وفي سـائر النسـخ والمطبوع: «ما اجتمع». وفي شرح المازندراني: «وما زائدة للمبالغة».

(٤) «التَيْميُّ»: نسبة إلى تَيْم في قريش، رهط أبي بكر، وهو تَيْم بن مُرَّة بن كعب بن لؤيّ بن غالب بن فِهْر بن مالك بن النَضْر. الصحاح، ج٥، ص١٨٧٩ (تيم).

(٥) في «ب، ف»: «العـدوي والتميمـي». و«العَـدَوِيُّ»: نسـبة إلى عَدِيّ من قريـش، رهط عمر بن الخطّـاب، وهـو عَدِيُّ بن كعب بن لؤيّ بن غالب بن فهر بن مالك بن النَضْر. راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٤٢٢ (علا).

(٦) في «ف»: «ويتخشّع ويبكي».

(٧) «وَعَـى قلبـي»، أي حفظ مـا أوحي إليه، يقال: وَعَيْـتُ الحديثَ أعِيه وَعْياً فأنـا واع، إذا حفظتَه وفهمتَه، وفلان أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج٥، ص٢٠٧ (وعا).

(٨) في «ف، بر»: «قال».

(٩) في «ب، بح، بس»: «يكون».

(١٠) في «ب»: - «قال».

فَهَـلْ(١) يَنْزِلُ ذلِكَ الأمر فِيهَـا؟ فَيَقُولاَنِ: نَعَمْ، قَالَ: فَيَقُـولُ: إلى مَنْ؟ فَيَقُولاَنِ: لا نـدري، فَيَأْخُذُ بِرَأْسِي وَيَقُولُ(٢): إنْ لَمْ تَدْرِيَـا فَادْرِيَا، هُوَ هذَا مِنْ بَعْدِي. قَالَ: فَإنْ(٣) كَانَا لَيَعْرِفَانِ(٤) تِلْكَ اللَّيْلَةَ بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ مِنْ شِدَّةِ مَا يُدَاخِلُهُمَا(٥) مِنَ الرُّعْبِ»(٦).

---

وهذه معلّقة أيضاً على الرواية السابقة، ولا يوثق بصدورها هي وسابقاتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

---

(١) في «بح»: «هل».

(٢) في الوافي والبصائر: «فيقول».

(٣) «إنْ» مخفّفة من المثقّلة، يلزمها اللام للفرق بينها وبين النافية، ويجوز إبطال عملها وإدخالها على كان ونحوه، وضمير الشأن محذوف بقرينة لام التأكيد في الخبر؛ يعني فإنّ الشأن أنّهما كانا ليعرفان ألبتة تلك الليلة بعد النبيّ ﷺ لشدّة الرعب الذي تداخلهما فيه. والرعب إمّا لإخبار النبيّ ﷺ بنزول الملائكة، أو بمحض النزول بالخاصّيّة، أو بإلقاء الله سبحانه الرعب في قلوبهم لإتمام الحجّة. راجع: شرح المازندراني، ج٦، ص١١؛ الوافي، ج٢، ص٥٠؛ مرآة العقول، ج٣، ص٨٧.

(٤) في البصائر: «يفرقان».

(٥) في «ألف، ب، ج، و، بح، بس» وحاشية بدرالدين: «تداخلهما».

(٦) بصائر الدرجات، ص٢٤٤، ح١٦، عن أحمد بن محمّد وأحمد بن إسحاق، عن القاسم بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج٢، ح٤٨٧، ص٤٩؛ البحار، ج٩٧، ح٤٧، ص٢١.

٦٥٠ / ٦. وَ[١] عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ[٢]: «يَا مَعْشَرَ الشِّيعَةِ، خَاصِمُوا بِسُورَةِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾[٣] تَفْلُجُوا[٤]، فَوَ اللهِ، إِنَّهَا لَحُجَّةُ اللهِ – تَبَارَكَ وَتَعَالَى – عَلَى الْخَلْقِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَإِنَّهَا لَسَيِّدَةُ دِينِكُمْ، وَإِنَّهَا لَغَايَةُ عِلْمِنَا[٥].

يَا مَعْشَرَ الشِّيعَةِ، خَاصِمُوا بِـ﴿حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾[٦] فَإِنَّهَا لِوُلَاةِ الأمر خَاصَّةً بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله. يَا مَعْشَرَ الشِّيعَةِ، يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى[٧]: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلا خَلا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[٨]».

قِيلَ[٩]: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، نَذِيرُهَا مُحَمَّدٌ[١٠] صلى الله عليه وآله، قَالَ[١١]: «صَدَقْتَ، فَهَلْ كَانَ نَذِيرٌ – وَهُوَ حَيٌّ – مِنَ الْبَعْثَةِ[١٢] فِي أَقْطَارِ[١٣] الْأَرْضِ؟» فَقَالَ السَّائِلُ: لَا،

---

(١) السند معلّق على ح١، كما لا يخفى.

(٢) في البحار: «أنّه قال».

(٣) في «ض» والبحار: + «(فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)».

(٤) في «ف»: «تفلحوا». و«تَفْلُجُوا»، أي تظفروا وتفوزوا، من الفَلْج بمعنى الفوز والظفر، يقال: فَلَجَ الرجل على خصمه إذا غلبه. راجع: الصحاح، ج١، ص٣٣٥ (فلج).

(٥) في الوافي: «لسيّدة دينكم» يعني لسيّدة حجج دينكم. «لغاية علمنا» أي نهاية ما يحصل لنا من العلم؛ لكشفها عن ليلة القدر التي تحصل لنا فيها غرائب العلم ومكنوناته. وفي بعض النسخ: «غاية ما علمنا».

(٦) الدخان(٤٤): ١-٣. في البحار: – «﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾».

(٧) في البحار: «إنّ الله تبارك وتعالى يقول» بدل «يقول الله تبارك وتعالى».

(٨) فاطر(٣٥): ٢٤.

(٩) في البحار: «فقيل».

(١٠) في البحار: «نذير هذه الأمّة محمّد».

(١١) في «ب، ج، بح، بر» والوافي: «فقال».

(١٢) «البعثة» هي بكسر الباء وسكون العين مصدر، أي من جهة بعثته صلى الله عليه وآله أصحابه إلى أقطار الأرض. أو بفتحهما، جمع «بعيث» بمعنى المبعوث. راجع: الوافي، ج٢، ص٥٢؛ مرآة العقول، ج٣، ص٨٨.

(١٣) «الأقطار»: جمع القُطر، وهو الجانب والناحية. راجع: الصحاح، ج٢، ص٧٩٥ (قطر).

قَالَ[١] أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَرَأَيْتَ[٢] بَعِيثَهُ، أَلَيْسَ[٣] نَذِيرَهُ، كَمَا أَنَّ[٤] رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله في[٥] بِعْثَتِهِ مِنَ الله -عَزَّ وَجَلَّ- نَذِيرٌ؟» فَقَالَ[٦]: بلى، قَالَ: «فَكَذلِكَ لَمْ يَمُتْ محمّد صلى الله عليه وآله إلاّ وَلَهُ بَعِيثٌ نَذِيرٌ».

قَالَ[٧]: «فَإِنْ قُلْتُ: لاَ، فَقَدْ ضَيَّعَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله مَنْ فِي أَصْلاَبِ الرِّجَالِ مِنْ أُمَّتِهِ». قَالَ: وَمَا يَكْفِيهِمُ[٨] الْقُرْآنُ؟ قَالَ: «بَلى، إِنْ وَجَدُوا لَهُ مُفَسِّراً[٩]». قَالَ: وَمَا فَسَّرَهُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله؟ قَالَ: «بَلى[١٠]، قَدْ[١١] فَسَّرَهُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ، وَفَسَّرَ لِلْأُمَّةِ شَأْنَ ذلِكَ الرَّجُلِ، وَهُوَ عليّ بْنُ أبي طَالِبٍ عليه السلام».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أبا جَعْفَرٍ، كَأَنَّ[١٢] هذَا أَمْرٌ[١٣] خَاصٌّ لاَ يَحْتَمِلُهُ[١٤] الْعَامَّةُ؟ قَالَ[١٥]:

---

(١) في البحار: «فقال».

(٢) في البحار: + «أن».

(٣) في «بر» وحاشية «ف» والبحار: «ليس» بدون همزة الاستفهام.

(٤) في «بس»: «كان».

(٥) في «ج»: + «يوم».

(٦) في «ب»: «قال».

(٧) في البحار: - «قال».

(٨) في البحار: «فقال السائل: أولم يكفهم» بدل «قال: وما يكفيهم».

(٩) في «ج»: «معبرّاً».

(١٠) في «ب»: + «و».

(١١) في البحار: «ولكن».

(١٢) هكذا في «ج، ض، و، بح، بر» والوافي. ويقتضيه رفع «أمر». وفي المطبوع: «كان».

(١٣) في البحار: «الأمر».

(١٤) في «ج»: «لا يحمله».

(١٥) في البحار: + «نعم».

«أَبَـى اللهُ أَنْ يُعْبَدَ إلا سِرّاً حتَّى يَـأْتِيَ إِبَّانُ أَجَلِهِ[١] الَّذِي يَظْهَرُ فِيـهِ دِينُهُ، كَمَا أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ مَعَ خَدِيجَةَ مُسْتَتِراً[٢] حتَّى أُمِرَ بِالإِعْلاَنِ».

قَالَ السَّـائِلُ: يَنْبَغِي[٣] لِصَاحِبِ هذَا الدِّينِ أَنْ يَكْتُمَ؟ قَالَ: «أَوَ مَا كَتَمَ عَلِيّ بْنُ أبي طَالِبٍ عليه السلام يَوْمَ أَسْلَمَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ حتَّى ظَهَرَ[٤] أَمْرُهُ؟» قَالَ: بَلى، قَالَ: «فَكَذلِكَ أَمْرُنَا حتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»[٥].

---

وهذه معلّقة الرواية أيضاً على الرواية السابقة، ولا يوثق بصدورها هي وسابقاتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

---

(١) «إبّـان أجله» أي وقت أجله. والنون أصليّة فيكون فِعّالًا. وقيل: هي زائدة، وهو فِعلان من أبّ الـشيء، إذا تهيّأ للذهاب. والأجل: هـو الوقت المضروب المحدود في المسـتقبل». النهاية، ج١، ص١٧ (أبن)؛ وص٢٦ (أجل).

(٢) في «بر»: «المستتراً».

(٣) في البحار: «أينبغي».

(٤) في البحار: «أظهر».

(٥) الـوافي، ج٢، ح٤٨٨، ص٥٠؛ الوسـائل، ج٢٧، ح٣٣٥٣٤، ص١٧٧؛ البحار، ج٢٥، ح٦٢، ص٧١.

٦٥١/ ٧. وَ[(١)] عَنْ أبي جعفرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَقَدْ خَلَقَ اللهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - لَيْلَةَ الْقَدْرِ أَوَّلَ مَا خَلَقَ الدُّنْيَا؛ وَلَقَدْ خَلَقَ فِيهَا أَوَّلَ نَبِيٍّ يَكُونُ، وَأَوَّلَ وَصِيٍّ يَكُونُ؛ وَلَقَدْ قَضى أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ سَنَةٍ لَيْلَةٌ يَهْبِطُ فِيهَا بِتَفْسِيرِ الأمور إلى مِثْلِهَا مِنَ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ[(٢)]؛ مَنْ[(٣)] جَحَدَ ذلِكَ، فَقَدْ رَدَّ عَلَى الله - عَزَّ وَجَلَّ - عِلْمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ[(٤)] الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ[(٥)] وَالْمُحَدَّثُونَ إلّا أَنْ تَكُونَ[(٦)] عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ بِمَا يَأْتِيهِمْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مَعَ الْحُجَّةِ الَّتِي يَأْتِيهِمْ بِهَا[(٧)] جَبْرَئِيلُ عليه السلام». قُلْتُ[(٨)]: وَالْمُحَدَّثُونَ أَيْضاً يَأْتِيهِمْ جَبْرَئِيلُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عليهم السلام؟ قَالَ: «أَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ - فَلَا شَكَّ[(٩)]، وَلَابُدَّ لِمَنْ سِوَاهُمْ - مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ خُلِقَتْ فِيهِ الْأَرْضُ إلى آخِرِ فَنَاءِ الدُّنْيَا - أَنْ يَكُونَ[(١٠)] عَلى أَهْلِ

---

(١) السند معلّق على سند ح١، كما لا يخفى.

(٢) في «ف»: «المستقبلة».

(٣) في البحار: «فمن».

(٤) في «ألف، بر»: «لا تقوم».

(٥) في «بف»: «الرسول».

(٦) في «ألف، ب، ض، و، بح، بر» والبحار: «أن يكون». وفي «ف»: «أن يكونوا عليهم السلام حجّة».

(٧) في البحار: «مع».

(٨) في البحار: «قال: قلت». وفي مرآة العقول: «الظاهر أنّ قوله: قلت، كلام الحسن بن العبّاس الراوي، وضمير قال لأبي جعفر عليه السلام».

(٩) في البحار: + «في ذلك». وفي الوافي: «لم يتعرّض عليه السلام لجواب السائل، بل أعرض عنه إلى غيره؛ تنبيهاً له على أنّ هذا السؤال غير مهمّ له، وإنما المهمّ له التصديق بنزول الأمر على الأوصياء؛ ليكون حجّة لهم على الأوصياء؛ ليكون حجّة لهم على أهل الأرض، وأمّا النازل بالأمر هل هو جبرئيل أو غيره، فليس بمهمّ له. أو أنّه لم ير المصلحة في إظهار ذلك له؛ لكونه أجنبيّاً، كما يشعر به قوله عليه السلام فيما بعد: ما أنتم بفاعلين».

(١٠) هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والبحار. وفي «ج» والمطبوع: «تكون».

**الْأَرْضِ حُجَّةٌ[١]، يَنْزِلُ[٢] ذلِكَ[٣] فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ إِلى مَنْ أَحَبَّ مِنْ عِبَادِهِ[٤].**

**وَأَيْمُ اللهِ[٥]، لَقَدْ نَزَلَ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ[٦] بِالْأَمْرِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلى آدَمَ؛ وَأَيْمُ اللهِ، مَا مَــاتَ آدَمُ إِلا وَلَهُ وَصِيٌّ، وَكُلُّ مَنْ بَعْدَ آدَمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَدْ[٧] أَتَاهُ الأمر فِيهَا، وَوَضَعَ[٨] لِوَصِيِّــهِ مِنْ بَعْدِهِ. وَأَيْمُ اللهِ، إِنْ[٩] كَانَ النَّبِيُّ لَيُؤْمَرُ فِيــمَا يَأْتِيهِ مِنَ الأمر فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنْ آدَمَ إِلى محمّد ﷺ: أَنْ أَوْصِ إِلى فُــلَانٍ، وَلَقَدْ قَالَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي كِتَابِهِ لِوُلَاةِ الأمر مِنْ[١٠] بَعْدِ محمّد ﷺ خَاصَّةً: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْــتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ إِلى قَوْلِهِ: ﴿فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ﴾[١١] يَقُولُ: أَسْتَخْلِفُكُمْ لِعِلْمِي وَدِينِي وَعِبَادَتِي بَعْدَ نَبِيِّكُمْ كَمَا اسْتَخْلَفَ[١٢]**

---

(١) في مرآة العقول: «وقوله: أن يكون، أي من أن يكون. و«حجّة» إمّا مرفوع فالعائد مقدّر... وإمّا منصوب بكونه خبر «يكون»، واسمه الضمير الراجع إلى الموصول».

(٢) في «ألف، ج، بر، بف»: «تنزل».

(٣) في البحار: + «الأمر».

(٤) في البحار: + «وهو الحجّة».

(٥) «أيْمُ الله»، الأصل فيه: أيْمُنُ الله، وهو اسم وضع للقسم. وللمزيد راجع ما ذكرنا في هامش ح ٦٤٥.

(٦) في البحار: «الملائكة والروح».

(٧) في «بح»: «فقد».

(٨) في الوافي: «وَوَضَع، أي النبيّ الأمر؛ أو على البناء للمفعول؛ أو بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه، عطف على الأمر».

(٩) «إن» مخفّفة عن المثقّلة، وضمير الشأن فيه مقدّر. وفي البحار: «إنّه كان ليؤمر النبيّ» بدل «إن كان النبيّ ليؤمر».

(١٠) في «ج، ض»: - «من».

(١١) النور (٢٤): ٥٥.

(١٢) في مرآة العقول: «كما استخلف، بصيغة الغائب المعلوم على الالتفات؛ أو المجهول؛ أو بصيغة المتكلّم. وفي تأويل الآيات: كما استخلفت، وهو أظهر».

وُصَاةَ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ حتَّى يَبْعَثَ النَّبِيَّ الَّذِي يَلِيهِ ﴿يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾ يَقُولُ: يَعْبُدُونَنِي بِإِيمَانٍ لا نبي[١] بَعْدَ محمّد ﷺ[٢]، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذلِكَ ﴿فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ﴾. فَقَدْ مَكَّنَ[٣] وُلاةَ الأمر بَعْدَ محمّد ﷺ بِالْعِلْم، وَنَحْنُ هُمْ؛ فَاسْأَلُونا، فَإِنْ صَدَقْنَاكُمْ فَأَقِرُّوا، وَمَا أَنْتُمْ بِفَاعِلِينَ؛ أَمَّا عِلْمُنَا فَظَاهِرٌ؛ وَأَمَّا إِبَّانُ[٤] أَجَلِنَا – الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الدِّينُ[٥] مِنَّا حتَّى لاَ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ اخْتِلافٌ – فَإِنَّ لَهُ أَجَلاً مِنْ مَمَرِّ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ إذا أَتى ظَهَرَ[٦]، وَكَانَ الأمر وَاحِداً.

وَأَيْمُ الله، لَقَدْ قُضِيَ الأمر أَنْ لاَ يَكُونَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ اخْتِلَافٌ، وَلِذلِكَ جَعَلَهُمْ[٧] شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ لِيَشْهَدَ محمّد ﷺ عَلَيْنَا، وَلِنَشْهَدَ[٨] عَلى شِيعَتِنَا، وَلِتَشْهَدَ شِيعَتُنَا عَلَى النَّاسِ،

---

(١) في البحار: «أن لا نبيّ».

(٢) في الوافي: «بإيمان لا نبيّ بعد محمّد، يعني أنّ نفي الشرك عبارة عن أن لا يعتقد النبوّة في الخليفة الظاهر الغالب أمره. «ومن قال غير ذلك» هذا تفسير لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذلِكَ فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ﴾ يعني ومن كفر بهذا الوعد بأن قال: إنّ مثل هذا الخليفة لا يكون إلّا نبيّاً، ولا نبيّ بعد محمّد ﷺ، فهذا الوعد غير صادق أو كفر بهذا الموعود، بأن قال إذا ظهر أمره: هذا نبيّ، أو قال: هذا ليس بخليفة؛ لاعتقاده الملازمة بين الأمرين، فقوله ﷺ: «غير ذلك» إشارة إلى الأمرين. والسرّ في هذا التفسير أنّ العامة لا يعتقدون مرتبة متوسّطة بين مرتبة النبوّة ومرتبة آحاد أهل الإيمان من الرعيّة في العلم اللدنّي بالأحكام، ولهذا ينكرون إمامة أئمّتنا ﷺ زعماً منهم أنّهم كسائر آحاد الناس، فإذا سمعوا منهم من غرائب العلم أمراً زعموا أنّهم ﷺ يدّعون النبوّة لأنفسهم».

(٣) في «ب، بر، بف» وحاشية «ف، ج، بح»: «وكّل».

(٤) راجع ما تقدّم ذيل الحديث السابق.

(٥) في «ف»: «الدين فيه».

(٦) في البحار: + «الدين».

(٧) في البحار: + «الله».

(٨) في البحار: + «نحن».

أَبَى[١] اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِهِ اخْتِلاَفٌ، أَوْ بَيْنَ[٢] أَهْلِ عِلْمِهِ تَنَاقُضٌ».

ثُمَّ قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «فَضْلُ[٣] إِيمَانِ الْمُؤْمِنِ بِجُمْلَةِ[٤] (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) وَبِتَفْسِيرِهَا[٥] عَلى مَنْ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْإِيمَانِ بِهَا كَفَضْلِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْبَهَائِمِ، وَإِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيَدْفَعُ بِالْمُؤْمِنِينَ بِهَا عَنِ الْجَاحِدِينَ لَهَا فِي الدُّنْيَا - لِكَمَالِ عَذَابِ الْآخِرَةِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتُوبُ مِنْهُمْ - مَا يَدْفَعُ بِالْمُجَاهِدِينَ عَنِ الْقَاعِدِينَ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ[٦] فِي هٰذَا الزَّمَانِ جِهَاداً إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَالْجِوَارَ[٧]»[٨].

---

وهذه معلّقة أيضاً على الرواية السابقة، ولا يوثق بصدورها هي وسابقاتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

---

(١) في «ف»: «وأبى».

(٢) في «ف»: «وبين».

(٣) في البحار: «ففضل».

(٤) هكذا في «ب، ض، بر» وحاشية «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بحمله».

(٥) في «ب، ف»: «وتفسيرها».

(٦) في «ف» وشرح المازندراني والبحار: - «أنّ». وفي مرآة العقول، ج٣، ص٩٥: «ولمّا ذكر الجهاد هنا وفي الآية المشار إليها سابقاً، وكان مظنّة أن يفهم السائل وجوب الجهاد في زمانه عليه السلام مع عدم تحقّق شرائطه مع المخالفين، أو مع من يخرج من الجاهلين، أزال عليه السلام ذلك التوهّم بقوله «لا أعلم»، أي هذه الأعمال قائمة مقام الجهاد لمن لم يتمكّن عنه؛ أو قوله تعالى: ﴿جَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج (٢٢): ٧٨] شاملة لهذه الأمور أيضاً».

(٧) «الجِوار»: أن تعطي الرجلَ ذِمّةً فيكون بها جارك فتُجيره، وبمعنى المجاورة يقال: جاوره مجاوَرَةً وجِواراً، أي صار جاره. والمراد به هنا: المحافظة على الذمّة والأمان، أو قضاء حقّ المجاورة وحسن المعاشرة مع الجار والصبر على أذاه. وقال العلّامة المجلسي: «وقيل: المراد بالجوار مجاورة العلماء وكسب التفقّه في الدين. ولا يخفى بُعده». راجع: القاموس المحيط، ج١، ص٥٢٥ (جور).

(٨) الوافي، ج٢، ح٤٨٩، ص٥٢؛ البحار، ج٢٥، ح٦٣، ص٧٣.

٨/٦٥٢. قَـالَ[١]: وَقَالَ رَجُلٌ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: يَا ابْنَ رَسُـولِ الله، لاَ تَغْضَبْ عَلَيَّ، قَالَ: «لِمَا ذَا؟» قَالَ: لِمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهُ، قَالَ: «قُلْ». قَالَ: وَلَا تَغْضَبُ؟ قَالَ: «وَلَا أَغْضَبُ».

قَالَ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَتَنَزُّلِ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا إِلَى الْأَوْصِيَاءِ: يَأْتُونَهُمْ بِأَمْرٍ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله قَدْ عَلِمَهُ، أَوْ يَأْتُونَهُمْ بِأَمْرٍ كَانَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله يَعْلَمُهُ، وَقَدْ عَلِمْتُ[٢] أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله مَاتَ وَلَيْسَ مِنْ عِلْمِهِ شَيْءٌ إِلا وَعَلِّي عليه السلام لَهُ وَاعٍ[٣]؟

قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَا لِي وَلَكَ أَيُّهَـا الرَّجُلُ؟ وَمَنْ أَدْخَلَكَ عَلَيَّ؟» قَالَ: أَدْخَلَنِي عَلَيْكَ[٤] الْقَضَاءُ لِطَلَبِ الدِّينِ.

قَالَ: «فَافْهَمْ مَا أقول لَكَ: إِنَّ رَسُـولَ الله صلى الله عليه وآله لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ لَمْ يَهْبِطْ حَتَّى أَعْلَمَهُ اللهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - عِلْمَ[٥] مَا قَدْ كَانَ وَمَا سَـيَكُونُ[٦]، وَكَانَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمِهِ ذلِكَ جُمَلًا[٧] يَأْتِي تَفْسِـيرُهَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَكَذلِكَ كَانَ عليّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَدْ عَلِمَ جُمَلَ الْعِلْمِ، وَيَأْتِي[٨] تَفْسِيرُهُ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ كَمَا كَانَ مَعَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله».

---

(١) الظاهر رجوع الضمير المستتر في «قال» إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، فيكون السند معلّقاً على السندين المذكورين في أوّل الباب.

(٢) في مرآة العقول: «وقد علمت، بصيغة المتكلّم أو الخطاب».

(٣) «الواعـي»: الحافـظ والفاهم. تقـول: وعيتُ الحديث أعِيـه وَعياً فأنـا واعٍ، إذا حفظتَه وفهمته، وفلان أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج٥، ص٢٠٧ (وعا).

(٤) في البحار، ج٢٥: - «عليك».

(٥) في «بس، بف»: - «علم».

(٦) في «ف»: «قد سيكون».

(٧) في «بح»: «مجملًا».

(٨) في «ف»: «وما يأتي».

قَالَ السَّائِلُ: أَوَ مَا كَانَ فِي الْجُمَلِ تَفْسِيرٌ[١]؟

قَالَ: «بَلى، وَلكِنَّـهُ إنما يَأْتِي بِالْأَمْرِ مِنَ الله تَعَالى فِي لَيَـالِي الْقَدْرِ إلى النَّبِيِّ ﷺ وَإِلَى الْأَوْصِيَاءِ: افْعَلْ كَذَا وَكَذَا، لِأَمْرٍ قَدْ كَانُوا عَلِمُوهُ، أُمِرُوا كَيْفَ يَعْمَلُونَ فِيهِ».

قُلْتُ فَسِّرْ لِي هذَا. قَالَ: «لَمْ يَمُتْ رَسُولُ الله ﷺ إِلّا حَافِظاً لِجُمْلَةِ الْعِلْمِ وَتَفْسِيرِهِ».

قُلْتُ: فَالَّذِي كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ عِلْمُ مَا هُوَ؟

قَالَ: «الأمر وَالْيُسْرُ فِيمَا كَانَ قَدْ عَلِمَ».

قَالَ السَّائِلُ: فَمَا يَحْدُثُ لَهُمْ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ عِلْمٌ سِوى مَا عَلِمُوا؟

قَالَ: «هذَا مِمَّا[٢] أُمِرُوا بِكِتْمَانِهِ، وَلاَ يَعْلَمُ تَفْسِيرَ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ إلا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ».

قَالَ السَّـائِلُ: فَهَلْ يَعْلَمُ الْأَوْصِيَاءُ مَا لَا يَعْلَمُ[٣] الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: «لاَ، وَكَيْفَ يَعْلَمُ وَصِيٌّ غَيْرَ عِلْمِ مَا أُوصِيَ إِلَيْهِ؟!».

قَالَ السَّـائِلُ: فَهَلْ يَسَـعُنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ أَحَداً مِنَ الْوُصَاةِ[٤] يَعْلَـمُ مَا لاَ يَعْلَمُ[٥] الْآخَرُ؟

قَالَ: «لَا، لَمْ يَمُتْ نَبِيٌّ إِلّا وَعِلْمُـهُ فِي جَوْفِ وَصِيِّهِ، وإنما تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِالْحُكْمِ الَّذِي يَحْكُمُ بِهِ بَيْنَ الْعِبَادِ».

قَالَ السَّائِلُ: وَمَا كَانُوا عَلِمُوا ذلِكَ الْحُكْمَ؟

---

(١) في «ض»: «تفسيرها».

(٢) في «ب»: «ما».

(٣) في «ب» والبحار، ج٢٥: «ما يعلم».

(٤) في البحار، ج٢٥: «الأوصياء».

(٥) في «ب»: «لا يعلمه».

قَالَ: «بَلى، قَدْ عَلِمُوهُ[١]، وَ[٢] لكِنَّهُمْ لَا يَسْـتَطِيعُونَ إِمْضَاءَ شَيْءٍ مِنْهُ حتَّى يُؤْمَرُوا فِي لَيَالِي الْقَدْرِ كَيْفَ يَصْنَعُونَ إلى السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أبا جَعْفَرٍ، لَا أَسْتَطِيعُ إِنْكَارَ هذَا[٣]؟

قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَنْ أَنْكَرَهُ فَلَيْسَ مِنَّا[٤]».

قَالَ السَّـائِلُ: يَا أبا جَعْفَرٍ، أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله هَـلْ كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ عَلِمَهُ[٥]؟

قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَسْأَلَ[٦] عَنْ هذَا، أَمَّا عِلْمُ مَا كَانَ وَمَا سَيَكُونُ، فَلَيْسَ يَمُوتُ نَبِيٌّ وَلَا وَصِيٌّ إلا وَالْوَصِيُّ الَّذِي بَعْدَهُ يَعْلَمُهُ، أَمَّا هذَا الْعِلْمُ الَّذِي تَسْـأَلُ عَنْهُ، فَإِنَّ اللهَ - عَزَّ وَعَلَا - أَبى أَنْ يُطْلِعَ الْأَوْصِيَاءَ عَلَيْهِ[٧] إلا أَنْفُسَهُمْ[٨]».

قَالَ السَّائِلُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، كَيْفَ أَعْرِفُ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ تَكُونُ فِي كُلِّ سَنَةٍ؟

قَالَ: «إِذا أَتى شَهْرُ رَمَضَانَ، فَاقْرَأْ سُـورَةَ الدُّخَانِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، فَإِذَا أَتَتْ

---

(١) في «ب»: «علموا».

(٢) في الوافي: - «و».

(٣) في مرآة العقول: «لا أستطيع إنكار هذا، استفهام، أي هل إنكار ذلك غير مجوّز لي».

(٤) في حاشية «ض»: + «في شيء».

(٥) في «ض»: «قد عَلِمه».

(٦) في البحار، ج٢٥: «تسألني».

(٧) في «ب»: + «علمهم».

(٨) في مـرآة العقول: «إلّا أنفسـهم، بضمّ الفاء، أي اطّلاع كلّ منهـم صاحبه. وربّما يقرأ بفتح الفاء، أفعل التفضيل من النفيس، أي خواصّ شيعتهم. وقد مرَّ أنّ الأوّل أيضاً يحتمل شموله لخواصّ الشيعة، فلا حاجة إلى هذا التكلّف».

لَيْلَةُ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ، فَإِنَّكَ نَاظِرٌ إلى تَصْدِيقِ الَّذِي سَأَلْتَ عَنْهُ»[1].

---

وهذه معلّقة أيضاً على الرواية السابقة، وقوله: «قال» راجعة إلى أبي جعفر الجواد ﷺ. ولا يوثق بصدورها هي وسابقاتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

---

(١) الوافي، ج٢، ص٥٤، ضمن ح٤٨٩؛ البحار، ج٢٥، ص٨٠، ضمن ح٦٨؛ وج١٧، ح١٤، ص١٣٥، من قوله: «أرأيت قولك في ليلة القدر» إلى قوله: «قال الأمر واليسر فيما كان قد علم».

٦٥٣/ ٩. وَ(١) قَالَ(٢): قَالَ(٣) أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَمَا تَرَوْنَ(٤) مَنْ بَعَثَهُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِلشَّقَاءِ(٥) عَلى أَهْلِ الضَّلَالَةِ مِنْ أَجْنَادِ الشَّيَاطِينِ وَأَزْوَاجِهِمْ أكثر مِمَّا تَرَوْنَ(٦) خَلِيفَةَ اللهِ الَّذِي بَعَثَهُ(٧) لِلْعَدْلِ وَالصَّوَابِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ». قِيلَ: يَا أبا جَعْفَرٍ، وَكَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ أكثر مِنَ الْمَلَائِكَةِ؟ قَالَ: «كَمَا شَاءَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ». قَالَ السَّائِلُ: يَا أبا جَعْفَرٍ، إِنِّي لَوْ حَدَّثْتُ بَعْضَ الشِّيعَةِ بِهٰذَا الْحَدِيثِ، لَأَنْكَرُوهُ(٨). قَالَ: «كَيْفَ يُنْكِرُونَهُ؟» قَالَ: يَقُولُونَ(٩): إِنَّ الْمَلَائِكَةَ أكثر مِنَ الشَّيَاطِينِ. قَالَ: «صَدَقْتَ، افْهَمْ عَنِّي مَا أقول

---

(١) في «ب» والوافي: - «و».

(٢) في «ف» والوافي: + «و». هذا، والضمير المستتر راجع إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام. وهذا واضح لمن نظر إلى أحاديث الباب السابقة نظرةً سريعة.

(٣) في البحار، ج٢٥: - «قال».

(٤) في حاشية «ألف، بر»: «لما تزور». وفي حاشية «ج، بح» والبحار، ج٢٥ وج٦٣، ص٢٧٦: «لما يزور». وقوله: «لما ترون»، اللام المفتوحة لتأكيد الحكم، أو موطّئة للقسم. و«ما» موصولة مبتدأ، خبره «أكثر ممّا ترون خليفة الله»، أي لخليفة الله، أو مع خليفة الله من الملائكة، أو أكثر ممّا ترون من بعثه الله تعالى إلى خليفة الله من الملائكة. و«من بَعَثَه «مفعول يرون. راجع: شرح المازندراني، ج٦، ص١٩؛ الوافي، ج٢، ص٥٩؛ مرآة العقول، ج٣، ص١٠١.

(٥) في الوافي: «بالشقاء».

(٦) في «ج» وحاشية «بح»: «يزور». وفي حاشية «ألف، بر»: «تزور». وفي البحار، ج٢٥، وج٦٣، ص٢٧٦: «أرواحهم أكثر ممّا أن يزور» بدل «أزواجهم أكثر ممّا ترون». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ، بل أكثرها: ترون، بالتاء، فقوله: من بعثه الله، أي ممّن بعثه الله، أو بدل «ما». أو «ما» مصدريّة، وقوله: خليفة الله، أي لخليفة الله كما قيل. والأوّل أظهر. والذي هو الأصوب عندي أنّه كان: «لما يزور «في الموضعين فصحّف، كما تدلّ عليّه تتمّة الكلام».

(٧) في «ج»: + «الله».

(٨) في «بر»: «أنكروه».

(٩) في «بح»: «يقول».

أَنَّـهُ[1] لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ وَلاَ[2] لَيْلَةٍ إلا وَجَمِيعُ الجِنِّ وَالشَّـيَاطِينِ تَزُورُ[3] أَئِمَّةَ الضَّلَالَةِ[4]، وَيَزُورُ إمَامَ[5] الْهُدى عَدَدُهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، حتَّى إذا أَتَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فَيَهْبِطُ[6] فِيهَا مِنَ[7] الْمَلَائِكَةِ إلى وَلِيِّ[8] الْأَمْرِ، خَلَقَ اللهُ[9] - أَوْ قَالَ: قَيَّضَ اللهُ[10] - عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الشَّيَاطِينِ بِعَدَدِهِمْ، ثُمَّ زَارُوا وَلِيَّ الضَّلَالَةِ، فَأَتَوْهُ بِالْإِفْكِ[11] وَالْكَذِبِ حتَّى لَعَلَّهُ يُصْبِحُ فَيَقُولُ: رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا، فَلَوْ سَأَلَ[12] وَلِيَّ الأمر عَنْ ذلِكَ، لَقَالَ: رَأَيْتَ شَيْطَاناً أَخْبَرَكَ بِكَذَا[13]

---

(١) بدل عن العائد إلى الموصول وليس مقولًا.

(٢) في البحار، ج٦٣، ص١٨٤: - «لا».

(٣) في الوافي: «يزور».

(٤) في الوافي والبحار، ج٦٣، ص١٨٤: «الضلال».

(٥) في البحار، ج٦٣، ص١٨٤: «أئمّة».

(٦) في «بر» والبحار، ج٦٣، ص١٨٤: «فهبط».

(٧) «من» زائدة في الفاعل، مثل «وَلَقَدْ جاءكَ مِن نَّبَإِىْ الْمُرْسَلِينَ» الأنعام(٦): ٣٤.

(٨) في البحار، ج٦٣، ص١٨٤: «أولي».

(٩) في شرح المازندراني: «من الملائكة خَلْق الله». ثمّ قال: «لعلّ المراد بخلق الله بعض الملائكة كما هو الظاهر من هذه العبارة». وفي الوافي: «خلق الله، جواب إذا».

(١٠) يقال: «قيَض الله» فلاناً لفلان، أي جاءه به وأتاحه له، وقيّض الله له قريناً، أي هيّأه وسبّبه له من حيث لا يحتسبه. راجع: لسان العرب، ج٧، ص٢٢٥ (قيض).

(١١) «الإفك»: الكذب، فالعطف للتفسير. قال الراغب في المفردات، ص٧٩ (أفك): «الإفك: كلّ مصروف عن وجهه الذي يحقّ أن يكون عليه، ومنه قيل للرياح العادلة عن المهابّ: مؤتفكات». في شرح المازندراني: «ولا يبعد أن يقال: إنّ الخبر الذي لا يطابق الواقع من حيث إنّه لا يطابق الواقع يسمّى كذباً، ومن حيث إنّه يصرف المخاطب عن الحقّ إلى الباطل يسمّى إفكاً، يقال: أَفَكَهُ، إذا صرفه عن الشيء».

(١٢) في «ف»: «سُئل».

(١٣) في البحار، ج٦٣، ص٢٧٦: «كذا».

وَكَذَا حتَّى يُفَسِّرَ لَهُ تَفْسِيراً[١]، وَيُعْلِمَهُ[٢] الضَّلَالَةَ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا. وَأَيْمُ الله[٣]، إِنَّ مَنْ صَدَّقَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ لَيَعْلَمُ[٤] أَنَّهَا لَنَا خَاصَّةً؛ لِقَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ لِعليّ عليه السلام حِينَ دَنَا مَوْتُهُ: هذَا وَلِيُّكُمْ مِنْ بَعْدِي، فَإِنْ أَطَعْتُمُوهُ رَشَدْتُمْ[٥]، وَلكِنْ مَنْ لاَ يُؤْمِنُ بِمَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ[٦] مُنْكِرٌ، وَمَنْ آمَنَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ - مِمَّنْ عَلى غَيْرِ رَأْيِنَا - فَإِنَّهُ لاَ يَسَعُهُ فِي الصِّدْقِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا لَنَا، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّهُ[٧] كَاذِبٌ؛ إِنَّ[٨] الله - عَزَّ وَجَلَّ - أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُنَزِّلَ الأمر مَعَ الرُّوحِ وَالْمَلَائِكَةِ إِلى كَافِرٍ فَاسِقٍ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ يُنَزِّلُ إِلَى الْخَلِيفَةِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا[٩]، فَلَيْسَ قَوْلُهُمْ ذلِكَ بِشَيْءٍ. وَإِنْ[١٠] قَالُوا[١١]: إِنَّهُ لَيْسَ يُنَزِّلُ إِلى أَحَدٍ، فَلَا يَكُونُ أَنْ يُنَزَّلَ شَيْءٌ إِلى غَيْرِ شَيْءٍ.

---

(١) في «ض»: «تفسيراً له» بدل «له تفسيراً» وفي «ف»: «تفسيره». وفي البحار، ج٢٥، وج٦٣، ص٢٧٦: «تفسيرها».

(٢) في «ض، بر، بف»: «ويعلّمه». وفي «ف»: «أو يعلمه».

(٣) راجع ما تقدّم ذيل الحديث ٦٤٥ في معنى «أيم الله».

(٤) في «ب» وحاشية «ض»: «علم». وفي البحار، ج٢٥: «لعلم».

(٥) «رشدتم»، أي اهتديتم، من الرشد بمعنى الصلاح، وهو خلاف الغيّ والضلال، وهو إصابة الصواب، وأيضاً الاستقامة على طريق الحقّ مع تصلّب فيه. راجع: المصباح المنير، ص٢٢٧؛ القاموس المحيط، ج١، ص٤١٣ (رشد).

(٦) في شرح المازندراني: «بليلة القدر» بدل «بما في ليلة القدر».

(٧) في حاشية «ض، ف»: «فهو».

(٨) في «ف»: «لأنّ».

(٩) في «بر»: «عليه». وفي الوافي: «عليها، أي على الضلالة». وفي حاشية بدرالدين، ص١٧٥: «الخليقة» بدل «الخليفة» وقال: «أي الخليقة الذي ذلك الفاسق والٍ عليّها».

(١٠) في «ض»: «فإن».

(١١) في «ب»: «قال».

وَإِنْ قَالُوا - وَ[١] سَيَقُولُونَ[٢] -: لَيْسَ هذَا بِشَيْءٍ، فَقَدْ ضَلُّوا ضَلاَلًا بَعِيداً»[٣].

---

وهذه معلّقة أيضاً على الرواية السابقة، وقوله: «قال» راجعة إلى أبي جعفر الجواد عليه السلام. ولا يوثق بصدورها هي وسابقاتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

---

(١) في «ب، ض، ف، و، بر، بس، بف» والوافي وحاشية بدرالدين: - «و».

(٢) الظاهر أنّ في نسخة المجلسي: فسيقولون، فإنّه قال ما خلاصته: «أنّه في بعض النسخ بالواو وهو الصواب، نظير قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) [البقرة(٢): ٢٤] وفي بعضها بدون الواو، فالمعنى: فإن قالوا: لا ينزل إلى أحد فسيقولون بعد التنبيه أو الرجوع إلى أنفسهم: ليس هذا بشيء؛ أو يكون «سيقولون» مفعول قالوا، ولا يخفى بُعدهما. والصواب النسخة الأوّلى والله يعلم». واستصوبه السيّد بدرالدين في حاشيته، وقال: «وكأنّ الواو سقط من قلم الناسخين». راجع: مرآة العقول، ج٣، ص١٠٣-١٠٤؛ حاشية بدرالدين، ص١٧٦.

(٣) الوافي، ج٢، ص٥٥، ذيل ح٤٨٩؛ البحار، ج٢٥، ص٨٢، ذيل ح٦٨؛ وج٦٣، ص١٨٤، من قوله: «ليس من يوم ولا ليلة إلا وجميع الجنّ والشياطين تزور أئمّة الضلالة»؛ وص٢٧٦، ح١٦٤، وفي الأخيرين إلى قوله: «ويعلّمه الضلالة التي هو عليها».

## ٤٢ - بَابٌ فِي أَنَّ الأئمة عليهم السلام يَزْدَادُونَ فِي لَيْلَةِ[١] الْجُمُعَةِ

٦٥٤/ ١. حدّثني أحمد بْنُ إِدْرِيسَ الْقُمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عليّ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَيُّوبَ[٢]، عَنْ أَبِي يَحْيَى الصَّنْعَانِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا أَبا يَحْيى، إِنَّ لَنَا فِي لَيَالِي الْجُمُعَةِ لَشَأْناً مِنَ الشَّأْنِ[٣]». قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا ذَاكَ الشَّأْنُ؟ قَالَ: «يُؤْذَنُ لِأَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَوْتى عليهم السلام، وَأَرْوَاحِ الْأَوْصِيَاءِ الْمَوْتى، وَرُوحِ الْوَصِيِّ الَّذِي بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ[٤] يُعْرَجُ[٥] بِهَا إِلَى السَّمَاءِ حَتّى تُوَافِيَ عَرْشَ رَبِّهَا[٦]، فَتَطُوفَ بِهِ أُسْبُوعاً، وَتُصَلِّيَ عِنْدَ كُلِّ قَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تُرَدُّ إِلَى الْأَبْدَانِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا، فَتُصْبِحُ[٧]

---

(١) في حاشية «بح»: «يوم».

(٢) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص١٥١، ح٤، بسندين عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني، والمذكور في بعض نسخ البصائر: «عبدالله بن أيوب شريك بن مليح».

(٣) «الشَّأْنُ» و«الشانُ»: الخطب والأمر والحالُ. والجمع شُؤُونٌ. والتنكير للتفخيم. وقوله عليه السلام: من الشأن، مبالغة فيه. راجع: النهاية، ج٢، ص٤٣٧ (شأن).

(٤) في «ألف، و، بس» وحاشية «ض، ف، بح، بر، بف»: «أظهركم». و«بَيْنَ ظَهْرانَيْكُمْ»، يعني أنّه أقام بينكم على سبيل الاستظهار والاستناد إليكم، وزيدت فيه ألفٌ ونونٌ مفتوحةٌ تأكيداً. ومعناه: أنّ ظَهراً منكم قُدّامَه وظهراً منكم وراءَه، فهو مكنوف من جانبيه، ثمّ كثر حتّى استُعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً. راجع: النهاية، ج٣، ص١٦٦ (ظهر).

(٥) كذا في النسخ، والأولى: «أن يعرج».

(٦) «توافي عَرْش ربّها» أي تأتيها. يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٥٢٦ (وفى).

(٧) في الوافي: «فيصبح».

الْأَنْبِيَـاءُ[١] وَالْأَوْصِيَاءُ قَدْ مُلِئُوا[٢] سُروراً، وَيُصْبِحُ الْـوَصِّيِ الَّذِي بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ[٣] وَقَدْ[٤] زِيدَ فِي عِلْمِهِ مِثْلُ جَمِّ الْغَفِيرِ[٥]»[٦].

---

## رجال السند:

أحمد بـن إدريس وهو أبو عليّ الأشـعري، عربي، قمي، ثقة فقيـه، صحيح الحديث وكثيره، كما عن النجاشي والشّيخ، كان من القـواد، من الثامنة، توفي سـنة (٣٠٦هـ) بالقرعاء[٧]؛ ومحمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شّيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الحديث والرواية، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٨]؛ الحسن بن

---

(١) في حاشية «ف»: + «والرسل».

(٢) في البصائر، ص١٥١: + «واعطوا».

(٣) في «ف»: «أظهركم».

(٤) في «بح»: «فقد».

(٥) «جَـمَّ الغَفِـير» أي الجمـع الكثير، يقال: جاء القوم جّماً غَفِيراً، والجماَّءَ الغَفِـيَر، وجّمَاءَ غَفِيراً، أي مجتمعـين كثيرين، ويقال: جاؤوا الجَمَّ الغَفِيرَ، ثمّ يحذف الألـف واللام وأُضيف من باب صلاة الأوّلى ومسـجد الجامع. وأصل الكلمة من الجُمُوم والجَمَّة، وهو الاجتماع والكثرة، والغَفِير من الغَفْر، وهو التغطية والسـتر، فجعلت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة. ولم تقل العرب: الجماّء إلا موصوفاً وهو منصوب على المصدر كطُرّاً وقاطبةً؛ فإنّها أسماء وضعت موضع المصدر. راجع: النهاية، ج١، ص٣٠٠ (جمم).

(٦) بصائر الدرجات، ص١٥١، ح٤، وفيه: «عن الحسن بن علّي بن معاوية، عن موسى بن سعدان، عـن عبد الله بـن أبي أيوب، عن شريك بن مليح؛ وحدّثني الخضر بن عيسـى، عن الكاهلي، عن عبـد الله بـن أبي أيوب، عن شريـك بن مليح، عـن أبي يحيى الصنعاني». وفيـه، ص١٥٠، ح٢، بسـند آخر، مع زيادة واختلاف يسـير. وراجع: بصائر الدرجات، ص١٥٢، ح٧؛ الوافي، ج٣، ح١١٤٤، ص٥٨٥.

(٧) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٨) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

عليّ الكوفي وهو الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة، أبو محمّد البجلي، مولى جندب بن عبد الله، كوفي، ثقة، من السابعة[١]؛ وموسى بن سعدان هو موسى بن سعدان الحناط، كوفي، ضعيف في الحديث، كما عن النجاشي، وعن ابن الغضائري، ضعيف، في مذهبه غلو، روى في التفسير وكامل الزيارات، ولم ينفع التفسير عند السيّد الخوئي قدست روحه في التشفع له، وما ذلك إلا لكلمة النجاشي (ضعيف في الحديث)، بينما مرَّ في محمّد بن جمهور العمي أنه بسبب وروده في التفسير لم تنفع كلمة النجاشي (ضعيف في الحديث) في الحكم بضعفه، بل وثَّقَه هناك، مع أن النجاشي هناك ألحق الضعف بالحديث بأوصاف ذم أخرى، وهو من كبار السابعة[٢]. -

وعبد الله بن أيوب يظهر أنه تصحيف عبد الله بن أبي أيوب، وأن هناك واسطة ساقطة في البين، سيأتي الكلام فيه. وأَبو يَحْيَى الصَّنْعَانِيِّ هو عمر بن توبة، ضعيف جداً، من صغار الخامسة. وسيأتي الكلام فيه أيضاً.

### ○ عَبْدِ الله بْنِ أَيُّوبَ:

لا يقال: إنه عبد الله بن أيوب بن راشد الزهري، بيّاع الزطي الذي ذكره النجاشي ووثقه، ونقل قولاً عن كونه مخلطاً، فإن النجاشي، قال: «روى عن جعفر بن محمّد»[٣]. وهذا أظن أنه هو نفسه من ذكره ابن الغضائري وقال: «ذكره الغلاة ورووا عنه، لا نعرفه»[٤].

والظاهر أن هناك تصحيفين في البين، بدلالة رواية الصفّار لهذه الرواية. الأوّل: أن الراوي هو عبد الله بن أبي أيوب. والثاني: أن هناك واسطة ساقطة في أسناد الكافي وهي رجل اسمه شريك بن مليح. وهذا الاسم أكثر خفاء من عبد الله بن أبي أيوب، فلم يرد

---

(١) ينظر: في هذا الجزء: ح٥٨١.

(٢) ينظر: ج٤، ح٥٤٥.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٢١، ت ٥٧٨.

(٤) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص٧٩، ت٩٣.

إلّا في هذا المورد، وعلى كل تقدير فلا يعلم من عبد الله بن أبي أيوب أيضاً.

### ٥ أبو يَحْيَى الصَّنْعَانِيّ:

قال عنه النجاشي: «عمر بن توبة، أبو يحيى الصنعاني، في حديثه بعض الشيء، يعرف منه وينكر. ذكر أصحابنا أن له كتاب فضل إنا أنزلناه، أخبرنا الحسين، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الجبار عن كامل بن أفلح، عن عمر بن توبة»[١].

وعن ابن الغضائري: «ضعيف جدا، لا يلتفت إليه»[٢].

ولكن في الإرشاد: «ممن روى النص عن أبي الحسن الرضا على ابنه أبي جعفر عليهما السلام بالإمامة: عليّ بن جعفر بن محمّد الصادق، وصفوان بن يحيى، ومعمر بن خلّاد، و الحسين بن يسار، وابن أبي نصر البزنطي، وابن قياما الواسطي، والحسن بن الجهم، وأبو يحيى الصنعاني»[٣].

يظهر أنه من صغار الخامسة، ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام، وبقي حيّا بعد سنة (١٩٥هـ)، ولا نعرف عنه أكثر من ذلك.

نعم ما في مصباح المتهجد من رواية «أبي يحيى الصنعاني، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام»[٤]، ليس مقبولا، باعتبار إدراكه الجواد عليه السلام، ولعله قدست نفسه قصد روايته عنه عليه السلام غير المباشرة، كما لا يبعد من صياغة العبارة، حيث قال بعد ذلك: ورواه عنهما ثلاثون من الثقات.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٨٤، ت ٧٥٣.

(٢) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص٦٦، ت٦٢.

(٣) الإرشاد، المفيد، ص٢٧٥.

(٤) مصباح المتهجد، الطوسي، ص٨٣٠.

## تحقيق الصدور:

رواها الصفّار في بصائره بسندين وقال: «حدّثنا الحسن بن عليّ بن معاوية، عن موسى بن سعدان عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح، وحدّثني الخضر بن عيسى، عن الكاهلي، عن عبد الله بن أبي أيوب عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال، قال: يا أبا يحيى إن لنا في ليالي الجمعة لشأناً من الشأن...»[١].

ويلاحظ أن في سند الصفّار اختلافان؛ الأوّل أن من ذكره الكليني باسم عبد الله بن أيوب ذكره الصفّار باسم عبد الله بن أبي أيوب، والثاني أن ابن أبي أيوب هذا يروي في الكافي مباشرة عن أبي يحيى الصنعاني في حين يروي عنه بواسطة شريك بن مليح في سند البصائر.

وبغض النظر عن السند الذي لا يعتريه التصحيف فهو سند مريب مظلم، ولا وثوق بصدورها عن المعصوم عليه السلام، وكذا وصف العلّامة المجلسي السند بالضعف[٢].

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٥١، ح٤.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٠٤.

٦٥٥/ ٢. محمّد بْــنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ أَبي زَاهِرٍ، عَنْ جَعْفَــرِ بْنِ محمّد الْكُوفِيِّ، عَنْ يُوسُفَ الْأَبْزَارِيِّ[١]، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: قَالَ لِي أبو عَبْدِ الله عليه السلام ذَاتَ يَوْمٍ[٢] – وَكَانَ لَا يُكَنِّينِي[٣] قَبْلَ ذلِكَ –: «يَا أَبَا عَبْدِ الله». قَالَ[٤]: قُلْتُ: لَبَّيْكَ، قَالَ: «إِنَّ لَنَا فِي كُلِّ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ سُرُوراً»[٥]. قُلْتُ: زَادَكَ الله، وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَافى[٦] رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله الْعَرْشَ، وَوَافَى الأئمة عليهم السلام مَعَــهُ، وَوَافَيْنَا مَعَهُمْ، فَلَا تُرَدُّ أَرْوَاحُنَا إِلى[٧] أَبْدَانِنَا إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، وَلَوْ لَا ذلِكَ لَأَنْفَدْنَا[٨]»[٩].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشـعري، العطار، شـيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين،

---

(١) في «ألـف»: «الأبزازي». وفي «بس، بف»: «الأبرازي»، وهذان اللقبان غير مذكورين – حسب تتبّعنا – والمذكور هو «الأبزاري»، راجع: الأنسـاب للسـمعاني، ج١، ص٧٤؛ توضيح المشتبه، ج١، ص١٢٨.

(٢) في البحار: «ليلة».

(٣) في مـرآة العقول: «وكان لا يُكَنّينـي، أي لا يدعونني بالكنية قبل هذا اليوم، وفي هذا اليوم دعاني به، وقال: يا أبا عبد الله، وهذا افتخار من المفضّل؛ لأنّ التكنية عندهم من أفضل التعظيم».

(٤) في «ج»: – «قال».

(٥) في «ب، ض، بر»: + «قال».

(٦) «وافى»، أي أتى، يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج٦، ص٢٥٢٦ (وفى).

(٧) في «ف»: «على».

(٨) في البصائـر: «لنفـد ما عندنا». و«لأَنْفَدْنـا»، أي صرنا ذوي نفاد العلم، يقال: نَفِـدَ الشيءُ نَفاداً، أي فَنِـيَ، وأَنْفَدْتُه أنا. وأَنفَدَ القومُ، أي ذهبت أموالهـم، أي فَنِيَ زادُهم. راجع: الصحاح، ج٢، ص٥٤٤ (نفد).

(٩) بصائـر الدرجات، ص١٥٠، ح١، عن أحمد بن موسـى، عن جعفر بـن محمّد بن مالك الكوفي؛ الوافي، ج٣، ح١١٤٥، ص٥٨٥؛ البحار، ج١٧، ح١٥، ص١٣٥.

كثير الحديث، قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[١]؛ وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسى الأشعري، مولى، قمي، كان وجها بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، كما عن النجاشي والشّيخ، فهو ممن يمكن قبول روايته، من صغار السابعة[٢]؛ وجعفر بن محمّد بن مالك الكوفي هو أبو عبد الله، الفزاري، مولى أسماء بن خارجة بن حصين الفزاري، كان ضعيفا، كما عن النجاشي، وعن ابن الغضائري كما حكى عنه النجاشي: «كان يضع الحديث وضعا، ويروي عن المجاهيل»، ومتابعة أسناده تشير إلى ذلك أيضا، وذكر النجاشي عمن قال: «كان فاسد المذهب والرواية»، واستغرب رواية ابن همام وأبي غالب الزراري عنه. وفي كتاب ابن الغضائري: «كذاب، متروك الحديث.. وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه». استثناه ابن الوليد، وابن نوح، والصدوق من روايات النوادر، ولكن قال الشّيخ: «كوفي، ثقة، يضعفه بعضهم، روى في مولد القائم عليه السلام أعاجيب». وقد بنينا على ضعفه، وهو من صغار السابعة[٣]؛ و يُوسُفَ الْأَبْـزَارِيِّ لا يعرف شيء عن هذا العنوان، ولم يرد إلّا في هذه الرواية؛ والمفضل هو المفضل بن عمر، بدلالة متن الرواية والتكنية والاسلوب، قال عنه النجاشي: «فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل: كان خطابياً». وعن ابن الغضائري: «ضعيف متهافت، مرتفع القول، خطابي، ولا يجوز أن يكتب حديثه». ولكن عدّه المفيد من خاصة أبي عبد الله عليه السلام وبطانته وثقاته. وعدّه الشّيخ في الوكلاء الممدوحين، ويظهر من الكشي وابن مسعود وعليّ بن الحكم عدم قبولهم إياه، كما بيّناه في الوافي، روى في التفسير وكامل الزيارات. تضاربت الروايات في شأنه من مدح عظيم وذم كبير. فاختلفت فيه الآراء، ذهب السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم إلى وثاقته وجلالة قدره، بعد أن كان ضعفه في ترجمة زرارة في نفس الكتاب، وذهب مرجع الطائفة دام ظله

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج٤، ح٥٠٩، ص٣١٩.

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٣، ص٨٠.

والسـيّد الأسـتاذ دامت بركاتـه إلى ضعفه، وكتبنا في الـوافي بحثاً مفصلًا في شـأنه من المفيد مراجعته[١].

## تحقيق الصدور:

نقـل تلـك الرواية مجموعة ممن لا يوثق بهـم في النقل، وبمضمون مشـابه لمروياتهم الغريبة، فلا وثوق بصدورها، وكذا وصف العلّامة المجلسي السند بالضعف[٢].

---

(١) ينظر: ج٢، ص٨٠٠.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٠٥.

**٦٥٦/ ٣. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الخطّاب، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ أحمد المِنْقَرِيِّ، عَنْ يُونُسَ أَوِ المُفَضَّلِ[١]: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ إلّا وَلِأَوْلِيَاءِ الله فِيهَا سُرُورٌ». قُلْتُ: كَيْفَ ذلِكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الجُمُعَةِ، وَافى رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله العَرْشَ، وَوَافَى الْأَئِمَّةُ[٢]، وَوَافَيْتُ مَعَهُمْ، فَمَا أَرْجِعُ إلا بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، وَلَوْ لَا ذلِكَ لَنَفِدَ مَا عِنْدِي»[٣].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، ثقة عين، كثير الرواية، شّيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٤]؛ وسلمة بن الخطّاب، كان ضعيفا في حديثه، كما عن النجاشي، ضعيفا، كما عن ابن الغضائري، قيل: توفي قرابة (٢٧٠هـ)، وهو من السابعة[٥]؛ وعَبْدِ الله بْنِ محمّد مردد بين ثلاثة، والأرجح أنه أبو محمّد عبد الله بن محمّد اليماني أو اليمامي، من السادسة[٦]. ويأتي الكلام في الحسين بن أحمد؛ أما يونس

---

(١) الخبر مذكور في بصائر الدرجات، ص١٥١، ح٥، عن سلمة بن الخطّاب بنفس السند، عن يونس بن أبي الفضل، والمذكور في بعض نسخه «يونس أبي الفضل». والظاهر أنّ الصواب «يونس أو المفضّل». كما في ما نحن فيه، وأنّ المراد من يونس هو يونس بن ظبيان، ومن المفضّل هو المفضّل بن عمر؛ فإنّ كلا عنواني يونس بن أبي الفضل، ويونس أبي الفضل غريبان غير مذكورين في موضع. وقد روى الحسين بن أحمد المنقري عن يونس بن ظبيان في بعض الأسناد. انظر على سبيل المثال: الكافي، ح٢١١٥ و ٤٤٤٩ و١١٦٩٢ و١٢٥٨٥ و١٥٣٧٧.

(٢) في البصائر: + «العرش».

(٣) بصائر الدرجات، ص١٥١، ح٥، عن سلمة بن الخطّاب، عن عبد الله بن محمّد، عن الحسين بن أحمد المنقري، عن يونس بن أبي الفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١١٤٦، ص٥٨٦.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) ينظر: ج٢، ح٢١١، ص٧٨٨.

(٦) ينظر: في هذا الجزء، ح٦٠٣.

فهو يونس بن ظبيان، وهو الأزدي الكوفي، «مولى، ضعيف جداً، لا يلتفت إلى ما رواه، وكل كتبه تخليط»، كما عن بعض نسخ النجاشي، وقال العياشي: «متهم، غال»، وعن ابن الغضائري: «غال، كذاب، وضاع للحديث.. لا يلتفت إلى حديثه»، وعن الفضل بن شاذان أنه من الكذابين المشهورين، ووردت فيه روايات منها صحيحة في لعنه، وأخرى ضعيفة في مدحه، وهو من الرابعة أو صغارها[١].

### ٥ الْحُسَيْنِ بْنِ أحمد الْمِنْقَرِيُّ:

أبو عبد الله التميمي، قال النجاشي: «الحسين بن أحمد المنقري، التميمي، أبو عبد الله، روى عن أبي عبد الله عليه السلام رواية شاذة لا تثبت، وكان ضعيفا، ذكر ذلك أصحابنا رحمهم الله، روى عن داود الرقي وأكثر. له كتب، والرواية تختلف فيه، أخبرنا أبو عبد الله بن عبد الواحد وغيره، عن عليّ بن حبشي بن قوني، قال: حدّثنا حُميد بن زياد، قال: حدّثنا القاسم بن إسماعيل، قال: حدّثنا عبيس بن هشام، عن الحسين بن أحمد بكتابه»[٢].

والملاحظ في الأسناد إكثاره عن يونس بن ظبيان، وهو من فئة داود الرقي والمفضل بن عمر، وسيرته الروائية والسندية غير مريحة للنفس مريبة لها، وقد عدّه الشّيخ في أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام، ووسمه بالضعف أيضاً، نعم روى عنه محمّد بن أبي عمير وصفوان، وروى في التفسير، وما ذكره البرقي والشّيخ في رجالهما بعنوان الحسين بن أحمد بن ظبيان، فهو مأخوذ من سند مصحف لم يصل إلينا، وصوابه الحسين بن أحمد عن ابن ظبيان.

### تحقيق الصدور:

وصف العلّامة المجلسي السند بالضعف[٣]. والسند ضَّم سلمة والمنقري وابن ظبيان، فليس من وثوق ألبتة بمثله.

---

(١) ينظر: ج٣، ح٢٨٦، ص١٨٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٥٣، ت ١١٨.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٠٦.

## ٤٣ - بَابُ لَوْ لَا أَنَّ الأئمة عليهم السلام يَزْدَادُونَ لَنَفِدَ مَا عِنْدَهُمْ

٦٥٧/ ١ . عليّ بْنُ محمّد وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أحمد بْنِ محمّد بْنِ أبي نَصْرٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، قَالَ: سَمِعْتُ أبا الْحَسَنِ[1] عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ[2] عليهما السلام يَقُولُ: لَوْ لاَ أَنَّا نَزْدَادُ[3] لأَنْفَدْنَا[4]»[5].

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمّد بْنِ خَالِدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أبي الْحَسَنِ عليه السلام مِثْلَهُ.

---

**رجال السند:**

**السند الأوّل:** عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن إبراهيم علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شّيخ الكليني وخاله على الأشهر، ثقة عين، كما عن النجاشي، ترحم عليّه في أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[6]؛ ومحمّد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب ممولة، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر،

---

(١) في «بح»: «الرضا» بدل «أبا الحسن».

(٢) في البصائر، ح٤: «أبو جعفر».

(٣) في «ض»: «لولا أن نزداد». وفي «بح» وحاشية «ج»: «لولا أنّا نزاد».

(٤) راجع ما تقدّم ذيل ح٦٥٥.

(٥) بصائر الدرجات، ص٤١٥، ح١، بسنده عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ وفيه، ص٤١٥، ح٤، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن محمّد بن حكيم. وفيه، ص٤١٦، ح٦، بسند آخر؛ الوافي، ج٣، ح١١٤٧، ص٥٨٦.

(٦) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

راجحا، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[١]؛ وهما يرويان معا عن سهل بن زياد؛ وهو أبو سعيد الآدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليّه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدا، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وأما الشّيخ فضعفه في الفهرست، وقال في الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، لكنه وثّقه في كتاب الرجال، وخلصنا إلى ضعفه، وهو من السابعة[٢]؛ وأحمد بن محمّد بن أبي نصر هو البزنطي، أبو جعفر السكوني، وقيل: أبو عليّ السكوني، مولى، كوفي، جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة عند الرضا والجواد عليهما السلام، أحد أصحاب الإجماع، وفي شأنه روايات، روى في التفسير وكامل الزيارات، وروى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، قال ابن النديم: «من علماء الشيعة»، توفي سنة (٢٢١هـ)، وليس (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة[٣]؛ وصفوان بن يحيى، أبو محمّد البجلي، قيل مولاهم، كوفي، كان بيّاعا للسابري، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، وعدّه النجاشي في جلّة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشّيخ، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، روى في كامل الزيارات والتفسير، روى عنه أحمد بن محمّد عيسى، توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة[٤].

**السند الثاني:** محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، قمي، ثقة عين، كثير الرواية، شّيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[٥]؛ وأحمد بن محمّد هو أبو جعفر الأشعري القمي، شّيخ القميين وفقيههم ووجههم، غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، والرجل بقي حيّا سنة (٢٧٤هـ)، وهو من

---

(١) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٢) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٢٨، ص٥٨١.

(٤) ينظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

السابعة[١]، وإنما حددناه بالأشعري دون البرقي، لأن الرواية عن محمّد بن خالد وهو البرقي الأب، ولو كان المقصود بأحمد بن محمّد في السند صاحب المحاسن، لذكر: أحمد بن محمّد عن أبيه، وليس عن محمّد بن خالد؛ ومحمّد بن خالد هو أبو عبد الله البرقي، مولى أبي موسى الأشعري، كما عن النجاشي، مولى جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائري، قمي، والد صاحب المحاسن، وثّقه الشّيخ. وذكر النجاشي أنه كان ضعيفا في الحديث، أديبا، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب، وعن ابن الغضائري أن حديثه يعرف وينكر، وأنه يروي عن الضعفاء كثيرا، ويعتمد المراسيل، ذهبنا إلى قبول روايته، وهو من صغار السادسة[٢]. وهو يروي عن صفوان المار في سند الرواية الأوّل.

## تحقيق الصدور:

يلاحظ أن سند الرواية الأوّل الذي يروي فيه البزنطي عن زميله صفوان، ضعيف بسهل بن زياد، أما السند الثاني فلا بأس به، وعلى كل تقدير فتعاضد السندين يجعله في محل قوي. قال العلاّمة المجلسي: «الحديث الأوّل ضعيف بسنده الأوّل على المشهور، صحيح بسنده الثاني»[٣]، ولكن مضمون الحديث مروي عنهم عليهم السلام بأسناد أخرى معتبرة، مما يجعله موثوق الصدور من المعصوم بدرجة عالية قريبة من القطع.

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) ينظر: ج١، ح٣٣.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٠٦.

**٦٥٨/ ٢. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ[١]، عَنِ النَّضرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ ذَرِيحٍ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي[٢] أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «يَا ذَرِيحُ، لَوْ لَا أَنَّا نَزْدَادُ[٣] لَأَنْفَدْنَا»[٤].**

---

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هنا هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٥]؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين ثقتين: الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٦]؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ)[٧]؛ وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي انتقل إلى بغداد، كان صيرفيا، ثقة، صحيح الحديث، وهو من صغار الخامسة[٨]؛ ويحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن عليّ بن أبي شعبة الكوفي، الملقب بالحلبي، ثقة

---

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص٤١٥، ح٢، عن أحمد بن محمّد، عن عمرو، عن الحسين بن سعيد. ولم يرد «عن عمرو» في بعض مخطوطاته، وهو الظاهر؛ فقد أكثر أحمد بن محمّد [بن عيسى] من الرواية عن الحسين بن سعيد، ولم نجد رواية من يسمّى بعمرو عن الحسين بن سعيد.

(٢) في «ب، بف»: - «لي».

(٣) في «ض» وحاشية «ج» والبصائر، ص٤١٥، ح٢: «نزاد».

(٤) بصائر الدرجات، ص٤١٥، ح٢، عن أحمد بن محمّد، عن عمرو، عن الحسين بن سعيد. وفيه، ص٤١٥، ح٥ و٧، بسند آخر مع زيادة واختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٤٨، ص٥٨٦.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٧) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٨) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

ثقة، صحيح الحديث، من الخامسة[١]؛ وذَرِيح المُحَارِبِيِّ هو أبو الوليد المحاربي، عربي، من بني محارب بن حفصة، كوفي، وثّقه الشّيخ، وهو من الخامسة أيضاً[٢].

## تحقيق الصدور:

ذكر العلّامة المجلسي صحته[٣]، وهو كما ترى حديث منقول عمن يوثق بنقلهم، فهو موثوق الصدور بلا إشكال.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٨٧، ص٣٩٩.

(٢) ينظر: ج٤، ح٢٧٣.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٠٧.

٦٥٩ / ٣. محمّد بنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أبي نَصْرٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَا أَنَّا نَزْدَادُ[١] لَأَنْفَدْنَا[٢]». قَالَ: قُلْتُ: تَزْدَادُونَ[٣] شَيْئاً لاَ يَعْلَمُهُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله؟ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ إذا كَانَ ذلِكَ، عُرِضَ عَلى رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، ثُمَّ عَلَى الْأَئِمَّةِ، ثُمَّ انْتَهَى الأمر إِلَيْنَا»[٤].

---

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هنا هو أبو جعفر العطار، ثقة عين، كثير الرواية، شّيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٥]؛ وأحمد بن محمّد مشترك بين الثقتين: الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه أبا جعفر أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمي، شّيخ أصحابنا القميين وفقيههم ووجههم، ثقة، قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٦]؛ وابن أبي نصر هو أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، أبو جعفر السكوني، وقيل: أبو عليّ السكوني، مولى، كوفي، جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة عند الرضا والجواد عليهما السلام، أحد أصحاب الإجماع، وفي شأنه روايات، روى في التفسير وكامل الزيارات، وروى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، قال ابن النديم:

---

(١) في «ض» وحاشية «ج» والبصائر، ص٤١٢، ح١، وص ٤١٣، ح٨: «نزاد».

(٢) في البصائر ص٤١٤، ح٨: «نفدنا».

(٣) في البصائر، ص٤١٢، ح١: «تزادون». وفيه، ص٤١٤، ح٨: «فتزادون».

(٤) بصائر الدرجات، ص٤١٢، ح١، عن أحمد بن محمّد؛ الاختصاص، ص٣١٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ بصائر الدرجات، ص٤١٤، ح٨، بسنده عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر. وفيه، ص٤١٢، ح٣؛ وص٤١٣، ح٥؛ والاختصاص، ص٣١٢-٣١٣؛ والأمالي للطوسي، ص٤٠٩، المجلس ١٤، ح٦٧ و ٦٨، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٤٩، ص٥٨٦؛ البحار، ج١٧، ح١٦، ص١٣٦.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

«من علماء الشيعة» توفي سنة (٢٢١هـ)، وليس (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة[١]؛ وثعلبة بن ميمون هو أبو إسحاق الأسدي، مولى، كوفي، «ثقة، خير، فاضل، مقدم، معلوم في العلماء والفقهاء الأجلة من هذه العصابة»، كما عن اليقطيني، وكان «وجهاً في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، لغوياً، راويةً، حسن العمل، كثير العبادة والزهد»، كما عن النجاشي، وهو من الخامسة[٢]؛ وزرارة يكفينا ذكر اسمه في تعريفه ومنزلته ووثاقته، هو أبو الحسن الشيباني، وقيل: أبو عليّ الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئا، فقيها، متكلما، شاعرا، أديبا، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه»، ثقة، كما عن الشّيخ، وعدّه الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل في الوافي[٣].

**تحقيق الصدور:**

هذه السلسلة السندية غاية في الاعتبار، فهي مروية عن أكابر علماء الشيعة في كل جيل، والمضمون أيضاً مستفيض مروي بأسناد صحيحة أخرى فلا ريب في حصول الوثوق بصدورها، وكذا قال العلّامة المجلسي بصحة السند[٤].

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٢٨، ص٥٨١.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٨٦، ص٧١١.

(٣) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣١٣.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٠٧.

٦٦٠/ ٤. عَلِيّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمّد بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ يَخْرُجُ شَيْءٌ[1] مِنْ عِنْدِ الله - عَزَّ وَجَلَّ - حَتَّى يَبْدَأَ بِرَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، ثُمَّ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، ثُمَّ بِوَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ؛ لِكَيْلَا يَكُونَ آخِرُنَا أَعْلَمَ مِنْ أَوَّلِنَا»[2].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، قال ابن النديم أنه «من العلماء الفقهاء»، توفي قرابة سنة (٣٠٧هـ)، وهو من الثامنة[3]؛ ومحمّد بن عيسى هو ابن عبيد اليقطيني، أبو جعفر، بغدادي، جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، واستثناه ابن الوليد، واعترض عليّه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليّه، ويمدحه، ويحبه، ويميل إليه، وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشّيخ تضعيفه تبعا للقميين، وقيل: غير ذلك، وهو من كبار السابعة[4]، وقد ناقشنا سابقاً إمكان رواية محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن؛ ويونس بن عبد الرحمن، أبو محمّد، مولى عليّ بن يقطين، مولى بني أسد، بغدادي، «كان وجها في أصحابنا، متقدما عظيم المنزلة.. وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل، فامتنع من أخذه

---

(١) في «ج» والبصائر، ص٤١٢، ح٢ والاختصاص، ص٢٦٧ و ٣١٣: «شيء يخرج».

(٢) بصائر الدرجات، ص٤١٢، ح٢، عن محمّد بن عيسى؛ الاختصاص، ص٢٦٧ و ٣١٣، بسنده عن محمّد بن عيسى. بصائر الدرجات، ص٣٩٢، ح٣، بسند آخر عن عليّ بن الحسين عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٥٠، ص٥٨٧.

(٣) نظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٤) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، كما عن النجاشي، وثَّقَه الشّيخ، وذكر تضعيف القميين له، وحكى الفضل بن شاذان في ثنائه شيئا كثيرا من جليل المدح، من صغار الخامسة[1].

## تحقيق الصدور:

الرواية - كما ذكر المجلسي[2] - مرسلة، والوثوق غير حاصل بصدورها.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٠٧.

## ٤٤ - بَابُ أَنَّ الأئمة عليهم السلام يَعْلَمُونَ جَمِيعَ الْعُلُومِ الَّتِي خَرَجَتْ[١] إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ[٢]

٦٦١/ ١. عليّ بْنُ محمّد وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ محمّد بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- عِلْمَيْنِ: عِلْماً[٣] أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتَهُ[٤] وَأَنْبِيَاءَهُ وَرُسُلَهُ، فَمَا أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ وَأَنْبِيَاءَهُ[٥] فَقَدْ عَلِمْنَاهُ[٦]، وَعِلْماً[٧] اسْتَأْثَرَ بِهِ[٨]؛ فَإِذَا بَدَا لِلّٰهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، أَعْلَمَنَا ذٰلِكَ، وَعَرَضَ[٩] عَلَى الأئمة الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِنَا»[١٠].

---

(١) في «بح»: «أخرجت».

(٢) في «ف»: «إلى جميع الأنبياء والرسل والملائكة».

(٣) في «ض، بح، بس»: «علم».

(٤) «أظهر عليّه ملائكته»، أي أطلع عليّه ملائكته. يقال: أظهرني الله على ما سُرِق منّي، أي أطلعني عليّه. راجع: لسان العرب، ج٤، ص٥٢٧ (ظهر).

(٥) في «بح» والبصائر، ص٤١٤، ح٩: «وأنبياءه ورسله».

(٦) في «ب، ج»: «علّمناه».

(٧) في «ض»: «علم».

(٨) «استأثر به»، أي استبدّ به، وخصّ به نفسه. والاستئثار: الانفراد بالشيء. راجع: النهاية، ج١، ص٢٢؛ القاموس المحيط، ج١، ص٤٩٠ (أثر).

(٩) في «ض، ف، بر»: «عُرِض».

(١٠) بصائر الدرجات، ص٤٠٤، ح٦، بسنده عن عبد الله بن القاسم؛ وفيه، ص٤٠٤، ح١٠؛ والاختصاص، ص٣١٣، بسندهما عن سماعة بن مهران. بصائر الدرجات، ص١٣١، ح٩ و١٠، بسند آخر عن الأصبغ بن نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣،

عليّ بْنُ محمد وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عليّ جَمِيعاً، عَنْ عليّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أخيه مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليهما السلام، مِثْلَهُ[١].

---

**ترتيب السند:**

يروي الكليني الرواية بسندين متداخلين، وعن إمامين. ومجموع فرز الأسناد يكون ثلاث سلاسل سندية.

**الأولى**: الكليني، عن شيخيه علان والصفار، عن سهل، عن ابن شمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن القاسم الحارثي، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام.

**الثانية**: الكليني، عن شيخيه علان والصفار، عن سهل بن زياد، عن موسى بن القاسم، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام.

**الثالثة**: الكليني، عن شيخه محمّد بن يحيى العطار، عن العمركي، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام.

**رجال السند:**

عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن إبراهيم علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة عين، كما عن النجاشي، ترحم عليّه في أسناد الصدوق،

---

ح١١٥١، ص٥٨٨.

(١) بصائر الدرجات، ص٤١٤، ح٩، بسنده عن عليّ بن جعفر عليه السلام، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام؛ الوافي، ج٣، ح١١٥٢، ص٥٨٨.

وهو من الثامنة[١]؛ ومحمّد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب ممولة، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[٢].

وهما يرويان عن سهل بن زياد؛ وهو أبو سعيد الآدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليّه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدا، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جدا عند نقاد الأخبار، مع أنه وثَّقَه في الرجال، وخلصنا إلى ضعفه وهو من السابعة[٣].

وهو يرويها بطريقين.

**الطريق الأوّل**: عن شيخه محمّد بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ، ويكنى بأبي جعفر، بغدادي، بصري الأصل، قال النجاشي: «واقف، ثم غلا، وكان ضعيفا جدا، فاسد المذهب، وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه»، وغال، كما عن الشّيخ، «واقف ثم غلا، ضعيف، متهافت، لا يلتفت إليه، ولا إلى مصنفاته وسائر ما ينسب إليه»، كما عن ابن الغضائري، وفي سند رواية الكشي أنه من الغلاة، وهو من معمري السادسة وتوفي مع السابعة[٤]؛ وأما عبد الله بن عبد الرحمن في تلك السلسلة البصرية فهو أيضاً بصري، هو أبو محمّد المسمعي، ضعيف غال، ليس بشيء، كما عن النجاشي، وقال أيضاً: له كتاب المزار، وسمعت ممن رآه أنه قال: هو تخليط، وعن ابن الغضائري أنه ضعيف، مرتفع القول، وله كتاب زيارات يدل على خبث عظيم، ومذهب متهالك، وكان من كذّابة

(١) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٣) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

(٤) ينظر: ج٤، ح٤٤٢، ص٦٦.

أهل البصرة، وهو من كبار السادسة أو الخامسة[١]؛ وعبد الله بن القاسم هو الحضرمي، قال النجاشي: المعروف بالبطل، كذاب غال، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتد بروايته، وعن ابن الغضائري: كوفي، ضعيف، غال، متهافت، لا ارتفاع به [٢]؛ وسماعة هو ابن مهران، أبو ناشرة الحضرمي، وقيل: أبو محمّد الحضرمي، مولى، كوفي، نزل كندة فيها، كان يتجر في القز ويخرج به إلى حران، وثَّقَه النجاشي مرتين، ولم يشر لوقفه، وأشار الطوسي له، وقد أشار الصدوق أيضا لوقفه، ويؤيد كونه من الواقفة أسناده، فهو يرد في سلاسلهم، لكنه ثقة على كل حال، توفي سنة (١٧٥هـ)، من الخامسة[٣].

**الطريق الثاني**: عن شيخه موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، وهو شّيخ جليل، ثقة، واضح الحديث، حسن الطريقة، من كبار السابعة[٤]؛ عن علّي بن جعفر وهو العريضي، أبو الحسن الهاشمي، مدني، سكن العريض، من نواحي المدينة فلقب بالعريضي، ذكروا فضله ووثاقته، وهو أجل من أن يتوقف توثيقه على هذا، لفضله ولجلالته، قال الشّيخ في الفهرست: «جليل القدر، ثقة»، وفي الرجال: «ثقة». وقال المفيد: كان عليّ بن جعفر رضي الله عنه راوية للحديث، سديد الطريق، شديد الورع، كثير الفضل، لزم أخاه موسى عليه السلام»، وقال في الإرشاد: «كان من الفضل والورع على ما لا يختلف فيه اثنان»، وصفه موسى بن القاسم بالثقة من أهل البيت، توفي أبوه الصادق عليه السلام وهو طفل، وعمر قرابة (١٠٤) عاماً[٥].

ويرويها الكليني أيضاً عن شيخه محمّد بن يحيى، وهو أبو جعفر العطار، ثقة، عين، شّيخ أصحابنا في زمانه، كثير الرواية، قمي، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة؛ عن العمركي، وهو العمركي بن عليّ البوفكي، أبو محمّد، نيشابوري، خراساني، شّيخ

---

(١) ينظر: ج٤، ح٤٧٧.

(٢) ينظر: ج٤، ح٥١٦، ص

(٣) ينظر: ج١، ح١٤، ص١٩٩.

(٤) ينظر: ج٤، ح٥١٤، ص

(٥) ينظر: ج٤، ح٥١٤، ص

من أصحابنا، ثقة، وهو من السابعة[1]؛ عن موسى بن القاسم المار عن عليّ بن جعفر العريضي المار.

## تحقيق الصدور:

سلسلة الرواية الأوّلى عن أبي عبد الله عليه السلام مروية عن مجموعة من الضعفاء المشهورين واحدا تلو الآخر، لكن سلسلة الحديث الثانية عن موسى بن جعفر عليه السلام صحيحة لا غبار عليّها، فيوثق بصدورها عنه عليه السلام. قال العلّامة المجلسي: «ضعيف بسنده الأوّل، صحيح بسنده الثاني»[2].

---

(١) ينظر: ج٤، ح٥١٤، ص٣٣٩.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٠٨.

**٦٦٢ / ٢. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عليّ بْنِ أبي حَمْزَةَ، عَنْ أبي بَصِيرٍ: عَنْ أبي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: «إِنَّ للهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عِلْمَيْنِ: عِلْماً عِنْدَهُ لَمْ يُطْلِعْ[١] عَلَيْهِ أَحَداً مِنْ خَلْقِهِ، وَعِلْمًا نَبَذَهُ إِلى مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ[٢]، فَمَا نَبَذَهُ إِلى مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ[٣]، فَقَدِ انْتَهى إِلَيْنَا»[٤].**

---

**رجال السند:**

أما العدّة فإن فيها من يوثق به، من أصحاب الطبقة الثامنة[٥]؛ وأحمد بن محمّد هو على الأقوى الأشعري الثقة وليس البرقي الثقة أيضاً، فهو أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، قمي، ثقة، شيخ أصحابنا القميين وفقيههم ووجههم، وقال ابن حجر: «أنه شيخ الرافضة بقم»، وهو من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٦]؛ والحسين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثّقه الطوسي، وعدّه الكشي في الثقات من أهل العلم، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علما بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات

---

(١) في «ب»: «يطّلع».

(٢) في «ب»: + «وأنبيائه ﷺ».

(٣) في «بح» والبصائر، ص١٣٠، ح٤: - «ورسله».

(٤) بصائر الدرجات، ص١٣٠، ح٤، عن أحمد بن محمّد، مع زيادة في أوّله. وفي المحاسن، ص٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح٢٣١؛ وبصائر الدرجات، ص١٣١، ح١٢؛ وتفسير العيّاشي، ج٢، ح٦٣، ص٢١٦؛ وص٢١٧، ح٦٧؛ والكافي، كتاب التوحيد، باب البداء، ح٣٧٥، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، مع زيادة واختلاف. راجع: التوحيد، ص٤٤٤، ح١؛ وعيون الأخبار، ج١، ح١، ص١٨٢؛ وكمال الدين، ص٢٦٢، ح١؛ الوافي، ج٣، ح١١٥٣، ص٥٨٨.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

السندية[١]؛ والقاسم بن محمّد هو الجوهري، مجهول، من كبار السادسة على المختار، نعم يمكن توثيقه وفق مبنى رواية صفوان وابن أبي عمير عنه، وكونه هنا الجوهري وليس الأصفهاني كاسولا؛ لتوسطه بين الحسين بن سعيد وبين البطائني؛ فهو الموضع المعتاد للجوهري، كما بيناه في غير موضع[٢].

وعليّ بن أبي حمزة هو عليّ بن أبي حمزة، سالم البطائني، أبو الحسن الأنصاري، مولى الأنصار، كوفي، وقيل: بغدادي، الواقف المشهور، أحد عمد الواقفة، لعنه ابن الغضائري، روى في كامل الزيارات والتفسير، روى عنه الثلاثة، وكان قائد أبي بصير، الكلام فيه يطول، ولا أرى له توثيقاً يستقيم مع قول ابن فضال: إنه كذاب متهم. فلا وثوق به على المختار، وهو من الخامسة[٣].

وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الضرير، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي. نعم وصفه ابن فضال ببعض التخليط، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)[٤].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف»[٥]. لكن لا يخفى أن مضمون هذا الحديث قد يبلغ حدَّ الاستفاضة، بل ليس من جزاف القول أنه متواتر عنهم عليهم السلام؛ إذ الأحاديث المشابهة المضمون له كثيرة جدا، وبأسناد متنوعة، فالوثوق بصدوره حاصل لا ريب فيه.

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٤٤، ص٦٢٠

(٣) ينظر: ج٢، ح٤٢، ص٧٦.

(٤) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

(٥) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص١٠٩.

٦٦٣/ ٣. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ ضُرَيْسٍ، قَالَ: سَـمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ للهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ مَبْذُولٌ، وَعِلْمٌ مَكْفُوفٌ[١]. فَأَمَّا الْمَبْذُولُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ تَعْلَمُهُ[٢] الْمَلَائِكَةُ وَالرُّسُـلُ إِلَّا[٣] نَحْنُ نَعْلَمُهُ. وَأَمَّـا الْمَكْفُوفُ[٤]، فَهُوَ الَّذِي عِنْدَ اللهِ - عَزَّ وَجَـلَّ - فِي أُمِّ الْكِتَابِ إذا خَرَجَ نَفَذَ[٥]»[٦].

---

**رجال السند:**

عـليّ بن إبراهيـم هو أبو الحسـن، القمي، ثقـة في الحديث، ثبـت، معتمد، صحيح المذهـب، هو صاحب التفسـير، قال ابـن النديم: «من العلـماء الفقهاء»، بقـي حيًّا إلى (٣٠٧هـ)، وأضر في آخر عمره، وهو من الثامنة[٧]؛ وصَالِحِ بْنِ السِّـنْدِيِّ هو صالح بن السـندي الجمال، ذكره ابن بُطة في فهرسته كما يظهر من الشّيخ، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى في سند ضعيف، روى في كامل الزيارات، وهو من أكثر من يروي عن جعفر بن بشير الذي قال فيه ابن نوح أنه ممن روى عن الثقات ورووا عنه، تقدر وفاته في حدود

---

(١) في «ف» والـوافي والبصائـر، ص١٣١: «علـمًا مبذولًا وعلمًا مكفوفـاً». وفي البصائر، ص١٣٢: «علم مكنون» بدل «علم مكفوف».

(٢) في الوافي والبصائر، ص١٢٩: «يعلمه».

(٣) في «ف» والبصائر، ص١٢٩: + «و».

(٤) في حاشية «ف» والبصائر، ص١٣٢: «المكنون».

(٥) في الوافي: «نفد».

(٦) بصائـر الدرجـات، ص١٢٩، ح٣، بسـنده عن ضريـس؛ وفيـه، ص١٣١، ح١١؛ وص١٣٢، ح١٨، بسندهما عن جعفر بن بشير؛ الوافي، ج٣، ح١١٥٥، ص٥٨٩.

(٧) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

سنة (٢٤٠هـ)، وهو من صغار السادسة[1]، ورواية عليّ بن إبراهيم عنه كما في هذا السند لا تصح، والصحيح أنها بواسطة أبيه إبراهيم بن هاشم الذي يوثق بنقله؛ وجَعْفَرِ بْنِ بَشِير هو أبو محمّد، البجلي الوشاء، كوفي، من زهاد أصحابنا وعبادهم ونساكهم، ثقة، جليل القدر، كان يلقب بقفة العلم، روى عن الثقات ورووا عنه، كما عن ابن نوح، وعن نصر بن الصباح أنه أخذ وضرب ولقي شدة حتّى خلصه الله، وأن المأمون صاحبه بعد موت الرضا عليه السلام، توفي بالأبواء سنة (٢٠٨هـ)، وهو من السادسة[2]؛ وضريس هو أبو عمارة، ضريس بن عبد الملك بن أعين، شيباني، مولى، كوفي، خير، فاضل، ثقة، كما عن أشياخ حمدويه، وهو من صغار الرابعة[3]، ورواية جعفر بن بشير عنه مباشرة محل توقف، ولعلها بواسطة، ولعل الواسطة عمر بن أبان الثقة، كما في سند.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «مجهول»[4]. ويقصد به جهالة - صالح بن السندي، وعلى كل تقدير فالسند يعاني السقط بين عليّ بن إبراهيم وصالح بن السندي، وصعوبة الملاقاة بين جعفر بن بشير وضريس بن أعين التي أيضاً نشك فيها بالملاقاة، وأنها بواسطة، ولعل الواسطة عمر بن أبان الثقة، كما في أحد سلاسل الصدوق.

نعم رواه الصفّار، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن الحكم، عن ضريس، عن أبي جعفر عليه السلام[5]، وهذا السند عن ضريس أيضاً يرويه عليّ بن الحكم، عن ضريس، ورواية السادسة عن ضريس فيها صعوبة، وفيه أيضاً محمّد بن إسماعيل شّيخ الصفار، وهو محمّد بن إسماعيل البرمكي الذي وصفه النجاشي بالثقة المستقيم، ووصفه ابن

---

(١) ينظر: ج٤، ح٤٩٣.

(٢) ينظر: ج٤، ح٤٩٣.

(٣) ينظر: في هذا الجزء، ح٦٠٤.

(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص١٠٩.

(٥) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٢٩، ح٣.

الغضائري بالضعف.

وروى الصفّار أيضاً عن عبد الله بن عامر، عن الربيع بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن ضريس، عن أبي جعفر عليه السلام[1]، وهذا السند يعاني التصحيف فالسلسلة المفترضة المقبولة هي أن الصفّار يروي عن عبد الله بن عامر ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وليس الربيع بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن عمر بن أبان، عن ضريس، فيكون صحيحا.

وعلى كل تقدير فليس من جزاف القول أن نثق بصدورها عن أبي جعفر الباقر عليه السلام.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص١٣١، ح١١.

**٦٦٤/ ٤. أبو عليّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ محمّد بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ محمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عليّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سُوَيْدٍ الْقَلَّاءِ، عَنْ أبي أَيُّوبَ[١]، عَنْ أبي بَصِيرٍ: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ للهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ[٢] لا يَعْلَمُهُ إلا هُوَ، وَعِلْمٌ[٣] عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ عليهم السلام فَنَحْنُ نَعْلَمُهُ»[٤].**

---

**رجال السند:**

أبو عليّ الأشعري هو أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، عربي، قمي، ثقة فقيه،

---

(١) كذا في النسخ، لكنّ الظاهر وقوع تحريف في العنوان، وأنّ الصواب هو «أيّوب»؛ فقد توسّط سويد [القلاّء] بين عليّ بن النعمان وبين أيوب [بن الحرّ] في بعض الأسناد، راجع: معجم رجال الحديث، ج٨، ص٤٨-٤٨٩.

ثمّ إنّه لا ينتقض هذا الاستظهار بما ورد في بصائر الدرجات، ص١٦٥، ح١٧ من رواية عليّ بن النعمان، عن سويد، عن أبي أيّوب؛ فإنّ الخبر ورد في الكافي، ح١٣٤٦٠: «عن أيّوب».

وأمّا ما ورد في التهذيب، ج٣، ح٣٧٣، ص١٦٩، وص ٢٢٥، ح٥٧٠؛ والاستبصار، ج١، ح٨٦١، ص٢٤١، من رواية عليّ بن النعمان، عن سويد القلاّء، عن أبي أيوب، فالخبر في المواضع الثلاثة واحد، ومع ذلك لم يرد في بعض نسخ التهذيب، ج٣، ص١٦٩ لفظة «أبي».

ثمّ إنّ الظاهر أنّ هذا التحريف تسرّى من بصائر الدرجات، ص١٣١، ح١٠، نبّه على ذلك الأستاذ السيّد محمّد جواد الشبيري -دام توفيقه - في تعليقته على السند.

(٢) في «ف» وحاشية «بح»: «علماً».

(٣) في «ف» وحاشية «بح»: «علماً».

(٤) بصائر الدرجات، ص١٣١، ح١٠، عن محمّد بن عبدالجبّار. وفيه، ص١٣٠، ح٥ و٦؛ وص١٣٢، ح١٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب البداء، ح٣٧٧؛ وبصائر الدرجات، ص١٢٩، ح٢؛ وص١٣٠، ح٧ و ٨؛ وص١٣١، ح١٣؛ وص١٣٢، ح١٤ و١٦ و١٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح١١٥٥، ص٥٨٩.

صحيح الحديث وكثيره، توفي بالقرعاء سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة[١]؛ ومحمّد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، ذهلي، أو شيباني، قمي، ثقة، تقدر وفاته بحدود (٢٦٠هـ)، وهو من السابعة[٢]؛ ومحمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع، أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر، كوفي، كان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشي، وعن عليّ بن فضال: «ثقة ثقة، عين»؛ وعن الشّيخ أنه ثقة صحيح، وفي شأنه روايات، وهو من السادسة[٣]؛ وعلّي بن النعمان هو أبو الحسن، النخعي، مولى، كوفي، الأعلم، ثقة ثبت، وجه، صحيح، واضح الطريقة، توفي قبل سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة أو كبارها[٤]؛ وسويد القلاء هو نفسه سويد مولى محمّد بن مسلم، ثقة، من الخامسة، سيأتي الكلام فيه؛ وأبو أيوب هو إبراهيم بن عيسى الخزّاز، كوفي، ثقة، كبير المنزلة، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، وهو من الخامسة[٥]؛ وأبو بَصِير هو يحيى بن أبي القاسم، الضرير، كما يقتضي إطلاق الكنية، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي. نعم وصفه ابن فضال ببعض التخليط، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)[٦].

**٥ سويد القلاء:**

ذكر النجاشي والشّيخ ترجمتين متتاليتين، فذكر النجاشي: «سويد بن مسلم القلا، مولى شهاب بن عبد ربه بن أبي ميمونة، مولى بني نصر بن قعين، من بني أسد، ويقال: سويد، مولى محمّد بن مسلم، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة، ذكره أبو العباس في الرجال، له كتاب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا

---

(١) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٢) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

(٣) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٣٤، ص٥٩٧.

(٥) ينظر: ج٢ – ح٧٣، ص٢٥٧.

(٦) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الجبار، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن عليّ بن النعمان، عن سويد بكتابه»[١].

ثم قال في الترجمة التي بعدها: «سويد مولى محمّد بن مسلم، له كتاب. أخبرنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان، عن محمّد بن سنان وعليّ بن النعمان، عن سويد بكتابه»[٢].

وكذا كان الشّيخ قد فعل فذكر ترجمة سويد القلا، وقال: «له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار والحسن بن متيل، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن النعمان، عنه»[٣]. ثم قال في الترجمة التالية: «سويد، مولى محمّد بن مسلم، له كتاب، رواه حُميد بن زياد»[٤].

وهنا نقاط:

**الأولى**: ظاهر تعدد الترجمة في الفهرسين تعدد الرجلين، بل ويؤكد التعدد أن الأوّل الذي ذكره النجاشي مولى شهاب بن عبد ربه، الذي هو مولى بني أسد، وأما الثاني فهو مولى محمّد بن مسلم، الذي هو مولى ثقيف، لكن من الواضح أنها لرجل واحد، خاصة مع قول النجاشي في الترجمة الأوّلى أنه يسمى سويد، مولى محمّد بن مسلم.

**الثانية**: أما الشّيخ فأيضا يظهر من تعدد الترجمة تعدد الرجلين، خاصة مع افتراق الطبقة الذي يمكن إدراكه من طريق الشّيخ إلى كتابه، فالأول يروي عنه عليّ بن النعمان، وهو من كبار السادسة، أما الثاني فيروي عنه حُميد بن زياد، وهو من الثامنة، ولكن السقط في سند الشّيخ ظاهر؛ إذ النجاشي روى كتاب الثاني أيضاً عن عليّ بن النعمان.

**الثالثة**: تعدد ولاء الرجل ربما يعود إلى أنه حين كان يقطن الكوفة والى محمّد بن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩١، ت٥١٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩١، ت٥١١.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص١٣٩، ت٣٣٠.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص١٣٩، ت٣٣١.

مسلم، وبعد ذلك انتقل إلى بغداد مع شهاب بن عبد ربه ووالاه هناك، ومع أن الاثنين من الموالي، إلا أن كلاهما من الميسورين، ممن لهم وجاهة اجتماعية وإن لم يكونوا عربا.

**الرابعة**: أن تعدد التراجم مع اتحاد الرجل إنما يحدث في فهرست النجاشي والشّيخ، عند أخذهما من مصدرين، كل مصدر يذكر عنوانا مختلفا له، لذا فيحدس أن النجاشي أخذ ترجمة سويد بن مسلم القلاء من فهرست ابن بُطة، وأخذ ترجمة سويد، مولى محمّد بن مسلم، من رجال ابن عقدة، بينما يحدس أن الشّيخ أخذ ترجمة سويد القلاء من فهرست ابن الوليد، وأخذ ترجمة سويد، مولى محمّد بن مسلم، من كتاب الرجال لحُميد بن زياد.

**تحقيق الصدور:**

الرواية ذات سند صحيح، كما عبّر العلّامة المجلسي[1]. والمضمون موثوق الصدور.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٠٩.

# ٤٥ - بَابٌ نَادِرٌ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبِ

**٦٦٥/ ١ . عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ محمّد بْنِ عِيسى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلاَّدٍ، قَالَ: سَأَلَ أبا الْحَسَنِ عليه السلام رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ، فَقَالَ لَهُ: أَتَعْلَمُونَ الْغَيْبَ؟ فَقَالَ: «قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: يُبْسَطُ لَنا الْعِلْمُ، فَنَعْلَمُ[١]، وَيُقْبَضُ عَنَّا، فَلاَ نَعْلَمُ[٢]، وَقَالَ: سِرُّ الله -عَزَّ وَجَلَّ - أَسَرَّهُ[٣] إلى جَبْرَئِيلَ عليه السلام، وَأَسَرَّهُ جَبْرَئِيلُ إلى محمّد صلى الله عليه وآله، وَأَسَرَّهُ محمّد إلَى مَنْ شَاءَ اللهُ[٤]»[٥].**

---

**رجال السند:**

العـدّة فيها من يوثق به، من أصحـاب الطبقة الثامنة، ومرَّ التعرض لها[٦]؛ وأحمد بن محمّد بن عيسى، ثقة، وجـه أصحابنا بقم، وكبيرهم وفقيههم، من السـابعة، توفي بعد

(١) في «ف»: «نعلمه».

(٢) في «ف»: «فلا نعلمه».

(٣) «أسّره»، أي أظهره وأعلنه. قال الجوهري: أَسَرْتُ الشيءَ: كتمتُه، وأعلنتُه أيضاً. فهو من الأضداد. راجع: الصحاح، ج٢، ص٦٨٣ (سرر).

(٤) في «ألف، بس»: - «الله».

(٥) بصائر الدرجات، ص٥١٣، ح٣٢، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن معمّر إلى قوله: «يقبض عنّا فلا نعلم». وفيه، ص٣٧٨، ح٦، بسنده عن معمّر بن خلاّد، مع اختلاف في أوّله. وفيه أيضاً، ص٣٧٧، ح٤؛ والغيبة للنعماني، ص٣٧، ح١٠؛ والاختصاص، ص٢٥٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «سرّ الله عزّ وجلّ أسرّه» مع اختلاف. وفي تحف العقول، ص٣٠٧؛ والخصال، ج٢، ص٥٢٨، أبواب الثلاثين وما فوقه، ح٣ مرسلاً، وفيه إلى قوله: «ويقبض عنّا فلا نعلم» مع اختلاف وزيادة في آخرهما؛ الوافي، ج٣، ح١١٥٧، ص٥٩٠.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

سـنة (٢٧٤هـ)[١]؛ ومُعَمَّـرِ بْنِ خَلاَّدٍ هو أبـو خلاد بن أبي خلاد، البغـدادي، ثقة، من السادسة[٢].

## تحقيق الصدور:

رواهـا الصفّـار مرتين عن أخي أحمد الأشـعري[٣]، والمضمون أيضـاً قد روي بغير سند، والرواية ذات سند صحيح، كما عبر العلّامة المجلسي[٤].

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) ينظر: ج٤، ح٤٩٠.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣٩٧؛ ح٣؛ ص٣٩٨، ح٦.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١٠.

٢/٦٦٦ . محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ محمّد بْنِ عِيسى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عليّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ سَدِيرٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَعْيَنَ يَسْأَلُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَدِيعُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾[1] قَالَ[2] أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - ابْتَدَعَ[3] الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا بِعِلْمِهِ عَلى غَيْرِ مِثَالٍ كَانَ قَبْلَهُ، فَابْتَدَعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرَضِينَ[4]، وَلَمْ يَكُنْ[5] قَبْلَهُنَّ سَمَاوَاتٌ وَلَا أَرَضُونَ، أَمَا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْماءِ﴾[6]؟» فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿عالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلى غَيْبِهِ أَحَداً﴾؟ فَقَالَ[7] أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «﴿إِلّا مَنِ ارْتَضى مِنْ رَسُولٍ﴾[8] وَكَانَ وَاللهِ محمّد مِمَّنِ ارْتَضَاهُ[9]. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿عالِمُ الْغَيْبِ﴾ فَإِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَالِمٌ بِمَا غَابَ عَنْ خَلْقِهِ - فِيمَا يُقَدِّرُ مِنْ شَيْءٍ، وَيَقْضِيهِ فِي عِلْمِهِ - قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ وَقَبْلَ أَنْ يُفْضِيَهُ[10] إِلَى الْمَلَائِكَةِ؛ فَذلِكَ يَا حُمْرَانُ، عِلْمٌ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ، إِلَيْهِ فِيهِ الْمَشِيئَةُ، فَيَقْضِيهِ

---

(١) البقرة(٢): ١١٧؛ الأنعام(٦): ١٠١.

(٢) في «ب، بر» وتفسير العيّاشي: «فقال».

(٣) «ابتدع الأشياءَ»، أي أحدثها. يقال: أبدع الله تعالى الخلق إبداعاً، أي خلقهم لا على مثال، وأبدعت الشيءَ وابتدعته، أي استخرجته وأحدثته. راجع: المصباح المنير، ص٣٨ (بدع).

(٤) في حاشية «بح» والبصائر، ص١٣٣، ح١: «الأرض».

(٥) في «ف»: «لم تكن».

(٦) هود(١١): ٧.

(٧) في «ب، ج، بح» وحاشية «بر» والبصائر، ص١٣٣، ح١: + «له».

(٨) الجنّ(٧٢): ٢٦-٢٧. وفي البصائر، ص١٣٣، ح١: + «فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا».

(٩) «ارتضاه»، أي اختاره. يقال: رضيت الشيء ورضيت به رضاً: اخترته، وارتضيته مثله. راجع: المصباح المنير، ص٢٢٩ (رضي).

(١٠) في البصائر، ص١٣٣، ح١: «يقبضه». و«يفضيه»، أي يعلمه. يقال: أفضيت إليه بالسّر، أعلمته به. راجع: المصباح المنير، ص٤٧٦ (فضا).

إذا أَرَادَ، وَيَبْدُو لَهُ فِيهِ[١]، فَـلاَ[٢] يُمْضِيهِ؛ فَأَمَّا الْعِلْمُ الَّذِي يُقَدِّرُهُ اللهُ[٣] - عَزَّ وَجَلَّ - ويَقْضِيهِ[٤] وَيُمْضِيهِ، فَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي انْتَهى إلى رَسُولِ الله ﷺ ثُمَّ إِلَيْنَا»[٥].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر العطار، ثقة عين، كثير الحديث، شّيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[٦]؛ وعَبْدِالله بْنِ محمّد بْنِ عِيسى وهو بلا ريب بنان، أبو الحسن الأشعري، أخو أحمد بن محمّد بن عيسى، ذهبنا إلى قبول روايته، وهو من السابعة[٧]؛ والحسن بن محبوب هو السراد، الراوي المعروف، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثّقَه الشّيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلّة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة. توفي سنة (٢٢٤هـ)، من السادسة[٨]؛ وعلّي بن رئاب هو أبو الحسن، مولى جرم، وقيل: مولى بني سعد بن بكر، طحان، كوفي، ثقة، جليل القدر، أستاذ الحسن

---

(١) في «ج»: - «فيه».

(٢) في «ب»: «ولا».

(٣) في «ف»: - «الله».

(٤) هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «فيقضيه».

(٥) بصائر الدرجات، ص١٣٣، ح١، عن أحمد بن محمّد عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص١٣٣، ح٢، عن عبد الله بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في آخره. تفسير العيّاشي، ج١، ح٧٧، ص٣٧٣، عن سدير، عن حُمران، إلى قوله: «أما تسمع لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾»؛ الوافي، ج١، ح٤١٥، ص٥١٣.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٧) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٨١.

(٨) ينظر: ج١، ح١، ص٣٨.

بن محبوب، كوفي، من الخامسة[1]؛ وسدير الصيرفي هو أبو الفضل، سدير بن حكيم الكندي، مولى، كوفي، والد الراوي المعروف حنان، لم يذكر في فهارس مصنفينا وذكر في الرجال، والصحيح توثيق العامة له، مع وصفهم إياه بالرفض والتشيع، وهو من الثالثة التي أدركتها الخامسة[2].

**تحقيق الصدور:**

وصف العلّامة المجلسي السند بالمجهول[3]، ولعل ذلك يعود إلى إشكالية عدم التوثيق الصريح لعبد الله بن محمّد بن عيسى وسدير بن حكيم الصيرفي، ولكننا بنينا على وثاقة الرجلين، كما مر، فالسلسلة عندنا يوثق بنقلها، وقد رواها الصفّار عن أخي بنان أحمد بن محمّد بن عيسى، فتنتفي مشكلة عدم توثيقه الصريح، وعلى كل التقدير فالوثوق بالرواية متحقق.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٩٩، ص٤٥٦.

(٢) ينظر: ج٤، ح٥١١، ص

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١١.

٦٦٧/ ٣. أحمد بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمّد بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ محمّد بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ، وَيَحْيَى الْبَزَّازُ، وَدَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ، فِي مَجْلِسِ أبي عَبْدِ الله ﷺ إِذْ[1] خَرَجَ إِلَيْنَا وَهُوَ مُغْضَبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ، قَالَ: «يَا عَجَباً[2] لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ، مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلاّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَتِي فُلَانَةَ، فَهَرَبَتْ مِنِّي، فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بُيُوتِ الدَّارِ هِيَ؟». قَالَ سَدِيرٌ: فَلَمَّا أَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَصَارَ فِي مَنْزِلِهِ، دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَمُيَسِّرٌ، وَقُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا[3] فِدَاكَ، سَمِعْنَاكَ وَأَنْتَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا فِي أَمْرِ جَارِيَتِكَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْلَمُ عِلْماً كَثِيراً، وَلَا نَنْسُبُكَ إِلى عِلْمِ الْغَيْبِ[4]. قَالَ: فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، أَلَمْ تَقْرَأِ الْقُرْآنَ؟» قُلْتُ: بَلى. قَالَ: «فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ الَّذِى عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[5]؟» قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَدْ قَرَأْتُهُ. قَالَ: «فَهَلْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ؟ وَهَلْ عَلِمْتَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟» قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهِ. قَالَ: «قَدْرُ قَطْرَةٍ مِنَ الْمَاءِ[6] فِي الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ، فَمَا يَكُونُ ذلِكَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟» قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّ هذَا! فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، مَا أكثر هذَا أَنْ يَنْسُبَهُ[7]

---

(١) في «ف، بر»: «إذا».

(٢) في «ب» والبصائر، ص٢٣٠: «يا عجباه».

(٣) في «ف» والبصائر، ص٢٥٠: + «الله».

(٤) في الوافي: «ولا ننسبك إلى علم الغيب، إمّا إخبار، أو استفهام إنكار».

(٥) النمل(٢٧): ٤٠.

(٦) في البصائر، ص٢٣٣: «من المطر الجود» بدل «من الماء».

(٧) في البصائر، ص٢٣٣: «ما أكثره إن لم ينسبه إلى العلم» بدل «ما أكثر هذا أن ينسبه الله إلى العلم».
وقال في المرآة: «لعلّ هذه ردّ لما يفهم من كلام سدير من تحقير العلم الذي أوتي آصف ﷺ بأنّه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى علم كلّ الكتاب، فهو في نفسه عظيم؛ لانتسابه إلى علم الذي أخبرك بعد ذلك برفعة شأنه. ويحتمل أن يكون هذا مبهماً يفسّره ما بعده، ويكون الغرض بيان وفور علم

اللهُ - عَــزَّ وَجَلَّ - إلى الْعِلْمِ الَّذِي أُخْبِرُكَ بِهِ. يَا سَــدِيرُ، فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ الله -عَزَّ وَجَلَّ - أَيْضاً: ﴿قُلْ كَفى بِاللهِ شَــهِيداً بَيْــنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْــمُ الْكِتابِ﴾[1]؟». قَالَ: قُلْتُ: قَدْ قَرَأْتُهُ جُعِلْتُ فِــدَاكَ. قَالَ: «فَمَنْ[2] عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ[3] أَفْهَمُ، أَمْ[4] مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ بَعْضُهُ؟» قُلْتُ: لَا، بَلْ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ، قَــالَ[5]: فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلى صَدْرِهِ، وَقَالَ: «عِلْمُ الْكِتَابِ وَاللهِ كُلُّهُ[6] عِنْدَنَا، عِلْمُ الْكِتَابِ وَاللهِ كُلُّهُ[7] عِنْدَنَا»[8].

---

من نســبه الله إلى مجموع علم الكتاب. ولعلّ الأوّل أظهر. وأظهر منهما ما في البصائر [ص٢٣٣] حيث روى عن إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن سليمان، وفيه: ما أكثر هذا لمن لم ينسبه». ثمّ قال: «والمعنــى حينئذٍ بــيّن، وعلى التقادير يقرأ أخــبرك على صيغة المتكلّم، ويمكــن أن يقرأ على ما في الكتاب بصيغة الغيبة، أي أخبرك الله بأنّه أتى بعرش بلقيس في أقلّ من طرفة عين». راجع: مرآة العقول، ج٣، ص١١٤.

(١) الرعد(١٣): ٤٣.

(٢) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص٢٥٠. وفي المطبوع: «أفمن».

(٣) يجوز فيه وفي نظائره الجرّ بدلًا عن الكتاب، كما في «بر».

(٤) في «بر»: «أو».

(٥) في «ض»: - «قال».

(٦) في «ب»: «كلّه والله». وفي «بف»: - «كلّه».

(٧) في «ب»: «كلّه والله».

(٨) بصائــر الدرجات، ص٢٥٠، ح٥، عن عبّاد بن ســليمان؛ وفيــه، ص٢٣٣، ح٣، عن إبراهيم بن هاشــم، عن محمّد بن سليمان بن ســدير، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمــع القــرآن كلّه إلّا الأئمة عليهم السلام...، ح٦١٤، بســند آخر، من قوله: «فأومــأ بيده إلى صدره» مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. الوافي، ج٣، ح١١٦٠، ص٥٩١.

**رجال السند:**

أحمد بن محمّد هو أبو عبد الله العاصمي، كوفي، سكن بغداد، قال النجاشي: «كان ثقة في الحديث، سالماً خيراً». وقال الشّيخ: «ثقة في الحديث، سالم الجنبة»، وهو من الثامنة[١]؛ ومحمّد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشاعرة، قمي، يلقب ممولة، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[٢]؛ وعباد بن سليمان لم يوثق صريحاً، من السابعة[٣]؛ ومُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ هو أبو عبد الله البجلي، بصري، اكتسب لقب الديلمي من أبيه؛ لأنه كان يتجر كثيرا بسبي الديلم، ضعيف جداً، لا يعول عليّه في شيء، كما عن النجاشي، وضعفه الشّيخ مرتين، وعن ابن الغضائري ضعفه في حديثه، وارتفاع مذهبه (غال)، وهو من السادسة[٤]؛ وهو يروي عن أَبِيهِ، وهو سليمان بن عبد الله، أبو محمّد البجلي، كوفي، لقب بالديلمي؛ لأنه كان يتجر إلى خراسان، ويكثر شري سبي الديلم، ويحملهم إلى الكوفة، قال النجاشي: «قيل: غمز عليّه، وقيل: كان غاليا، كذابا»، وكذا عن ابن الغضائري، مع تغيير في العنوان باسم سليمان بن زكريا، وفي الكشي أنه من كبار الغلاة، وهو من الخامسة[٥]؛ وسدير الصيرفي هو أبو الفضل، سدير بن حكيم الكندي، مولى، كوفي، والد الراوي المعروف حنان، لم يذكر في فهارس مصنفينا وذكر في الرجال، والصحيح توثيق العامة له، مع وصفهم إياه بالرفض والتشيع، وهو من الثالثة التي أدركها الخامسة[٦].

---

(١) ينظر: ج٤، ح٤٤٦.

(٢) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٣) ينظر: ج٤، ح٤٤٩.

(٤) ينظر: ج١، ح٨، ص١٦١.

(٥) ينظر: ج١، ح٨، ص١٦١.

(٦) ينظر: ج٤، ح٥١١، ص

## تحقيق الصدور:

وصف العلّامة المجلسي السند بالمجهول[1]، ورجال السند فيهم مَن لا يؤتمن على نقل الحديث، وهو محمّد بن سليمان، وأبوه سليمان بن عبد الله الديلمي، وهناك من لا نعرف شيئا عنه، إلا أنه يروي عنهما وهو عباد بن سليمان، فلا نثق بهذه السلسلة، ولا نثق بصدور حديثها عنهم.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١٢.

**٦٦٨ / ٤ . أحمد بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمّد بْنِ الْحُسَـنِ، عَنْ أحمد بْنِ الْحُسَـنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَـعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارٍ السَّـابَاطِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام عَنِ الْإِمَامِ: يَعْلَمُ الْغَيْبَ؟ فَقَـالَ: «لَا، وَلكِنْ إذا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ الشَّيْءَ، أَعْلَمَهُ اللهُ ذلِكَ»[١].**

---

## رجال السند:

أحمد بن محمّد هو أبو عبد الله العاصمي، كوفي، سـكن بغـداد، قال النجاشي: «كان ثقـة في الحديث، سـالما خيرا». وقال الشّـيخ: «ثقـة في الحديث، سـالم الجنبة»، وهو من الثامنة[٢]؛ ومحمّد بن الحسـن هـو الصفار، صاحب البصائر، أبـو جعفر الأعرج، مولى الأشـاعرة، قمـي، يلقـب ممولة، كان وجهـا في أصحابنـا القميين، ثقة، عظيـم القدر، راجحا، قليل السـقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سـنة (٢٩٠هـ)[٣]؛ وأَحْمَدَ بْنِ الْحَسَـنِ بْنِ عليّ هو ابن فضال، أبو الحسـين التيمي، وقيل: أبو عبد الله، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، كوفي، فطحي، ثقة في الحديث، من السابعة، توفي سنة (٢٦٠هـ)؛ و عمرو بن سعيد وهو عمرو بن سـعيد الساباطي، مدائني، ثقة، من السادسة؛ ومُصَدِّقِ بْـنِ صَدَقَةَ، مدائنـي، ثقة، من كبار السادسـة؛ وعَمَّارٍ السَّـابَاطِيِّ هو أبـو فضل، مولى، مدائني، ثقة أيضاً، من كبار الخامسة، سيأتي تفصيلهم تباعاً.

---

(١) بصائـر الدرجـات، ص٣٣٥، ح٤؛ والاختصاص، ص٢٨٥، عن أحمد بن الحسـن. وفي بصائر الدرجات، ص٣٣٥، ح٥، بسـنده عن عمر بن سـعيد المدائني، وفيـه: «اذا أراد الإمام أن يعلم شـيئاً علّمه الله ذلك». وفيه، ص٣٤٥، ح٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٥٦، ص٥٩٠.

(٢) ينظر: ج٤، ح٤٤٦.

(٣) ينظر: ج١ – ح٢٦، ص٢٣٠.

### ٥ أحمد بن الحسن بن عليّ:

هو ابن الراوي ذائع الصيت، جليل المنزلة، الحسن ابن فضال، وأخوه الأصغر الراوي الجليل عليّ ابن فضال، والرجل من السابعة، بل من نقاط الارتكاز فيها، ممن يقاس عليّه في الطبقات، توفي سنة (٢٦٠هـ)، قريباً من وفاة الفضل بن شاذان، المتوفى (٢٥٩هـ)، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، المتوفى (٢٦٢هـ)، ومحمّد بن سماعة، المتوفى (٢٦٣هـ).

قال النجاشي: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو الحسين، وقيل: أبو عبد الله، يقال: إنه كان فطحياً، وكان ثقة في الحديث، روى عنه أخوه عليّ بن الحسن، وغيره من الكوفيين. يعرف من كتبه: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء، أخبرنا بهما قراءة عليّه أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن محمّد القرشي، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال، عن أخيه بكتبه، ومات أحمد بن الحسن سنة ستين ومائتين»[١].

وقال الشّيخ: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسين، كان فطحيا، غير أنه ثقة في الحديث، وروى عنه أخوه عليّ بن الحسن، وغيره من الكوفيين والقميين. وله كتب، منها كتاب الصلاة وكتاب الوضوء، أخبرنا بهما أبو الحسين ابن أبي جيد، قال: حدّثنا ابن الوليد، قال: أخبرنا الصفار، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن. وأخبرنا أحمد بن عبدون، قال: أخبرنا ابن الزبير، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن، عن أخيه. ومات أحمد بن الحسن هذا سنة ستين ومائتين»[٢].

وفي الاختيار: «قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمّد بن مسعود، عن جميع هؤلاء؟ فقال: أما عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال: فما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٨٠، ت١٩٤.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص٦٧، ت٧٢.

خراسـان أفقه ولا أفضل من عليّ بن الحسن بالكوفة، ولم يكن كتاب عن الأئمة عليهم السلام من كل صنـف إلّا وقد كان عنده، وكان أحفظ النـاس، غير أنه كان فطحيا، يقول بعبد الله بن جعفر، ثم بأبي الحسن موسى عليه السلام، وكان من الثقات، وذكر: أن أحمد بن الحسن كان فطحياً أيضاً»[١].

ويظهـر من رواية موت والده وأنه عدل عن الفطحية أن عبد الله بن محمّد بن زرارة كان أدق منـه في الحديـث، وكان عبد الله بـن محمّد بن زرارة جعـل وصيته أن تباع كل أملاكـه وتحمل إلى الإمام عليه السلام، وقد جعل صديقه أحمد بن الحســن بن فضال وصياً على هذا، وحضر أيوب بن نوح تنفيذ الوصية.

**٥ عمرو بن سعيد:**

راوٍ فطحي، مدائني، يتوسـط بين كثيرا بـين أحمد ابن فضال ومصدق بن صدقه، في روايته عن عمار السـاباطي، ويلاحظ أن السلسلة التي يقع فيها غالباً هي من الفطحية، فهـو يروي عن فطحية سـاباط، ويروي عنه أحمد ابن فضـال، وهو من فطحية الكوفة، وابنه محمّد ثقة، عين، ذكره النجاشي.

قال النجاشي: «عمرو بن سـعيد المدائني ثقة، روى عن الرضا عليه السلام. له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدّثنا أبو عليّ بن همام، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد بكتابه»[٢].

وقال الشّـيخ: «عمرو بن سـعيد الزيات المدائني، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر البغدادي، عنه»[٣].

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨١٢.
(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٨٨، ت ٧٦٧.
(٣) الفهرست، الطوسي، ص١٨٠، ت ٤٨٧.

ولم يذكر العلماء أنه من الفطحية، لكن أسناده تشير إلى ذلك، فتوسطه الدائم بينهم، وكونه من المدائن يشير بوضوح إلى كونه فطحياً، وهذا ما يجعلنا نعتمد قول نصر بن الصباح، حيث ذكر أبو عمرو الكشي: «قال نصر بن الصباح: عمرو بن سعيد فطحي»[١].

ويؤكد صحة كلام نصر ما ذكره الشّيخ في الغيبة، حيث قال: «عمرو بن سعيد المدائني - وكان فطحياً - قال: كنت عند أبي الحسن العسكري عليه السلام بصرياً، إذ دخل أيوب بن نوح ووقف قدامه فأمره بشيء، ثم انصرف، والتفت إليَّ أبو الحسن عليه السلام، وقال: يا عمرو إن أحببت أن تنظر إلى رجل من أهل الجنة فانظر إلى هذا»[٢].

وأقوال نصر بن الصباح تجد فيها الدقة في أحيان ليست قليلة، كما في قضية عليّ بن إسماعيل بن عيسى، حيث دلت القرائن على كونه هو عليّ بن السندي ولم يذكر أحد غيره ذلك. وقال نصر بن الصباح: إنه «يسمى عليّ بن إسماعيل، فإن إسماعيل لقبه سندي». ولم يعتمد السيّد الخوئي طاب رمسه ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن متابعة روايات الشّيخ المبتدئة به إلى حريز وحمّاد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حمّاد، ومن الرواة فيها عن حمّاد هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى، مما يؤكد أن اسم الموما إليه (عليّ بن السندي) وهو ما أشار إليه نصر، وهذا يعني تأكيد اتحاد الرجلين، خلافا للسيّد الخوئي طاب ثراه، بل وأكثر من هذا اتحاد الراوي عنه والمروي عنه بين العنوانين، كما يظهر ذلك جليا في كامل الزيارات والاختصاص.

### ٥ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ:

مدائني أيضاً، فطحي أيضاً كباقي سلسلته، أخوه الحسن بن صدقة أيضاً من الثقات. ذكره الكشي وعدّه من جملة (أجلة) العلماء والفقهاء العدول، من الفطحية[٣].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٦٩.
(٢) الغيبة، الطوسي، ص٣٥٠.
(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٣٥.

قال العلّامة: «روى ابن عقدة عن عليّ بن الحسن - يقصد ابن فضال - قال: الحسن بن صدقة المدائني، أحسبه أزديا، وأخوه مصدق، رويا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وكانوا ثقات»[1].

ذكره الشّيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وذكره أيضاً في أصحاب الجواد عليه السلام. عدّه السيّد البروجردي قدست نفسه من الخامسة[2]. وهو مساند بعد عدّ ابن عقدة والشّيخ إياه فيمن روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام.

أقول: لم تثبت رواية مصدق بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام، وما في رواية في الكافي فبسقوط عمار الساباطي منها، وكونه ممن أدرك الجواد عليه السلام أيضاً صعب التحقق، خاصة أن الكشي عند عدّه لمجموعة من الفطحية وهو منهم، ذكر أن بالكاد أدرك بعضهم الرضا عليه السلام. فلو عدّه الشّيخ في أصحاب الإمامين الكاظم والرضا عليهما السلام، لكان هو الصواب.

ومصدق يقع في سلسلة سندية فطحية مدائنية في أغلب أسناده، ويروي مكثرا عن عمار بن موسى الساباطي، المدائني، الفطحي، الثقة، الذي هو من كبار الخامسة بلا خلاف، ويروي عنه عمرو بن سعيد المدائني، الفطحي، الثقة، والذي هو من السادسة بلا خلاف، فهو أصغر من كبار الخامسة وأكبر من السادسة، فيكون مردداً بين الخامسة وكبار السادسة، وبما أنه لم يثبت أن مصدق قد أدرك الصادق عليه السلام، فليس من المناسب إدراجه في الخامسة، فالأنسب عدّه من كبار السادسة، ممن يروي عن كبار الخامسة.

## ٥ عمّار السّاباطيّ:

قال النجاشي: «عمار بن موسى الساباطي، أبو الفضل، مولى، وأخواه قيس وصباح، رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وكانوا ثقات في الرواية. له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن

(١) خلاصة الأقوال، العلّامة الحلي، ص٢٨٣.

(٢) رجال طبقات الكافي، ص٣٥٨ (حجري).

بن فضال، قال: حدّثنا عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عنه بكتابه»[١].

وقال الشّيخ: «عمار بن موسى الساباطي، كان فطحياً. له كتاب كبير، جيد معتمد، رويناه بالإسناد الأوّل عن سعد والحميري، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة، عنه»[٢].

أقول: كنّاه النجاشي كما في الترجمة بأبي الفضل، ولكن عن المفيد أن كنيته أبو اليقظان، وكذا كناه الشّيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وفي سند رواية أن كنيته أبو الحسن. وذكر الشّيخ أنه من الكوفة، ولكنه سكن المدائن، ولعله هو من نقل الفطحية في المدائن، وفي ذلك تفاصيل.

وفي كتاب الاختيار: «كان فطحياً، وروى عن أبي الحسن موسى عليه السلام أنه قال: استوهبت عماراً من ربي تعالى، فوهبه لي»[٣].

وفي مورد آخر فيه مما جاء في عمار الساباطي أنه روى عن «عليّ بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي، عن مروك، قال: قال لي أبو الحسن الأوّل عليه السلام: إني استوهبت عمار الساباطي من ربي، فوهبه لي»[٤]. والسند لا يعتمد عليّه في إثبات صدور المروية.

وعن نصر بن الصباح، قال: «حدّثني الحسن بن عليّ بن أبي عثمان السجادة، قال: حدّثني قاسم الصحاف، عن رجل من أهل المدائن يعرفه القاسم، عن عمار الساباطي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، أحب أن تخبرني باسم الله تعالى الأعظم. فقال لي: إنك لا تقوى على ذلك، قال: فلما ألحت، قال: فمكانك إذا، ثم قام فدخل البيت هنيهة، ثم صاح بي، أدخل، فدخلت، فقال لي: ما ذلك؟ فقلت: أخبرني به جعلت

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٩١، ت ٧٧٩.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص١٨٩، ت ٥٢٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٥٢٤.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٠٧.

فـداك، قال: فوضع يـده على الأرض فنظـرت إلى البيت يدور بي وأخـذني أمر عظيم، كدت أهلك، فضحكت، فقلت: جعلت فداك حسـبي لا أريد ذا»[١]. أقول: لا خير في سجادة، وما يرويه فهو غاية في الكذب والوضع.

وقـد عدّه المفيـد في الرسـالة الهلالية من الفقهـاء والأعلام الرؤسـاء المأخوذ منهم الحـلال والحـرام، والفتيـا والأحـكام، الذيـن لا يطعـن عليّهـم، ولا طريـق إلى ذم واحد منهم[٢].

وكان الشّيخ في الاستبصار وفي مقام رد خبرين يعارضان أخبار الباب قال: «فالوجه في هذين الخبرين أن لا يعارض بهما الأخبار الأوّلى؛ لأن الأصل فيهما واحد، وهو عمار الساباطي، وهو ضعيف، فاسد المذهب، لا يعمل على ما يختص بروايته، وقد اجتمعت الطائفة على ترك العمل بهذا الخبر»[٣].

وهذا خلاف ما ذكره في الفهرست، كما مرَّ في حال الرجل، وخلاف ما ذكره في نفس الاستبصار، حيث ذكر: «لأن هذه الأخبار أربعة منها الأصل فيها عمار الساباطي، وهو واحـد، وقد ضعفه جماعة مـن أهل النقل، وذكـروا أن ما يتفرد بنقلـه، لا يعمل عليّه؛ لأنه كان فطحياً، فاسـد المذهب، غير أنا لا نطعن في النقل عليّه بهذه الطريقة؛ لأنه وإن كان كذلـك فهـو ثقة في النقل، لا يطعن عليّه»[٤]. وخلاف مـا ورد في العدّة من أنه من الموثوقين المتحرجين في نقل الروايات.

وعن محمّد بن مسـعود: «عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضال يعني الحسـن بن عليّ، وعمار السـاباطي، وعليّ بن أسباط، وبنو الحسـن بن عليّ بن فضال عـليّ وأخواه، ويونس بن يعقـوب ومعاوية بن حكيم،

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٥٢٤.
(٢) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٣٠.
(٣) الاستبصار، الطوسي، ج١، ص٣٧٢.
(٤) الاستبصار، الطوسي، ج٣، ص٩٥.

وعد عدّة من أجلة العلماء»[١].

## تحقيق الصدور:

نلاحظ أن الكليني يرويها عن الصفّار وهو - يرويها عن سلسـلة فطحية، كابرا عن كابـر، وكلهم من الثقـات الاعلام، فهو يرويها عن أحمد بن الحسـن ابـن فضال، وهو فطحي، كوفي، ثم تأتي سلسـلة فطحية المدائن، فيرويها عن عمرو بن سـعيد، وهو عن مصدق بن صدقة، وهو عن عمار الساباطي، الفطحي، الثقة أيضاً. ذكر العلّامة المجلسي أن الحديث موثق[٢].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٦٣٥.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١٥.

## ٤٦ - بَابُ أَنَّ الأئمة ﷺ إذا شَاؤُوا أَنْ يَعْلَمُوا [١] عُلِّمُوا [٢]

٦٦٩ / ١ . عليّ بْنُ محمّد وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أيوب بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ: عَنْ أَبي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الإمام إذا شَاءَ [٣] أَنْ يَعْلَمَ، عُلِّمَ [٤]» [٥].

---

**رجال السند:**

عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن إبراهيم، علان، هو أبو الحسن، الرازي الكليني، شّيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة، عين، ممن ترحم عليّه الصدوق، وهو من الثامنة [٦]؛ سهل بن زياد هو أبو سعيد الآدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليّه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدا، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، مع أنه وثّقه في الرجال، وخلصنا إلى ضعفه من السابعة [٧]؛ وأَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ هو أبو الحسين النخعي، كوفي، كان

---

(١) في «ف»: + «شيئاً».

(٢) هكذا في «بح، بف». ويقتضيه ما يأتي من الروايات، وليس في النسخ ما ينافيه.

(٣) في «بر»: «إن شاء».

(٤) هكذا في «ج، بح». وهو مقتضى الروايات الآتية. وفي «ب»: «اعلم».

(٥) بصائر الدرجات، ص٣٣٥، ح٣، عن سهل بن زياد. وفيه، ص٣٣٥، ح٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٣، ح١١٥٨، ص٥٩١.

(٦) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٧) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

وكيلا عظيم المنزلة، مأموناً عند أبي الحسن الهادي وأبي محمّد العسكري عليهما السلام، شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته، كما عن النجاشي، ووثّقه الشّيخ، وعن الكشي أنه من الصالحين، بل وشهد الكشي بعدالته ووثاقته، وفيه رواية في الغيبة تصفه بأهل الجنة، وهو من كبار السابعة[١]؛ وصفوان بن يحيى، أبو محمّد البجلي، قيل: مولاهم، كوفي، كان بيّاعاً للسابري، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، كما عن النجاشي، وعدّه في جلّة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشّيخ، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، وتوفي سنة (٢١٠هـ)[٢]؛ وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، أبو محمّد، مولى عَنَزَة، كوفي، ثقة عين، كما عن النجاشي، ثقة، له كتاب، كما عن الشّيخ، عدّه الكشي من أصحاب الإجماع، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، توفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل، وهو من الخامسة[٣]. ويبقى الكلام في بدر بن الوليد، وأبي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ، وهو خليد بن أوفى.

### ٥ بدر بن الوليد:

جاء هذا الاسم في أسناد الأحاديث في موارد:

فقد روى الصفّار بسند صحيح إلى «ابن مسكان، عن بدر بن الوليد، عن أبي الربيع الشامي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: العالم إذا شاء أن يعلم علم»[٤]. ورواها الكليني في الكافي بإبدال كلمة العالم بالإمام، وهي الرواية التالية في الباب.

وكذا عن الصفّار بسند ضعيف عن «ابن مسكان، عن بدر بن الوليد، عن أبي ربيع

---

(١) ينظر: ج٣، ح٢٩٢، ص١٩٧.

(٢) ينظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣٣٥، ح١.

الشامي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن الإمام إذا شاء أن يعلم علم»[١]، وهي عين رواية الكافي التي نحن بصددها.

وكذا روى الكليني بسند معتبر إلى «عبد الله بن مسكان، عن بدر بن الوليد الخثعمي، قال: دخل يحيى بن سابور على أبي عبد الله ( عليه السلام ) ليودعه...»[٢].

ومنه يعرف أن بدر الوليد خثعمي، ويكون هذا مؤكدا بلا ريب، خاصة بالنظر إلى ما ذكره البرقي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: «بدر بن الوليد الخثعمي، كوفي»[٣].

وروى الكليني بنفس السند المعتبر إلى ابن مسكان عن «عبد الله بن مسكان، عن زيد بن الوليد الخثعمي، عن أبي الربيع الشامي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام...»[٤]. والصواب أنه تصحيف لبدر بن الوليد الخثعمي، خاصة مع النظر إلى قرينة السلسلة السندية، وقرينة الراوي والمروي عنه، وعدم وجود زيد بن الوليد فقط في هذا المورد، حيث لم يذكر مثل هذا الاسم لا في كتب الحديث، ولا في كتب الرجال. ومنه يظهر عدم صواب ما ذكره السيّد الخوئي قدست نفسه من أن الصحيح أنه زيد وليس بدر في طريقه إلى الاستدلال بعدم ثبوت رواية ابن مسكان عن بدر[٥]!!

وروى الصدوق عن «عبد الله بن مسكان، عن بدر بن خليل، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في حبس...»[٦]. والظاهر أيضاً أنه تصحيف عن بدر بن الوليد المذكور في الرجال، والذي يروي عنه ابن مسكان؛ إذ لا وجود لبدر بن الخليل في أي مورد آخر.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣٣٥، ح٣.

(٢) الكافي، الكليني، ج٨، ص ١٤٥، ح١١٩.

(٣) الرجال، البرقي، ص٤٥.

(٤) الكافي، الكليني، ج٨، ص ٢٤٨، ح٣٤٩.

(٥) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج٤، ص١٨٢.

(٦) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٣، ح٤٣٢١، ص٣٧٦.

وقد ذكر الشّيخ أيضاً بدر بن الوليد، وأنه كوفي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام[١]. في حين ذكر ابن حجر: «ثور بن الوليد، الخثعمي، الكوفي، ذكره الكشي في رجال الشيعة، روى عن جعفر الصادق رحمه الله تعالى»[٢]. والصواب أن ثور تصحيف من بدر، وأن الكشي تصحيف من البرقي.

والرجل لا نعلم عن حاله الكثير، إلا أنه ممن يروي عنه عبد الله بن مسكان في كل رواياته، وهو يروي فيها عن أبي الربيع، خليد بن أوفى، نعم حكى عما سمعه عن الصادق عليه السلام، حين سئل وحين ودعه ابن سابور.

ويمكن استكشاف طبقته من رواية عبد الله بن مسكان عنه، وروايته عن خليد بن أوفى، فخليد من الرابعة، وابن مسكان من الخامسة، ولكنه ممن يروي عن طبقته كثيرا، كما هو معروف من سيرته، فالرجل أيضاً من الخامسة. -

### ٥ أبو الرَّبِيعِ الشَّامِيّ:

قال النجاشي: «خليد بن أوفى، أبو الربيع الشامي، العنزي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب يرويه عبد الله بن مسكان. أخبرناه أحمد بن محمّد هارون، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان الكندي، أبو عبد الله، قال: حدّثنا محمّد بن سنان، قال: حدّثنا ابن مسكان، عن أبي الربيع بكتابه»[٣].

وقال أيضاً في باب من اشتهر بكنيته: «أبو الربيع الشامي، أخبرنا ابن نوح، عن الحسين بن عليّ، عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي بكتابه»[٤].

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٧٢، ت٢٠٢٠.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص١٠١.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٥٣، ت٤٠٣.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٥٥، ت١٢٣٣.

وعدّه الشّيخ في أصحاب أبي جعفر عليه السلام، وقال: «خالد بن أوفي، أبو الربيع العنزي، الشامي»[١]. وعدّه أيضاً في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام[٢]، وقال في الفهرست: «أبو الربيع الشـامي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسـن، عن سعد والحميري، عن محمّد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عنه»[٣].

والرجل لا مدرك لتوثيقه أو تضعيفه، وإن استدل لذلك فريقان، ومن المفيد مطالعة ما ذكره السيّد الأستاذ في القبسات حوله في بحث مفصل[٤].

**تحقيق الصدور:**

قـال العلّامة المجلـسي: «ضعيف»[٥]، والضعف والجهالـة واضحة في عدّة حلقات من السلسلة، فمن سهل بن زياد ومن بدر بن الوليد وأبي الربيع الشامي، ولكن ضعف الطريق بسهل مشفوع بأنه مروي عن بدر بن الوليد، عن أبي الربيع بسند معتبر، فالسند مجهول بجهالة الراويين الأخيرين.

رواه الصفّار عن «الهيثم النهدي، عن الحسـن بن الحسـين اللؤلؤي، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن يزيد بن فرقد النهدي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن الإمام إذا شـاء أن يعلم علم»[٦]. والسـند لا غبار عليّه، إلا في يزيد بن فرقد النهدي، فإنه غير معروف، ولا يبعد أن يكون مصحفا عن داود بن فرقد، المكنى بأبي يزيد، وهو ثقة.

ومضمـون الروايـة أيضـاً مذكور بأسـناد أخرى، فلا جـزاف من القـول بالوثوق بالصدور.

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٣٤، ت١٣٨٨.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٢٥، ت٤٨٧٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص٢٧١، ت٨٤١.

(٤) القبسات، السيّد محمّد رضا السيستاني، ج١، ص٦٠٥.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١٨.

(٦) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣٣٥، ح٢.

٦٧٠/ ٢. أبو عليّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ محمّد بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أبي الرَّبِيعِ: عَنْ أبي عَبْدِ الله ، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ[١] إذا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ، أُعْلِمَ[٢]»[٣].

---

## رجال السند:

أبو عليّ الأشعري هو أحمد بن إدريس، شّيخ الكليني، عربي، قمي، ثقة، فقيه، صحيح الحديث وكثيره، توفي بالقرعاء سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة[٤]؛ ومحمّد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، ذهلي، أو شيباني، قمي، ثقة، تقدر وفاته بحدود (٢٦٠هـ)، وهو من السابعة[٥]؛ وصفوان بن يحيى، أبو محمّد البجلي، قيل: مولاهم، كوفي، كان بيّاعا للسابري، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا ، وعدّه النجاشي في جلّة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشّيخ، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، روى في كامل الزيارات والتفسير، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة[٦]؛ وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، أبو محمّد، مولى عَنَزَة، كوفي، ثقة عين، كما عن النجاشي. ثقة، له كتاب، كما عن الشّيخ. عدّه الكشي من أصحاب الإجماع، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء

---

(١) في البصائر، ح١: «العالم» بدل «إنّ الإمام».

(٢) في «ج»: «علّم». وفي البصائر، ح١، ٢، ٣: «علم».

(٣) بصائر الدرجات، ص٣٣٥، ح١، عن محمّد بن عبد الجبّار وفيه، ح٢، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن يزيد بن فرقد النهدي، عن أبي عبد الله ؛ وفيه أيضاً، ح٣، بسنده عن صفوان بن يحيى؛ الوافي، ج٣، ص٥٩١، ذيل ح١١٥٨.

(٤) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٥) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

(٦) ينظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، توفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل، وهو من الخامسة[١]؛ وبدر بن الوليد[٢]، وأبو الربيع هو الشامي، خليد بن أوفى[٣]، مرَّ الكلام فيهما في الرواية السابقة.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي في مرآة العقول حول سنده: «مجهول»[٤]. والجهالة إنما هي بسبب عدم معرفتنا بحال بدر بن الوليد، وأبي الربيع الشامي، خليد بن أوفى.

ولكن مرَّ كما في الرواية السابقة أن الوثوق متحصل بمضمون هذه الرواية.

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.

(٢) ينظر: في هذا الجزء، ح٦٦٩.

(٣) ينظر: في هذا الجزء، ح٦٦٩.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١٩.

٦٧١/ ٣. مُحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسى، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَـعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ أَبي عُبَيْدَةَ الْمَدَائِنِيِّ: عَنْ أَبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَادَ الإمام أَنْ يَعْلَمَ شَيْئاً، أَعْلَمَهُ اللهُ[1] ذلِكَ»[2].

---

**رجال السند:**

محمّـد بن يحيى هو أبو جعفر، العطار، الأشـعري، القمـي، ثقة عين، كثير الحديث، شّـيخ أصحابنا في زمانه، مـن الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[3]؛ وعِمْرَانَ بْنِ مُوسـى هو عمران بن موسى الزيتوني، أشـعري، عربي، قمي، ثقة، من صغار السابعة[4]؛ ومُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ هو موسى بن جعفر بن وهب، مجهول، من كبار السابعة[5]؛ وعَمْرِو بْـنِ سَـعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ هو السـاباطي، فطحي، ثقة، من السادسـة[6]. ويبقى الكلام في أبي عُبَيْدَةَ المدائني.

**٥ أبو عُبَيْدَةَ الْمَدَائِنِيُّ:**

وهذا الاسم لا يعرف من هو، ولا داعي لافتراض أنه أبو عبيدة الحذاء أو غيره، بل يظهر أنه شّيخ مغمور من المدائنيين الساباطيين.

---

(١) في البصائر: «علّمه الله».

(٢) بصائـر الدرجـات، ص٣١٥، ح٥، عن عمران بن موسي، عن موسـى بن جعفر، عن عمرو بن سـعيد المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي بعض نسـخ البصائر: «... عمر بن سعيد المدائني، عن أبي عبيدة المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام»؛ الوافي، ج٣، ح١١٥٩، ص٥٩١.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) ينظر: في هذا الجزء ح٦٢٠.

(٥) ينظر: في هذا الجزء ح٦٢٠.

(٦) ينظر: في هذا الجزء ح٦٦٨

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي حول سند الرواية أنه «مجهول»[1]، والجهالة واضحة في السند المسطور في موسى بن جعفر بن وهب، وفي أبي عبيدة المدائني.

ولكن الصفّار رواها عن «أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عمر بن سعيد المداينـي، عن مصدق بن صدقه، عن عمار الساباطي، أو عن أبي عبيدة، عن عمار الساباطي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام أيعلم الغيب؟ قال: لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء علّمه الله ذلك»[2].

وكذا روى المفيد في الاختصاص عن «أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة المدائني، عن عمار بن موسى الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام، وعن أبي عبيدة المدائني، عن عمار الساباطي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام أيعلم الغيب؟ فقال: لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله ذلك»[3].

والسند الأخير هو الأقرب للصواب، وأن التصحيف جرى قليلا على سند الصفار، والكليني، فيكون مصدق بن صدقة الثقة روى الرواية تارة مباشرة عن عمار، وأخرى بواسطة أبي عبيدة المدائني، وهذا يجري في الرواة الذين ينقل أنهم دقيقون في النقل، فيروون الرواية التي عن أشياخهم إذا ورد سند آخر بواسطة عن مشايخهم أوردوه مبالغة في دفع التدليس عنهم.

وعلى كل تقدير فالمضمون مروي وموثوق الصدور، والرواية على هذا يوثق بصدورها.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١٩.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣٣٥، ح٤.

(٣) الاختصاص، المفيد، ص٢٨٦.

## ٤٧ - بَابُ أَنَّ الأئمة عليهم السلام يَعْلَمُونَ[1] مَتى يَمُوتُونَ، وَأَنَّهُمْ لاَ يَمُوتُونَ إِلّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُمْ

**٦٧٢/ ١. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ سَـلَمَةَ بْنِ الخطّاب، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ وَعَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْقَاسِـمِ الْبَطَلِ[2]، عَنْ أَبي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ[3] أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «أَيُّ إمام لَا يَعْلَمُ مَا يُصِيبُهُ وَإِلى مَا يَصِيرُ، فَلَيْسَ ذلِكَ بِحُجَّةٍ لله[4] عَلى خَلْقِهِ»[5].**

---

**رجال السند:**

محمّـد بن يحيى هو أبو جعفر، العطار، الأشـعري، القمـي، ثقة عين، كثير الحديث، شّـيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[6]؛ وسـلمة بن الخطّاب، أبو الفضل، وقيل: أبو محمّد، البراوستاني الأزدورقاني، رازي من سوادها، ضعف النجاشي

---

(١) في «ب»: + «أنهّم».

(٢) ورد مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص٥٠٤، ح١٣، عن سلمة بن الخطّاب، عن سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمّد بن القاسـم بن الحارث المبطل، والمذكور في بعض نسخه «البطل» بدل «المبطل». وعنوان «عبد الله بن محمّد بن القاسـم بن الحارث البطل «أيضاً محرّف من «عبد الله بن محمّد، عن عبد الله بن القاسم بن الحارث البطل». لاحظ: بصائر الدرجات، ص٢٦٧، ح١٠.

(٣) في «ب»: + «لي».

(٤) في «ب، بر» وحاشية «ض»: «الله».

(٥) بصائر الدرجات، ص٥٠٤، ح١٣، وفيه: «عن سـلمة بن الخطّاب، عن سـليمان بن سماعة وعبد الله بن محمّد بن القاسـم بن حارث المبطل عن أبي بصـير، أو عمّن روى عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إنّ الإمام لو لم يعلم ما يصيبه...»؛ الوافي، ج٣، ح١١٦١، ص٥٩٤.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

حديثه. وعن ابن الغضائري ضعفه. قيل: توفي سنة (٢٧٠هـ)، وهو من السابعة[1]؛ وسليمان بن سماعة، ضبي، ثقة، من السادسة[2]؛ وعبد الله بن محمّد عنوان مشترك، مرَّ الكلام فيه[3]؛ وعبد الله بن القاسم هو عبد الله بن القاسم بن الحارث، كما يظهر من سند كامل الزيارات، قال عنه النجاشي: ضعيف، غال، صحب معاوية بن عمار، ثم خلط وفارقه. وعن ابن الغضائري: البطل الحارثي، البصري، كذاب، غال، متروك الحديث، معدول عن ذكره، وهو من صغار الخامسة[4]؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الضرير، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي. نعم وصفه ابن فضال ببعض التخليط، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)[5]، ولعل هناك صعوبة في الملاقاة بين عبد الله بن القاسم وبين أبي بصير.

**تحقيق الصدور:**

روى الصفّار الرواية في بصائره عن «سلمة بن الخطّاب، عن سليمان بن سماعة، وعبد الله بن محمّد بن القاسم بن حرث المبطل، عن أبي بصير، أو عمن روى عن أبي بصير»[6]. والسند فيه تصحيف صوابه في الكافي، وفيه ما يكشف تصحيفا في سند الكافي، وصوابه البصائر، وكالتالي:

**أولاً**: ما جاء في البصائر من رواية (سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمّد بن القاسم) تصحيف قفزة عين، وصوابه (سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمّد، عن عبد الله بن القاسم) وهو ما جاء في الكافي.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٢١١، ص٧٨٨.
(٢) ينظر: ج٤، ح٥١٦.
(٣) ينظر: هذا الجزء، ح٦٠٣.
(٤) ينظر: ج٤، ح٥١٦.
(٥) ينظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.
(٦) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٥٠٤، ح١٣.

**الثاني**: أن المبطل تصحيف، والصواب البطل. فهو على رأي لقب عبد الله بن القاسم بن حارث.

**الثالث**: أن هناك صعوبة في قبول رواية عبد الله بن القاسم عن أبي بصير، ولعل الترديد الذي جاء في سند البصائر، ولم يرد في سند الكافي هو الصواب، خاصة أن الصفّار إنما يروي عن سلمة تحديثا، فيكون السند عن عبد الله بن القاسم بن حارث، عمن ذكره، عن أبي بصير.

وفي مختصر البصائر عن «سلمة بن الخطّاب، عن سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمّد، عن عبد الله بن القسم بن الحرث البطل، عن أبي بصير، أو عمن رواه عن أبي بصير»[1]. وهذا هو السند الخالي من التصحيف. قال العلاّمة المجلسي حول سند الرواية أنه ضعيف[2]. وهو كذلك فتفرد هذه السلسلة التي يتعدد فيها الضعفاء مريب، ولا وثوق بالصدور.

(١) مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ص٧.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١٩.

٦٧٣/ ٢ . عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ محمّد بْنِ بَشَّارٍ، قَالَ: حدّثني شَيخ مِنْ أَهْلِ قَطِيعَةِ الرَّبِيعِ[١] مِنَ الْعَامَّةِ بِبَغْدَادَ[٢] مِمَّنْ كَانَ يُنْقَلُ عَنْهُ[٣]، قَالَ: قَالَ لِي: قَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ يَقُولُونَ[٤] بِفَضْلِهِ مِنْ أَهْلِ هذَا[٥] الْبَيْتِ، فَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ قَطُّ فِي فَضْلِهِ وَنُسُكِهِ[٦]، فَقُلْتُ لَهُ: مَنْ[٧]؟ وَكَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: جُمِعْنَا[٨] أَيَّامَ السِّنْدِيِّ بْنِ شَاهَكَ ثَمَانِينَ رَجُلاً مِنَ الْوُجُوهِ[٩] الْمَنْسُوبِينَ إِلَى الْخَيْرِ، فَأُدْخِلْنَا[١٠] عَلى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليهما السلام، فَقَالَ لَنَا السِّنْدِيُّ: يَا هؤُلَاءِ، انْظُرُوا إِلى هذَا الرَّجُلِ هَلْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ؟ فَإِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ قَدْ فُعِلَ[١١] بِهِ، وَيُكْثِرُونَ فِي ذلِكَ، وَهذَا مَنْزِلُهُ

(١) «القَطِيعَةُ»: الهِجْران، ومحَال ببغداد أَقْطَعَها المنصور أناساً من أعيان دولته ليَعْمُرُوها ويسكنوها، منها قَطِيعَتا الربيع بن يونس: الخارجة والداخلة. راجع: القاموس المحيط، ج٢، ص١٠٠٨ (قطع).

(٢) في قرب الإسناد والأمالي والعيون والغيبة: - «ببغداد».

(٣) في قرب الإسناد: «يقبل منه». وفي الأمالي والعيون: «يقبل قوله».

(٤) في حاشية «بف»: «يقول».

(٥) في «بر»: - «هذا».

(٦) في «ج»: «نسك». و«النُسْكُ» و«النُسُك» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكلّ ما تُقُرِّب به إلى الله تعالى. والنُسْكُ: ما أَمَرَتْ به الشريعة. النهاية، ج٥، ص٤٨ (نسك).

(٧) في «ف» والعيون: «ومن هو». وفي «بح»: «ومن».

(٨) «جمعنا» على صيغة المجهول، و«ثمانين» حال عن ضمير المتكلّم أو منصوب على الاختصاص. واحتمل المازندراني كونه على صيغة المعلوم وثمانين مفعوله. راجع: شرح المازندراني، ج٦، ص٣٤؛ مرآة العقول، ج٣، ص١٢٠.

(٩) «الوجوه»: جمع الوَجْه، وهو سيّد القوم، أو شريف البلد. راجع: لسان العرب، ج١٣، ص٥٥٦ (وجه).

(١٠) في «بف»: «فدخلنا».

(١١) في الأمالي: + «مكروه». والمراد: ما يوجب هلاكه من سقي السمّ ونحوه.

وَفِرَاشُهُ مُوَسَّعٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مُضَيَّقٍ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ[١] سُوءاً، وإنما يَنْتَظِرُ بِهِ[٢] أَنْ يَقْدَمَ فَيُنَاظِرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وهذَا هُوَ صَحِيحٌ، مُوَسَّعٌ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَسَلُوهُ[٣].

قَالَ[٤]: وَنَحْنُ لَيْسَ لَنَا هَمٌّ إلا النَّظَرُ إلى الرَّجُلِ وَإِلى فَضْلِهِ وَسَمْتِهِ[٥]، فَقَالَ[٦] مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليهما السلام: «أَمَّا مَا ذَكَرَ[٧] مِنَ التَّوْسِعَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا، فَهُوَ عَلى مَا ذَكَرَ[٨]، غَيْرَ أَنِّي أُخْبِرُكُمْ أَيُّهَا النَّفَرُ[٩]، أَنِّي قَدْ سُقِيتُ السَّمَّ فِي سَبْعِ[١٠] تَمَرَاتٍ[١١]، وَأَنَا[١٢] غَداً أَخْضَرُّ[١٣]، وَبَعْدَ غَدٍ أَمُوتُ». قَالَ: فَنَظَرْتُ إلى السِّنْدِيِّ بْنِ شَاهَكَ يَضْطَرِبُ[١٤]،

---

(١) المراد بأمير المؤمنين هارون الرشيد لعنه الله.

(٢) في «ف»: «ننتظر بـه». وفي الأمالي والعيون: «ينتظره». وفي مرآة العقول: «وإنّما ينتظر به، على المعلوم، أي هارون، أو على المجهول».

(٣) في «ج» وقرب الإسناد: «فسألوه».

(٤) في «بر» وقرب الإسناد: «فقال».

(٥) قال الجوهري: «السَّمْت: هيئة أهل الخير. يقال: ما أحسن سَمْتَه، أي هَدْيَه». الصحاح، ج١، ص٢٥٤ (سمت).

(٦) في «ض، بح، بس»: «وقال».

(٧) في حاشية «ج» والغيبة: «ذكره».

(٨) في «بح » وقرب الإسناد: «ذكره».

(٩) قال الجوهري: «النَفَر – بالتحريك –: عدّة رجال من ثلاثة إلى عشرة، والنفير مثله، وكذلك: النَفْرُ والنَفْرَة بالإسكان». الصحاح، ج٢، ص٨٣٣ (نفر).

(١٠) في الأمالي: «تسع».

(١١) في «ف»: «تميرات».

(١٢) في «بر، وحاشية «بف»: «فأنا».

(١٣) «أخضُّر»، أي يصير لوني إلى الخُضْرة، وهي لون الأخضر. راجع: الصحاح، ج٢، ص٦٤٦ (خضر).

(١٤) «يضطرب»، أي يتحرّك، من الاضطراب: الحركة. يقال: تَضَّرب الشيءُ واضطرب، أي تحرّك وماج. قال الراغب: «الاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات، من الضرب في الأرض. والارتعاد:

وَيَرْتَعِدُ مِثْلَ السَّعَفَةِ[١][٢].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، هو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[٣]؛ ومحمّد بن عيسى هو أبو جعفر اليقطيني، بغدادي، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف»، كما عن النجاشي، واستثناه ابن الوليد، واعترض عليّه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليّه ويمدحه، ويحبه، ويميل إليه وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشّيخ تضعيفه تبعا للقميين، وقيل: غير ذلك، وهو من كبار السابعة[٤]. ويبقى الكلام في الحَسَنِ بْنِ محمّد بْنِ بَشَّار، وفيمن روى عنه.

**٥ الْحَسَن بْنِ محمّد بْنِ بَشَّارٍ:**

وهذا الاسم متفرد، والصواب فيه كما يبدو أنه الحسين بن بشار أو يسار، أو الحسن بن يسار أو بشار، فإن تصحيف بشار ويسار، والحسن والحسين من أشهر التصحيفات في الكتب القديمة الواصلة إلينا، ولم يخلو اسم منهما أن صحف للآخر، والظاهر أن

---

الاضطراب». راجع: الصحاح، ج٢، ص٤٧٥ (رعد)؛ المفردات للراغب، ص٥٠٦؛ لسان العرب، ج١، ص٥٤٤ (ضرب).

(١) «السَعفة»: غُصن النخيل. وقيل: إذا يَبُسَت سمّيت سَعَفَةً، وإذا كانت رَطْبَة فهي شَطْبَة. راجع: النهاية، ج٢، ص٢٨٦ (سعف).

(٢) الغيبة للطوسي، ص٣١، ح٧، عن الكليني، مع اختلاف يسير. وفي قرب الإسناد، ص٣٣٣، ح١٢٣٦؛ والأمالي للصدوق، ص١٤٩، المجلس ٢٩، ح٢٠؛ وعيون الأخبار، ج١، ح٢، ص٩٦، بسندهم عن محمّد بن عيسى بن عبيد؛ الوافي، ج٣، ح١١٦٦، ص٥٩٦.

(٣) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٤) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

صوابه هنا هو الحسين بن بشار، ولا يوجد عندنا الحسن بن محمّد بن بشار، واليقطيني إنما يروي عن الحسين بن بشار، كما في العيون، والحسين بن يسار، كما في دلائل الإمامة وهي رواية واحدة، لذا فالظاهر وقوع التصحيف، وأن صوابه هو الحسين بن بشار.

عدَّ البرقي اسم «الحسين بن يسار» في أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام[١]. وذكر في أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام الحسن بن بشار، وجاء في بعض النسخ المخطوطة كما عن محقق الكتاب أنه جاء في هذا الموضع باسم (الحسن بن يسار) و(الحسن بن بسر)[٢].

وذكره الشّيخ في أصحاب موسى الكاظم عليه السلام باسم الحسين بن بشار[٣]، وقال في أصحاب الرضا عليه السلام: «الحسين بن بشار، مدائني، مولى زياد، ثقة، صحيح، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام»[٤]. ثم عدّ في أصحاب الجواد عليه السلام الحسن بن بشار والحسين بن بشار منفصلين[٥]. ولا يدل هذا على الاتحاد؛ لأننا بيّنا في أكثر من مناسبة أن رجال الشّيخ إنما يورد فيه قدست نفسه ما اختلف من عنوان إذا لم يكن الاتحاد فيه واضحا جدا؛ لأنه إنما يعتمد الأسناد والفهارس في وضع الرجال مواضعهم.

وفي الاختيار في الحسين بن بشار قال: «حدثني خلف بن حامد، قال: حدّثنا أبو سعيد الآدمي، قال حدّثني الحسين بن بشار، قال: لما مات موسى بن جعفر عليهما السلام خرجت إلى عليّ بن موسى عليهما السلام غير مؤمن بموت موسى عليه السلام، ولا مقر بإمامة عليّ عليه السلام، إلا أن في نفسي أن أسأله وأصدّقه، فلما صرت إلى المدينة انتهيت إليه وهو بالصراء، فاستأذنت عليّه ودخلت، فأدناني وألطفني، وأردت أن أسأله عن أبيه عليه السلام فبادرني. فقال: يا حسين إن أردت أن ينظر الله إليك من غير حجاب، وتنظر إلى الله من غير حجاب فوال آل

---

(١) الرجال، البرقي، ص٤٩.

(٢) الرجال، البرقي، ص٥٦.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢٣٤، ت٤٩٧٦.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٥٥، ت٥٢٦٣.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٧٤، ت٥٥٣٩؛ ص٣٧٥، ت٥٥٤٦.

محمّد عليه السلام، ووال ولي الأمر منهم، قال: قلت: أنظر إلى الله عز وجل؟ قال: أي والله، قال حسين: فعزمت على موت أبيه وإمامته. ثم قال لي: ما أردت أن آذن لك لشدة الأمر وضيقه، ولكني علمت الأمر الذي أنت عليّه، ثم سكت قليلاً، ثم قال: خبرت بأمرك؟ قلت له: أجل. فدل هذا الحديث على تركه الوقف وقوله بالحق»[١].

وليس في الرواية ما يدعو لإنكارها وإن كانت ضعيفة سندا، لكن متنها يشير إلى قبولها، وإنه ككثير من الشيعة ممن حار بسبب دعوة الوكلاء المعروفين للوقف، وعلى كل تقدير فالرجل من الثقات ومن الشيعة بعده، وأما دلالة الرواية على تركه الوقف التي ذكرها الكشي أو الشّيخ والتي رفضها العلّامة، فهي بقرينة روايته هو لها، وأنها جزء من قرينة على إمامته عليه السلام.

### ٥ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ قَطِيعَةِ الرَّبِيعِ:

وصفه الحسن بأنه ممن ينقل عنه، وهذا دال على قبول روايته، بل في قرب الأسناد جاء في ذيل هذا الحديث «قال الحسن: وكان هذا الشّيخ من خيار العامة، شّيخ صدق، مقبول القول، ثقة ثقة جدا عند الناس»[٢]. وفي أمالي الصدوق والعيون «قال الحسن: وكان هذا الشّيخ من خيار العامة، شّيخ صدوق، مقبول القول، ثقة جدا عند الناس»[٣]. وهذا كاف في الوثوق بنقله.

### تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي حول سند الرواية أنه مجهول[٤]. ولكن بعد معرفة أن الحسن بن محمّد بن بشار إنما هو الحسن بن بشار أو الحسين بن بشار الثقة، وأن الشّيخ العامي ممن وثّقه الحسن، كما في غير مورد ممن نقل هذه الرواية، فالوثوق حاصل بهذه الرواية.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٨٤٧، ص٧٤٦.

(٢) قرب الإسناد، الحميري، ص٣٣٣، ح١٢٣٦.

(٣) الأمالي، الصدوق، ص٢١٣، ح٢٣٧؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، الصدوق، ج١، ح٢، ص٩١.

(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص١١٩.

**٦٧٤/ ٣. محمّـد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمـد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَـنْ أبي جَمِيلَةَ، عَنْ عَبْـدِ الله بْنِ أبي جَعْفَرٍ، قَالَ: حدّثنـي أَخِي، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيـهِ: «أَنَّهُ أَتى عليّ بْنَ الْحُسَـيْنِ عليهما السلام لَيْلَةَ قُبِضَ فِيهَا بِشَرَابٍ[1]، فَقَالَ: يَا أَبَتِ[2]، اشْرَبْ هذَا، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ هذِهِ اللَّيْلَةُ[3] الَّتِي أُقْبَضُ فِيهَا، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله[4]»[5].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشـعري، العطار، قمي، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنـا في زمانه، توفي قرابة سـنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنـة[6]؛ وأحمد بن محمّد هو كما يظهر من إطلاق الاسـم أنه أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسـى الأشعري، القمي،

---

(١) لعلّـه كان دواء أُتي بـه ليشربـه ويتداوى به، فأظهـر عليه السلام أنها الليلة التي قدّر فيهـا وفاته ولا ينفع الدواء. مرآة العقول، ج٣، ص١٢١.

(٢) في «ج» وحاشـية «ض، ف، بح» وشرح المازندراني: «يا أبه». وفي «ض، ف، بح، بس» وحاشـية «ج، بـف»: «يا أباه». وفي القامـوس المحيط، ج٢، ص١٦٥١ (أبى): «قالـوا في النداء: يا أبت، بكسر التاء وفتحها، ويا أَبَهْ بالهاء، ويا أبتاه، ويا أباه».

(٣) يجوز فيها النصب أيضاً بأن يكون «التي» خبر «إنّ».

(٤) في مرآة العقول، ج٣، ص١٢٢: «إنّ هذا التاريخ مخالف للمشهور، كما سيأتي في تاريخه عليه السلام، فإنّ المشـهور أنّ وفاته عليه السلام كان في المحرّم، ووفاة الرسـول صلى الله عليه وآله إمّا في صفر على مذهب الشيعة، أو في ربيع الأوّل بزعم المخالفين؛ إلا أن يكون المراد الليلة بحسب الاسبوع؛ وإن كان فيه أيضاً مخالفة لما ذكـره الأكثر؛ لأنّهم ذكروا في وفاته عليه السلام يوم السـبت، وفي وفاة الرسـول صلى الله عليه وآله وردت الأخبار الكثـيرة أنّها كانت يوم الاثنين، لكن خصوص اليوم ضبطه بعيـد. ولعلّه لذلك لم يعيّن المصنّف فيما سيأتي اليوم ولا الشهر».

(٥) بصائـر الدرجـات، ص٥٠٢، ذيـل ح٧، بسـند آخر، مع زيـادة واختلاف يسـير؛ الوافي، ج٣، ح١١٦٤، ص٥٩٥.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

شّيخ القميين، وفقيههم ووجههم، غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر شّيخ الرافضة بقم، والرجل بقي حيّا سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[١]؛ وابن فضال هنا هو الحسن بن عليّ بن فضال، أبو محمّد التيمي، مولى تيم الله، كوفي، فطحي، عدل عن مذهبه، وصفه ابن مسعود بأنه من أجلّة الفقهاء العلماء، وقال الشّيخ: كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً، ورعاً، ثقة، وذكر النجاشي عن الفضل بن شاذان شدة تنسكه، وعبادته، وعلو منزلته، وقال ابن النديم: «كان من خاصة أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام»، من السادسة، توفي بعد العشرين بعد المائتين[٢]؛ وأَبِو جَمِيلَةَ هو المفضل بن صالح الأسدي، مولى، كوفي، كان نخاسًا يبيع الرقيق، وقيل: كان حدادا، عدّه النجاشي في ضمن جماعة غمز عليّهم وضعفوا، وعن ابن الغضائري: «ضعيف، كذاب، يضع الحديث»، – مات في حياة الرضا عليه السلام بعد (١٨٣هـ) وقبل (٢٠٣هـ)، وهو من الخامسة[٣]. ويبقى الكلام في عبد الله بن أبي جعفر وأخيه.

### ٥ عبد الله بن أبي جعفر:

وهذا اسم مصحف، وليس من الرواة، والراوي الذي يروي عنه أبو جميلة النخاس، ويروي عن أخيه، هو عبد الله بن أبي يعفور، الذي يروي عن أخيه عبد الكريم بن أبي يعفور، فلعدم وجود الاسم في الرجال، وقرينة الراوي والمروي عنه، واتحاد أغلب الاسم، وَشَبه يعفور مع جعفر في الرسم، يتأكد التصحيف. وعبد الله بن أبي يعفور، أبو محمّد القيسي، من قبيلة عبد القيس، وعن الشّيخ أنه مولاهم، كوفي، اسم أبيه واقد، وثَّقَه النجاشي مكررا، وذكر أنه جليل في أصحابنا، كريم على أبي عبد الله عليه السلام، ووثّقه ابن فضال، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم. والرجل توفي في حياة أبي عبد الله عليه السلام على ما نقله ابن مسعود عن ابن فضال، وبالتحديد

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) ينظر: ج١، ح٤، ص٨٧.

(٣) ينظر: ج١، ح٢، ص٦٢.

في سنة (١٣١هـ) وفق ما حققناه[١]، وقد مرت ترجمته سابقاً[٢].

**٥ عبد الكريم بن أبي يعفور:**

وليس مذكورا في فهارسنا والرجال، ولم ترد له عندنا سوى رواية أو اثنتين، نعم وردت له روايات قليلة في كتب العامة، وجاء ذكره في كتب رجالهم، فقال ابن أبي حاتم: «عبد الكريم بن يعفور، أبو يعفور الجعفي، روى عن جابر بن يزيد، وعن المشمرج، سمع منه قتيبة، وأبو موسى الأنصاري. سمعت أبي يقول ذلك: أخبرنا عبد الرحمن، قال: سألت أبي عنه فقال: هو من عتقي (عتق) الشيعة. قلت ما حاله؟ قال: هو شّيخ ليس بالمعروف»[٣]. وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وذكر الذهبي أنه كوفي، من أجلاد الشيعة[٥].

**تحقيق الصدور:**

مع أن تحقيقنا للسند أوجب أن ينقلب حال عبد الله بن أبي جعفر من مجهول إلى ثقة معروف، وأمكن بوجه ما توثيق أخيه، إلّا أن السند يبقى ضعيفاً، لا أقل من جهة أبي جميلة النخاس، وكذا وصفه العلّامة المجلسي بالضعف في مرآة العقول[٦]، ولكن روي ما يؤكد المضمون في البصائر، فقال الصفار: «حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن عليّ بن عقبه، قال: حدّثني جدي، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه أتى أبا جعفر بليلة قبض وهو يناجى، فأومأ إليه بيده أن تأخر، فتأخر حتَّى فرغ من المناجاة، ثم أتاه فقال: يا

(١) ينظر: ج٢، ص٨٠٤.

(٢) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢٢١

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج٦، ص ٦١.

(٤) الثقات، ابن حبان، ج٨، ص٤٢٣.

(٥) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج١٢، ص٢٨١.

(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١١٩.

بنـي إن هذه الليلة التـي أُقبض فيها، وهي الليلة التي قبض فيها رسـول الله ﷺ، قال: وحدّثنـي أن أباه عليّ بن الحسـين أتـاه بشراب في الليلة التي قبـض فيها، وقال: اشرب هذا، فقال: يا بني إن هذه الليلة التي وعدت أن أُقبض فيها، فقبض فيها»[1].

ولا طريـق قوي لإثبات الصدور، ولكن بالنسـبة لمتنها، وعـدم وجود داعي كذب معتد بـه، وطريقة صياغة الكلام بعيد عن صياغة الغلاة والكذابين، فلا يبعد أن يكون هناك ظن ليس بالضعيف بصدورها.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٥٠٢، ح٧.

٦٧٥/ ٤ . عليّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ محمّد بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ: قُلْتُ لِلرِّضَا عليه السلام: إِنَّ[١] أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَدْ عَرَفَ قَاتِلَهُ، وَاللَّيْلَةَ الَّتِي يُقْتَلُ فِيهَا، وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يُقْتَلُ فِيهِ؛ وَقَوْلُهُ[٢] - لَمَّا سَمِعَ صِيَاحَ[٣] الْإِوَزِّ[٤] فِي الدَّارِ -: «صَوَائِحُ[٥] تَتْبَعُهَا نَوَائِحُ[٦]» وَقَوْلُ أُمِّ كُلْثُوم: لَوْ صَلَّيْتَ اللَّيْلَةَ دَاخِلَ الدَّارِ، وَأَمَرْتَ غَيْرَكَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ؛ فَأَبَى عَلَيْهَا، وَكَثُرَ دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِلَا سِلَاحٍ، وَقَدْ عَرَفَ عليه السلام أَنَّ ابْنَ مُلْجَمٍ - لَعَنَهُ اللهُ[٧] - قَاتِلُهُ بِالسَّيْفِ، كَانَ[٨] هذَا مِمَّا[٩] لَمْ يَجُزْ[١٠] تَعَرُّضُهُ. فَقَالَ: «ذلِكَ كَانَ، وَلكِنَّهُ خُيِّرَ[١١]

---

(١) في «بر، بس، بف»: - «إنّ».

(٢) في مرآة العقول: «وقوله، مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي مرويّ أو واقع، وكذا قوله: «وقول أمّ كلثوم». ويحتمل أن يكون من قبيل: كلّ رجل وضَيعَته. فيحتمل في «قولُهُ» وقوعُ النصب والرفع. والواو في قوله: «وقوله «يحتمل العطف والحاليّة».

(٣) «الصَيْح» و«الصَيْحَة» و«الصياح»، بالكسر والضمّ، والصَيَحان محرّكة: الصوت بأقصى الطاقة. القاموس المحيط، ج١، ص٣٤٧ (صيح).

(٤) «الإوَزَّةُ» و«الإوَزُّ»: البَطّ، وقد جمعوه بالواو والنون فقالوا: إوَزّون. الصحاح، ج٣، ص٨٦٤ (أوز).

(٥) في «ف»: «صرائخ». و«صَوائح»: جمع صائحة، وهي مؤنّث صائح، أو صيحة المَناحة. راجع: لسان العرب، ج٢، ص٥٢١ (صيح).

(٦) «النوائح»: اسم يقع على النساء يجتمعن في مَناحة، ويجمع على الأنواح. ونساء نَوْح وأنواح ونُوَّح ونوائح ونائحات. والمَناحة والنَوْح: النساء يجتمعن للحزن. لسان العرب، ج٢، ص٦٢٧ (نوح).

(٧) في «ب، بح، بر» والبحار: - «لعنه الله».

(٨) في «ب، ض»: «كأنّ».

(٩) في حاشية «ف، بف»: «ما».

(١٠) في «بح» وحاشية «بر»: «لم يحسن». وفي حاشية «ج، بر، بف»: «لم يحلّ».

(١١) في «ف» وحاشية «ج»: «حُيّر». وفي «ض، بف» وحاشية «ج، ف»: «حُيّن». وفي الوافي «وهذه

**فِي[1] تِلْكَ اللَّيْلَةِ؛ لِتَمْضِيَ مَقَادِيرُ[2] اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»[3].**

---

**رجال السند:**

عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن إبراهيم، علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شّيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة عين، كما عن النجاشي، ترحم عليّه في أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[4]؛ سهل بن زياد؛ وهو أبو سعيد الآدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليّه بالكذب والغلو، وطرده من قم، ووصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، مع أنه وثَّقَه في الرجال، وخلصنا إلى ضعفه، من السابعة[5]؛ ومحمّد بن عبد الحُميد هو محمّد بن عبد الحُميد بن سالم العطار، أبو جعفر، البجلي، مولى، كوفي، وثَّقَه النجاشي في ترجمته،

---

دلائل واضحة على أنّه لم يشكّ في قتله حينئذٍ، ومع ذلك فأبى إلا الخروج؛ وهذا ممّا لم يجز تعرّضه في الشرع، أو لم يحلّ، أو لم يحسن، على اختلاف النسخ، فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ فأجابه عليه السلام: بأنّه صلوات الله عليّه خُيّر في تلك الليلة... فاختار لقاء الله، فسقط عنه وجوب حفظ النفس. وربّما يوجد في بعض النسخ بإهمال الحاء، فإن صحّت فينبغي حملها على الحيرة في الله تعالى التي هي حيرة أولي الألباب، دون الحيرة في الأمر، التي هي حيرة أهل النظر. وإعجام الخاء أوفق بما يأتي من الأخبار في نظائره، وبها عقد عليّه الباب في الكافي». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ «حيّن»... قال الجوهري حيّنه: جعل له وقتاً...؛ فالمعنى أنّه كان بلغ الأجل المحتوم المقدّر، وكان لا يمكن الفرار منه. ولعلّه أظهر الوجوه».

(١) في البحار: - «في».

(٢) في «ف»: «تقادير».

(٣) الوافي، ج٣، ح١١٦٢، ص٥٩٤؛ البحار، ج٤٢، ح٤٧، ص٢٤٦.

(٤) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٦.

وليس التوثيق عائداً إلى أبيه كما في المعجم، وهو من السادسة[1]؛ الحسن بن الجهم هو الحسن بن الجهم بن بكير بن أعيَن، أبو محمّد، الشيباني، مولى، كوفي، وثَّقَه العلمان، قال أبو غالب الزراري: كان جدنا الأدنى الحسن بن الجهم من خواص سيدنا أبي الحسن الرضا عليه السلام، من كبار السادسة[2].

**تحقيق الصدور:**

سند الرواية ضعيف بسهل بن زياد، وكذا وصفه العلّامة المجلسي بالضعف في مرآة العقول[3]. ولكن مضمون الرواية هو جواب الإمام الرضا عليه السلام في ذيلها، والذي يؤكد فيه تلك الأخبار المعروفة في كتبنا وكتب العامة في ليلة مقتل أمير المؤمنين عليه السلام، ويقوم بدفع إشكال عقائدي، والكلام وصيغه تناسب ذلك العصر، ودواعي الكذب وأساليبه بعيدة نوعا ما، فلا جزاف بالقول بالوثوق بالصدور.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٦٢، ص٢١٦.

(٢) ينظر: ج١، ح٤، ص٩٢.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢٢.

**٦٧٦/ ٥. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبي الْحَسَنِ مُوسى عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - غَضِبَ عَلَى الشِّيعَةِ[١]، فَخَيَّرَنِي[٢] نَفْسِي أَوْ هُمْ، فَوَقَيْتُهُمْ[٣] - وَاللهِ - بِنَفْسِي»[٤].**

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، هو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، توفي قرابة سنة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[٥]؛ ومحمّد بن عيسى هو أبو جعفر اليقطيني، بغدادي، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف»، كما عن النجاشي، واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليه ويمدحه ويحبه ويميل إليه، وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشّيخ تضعيفه تبعاً للقميين، وقيل: غير ذلك، وهو من كبار السابعة[٦].

---

(١) في مرآة العقول: «غضب على الشيعة؛ إمّا لتركهم التقيّة، فانتشر أمر إمامته عليه السلام، فتردّد الأمر بين أن يقتل الرشيد شيعته وتتبّعهم، أو يحبسه عليه السلام ويقتله، فدعا عليه السلام لشيعته واختار البلاء لنفسه؛ أو لعدم انقيادهم لإمامهم... فخيّره الله تعالى بين أن يخرج الرشيد فتقتل شيعته إذا يخرج، فينتهي الأمر إلى ما انتهى إليه».

(٢) هكذا في معظم النسخ. وفي «بف» والمطبوع: «فحيرّني» بالحاء المهملة.

(٣) في «ف، و»: «وقّيتهم».

(٤) الوافي، ج٣، ح١١٦٧، ص٥٩٨.

(٥) نظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٦) ينظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي في مرآة العقول: «مرسل»[١]. ولا طريق لتحصيل الوثوق بالمروية، والإرسال مانع منه، والمفترض بالواسطة بين محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني والإمام الكاظم عليه السلام أن يكون شخصا يمكنه أن يروي عنه عليه السلام، ويروي عنه اليقطيني، فلا بد أن يكون من صغار الخامسة أو كبار السادسة.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢٦.

٦٧٧/ ٦. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّـاءِ، عَنْ مُسَافِرٍ: أَنَّ أبا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَ لَهُ: «يَا مُسَـافِرُ، هذِهِ[1] الْقَنَاةُ[2] فِيهَا حِيتَـانٌ[3]؟» قَالَ: نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ رَسُـولَ الله صلى الله عليه وآله الْبَارِحَةَ[4] وَهُوَ يَقُـولُ: يَا عَلِيُّ، مَا عِنْدَنَا[5] خَيْرٌ لَكَ»[6].

---

**رجال السند:**

محمّـد بن يحيى هو أبو جعفر، العطار، قمي، ثقة عين، كثير الرواية، شّـيخ أصحابنا في زمانـه، توفي قرابة سـنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنـة[7]؛ وأحمد بن محمّد هو أبو جعفر الأشـعري، القمي، شّـيخ القميين وفقيههم ووجههم، غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر شّـيخ الرافضة بقـم، والرجل بقي حيّا سـنة (٢٧٤هـ)، وهو من السـابعة[8]؛ الوشـاء أي الحسـن بن عليّ بن زياد، بجـلي، كوفي، خير أصحاب الرضـا عليه السلام، وجه من وجوه

---

(١) هكـذا في «ب، ج، ف، بح، بس، بف» وشرح المازندراني والـوافي، وتقتضيه القواعد أيضاً. وفي المطبوع «هذا».

(٢) قـال ابـن الأثير: «القُنِيُّ: جمع القناة، وهي الآبار التي تحفر في الأرض متتابعةً ليُسـتخرَج ماؤها، ويسيح على وجه الأرض». النهاية، ج٤، ص١١٧ (قنا).

(٣) في البصائر: «فيها حسن». وفي مرآة العقول: «في مناسبة السؤال عن الحيتان في هذا المقام وجوه: الأوّل: ما أفيد أنّ المعنى: علمي بحقّيّة ما أقول كعلمي بكون الحيتان في هذا الماء».

(٤) قـال الجوهري: «البارحة: أقرب ليلة مضت. تقـول: لقيته البارحةَ، ولقيته البارحة الأوّلى، وهو من بَرِحَ، أي زال». الصحاح، ج١، ص٣٥٥ (برح).

(٥) في حاشية «بر»: + «هو».

(٦) بصائر الدرجات، ص٥٠٣، ح٩، عن أحمد بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١١٦٨، ص٥٩٩.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٨) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠

الطائفة، وعين من عيونها، وهو من السادسة[١]. ويبقى الكلام في مسافر خادم الإمام الرضا عليه السلام.

**٥ مسافر:**

هو حاجب الإمام الرضا عليه السلام، ومولاه، ومولى الأئمة من بعده إلى الهادي عليه السلام، كما يظهر. ذكر الشّيخ في أصحاب الرضا عليه السلام: أنه يكنى بأبي مسلم[٢]، وذكره أيضاً في أصحاب الهادي عليه السلام، وذكر أنه مولاه عليه السلام[٣]. وذكر ابن داود أنه ممدوح[٤].

وبمطالعة ما وصلنا من حاله، فإنه يمكن قبول روايته، إذا لم يكن هناك شك في المتن.

يظهر من رواية أنه كان مع الرضا عليه السلام في سنة نكبة البرامكة عام (١٨٧هـ)[٥].

وأنه رافقه عليه السلام إلى خرسان، فروى الكشي عن «محمّد بن الحسن، قال: حدّثنا محمّد بن يزداد، قال: حدّثني أبو زكريا يحيى بن محمّد الرازي، عن محمّد بن الحسين، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قال: لما أتي بأبي الحسن عليه السلام أخذ به على القادسية ولم يدخل الكوفة، وأخذ به على البر إلى البصرة، قال: فبعث إليَّ مصحفا وأنا بالقادسية، ففتحته فوقعت بين يدي سورة لم تكن، فإذا هي أطول وأكثر مما يقرأها الناس، قال: فحفظت منه أشياء، قال، فأتاني مسافر ومعه منديل وطين وخاتم، فقال: هات، فدفعته إليه، فجعله في المنديل، ووضع عليه الطين، وختمه، فذهب عني ما كنت حفظت منه، فجهدت أن أذكر منه حرفا واحدا فلم أذكره»[٦].

---

(١) ينظر: ج١، ح١٢، ص٢١٩.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٦٧، ت٥٤٥٠.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٩٠، ت٥٧٤٧.

(٤) رجال ابن داود، ابن داود، ص١٨٨، ت١٥٤٩.

(٥) الكافي، الكليني،ج١، ص٤٩١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، الصدوق، ج٢، ص٢٤٥.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح١١٠١، ص٨٥٣.

وسـند هذه الرواية يروي فيه الكشي عن شـيخه محمّد بن الحسـن البراثي، ومع أننا لا نعـرف عن حالـه الكثير، إلّا أن الكشي غالباً ما يروي عنه مشـتركا مع شـيخه الثقة عثمان بن حامد الكشيان الثقة، كما في الرواية التي سبقتها أيضاً، والاحتمال قائم في هذه الرواية كذلك أنها عنهما معا، وإن لم يذكر الكشي ذلك اختصارا، ومحمّد بن يزداد ذكروا أنـه لا بـأس به، وهو يروي عن أبي زكريا الرازي، وهو شّـيخ رجحت في كتاب الألف كونه من العامة ووثّقَه الدارقطني، وهو يروي عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب الثقة المعروف، عن البزنطي الثقة ذائع الصيت، فالسند من الممكن أن يكون مقبولا.

ومتن هذه الرواية دال على أمور عدّة؛ منها شدة اختصاص مسافر، وأنه كان حاجبه، ومولاه، وخادمه قبل أن يصل خراسان. ولكن على كل تقدير لا وثوق بها بدرجة عالية حتّى يعتمد عليّها، خاصة مع مضمونها.

وبقي معه في خراسـان، فقـد روى الكشي عن «حمدويه وإبراهيـم، قالا: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن عيسـى العبيدي، قال: سمعت هشـام بن إبراهيم الجبلي وهو المشرقي، يقول: اسـتأذنت لجماعة على أبي الحسـن عليه السلام في سـنة تسـع وتسـعين ومائة، فحضروا وحضرنـا سـتة عشر رجلا على باب أبي الحسـن الثـاني عليه السلام، فخرج مسـافر، فقال: آل يقطين ويونس بن عبد الرحمن ويدخل الباقون رجلا رجلا، فلما دخلوا وخرجوا خرج مسافر، فدعاني، وموسى، وجعفر بن عيسى، ويونس»[1].

ومـن الرواية يتضح أنه البواب والحاجب للإمـام الرضا عليه السلام في وقت توليه العهد، وأنـه كان معروفا، حيث ذكر اليقطيني خروجه في معـرض حكاية بعيدة عن ذا، وهذا يدل على نوع أهمية له، وفي الوقت عينه قد يكون في الإشارة إلى خروجه تلميح خفي من اليقطيني أن الحديث ليس فيه تقية، وأن مسافر ممن يتقيه الإمام الرضا عليه السلام.

ويظهـر أنه بقي معـه عليه السلام إلى نهاية عمره، فروى الكشي في شـأن مسـافر، مولى أبي الحسـن عليه السلام، عن «حمدويـه وإبراهيم، قالا: حدّثنـا أبو جعفر، محمّد بن عيسـى، قال:

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٩٥٥، ص٧٨٩.

أخـبرني مسـافر، قـال: أمرني أبـو الحسـن عليه السلام بخراسـان، فقـال: ألحق بـأبي جعفر، فإنه صاحبك»[١].

وفي هذه الرواية يخبر اليقطيني أن الإمام الرضا عليه السلام أمره باللحاق بالإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام والتنصيص عليّه بالإمامة، ولا يمكن الاسـتناد عليّها في توثيقه أو مدحه أو نحو ذلك منها لوحدها.

## تحقيق الصدور:

يمكـن قبول الوثوق بصدور هذه الرواية مع وجود مسـافر فيها، فإنه وإن لم يوثق، لكن يمكن الاعتماد على قوله فيها لو لم يكن هناك إشكال في المضمون، أو الرواية، وكذا قال العلّامة المجلسي في مرآة العقول: «حسن»[٢]

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٩٧١، ص٧٩٤.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢٧.

**٦٧٨ / ٧. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أحمد بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أبي خَدِيجَـةَ: عَنْ أبي عَبْدِ الله ، قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ أبي فِي الْيَوْمِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، فَأَوْصَانِي بِأَشْـيَاءَ فِي غُسْـلِهِ وَفِي كَفْنِهِ وَفِي دُخُولِهِ قَبْرَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَـاهْ[١]، وَالله، مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ اشْتَكَيْتَ[٢] أَحْسَنَ[٣] مِنْكَ الْيَوْمَ، مَا رَأَيْتُ عَلَيْكَ أَثَرَ الْمَوْتِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، أَمَا سَمِعْتَ عليّ بْنَ الْحُسَيْنِ يُنَادِي مِنْ وَرَاءِ الْجِدَارِ: يَا مُحَمَّدُ، تَعَالَ، عَجِّلْ؟»[٤].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى، هو أبو جعفر، العطار، قمي، ثقة عين، كثير الرواية، شّيخ أصحابنا في زمانـه، توفي قرابة سـنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنـة[٥]؛ وأحمد بن محمّد هو أبو جعفر الأشعري القمي، شّيخ القميين وفقيههم ووجههم، غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر: شّيخ الرافضة بقم، والرجل بقي حيّا سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[٦]، الوشاء أي الحسن بن عليّ بن زياد، بجلي، كوفي، خير أصحاب الرضا ، وجه من وجوه الطائفة، وعين من عيونها، وهو من السادسـة[٧]؛ وأحمد بن عائذ هو أحمد بن عائذ بن حبيب، الحلال، أبـو عليّ الأحمـسي، البجلي، مولى، وقيل: عبسي، كوفي، سـكن بغـداد. وثّقه النجاشي. ووصفه ابن فضال بكونه صالحا. ذكر النجاشي أنه يعرف بكونه تلميذ أبي خديجة سـالم

---

(١) في حاشية «ف، بح» والوافي: «يا أبه».

(٢) «اشـتكيتَ»، أي مرضتَ، الشَـكْوُ والشَكْوى والشَكاة والشَـكا، كلّه: المَرَضُ، وكذا الاشتكاء. راجع: لسان العرب، ج١٤، ص٤٣٩ (شكا).

(٣) في البصائر: + «هيئة».

(٤) بصائـر الدرجات، ص٤٨٢، ح٦، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّـاء، عـن أحمد بن عائذ، عن أبي سلمة، عن أبي عبد الله ؛ الوافي، ج٣، ح١١٦٥، ص٥٩٦.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٧) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٩.

بن مكرم، فعدُّ الشّيخ إياه في أصحاب الصادق والباقر عليهما السلام توهم، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم عليه السلام، قال السيّد البروجردي في طبقات الكافي: «لعله من السادسة»(١)، وعدّه من السادسة في طبقات الفقيه والنجاشي والتهذيب(٢)، بينما قال في طبقات الكشي: «كأنه من كبار السادسة»(٣). ولكن الظاهر أنه من صغار الخامسة(٤)؛ وأبو خَدِيجَةَ هو سَالِمِ بْنِ مُكْرَمِ الأسدي، مولى، كوفي، كناسي، جمّال، صاحب الغنم، ضعفه الشّيخ في الفهرست وفي الاستبصار، وكرر النجاشي وصفه بالثقة، ولعل ذلك إشارة إلى تضعيف الطوسي. وسأل ابن مسعود عليّ بن فضال عنه: ثقة هو؟ فقال ابن فضال: «صالح، وكان من أهل الكوفة». التزم جماعة أبي الخطّاب بداية الأمر، وكان الناجي الوحيد منهم بعد قتلهم في مسجد الكوفة، وتاب بعدها، لذا قد يكون منشأ تضعيف الشّيخ هذا الأمر، أو الاشتباه بينه وبين سالم بن أبي سلمة السجستاني المختلف في حاله، من الخامسة(٥).

## تحقيق الصدور:

السند معتبر لا غبار عليّه، وقال العلاّمة المجلسي أنه ضعيف كالموثق(٦)، والتضعيف إنما هو لتضعيف الشّيخ أبا خديجة سالم بن مكرم، وتوثيق النجاشي إياه، وكونه من الخطابية على فرضه أصبح موثقا ولم يحكم بصحته، أو أن التوثيق وليس الصحة بسبب الوشاء، حيث ذكروا أنه من الواقفة، وأنه رجع عن الوقف، حين ظهرت المعجزات على يد الرضا عليه السلام.

---

(١) طبقات رجال الكافي، ص٤٣، (حجري).

(٢) طبقات رجال الفقيه، ص١٩٠؛ طبقات رجال النجاشي، ص٣٦٤؛ طبقات رجال التهذيب، ص٦٠، (حجري).

(٣) طبقات رجال الكشي، ص١٢، (حجري).

(٤) ينظر: ج٢، ح٥٦، ص١٧٧.

(٥) ينظر: ج٢، ح٥٦، ص١٧٨،.

(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢٧.

٨/٦٧٩. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عليّ بْنِ الْحَكَم، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَنْزَلَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - النَّصْرَ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام حتَّى كَانَ مَا[١] بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ[٢]، ثُمَّ خُيِّرَ النَّصْر أَوْ لِقَاءَ اللهِ، فَاخْتَارَ لِقَاءَ الله عَزَّ وَجَلَّ[٣]»[٤].

---

**رجال السند:**

العـدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنـة، ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[٥]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسـلة، ثقة، شّـيخ أصحابنا في قم، وقال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، من السابعة[٦]؛ وعلّي بن الحكم، أبو الحسن، النخعي، مولى، ضرير، كما عـن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشّـيخ، أنبـاري، كما عن محمّد بن عيسى اليقطيني، من السادسة[٧]؛ وسيف بن عميرة، نخعي، عربي، وقيل: مولى، كوفي، ثقة فقيه، من الخامسة[٨]. ويبقى الكلام في عبد الملك بن أعين.

---

(١) في «ض، ف، و، بس، بف» والكافي، ح١٢٦٦: - «ما».

(٢) في مـرآة العقول: «النصر، أي النصرة. والمراد سـببها، أي الملائكة... «حتّى كان بين السـماء»... بيانٌ لكثرتهم، أي ملؤما بين السـماء والأرض؛ أو المراد: خيّر بين الأمرين عندما كانوا بين السماء والأرض، ولم ينزلوا بعد».

(٣) هكذا في النسخ التي قوبلت وفي المطبوع: «تعالى».

(٤) الـكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الحسـين بن عـلّي عليه السلام، ح١٢٦٦. وفي دلائل الإمامة، ص٧١، بسند آخر، مع زيادة واختلاف. وراجع: اللهوف، ص١٠١؛ الوافي، ج٣، ح١١٦٣، ص٥٩٥.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٧) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

(٨) ينظر: ج١، ح٦، ص٩٨.

## ٥ عَبْدِ المُلِكِ بْنِ أَعْيَنَ:

هـو أخو حُمران وبكير وزرارة، ابنـه ضريس، ولديه أيضاً محمّد وعلي، وهو من بيت أعـين، الذيـن وصفوا بأن كل واحد منهم كان فقيهاً، ويصلـح أن يكون مفتياً لبلد، كما عن ابن عقدة، وتفصيل ما ورد فيه:

قـال الكشي: «حدّثني محمّد بن مسـعود، قال: حدّثنا محمّد بـن نصير، قال: حدّثني محمّد بن عيسـى بن عبيـد، وحدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا محمّد بن عيسـى بن عبيد، عن الحسـن بن عـليّ بن يقطين، قال: حدّثني المشـايخ: إن حُمران، وزرارة، وعبد الملـك، وبكيرا،وعبـد الرحمن بني أعين كانوا مسـتقيمين، ومات منهـم أربعة في زمان أبي عبـد الله عليه السلام، وكانوا من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، وبقي زرارة إلى عهد أبي الحسـن فلقي ما لقي»[١].

وعليّ بن يقطين وهو قريب عهد جداً من عبد الملك، ينقل عن مشـايخه سـمعة عبد الملك وإخوته عند أرباب المذهب، من أنه كان مستقيماً، وهذا كاف في التوثيق له.

وقـال الكشي أيضاً: «حدثني حمدويه بن نصير، قـال: حدّثني يعقوب بن يزيد، عن الحسـن بن عـليّ بن فضال، عن ثعلبة بـن ميمون عن بعض رجاله، قـال: – قال ربيعة الرأي لأبي عبد الله عليه السلام: ما هؤلاء الأخوة الذين يأتونك من العراق، ولم أرَ في أصحابك خيرا منهم ولا أهيأ؟ قال: أولئك أصحاب أبي، يعني ولد أعين»[٢].

وروى أيضاً عن «حمدويه، قال: حدّثني محمّد بن عيسـى، عن أبي نصر، عن الحسـن بن موسـى، عن زرارة، قال: قدم أبو عبد الله عليه السلام مكة، فسـأل عن عبد الملك بن أعين، فقـال: مات؟ قيل: نعم. فقـال: لا، ولكن نصلي هاهنا، ورفع يديه ودعا له، واجتهد في الدعاء، وترحم عليّه»[٣].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج١، ح٢٧٠، ص٣٨٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج١، ح٢٧١، ص٣٨٣.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج١، ح٣٠٠، ص٤٠٩.

وفي السند الحسن بن موسى بن سالم الحناط، أو كما هو الصواب الحسين بن موسى بن سالم الحناط، ممن روى عنه ابن أبي عمير، وابن أبي نصر البزنطي، لكن لم يرد فيه توثيق صريح، وهناك نحو اختلاف بين هذا الرواية، وبين ما قاله الصدوق في نهاية سنده، إذ ذكر: «زار الصادق عليه السلام قبره بالمدينة مع أصحابه».

وروى الكشي في الاختيار عن «عليّ بن الحسن، قال: حدّثني عليّ بن أسباط، عن عليّ بن الحسن بن عبد الملك بن أعين، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام بعد موت عبد الملك بن أعين: اللهم إن أبا الضريس كنا عنده خيرتك من خلقك، فصيره في ثقل محمّد صلى الله عليه وآله يوم القيامة، ثم قال أبو عبد الله: أما رأيته يعني في النوم؟ فتذكرت فقلت: لا، فقال: سبحان الله مثل أبي الضريس لم يأت بعد»[1].

والسند ضعيف، ليس لأنها مرسلة من الكشي لعليّ بن فضال، كما قد يتوهم، بل هي معلّقة عن حمدويه عن عليّ ابن فضال، بل لأن اسم عليّ بن الحسن بن عبد الملك بن أعين، غريب متفرد لا معرفة به، فلا أعلم ابنا لعبد الملك اسمه حسن، بل المعروف أن له ثلاثة أولاد هم ضريس ومحمّد وعلي.

وأيضاً عن الكشي عن «حمدويه، قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن عطية، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لعبد الملك بن أعين: كيف سميت ابنك ضريساً؟ فقال: كيف سماك أبوك جعفرا؟ قال: إن جعفرا نهر في الجنة، وضريس اسم شيطان»[2].

ولكن الكشي روى عن «محمّد بن مسعود، قال: سألت عليّ بن الحسن بن فضال، عن الحديث الذي روى عن عبد الملك بن أعين وتسمية ابنه الضريس؟ قال: فقال: إنما

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج١، ح٣٠١، ص٤١١.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج١، ح٣٠٢، ص٤١٢.

رواه أبو حمزة، وأصيبع من عبد الملك، خير من أبي حمزة...»[١].

ومحصلة الرواية أن عبد الملك ممن لا يوثقه ابن فضال فحسب، بل يعدّه أكثر جلالة من أبي حمزة الثمالي وأرفع شأناً، وأن الرواية التي وردت في الاختيار ووصلت إلينا سقط أبو حمزة من سندها، وأن الصواب في سندها أنها عن عليّ بن عطية عن أبي حمزة، كما هي أسناد عليّ بن عطية في موارد عدّة.

وأقول: نعم الرواية رواها أبو حمزة، وهو ثقة، وإن وصفه ابن فضال بالذم بعدها، إلّا أنها ليس كما عليّه الأكثر من أنها تشير إلى قلة أدب عبد الملك مع الإمام عليه السلام، بل هي من شدة المخالطة والمزاح من غير هتك للأدب، خاصة وأن عبد الملك كان كبيراً بالعمر، حتَّى أنه في وقت الباقر عليه السلام كان يشتكي الضعف لكبر سنه، ولا يبعد أن يكون توفي في بداية عصر أبي عبد الله عليه السلام، فهذا العجوز روي أنه أول من عرف هذا الأمر في إخوته، من طريق صالح بن ميثم التمار، فحُمران ممن توفي سنة (١٣١هـ)، كما حققناه، فلعل عبد الملك توفي قبله خاصة، كما سيأتي أن أبا بكر الحضرمي الذي كان عجوزا كبيرا في السن حين حبسه المنصور سنة (١٣٦هـ) ممن يروي عنه، فلا أقل أن عبد الملك توفي قبل ذلك بعقدين. قال عليّ بن أحمد العقيقي: «إنه عارف»[٢].

**أقوال العامة فيه:**

قد يظن أن العامة تضعفه، ولكن مع تدقيق النظر فإنهم يوثقونه، مع ذكرهم أنه كان رافضياً وشيعياً، ومن عتق الشيعة.

فمع أن المنقول عن ابن معين المتوفى (٢٣٣هـ) في رواية الدوري أنه قال: «حُمران بن أعين، وعبد الملك بن أعين ليسا بشيء»[٣]، لكن المنقول عن أحمد بن حنبل عن ابن

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٣٥٣، ص٤٥٥.

(٢) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحلي، ص٢٠٦.

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، يحيى بن معين، ج١، ص٢٤٨.

معين: «سـألت يحيى عن عبد الملك بن أعين، فقال: كوفي، ليس به بأس»[١]. وكذا نقل ابن شـاهين في تاريخ الثقات[٢]. وفي علل أحمد أن عبد الملك كان يتشيع[٣]. أي أنه كان شـيعياً، وفيه أيضاً عن «محمّد بن عباد، قال: حدّثنا سـفيان، قـال: حدّثنا عبد الملك بن أعين، وكان رافضياً»[٤].

نعم ضعفه البخاري المتوفى (٢٥٦هـ)، فمع أنه لم يذكر ضعفه في تاريخه، وقال: «عبد الملك بن أعين، وكان شـيعيا، سـمع منه ابن عيينة، وإسـماعيل بن سميع، قال عليّ: هو أخـو حُمران، الكوفي»[٥]، إلّا أنه ذكره في الضعفاء الصغير، وقال: «عبد الملك بن أعين، وكان شـيعياً، روى عنه بن عيينة وإسـماعيل بن سـميع يحتمل في الحديث»[٦]. ومع أن عبارة يحتمل الحديث مجملة، لكن لعلها يتحمل الحديث، فيكون إشارة إلى قبول روايته.

ووثقه العجلي المتوفى (٢٦١هـ) في معرفة الثقات، وقال: «عبد الملك بن أعين، مولى بني شيبان، كوفي، تابعي، ثقة»[٧].

وفي الجـرح والتعديـل لابـن أبي حاتـم الـرازي المتوفى (٣٢٧هـ)، قـال: «أخبرنا عبـد الرحمـن، قـال: سـمعت أبي يقـول: عبـد الملـك بـن أعـين مـن عتـق الشـيعة، محلـه الصـدق، صالـح الحديـث، يكتـب حديثـه»[٨]. وأيضاً ذكـره ابن حبـان المتوفى (٣٥٤هـ) في الثقـات[٩]. وقال الذهبي: «شـيعي صدوق، روى له البخاري ومسـلم

(١) العلل، أحمد بن حنبل، ج٣، ص٦.

(٢) تاريخ الثقات، ابن شاهين، ص١٥٨.

(٣) العلل، أحمد بن حنبل، ج١، ص٥٥١.

(٤) العلل، أحمد بن حنبل، ج٢، ص٤٢٥.

(٥) التاريخ الكبير، البخاري، ج٥، ص٤٠٥.

(٦) الضعفاء الصغير، البخاري، ص٧٦.

(٧) معرفة الثقات، العجلي، ج٢، ص١٠٣.

(٨) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج٥، ص٣٤٣.

(٩) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٢، ص ٢٦٧.

مقروناً بآخر»[١]. وكل هذا يدل على الاتفاق على وثاقة الرجل، مع أنهم وسموه بالترفض والتشيع

**معرفته بالفلك:**

كان لبعض الرواة من أصحابنا معرفة بالفلك والنجوم، ولم يكن علم الفلك آنذاك يفرق بين علم الفلك والتنجيم فكانا متداخلين، وقد بيّن الأئمة عليهم السلام ذلك الفرق، وبيان فائدة الأوّل وعدم معرفة جدوى الثاني، وأن علم ذلك مختص بالله جلَّ وعلا، كما في رواية هشام الخفاف حين سأله أبو عبد الله عليه السلام: كيف بصرك بالنجوم؟ وقد عرف عن ابن أبي عمير الثقة الجليل وغيره معرفة ذلك العلم، وكان من بينهم عبد الملك. فقد روى الصدوق في الفقيه، قال: «روى عبد الملك بن أعين، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني قد ابتليت بهذا العلم فأريد الحاجة، فإذا نظرت إلى الطالع ورأيت الطالع الشر جلست، ولم أذهب فيها، وإذا رأيت الطالع الخير ذهبت في الحاجة، فقال لي: تقضي؟ قلت: نعم. قال: أحرق كتبك»[٢].

**طبقته:**

روى الكليني في الكافي عن «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، عن عبد الملك بن أعين، قال: قمت من عند أبي جعفر عليه السلام فاعتمدت على يدي فبكيت، فقال: ما لك؟ فقلت: كنت أرجو أن أدرك هذا الأمر وبي قوة، فقال: أما ترضون أن عدوكم يقتل بعضهم بعضا، وأنتم آمنون في بيوتكم...»[٣].

وهذه الرواية تؤكد قدم طبقة الرجل، ليس لأنه كان ضعيفا فحسب في زمن أبي

---

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، الذهبي، ج١، ص٦٦٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٢، ح٢٤٠٢، ص٢٦٧.

(٣) الكافي، الكليني، ج٨، ح٤٤٩، ص٢٩٤.

جعفر الباقر عليه السلام أي قبل سنة (١١٤هـ)، بل لرواية أبي بكر الحضرمي عنه ذلك؛ فإن أبا بكر الحضرمي ممن كان شيخا كبيرا في العمر حين حبسه المنصور سنة (١٣٦هـ)، وهو بمنزلة تلميذ عبد الملك، ولعل أبا بكر بعمر حُمران بن أعين الذي توفي سنة (١٣١هـ)، كما مر، فيكون عبد الملك ممن توفي في أوائل عصر إمامة أبي عبد الله عليه السلام، أو في العقد الثالث على أبعد تقدير.

وروى الشّيخ المفيد في الرسالة الصاغانية نقلا عن الحسين بن سعيد الأهوازي في كتاب النكاح عن «صفوان، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: سألني أبو عبد الله عليه السلام: من كان يمرض عبد الملك – يعني ابن أعين – ويقوم عليّه في مرضه؟ فقلت له: جارية امرأته، فقال: هي التي تلي ذلك منه؟ فقلت: نعم، قال: فهل أحلت له ذلك صاحبه؟ قلت: لا أدري، قال عليه السلام: فإنه يحل له ما أحلت ذلك منها»[1].

وما ذكره الصدوق في طريقه إلى عبد الملك حين قال: «وما كان فيه عن عبد الملك بن أعين، فقد رويته عن محمّد بن عليّ ماجيلويه رضي الله عنه، عن عمه محمّد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الملك بن أعين وكنيته أبو ضريس، وزار الصادق عليه السلام قبره بالمدينة مع أصحابه»[2]. ففيه سقط كالعديد من أسناد الصدوق، فيونس ممن ولد قرابة وفاة عبد الملك بن أعين على الصحيح، فالرجل من الثالثة أو صغارها على أقل تقدير، وهو من ثقات الطائفة ومعاريفهم وعتقهم، وله جلالة تفوق منزلة أبي حمزة الثمالي، وكان مستقيماً.

## تحقيق الصدور:

السند غاية في الاعتبار، فالرواة كلهم من الثقات الأجلّة في كل طبقة، لكن ذكر العلاّمة المجلسي أن السند ضعيف كالموثق[3]، ووصفه بالضعيف، ربما يكون لعدم

---

(١) المسائل الصاغانية، المفيد، ص٧٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ص٤٩٧.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢٨.

توثيق عبد الملك بن أعين، والموثق ربما يكون لاعتماد أن سيف بن عميرة من الواقفة، كما توهم البعض، ولكن كلا الأمرين غير صائب، ولو كان صائبا أيضاً لما صح أن يصفه بهذا الوصف، بل يقتصر على قوله أنه ضعيف، والأغرب من ذلك أن هذه الرواية رواها الكليني مرة أخرى بعين السند والمتن في موضع آخر، وقال العلّامة المجلسي قدست نفسه في وصف السند: «أنه حسن»[1]. وهو تضارب، لكنه أقل وطأة من الأوّل، باعتبار أن بكير بن أعين ممن مدح ولم يوثق، ولكن الصحيح وفق الضوابط أن السند صحيح، فتوثيق ابن فضال، وأشياخ ابن يقطين وابن عقدة وغيرهم، كاف لعبد الملك بن أعين رحمه الله.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٥، ص٣٦٨.

## ٤٨ - بَابُ أَنَّ الأئمة عليهم السلام يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ[١] وَمَا يَكُونُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ[٢] صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِمْ[٣]

٦٨٠/ ١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمّد وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحمّد بْنِ الْحُسَيْنِ[٤]، عَنْ إبراهيم بْنِ إسحاق الْأَحْمَرِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ سَيْفٍ التَّمَّارِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام جَمَاعَةً مِنَ الشِّيعَةِ فِي الْحِجْرِ، فَقَالَ: «عَلَيْنَا عَيْنٌ؟[٥]» فَالْتَفَتْنَا يَمْنَةً وَيَسْرَةً، فَلَمْ نَرَ أَحَداً،

---

(١) في «ف»: «ما قد كان».

(٢) في «ب»: «شيء عليّهم». وفي «ض، ف، بر»: «شيء».

(٣) في «بر»: + «أجمعين».

(٤) كذا في النسخ والمطبوع، لكن لم يثبت رواية محمّد بن الحسين عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر. وما ورد في الكافي، ح٨٣٤٦، من رواية الكليني، عن محمّد بن الحسين، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، فقد أورده الشّيخ الطوسي في التهذيب، ج٦، ح٣٧٦، ص١٧٩ وفيه: «محمّد بن الحسن» وهو الصواب، يؤيّد ذلك وقوع «محمّد بن الحسين» في سند الكافي، في ابتداء السند من دون أن يكون في السند تعليق؛ لأنّه أوّل خبر مذكور في الباب. وليس محمّد بن الحسين من مشايخ الكليني، بل يروي عنه الكليني بالتوسّط، والواسطة في الأكثر هو محمّد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج١٨، ص٣٧٩.

والمراد من محمّد بن الحسن في ذاك السند هو الكافي الرازي.

والظاهر في ما نحن فيه أيضاً صحّة «محمّد بن الحسن» - كما كان الأمر في الكافي، ح٤٤٦ و٥٤٢ - فإنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص١٤٩، ح١، عن أحمد بن إسحاق - وفي بعض النسخ «إبراهيم بن إسحاق» - عن عبد الله بن حمّاد. ثمّ إنّ الصفّار روى عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد في عددٍ من أسناد بصائر الدرجات، فلاحظ.

وروى أيضاً عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري كتاب مقتل الحسين عليه السلام. راجع: الفهرست للطوسي، ص١٦، الرقم ٩.

(٥) قال الجوهري: «العَيْنُ: الديدبانُ والجاسوس». وقال المجلسي: «علينا عين، استفهام، والعين

فَقُلْنَا: لَيْسَ عَلَيْنَا عَيْنٌ، فَقَالَ: «وَرَبِّ الْكَعْبَةِ وَرَبِّ الْبَنِيَّةِ[١] - ثَلاثَ مَرَّاتٍ - لَوْ كُنْتُ بَيْنَ مُوسَى وَالْخَضِرِ[٢]، لَأَخْبَرْتُهُمَا أَنِّي أَعْلَمُ مِنْهُمَا، وَلَأَنْبَأْتُهُمَا بِمَا لَيْسَ فِي أَيْدِيهِمَا؛ لِأَنَّ مُوسى وَالْخَضِرَ عليهما السلام أُعْطِيَا عِلْمَ مَا كَانَ، وَلَمْ يُعْطَيَا عِلْمَ مَا يَكُونُ[٣] وَمَا هُوَ كَائِنٌ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَقَدْ وَرِثْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وِرَاثَةً»[٤].

---

**رجال السند:**

أحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيى؛ يروي الكليني عن شيخيه العطار، والعاصمي غير

---

الرقيب والجاسوس». الصحاح، ج٦، ص٢١٧٠ (عين)؛ مرآة العقول، ج٣، ص١٢٩.

(١) في حاشية «ج» والبحار والبصائر، ص١٤٩: «البيت». و«البَنِيَّةُ»: الكعبة، وكانت تدعى بَنِيَّةَ إبراهيم عليه السلام؛ لأنّه بناها وكثر قسمهم بربّ هذه البنيّة. راجع: النهاية، ج١، ص١٥٨ (بنا).

(٢) «الخضر» بفتح الخاء وكسر الضاد هو قراءة أهل العربيّة، نعم يجوز في العربيّة كسر الخاء وسكون الضاد، وهو أفصح عند الجوهري، وتخفيف لكثرة الاستعمال عند الفيّومي. راجع: الصحاح، ج٢، ص٦٤٨؛ لسان العرب، ج٤، ص٢٤٨؛ المصباح المنير، ص١٧٢ (خضر). الصحاح، ج٢، ص٦٤٨ (خضر).

(٣) يشكل على هذه الرواية بأنّ الخضر عليه السلام كان عالماً بما يكون أيضاً؛ حيث أخبر بما يفضي إليه أمر الغلام الذي قتله.

أجاب المجلسي بأنّ المراد جميع ما يكون، أو المراد به الأمور المتعلّقة بما سيكون ومتعلّق ذلك الأمر كان الغلام الموجود. وقال المحقّق الشعراني: الجواب أنّ الرواية ضعيفة؛ لأنّ إبراهيم بن إسحاق الأحمر كان ضعيفاً، غالياً، لا يعبأ به، ومحمّد بن الحسين في الأسناد مصحّف، والظاهر أنّه محمّد بن الحسن الصفّار. راجع: مرآة العقول، ج٣، ص١٢٩؛ شرح المازندراني، ج٦، ص٣٩.

(٤) بصائر الدرجات، ص١٤٩، ح١، عن أحمد بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد؛ وفيه، ص٢٥٠، ح٣ و٤، بسند آخر، عن عبد الله بن حمّاد إلى قوله: «ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما»؛ دلائل الإمامة، ص١٣٢، بسنده، عن عبد الله بن حمّاد؛ الوافي، ج٣، ح١١٦٩، ص٦٠٠؛ البحار، ج١٣، ح٢٠، ص٣٠٠.

مـرة مجتمعين، عن محمّد بن الحسـن الصفـار، صاحب البصائر، وكلاهمـا ممن مرَّ سرد أحوالهـم؛ فمحمّـد بن يحيى هو أبـو جعفر الأشـعري، العربي، القمي، العطار، شّـيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[١]؛ وأحمد بن محمّد هو أبو عبد الله العاصمي، كوفي، سكن بغداد، قال النجاشي: «كان ثقة في الحديث، سـالماً، خيراً». وقال الشّـيخ: «ثقة في الحديث، سالم الجنبة»، وهو من الثامنة[٢]؛ وهما يرويان معًا عن محمّد بن الحسن وهو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشـاعرة، قمـي، يلقب ممولة، كان وجهـا في أصحابنا القميين، ثقـة، عظيم القدر، راجحـا، قليل السـقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سـنة (٢٩٠هـ)[٣]، ولذلك فإن ورد محمّد بن الحسـين في هذا الموضع فهو تصحيف لا ريب فيه، فإن محمّد بن الحسـين وهو ابن أبي الخطّـاب، ممن لا يروي عن الأحمري، وأن تلك الروايـة رواها الصفّار عن الأحمري؛ وإبراهيم بن إسـحاق، هو الأحمري، النهاوندي، ضعيف، متهم في دينه، مرتفع القول، بقي حيّاً بعد سنة (٢٦٩هـ)، وهو من السابعة[٤]؛ وعبد الله بن حمّاد الأنصاري، ليس بذاك، يلاحظ من متابعة أسناده أنه يكثر فيها تواجد الضعفاء والغلاة، وهو مؤشر سلبي، كما يتبين للباحث في سلاسل الأسناد، وحتى هذا السـند؛ فإنه يروي عنه النهاوندي الضعيف، وهو من السادسـة[٥]؛ وسـيف التمار هو سيف بن سليمان، التمار، أبو الحسن الكوفي، ثقة، من الخامسة، سيأتي تفصيله.

**٥ سيف التمار:**

هو سيف بن سليمان التمار، من الخامسة، ممن اتفق - العامة والخاصة - على وثاقتهم.

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج٤، ح٤٤٦.

(٣) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٤) ينظر: ج١، ح٨، ص١٦٠

(٥) ينظر: في هذا الجزء ح٥٥٩.

ذكره البرقي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وقال: «سيف التمار، كوفي»[١]. وكذا ما في رجال الشّيخ سيف بن سليمان التمار، كوفي[٢]، وعدّ ابنه الحسن أيضاً فيهم[٣]، وقال في الفهرست: «سليمان التمار، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حُميد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عنه»[٤]. ولعل مصدر الشّيخ كتاب حُميد، والسند فيه سقط لا ريب، ولعل ابن سماعة يروي عنه بواسطة صفوان بن يحيى.

وقال النجاشي: «سيف بن سليمان التمار، أبو الحسن، كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة، وابنه الحسن بن سيف، روى عنه الحسن بن عليّ بن فضال. له كتاب. أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن يوسف بن إبراهيم، قال: حدّثنا محمّد بن أبي حمزة، عن سيف التمار بكتابه»[٥].

وهنا يروي عنه محمّد بن أبي حمزة، وهو من الخامسة، وذكر النجاشي أنه من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، والمفروض رواية السادسة لكتابه وليس الخامسة، بل يكثر في الأسناد الموثوقة رواية السادسة عنه.

ولكن ابن شاهين المتوفى (٣٨٥هـ) ذكر: «سيف بن سليمان التمار، ثقة، من كبار أصحاب أبي جعفر»[٦]. والمقصود بأبي جعفر الإمام الباقر عليه السلام. مما يجعله من الرابعة، وتقبل رواية الخامسة عنه، ولكن ذلك محل نظر؛ لأن الرجل الذي في الروايات ممن تروي عنه السادسة، كمحمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، والحسن بن محبوب، وهو يروي عن الرابعة، كأبي بصير وزرارة، وعن أبي عبد الله عليه السلام، فهو من الخامسة،

---

(١) الرجال، البرقي، ص٤١.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص٢٢٢، ت٢٩٦٧.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٨١، ت٢١٧٤.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص١٣٩، ت٣٣٢.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٨٩، ت٥٠٥.

(٦) تاريخ أسماء الثقات، عمر بن شاهين، ص١٠٥.

الذيـن لم يدركوا أبا جعفر الباقر عليه السلام، بل أدركوا ابنه جعفر بن محمّد عليه السلام. ولعل التوهم بزيـادة التكنية بالأب فيه، وأما سـند النجاشي فهو غير مقبـول ألبتة، فكيف يروي ابن عقدة بواسـطة واحدة عن محمّد بن أبي حمزة وهو من الخامسة، وابن عقدة من المعمرين الذين وافاهم الأجل في العقد الثالث، بعد سنة (٣٠٠هـ)!

**تحقيق الصدور:**

يلاحظ أن صياغة الحديث والقصة تناسب روايات الضعفاء، مع وجود النهاوندي وابن حمّاد، فالتشـكيك يكون كبيرا جدا في صدورها، خاصة أنها لا تشابه بقية روايات سـيف التـمار الثقة، كما لو وضعتهـا جنبا إلى جنب، فـلا وثوق بصدورهـا ألبتة، حتّى لـو صح مضمونها، لكـن حكاية تلك القصة يـكاد يكون الوثوق بعـدم صدورها هو الأقرب. قال العلاّمة المجلسي أن السند ضعيف[١].

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٢٩.

**٦٨١/ ٢. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَعِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ الأعلى وَأَبُو عُبَيْدَةَ[١] وَعَبْدُ اللهِ بْنُ بِشْرٍ الْخَثْعَمِيُّ: سَمِعُوا أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي الْجَنَّةِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي النَّارِ، وَأَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ». قَالَ: ثُمَّ مَكَثَ هُنَيْئَةً[٢]، فَرَأى أَنَّ ذلِكَ كَبُرَ عَلى مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ[٣]، فَقَالَ: «عَلِمْتُ ذلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ[٤] - يَقُولُ: فِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ[٥]»[٦].**

---

(١) الخبر رواه الصفّار تارةً في بصائر الدرجات، ص١٤٧، ح٢، بسنده، عن يونس بن يعقوب، عن الحسن بن المغيرة - وفي بعض النسخ «الحارث بن المغيرة»، وهو الصواب - عن (وخ ل) عبد الأعلى وعبيدة بن بشير (بشر خ ل) قال: قال أبو عبد الله عليه السلام. وأخرى في ص١٤٨، ح٥، بسند آخر عن يونس، عن الحارث بن المغيرة، وعدّة من أصحابنا فيهم عبد الأعلى وعبيدة بن عبد الله بن بشر الخثعمي وعبد الله بن بشير سمعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول. وثالثة في ص١٤٨، ح٦، بسند ثالث عن يونس بن يعقوب، عن الحارث بن المغيرة وعبيدة وعبد الله بن بشر الخثعمي سمعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول. ولم يرد «أبو عبيدة» في المواضع المذكورة، كما أنّ «عبد الله بن بشر الخثعمي» غير مذكور في كتب الرجال، بل المذكور في أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الطوسي، ص٢٤٣، الرقم ٣٣٦٥ هو عبيد بن عبد الله بن بشر الخثعمي الكوفي، وقال بعضهم: عبيدة. فعليه يحتمل أن يكون الصواب في ما نحن فيه، وفي موضعين من البصائر: «عبيد -أو عبيدة - بن عبد الله بن بشر الخثعمي»، فتأمّل.

(٢) قال الفيّومي: «الهَنُ، كناية عن كلّ اسم جنس، والأنثى هَنَةٌ، ولامها محذوفة. ففي لغة هي هاء فيُصَغَّر على هُنَيْهَة، ومنه يقال: مكث هُنَيْهَةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واو فيصغّر في المؤنّث على هُنَيَّة. والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له». وجعلها المجلسي تصغير هِنْوٍ بمعنى الوقت، والتأنيث باعتبار ساعة، راجع: المصباح المنير، ص٦٤١ (هن)؛ مرآة العقول، ج٣، ص٤٩.

(٣) في «ف»: «عنه».

(٤) في «ج»: «تعالى». وفي «ض»: - «عزّ وجلّ». وفي «ف»: «جلّ وعزّ». وفي «بف»: «تبارك وتعالى».

(٥) إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل(١٦): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٦) بصائر الدرجات، ص١٤٨، ح٥، عن أحمد بن محمّد؛ وفيه، ح٦، بسنده عن محمّد بن سنان؛

**رجال السند:**

العـدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنـة، ممن يوثق بنقلهم، ومـرَّ بيان الـكلام في ذلك[١]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسـى الأشـعري، كما يظهر مـن الإطلاق، وهو أبو جعفر الأشـعري، ثقة، جليل القدر، شّـيخ قـم وكبيرها، توفي بعد سـنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[٢]؛ ومحمّد بن سنان هو الزاهري الذي بينا وثاقته في نفسـه، والخوف من تدليسـه في الأسـناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشـايخه، في بحث مفصل، توفي سـنة (٢٢٠هـ)، من السادسـة[٣]؛ ويُونُس بْنِ يَعْقُوبَ هو أبو عليّ، يونس بن يعقوب بن قيس الجلاب، البجلي الدهني، كما عن النجاشي، من ثقات الخامسـة، توفي في حدود العقد التاسـع بعد المائة[٤]. وهو يروي هنا عن عدّة من مشايخه، من الرابعة، وهم:

الحارث بن مغيرة هو أبو عليّ النصري، من بني نصر بن معاوية، بصري، بيّاع للزطي، وثَّقَه النجاشي مكرراً، وفيه مدح في الاختيار، ورواية صحيحة في عظم شـأنه، وهو من الرابعـة عـلى الصحيح[٥]؛ وعبد الأعلى مولى آل سـام هو ابن أعين، مولى آل سـام، أبي

---

وفيـه، ص١٤٧، ح٢، بسـنده، عن يونس بن يعقوب، عن الحسـن بن المغـيرة، عن عبد الأعلى وعبيدة بن بشير؛ وفيه، ح٣، بسنده، عن يونس، عن عبد الأعلى بن أعين؛ وفيه، ص٢١٧، ح٢، بسـنده عن عبد الأعلى، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. وفيـه أيضاً، ص١٤٨، ح٢؛ والكافي، كتـاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسـنّة...، ح١٩٠؛ وكتـاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا...، ح٦١٣، بسند آخر مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٧٠، ص٦٠٠.

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) ينظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٤) ينظر: ج٤، ح٥٣٨.

(٥) ينظر: ج٢، ح٦٦، ص٢٣٩.

الصباح، ذكره المفيد في رسالته العددية في الفقهاء الأعلام، وهو من صغار الرابعة[١]؛ وأبو عبيدة هو زياد بن عيسى الحذّاء، مولى، كوفي، ثقة، كما عن النجاشي وابن فضال، ثقة، صحيح، كما عن سعد بن عبد الله، وعن العقيقي العلوي أنه كان حسن المنزلة عند آل محمّد، زامل أبا جعفر عليه السلام للحج، حضر أبو عبد الله عليه السلام قبره، ودعا له، وهو أيضاً من الرابعة[٢]، ولعل الصواب أن التكنية بالأب زائدة، وأنه عبيدة الآتي، وهو يروي مع أبيه هنا عن أبي عبد الله عليه السلام، فيكون من ضمن الجالسين الذين سمعوا الحديث. وَيبقى الكلام في عنوان عَبْد الله بْنُ بِشْرٍ الْخَثْعَمِيُّ.

## ٥ عَبْد الله بْنُ بِشْرٍ الْخَثْعَمِيُّ:

هذا الموضع تختلف النسخ والكتب في نقل السند، وقد ذكرها في هامش تحقيق النسخة المعتمدة، ولكن الظاهر أن الصواب في الرواية أنها عن مجموعة فيهم عبيدة وأبيه عبد الله بن بشر، فالصحيح أنها عن يونس بن يعقوب عن الحارث بن المغيرة، وعدّة من أصحابنا منهم عبد الأعلى وعبيدة وعبد الله بن بشر الخثعمي.

وعبيدة ذكره ابن ماكولا المتوفى (٤٧٥هـ) وقال عنه: «عبيدة بن عبد الله بن بشر الخثعمي، كوفي، روى عن جعفر بن محمّد، وعن أبيه عبد الله بن بشر»[٣].

وذكره عندنا الشّيخ في رجال أبي عبد الله عليه السلام وقال: «عبيد بن عبد الله بن بشر الخثعمي الكوفي، وقال بعضهم: عبيدة».

وأما والده فلخص المزي حاله، وقال: «عبد الله بن بشر الخثعمي، أبو عمير، الكوفي الكاتب، والد عمير بن عبد الله. روى عن: جبلة بن حممة، وعروة البارقي، وأبي زرعة بن عمرو بن جرير. روى عنه: ابن ابنه بشر بن عمير بن عبد الله بن بشر، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وابنه عمير بن عبد الله بن بشر الخثعمي. قال أبو

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٨٨، ص٧٢٨.

(٢) ينظر: ج٢، ح٦٢، ص٢١٩.

(٣) إكمال الكمال، ابن ماكولا، ج٦، ص٣٩.

حاتم: شيخ، كان كاتب شّيخ كان لشعبة. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. روى له الترمذي والنسائي»[1]. هذا ملخص ما نعرفه عنهما، والأمر ليس بذلك الوضوح.

## تحقيق الصدور:

قد يكون السند ضعيفا بعدم وثاقة ما ينقله محمّد بن سنان، مع وثاقته هو كما بيناه في ترجمته، فيكون السند ضعيفاً، قال العلّامة المجلسي: «ضعيف على المشهور»[2]، ويقصد قدست نفسه أنه كذلك بمحمّد بن سنان؛ إذ تعدد الرجال في الرابعة، وفيهم من هو ثقة يغني عن جهالتنا بالخثعمي، أو ابنه.

لكن هذه الرواية ومضامينها مروية بأسناد أخرى إلى عبد الأعلى بن أعين في موارد أخرى، وتعدد الأسناد يوجب الوثوق بصدورها، فلا ضير من القول باعتبارها وفق ذلك.

---

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج١٤، ص٣٣٩، ت٣١٨٣.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣٠.

٦٨٢/ ٣. عليّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أحمد بْنِ محمد بْنِ أبي نَصْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ جَمَاعَةَ بْنِ سَعْدٍ الْخَثْعَمِيِّ[١]، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْمُفَضَّلُ عِنْدَ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، فَقَالَ لَهُ الْمُفَضَّلُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، يَفْرِضُ اللهُ طَاعَةَ عَبْدٍ عَلَى الْعِبَادِ وَيَحْجُبُ[٢] عَنْهُ خَبَرَ السَّمَاءِ؟ قَالَ: «لَا، اللهُ أَكْرَمُ وَأَرْحَمُ وَأَرْأَفُ بِعِبَادِهِ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةَ عَبْدٍ عَلَى الْعِبَادِ، ثُمَّ يَحْجُبَ عَنْهُ خَبَرَ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاءً»[٣].

---

**رجال السند:**

عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن إبراهيم، علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شّيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة عين، من الثامنة[٤]؛ وسهل بن زياد هو أبو سعيد الآدمي، الرازي، شهد أحمد الأشعري عليّه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، ضعفه النجاشي، وضعفه الشّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جدا عند نقاد الأخبار، لكنه وثّقه في الرجال، ذهبنا لضعفه، وهو من السابعة[٥]؛ وأحمد

---

(١) الخبر رواه النعماني في كتابه الغيبة، ص٣٢٦، ح٤ بسنده عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن جماعة الصائغ، مع زيادة. وجماعة الصائغ، هو جماعة بن سعد الجعفي المذكور في الرجال لابن الغضائري، ص٤٦، الرقم ٢٣، والمذكور في بعض نسخه «الخثعمي» بدل «الجعفي». فالظاهر وقوع التصحيف في أحد اللقبين: الجعفي والخثعمي.

(٢) في «ب» والبصائر، ص١٤٤، ح١: «ثمّ يحجب». وفي «ض»: «فيحجب».

(٣) بصائر الدرجات، ص١٤٤، ح١، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن سماعة بن سعد الخثعمي. الغيبة للنعماني، ص٣٢٦، ح٤، بسنده عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن جماعة الصائغ، مع زيادة. وفي بصائر الدرجات، ص١٤٥-١٤٦، ح٥ و٦، بسند آخر من قوله: «الله أكرم وأرحم» مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٧١، ص٦٠١.

(٤) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٥) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

بن محمّد بن أبي نصر هو أبو جعفر، السكوني، وقيل: أبو عليّ، السكوني، أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، مولى، كوفي، جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة عند الرضا عليه السلام، بل والجواد عليه السلام، كما عن النجاشي، هو أحد الثلاثة الثقات الذين اشتهر أنهم لا يروون إلا عن الثقات، وأحد أصحاب الإجماع، قال ابن النديم: «من علماء الشيعة»، توفي سنة (٢٢١ هـ)، وهو من السادسة[١]؛ وعبد الكريم هو عبد الكريم بن عمرو بن صالح، الخثعمي، المعروف بلقب كرَّام، ثقة عين، واقفي خبيث، وهو من الخامسة، ومرَّ فيه بحث من المفيد مراجعته[٢]. ويبقى الكلام في جَمَاعَةَ بْنِ سَعْدٍ الخَثْعَمِيِّ.

### ○ جَمَاعَةَ بْنِ سَعْدٍ الخَثْعَمِيُّ:

لا يبعد أن يكون الاسم مصحفا، وأن الصحيح أنه الجعفي، وليس الخثعمي؛ فإن تصحيف أحدهما بالآخر سهل، ويرد في العديد من الموارد، وهذا الرجل ممن نقل العلّامة وابن داود عن ابن الغضائري تضعيفه، وأنه من جماعة الخطابية وقتل معهم، مما يعني أنه قتل سنة (١٣٨هـ) في الحادثة المعروفة. وذكر بعض المعاصرين أنه قتل مع ابن أبي الخطّاب سنة (١٤٣هـ)[٣]، وهو غلط ناشئ من الخلط بين أبي الخطّاب الأباضي الذي ثار في البصرة وقتله العباسيون سنة (١٤٣هـ)، وبين أبي الخطّاب ابن أبي زينب مقلاص، رأس الفرقة الخطابية، ومؤسسها في الكوفة، والمعلوم أن الخطابية قتلهم عامل المنصور على الكوفة، وهو عيسى بن موسى سنة (١٣٨هـ).

قال العلّامة الحليّ - ويظهر أنه عن ابن الغضائري كما في مجمع الرجال -: «جماعة بن سعد الجعفي الصائغ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، خرج مع أبي الخطّاب وقتل، وهو ضعيف في الحديث، ومذهبه كما ذكرت»[٤].

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٢٨، ص٥٨١.

(٢) ينظر: ج٤، ح٤٦٦.

(٣) الفائق في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، عبد الحسين الشبستري، ج١، ص٣٠٧.

(٤) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحلي، ص٣٣٢..

وقال ابن داود: «جماعة بن سعد الجعفي الصايغ (غض) ليس بشيء، له عدّة أحاديث، خرج مع أبي الخطّاب وقتل»[١].

وفي لسان الميزان: «جماعة بن عبد الرحمن الصائغ، الكوفي، ذكره الطوسي في رجال الشيعة، وقال الكشي: كان صدوقاً، وله رواية عن جعفر الصادق، ومعرفة بحديث أصحابه، وكانت له حلقة، وصحب أبان بن تغلب وغيره»[٢].

نعم ذكر الشّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام «جماعة بن عبد الرحمن الصائغ، الكوفي»[٣]. لكن ليس في الكشي ما ذكره، وسبق أن بيّنا عدم إمكان الاعتماد على ما ينقله ابن حجر عن كتبنا؛ لأنه اعتمد نسخة غريبة مخلوطة، منسوبة لابن أبي طي، وقد جاء في أوصافه الكثير من الغلط والخلط. هذا على فرض اتحاده مع الراوي في مرويتنا.

## تحقيق الصدور:

الرواية ضعيفة السند، وكل أسنادها في غير مصدر ضعيفة أيضاً، وهي من مصدر خطابي واحد، تتكئ على المفضل ومنزلته، وهذا ما كان يرشد إليه الخطابيون، ولذا لا يوثق بصدورها ألبتة. قال العلّامة المجلسي: «في الرجال جماعة بن سعد الجعفي، وضعفه ابن الغضائري»[٤].

---

(١) رجال ابن داود، ابن داود الحلي، ص٢٣٦.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص١٣٤.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٧٨، ت٢١٢٦.

(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص١٣٠.

٦٨٣/ ٤ . مُحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ ضُرَيْسٍ الْكُنَاسِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ - وَعِنْدَهُ أُنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ -: «عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ يَتَوَلَّوْنَا[1]، وَيَجْعَلُونَا أَئِمَّةً، وَيَصِفُونَ أَنَّ[2] طَاعَتَنَا مُفْتَرَضَةٌ[3] عَلَيْهِمْ كَطَاعَةِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله[4]، ثُمَّ يَكْسِرُونَ حُجَّتَهُمْ، وَيَخْصِمُونَ أَنْفُسَهُمْ[5] بِضَعْفِ قُلُوبِهِمْ، فَيَنْقُصُونَا حَقَّنَا[6]، وَيَعِيبُونَ ذلِكَ عَلى مَنْ أَعْطَاهُ اللهُ بُرْهَانَ حَقِّ مَعْرِفَتِنَا وَالتَّسْلِيمَ لِأَمْرِنَا؛ أَتَرَوْنَ أَنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - افْتَرَضَ طَاعَةَ أَوْلِيَائِهِ عَلى عِبَادِهِ، ثُمَّ يُخْفِي عَنْهُمْ أَخْبَارَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَيَقْطَعُ عَنْهُمْ مَوَادَّ[7] الْعِلْمِ فِيمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِمَّا

(١) في «ف، بح»: «يتوالونا». وفي البصائر: «يتولّوننا ويجعلوننا». قال في النحو الوافي، ج١، ص١٦٣: «وهناك لغة تحذف نون الرفع - أي نون الأفعال الخمسة - في غير ما سبق، وبها جاء الحديث الشريف «لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا...» وليس من السائغ اتّباع هذه اللغة في عصرنا ولا محاكاتها، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في النصوص القديمة». وعليه فلا بأس بحذف النون بدون الإدغام، وله نظائر كثيرة فيما مرَّ وما يأتي.

(٢) في «ف» والبصائر: «بأنّ».

(٣) في حاشية «بر»: «مفروضة».

(٤) في البصائر: «عليهم مفترضة كطاعة الله».

(٥) «يَخْصِمُونَ أنفسهم»، أي يغلبونها في الخصومة، والخُصومة مصدر خَصَمْتُه إذا غلبته في الخصام. ويقال أيضاً: خاصَمَه خِصاماً ومخاصمة فخَصَمَه يَخْصِمه خصماً، أي غلبه بالحجّة. راجع: لسان العرب، ج١٢، ص١٨٠ و١٨٢ (خصم).

وقال في المرآة: «ثمّ يكسرون حجّتهم، أي على المخالفين؛ لأنّ حجّتهم على المخالفين أنّ إمامهم يعلم ما لا يعلم إمامهم، ولابدّ أن يكون الإمام كاملاً في العلم، وإمام المخالفين ناقص جاهل؛ فإذا اعترفوا في إمامهم أيضاً بالجهل كسروا وأبطلوا حجّتهم وخصموا أنفسهم، أي قالوا بشيء إن تمسّك به المخالفون غلبوا عليهم، فإنّ لهم أن يقولوا: لا فرق بين إمامنا وإمامكم». مرآة العقول، ج٣، ص١٣١.

(٦) «فينقصونا حقّنا»، إمّا مأخوذ من النقص المتعدّي إلى مفعولين، أو «حقّنا» بدل من الضمير.

(٧) «المَوادّ»: جمع المادّة، وهي الزيادة المتّصلة. والمراد: ما يمكنهم استنباط علوم الحوادث والأحكام

فِيهِ قِوَامُ دِينِهِـمْ؟». فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ قِيَامِ عليّ بْنِ أبي طَالِبٍ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهم السلام، وَخُرُوجِهِمْ وَقِيَامِهِمْ بِدِينِ الله عَزَّ ذِكْرُهُ، وَمَا أُصِيبُوا مِنْ قَتْلِ[1] الطَّوَاغِيتِ إِيَّاهُمْ وَالظَّفَرِ بِهِمْ حتَّى قُتِلُوا وَغُلِبُوا؟ فَقَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا حُمْـرَانُ، إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذلِكَ عَلَيْهِمْ، وَقَضَاهُ، وَأَمْضَاهُ، وَحَتَمَهُ عَلى سَبِيلِ الِاخْتِيَارِ[2]، ثُمَّ أَجْرَاهُ، فَبِتَقَدُّمِ عِلْمٍ إليهم مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله قَامَ عليّ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عليهم السلام، وَبِعِلْمٍ صَمَتَ مَنْ صَمَتَ مِنَّا؛ وَلَوْ أَنَّهُمْ يَا حُمْرَانُ حَيْثُ نَزَلَ بِهِمْ مَا نَزَلَ مِنْ أَمْرِ[3] الله - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِظْهَارِ الطَّوَاغِيتِ عَلَيْهِمْ، سَـأَلُوا اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَدْفَـعَ عَنْهُمْ ذلِكَ، وَأَلَحُّوا عَلَيْهِ[4] فِي طَلَبِ إِزَالَةِ مُلْكِ[5] الطَّوَاغِيتِ وَذَهَابِ مُلْكِهِمْ، إذا لَأَجَابَهُمْ، وَدَفَعَ ذلِكَ عَنْهُمْ، ثُمَّ كَانَ انْقِضَاءُ مُدَّةِ الطَّوَاغِيتِ وَذَهَابُ مُلْكِهِمْ أَسْرَعَ مِنْ سِـلْكٍ[6] مَنْظُومٍ انْقَطَعَ فَتَبَدَّدَ[7]، وَمَا كَانَ ذلِكَ الَّـذِي أَصَابَهُمْ[8] - يَا حُمْرَانُ -

---

وغيرهما منه ممّا ينزل عليّهم في ليلة القدر وغيرها. راجع: مرآة العقول، ج٣، ص١٣٢؛ الصحاح، ج٢، ص٥٣٧ (مدد).

(١) في البصائر: «قبل».

(٢) في «ج»، وحاشية «بح»: «الاختبار». وفي الكافي ح٧٤٤، والبصائر: - «على سبيل الاختيار».

(٣) في «ب، بس»: - «أمر».

(٤) «ألحّوا عليّه»، أي لَزِمُوه وأصرّوا عليّه. يقال: ألحّ على الشيء إذا لَزِمَهُ وأصرّ عليّه. راجع: النهاية، ج٤، ص٢٣٦ (لحح).

(٥) في «ب، بح»: «تلك».

(٦) قال الجوهري: «السِلْكُ: الخيط». وقال ابن منظور: «السِلْكَة: الخيط الذي يخُاط به الثوب، وجمعه سِلْكٌ وأسْلاكٌ وسُلُوكٌ، كلاهما جمع الجمع». راجع: الصحاح، ج٤، ص١٥٩١؛ لسان العرب، ج١٠، ص٤٤٣ (سلك).

(٧) «فتبدّد»، أي تفرّق، يقال: بَدَّهُ يَبُدُّهُ بَدّاً: فرّقه. والتبديد: التفريق، يقال: شملٌ مُبَدَّدٌ، وتبدّد الشيء، أي تفرّق. راجع: الصحاح، ج٢، ص٤٤٤ (بدد).

(٨) في البصائر: + «من ذلك».

لِذَنْبٍ اقْتَرَفُوهُ[١]، وَلاَ لِعُقُوبَةِ مَعْصِيَةٍ خَالَفُوا اللهَ فِيهَا، وَلكِنْ لِمَنَازِلَ وَكَرَامَةٍ مِنَ اللهِ أَرَادَ[٢] أَنْ يَبْلُغُوهَا؛ فَلاَ تَذْهَبَنَّ بِكَ الْمَذَاهِبُ فِيهِمْ[٣]»[٤].

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري، العطار، قمي، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، شّيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[٥]؛ وأحمد بن محمّد الظاهر أنه أبو جعفر الأشعري، القمي، شّيخ القميين وفقيههم ووجههم، غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر: شّيخ الرافضة بقم، والرجل بقي حيّا سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[٦]؛ وابن محبوب هو الحسن بن محبوب السراد، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثّقه الشّيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلّة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة[٧]؛ وابن رئاب هو أبو الحسن، علّي بن رئاب، مولى جرم، وقيل: مولى بني سعد بن بكر، طحان، كما عن النجاشي. كوفي، ثقة، جليل

---

(١) «اقترفوه»، أي عملوه واكتسبوه، يقال: قَرَفَ الذنبَ وغيره يَقْرِفه قَرْفاً واقترفه، أي اكتسبه، والاقتراف: الاكتساب، واقترف ذنباً، أي أتاه وفعله. راجع: لسان العرب، ج٩، ص٢٨٠ (قرف).

(٢) في الوافي: + «الله».

(٣) في «ض»: «بهم».

(٤) الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمة ﷺ لم يفعلوا شيئاً...، ح٧٤٤ من قوله: «فقال له حمُران: جعلت فداك، أرأيت ما كان من» إلى قوله: «وبعلمٍ صَمت مَن صَمَتَ منّا». بصائر الدرجات، ص١٢٤، ح٣، عن أحمد بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١١٧٤، ص٦٠٢.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٧) ينظر: ج١، ح:١ ص٣٨.

القدر، كما عن الشّيخ، أستاذ الحسن بن محبوب، وهو من الخامسة[١]؛ وضَرُيْس هو الْكُنَاسِيِّ نسبة لكناسة الكوفة، وهو ضريس بن عبد الملك بن أعين، أبو عمارة الشيباني، مولى، كوفي، ثقة، خير، فاضل، من صغار الرابعة[٢].

**تحقيق الصدور:**

سند الرواية صحيح لا غبار عليّه، وكذا وصفه العلّامة المجلسي بالصحة[٣]

(١) ينظر: ج٢، ح٩٩. ص٤٥٦.

(٢) ينظر: في هذا الجزء، ح٦٠٤.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣١.

**٦٨٤/ ٥. عَـلِيّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عليّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ هِشَـامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام بِمِنى عَنْ خَمْسِمِائَةِ حَرْفٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَأَقْبَلْتُ أَقُولُ[١]: يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ: «قُلْ كَـذَا وَكَذَا». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هذَا الْحَلَالُ وَهذَا[٢] الْحَرَامُ أَعْلَمُ أَنَّكَ صَاحِبُهُ، وَأَنَّكَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ، وَهذَا هُوَ الْكَلَامُ، فَقَالَ لِي: «وَيْكَ[٣] يَا هِشَـامُ، لَا يَحْتَـجُّ اللهُ[٤] - تَبَارَكَ وَتَعَالى - عَلى خَلْقِهِ بِحُجَّـةٍ لاَ يَكُونُ عِنْدَهُ كُلُّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ»[٥].**

---

## رجال السند:

عليّ بن إبراهيم صاحب التفسـير، أبو الحسـن القمي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، من الثامنة، بقي إلى (٣٠٧هـ)[٦]؛ وأبوه إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، موثوق به عند الجميع، وهو من السـابعة[٧]؛ وعلّي بْنِ مَعْبَدٍ هو علّي بن معبد بن

---

(١) في «ج»: «فأقول».

(٢) في «ض، بح، بس»: - «هذا».

(٣) في «ب، ج، ض، ف، بـح، بـر، بـس»: - «ويـك». وفي الـوافي: «ويسـك»، وقال فيـه: «ويس، كلمة تسـتعمل في موضع رأفة واستملاح، وليسـت هذه الكلمة في بعض النسخ». وفي البصائر والأمالي: «وتشكّ».

(٤) في «ب، ض، ف، بـح، بـر، بس، بف» والوافي والمرآة والبصائر والأمالي: «يحتجّ الله» بدون «لا». وقال في الوافي والمرآة: «يحتجّ الله» استفهام إنكار.

(٥) بصائر الدرجات، ص١٤٣، ح٣، عن إبراهيم بن هاشـم وفيه: «... فقال لي: وتشـكّ يا هشـام، مـن شـكّ أنّ الله يحتجّ على خلقه بحجّة لا يكون عنده كلّ مـا يحتاجون إليه فقد افترى على الله». الأمالي للطوسي، ص٤٦، المجلس ٢، ح٢٤، بسنده عن هشام بن الحكم؛ الوافي، ج٣، ح١١٧٣، ص٦٠١.

(٦) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٧) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

نوح، بغدادي، ذكره النجاشي والشّيخ، ولم يوثقاه، وروت عنه معظم السابعة، ولم نجد فيهم رواية أحمد الأشعري عنه، وهو من صغار السادسة[١]. وهشام بن الحكم، أبو محمّد، الكندي ولاءً، الشيباني منزلاً، مولده الكوفة، ونشأ في واسط، وتجارته ببغداد، ثم انتقل إليها آخر عمره سنة (١٩٩هـ)، ونزل قصر وضاح، وهو ثقة، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، وذكر الشّيخ أنه من خواص الإمام الكاظم عليه السلام، ومدحه، وهو من الخامسة[٢].

## تحقيق الصدور:

الرواية قاصرة السند؛ لمكان عليّ بن معبد، ورويت في مصادر عدّة، وكلها عن عليّ بن معبد، وما في أمالي الشّيخ (عليّ بن سعيد) فهو أيضاً تصحيف لعليّ بن معبد، ورويت في البصائر وغيرها من كتب الحديث وفي اختيار معرفة الرجال.

قال العلّامة المجلسي: «مجهول»[٣]، ويقصد بالجهالة جهالته بعلّي بن معبد.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٧١، ص٢٥٢.

(٢) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٤.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣٣.

**٦٨٥ / ٦ . محمّد بْنُ يَحْيى، عَـنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْـدِ الْعَزِيزِ، عَنْ محمّد بْـنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أبي حَمْزَةَ، قَالَ: سَـمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُـولُ: «لَا وَالله، لَا يَكُونُ عَـالِمٌ[١] جَاهِلًا أَبَداً: عَالِماً بِشْيَ ءٍ، جَاهِلًا بِشْيَ ءٍ». ثُـمَّ قَالَ: «اللهُ أَجَلُّ وَأَعَزُّ[٢] وَأَكْرَمُ مِـنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةَ عَبْدٍ يَحْجُبُ[٣] عَنْهُ عِلْمَ سَـمَائِهِ وَأَرْضِـهِ»، ثُمَّ قَالَ: «لاَ يَحْجُبُ ذلِكَ عَنْهُ[٤]»[٥].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى فهو أبو جعفر، الأشعري، العطار، ثقة عين، شّيخ أصحابنا في زمانه، قمي، تـوفي قرابة (٣٠٠هـ)، وهو مـن الثامنة[٦]؛ وأحمد بن محمّد مشـترك بين أحمد بن محمّد بن خالد البرقي وأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، نعم ظاهر الإطلاق انصرافه إلى أحمد بن محمّد بن عيسـى الأشـعري، وهـو أبو جعفر الأشـعري، القمي، ثقة، كبير أصحابنـا القميـين، ووجههم وفقيههم، من السـابعة، ولد في بعد المائتـين، وتوفي بعد سـنة (٢٧٤هـ)[٧]؛ وعمر بن عبد العزيز هو أبو حفـص، زحل البصري، مخلط، يروي

---

(١) قـال في المرآة: «لا يكـون عالمٌ، أي من وصفه الله في كتابه بالعلـم، أو عالم افترض الله على الناس طاعته، أو من يستحقّ أن يسمّى عالماً. والأوسط أظهر؛ بقرينة آخر الخبر». وحمله المازندراني على الإمام المفترض الطاعة؛ والفيض على العالم على الحقيقة.

(٢) في «ب»: «الله أعـزّ وأجلّ وأعظم وأكرم». وفي حاشـية «بر»: + «وأعظم». وفي حاشـية «بس»: «الله أعظم وأكرم».

(٣) في «بح»: «يحتجب».

(٤) في «ف»: «عنه ذلك».

(٥) بصائـر الدرجات، ص١٤٤، ح٢، عن أحمد بن محمّد... قال: سـمعت أبا عبد الله؛ الوافي، ج٣، ح١١٧٢، ص٦٠١.

(٦) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

المناكير، وليس من الغلاة، كما عن النجاشي والفضل بن شاذان، وهو من السادسة[١]؛ ومحمّد بن الفضيل، فهو الأزدي، بدلالة روايته عن أبي حمزة الثمالي، وهو أبو جعفر، محمّد بن الفضيل الأزدي، عربي، كوفي، ضعيف، يرمى بالغلو، كما عن الطوسي، ولعله هو من عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، روى عنه ابن أبي عمير، والبزنطي، وصفوان [٢]، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيّد البروجردي تتَّئُ في طبقات الكافي أنه من السادسة، واستقرب ذلك في طبقات التهذيب؛ فإن ذلك لا يصح ألبتة، فإن ما ورد عنه من السابعة، كرواية محمّد بن عيسى اليقطيني، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، فهي بالواسطة على الصحيح، كما في بقية أسنادهما إليه، وقد أشرنا إلى ذلك في كتاب الألف[٣]، وهو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جلّ أسناده، وأما أبو حمزة فقد مرَّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار، الثمالي، مولى، كوفي، قال الصدوق: إنه من طي، من نعثل، ولكنه سكن ثمالة فنسب إليهم، وثَّقَه النجاشي والشّيخ والصدوق، وزاد النجاشي: «كان من خيار أصحابنا، وثقاتهم، ومعتمديهم في الرواية والحديث»، وفي شأنه روايات عدّة. وصفه العامة بالوهم في الأخبار، والغلو في التشيع، توفي سنة (١٥٠هـ)[٤].

## تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، خاصة مع توالي زحل، وروايته عن محمّد بن الفضيل الأزدي، فهذا مما يجعل الطريق لإثبات الصدور من السند ممتنعا، ولم نجد طريقا آخر معتدا به لإثبات الصدور، قال العلّامة المجلسي: «مجهول»[٥]، وكان الأوّلى

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٥٤، ص٦٤٢.

(٢) ينظر: ج٣، ح٣٣٩، ص ٣١٨.

(٣) الألف رجل، غيث شبرّ، ص٤٧٨، ت٨٢٠.

(٤) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣٤.

وفق مبانيه قدست نفسه أن يصفه بالضعيف، وليس المجهول. فمع أنه قدست نفسه كان يصف الأسناد التي يرد فيها محمّد بن الفضيل بالمجهول؛ لجهالته عنده، لكن في حال لم يكن في السند غيره ممن يقدح فيه، أما إذا كان في السند ضعيف غيره فإنه يصف السند حينها بالضعيف، ومعلوم أن في هذا السند عمر بن عبد العزيز زحل، والذي وصف قدست نفسه الأسناد التي ليس فيها من يقدح غيره بالضعيف، فكان الأوّلى أن يعبّر في هذا السند بالضعيف.

ومن ناحية ثانية فإنه لا وجه لإطلاق الجهالة على محمّد بن الفضيل الأزدي، مع توصيف الشّيخ إياه بالضعيف صراحة، وأنه ممن يرمى بالغلو، نعم قد يكون وصفه بالجهالة من جهة أن المفيد وثّقه في ذكره في الأعلام الثقات، فيتعارض مع تضعيف الشّيخ، فيتساقطان، وعلى كل تقدير فالوثوق بالرواية وإن كان متعذرا، لكن المضمون ليس غريبا عن الروايات المعتبرة.

## ٤٩ - بَابُ أَنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُعَلِّمْ نَبِيَّهُ عِلْماً إلا أَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَأَنَّهُ كَانَ شَرِيكَهُ فِي الْعِلْمِ عليهما السلام

٦٨٦/ ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ جَبْرَئِيلَ عليه السلام أَتى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله بِرُمَّانَتَيْنِ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله إِحْدَاهُمَا، وَكَسَرَ الْأُخْرى بِنِصْفَيْنِ، فَأَكَلَ نِصْفاً، وَأَطْعَمَ عَلِيّاً عليه السلام نِصْفاً، ثُمَّ قَالَ لَهُ[١] رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: يَا أَخِي، هَلْ تَدْرِي مَا هَاتَانِ الرُّمَّانَتَانِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَمَّا الْأُولى فَالنُّبُوَّةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ؛ وَأَمَّا الْأُخْرى فَالْعِلْمُ، أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ[٢]». فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، كَيْفَ كَانَ يَكُونُ شَرِيكَهُ فِيهِ؟ قَالَ: «لَمْ يُعَلِّمِ[٣] اللهُ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله عِلْماً إلا وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ عَلِيّاً عليه السلام»[٤].

---

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حيّاً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٥]؛

(١) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص٣١٣. وفي المطبوع: - «له».

(٢) في «ف»: + «قال».

(٣) في «ب» والبصائر، ص٣١٢: «لا يعلم».

(٤) بصائر الدرجات، ص٣١٢، ح١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن...، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص٣١٣، ح٤، عن إبراهيم بن هاشم،... عن عبد الله بن سليمان، عن أبي جعفر عليه السلام. وفيه أيضاً، ص٣١٣، ح٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٧٥، ص٦٠٤.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليّه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[١]؛ وابن أبي عمير هو محمّد بن أبي عمير، الراوي الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادي، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، كما عن النجاشي، وحكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء، فولاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام، وقال الشّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشّيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ، وأنه ذكر أيضاً أنه كان وجها من وجوه الرافضة. وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح. وحكى تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة الذين اشتهر أنهم لا يروون إلّا عن الثقات، وأحد أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)[٢]؛ وأما ابن أذينة، فهو عمر بن أذينة، ذكروا أن اسمه محمّد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليّه. وثّقَه الشّيخ، ومدحه النجاشي، قائلا: شّيخ أصحابنا البصريين ووجههم، وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[٣]؛ وعبد الله بن سليمان هو الصيرفي، عبسي، مولى، لم يرد فيه ما يوثقه، وما قد يقال بإمكان توثيقه برواية ابن أبي عمير وأضرابه عنه، فلا يستقيم، فإنه من الرابعة، ولا يمكن للسادسة الرواية عنه[٤]؛ وحُمران بن أعين، أبو الحسن الشيباني، وقيل: أبو حمزة الشيباني، مولى، كوفي، فيه روايات المتحصل منها جلالة قدره، قال سفيان الثوري: عبد الملك وزرارة

---

(١) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣ -١٦٦.

(٢) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٤) ينظر: في هذا الجزء، ح٥٨١.

وحُمران أخوة شيعة، وكان أشدّهم في هذا الأمر حُمران. هو أخو زرارة الأكبر، راوٍ، ونحوي، وقارئ مشهور، توفي قرابة سنة (١٣٠هـ)، جليل القدر، كما يظهر من التتبع، وهو من كبار الرابعة[١].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «مجهول»[٢]، وهو مجهول بعبد الله بن سليمان؛ فإننا لا نعرف عن أمر وثاقته وتقبل حديثه شيئاً، لكن الرواية موثوقة الصدور، فقد رواها الصفّار عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة مضمراً[٣]، وعن محمّد بن عبد الجبار، عن ابن أبي نجران، عن ابن أذينة، عن زرارة مضمراً[٤]، ورواها أيضاً عن محمّد بن عبد الحُميد عن منصور بن يونس عن ابن أذينة عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام[٥]، وروى الكليني تلك الروايات في هذا الباب كما سيأتي.

---

(١) ينظر: ج٣، ح٣٦٦، ص٣٩٤.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣٤.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣١٣، ح٢.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣١٣، ح٥.

(٥) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣١٣، ح٣.

٦٨٧ / ٢. عَـلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَـنِ ابْنِ أبي عُمَيْرٍ، عَـنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَـنْ زُرَارَةَ: عَنْ أبي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «نَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام عَلى رَسُـولِ الله صلى الله عليه وآله بِرُمَّانَتَيْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُمَا، فَأَكَلَ وَاحِـدَةً، وَكَسَرَ الْأُخْرى بِنِصْفَيْنِ، فَأَعْطى عَلِيّـاً عليه السلام نِصْفَهَا، فَأَكَلَهَا، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، أَمَّا الرُّمَّانَةُ الْأُولَى الَّتِي أَكَلْتُهَا فَالنُّبُوَّةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا شَيْءٌ؛ وَأَمَّا الْأُخْرى فَهُوَ الْعِلْمُ، فَأَنْتَ[1] شَرِيكِي فِيهِ»[2].

---

**رجال السند:**

عـليّ بـن إبراهيم هو أبو الحسـن، ثقة في الحديـث، ثبت معتمـد، صحيح المذهب، أضر في آخـر عمره، صاحب التفسـير، قمي، قال ابـن النديم: «من العلـماء الفقهاء»، بقـي حيّاً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسـناد الصدوق، وهـو من الثامنة[3]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشـم، أبو إسـحاق القمـي، كوفي الأصل، يوثق بـه – مع أنه لم يوثق صريحاً – لقرائن، ترحم عليّه ابنه في مقدمة التفسـير، وأكثر عنه في التفسـير، ذكر ابـن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السـابعة[4]؛ وابن أبي عمير هو محمّد بن أبي عمـير، الراوي الشـهير، أبو أحمد الأزدي، من مـوالي المهلب بن أبي صفـرة، بغدادي، جليـل القدر، عظيـم المنزلة فينا وعنـد المخالفين، كما عن النجـاشي، وحكى النجاشي القصـة المعروفة من حبس هارون الرشـيد له، ليدل على أسـماء الشـيعة فصبر، وقيل: حبسـه المأمون ليلي القضاء، فولاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام، وقال الشّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا،

---

(١) في حاشية «ج»: «وأنت».

(٢) بصائر الدرجات، ص٣١٣، ح٢، عن إبراهيم بن هاشـم؛ وفيه، ص٣١٣، ح٥، بسـنده عن ابن أذينة، مع زيادة في آخره؛ الوافي، ج٣، ح١١٧٦، ص٦٠٤؛ البحار، ج١٧، ح١٧، ص١٣٦

(٣) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٤) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣ –١٦٦.

وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشّيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ، وأنه ذكر أيضا أنه كان وجها من وجوه الرافضة. وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح. وحكى تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة الذين اشتهر أنهم لا يروون إلا عن الثقات، وأحد أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)[١]؛ وأما ابن أذينة، فهو عمر بن أذينة، ذكروا أن اسمه محمّد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليّه. وثّقَه الشّيخ، ومدحه النجاشي قائلا: «شيخ أصحابنا البصريين، ووجههم»، وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[٢]؛ وزرارة هو ابن أعين الشيباني، اسمه عبد ربه، وزرارة لقبه نسبة إلى محلته التي سكنها في الكوفة، غني عن التعريف، هو أبو الحسن الشيباني، وقيل: أبو عليّ الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدمهم، وكان قارئا فقيها، متكلما، شاعرا أديبا، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقا فيما يرويه». ثقة، كما عن الشّيخ. وعدّه الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل في الجزء الثاني من هذا الكتاب، ولد سنة (٧٨هـ)، وتوفي رحمه الله في سنة (١٤٨هـ)، وهو من الطبقة الرابعة[٣].

**تحقيق الصدور:**

السند معتبر، قال العلّامة المجلسي: «حسن»[٤]، وكونه من الأسناد الحسان وليس من الصحاح وفق مبناه؛ لعدم وجود تصريح بوثاقة إبراهيم بن هاشم، وإن كان ممدوحا مقبول الرواية عنده قدست نفسه، وعلى كل تقدير هذه الرواية كسابقتها مما يوثق بصدوره بلا ريب.

---

(١) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٣) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣١٣.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣٥.

٦٨٨/ ٣. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ محمّد بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ محمّد بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «نَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام عَلى محمّد صلى الله عليه وآله بِرُمَّانَتَيْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَلَقِيَهُ عليّ عليه السلام، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرُّمَّانَتَانِ اللَّتَانِ فِي يَدِكَ؟ فَقَالَ: أَمَّا هذِهِ فَالنُّبُوَّةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ، وَأَمَّا هذِهِ فَالْعِلْمُ، ثُمَّ فَلَقَهَا[١] رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله بِنِصْفَيْنِ، فَأَعْطَاهُ نِصْفَهَا، وَأَخَذَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله نِصْفَهَا، ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ، وَأَنَا شَرِيكُكَ فِيهِ». قَالَ: «فَلَمْ يَعْلَمْ[٢] وَالله رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله حَرْفاً مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إلا وَقَدْ عَلَّمَهُ عَلِيّاً عليه السلام، ثُمَّ انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَيْنَا». ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلى صَدْرِهِ[٣].

---

**رجال السند:**

هو محمّد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[٤]؛ ومُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ هو الصفار، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب ممولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[٥]؛ ومحمّد بن عبد الحُميد ثقة على الصحيح، كوفي من السادسة[٦]؛ ومنصور بن يونس هو أبو يحيى، وقيل: أبو سعيد، كوفي، سراج، «ثقة، كما عن

---

(١) «فَلَقَها»، أي شقّها. راجع: الصحاح، ج٤، ص١٥٤٤ (فلق).

(٢) في «بف»: «فلم يعلّم» بالتشديد.

(٣) بصائر الدرجات، ص٣١٥، ح٣؛ والاختصاص، ص٢٧٩، عن محمّد بن عبد الحُميد؛ الوافي، ج٣، ح١١٧٧، ص٦٠٥.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٦) ينظر: ج٢، ح٦٢، ص٢١٦.

النجاشي»، وردت رواية تشير إلى وقفه، ولعل الشّيخ استند إليها، وهو من الخامسة[١]؛ وأما ابن أذينة، فهو عمر بن أذينة، ذكروا أن اسمه محمّد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليّه. وثّقه الشّيخ، ومدحه النجاشي، قائلا: «شيخ أصحابنا البصريين ووجههم». وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[٢]؛ ومحمّد بن مسلم الراوي المعروف، هو أبو جعفر الثقفي، مولى الأوقص، كوفي، طائفي، أعور، طحان. «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، وذكره الكشي في أهل الإجماع، وفيه روايات صحاح تجعله في المقام الأعلى، توفي عن سبعين عاماً سنة (١٥٠هـ)، وهو من الطبقة الرابعة[٣].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «موثق»[٤]، وكون السند في دائرة التوثيق وليس في دائرة الصحة عنده، إنما هو لمكان منصور بن يونس، حيث ذكر الشّيخ أنه من الواقفة، وأنه ثقة، كما عن النجاشي، وهذا يعني أن العلّامة المجلسي لا إشكال لديه في وثاقة محمّد بن عبد الحُميد، وأن التوثيق في ترجمته راجع إليه وليس إلى أبيه، وقد وافقناه نحن في ذلك، خلافا للسيّد الخوئي قدست نفسه. والسند عندنا معتبر، نعم هناك كلام في الطبقة، فمحمّد بن الحسن الصفّار من كبار الثامنة، ممن تقترب طبقته من السابعة، وهو يروي عن محمّد بن الحُميد، وهو عندنا من السادسة، ولو كان في محل محمّد بن الحسن محمّد بن الحسين ابن أبي الخطّاب لاستقام الأمر بيسر، ولكن الصفّار يروي كثيراً في بصائره عن محمّد بن الحُميد وبصيغة حدّثنا، ومنه هذه الرواية أيضاً، فالظاهر حصول الملاقاة، وعلى كل تقدير فالرواية موثوق بصدورها، كباقي روايات الباب.

---

(١) ينظر. ج٢، ح٩٣، ص٤٣٦.

(٢) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٤٢.

(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص١٣٥.

## ٥٠ - بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الأئمة عليهم السلام

٦٨٩ / ١ . محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَمِّهِ حَمْزَةَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عليّ السَّائِيِّ: عَنْ أبي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ مُوسى عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «مَبْلَغُ عِلْمِنَا عَلى ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ: مَاضٍ، وَغَابِرٍ[١]، وَحَادِثٍ؛ فَأَمَّا[٢] الْمَاضِي، فَمُفَسَّرٌ[٣]؛ وَأَمَّا الْغَابِرُ، فَمَزْبُورٌ[٤]؛ وَأَمَّا الْحَادِثُ، فَقَذْفٌ[٥] فِي الْقُلُوبِ وَنَقْرٌ[٦] فِي الْأَسْمَاعِ وَهُوَ أَفْضَلُ عِلْمِنَا، وَلَا نَبِيَّ بَعْدَ نَبِيِّنَا[٧]»[٨].

---

(١) قال الجوهري: «غَبَرَ الشيءُ يَغْبُرُ أي بقي، والغابر: الباقي، والغابِر: الماضي، وهو من الأضداد». والمـراد هنـا: الأوّل بقرينة مقابلته بالماضي، يعني ما تعلّق بالأمور الآتيـة. وأمّا المازندراني فقال: «المـراد به هنا الثاني». راجع: الصحـاح، ج٢، ص٧٦٤ (غبر)؛ شرح المازندراني، ج٦، ص٤٣؛ الوافي، ج٣، ص٦٠؛ مرآة العقول، ج٣، ص١٣٦.

(٢) في «بح» ودلائل الإمامة: «وأمّا».

(٣) في حاشية «ف»: «ففسرّ». وفي دلائل الإمامة: «فتفسيرٌ».

(٤) «المَزْبُـور»، أي المكتوب بالإتقان. يقال: زَبرتُ الكتابَ أَزْبُـرُه، إذا أتقنتَ كتابته. راجع: النهاية، ج٢، ص٢٩٣ (زبر).

(٥) «القَـذْفُ»: الرمـي بقوّة. يقال: قَـذَفَ في قلوبكم، أي ألقـى فيه وأوقع. والمـراد هنا: من طريق الإلهام. راجع: النهاية، ج٤، ص٢٩ (قذف).

(٦) «النَقْر»: الضرب والإصابة. يقال: نَقَرَهُ يَنْقُرُهُ نَقْراً: ضربه. ويقال: رَمَى الرامي الغَرَضَ فَنَقَرَهُ، أي أصابه ولم يُنْفِذْه. والمراد منه تحديث الملك. راجع: لسان العرب، ج٥، ص٢٢٧ و٢٣٠ (نقر).

(٧) قولـه عليه السلام: «ولا نبيّ بعد نبيّنا» دفع توهّم من يتوهّم أنّ كلّ من قذف في قلبه ونقر في سـمعه فهو نبـيّ، وذلـك لأنّ الفرق بين النبـيّ والمُحدَّث إنما هو برؤيـة الملك وعدم رؤيته، لا السـماع منه. راجع: الشرح المازندراني، ج٦، ص٤٤؛ الوافي، ج٣، ص٦٠٦؛ مرآة العقول، ج٣، ص١٣٧.

(٨) بصائر الدرجات، ص٣٣٩، ح٣، بسـنده عن محمّد بن إسماعيل؛ وفيه، ص٣٣٨، ح١، بسـنده عن محمّد بن إسماعيل...، عن الصادق عليه السلام. الكافي، كتاب الروضة، ح١٤٩١٠، بثلاث طرق،

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري، العطار، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الرواية، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة[١]؛ وأحمد بن محمّد هو ابن عيسى، أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، بل شّيخ القميين ووجههم وفقيههم، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٢]؛ ومحمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع، أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر، كوفي، كان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشي، وعن عليّ بن فضال: «ثقة ثقة، عين»، وعن الشّيخ أنه ثقة، صحيح، وهو من السادسة[٣]؛ وحمزة بن بزيع هو عم محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وهو من رجالات البلاط العباسي، وكان هارون يدفع إليه الختم أحيانا بعد نكبة البرامكة، وهو من الواقفة الذين بذلت لهم الأموال فمالوا عن الحق كما في الخبر، وصفه الإمام الرضا عليه السلام بالشقي، كما في رواية أقرب أن تكون معتبرة، وفي خبر ضعيف أن الرضا عليه السلام ترحم عليّه، وملابسات الرواية تظهر وقفه وجحده، وذكر العلّامة أنه من صالحي الطائفة والثقات، كثير العلم، ويظهر أن مستنده ما أورده النجاشي في ترجمة ابن أخيه المعروف محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وأن تلك الأوصاف له وليس لعمه، كما توهم في الخلاصة، وهو من صغار الخامسة[٤]؛ وعلّي السائي هو علّي بن سويد السائي، مدني، ينسب إلى قرية في المدينة تدعى ساية، وثّقَه الشّيخ، وفيه مكاتبة يمدحه فيها الإمام الكاظم عليه السلام حين كان محبوساً، ثقة، من صغار الخامسة[٥].

---

مع زيادة في أوّله وآخره. دلائل الإمامة، ص٢٨٦، وفيه: «قال عليّ بن محمّد السمري: كتبت إليه أسأله عمّا عندك من العلوم، فوقّع: عِلمنا على...»؛ الوافي، ج٣، ح١١٧٨، ص٦٠٦؛ البحار، ج٤٨، ح٥١، ص٢٤٢؛ وج٧٨، ح٧، ص٣٢٩.

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) ينظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٤) ينظر: ج٣، ح٣٥٧، ص٣٧٣

(٥) ينظر: ج٣، ح٣٦٠، ص٣٨١.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «صحيح على الظاهر، والسّائيّ منسوب إلى قرية من المدينة يقال لها: السّاية»[١]. ويظهر من توصيفه السند بالصحيح أنه يذهب إلى توثيق حمزة بن بزيع وعدم وقفه، وكان وصف سندا قريبا منه بأنه حسن[٢]، وقد بيّن قدست نفسه مبناه في حمزة في أحاديث ستأتي إن شاء الله. ولكن الصواب أن السند ضعيف بحمزة بن بزيع، ولا سبيل لنا لتوثيق الصدور، وروى في دلائل الإمامة الرواية مكاتبة للإمام الكاظم عليه السلام، كاتبه فيها عليّ بن محمّد السمري (الصمري)(الصوري).

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٢، ص١١٨.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣٦.

٦٩٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبي زَاهِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسى[١]، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ: عَنْ أَبي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ عِلْمِ عَالِمِكُمْ، قَالَ: «وِرَاثَةٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَمِنْ عَلِيٍّ عليه السلام». قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ يُقْذَفُ فِي قُلُوبِكُمْ[٢]، وَيُنْكَتُ فِي آذَانِكُمْ[٣]؟ قَالَ: «أَوْ ذَاكَ[٤]»[٥].

---

(١) لم نجد في هذه الطبقة: من يسمّى بعليّ بن موسى. والخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص٣٤٦، ح٣، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن عليّ بن إسماعيل، عن صفوان. وهذا السند محرّف، والصواب فيه: أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشّاب وعليّ بن إسماعيل؛ فقد وردت رواية أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشّاب في مواضع من بصائر الدرجات - انظر على سبيل المثال، ص٦٠، ح١١؛ وص٦٥، ح٧؛ وص٨١، ح٣؛ وص٩٨، ح٧؛ وص١٢٥، ح٨؛ وص٢٢٦، ح١٠؛ وص٢٣٢، ح٢ - كما وردت رواية أحمد بن موسى، عن عليّ بن إسماعيل، في بصائر الدرجات، ص١٧٥، ح١٢؛ وص٤٠٤، ح٤ - وهذا الخبر رواه الكليني في الكافي، ح٦٩٤، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن أبي زاهر، عن عليّ بن إسماعيل - وص٤٢٥، ح١٠، وفيه: «حدّثنا موسى، عن عليّ بن إسماعيل». لكن في بعض النسخ المعتبرة: «حدّثنا أحمد بن موسى». هذا، وأحمد بن موسى هو أحمد بن أبي زاهر، موسى الأشعري، وكان محمّد بن يحيى العطّار أخصّ أصحابه به. راجع: رجال النجاشي، ص٨٨، الرقم٢١٥؛ الفهرست للطوسي، ص٦١، ح٦٧. ثمّ إنّ تصحيف إسماعيل بموسى بعد حذف الألف من إسماعيل، كما كان هذا الأمر مرسوماً في الخطوط القديمة، ليس ببعيد.

(٢) في «ألف، و، بر، بس» وحاشية «ض، بح» والبصائر، ح٣ وح٥: «قلوبهم».

(٣) في «ألف، ج، و، بر» وحاشية «ض، بح، بس» والبصائر، ح٣ و٥: «آذانهم». و«يُنْكَتُ في آذانهم»، أي يُضْرَبُ فيها، من النَّكْت، وهو أن تَنْكُتَ الأرضَ بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثّر فيها. راجع: الصحاح، ج١، ص٢٦٩ (نكت).

(٤) في «ج، ف»: «أوَ» بأن تكون الهمزة للاستفهام. وفي البصائر، ح٣ و٥: «قال: ذاك وذاك». وقوله: «أو ذاك»، أي علمنا إمّا وراثة، أو ذاك الذي ذكرت؛ أو يكون «أو» بمعنى بل، ردّاً لإنكاره، أي بل ذاك، أي الوراثة واقع ألبتّة؛ أو يكون الألف للاستفهام، أي أوَ يكون ذلك، على الإنكار للمصلحة، والأوّل أظهر. ويحتمل أن يكون في الأصل: ذاك أو ذاك، أو ذاك وذاك، فسقط الأوّل من النسّاخ. راجع: مرآة العقول، ج٣، ص١٣٧.

(٥) بصائر الدرجات، ص٣٤٦-٣٤٧، ح٣ و٥، بسندهما عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة؛

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري، العطار، ثقة عين، شّيخ أصحابنا في زمانه، كثير الرواية، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة[1]؛ وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسى، الأشعري، مولى، قمي، كان وجها بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، كما عن النجاشي والشّيخ، فهو ممن يمكن قبول روايته، من صغار السابعة[2]؛ وأما عنوان عليّ بْنِ مُوسى فهو تصحيف لا ريب فيه، والمتعارف أن أحمد بن أبي زاهر أو أحمد بن موسى يروي عن عليّ بن إسماعيل، وعن الحسن بن موسى الخشاب، ولعل عنوان عليّ بن موسى أصله (عليّ بن إسماعيل والحسن بن موسى)، فسقط منه (إسماعيل والحسن بن)، وبقي الأوّل والآخر منه، وهو (عليّ بن موسى)، باعتبار أن الناسخ قفزت عينه من (بن) التي بعد (علي) إلى (بن) التي قبل (موسى)، فبقي الاسم الأوّل للراوي الأوّل، والاسم الثاني للراوي الثاني؛ وعليّ بن إسماعيل هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى، وهو أشعري أيضاً، عربي، قمي، هو نفسه عليّ بن السندي، وهو يروي عن حمّاد عن حريز في كثير من الموارد، وقال نصر بن الصباح: إنه «يسمى عليّ بن إسماعيل، فإن إسماعيل لقبه سندي». ولم يعتمد السيّد الخوئي طاب رمسه ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن روايات الشّيخ المبتدئة به إلى حريز وحمّاد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حمّاد، ومن الرواة فيها عن حمّاد هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى، مما يؤكد أن اسم المؤما إليه (عليّ بن السندي)، وهو ما أشار إليه نصر بن الصباح، فليلتفت إلى ذلك، وهذا يعني تأكيد اتحاد الرجلين، خلافا للسيّد الخوئي طاب ثراه، بل وأكثر من هذا اتحاد الراوي عنه والمروي عنه بين العنوانين، كما يظهر ذلك جلياً في كامل الزيارات

---

وفيه، ص٣٤٨، ح٩، بسنده عن الحارث بن المغيرة. وفيه أيضاً، ص٣٤٦، ح٢، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات، ص٣٢٧، ح٨؛ والاختصاص، ص٢٨٦؛ الوافي، ج٣، ح١١٨٠، ص٦٠٧.

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) ينظر: ج٤، ح٥٠٩، ص٣١٩.

والاختصاص. هذا في تحديده.

وأما وثاقته، فإن نصر بن الصباح حكى أنه ثقة، ولكن الكلام في أصل وثاقة نصر نفسه، وهو من السابعة[1]؛ والحسن بن موسى هو الخشاب، كوفي، من وجوه أصحابنا، مشهور، كثير العلم والحديث، وهو من كبار السابعة[2]؛ وصفوان بن يحيى، غني عن التعريف، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بيّاعا للسابري، هو أبو محمّد البجلي، قيل: مولاهم، كوفي، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، كما عن النجاشي، وعدّه في جلّة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشّيخ، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، وتوفي سنة (٢١٠هـ)[3]؛ والحَارِث بْنِ المُغِيَرةِ، أبو علّي النصري، من بني نصر بن معاوية، بصري، بيّاع للزطي، وثّقَه النجاشي مكرراً، وفيه مدح في الاختيار، ورواية صحيحة في عظم شأنه، وهو من الرابعة وأدركته السادسة[4].

## تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسي: «مجهول»[5]. - ويقصد بالجهالة لمكان علّي بن موسى، فليس في الرجال عليّ بن موسى في هذه الطبقة، ممن يروي عنه أحمد بن أبي زاهر ويروي عن صفوان، ولكن تبين أن السند مصحف، وأن الصواب فيه أن أحمد بن أبي زاهر يروي عن عليّ بن إسماعيل السندي والحسن بن موسى الخشاب عن صفوان، فلا إشكال من جهة عدم ثبوت وثاقة عليّ بن إسماعيل؛ لأنه يروي هنا مجتمعًا مع الحسن بن موسى الخشاب الثقة.

---

(١) ينظر: ج٤، ح٤٦٧.

(٢) ينظر: ج١، ح٣١، ص٢٥٢

(٣) ينظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٤) ينظر: ج٢، ح٦٦، ص٢٣٩.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣٧.

وقد روى محمّد بن الحسن الصفّار الحديث عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن موسى الخشـاب، عن عليّ بن إسـماعيل، عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة، وهو أيضاً يعاني من التصحيف، ولعل الصواب فيه أن الصفّار إنما يروي عن أحمد وهو ابن موسى، عن الحسـن بن موسـى وعليّ بن إسـماعيل، عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة النصري، ورواها أيضاً عن أحمد بن محمّد، عن الحسـين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عمر بن أبان، عن الحارث[1].

وعلى ذلك فلا إشكال في الوثاقة بصدورها، خاصة مع تعدد الطرق والأسناد، نعم الوثاقـة إنما هي بملاحظة ما جرى أيضاً على المتن مـن تصحيف، يظهر من المقارنة بين المرويات في البصائر وغيره.

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٣٤٦، ح٢، ح٣.

**٣/٦٩١. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: رُوِّينَا[١] عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ عِلْمَنَا غَابِرٌ[٢]، وَمَزْبُورٌ، وَنَكْتٌ فِي الْقُلُوبِ، وَنَقْرٌ فِي الْأَسْمَاعِ»، فَقَالَ: «أَمَّا الْغَابِرُ، فَمَا تَقَدَّمَ مِنْ عِلْمِنَا؛ وَأَمَّا الْمَزْبُورُ، فَمَا يَأْتِينَا؛ وَأَمَّا النَّكْتُ فِي الْقُلُوبِ، فَإِلْهَامٌ؛ وَأَمَّا النَّقْرُ فِي الْأَسْمَاعِ، فَأَمْرُ[٣] الْمَلَكِ»[٤].**

---

## رجال السند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حيًّا إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٥]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به – مع أنه لم يوثق صريحاً – لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[٦]؛ عمن حدثه؛ إرسال في السند، ويظهر أن الإرسال في طبقتين، فيكون قصد بمن حدثه شيخه الذي هو من السادسة

---

(١) في «ف»: «إنّا روّينا». وفي مرآة العقول: «روينا، على المعلوم من باب ضرب، أو المجهول من هذا الباب، أو باب التفعيل. وعلى الأخير أكثر المحدّثين». وفي الصحاح: «روّيته الشعر تروية، أي حملته على روايته، وأرويته أيضاً». الصحاح، ج٦، ص٢٣٦٤ (روى).

(٢) راجع ما تقدّم من شرح اللغات ذيل الحديث الأوّل والثاني من هذا الباب. والغابر هاهنا بمعنى الماضي، كما في الوافي، ومرآة العقول.

(٣) في البصائر: «فإنّه من» بدل «فأمر».

(٤) بصائر الدرجات، ص٣٣٨، ح٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن الفضيل، أو عمّن رواه عن محمّد بن الفضيل، مع زيادة في آخره. الإرشاد، ج٢، ص١٨٦، مرسلاً مع زيادة واختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٧٩، ص٦٠٦.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٦) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

أو صغارهـا، كمحمّد بن خالد البرقي الذي يروي مرسـلاً أيضاً عن المفضل بن عمر؛ والمفضل بن عمر هو الجعفي، قال عنه النجاشي: «فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبـأ به، وقيل: كان خطابياً». وعن ابـن الغضائري: «ضعيف، متهافت، مرتفع القول، خطـابي، ولا يجـوز أن يكتـب حديثه»، ولكن المفيـد عدّه من خاصـة أبي عبد الله عليه السلام، وبطانته، وثقاته، وعدّه الشّـيخ في الوكلاء الممدوحين، ويظهر من الكشي وابن مسعود وعليّ بن الحكم عدم قبولهم إياه، كما بيّناه سـابقا. تضاربت الروايات في شـأنه من مدح عظيم، وذم كبير. فاختلفت فيه الآراء، ذهب السـيّد الخوئي قدسـت نفسـه في المعجم إلى وثاقتـه، وجلالة قدره، بعد أن كان ضعفـه في ترجمة زرارة في نفس الكتاب. وذهب مرجع الطائفة دام ظله، والسـيّد الأسـتاذ دامت بركاته إلى ضعفه، وكتبنـا في الوافي بحثاً مفصلاً في شأنه من المفيد مراجعته، والمحصلة عدم الاعتماد على ما يرويه[1].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي أن السـند «ضعيف على المشـهور»[2]، ويقصد ضعفه بالمفضل بن عمر، ولكن السـند مرسل قبل أن يكون ضعيفاً، وعلى كل تقدير فسند الكليني غير ناهـض لإثبات حصول تلك المحادثة بين المفضـل بن عمر والكاظم عليه السلام، بغض النظر عن صدور ذلك المضمون من غير طريق عنهم عليهم السلام، فإن الكثير من الضعفاء إنما يجعلون تحت يدهم رواية معروفة، ثم يغيرون في ألفاظها وفي سندها بما يحلو لهم، ولذا فلا وثاقة بحدوث ما روي في هذه المروية.

---

(١) ينظر: ج٢، ص٨٠٠.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣٨.

## ٥١ - بَابُ أَنَّ الأئمة عليهم السلام لَوْ سُتِرَ عَلَيْهِمْ لَأَخْبَرُوا كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ

٦٩٢/ ١. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أيوب، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ، قَالَ: قَالَ أبو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَوْ كَانَ لِأَلْسِنَتِكُمْ أَوْكِيَةٌ[١]، لَحَدَّثْتُ كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ[٢]»[٣].

---

**رجال السند:**

العـدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، والوثوق حاصـل بإخبارهم بها يفوق خبر الثقـة[٤]؛ وأحمـد بن محمّد مشـترك بين الثقتـين: الأشـعري، والبرقـي، والظاهر كونه أبـا جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسـى، الأشـعري، القمي، ثقة، كبـير القميين ووجههم وفقيههم، وهو من السـابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)[٥]؛ والحسـين بن سعيد ثقة، معروف، قـال ابن النديـم فيه وفي أخيه الحسـن: أنهما أوسـع أهل زمانهـما علما بالفقـه، والآثار

---

(١) «الأوكية»: جمع الوِكاء، وهو الخيط الذي تُشَـدّ به الصّرة والكيس وغيرها. راجع: النهاية، ج٥، ص٢٢٢ (وكي).

(٢) في المحاسن والبصائر، ح١ و٢ و٣: - «وعليه».

(٣) بصائـر الدرجات، ص٤٤٣، ح٢، عن أحمد بن محمّد. وفي المحاسـن، ص٢٥٨، كتاب مصابيح الظلم، ح٣٠٤؛ وبصائر الدرجات، ص٤٤٢، ح١، بسـندهما عن عبد الواحد بن المختار؛ وفيه أيضاً، ص٤٤٣، ح٣، بسـنده عن أبان بن عثمان، عن ضريس، عن عبد الواحد بن المختار. وفي الغيبة للنعماني، ص٣٧، ح٩؛ والأمالي للطوسي، ص١٩٧، المجلس ٧، ح٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة واختلاف؛ الوافي، ج٣، ح١١٨٩، ص٦١٢.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٣٠.

والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة. تقدر وفاته بحدود سنة (٢٤٠هـ)[١]؛ وفضالة بن أيوب ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة[٢]. وذكروا أن كل روايات الحسين بن سعيد عن فضالة إنما هي بواسطة أخيه الحسن بن سعيد الثقة؛ وأما أبان بن عثمان فهو أبان بن عثمان الأحمر، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي الأصل، سكن البصرة. لم يوثقوه صريحا، لكن الكشي عدّه في أهل الإجماع. روى في التفسير وكامل الزيارات، وروى عنه الثلاثة محمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي. ذكر ابن فضال أنه من الناووسية أو القادسية على اختلاف النسخ. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «أنه كان يخطئ ويهم..، وكان أديباً، عالماً بالأنساب»، وفي لسان الميزان: «وقال محمّد بن أبي عمير: كان أبان من أحفظ الناس، بحيث أنه يرى كتابه فلا يزيد حرفاً». وهو من الخامسة، قال ابن حجر: إنه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين[٣]. ويبقى الكلام في عبد الواحد بن المختار الأنصاري.

### ٥ عبد الواحد بن المختار الأنصاري:

ذكره البرقي والشّيخ في رجالهم في أصحاب الإمامين أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام، ووصف بكونه أنصاري، وكوفي[٤]، وقال الكشي: «روى محمّد بن غالب، عن محمّد بن الوليد الخزّاز، عن ابن بكير، عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشطرنج، فقال: إنَّ عبد الواحد لفي شغل عن اللعب، قال ابن بكير: عبد الواحد ما كان عندي يذكر اللعب حتَّى يسأل عنه أبا عبد الله عليه السلام»[٥].

وقد يظن أن الرواية ضعيفة بمحمّد بن غالب؛ إذ ليس هو معلوم الحال، ولكن

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.
(٢) ينظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.
(٣) ينظر: ج٢، ح١٠٠، ص٤٥٨.
(٤) الرجال، البرقي، ص١١؛ رجال الطوسي، الطوسي، ص١٣٩، وص٢٤٢.
(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٦٣١، ص٦٣١.

الصواب أنها رواية معتبرة لا غبار عليّها من هذه الجهة، فابن بكير هو عبد الله بن بكير، المعـروف من بيت أعين، ويروي عنه محمّـد بن الوليد الخزّاز، وهو البجلي، الثقة العين، نقي الحديث، فطحي من الفقهاء، المعمر الذي أدركه كبار الثامنة، كمحمّد بن الحسـن الصفار، كما نص عليّه النجاشي، والراوي عنه هو محمّد بن عبد الله بن غالب، كما يظهر من أسناد النجاشي، وهو ثقة في الرواية وإن كان واقفياً، فالموجود في هذا السند محمّد بن غالب، إما أن يكون نسـبة للجد، أو هو من قبيل السقط. ويبقى أمر الملاقاة بين الكشي وابـن غالب، فإن الرجل ممن يـروي عنه حُميد بن زياد، ولكن لعلهـا رواية القرين عن قرينـه، ولا مانـع من أن يكون الكشي قد أدرك محمّد بـن عبد الله بن غالب الذي يروي عـن محمّـد بن الوليد، وهو يروي ما قاله ابن بكير في شـأن عبـد الواحد بن المختار من مدح، كاف في الوثوق بالرجل وورعه.

ويظهـر مـن رواية أبي بصير وزرارة عنه، وهم من أقرانه وعـدم روايته عنهم، أن له منزلة كبيرة في الرواة، كما يبدو.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي أن السـند مجهـول[1]، والرواية معتبرة السـند، وفق ما وصلنا إليه في شـأن عبد الواحد بن المختار الأنصاري، وإن كان لا يبعد أن يكون الحسـين بن سـعيد قد روى عن فضالة بواسطة أخيه الحسـن، وأن أبان بن عثمان قد رواها عن عبد الواحـد بن المختار بواسـطة ضريس بن أعين، ولكن حتّى مـع ورود هذه الاحتمالات تبقى الرواية موثوقة الصدور.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٣٩.

٦٩٣/ ٢ . وَبِهذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ[1]، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُسْكَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا بَصِيرٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: مِنْ أَيْنَ أَصَابَ أصحاب عليّ عليه السلام مَا أَصَابَهُمْ مَعَ عِلْمِهِمْ بِمَنَايَاهُمْ[2] وَبَلَايَاهُمْ[3]؟ قَالَ[4]: فَأَجَابَنِي - شِبْهَ الْمُغْضَبِ -: «مِمَّنْ[5] ذلِكَ[6] إلا مِنْهُمْ[7]؟!». فَقُلْتُ[8]: مَا يَمْنَعُكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: «ذلِكَ[9] بَابٌ أُغْلِقَ إلا أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عليّ - صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِمَا - فَتَحَ مِنْهُ شَيْئاً يَسِيراً»، ثُمَّ قَالَ: «يَا أبا مُحَمَّدٍ، إِنَّ أُولئِكَ كَانَتْ[10] عَلى أَفْوَاهِهِمْ أَوْكِيَةٌ»[11].

---

(١) روى أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان كُتُبَه، وتكرّر هذا الارتباط في كثيرٍ من الأسناد. فالمراد بهذا الإسناد: عدّة من أصحابنا المذكور في صدر السند السابق. راجع: رجال النجاشي، ص٢١٤، الرقم ٥٥٩.

(٢) «المَنايا»: جمع المَنِيَّة، وهي الموت؛ من المَنْي بمعنى التقدير؛ لأنهّا مقدّرة بوقت مخصوص، والمراد آجالهم. راجع: النهاية، ج٤، ص٣٦٨؛ لسان العرب، ج١٥، ص٢٩٢ (منى).

(٣) «البلايا»: جمع البَلِيَّة، وهي اسم من أبلاه وابتلاه ابتلاءً بمعنى امتحنه، وكذلك البلاء والبَلْوى. راجع: المصباح المنير، ص٦٢ (بلو).

(٤) في «ب» والبصائر، ص٢٨١: - «قال».

(٥) في «ج» وحاشية «بر، بف» والبصائر، ص٢٨٠ وص٢٨١: «ممّ».

(٦) في «ألف، بح، بس»: + «الأمر». وفي «بر» والبصائر، ص٢٨١: «ذاك».

(٧) في «ف، بف»: «منه». وقوله «ممّن ذلك إلا منهم» ذلك مبتدأ، ممّن خبره، أي لم يكن ذلك إلا منهم.

(٨) في الوافي: «قلت».

(٩) في «بف» والوافي: «ذاك».

(١٠) في «ج، بح، بس»: «كان».

(١١) بصائر الدرجات، ص٢٨٠، ح١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص٢٨١، ح٢ و٤، بسنده عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي بصير؛ الوافي، ج٣، ح١١٩٠، ص٦١٢.

## رجال السند:

ويقصد بهذا الإسناد أي العدّة عن أحمد بن محمّد، وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر من الإطلاق، وهو أبو جعفر الأشعري، ثقة، كبير القميين، من أصحابنا، ووجههم وفقيههم، بل وشيخ الرافضة بقم، كما عبر ابن حجر، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[١]؛ وابن سنان هو محمّد بن سنان هو الزاهري الذي بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة[٢]؛ وعبد الله بن مسكان، أبو محمّد، مولى عَنَزَة، كوفي، ثقة عين، كما عن النجاشي، ثقة له كتاب، كما عن الشّيخ، عدّه الكشي من أصحاب الإجماع، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، توفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل، وهو من الخامسة[٣]؛ وأبو بصير هنا الأقوى أنه ليث المرادي، لرواية ابن مسكان عنه، فهو ليث بن البختري، يكنى بأبي محمّد، وقيل: بأبي بصير الأصغر المرادي، ذكر له توثيق عن ابن الغضائري، أحد أصحاب الإجماع، مرددا بينه وبين أبي بصير الأسدي. وبحسب صحيحة جميل، ومعتبرة الأقطع فهو في المرتبة العليا من الجلالة والوثاقة، وهو من الأربعة المخبتين، الذين لولاهم لما كان أحد يستنبط هذا، من الرابعة[٤].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي أن السند ضعيف[٥]، ويقصد ضعفه بضعف محمّد بن سنان، والرواية رويت بأسناد مختلفة تجتمع عند ابن سنان، ولذا لا وثوق بصدورها بهذه الصيغة المذكورة؛ لتفرده بها، ونقص معرفتنا بطريق آخر لها.

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص٣٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٥٦، ص٦٥٠.

(٥) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص١٣٩.

## ٥٢ - بَابُ التَّفْوِيضِ إِلى رَسُولِ الله ﷺ وَإِلَى الأئمة عليهم السلام فِي أَمْرِ الدِّينِ

١/٦٩٤ . محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ أبي زَاهِرٍ، عَنْ عليّ بْنِ إِسْماعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أبي إسحاق النَّحْوِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلى أبي عَبْدِ الله عليه السلام، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَدَّبَ[1] نَبِيَّهُ عَلى مَحَبَّتِهِ، فَقَالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[2]، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[3]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ الله﴾»[4].

قَالَ[5]: ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّ نَبِيَّ الله فَوَّضَ إِلى عليّ وَائْتَمَنَهُ، فَسَلَّمْتُمْ وَجَحَدَ[6] النَّاسُ؛ فَوَ الله لَنُحِبُّكُمْ[7] أَنْ تَقُولُوا إِذا قُلْنَا، وَأَنْ[8] تَصْمُتُوا إِذا صَمَتْنَا، وَنَحْنُ فِيما بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الله عَزَّ وَجَلَّ؛ مَا جَعَلَ اللهُ لِأَحَدٍ خَيْراً فِي خِلَافِ أَمْرِنَا»[9].

---

(١) تقول: أدَبْته من باب ضرب، أي علّمته رياضة النفس ومحاسن الأخلاق، والأدب: اسم يقع على كلّ رياضة محمودة يتخرّج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل، وأدّبته تأديباً مبالغة وتكثير. راجع: المصباح المنير، ص٩ (أدب).

(٢) القلم(٦٨): ٤.

(٣) الحشر(٥٩): ٧.

(٤) النساء(٤): ٨٠.

(٥) في «بس» والبحار والبصائر، ص٤٠٥: - «قال».

(٦) في «ف»: «فجحد».

(٧) في «ف»: «لنحبّنّكم». وفي المحاسن: «فبحسبكم». وفي البصائر، ص٤٠٤: «لحسبكم».

(٨) في البحار والمحاسن والبصائر، ص٤٠٤، وفضائل الشيعة: - «أن».

(٩) بصائر الدرجات، ص٤٠٤، ح٤، بسنده عن عليّ بن إسماعيل؛ المحاسن، ص١٦٢، كتاب الصفوة، ح١١١، إلى قوله: «ونحن فيما بينكم وبين الله»؛ بصائر الدرجات، ص٤٠٥، ح٧، وفيه إلى قوله: «فوّض إلى عليّ وائتمنه»؛ فضائل الشيعة، ص٣٤، ح٣٠، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر

عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَــنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ[1]، ثُمَّ ذَكَرَ[2] نَحْوَهُ[3].

---

**رجال السند:**

**السـند الأوّل:** محمّـد بن يحيى هو أبـو جعفر، الأشـعري، العطار، ثقة عين، شّـيخ أصحابنـا في زمانـه، كثير الروايـة، توفي قرابة (٣٠٠هــ)، من الثامنـة[4]؛ وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسـى الأشـعري، مولى، قمـي، كان وجها بقم، وحديثه ليـس بذلك النقي، كما عن النجاشي والشّـيخ، فهو ممن يمكـن قبول روايته، من صغار السـابعة[5]؛ وعلّي بن إسـماعيل، هو علّي بن إسـماعيل بن عيسـى، وهو أشعري أيضاً، عربي، قمي، هو نفسـه عليّ بن السـندي، وهو الذي يروي عن حمّـاد عن حريز في كثير مـن الموارد، وقال نصر بن الصباح: إنه «يسـمى عليّ بن إسـماعيل، فإن إسـماعيل لقبه سـندي». ولم يعتمد السيّد الخوئي طاب رمسه ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن روايات الشّـيخ المبتدئة به إلى حريز وحمّاد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حمّاد، ومن الرواة فيها عن حمّاد هو عليّ بن إسـماعيل بن عيسـى، مما يؤكد أن اسـم الموما إليه (عليّ بن السـندي)، وهو ما أشـار إليه نصر بن الصبـاح، فليلتفت إلى ذلك، وهــذا يعنـي تأكيد اتحاد الرجلين، خلافا للسـيّد الخوئي طاب ثراه، بـل وأكثر من هذا

---

عن عاصم بن حُميد. تفسـير العيّاشي، ج١، ح٢٠٣، ص٢٥٩، عن أبي إسحاق النحوي؛ الوافي، ج٣، ح١١٩١، ص٦١٤؛ الوسائل، ج٢٧، ح٣٣٢٣٤، ص٧٣؛ البحار، ج١٧، ح١، ص٣.

(١) في «ب»: «قال».

(٢) في «ف»: «ذكره».

(٣) بصائر الدرجات، ص٤٠٤، ح٥، عن أحمد بن محمّد؛ الاختصاص، ص٣٣٠، عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ الوافي، ج٢، ح١١٩٢، ص٦١٥.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) ينظر: ج٤، ح٥٠٩.

اتحـاد الـراوي عنه والمروي عنه بـين العنوانين، كما يظهر ذلك جليـا في كامل الزيارات والاختصـاص. هذا في تحديده، وأما وثاقته، فإن نصر بن الصباح حكى أنه ثقة، ولكن الـكلام في أصل وثاقة نصر نفسـه، وهو من السـابعة[١]؛ وصفوان بـن يحيى، أبو محمّد البجلي، قيل: مولاهم، كوفي، كان بيّاعا للسـابري، ثقة ثقـة، عين، له منزلة شريفة عند الرضـا عليه السلام، كما عن النجاشي، وعدّه في جلة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشّيخ، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٠هـ)[٢]؛ وعاصم بن حمُيد، هو أبو الفضل، عاصم بن حمُيد الحناط، الحنفي، مولى، كوفي، حناط، ثقة عين، صدوق، كما عن النجاشي، روى في التفسـير وكامل الزيارات، روى عنـه محمّد بن أبي عمير وصفوان والبزنطي، وصفه العامة بالتشـيع والوثاقة، من الخامسـة[٣]؛ وأَبو إسـحاق النَّحْوِيِّ هو ثعلبة بن ميمون، أبو إسـحاق الأسدي، مولى، كوفي، «ثقة، خير، فاضل، مقدّم، معلوم في العلماء والفقهاء الأجلّة، من هذه العصابة»، كما عن اليقطيني، وكان «وجها في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، لغوياً، راويةً، حسـن العمل، كثير العبادة والزهد»، كما عن النجاشي، وهو من الخامسة [٤].

**السـند الثاني**: والعدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثـق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[٥]؛ وأحمد بن محمّد مشـترك بين ثقتين؛ أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، والإطلاق منصرف إلى أبي جعفر الأشعري، ثقة، كان شّـيخ أصحابنا بقم، ووجههم وفقيههم، وهو من السابعة، بقي إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)[٦]؛ وابن أبي نجران هو عبد الرحمن بن أبي نجران، أبو الفضل

---

(١) ينظر: ج٤، ح٤٦٧.

(٢) ينظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٣) ينظر: ج٢، ح١٤٩، ح٦٣٤.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٨٦، ص٧١١.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٦)ينظر: ج١، ح١، ص٣٣

التميمي، مولى، كوفي، واسم أبي نجران عمرو بن مسلم، كان ثقة ثقة، معتمداً على ما يرويه[1]؛ وعاصم بن عبد الحُميد الثقة العين، الصدوق، المار في السند الأوّل؛ وأبو إسحاق النحوي هو ثعلبة بن ميمون، الثقة الفقيه، المار في السند الأوّل.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «مجهول بالسند الأوّل، صحيح بالثاني»[2]. ويقصد الجهالة في السند الأوّل بعليّ بن إسماعيل، والسند الثاني - كما ذكر قدست نفسه - لا مشكلة فيه، وهو صحيح، فالرواية يوثق بصدورها من رجالات سندها الذين تناقلوها، ولا إشكال في ذلك.

---

(١) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣١.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٤١.

٦٩٥ / ٢. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَـنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ[١]، عَنْ مُوسَـى بْنِ أَشْـيَمَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَـابِ الله عَزَّ وَجَلَّ، فَأَخْبَرَهُ بِهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ دَاخِلٌ، فَسَـأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَ بِهِ[٢] الْأَوَّلَ، فَدَخَلَنِي مِنْ ذلِكَ[٣] مَا شَاءَ اللهُ حَتّى كَأَنَّ قَلْبِي يُشْرَحُ[٤] بِالسَّـكَاكِينِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: تَرَكْتُ أَبَا قَتَادَةَ بِالشَّامِ لَا يُخْطِئُ فِي الْوَاوِ وَشِـبْهِهِ، وَجِئْتُ إِلى هذَا يُخْطِئُ هذَا الْخَطَأَ كُلَّهُ، فَبَيْنَا أَنَا كَذلِـكَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ آخَرُ، فَسَـأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَنِي وَأَخْبَرَ صَاحِبَيَّ[٥]، فَسَكَنَتْ نَفْسِي، فَعَلِمْتُ أَنَّ ذلِكَ مِنْهُ تَقِيَّةٌ[٦]. قَالَ: ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ لِي[٧]: «يَا ابْنَ أَشْيَمَ، إِنَّ اللهَ - عَزَّ

---

(١) هكذا في «بف». وفي «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بر، بس» والمطبوع: «بكّار بن بكر». وفي «ج»: «بكّار بن بكير».

والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص٤٠٥، ح٨ عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن بكّار بن أبي بكر. والمذكور في رجال الطوسي أيضاً، ص١٧١، الرقم ١٩٩٨، هو بكّار بن أبي بكر الحضرمي، ووردت رواية يونس [بن عبد الرحمن] عن بكّار بن أبي بكر الحضرمي في المحاسن، ص٣٢٠، ح٥٥؛ وعلل الشرائع، ص١٤٩، ح٩.

(٢) في «ألف، ب، بح، بس، بف» والبحار: - «به». وفي «ف»: «بها».

(٣) في «ب، بف»: + «شيء».

(٤) «يُشْرَحُ»، من الشَرْح، وهو قطع اللحم عن العضو قطعاً، أو قطع اللحم على العظم قطعاً، أو قطع اللحم طولاً، والتشريح مبالغة وتكثير. راجع: لسان العرب، ج٢، ص٤٩٧؛ المصباح المنير، ص٣٠٨ (شرح).

(٥) هكذا في «و، بح، بس» ومرآة العقول. ويقتضيه المقام. وظاهر المطبوع وغير النسخ المذكورة ممّا قوبلت: «صاحِبِي».

(٦) في البصائر، ص٤٠٥، ح٨: «عنه تعمد» بدل «منه تقيّة».

(٧) في «ف، بح» والبصائر، ص٤٠٥، ح٨: - «لي».

وَجَلَّ - فَوَّضَ إلى سُــلَيْمانَ بْنِ دَاوُدَ ﷺ، فَقَالَ: ﴿هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِســابٍ﴾[١]، وَفَوَّضَ إلى نَبِيِّهِ ﷺ، فَقَــالَ: ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ فَما فَوَّضَ إلى رَسُولِ اللهِ[٢] ﷺ، فَقَدْ فَوَّضَهُ[٣] إِلَيْنَا»[٤].

---

**رجال السند:**

علـيّ بـن إبراهيم هو أبو الحسـن القمـي، ثقة في الحديـث، ثبت، معتمـد، صحيح المذهب، صاحب التفسـير، قمي، أضر وسط عمره، وبقي حيًا إلى (٣٠٧هـ)، وهو من الثامنة[٥]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليّه ابنه في مقدمة التفسـير، وأكثر عنه فيه، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السـابعة[٦]؛ ويَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ الهمداني، كان وكيلاً، تلميذ يونس بن عبد الرحمن، وشـيخ إبراهيم بن هاشـم، من السادسـة، سيأتي الـكلام فيه؛ ويونس هو أبـو محمّد، مولى عليّ بن يقطين، مولى بني أسـد، بغدادي، قال عنـه النجاشي: «كان وجها في أصحابنا، متقدما عظيم المنزلة..، وكان الرضا يشـير إليه في العلـم والفتيـا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل فامتنع من أخذه، وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، ووثّقَه الشّـيخ وذكر تضعيف القميين له، وحكى

---

(١) ص(٣٨): ٣٩.

(٢) في «بح، بس»: «رسوله».

(٣) في «ب»: «فوّض».

(٤) بصائـر الدرجات، ص٤٠٥، ح٨، عن إبراهيم بن هاشـم. وفيـه، ص٤٠٣، ح٢؛ وص ٤٠٦، ح١١؛ والاختصـاص، ص٣٣٠، بسـند آخـر، مـع اختـلاف يسـير؛ الـوافي، ج٣، ح١١٩٦، ص٦١٨؛ البحار، ج٤٧، ح٨٢، ص٥٠.

(٥) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٦) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

الفضل بن شاذان في ثنائه شيئا كثيرا من جليل المدح، قال ابن النديم: «علّامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف، على مذاهب الشيعة»، من الطبقة الفاصلة بين صغار الخامسة وكبار السادسة، رأى الصادق عليه السلام ولم يرو عنه، وتوفي بعد رأس المائة الثانية[١].

ويبقى الكلام في يحيى بن أبي عمران، وبَكَّارِ بْنِ أبي بَكْرٍ، وهو بكار بن أبي عبد الله بن محمّد الحضرمي، الراوي الذي حبسه المنصور سنة (١٣٦هـ)، ومُوسَى بْنِ أَشْيَمَ.

## ٥ يَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ:

ذكر البرقي في أصحاب الرضا عليه السلام: «يحيى بن أبي عمران الهمداني»[٢]. وهو وكيله وللإمام الرضا عليه السلام رسالة إليه، كما يظهر من رواية الكشي عن «نصر بن صباح، قال: حدّثني أبو يعقوب، إسحاق بن محمّد البصري، عن محمّد بن عبد الله بن مهران، قال: حدّثني سليمان بن جعفر الجعفري، قال: كتب أبو الحسن الرضا عليه السلام إلى يحيى بن أبي عمران وأصحابه، قال: وقرأ يحيى بن أبي عمران الكتاب، فإذا فيه: عافانا الله وإياكم، انظروا أحمد»[٣].

وفي نسخ رجال الشّيخ أنه ذكر في رجال الإمام الرضا عليه السلام يحيى بن عمران، وأنه يونسي.

ويظهر أنه كان أيضاً من وكلاء الإمام الجواد عليه السلام بعده، وأنه توفي في حياته عليه السلام، مما يعني أنه توفي قبل سنة (٢٢٠هـ)، حيث يظهر من رواية الصفار، قال: «حدّثنا محمّد بن عيسى، قال: حدّثني إبراهيم بن محمّد، قال: كان أبو جعفر محمّد بن عليّ عليه السلام، كتب إليّ كتابا، وأمرني أن لا أفكه حتَّى يموت يحيى بن أبي عمران، وقال: فمكث الكتاب عندي سنين، فلما كان اليوم الذي مات فيه يحيى بن أبي عمران فككت الكتاب، فإذا فيه قم بما كان يقوم به أو نحو هذا من الأمر. قال: وحدّثني يحيى وإسحاق ابنا سليمان بن داود أن

---

(١) ينظر: ج٣، ح٢١٣، ص١٢.

(٢) رجال البرقي، البرقي، ص٣٣٤.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٨٢٨.

إبراهيم قرأ هـذا الكتاب في المقبرة يوم مات يحيى، وكان إبراهيم يقول: كنت لا أخاف الموت ما كان يحيى بن أبي عمران حيّاً»[١].

وذكر صاحب القاموس في ترجمته: «في السير، في وقائع سنة (٢١١هـ) امتنع أهل قم من أداء خراجهم، وكان ألفي ألف درهم، فوجّه إليهم عليّ بن هشام فحاربهم، فظفر بهم وقتل يحيى بن عمران، وهدم سور قم، وجباها»[٢]. ويقصد ما حكاه الطبري في تاريخه[٣].

ولكن من البعيد انطباق الرجل المذكور على يحيى بن أبي عمران الوكيل اليونسي؛ فإن المذكور في كتب التاريخ كفتوح البلدان وغيره أن يحيى بن عمران كان رئيس قم، وللعارف بالوضع الاجتماعي بقم آنذاك أن يستنكر القول بأن الهمداني اليونسي أن يكون هو رئيساً لقم، فالأشاعرة تسيّدوا قم في تلك الفترة بلا منازع، ولعل من المعروفين باسم يحيى بن عمران هو الأشعري، جد صاحب النوادر، وأما يحيى بن أبي عمران الهمداني فلم يكن رئيسا لقم، بل لا يمكن أن يكون وهو تلميذ يونس، ويوصف باليونسي، وهي تهمة عند القميين.

استند السيّد الخوئي قدست نفسه على ورود اسم الرجل في أسناد تفسير القمي فوثقه لذلك، ولكنه كان بنى على كونه مهملاً، غير موثق في ترجمة موسى بن أشيم، واستند ببعضهم على كونه وكيلا لتوثيقه، ومعلوم ما جرى من كبار وكلاء أبي إبراهيم الكاظم عليه السلام في حق أبي محمّد الرضا عليه السلام وخيانتهم وتكذيبهم له. نعم الوكالة مع بعض القرائن والمعلومات المساندة للتوثيق، وعدم شيوع ما يشير إلى القدح فيه فإنها تكون نافعة، كي تصبح قرينة جيدة للوثاقة، ولكن نقص معلوماتنا عن الرجل، تحتم علينا التوقف فيه.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٨٢، ح٢؛ وص٢٨٣، ح٣.

(٢) قاموس الرجال، التستري، ج١١، ص٧٤.

(٣) تاريخ الطبري، محمّد بن جرير الطبري، ج٧، ص١٨٤.

## ○ بَكَّارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ:

هــو بكار بن عبد الله الحضرمي، والده أبو بكــر الحضرمي، راو معروف، عددناه من كبــار الرابعة، وعمه علقمة بن محمّد الحضرمي، وهــو الأخ الأكبر لأبي بكر الحضرمي. حبس المنصور والده أبا بكر الحضرمي ســنة (١٣٦هـ)، وكان شــيخا كبيرا في العمر، كما يظهــر من رواية «بكر بن أبي بكر الحضرمي، قــال: حبس أبو جعفر أبي فخرجت إلى أبي عبد الله فأعلمته ذلك، فقال: إني مشغول بابني إسماعيل، ولكن سارعوا له. قال: فمكث أياما بالمدينة، فأرسل إليّ: أن ارحل، فإن الله قد كفاك أمر أبيك، فأما إسماعيل فقد أبى الله إلا قبضه. قال: فرحلت، فأتيت مدينه ابن هبيرة، فصادفت أبا جعفر راكباً فصحت إليه أبي أبو بكر الحضرمي شّيخ كبير. فقال: إن ابنه لا يحفظ لسانه، خلوا سبيله»[١].

وبكــر بن أبي بكر وبكار بــن أبي بكر واحد، فالخطوط القديمــة إنما تكتب بكار من غــير ألف ظاهرة، وليس كما ذهب إليه صاحب الأعيان، وكذا أيضاً في المعجم من أنهما أخــوان أحدهما بكر والآخر بكار. وأبو جعفر أي المنصور العباسي، والحادثة وقعت في سنة وفاة إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام سنة (١٣٦هـ)، وهو أيضاً وقت تولي المنصور الخلافــة. ويظهــر من رواياتهم أنهــم كانوا عائلة من الشــيعة، من اتبــاع الأئمة في ذلك الوقت المبكر من التاريخ.

قال ابن حجر: «بكار بن أبي بكر الحضرمي الكوفي، ذكره الطوسي في رجال الشــيعة من الرواة عن جعفر الصادق على آبائه وعليه السلام»[٢].

روى البرقي في المحاسن «عن ابن فضال، عن بكار بن أبي بكر الحضرمي، قال: قيل لأبي جعفــر عليه السلام: إن عكرمة مولى ابن عباس قد حضرته الوفاة، قال فانتقل، ثم قال: إن أدركته علّمته كلاما لم تطعمه النار، فدخل عليّه داخل فقال: قد هلك...»[٣].

---

(١) كشف الغمة، الأربلي، ج٢، ص٤١٠.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص٤٢.

(٣) المحاسن، البرقي، ج١، ح٦٣، ص١٤٩.

والرواية تعاني سقطا في السند، فقصة الرواية وفق ما جاء فيها إنما جرت سنة وفاة عكرمة، مولى ابن عباس الذي توفي سنة (١٠٥هـ)، وأبو جعفر هو الباقر عليه السلام وهذا مناسب لطبقة بكار، لكن كيف روى ابن فضال، وهو الحسن بن فضال الذي توفي سنة (٢٢١هـ) عنه، وقد أشرنا في كتاب الألف إلى أن الصحيح أن ابن فضال يروي عنه بواسطة هو وبقية السادسة، وأن الرجل من صغار الرابعة.

ولا يقال: فكيف تقبل رواية يونس بن عبد الرحمن عنه، وجوابه: أنه مرَّ في أكثر من موضع أن يونس ممن ولد في حدود سنة (١٢٤هـ)، وأنه من صغار الخامسة ممن رأى وشاهد أبا عبد الله عليه السلام ولم يرو عنه، ورواية صغار الخامسة عن صغار الرابعة مثالية، لا غضاضة فيها.

## ٥ مُوسَى بْنِ أَشْيَمَ:

ذكره البرقي في أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، ووصفه بالكوفي[١]، بينما اقتصر الشّيخ على عدّه في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام[٢]. وذكر في الاختيار في «ما روي في موسى بن أشيم، وحفص بن ميمون، وجعفر بن ميمون: (أن الكشي روى عن) حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا أيوب بن نوح، عن حنان بن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إني لأُنَفِّسَ على أجساد أُصليت معه، يعني أبا الخطّاب النار، ثم ذكر ابن الأشيم، فقال: كان يأتيني فيدخل عليّ هو وصاحبه، وحفص بن ميمون ويسألوني، فأُخبرهم بالحق، ثم يخرجون من عندي إلى أبي الخطّاب، فيُخبرهم بخلاف قولي، فيأخذون بقوله ويذرون قولي»[٣].

والرواية ظاهرة في انحراف الرجل، وأنه من اتباع أبي الخطّاب، وأنه ممن قتل معه سنة (١٣٨هـ)، كما هو محقق في موضع آخر. ويظهر أنه من الرابعة.

(١) الرجال، البرقي، ص٣٠.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص١٤٥، ت١٥٨٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٦٣٨، ص٦٣٥.

**تحقيق الصدور:**

قــال العلّامة المجلسي: «ضعيف»[1]. وذكر أيضاً أن المتن يعاني بعض الســقط، وأن المتن الصحيح هو ما رواه الصفّار في البصائر بسند آخر عن موسى بن أشيم، وعلى كل تقديــر فــإن مضمون هذه الرواية وإن كان مرويا في مــوارد أخرى، لكن ليس هناك من التظافر الذي يحقق الوثوق بالصدور.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٤٨.

**٦٩٦/ ٣. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: سَـمِعْتُ[١] أبا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ الله عليهما السلام يَقُولاَنِ: «إِنَّ اللهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فَوَّضَ إلى نَبِيِّهِ عليه السلام[٢] أَمْرَ خَلْقِهِ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتُهُمْ». ثُمَّ تَلاَ هذِهِ الآيَةَ: ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[٣].**

---

**رجال السند:**

العـدّة هم مجموعة من مشـايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنـة، ممن يوثق بنقلهم، ومـرَّ بيان الكلام في ذلك[٤]؛ وأحمد بن محمّد هنا مشـترك بـين ثقتين؛ بين أحمد بن محمّد بن خالد البرقي وأحمد بن محمّد بن عيسـى الأشـعري، والراجح أنه أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسـى الأشعري، وهو ثقة، شّـيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفقيههم، وعن ابن حجر أنه كبير الرافضة بقم. وهو من السابعة، بقي إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)[٥]؛ وعبد الله الحجـال هو عبد الله بن محمّد الأسـدي، كوفي، ثقة، ثبت، من السادسـة[٦]. وثعلبة هـو ثعلبة بن ميمون، أبو إسـحاق الأسـدي، مولى، كوفي، «ثقة، خـير، فاضل، مقدّم، معلـوم في العلماء، والفقهاء الأجلّة، من هذه العصابة»، كما عن اليقطيني، وكان «وجها في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، لغوياً، راويةً، حسـن العمـل، كثير العبادة والزهد»، كما عن

---

(١) في الوافي: «أنّه سمع» بدل «قال سمعتُ».

(٢) هكـذا في «ألـف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبـوع: «صلى الله عليّه وآله وسلم».

(٣) بصائر الدرجات، ص٣٩٩، ح٧؛ وص٤٠٠، ح١٠، عن أحمد بن محمّد؛ الوافي، ج٣، ح١١٩٣، ص٦١٥؛ البحار، ج١٧، ح٢، ص٤.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٣٣.

(٦) ينظر: ج٢، ح٩١، ص٤١٦.

النجاشي، وهو من الخامسة[١]؛ وزرارة هو أبو الحسن زرارة بن أعين الشيباني، وقيل: أبو عليّ الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، زرارة لقبه نسبة إلى سكنه في محلة زرارة في الكوفة واسمه عبد ربه، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلماً، شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه». ثقة، كما عن الشّيخ، وعدّه الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل، توفي سنة (١٤٨هـ)، من الرابعة[٢].

## تحقيق الصدور:

الرواية ذات سند صحيح معتبر لا غبار عليّه، والوثوق بصدورها لا ريبة في حصوله جراء هذا السند وعدم غرابة المتن، قال العلّامة المجلسي: «الحديث الثالث صحيح، والحجال بيّاع الحجل، وهو الخلخال»[٣].

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٨٦، ص٧١١.

(٢) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣١٣.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٥٠.

٦٩٧/ ٤. عليّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ لِبَعْضِ أصحاب قَيْسٍ الْمَاصِرِ[1]: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَدَّبَ[2] نَبِيَّهُ، فَأَحْسَنَ أَدَبَهُ، فَلَمَّا[3] أَكْمَلَ لَهُ الْأَدَبَ، قَالَ: ﴿إِنَّكَ[4] لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[5]، ثُمَّ فَوَّضَ إليه أَمْرَ الدِّينِ وَالْأُمَّةِ لِيَسُوسَ عِبَادَهُ[6]، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وَإِنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله كَانَ مُسَدَّداً[7] مُوَفَّقاً، مُؤَيَّداً بِرُوحِ الْقُدُسِ، لَا يَزِلُّ وَلَا يُخْطِئُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَسُوسُ بِهِ الْخَلْقَ، فَتَأَدَّبَ بِآدَابِ الله. ثُمَّ إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، فَأَضَافَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله إلى الرَّكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، وَإِلَى الْمَغْرِبِ رَكْعَةً، فَصَارَتْ عَدِيلَ[8] الْفَرِيضَةِ، لَا يَجُوزُ تَرْكُهُنَّ إلا في السَّفَرِ[9]، وَأَفْرَدَ الرَّكْعَةَ فِي الْمَغْرِبِ فَتَرَكَهَا قَائِمَةً فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، فَأَجَازَ اللهُ لَهُ ذلِكَ كُلَّهُ، فَصَارَتِ الْفَرِيضَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً. ثُمَّ سَنَّ[10] رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله النَّوَافِلَ أَرْبَعاً وَثَلَاثِينَ رَكْعَةً مِثْلَي الْفَرِيضَةِ، فَأَجَازَ

---

(١) «قيس الماصر» من المتكلّمين، تعلّم الكلام من عليّ بن الحسين عليهما السلام، وصحب الصادق عليه السلام، وهو من أصحاب مجلس الشامي. الوافي، ج٣، ص٦١٧.

(٢) تقدّم معنى التأديب ذيل الحديث ١ من هذا الباب.

(٣) في «ف»: + «أن».

(٤) في «ف» والبحار: «إِنَّكَ».

(٥) القلم(٦٨): ٤.

(٦) «ليَسوس عباده»، أي يتولّ أمرهم ويقوم عليه بما يُصْلِحُه، من السياسة، بمعنى تولّي الأمور والقيام على الشيء بما يُصْلِحُه. راجع: لسان العرب، ج٦، ص١٠٨ (سوس).

(٧) «مُسَدَّداً»، قال الجوهري: التسديد: التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل مُسَدَّد، إذا كان يعمل بالسداد والقصد. راجع: الصحاح، ج٢، ص٤٨٥ (سدد).

(٨) في البحار «عديلة» وهو الأنسب.

(٩) هكذا في «ج، ف» وهو الأنسب. وفي المطبوع وباقي النسخ: «سفر».

(١٠) «سَنَّ»، أي بيّن، يقال: سنّ الله تعالى سنّةً للناس: بيّنها، وسنّ الله تعالى سنّةً، أي بيّن طريقاً قويماً.

اللهُ – عَزَّ وَجَلَّ – لَهُ ذلِكَ، وَالْفَرِيضَةُ وَالنَّافِلَةُ إِحْدى وَخَمْسُونَ رَكْعَةً، مِنْهَا رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ[١] جَالِساً تُعَدَّانِ[٢] بِرَكْعَةٍ مَكَانَ الْوَتْرِ. وَفَرَضَ اللهُ فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَسَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَوْمَ[٣] شَعْبَانَ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلَيِ الْفَرِيضَةِ، فَأَجَازَ اللهُ – عَزَّ وَجَلَّ – لَهُ ذلِكَ. وَحَرَّمَ اللهُ – عَزَّ وَجَلَّ – الْخَمْرَ بِعَيْنِهَا، وَحَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ، فَأَجَازَ اللهُ لَهُ ذلِكَ[٤]. وَعَافَ[٥] رَسُولُ اللهِ ﷺ أَشْيَاءَ وَكَرَّهَهَا[٦]، لَمْ يَنْهَ[٧] عَنْهَا نَهْيَ حَرَامٍ، إِنَّمَا نَهى عَنْهَا نَهْيَ إِعَافَةٍ[٨] وَكَرَاهَةٍ، ثُمَّ رَخَّصَ

---

راجع: لسان العرب، ج١٣، ص٢٢٥ (سنن).

(١) قال الخليل: «العَتَمَة: الثلث الأوّل من الليل بعد غيبوبة الشَفَق. أعتم القوم، إذا صاروا في ذلك الوقت؛ وعَتّموا تعتيماً: ساروا في ذلك الوقت، وأوردوا أو أصدروا في تلك الساعة». وقال الجوهري: «العَتَمة: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج٢، ص١١٣٦؛ الصحاح، ج٥، ص١٩٧٩ (عتم).

(٢) هكذا في «ب» واستصوبه السيّد بدرالدين في حاشيته، ص١٨١؛ وهو الأنسب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعدّ» وله وجه مذكور في المرآة.

(٣) في «ض»: + «شهر».

(٤) هكذا في «ألف، ب، ج، و، بح، بر، بس، بف» والبحار. وفي «ن، ف» والمطبوع: + «كلّه».

(٥) في «ج»: «أعاف». و«عافَ»، أي كره، يقال: عافَ الرجلُ الطعامَ أو الشراب يَعافُهُ عِيافاً، أي كرهه فلم يشربه فهو عائِف. فكذلك أعافه. راجع: الصحاح، ج٤، ص١٤٠٨؛ النهاية، ج٣، ص٣٣٠ (عيف).

(٦) هكذا في «ب، ج، و، بح، جل، جو»، أي بالتضعيف، وهو الأنسب وإلا يلزم التكرار.

(٧) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بس، بف» والبحار. وفي «بر» والمطبوع: «ولم ينه».

(٨) في البحار: «عافة». وفي مرآة العقول، ج٣، ص١٥٢: «لمّا كان أعاف أيضاً بمعنى عاف، أتى بالمصدر هكذا، وفي بعض النسخ: عافة، وكأنّه تصحيف عيافة، أو جاء مصدر المجرّد هكذا أيضاً».

فِيهَا، فَصَارَ الْأَخْذُ بِرُخَصِهِ[١] وَاجِباً عَلَى الْعِبَادِ كَوُجُوبِ مَا يَأْخُذُونَ بِنَهْيِهِ وَعَزَائِمِهِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيمَا نَهَاهُمْ عَنْهُ نَهْيَ حَرَامٍ، وَلَا فِيمَا أَمَرَ بِهِ أَمْرَ فَرْضٍ لَازِمٍ، فَكَثِيرُ الْمُسْكِرِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ[٢] نَهَاهُمْ عَنْهُ نَهْيَ حَرَامٍ، لَمْ[٣] يُرَخِّصْ فِيهِ لِأَحَدٍ، وَلَمْ يُرَخِّصْ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَحَدٍ تَقْصِيرَ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ضَمَّهُمَا إِلَى مَا فَرَضَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، بَلْ أَلْزَمَهُمْ ذٰلِكَ إِلْزَاماً وَاجِباً، لَمْ يُرَخِّصْ لِأَحَدٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذٰلِكَ إِلَّا لِلْمُسَافِرِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَخِّصَ[٤] مَا[٥] لَمْ يُرَخِّصْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَوَافَقَ أَمْرُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَمْرَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَهْيُهُ نَهْيَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَوَجَبَ عَلَى الْعِبَادِ التَّسْلِيمُ لَهُ كَالتَّسْلِيمِ لِلّٰهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»[٦].

---

(١) في «ب، بر، بف»: «برخصته». وفي البحار: «برخصة».

(٢) يستفاد من فحوى قوله عليه السلام: «فكثير المسكر من الأشربة» عدم حرمة القليل منها، واختصاصها بالخمر فقط، وليس كذلك، بل القليل منها، فلعلّ اكتفاءه عليه السلام بذكر الكثير؛ لعدم احتمال حرمة القليل عند المخاطب؛ لكونه من المخالفين المستحلّين للقليل. أو الدلالة على عدم حرمة القليل بمفهوم اللقب، وهو ليس بحجّة اتّفاقاً. راجع: شرح المازندراني، ج٦، ص٥٠؛ الوافي، ج٣، ص٦١٧.

(٣) في الوسائل، ج٤: «ولم».

(٤) هكذا في النسخ التي قوبلت والوسائل، ج٤، والبحار. وفي «ف» والمطبوع: + «شيئاً».

(٥) في «ض»: «فيما». وفي «ف»: «ممّا». وفي الوافي: - «ما».

(٦) الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة النوافل، ح٥٥٥٢. وفي التهذيب، ج٢، ح٢، ص٤؛ والاستبصار، ج١، ح٧٧٢، ص٢١٨، عن الكليني، وفي كلّها من قوله: «الفريضة سبع عشرة ركعة» إلى قوله: «بعد العتمة جالساً» مع اختلاف في الألفاظ؛ الوافي، ج٣، ح١١٩٥، ص٦١٦؛ البحار، ج١٧، ح٣، ص٤؛ الوسائل، ج٤، ح٤٤٧٤، ص٤٥، وفيه من قوله: «إنّ الله عزّ وجلّ فرض الصلاة ركعتين ركعتين»؛ وج١٠، ح١٣٩١٧، ص٤٨٧، من قوله: «وفرض الله في السنة صوم شهر رمضان»، إلى قوله: «فأجاز الله عزّ وجلّ له ذلك»؛ وج٢٥، ح٣٢٠٢٦، ص٣٢٥، من قوله: «حرّم الله الخمر بعينها» إلى قوله: «لم يرخّص فيه لأحد».

**رجال السند:**

عليّ بن إبراهيم أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، فاقت رواياته السبعة آلاف، أضر وسط عمره، وكان حيّا إلى سنة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[١]؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به – مع أنه لم يوثق صريحاً – لقرائن، ترحم عليّه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة[٢]؛ وابن أبي عمير هو محمّد بن أبي عمير، الراوي الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادي، يُعَدُّ كتابه مائة رجل أقدم كتاب في علم رجال الحديث، قال النجاشي: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»، حكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون لِيَلي القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام وقال الشّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشّيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ وأنه ذكر أيضا أنه كان وجها من وجوه الرافضة. وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح. وحكى تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)[٣]؛ وأما عمر بن أذينة، فذكروا أن اسمه محمّد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليّه. وثّقَه الشّيخ، ومدحه النجاشي، قائلا: شّيخ أصحابنا البصريين ووجههم. وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)[٤]؛ والفضيل بن يسار هو أبو القاسم

---

(١) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) ينظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٣) ينظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٤) ينظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

النِّهدي، عربي صميم، بصري، كوفي الأصل، وثَّقَه النجاشي في ترجمته وترجمة حفيده، وذكر الشّيخ وثاقته في رجال الباقر عليه السلام، وعدّ من أصحاب الإجماع، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، فيه روايات معتبرة تعظمه أيما تعظيم، روى في كامل الزيارات والتفسير، ابناه القاسم والعلاء ثقة، وحفيده محمّد ثقة، توفي بين سنتي (١٤٥-١٤٨هـ)، من الرابعة[١].

## تحقيق الصدور:

السند معتبر، فهو يوجب وثاقة بصدورها، قال العلّامة المجلسي: «الحديث الرابع حسن»[٢]. ووصفه بالحسن وليس بالصحيح؛ لمكان إبراهيم بن هاشم، حيث يعد من الممدوحين؛ إذ لم يرد فيه توثيق صريح من أصحابنا المتقدمين.

---

(١) ينظر: ج٣، ح٢٧٩، ص١٧١.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٥٠.

٦٩٨/ ٥. أبو عليّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ محمّد بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَارَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أبا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ الله عليهما السلام يَقُولَانِ: «إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالى - فَوَّضَ إِلى نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله أَمْرَ خَلْقِهِ؛ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتُهُمْ»، ثُمَّ تَلَا هذِهِ الْآيَةَ: ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1].

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَارَةَ، مِثْلَهُ.

---

**رجال السند:**

**السند الأوّل**: أبو عليّ الأشعري هو أحمد بن إدريس، شّيخ الكليني، أشعري، قمي، عربي، ثقة، فقيه، صحيح الحديث وكثيره، كما عن العلمين، كان من القواد، توفي بالقرعاء، سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة[2]؛ ومحمّد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، ذهلي، أو شيباني، قمي، ذكره الشّيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، ووثّقه في المرتين، من السابعة[3]؛ وابن فضال هنا هو الحسن بن علّي بن فضال، أبو محمّد التيمي، مولى تيم الله، كوفي، فطحي، عدل عن مذهبه، وصفه ابن مسعود بأنه من أجلة الفقهاء العلماء، وقال الشّيخ: كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً، ورعاً، ثقة. وذكر النجاشي عن الفضل بن شاذان شدة تنسكه وعبادته، وعلو منزلته، وقال ابن النديم: «كان من خاصة أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام». من السادسة، توفي بعد العشرين بعد المائتين[4]؛ وثعلبة هو ثعلبة بن ميمون، أبو إسحاق الأسدي، مولى، كوفي، «ثقة، خيّر، فاضل،

---

(١) بصائر الدرجات، ص٣٩٨، ح٢، عن محمّد بن عبد الجبّار؛ الوافي، ج٣، ص٦١٥، ذيل ح١١٩٣؛ البحار، ج١٧، ح٢، ص٤.

(٢) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٣) ينظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

(٤) ينظر: ج١، ح٤ ص٨٧.

مقـدّم، معلوم في العلـماء والفقهاء الأجلة من هذه العصابة»، كـما عن اليقطيني، وكان «وجهـا في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، لغوياً، راويةً، حسـن العمل، كثير العبادة والزهد»، كما عن النجاشي، وهو من الخامسة[1]؛ وزرارة هو أبو الحسن، زرارة بن أعين الشيباني، وقيل: أبو عليّ الشـيباني، مولى، كوفي، تاجر، زرارة لقبه، نسـبة إلى سـكنه في محلة زرارة في الكوفة، واسـمه عبد ربه، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدمهم، وكان قارئا، فقيها، متكلما، شـاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خـلال الفضل والدين، صادقا فيما يرويه». ثقة كما عن الشّيخ. وعدّه الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل، توفي في (١٤٨هـ)، من الرابعة[2].

**السند الثاني**: محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، ثقة، عين، كثير الرواية، شّـيخ أصحابنا في زمانـه، قمي، من الثامنة، تـوفي قرابة (٣٠٠هـ)[3]؛ وأحمد بن محمّد هنا مشـترك بين ثقتـين؛ بين أحمد بن محمّد بـن خالد البرقي وأحمد بن محمّد بن عيسـى الأشـعري، والراجح أنه أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، وهو ثقة، شّيخ أصحابنـا في قـم، ووجههم، وفقيههم، وعن ابن حجر أنه كبـير الرافضة بقم. وهو من السابعة، بقي إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)[4]؛ وعبد الله الحجال هو عبد الله بن محمّد الأسدي، كوفي، ثقة، ثبت، من السادسـة[5]. وباقي السـند متصل بالسند الأوّل، فيروي الحجال عن ثعلبة عن زرارة، كما في الأوّل.

**تحقيق الصدور:**

السـندان معتبران، يرويهما الثقات من شـيوخ الطائفـة في كل جيل، فلا ريب بلزوم تحقق الوثوق بصدورها، قال العلّامة المجلسي: «موثق كالصحيح، وقد تقدم باختلاف

---

(١) ينظر: ج٢، ح١٨٦، ص٧١١.

(٢) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣١٣.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) ينظر: ج١، ح١، ص٣٣.

(٥) ينظر: ج٢، ح٩١، ص٤١٦.

في أول السند، وسنده الثاني صحيح ومطابق لما مرَّ، إلّا أن فيما مرَّ مكان محمّد بن يحيى العدة، فإن كان أحمد هو ابن محمّد بن عيسى كما هو الظاهر فمحمّد بن يحيى داخل في عدته، فلا وجه لإعادة السند ناقصاً بعد إيراده كاملاً، وإن كان ابن محمّد بن خالد، فيحصل اختلاف أيضاً في أول السند، لكنه بعيد»[1].

أقول: وصفه للسند الأوّل بالموثق، وأنه كالصحيح لمكان الحسن ابن فضال، حيث أنه فطحي، لكنه قد يقال برجوعه إلى مذهب الحق، كما هو الظاهر، ووصف السند الثاني بالصحيح، وذكر أنه يوافق السند السابق في الرواية ذات التسلسل (٦٩٦) والتي هي عين هذه الرواية متنا أيضاً، لكن فيهما رواية العدّة عن أحمد بن محمّد، وليس محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد، وهنا احتمالان؛ فإن كان المقصود بأحمد بن محمّد هو ابن عيسى الأشعري، فسيكون محمّد بن يحيى من ضمن العدّة، فأشكل العلّامة المجلسي أنه لا وجه لإعادة السند ناقصاً بعد إيراده كاملاً، أي أنه بعد أن ذكر السند عن العدة عن أحمد، وفي العدّة محمّد بن يحيى، فلماذا أعاد السند بجزء من العدّة وهو محمّد بن يحيى عن أحمد، وهذا الإشكال المنطقي لا يرد في عالم إيراد الروايات وأسنادها، فهم يختارون ما يشاؤون من طرق، ثم أن طريق العدّة وإن كان يشمل محمّد بن يحيى، لكن ذلك يجري بالتدقيق والاستنتاج، بينما طريقه من محمّد بن يحيى فقط تصريح لا إجمال فيه باسم شيخه.

ثم أورد قدست نفسه الشق الثاني من الإشكال، وهو إن لم يكن أحمد بن محمّد في السند هو ابن عيسى الأشعري فهو ابن خالد البرقي، ومعلوم أن عدّة أحمد بن محمّد بن خالد ليس فيها محمّد بن يحيى، فسيكون السند غير السند الأوّل، ولا أظن أن هناك إشكالا في البين، ولكنه قدست نفسه أضاف أنه بعيد، أي أن احتمال أن يكون أحمد بن محمّد هو البرقي صاحب المحاسن بعيد؛ إذ الإطلاق ينصرف إلى الأشهر في عصره، وهو أبو جعفر الأشعري، كبير قم.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٥٣.

**٦٩٩ / ٦. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أحمد بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إسحاق بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ - تبَارَكَ وَتَعَالى - أَدَّبَ[١] نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله[٢]، فَلَمَّا انْتَهى بِهِ[٣] إلى مَا أَرَادَ، قَالَ لَهُ: ﴿إِنَّكَ[٤] لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، فَفَوَّضَ إليه دِينَهُ، فَقَالَ: ﴿وَما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وَإِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الْفَرَائِضَ، وَلَمْ يَقْسِمْ لِلْجَدِّ شَيْئاً، وَإِنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله أَطْعَمَهُ السُّدُسَ، فَأَجَازَ اللهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - لَهُ ذلِكَ؛ وَذلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾[٥]»[٦].**

---

**رجال السند:**

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[٧]؛ وأحمد بن محمّد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر من الإطلاق، وهو أبو جعفر الأشعري، ثقة، شيخ أصحابنا بقم، وكبيرهم، وفقيههم، ووجههم، قال ابن حجر: إنه كبير الرافضة بقم، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[٨]؛ ومحمّد بن سنان هو الزاهري الذي

---

(١) تقدّم معنى التأديب ذيل ح١ من هذا الباب.

(٢) في «ب، ج، و، ض، بح، بس، بف»: «عليه السلام».

(٣) في مرآة العقول: «الباء للتعدية، أي أوصله إلى ما أراد من الدرجات العالية والكمالات الإنسانيّة».

(٤) في «ف» والبحار: «وَإِنَّكَ».

(٥) ص (٣٨): ٣٩.

(٦) بصائر الدرجات، ص٣٩٩، ح٤، بسنده عن محمّد بن سنان، مع زيادة في آخره؛ الوافي، ج٣، ح١١٩٧، ص٦١٨؛ البحار، ج١٧، ح٤، ص٥.

(٧) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٨) ينظر: ج١، ح١، ص٣٣.

بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها، ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة[1]؛ وإسحاق بن عمار بن حيان، أبو يعقوب التغلبي، مولى، الصيرفي، كوفي، وثَّقَه النجاشي، وهو من الخامسة[2].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف على المشهور، معتبر عندي»[3]. والضعف لمكان محمّد بن سنان، والغريب أنه قدست نفسه ضعف أسنادا، ولم يقل باعتبارها، ولم يكن فيها من فيه كلام سوى محمّد بن سنان! ومع أن السند غير مؤتمن الاتصال، لمكان محمّد بن سنان، إلّا أن المضمون مروي في روايات عدّة، فلا جزاف من القول بالوثوق بصدور المضمون إجمالاً منهم عليهم السلام.

---

(١) ينظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٢) ينظر: ج١، ح٦، ص٩٩.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٥٣.

٧٠٠/ ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَضَعَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله دِيَةَ الْعَيْنِ وَدِيَةَ النَّفْسِ، وَحَرَّمَ النَّبِيذَ وَكُلَّ مُسْكِرٍ». فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَضَعَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ شَيْءٌ؟ قَالَ[1]: «نَعَمْ، لِيُعْلَمَ مَنْ يُطِيعُ[2] الرَّسُولَ مِمَّنْ[3] يَعْصِيهِ»[4].

---

**رجال السند:**

الحسين بن محمّد هو أبو عبد الله الأشعري، المعروف بابن عامر، - ثقة، عربي، قمي، من صغار الثامنة؛ إذ يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)[5]؛ ومعلى بن محمّد هو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، نعم وثّقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، والصواب عدم الوثوق بخبره، وهو من السابعة[6]؛ والوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، أبو محمّد البجلي، الخزّاز، كوفي، خير أصحاب الرضا عليه السلام، من وجوه الطائفة، كما عن النجاشي، وعين من عيون الطائفة، كما عن أحمد الأشعري، وهو - من السادسة[7]؛ وحمّاد بن عثمان هو الفزاري، مولى، أو مولى الأزد، أو مولى غني، كوفي، ثقة، كما عن النجاشي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشّيخ،

---

(١) في «ب، بف» وشرح المازندراني والوافي والوسائل: «فقال».

(٢) في المطبوع والمرآة والبصائر: «من يطع».

(٣) في حاشية «ج، ض، ف، بس» والبصائر: «ومن».

(٤) بصائر الدرجات، ص٤٠١، ح١٤، بسنده عن حمّاد بن عثمان؛ الوافي، ج٣، ح١١٩٨، ص٦١٩؛ الوسائل، ج٢٥، ح٣٢١٠٩، ص٣٥٤؛ البحار، ج١٧، ح٥، ص٦.

(٥) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٦) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٧) ينظر: ج١، ح٢١، ص٢١٩.

وعـن الكشي عن حمدويه عن أشـياخه: «حمّاد النـاب وأخويه جعفر والحسـين، كلهم فاضلـون، خيار، ثقات»، وعـدّه من أصحاب الإجماع، توفي سـنة (١٩٠هـ)، وهو من الخامسـة[١]؛ وزرارة هو أبو الحسن، زرارة بن أعين الشـيباني، وقيل: أبو علّي الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، زرارة لقبه، نسبة إلى سكنه في محلة زرارة في الكوفة، واسمه عبد ربه، قال النجاشي: «شـيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدمهم، وكان قارئا، فقيها، متكلما، شاعرا أديبا، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقا فيما يرويه». ثقة، كما عن الشّـيخ. وعدّه الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل، توفي في (١٤٨هـ)، من الرابعة[٢].

## تحقيق الصدور:

قـال العلاّمـة المجلسي: «ضعيف على المشـهور»[٣]. وضعف السـند لمكان معلى بن محمّد بن محمّد البصري ظاهرٌ، ولكنه وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه صحيح؛ إذ السيّد قدست نفسه يوثق المعلى بن محمّد؛ لورود اسمه في أسناد تفسير القمي، وليس في السند من يجري فيه كلام غيره.

أقول: سـند الكليني ضعيف إلى أبي جعفر ﴿عليه السلام﴾، لكن محمّد بن الحسن الصفّار روى عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن حمّاد بن عثمان، عن زرارة، عن أبي جعفر ﴿عليه السلام﴾[٤]، وهو سند غاية في الاعتبار، فالوثوق بصدورها متحقق بلا أي إشكال.

---

(١) ينظر: ج١، ح٢٥، ص٢٢٨.

(٢) ينظر: ج٢، ح٨٥، ص٣١٣.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٥٤.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٤٠١، ح١٤.

**٧٠١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي نَوَادِرِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: قَالَ أبو عَبْدِ الله عليه السلام: «لَا وَالله، مَا فَوَّضَ[١] اللهُ إلى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا إلى رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وَإِلَى الأئمة عليهم السلام، قَالَ اللهُ[٢] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِما أَراكَ اللهُ﴾[٣]، وَهِيَ جَارِيَةٌ فِي الْأَوْصِيَاءِ عليهم السلام»[٤].**

---

**رجال السند:**

قبل البدء برجالات السند، ينبغي أن يعلم أن محمّد بن الحسن في هذا السند مصحف، فليس لمحمّد بن الحسن الصفّار أن يروي عن محمّد بن سنان بالمباشرة، بل الراوي عنه هو محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، والسلسلة محمّد بن يحيى العطار، عن ابن أبي الخطّاب، عن محمّد بن سنان سلسلة متعاهدة معروفة، ويؤكد كل هذا أن محمّد بن الحسن الصفّار روى هذه الرواية عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان.

أما رجال السند فمحمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شّيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)[٥]؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمداني، كوفي، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته توفي سنة

---

(١) راجع ما تقدّم ذيل الحديث ٥ من هذا الباب.

(٢) هكذا في «ألف، ج، ض، ف، بس، بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الله».

(٣) النساء(٤): ١٠٥.

(٤) بصائر الدرجات، ص٤٠٦، ح١٢. الاختصاص، ص٣٣١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان؛ الوافي، ج٣، ح١١٩٤، ص٦١٥؛ البحار، ج١٧، ح٦، ص٦.

(٥) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[١]؛ ومحمّد بن سنان هو الزاهري الذي بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها، ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة[٢]؛ وعبد الله بن سنان هو عبد الله بن سنان بن طريف، مولى بني هاشم، كوفي، كان خازنا للمنصور والمهدي والهادي والرشيد، روى عنه المشايخ الثلاثة، ووثّقه علماء الرجال الثلاثة النجاشي والشّيخ والكشي، ونصّ النجاشي على جلالته وعظم محله في الطائفة، وعدّه المفيد في الرسالة العددية، من الخامسة، ممن بقي إلى بعد سنة (١٧٠هـ)[٣].

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي: «ضعيف على المشهور»[٤]. والضعف لمكان محمّد بن سنان، ولم أجد ما يوثق صدور هذه الرواية.

---

(١) ينظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٢) ينظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٣) ينظر: ج١، ح١٠، ص١٧٣.

(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج٣، ص١٥٤.

**٧٠٢/ ٩. محمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ محمّد بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ[1]، عَنْ محمّد بْنِ الْحَسَنِ الْمِيثَمِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ**

---

(١) المعروف باسم الحسن بن زياد في الرواة اثنان: الأوّل: الحسن بن زياد العطّار الطائي. وهو متّحد مع الحسن بن زياد الضبي الكوفي. الثاني: الحسن بن زياد الصيقل. وهما من أصحاب الصادق ﷺ. بل عُدَّ الصيقل من أصحاب الباقر ﷺ أيضاً. راجع: رجال النجاشي، ص٤٧، الرقم ٩٦؛ رجال الطوسي، ص١٣١، الرقم ١٣٤١؛ وص١٣٣، الرقم ١٣٨٢؛ وص١٨٠، الرقمين ٢١٥٥ و٢١٥٦؛ وص١٩٥، الرقم ٢٤٤٠ وفيه: الحسين بن زياد، لكنّ الصواب «الحسن»، كما في بعض النسخ المعتبرة. فعليه في رواية الحسن بن زياد عن محمّد بن الحسن الميثمي – وهو محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي الذي عدّه النجاشي في رجاله، ص٣٦٣، الرقم ٩٧٥، راوياً عن الرضا ﷺ – خلل، كما أنّ في رواية محمّد بن الحسن هذا عن أبي عبد الله ﷺ مباشرةً، خللاً. ثمّ إنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، تارة في ص٤٠٣، ح١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمّد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله ﷺ، وأخرى في ص٤٠٥، ح٦، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن الحسين، عن أحمد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله ﷺ. والظاهر أنّ في السند الأوّل من بصائر الدرجات أيضاً خللاً، فإنّا لم نجد في الأسناد وكتب الرجال ذكراً لأحمد بن الحسن بن زياد، ولا للحسن بن زياد الميثمي، والد محمّد بن الحسن الميثمي. أمّا السند الثاني، فالظاهر خلوّه من أيّ خللٍ. وأحمد بن الحسن، فيه، هو أحمد بن الحسن الميثمي؛ فقد وردت في بصائر الدرجات، ص١٥٧، ح١٠، ص٢٦٣، ح٣، وص٣٦٣، ح٩. رواية محمّد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن الحسين [اللؤلؤي] عن أحمد بن الحسن [الميثمي]. وأحمد بن الحسن الميثمي، هو أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمّار، ومحمّد بن الحسن بن زياد، هو محمّد بن الحسن بن زياد العطّار الذي روى أبوه عن أبي عبد الله ﷺ. راجع: رجال النجاشي، ص٧٤، الرقم ١٧٩، وص٣٦٩، الرقم ١٠٠٢؛ الفهرست للطوسي، ص٥٤، الرقم ٦٦.

هذا، ولا يبعد أن يكون الأصل في السند الأوّل من البصائر هكذا: أحمد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن، عن أبيه، ففُسِّر أحمد بن الحسن بالميثمي، ومحمّد بن الحسن بابن زياد، ثمّ ادرج التفسيران في المتن في غير موضعهما. إذا تبيّن ذلك، فنقول: إنّ الظاهر سقوط «أحمد بن» قبل «الحسن بن زياد»، وسقوط «عن أبيه» بعد «محمّد بن الحسن الميثمي» من سند الكافي، كما أنّ

- عَزَّ وَجَلَّ - أَدَّبَ رَسُــولَهُ حتَّى قَوَّمَهُ[١] على مَا أَرَادَ، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ: ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ فَمَا فَوَّضَ اللهُ إلى رَسُولِهِ، فَقَدْ فَوَّضَهُ إِلَيْنَا»[٢].

---

**رجال السند:**

والسـند يعاني صعوبات تمنع من قبوله، فإن اسـم الحسن بن زياد لا يتناسب مع هذا الموضع الطبقي، فإن لدينا اثنين ممن يسـمون بالحسن بن زياد؛ الأوّل الصيقل، وهو من صغار الرابعة، والثاني العطار، وهو من الخامسة، فلا يصح مطلقا رواية يعقوب بن يزيد عـن واحد منهما، بل ولا يصح رواية واحد منهما عن محمّد بن الحسـن الميثمي، فإنه من السادسة، ثم أن محمّد بن الحسن الميثمي مما لا يمكنه الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة؛ إذ كما أسلفنا أنه من السادسة، وليس من الخامسة من الذين أدركوا الرواية عنه عليه السلام.

هذه هي الصعوبات في سـند الكليني التـي تؤكد وقوع التصحيف فيه، ومن القوي أن مصدر الكليني إلى هذه الرواية كتاب بصائر الدرجات، فإنه يرويها عن شيخه محمّد

---

الظاهـر زيادة «بن زياد» و«الميثمي» في السـند أو درجها في غير موضعها، كما تقدّم. واسـتفدنا هذا من رسـالة للأسـتاد السيّد محمّد جواد الشـبيري - دام توفيقه - المسمّى بـ «بيت الأخيار في ترجمة آل ميثم التمّار».

وللكلام تتمة نُرجع الطالب إليها.

(١) في حاشـية «ف»: «قوّاه». وقوله: «قوّمه على مـا أراد»، أي ثبّته عليّه، من قام فلان على الشيء إذا ثبت عليّه وتمسّك. راجع: النهاية، ج٤، ص١٢٥ (قوم).

(٢) بصائر الدرجات، ص٤٠٣، ح١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسـن بن زياد، عن محمّد بـن الحسـن الميثمي، عـن أبيه، عن أبي عبـد الله عليه السلام؛ وفيه، ص٤٠٥، ح٦، بسـنده عن محمّد بن الحسـن بن زيـاد، عن أبيه، عن أبي عبـد الله؛ الـوافي، ج٣، ح١١٩٩، ص٦١٩؛ البحار، ج١٧، ح٧، ص٦.

بن الحسن الصفّار صاحب البصائر، وقد وردت هذه المروية أيضاً في بصائر الصفار، وهو يرويها عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمّد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام[1].

وسند الصفّار يحل الإشكالية الثانية في السند من جهة تناسق الطبقة فقط، فيروي محمّد بن الحسن الميثمي عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام فتصح الطبقة، ولكن يبقى أننا لم نعهد رواية محمّد بن الحسن الميثمي عن أبيه في سند آخر.

وأما الإشكالية الأوّلى: فإن سند الصفّار ورد فيه أحمد بن الحسن بن زياد بدلا من الحسن بن زياد، وهذا أيضاً لا يحل شيئا واضحا في البين من إشكالية سند الكليني، فإنه ليس هناك أحمد بن الحسن بن زياد في كتبنا ورواياتنا وفهارسنا، نعم هناك محمّد بن الحسن بن زياد وليس أحمد. وبعد ملاحظة قرائن السلاسل والمتون تتمخض ثلاث فرضيات تصلح لأنْ تكون محلا للاختبار:

### الفرضية الأوّلى:

إن السند هو: يعقوب بن يزيد عن محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام. ويكون ذلك بفرض حصول التصحيف في سند الصفار، وأن الوارد في سند الصفّار قد صحف فيه محمّد بأحمد، وأحمد بمحمّد، فبدلا من (محمّد بن الحسن بن زياد) صحف بالخطأ إلى (أحمد بن الحسن بن زياد)، وبدلا من (أحمد بن الحسن الميثمي) صحف بالخطأ إلى (محمّد بن الحسن الميثمي).

وهذا السند يوافق طريق الصدوق في المشيخة، وطريق الشّيخ في الفهرست؛ حيث يرويان عن الميثمي بطريقهما إلى يعقوب بن يزيد عن محمّد بن الحسن بن زياد عن أحمد بن الحسن الميثمي، ويوافق المتعارف من رواية يعقوب بن يزيد بكثرة عن محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي في موارد عديدة، كما في البصائر[2]،

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٤٠٣، ح١.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٢٧١، ح٤.

والكافي[١]، والتهذيب[٢]، والخصال[٣]، وثـواب الأعمال[٤]، وعلل الشرائع[٥]، بل ذكر النجاشي في ترجمته أن طريقه لكتابه هو يعقوب بن يزيد[٦].

ثم لما نقل الحديث من البصائر إلى الكافي سقط منه أمران: الأوّل: اسم أحمد، فكتب اسم (الحسن بن زياد) بدلا من (أحمد بن الحسن بن زياد) الوارد في البصائر، والذي هو أصلا مصحف من اسـم (محمّد بن الحسـن بن زياد)، وسـقط (عن أبيه) بعد (محمّد بن الحسن الميثمي) والذي هو أصلا مصحف من (أحمد بن الحسن الميثمي).

وتبريـر التصحيف في هـذه الفرضية مقبول، ومتعارف، وسـهل الوقوع، وهو يحل أيضاً الإشـكال الأوّل والتتابع الطبقي بنحو من الأنحاء، وهو مؤيد بأسـناد عديدة من جهة رواية يعقوب بن يزيد، ومؤيد بسـند الصدوق في المشيخة، والشّيخ في الفهرست، لكن هل سند هذه الفرضية خال من كل إشكال؟

والجواب أن هناك ثلاث إشكاليات:

**الأولى**: إن المتعاهـد في الأسـناد أن يـروي يعقـوب بـن يزيـد مبـاشرة عـن أحمـد بـن الحسـن بن إسـماعيل الميثمي، ويَشِـذّ عن هـذا فقط مـا ورد في سـند الصدوق في المشـيخة، وسند الشّـيخ في الفهرسـت، وإلّا فإن باقي الأسـناد التي جاء فيها يعقوب بـن يزيـد عن أحمـد بن الحسـن الميثمي هي من غير توسـط أحـد، كما يظهـر ذلك من المحاسـن[٧] - وإن جـاء مصحفـاً بصيغـة (أحمـد بـن محسـن الميثمـي)[٨] - والكافي،

---

(١) الكافي، الكليني، ج٦، ح٦، ص٤١٤؛ ورواها الشّيخ في التهذيب، ج٩، ح٤٩١، ص١١٣.

(٢) التهذيب، الطوسي، ج٢، ح١٢٧٧، ص٣١٤.

(٣) الخصال، الصدوق، ص١٠٨، ح٧٥.

(٤) ثواب الأعمال، الصدوق، ص٢٢٣.

(٥) علل الشرائع، الصدوق، ج٢، ح١، ص٣٥٣.

(٦) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦٣، ت٩٧٩.

(٧) المحاسن، البرقي، ج٢، ح٢٧٦، ص٤٣٥؛ وص ٤٣٨، ح٢٨٩.

(٨) إذ لم يرد هذا العنوان في الكتب وسـهولة التصحيف بين محسـن والحسن، ويؤكده رواية الكليني

وكامل الزيارات[١]، وفي فقيه الصدوق[٢]، بل وذكر النجاشي في ترجمة أحمد بن الحسن بن إسماعيل وهو الميثمي أن له كتابا وأن طريقه عن يعقوب بن يزيد عنه بالمباشرة[٣]. فلماذا افترضا أنه يروي عنه هنا بواسطة، ولعل الاسهل افتراض تصحيف (الواو) من (عن) من مخالفة الأسناد في التوسط الشاذ والمباشرة المتكثرة، ولكن الانصاف أن هذا لا يرد على الفرضية بشكل يهدمها؛ إذ يحتمل بشكل معتد به جراء هذا التعارض في التوسط والمباشرة أن سند مشيخة الصدوق وسند الشّيخ في الفهرست هو السند الصحيح، وأن ما ورد في الكتب الحديثة قد تعرض لظاهرة التوسط في الأسناد.

**الثانية**: أننا لم نحظ ولم يتعاهد أن يروي أحمد بن الحسن الميثمي عن أبي عبد الله عليه السلام سواء بواسطة أبيه أو بنفسه، والفرضية تقوم على ذلك، والمعلوم أن قبول الفرضية السندية إنما يتم وفق مساعدات وأن لا يكون شاذا متفردا غريبا، وإلا فما نفع الفرضية!

**الثالثة**: أن فرض التصحيف في محمّد وأحمد في الاسمين في السند وبالعكس، وإن كان مقبولا في الفرضيات، لكن يُبَعِده أن محمّد بن الحسن الصفّار روى عين تلك الرواية عن محمّد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين وهو اللؤلؤي، عن أحمد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، وهو سند خال من الإشكالات، ويظهر فيه ترتب أن أحمد بن الحسن يروي عن محمّد بن الحسن، وبه لا حاجة إلى فرض ذلك التصحيف.

**الفرضية الثانية:**

إن السند هو يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن (وهو الميثمي)، عن محمّد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام.

وهذه الفرضية تعتمد سند الصفّار أصلا لها، إلا أنها تفترض فقط زيادة (بن زياد)

---

لها عن أحمد بن الحسن؛ ج٦، ح٨، ص٢٩٣.

(١) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص١٨٠، ح٢٤١.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ح٥٨٩٩، ص٤١٢.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٤، ت١٧٩.

في السند، ويساندها رواية يعقوب بن يزيد المتكررة والمتعاهدة مباشرة عن أحمد بن الحسن كما مرَّ في الإشكالية الأوّلى من الفرضية الأوّلى، وهذه الفرضية تقفز فوق تلك الإشكالية، ولكنها أيضاً تواجه ثلاث صعوبات:

**الأولى**: أن زيادة (ابن زياد) تحتاج مبرراً كافياً لافتراضه في السند، ولم تقدم الفرضية ذلك التبرير المقنع لوقوع ذلك التصحيف؛ نعم يمكن افتراض أنه زيادة توضيحية من بعض النساخ، أو الرواة سهواً.

**الثانية**: أن يعقوب بن يزيد كما يروي مباشرة عن أحمد بن الحسن الميثمي، فإنه يروي مباشرة عن محمّد بن الحسن الميثمي، وهذه الفرضية تقوم على أساس أن يعقوب بن يزيد يروي عنه بواسطة أحمد بن الحسن، وهذا مخالف للمعتاد المتعارف، فإن يعقوب بن يزيد لم يرو بواسطه عنه في أي سند، بل طريقنا لكتاب الرجل هو عن طريق يعقوب بن يزيد مباشرة عنه، بل وأكثر من هذا فإن سند مشيخة الصدوق المار يفترض أن يكون محمّد بن الحسن الميثمي هو الواسطة لأحمد بن الحسن الميثمي، وليس العكس كما تعكسه هذه الفرضية.

**الثالثة**: إننا وكما في الفرضية الأوّلى لم نتعاهد رواية محمّد بن الحسن الميثمي عن أبيه، أو عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام في الأسناد، بل لا يصح فرض الأوّلى لاختلاف الطبقة، وليس من الظريف افتراض الثانية مع تفردها؛ إذ يصعب قبول الفرضيات التي تمثل أسنادا شاذة متفردة، نعم يمكن قبولها على القول باتحاده مع محمّد بن الحسن بن زياد العطار الذي ذكره النجاشي.

## الفرضية الثالثة:

إن السند هو: يعقوب بن يزيد عن أحمد بن الحسن (وهو الميثمي)، عن محمّد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام، ويكون ذلك بافتراض أن الأصل هو سند الصفّار عن محمّد بن عبد الجبار في البصائر[1]، وأن منه يمكن اكتشاف التصحيف

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٤٠٥، ح٦.

في سند الصفّار للرواية من طريق يعقوب بن يزيد[1]، وأنه تم تحريك كلمة (بن زياد) من محمّد بن الحسن إلى أحمد بن الحسن، وأنه تم تحريك لقب (الميثمي) بالعكس من أحمد بن الحسن إلى محمّد بن الحسن.

وبهذا التصحيف فسيكون رجال السند هم يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن محمّد بن الحسن بن زياد وهو العطار، وليس الميثمي، ومن ثم جاء الكليني ونقل الرواية، وحصل سقط لبعض السند في الكافي عن البصائر بنقص (أحمد) و(عن أبيه)؛ وتقوم هذه الفرضية على موافقة السند الخالي من الإشكالات الذي رواه الصفّار عن محمّد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين، عن أحمد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام وأنه هو الأصل المعتمد لمعرفة كيف جرى التصحيف، وأنها تقدم الصورة المعتادة من رواية يعقوب بن يزيد عن أحمد بن الحسن بن إسماعيل الميثمي مباشرة، من دون واسطة، كما في الأسناد والفهارس، وأنها تفسر عدم رواية يعقوب بن يزيد عن محمّد بن الحسن مباشرة؛ لأنها تفترض أنه العطار وليس الميثمي، وبهذا الفرض نتخلص من إشكاليتين في آن واحد؛ الأوّلى كما أسلفنا تفسير عدم المباشرة بينه وبين يعقوب، والثانية أن محمّد بن الحسن بن زياد العطار ممن ذكر النجاشي في ترجمته أن أباه كان يروي عن أبي عبد الله عليه السلام.

ويَرِد على هذه الفرضية:

**أولاً:** صعوبة التصحيف الوارد، كونه من التصحيفات المركبة وليست البسيطة، وهي مما يصعب تفسيرها بدون قصة محبكة لوقوعه، حيث يفترض تحريك كلمتين يقعان في نهاية اسمي راويين ليستبدل أحدهما مكان الآخر، ولكن الانصاف أن مثل هذا التصحيف من الممكن أن يقع عند تشابه متعلقهما وهو ما اسميه بتصحيف لف السهو ودورانه، وبيانه: أنه حين تكون إمام الناسخ جملة (أحمد بن الحسن الميثمي عن محمّد بن الحسن بن زياد)، فإنه لقرب أحمد بن الحسن، ومحمّد بن الحسن من بعضهما،

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٤٠٣، ح١.

يحدث أن يسهو الناسخ فينسب (ابن زياد) للمقطع الأوّل، وينسب (الميثمي) للمقطع الثاني، وهو متداول الحصول للنساخ الذين يعتمدون الذكرة الطويلة في النسخ، ولا ينسخون اسما بعد اسم.

**ثانياً**: أنه قد يقال أيضاً باتحاد محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي، ومحمّد بن الحسن بن زياد العطار، وبه يعود إشكال لماذا روى عنه يعقوب بن يزيد بواسطة، مع أنه يروي عنه مباشرة في باقي الأسناد، نعم لا يعود إشكال الرواية عن الأب، فمع فرض الاتحاد يكون الأمر مبرراً كفاية لقبوله.

وفرض الاتحاد بين الرجلين مبني على قرائن اتحاد الاسم واسم الأب واسم الجد، والطبقة، بل وأكثر من هذا أن الطريق لكتاب محمّد بن الحسن بن زياد العطار هو من جهة حُميد بن زياد عن الحسن بن محمّد وهو ابن سماعة عنه، ومن المعلوم أن حُميد بن زياد يكثر في الرواية عن الحسن بن محمّد بن سماعة، وهو عن أحمد بن الحسن الميثمي، فاذا قلنا أن أحمد بن الحسن الميثمي في هذه الموارد تصحيف من محمّد بن الحسن الميثمي، فيتعين القول بالاتحاد، ولكن القول بالتصحيف في كل الموارد غير مبرر، خاصة وأن أحمد بن الحسن الميثمي في هذه الموارد معروف، نعم قد يكون وجود ترجمتين في النجاشي، واحدة للعطار، وأخرى للميثمي هي أبرز أدلة كونهما رجلين وليس رجلاً واحداً، ولكن قد يبرر تعدد التراجم أن النجاشي أخذ ترجمة محمّد بن الحسن الميثمي من فهرست ابن الوليد، وكان معنوناً بلقب مختلف وهو الميثمي نسبة لجده الأعلى، وأنه أخذ ترجمة محمّد بن الحسن العطار من رجال حُميد بن زياد، وجاء بلقب العطار نسبة لعمله، فأفرد له ترجمة مستقلة.

ولكن الحق يقال: إن هذه القرائن التي تشير إلى اتحاد الرجلين، إنها في الواقع إنما تقوم بشيء واحد فقط وهو اتحادهما في الأسماء، ولكن والد العطار من بني ضبة، مولاهم، أو من طي، مما يبعد الاتحاد، إضافة إلى أنه يمكن أن يكون افتراق في الطبقة، وأن العطار من الخامسة، والميثمي من السادسة.

والفرضية الأقرب وهي الأخيرة في أن السند الذي يجب أن يحقق هو رواية الكليني عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن محمّد بن الحسن بن زياد العطار، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام.

## رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العربي القمي، العطار، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، شّيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[١]؛ ومحمّد بن الحسن الصفّار صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشاعرة، قمي، يلقب ممولة، كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)[٢]. ويعقوب بن يزيد هو أبو يوسف السلمي، أنباري، وانتقل إلى بغداد، هو شاعر معروف، من كُتّاب المنتصر، قال النجاشي: «ثقة صدوق»، وقال الشّيخ في الفهرست: «ثقة، كثير الرواية»، وفي أصحاب الرضا عليه السلام قال: «ثقة هو وأبوه»، وفي أصحاب الهادي عليه السلام «ثقة»، ولد في حدود سنة (١٩٥هـ)، وتوفي قبل سنة (٢٧٩هـ) بمدة يسيرة، وهو من السابعة[٣]. ويبقى تفصيل الكلام في باقي رجالات السند وهم: أحمد بن الحسن الميثمي، ومحمّد بن الحسن بن زياد العطار، والحسن بن زياد العطار.

### ○ أحمد بن الحسن الميثمي:

قال النجاشي: «أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار، مولى بني أسد، قال أبو عمرو الكشي: كان واقفا، وذكر هذا عن حمدويه، عن الحسن بن موسى الخشاب، قال: أحمد بن الحسن واقف. وقد روى عن الرضا عليه السلام. وهو على كل حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليّه. له كتاب نوادر: أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال:

---

(١) ينظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

(٣) مَرَّت ترجمته في ج٢، ح٤١، ص٦٩.

حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، عن الحميري، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بالكتاب. وأخبرنا محمّد بن عثمان، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك عنه. وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا الحسين بن عليّ بن سفيان، قال: حدّثنا حُميد بن زياد، قال: حدّثنا الحسن بن محمّد بن سماعة، قال: حدّثنا أحمد بن الحسن الميثمي بكتابه عن الرجال، وعن أبان بن عثمان»[١].

أقول: ما نقله النجاشي عن الكشي، وماحكاه عن حمدويه عن الخشاب موجود في الاختيار الواصل إلينا فجاء «في أحمد بن الحسن الميثمي: قال حمدويه، عن الحسن بن موسى، قال: أحمد بن الحسن الميثمي كان واقفياً»[٢]، والحكم بكونه من الواقفة وفق هذا لا كلام فيه، فإن الخشاب خبير بشأن الواقفة، وإضافة إلى خبرته فيهم وتأليفه كتاباً في أسمائهم، قرب عصره إليهم. وكذا عدّه الشّيخ من الواقفة في أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام.

وذكر الشّيخ في ترجمته في فهرسته قائلاً: «أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن عبد الله التمار، أبو عبد الله، مولى بني أسد، كوفي، (ثقة)، صحيح الحديث، سليم، روى عن الرضا عليه السلام، وله كتاب النوادر، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد الأنباري الكاتب، عن محمّد بن الحسن بن زياد، عن أحمد بن الحسن. ورواه حُميد بن زياد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عنه»[٣].

أقول: إن العبارة التي نقلها النجاشي من مصادره هي (ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليّه) بينما نجد في فهرست الشّيخ أنه جاء فيه (ثقة، صحيح الحديث، سليم) ولو كانت كلمة سليم (سليمه) أي سليم الحديث لما اعترضنا، ولكن السليم في ظاهر كلام الشّيخ

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٥، ت١٧٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٨٩٠، ص٧٦٨.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص٦٤، ت٦٦.

أنها راجعة لصاحب الترجمة، ويقصد من إطلاقها كونه سليماً من العيوب والانحرافات، سواء في الدين والمذهب أم في الحديث، ومن المعلوم أن الرجل ليس سليماً من هذه الجهة، فإنه وإن كانت ثقة كما نقلوا، لكن لا كلام ولا إشكال في كونه من الواقفة.

ولكن ابن داود الذي كان يملك نسخة من الفهرست بخط الشّيخ نقل أن الموجود في نسخته (سليمه) وليس (سليم)، وهذا يؤكد حدسنا في كونها هكذا وهو الأسلم للعبارة والمعنى والمضمون.

### ◊ محمّد بن الحسن بن زياد:

وهذا الاسم وإن كان مشتركا بين اثنين محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي، ومحمّد بن الحسن بن زياد العطار، إلّا أننا ذكرنا وجود التصحيف في السند، وتم حل الصعوبات السندية فيه، وفقا للفرضية الثالثة التي تفترض أن محمّد بن الحسن بن زياد هنا هو العطار وليس الميثمي.

قال النجاشي: «محمّد بن الحسن بن زياد العطار، كوفي، ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب. أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عليّ بن حبشي، عن حُميد، قال: حدّثنا الحسن بن محمّد، قال: حدّثنا محمّد بن زياد بكتابه»[1].

يظهر من هذه الترجمة أمور:

**أولها:** أنها مأخوذة من كتاب الرجال لحُميد بن زياد، وأنه يروي عن الحسن بن محمّد بن سماعة، وهو عن محمّد بن الحسن بن زياد العطار. فالرجل وإن لم يذكر النجاشي كونه من الواقفة، لكن كون الترجمة مأخوذة من كتاب الرجال للواقفي حُميد بن زياد، وأن السند إليه يضم الواقفة كابن سماعة، فإن هذا مؤشر قوي لواقفيته هو أيضاً، وإن لم يذكر ذلك في فهرست النجاشي.

**وثانيها:** أن والده من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، فهو من الخامسة، فمحمّد بن

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦٩، ت١٠٠٢.

الحسن على الظاهر سيكون من السادسة، ويؤكد كونه منها أن الراوي عنه الحسن بن محمّد بن سماعة.

**ثالثها:** أن النجاشي عنون في الترجمة محمّد بن الحسن بن زياد العطار، وأنهى السند إلى كتابه مسميا له محمّد بن زياد، وهذا جعل جملة من الأعلام يستظهر أن إطلاق محمّد بن زياد ينصرف إليه أيضاً، ومن المعلوم أن هناك راو مشهور في طبقته اسمه محمّد بن زياد بن عيسى، وهو الشهير بمحمّد بن أبي عمير، فدار الكلام في حلّ الاشتباك بين الاسمين في عدّة موارد بسبب هذا.

**حل الاشتباك:**

روى الكليني عن حُميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن محمّد بن زياد بن عيسى، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، وموضوع الرواية كلام أمير المؤمنين عليه السلام حول طلاق الإمام الحسن عليه السلام للأزواج[1]، وهنا فإن اسم محمّد بن زياد مقيد بكون جده عيسى، وهذا يشير بوضوح إلى كونه محمّد بن أبي عمير.

وأيضاً روى عن حُميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن محمّد بن زياد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وموضوع الرواية أيضاً في كلام أمير المؤمنين عليه السلام حول الطلاق، ومنه يعلم أن الروايتين من مصدر واحد، وأن المقيّد في سند الأوّلى يوضح المراد بالمطلق في الثانية، فيكون هو محمّد بن زياد بن عيسى، أي محمّد بن أبي عمير في الروايتين[2].

ومنه أيضاً ما رواه الكليني بنفس السند أعلاه «عن حُميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمّد بن زياد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: يرسل إليها فيقول الرسول: اعتَدِّي، فإن فلاناً قد فارقك.. قال ابن سماعة وإنما معنى قول الرسول اعتَدِّي، فإن فلاناً قد فارقك يعني الطلاق إنه لا يكون فرقة إلّا بطلاق» وموضوع الرواية العدّة

(١) الكافي، الكليني، ج٦، ح٤، ص٥٦.

(٢) الكافي، الكليني، ج٦، ح٤، ص٦٩.

في الطلاق[١].

ويظهر أن حُميد روى هذه الروايات من كتاب الطلاق للحسن بن محمّد بن سماعة، بحسب التعليق الذي وضعه في ذيل الرواية وليس من كتاب الطلاق لمحمّد بن أبي عمير، نعم اعتمد ابن سماعة في روايات ليست بالقليلة على كتاب الطلاق لابن أبي عمير، وهذه منها، لكن حُميد روى عن ابن سماعة عن غير جهة محمّد بن أبي عمير روايات متلاحقة في موضوع الطلاق، حتّى أنه ألحق هذه الرواية الأخيرة برواية في عين الموضوع عن ابن سماعة عن الطاطري، فليراجع[٢].

وأيضاً عن حُميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمّد بن زياد في هدم الزواج للطلاق الأوّل، وأيضاً ألحقت الرواية بقول ابن سماعة، مما يؤكد بلا ريبة أنها كلّها من كتاب الطلاق لابن سماعة، وإن من أهم مصادر كتاب الطلاق لابن سماعة كتاب الطلاق لمحمّد بن أبي عمير، فلا ريب في انصراف اسم محمّد بن زياد في هذه الأسناد إلى ابن أبي عمير، وليس إلى محمّد بن الحسن بن زياد العطار؛ إذ يشترك السند والموضوع في الطلاق وأحكامه والعدد وأحكامها[٣]، وكذا في بقية الموارد المشابهة المأخوذة من كتاب الطلاق المزبور[٤].

وأما رواه حُميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن محمّد بن الحسن بن زياد العطار، عن محمّد بن نعيم الصحاف، قال: مات محمّد بن أبي عمير، بيّاع السابري، وأوصى إليّ وترك امرأة له، ولم يترك وارثا غيرها، فكتبت إلى العبد الصالح عليه السلام، فكتب إليَّ أَعْط المرأة الربع، واحمل الباقي إلينا[٥].

---

(١) الكافي، الكليني، ج٦، ح٤، ص٧٠.

(٢) الكافي، الكليني، ج٦، ح٤، ص٧٠.

(٣) الكافي، الكليني، ج٦، ح٣، ص٧٧.

(٤) الكافي، الكليني، ج٦؛ ص٩١، ص١٠٤، ص١٠٥، ص١١٤، ص١١٥، ص١١٩، ص ١٢٠، ص١٣٦، ص١٤٣، ص١٤٤، ص١٦٧، ص١٦٨.

(٥) الكافي، الكليني، ج٧، ح١، ص١٢٦.

فليس الموضوع مشتركا كما خدعتنا الذاكرة في كتاب الألف، بل هذا إنما يختص بالإرث، وليس بالطلاق، نعم بعض روايات الطلاق السابقة كان موضوعها حول عدّة الطلاق، وعدّة المتوفى عنها زوجها، ونحو ذلك من الأمور التي لها دخالة في الإرث، فأوجب الوهم مني في الألف.

ومن كل هذا يظهر أن محمّد بن زياد في الأسناد في هذا الموضع منصرف إلى محمّد بن أبي عمير خاصة، وليس إلى محمّد بن الحسن بن زياد العطار، وما ذكره النجاشي أما أن يكون اختصاراً خاصاً، أو أنه سهو، أو تصحيف، ولا يعتمد عليه ألبتة في تحديده في الروايات.

وقد عدّه ابن النديم في مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه عن الأئمة، وعدّه كتابه في كتبهم[١].

### ٥ الحسن بن زياد العطار:

قال النجاشي: «الحسن بن زياد العطار، مولى بني ضبة، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وقيل: الحسن بن زياد الطائي، له كتاب. أخبرنا إجازة الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا (الحسن) ابن حمزة قال: حدّثنا ابن بُطة، عن الصفار، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عمير، عن الحسن بن زياد العطار بكتابه»[٢].

وقال الشّيخ: «الحسن العطار، له أصل، رويناه بالإسناد الأوّل عن ابن أبي عمير، عن الحسن العطار»[٣]. - وذكر الكشي - «ما روي في الحسن بن زياد العطار، فروى عن جعفر وفضالة، عن أبان، عن الحسن بن زياد العطار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال، قلت: إني أريد أن أعرض عليّك ديني، وإن كنت في حسباني ممن قد فرغ من هذا، قال: فآته. قال: قلت: فإني أشهد أن لا إله الله، وأن محمّدا عبده ورسوله، وأقرّ بما جاء من

---

(١) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص٢٧٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٧، ت٩٦.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص١٠٠، ت١٧٣.

عنـد الله، فقـال لي: مثل ما قلت، وأن عليّاً إمام فـرض الله طاعته، من عرفه كان مؤمنا، ومـن جهله كان ضالا، ومـن رد عليه كان كافراً. ثم وصفـت الأئمة عليهم السلام حتّى انتهيت إليـه، فقال: ما الذي تريد؟ أتريد أني أتولاك على هذا، فإني أتولاك على هذا»[١]. وذكره الشّـيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: الحسـن بن زياد الضبي، مولاهم الكوفي. وذكر ابن حجر ذلك عن الشّيخ أيضاً.

## تحقيق الصدور:

قـال العلّامـة المجلسي أنه مجهـول[٢]، ويعلم أنه مع عدم ملاحظـة التصحيف، فإن السـند سـيكون مرتبكاً جداً، وأقل ما يوصف به أنه مجهول، ولكن السند المسطور وفق ما ذكرناه بعد إجراء التعديل وفق الفرضية الثالثة معتبر لا إشكال فيه، وإضافة إلى ذلك فإن الصفّار روى الرواية بسند آخر عن محمّد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين وهو اللؤلؤي، عن أحمد بن الحسـن وهو الميثمي، عن محمّد بن الحسـن بن زياد وهو العطار، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام[٣]، وهو سند معتبر أيضاً، خاصة مع اقترانه بالأول.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٢٢، ت٧٩٨.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٥٥.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٤٠٥، ح٦.

٧٠٣/ ١٠. عليّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ صَنْدَلٍ الْخَيَّاطِ[١]، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله عليه السلام فِي[٢] قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾ قَالَ: «أَعْطى سُلَيْمانَ مُلْكاً عَظِيماً، ثُمَّ جَرَتْ هذِهِ الْآيَةُ فِي رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، فَكَانَ[٣] لَهُ أَنْ يُعْطِيَ مَا شَاءَ مَنْ شَاءَ[٤]، وَيَمْنَعَ مَنْ[٥] شَاءَ[٦]، وَأَعْطَاهُ اللهُ[٧] أَفْضَلَ مِمَّا أَعْطى سُلَيْمَانَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ما[٨] آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾»[٩].

---

**رجال السند:**

عليّ بن محمّد مشترك بين ثقتين، بين عليّ بن محمّد بن إبراهيم علان، هو أبو الحسن الرازي، الكليني، شيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة، عين، من الثامنة[١٠]؛ وعليّ بن محمّد بندار، سبط البرقي، أبو الحسن القمي، ثقة، فاضل أديب، وهو ابن محمّد ماجيلويه[١١]. وبعد ذلك إرسال عن الطبقة السابعة، ثم راو مجهول تارة يسمى الحسن

---

(١) في حاشية «ف»: «الحنّاط»، والرجل مجهول لم نعرفه.

(٢) في «ف»: «عن».

(٣) في «ب»: «وكان».

(٤) في «ب، ض، بر»: «من شاء ما شاء». وفي «بف»: «ما شاء من يشاء».

(٥) في «ج»: «ما».

(٦) في البحار: - «ويمنع من شاء».

(٧) في «ألف، ض، ف، و، بس، بف» والوافي: - «الله».

(٨) في «ج، ف»: «وَما».

(٩) الوافي، ج٣، ح١٢٠٠، ص٦١٩؛ البحار، ج١٧، ح٨، ص٧.

(١٠) ينظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(١١) ينظر: ج١، ح٨، ص١٥٧

بن عبد الرحمن، وأخرى الحسين، وربما لقب بالحماني، كما يظهر من رجال الشّيخ وبعض الأسناد[١]، فصندل، وسيأتي الكلام فيه.

وأما زيد الشحام هو أبو أسامة، زيد بن يونس الشحام، مولى شديد بن عبد الرحمن بن نعيم الأزدي الغامدي، كوفي، وثَّقَه الشّيخ، ونقل العلّامة أنه ثقة، عين، فيما نقل ابن داود أنه ثقة، واقفي. عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليّهم، وهو ممن توفي في حياة أبي عبد الله عليه السلام، فيكون من الرابعة[٢].

### ٥ صندل الخيّاط:

يمكن أن يقال أن اسمه صندل بن محمّد بن الحسن الأنباري، ففي الاختيار «رواني عليّ بن محمّد بن الحسن الأنباري، أخو صندل»[٣]، ولكن ليس من المؤكد أنه المقصود منه الراوي في كتبنا، نعم جاء صندل في بعض الروايات باسم مندل، وجاء اسم مندل بن عليّ في بعض الأسناد في روايته عن أبي الصباح ورواية البطائني عنه مما يشير إلى أنه هو، فلا يبعد أن يكون صندل هو المصحف، وأن الصحيح أنه مندل، وهو العنزي، ذكره في رجال البرقي، وقال: «منـدَل بن عليّ العنزي، عامي، عربي، كوفي»[٤]. وعن النجاشي: «مندل بن عَليّ العنزي، واسمه عمرو، وأخوه حيّان، ثقتان، رويا عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب. أخبرنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا المنذر بن محمّد، قال: حدّثنا الحسن (الحسين) بن محمّد بن عليّ الأزدي، قال: حدّثنا مندل بكتابه»[٥].

عدّه الشّيخ من أصحاب الكاظم، وقال: «صندل، الذي روى عنه الحسن بن عليّ بن

---

(١) ينظر: ج٣، ح٢٨٧، ص١٨٩

(٢) ينظر: ج٢، ح٥٥، ص١٧٤.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ص٧٣٩.

(٤) الرجال، البرقي، ص٢٨٠، ت٧٩٦.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٢٢، ت١١٣١.

فضال»[١]. وحكى صندل قصة وفاة سورة بن كليب في حياة أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

ورد في رواية أمالي الصدوق استغرابه من رواية إن الله يغضب لغضب فاطمة عليّها السلام، ويتبين من الرواية كونه من العامة، فقد جاء في الأمالي، قال: «حدّثنا الشّيخ الجليل، أبو جعفر، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمي رضي الله عنه، قال: حدّثنا أبو ذر، يحيى بن زيد بن العباس بن الوليد البزاز رضي الله عنه، بالكوفة، قال: حدّثنا عمي عليّ بن العباس، قال: حدّثنا عليّ بن المنذر، قال: حدّثنا عبد الله بن سالم، عن حسين بن زيد، عن عليّ بن عمر بن عليّ، عن الصادق جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين، عن الحسين بن عليّ، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنه قال: يا فاطمة، إن الله تبارك وتعالى ليغضب لغضبك، ويرضى لرضاك، قال: فجاء صندل، فقال لجعفر بن محمّد عليهما السلام: يا أبا عبد الله، إن هؤلاء الشباب يجيئونا عنك بأحاديث منكرة! فقال له جعفر عليه السلام: وما ذاك يا صندل؟ قال: جاءنا عنك أنك حدثتهم أن الله يغضب لغضب فاطمة، ويرضى لرضاها؟ قال: فقال جعفر عليه السلام: يا صندل، ألستم رويتم فيما تروون أن الله تبارك وتعالى ليغضب لغضب عبده المؤمن، ويرضى لرضاه؟ قال: بلى. قال: فما تنكرون أن تكون فاطمة عليها السلام مؤمنة، يغضب الله لغضبها، ويرضى لرضاها! قال: فقال: الله أعلم حيث يجعل رسالته»[٢]. ولا اعتبار بالرواية لجهالتنا برجال سندها، خاصة وإنها من روايات المناظرات التي يكثر الوضع فيها.

روى عنه محمّد بن زياد، والظاهر كونه محمّد بن أبي عمير، ولا وثوق بذلك؛ لتفرد السند وكونه عن عليّ عن أبيه، وجاء اسمه في كامل الزيارات، ولا اعتداد عندنا بالمبنيين لإثبات وثاقته.

ذكره العامة في كتبهم مما يطول جمعه عندهم، وهو ممن ولد سنة (١٠٣هـ)، وملخص حاله ما ذكره الذهبي: «مندل بن عليّ العنزي، الكوفي، أخو حبان. روى عن عبد الملك

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص٣٣٨، ت٥٠٣٩.

(٢) الأمالي، الصدوق، ص٤٦٨، ح٦٢٢.

ابن عمير، وعاصم الأحول. وروى عنه يحيى بن آدم، وجبارة بن المغلس، وجماعة. قال أبو حاتم: شيخ. وقال أبو زرعة: لين. وقال أحمد: ضعيف. وقال العجلي: جائز الحديث يتشيع. قلت: مات سنة ثمان وستين ومائة»[١]. وبهذا فهو من الخامسة.

## تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسي أنه مجهول[٢]، والسند مرتبك مقطع الأوصال، نعم روي ذلك المضمون باختلاف بسيط في الألفاظ بسندين معتبرين عن عليّ بن النعمان عن ابن مسكان، مرة عن إسماعيل بن عبد العزيز، وأخرى عن معلى بن خنيس[٣]، وهي أيضاً جزء من رواية الصفار[٤]. والرواية يوثق بصدورها؛ لتعدد وتنوع رواة مضمونها.

---

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي ج٤، ص١٨٠.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص١٥٥.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار ص٤٠٠، ح٩؛ ص٤٠٢، ح١٧.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار، ص٤٠٥، ح٩.



# فهرس المصادر

القرآن الكريم.

- الاحتجاج، الشّيخ الطبرسي، المتوفى سنة (٥٤٨هـ) تحقيق وتعليق السيد محمّد باقر الخرسان، الناشر: دار النعمان للطباعة والنشر، النجف الأشرف، (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).
- الاختصاص، الشّيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٣هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري؛ السيّد محمود الزرندي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترآبادي، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، سنة الطبع (١٤٠٤هـ)، المطبعة: بعثت، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث.
- الإرشاد، الشّيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت ﷺ لتحقيق التراث، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الاستبصار في ما اختلف من أخبار الطوسي، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق السيّد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٣٦٣ش) الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني، المتوفى سنة (١٠٣٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع (ربيع الثاني ١٤١٩)، المطبعة: ستاره، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٣هـ)، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشّيخ عليّ محمّد معوض، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع (١٤١٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، المتوفى سنة (١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- إقبال الأعمال، السيّد ابن طاووس، المتوفى سنة (٦٦٤هـ)،تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأوّلى، سنة (١٤١٤هـ)، المطبعة والنشر: مكتب الإعلام الإسلامي.
- إكمال الكمال، ابن ماكولا، المتوفى سنة (٤٧٥ هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي.
- الإكمال في أسماء الرجال، الخطيب التبريزي، المتوفى سنة (٧٤١هـ)، الناشر: مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، إيران، قم المقدسة.
- الألف رجل، غيث شبر، من إصدارات مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع (١٤٤١هـ)، المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأمالي، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)،تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ)، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
- الأمالي، الشّيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٣هـ)،تحقيق: حسين الأستاذ ولي؛ عليّ أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الإمامة والتبصرة، عليّ بن الحسين بن بابويه، المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة: (١٤٠٤-١٣٦٣ش)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة.
- الأنساب، السمعاني، المتوفى سنة (٥٦٢هـ)، تحقيق: تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع:(١٤٠٨ -١٩٨٨م)، الناشر: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- بحار الأنوار، العلامة المجلسي، المتوفى سنة (١١١١هـ)، الطبعة الثانية المصححة، سنة الطبع: (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، الناشر: مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان.
- بحوث في شرح مناسك الحج، السيّد محمّد رضا السيستاني، تقرير: الشّيخ أمجد رياض والشّيخ نزار يوسف، نسخة محدودة التداول، سنة (١٤٣١هـ).
- بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفار، المتوفى سنة (٢٩٠هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، سنة الطبع: (١٤٠٤-١٣٦٢ش)، المطبعة: مطبعة الأحمدي، طهران، الناشر: منشورات الأعلمي، طهران.
- البيان والتبيين، الجاحظ، المتوفى سنة (٢٥٥هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع (١٣٤٥هـ- ١٩٢٦م)، المطبعة التجارية الكبرى، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، شارع عابدين، حارة.
- تاريخ ابن معين، الدوري، يحيى بن معين، المتوفى سنة (٢٣٣هـ)،تحقيق: عبد الله أحمد حسن، المطبعة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، المتوفى سنة (٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ)، المطبعة والنشر: دار السلفية.
- تاريخ الإسلام، الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)،تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٧-١٩٨٧م)، المطبعة والناشر: دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
- التاريخ الصغير، البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ)، المطبعة والنشر: دار المعرفة، بيروت.
- تاريخ الطبري، محمّد بن جرير الطبري، المتوفى سنة (٣١٠هـ)، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٤٠٣-١٩٨٣)، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- التاريخ الكبير، البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧-١٩٩٧م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- تاريخ خليفة بن خياط، خليفة العصفري، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة الطبع (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م).
- تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليهم، ابن شعبة الحراني، المتوفى سنة (القرن الرابع)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر غفاري، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة..
- التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة، أبو طالب التجليل، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ)،طبع ونشر: مؤسسة العروج.
- تعليقة على أصول الكافي، المحقق الداماد، المتوفى سنة (١٠٤١هـ)، طبعة رقمية في قرص الكافي.
- تفسير العياشي، محمّد بن مسعود العياشي، المتوفى سنة (٣٢٠هـ)، تحقيق: الحاج السيّد هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
- تفسير القمي، عليّ ابن إبراهيم القمي، تحقيق وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة، سنة الطبع (١٤٠٤هـ)، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، إيران.
- تفسير فرات الكوفي، فرات بن ابراهيم الكوفي، المتوفى سنة (٣٥٢هـ)، تحقيق: محمّد الكاظم، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.
- تقريب التهذيب، ابن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، سنة الطبع:(١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ملاحظات: طبعة مقابلة على نسخة بخط المؤلف وعلى تهذيب التهذيب، وتهذيب الكمال .

- تقرير بحث الإرث، محمّد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.
- تقرير بحث السيّد البروجردي (في القبلة ، الستر والساتر، مكان المصلي)، للشيخ عليّ بناه الاشتهاردي، المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٦هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- تقريرات ثلاثة الوصية ومنجزات المريض، ميراث الأزواج، الغصب، تقرير بحث السيّد البروجردي للشيخ عليّ بناه الاشتهاردي، المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع (١٤١٣هـ).
- تهذيب الأحكام، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (١٣٦٤ش)، المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- تهذيب الكمال، المزي، المتوفى سنة (٧٤٢هـ)، تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- التوحيد، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- الثقات، ابن حبان، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٣٩٣هـ)، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية . بحيدر آباد الدكن الهند، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.
- ثواب الأعمال، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تحقيق: السيد محمّد مهدي السيد حسن الخرسان، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٣٦٨ش)، المطبعة: أمير، الناشر:

منشورات الشريف الرضي، قم، إيران.

- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة (٣٢٧هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٧١-١٩٥٢م)، المطبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- جوابات أهل الموصل، الشّيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٦هـ)، تحقيق: الشّيخ مهدي نجف، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- خاتمة مستدرك الوسائل، المحدّث الجليل الميرزا الشّيخ حسين النوري الطبرسي، المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، المتوفى سنة (٥٧٣هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة.
- الخصال، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، سنة الطبع: (١٤٠٣-١٣٦٢ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، المتوفى سنة (٧٢٦هـ)، تحقيق: الشّيخ جواد القيومي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
- دلائل الإمامة، محمّد بن جليل الطبري، من علماء القرن الخامس الهجري، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٣هـ)، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
- ذخيرة المعاد في شرح الارشاد، للعلامة المحقق ملا محمّد باقر السبزواري، المتوفى سنة (١٠٩٠هـ)، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث (طبعة حجرية).
- رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي (القرن الخامس الهجري)، تحقيق: السيّد محمّد رضا الجلالي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٢٢-

١٣٨٠ش)، المطبعة: سرور، الناشر: دار الحديث.

- رجال ابن داود، ابن داود الحلي المتوفى سنة (٧٤٠هـ)، تحقيق وتقديم: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.
- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب التهذيب، السيّد البروجردي، المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيّد البروجردي، المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكشي، فهرست الشّيخ الطوسي، فهرست الشّيخ النجاشي، السيّد البروجردي، المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب من لا يحضره الفقيه، السيّد البروجردي، المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: رمضان المبارك (١٤١٥هـ)، المطبعة: ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- رجال النجاشي، النجاشي، المتوفى سنة (٤٥٠هـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٦هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- الرجال، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، المتوفى سنة (٢٧٤هـ)، المطبعة: تشاب خانه دانشكاه طهران، الناشر: انتشارات دانشكاه تهران شماره ٨٥٧.
- روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمّد تقي المجلسي (الأول)، المتوفى سنة (١٠٧٠هـ)، نمقه وعلّق عليّه وأشرف على طبعه: السيّد حسين الموسوي الكرماني والشّيخ عليّ بناه الاشتهاردي، الناشر: بنياد فرهنك إسلامي حاج محمّد حسين كوشانبور.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، تحقيق: تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب

الأرنؤوط، محمّد نعيم العرقسوسي، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- شرح أصول الكافي، صدر الدين الشيرازي، المتوفى سنة (١٠٥٠هـ)، نسخة رقمية في قرص الكافي.
- شرح أصول الكافي، محمّد صالح المازندراني، المتوفى سنة (١٠٨١هـ)، تحقيق مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيّد عليّ عاشور، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، الطباعة والنشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- صفات الشيعة، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، المطبعة والناشر: كانون انتشارات عابدي، تهران.
- الضعفاء الصغير، البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت - لبنان.
- ضعفاء العقيلي، العقيلي، المتوفى سنة (٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٨هـ)، المطبعة والناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ضعفاء العقيلي، العقيلي، المتوفى سنة (٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٨هـ)، الطباعة والنشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الضعفاء والمتروكين، النسائي، المتوفى سنة (٣٠٣هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٦-١٩٨٦م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني، المتوفى سنة (٤٣٥هـ)، حققه وقدم له الدكتور فاروق

حمّادة، المطبعة والنشر: دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب.

- الطبقات الكبرى، ابن سعد، المتوفى سنة (٢٣٠هـ)، الطباعة والنشر: دار صادر، بيروت.
- عدّة الأصول، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٧-١٣٧٦ش)، المطبعة: ستارة، قم.
- علل الشرائع، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٨٥-١٩٦٦م)، المطبعة: المطبعة الحيدرية، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النجف الأشرف.
- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، المتوفى سنة (٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمود عباس، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ)، المطبعة: المكتب الإسلامي، بيروت، الناشر: دار الخاني، الرياض.
- عيون أخبار الرضا ﷺ، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم: الشّيخ حسين الأعلمي، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م)، الطباعة والنشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- الغيبة، ابن أبي زينب النعماني، المتوفى حدود سنة (٣٦٠ هـ)، تحقيق: فارس حسون كريم، الطبعة الأوّلى، سنة (١٤٢٢هـ)، المطبعة: مهر، قم، الناشر: أنوار الهدى، قم المقدسة.
- الغيبة، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق: الشّيخ عباد الله الطهراني، الشّيخ عليّ أحمد ناصح، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (شعبان ١٤١١هـ)، المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، قم المقدسة.
- الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق ﷺ، تأليف: عبد الله الشبستري، الطبعة الأوّلى (١٤١٨هـ)، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة.
- فضائل الأشهر الثلاثة، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تحقيق وإخراج ميرزا غلام رضا عرفانيان، الطبعة الثانية، سنة الطبع (١٤١٢هـ-١٩٩٢م): الناشر دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، المتوفى سنة (٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا، تجدد.

❑ الفهرست، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق: الشّيخ جواد القيومي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (شعبان المعظم ١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

❑ قاموس الرجال، الشّيخ محمّد تقي التستري، المتوفى سنة (١٤١٦هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٩هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

❑ قبسات من علم الرجال، أبحاث السيّد محمّد رضا السيستاني، جمعها ونظمها السيّد محمّد البكاء، نسخة أولية محدودة التداول، (١٤٣٦هـ)، النجف الأشرف.

❑ قرب الأسناد، عبد الله بن جعفر الحميري (القرن الثالث الهجري)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأوّلى (١٤١٣هـ).

❑ الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، المقابلة والتقديم والتعليق: محمّد عوامة، أحمد محمّد نمر الخطيب، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م)، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، المملكة العربية السعودية.

❑ الكافي، الشّيخ الكليني، المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٣٦٣ش)، المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.

❑ كامل الزيارات، جعفر بن محمّد بن قولويه، المتوفى سنة (٣٦٨هـ) تحقيق: الشّيخ جواد الفيومي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع (عيد الغدير ١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

❑ الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى سنة (٣٦٥هـ)، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (محرم ١٤٠٩-١٩٨٨م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

❑ كشف الغمة في معرفة الأئمة، عليّ بن أبي الفتح الإربلي، المتوفى سنة (٦٩٣هـ)، الطبعة

الثانية، سنة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، الناشر : دار الأضواء، بيروت، لبنان.

- كمال الدين وتمام النعمة، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، سنة الطبع: (محرم الحرام ١٤٠٥هـ- ١٣٦٣ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- اللآلي العبقرية في شرح العينية الحميرية، الفاضل الهندي، المتوفى سنة (١٣٣٩هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة (١٤٢١هـ)، المطبعة: اعتماد، قم.
- لسان العرب، ابن منظور، المتوفى سنة (٧١١هـ)، سنة الطبع (١٤١١هـ)، نشر أدب الحوزة، قم .
- لسان الميزان، ابن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٣٩٠-١٩٧١م)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- المجروحين، ابن حبان، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- مجلة تراثنا، الجزء السابع.
- المحاسن، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، المتوفى سنة (٢٧٤هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد جلال الدين الحسيني (المحدث)، سنة الطبع: (١٣٧٠-١٣٣٠ش)، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- مختصر أخبار شعراء الشيعة، المرزباني الخرساني، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، تحقيق: الشّيخ محمّد هادي الأميني، الطبعة الثانية، سنة الطبع (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، الناشر: شركة الكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر، تأليف: السيّد هاشم البحراني، تحقيق: الشّيخ عزة الله المولائي الهمداني، نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأوّلى (١٤١٣هـ)، المطبعة: بهمن.
- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، العلامة المجلسي، المتوفى سنة (١١١١هـ)، قدّم له: العلم الحجّة السيّد مرتضى العسكري، إخراج ومقابلة وتصحيح السيّد هاشم

الرّسولي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤، ١٣٦٣ش)، المطبعة: مروي، الناشر: دار الكتب الإسلامية.

- مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، المتوفى سنة (٣٤٦هـ)، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤/ ١٣٦٣ ش/ ١٩٨٤م)، الناشر: منشورات دار الهجرة ايران، قم.
- المسائل الصاغانية، الشّيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٣هـ)، تحقيق: السيّد محمّد القاضي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- مسائل عليّ بن جعفر، عليّ بن جعفر الصادق ﷺ، المتوفى في القرن الثاني الهجري، تحقيق: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع (١٤٠٩هـ)، الناشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا ﷺ، مشهد المقدسة.
- مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي، المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، الطبعة الأوّلى المحققة، سنة الطبع: (١٤٠٨، ١٩٨٧م)، الناشر: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، بيروت، لبنان.
- مستدركات علم رجال الحديث، الشّيخ عليّ النمازي الشاهرودي، المتوفى سنة (١٤٠٥هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة (١٤١٢هـ)، المطبعة: شفق طهران، الناشر: ابن المؤلف.
- مصباح المتهجد، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع (١٤١١هـ-١٩٩١م)، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، يبنان.
- معالم العلماء، ابن شهر آشوب، المتوفى سنة (٥٨٨هـ)، الناشر: قم.
- معاني الأخبار، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، سنة الطبع: (١٣٧٩، ١٣٣٨ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم الخوئي، المتوفى سنة (١٤١٣هـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٣-١٩٩٢م)، طهران.

- معجم طبقات المكثرين، غيث شبّر، المطبعة: دار الكفيل، سنة الطبع: (١٤٣٥هـ)، الناشر: مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية، النجف الأشرف، العراق.
- معرفة الثقات، العجلي، المتوفى سنة (٢٦١هـ)، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٥هـ)، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- المفيد من معجم رجال الحديث، محمّد الجواهري، المطبعة العلمية، الطبعة الثانية، سنة الطبع (١٤٢٤هـ)،الناشر: مكتبة المحلاتي.
- الملاحم والفتن، السيد ابن طاووس، المتوفى سنة (٦٦٤هـ)، المطبعة: نشاط أصفهان.
- من لا يحضره الفقيه، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، المتوفى سنة (٥٨٨هـ)، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدّة نسخ خطية لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع: (١٣٧٦- ١٩٥٦م)، طبع ونشر المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف.
- مناهج الأخبار في شرح الاستبصار، السيد أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي، المتوفى نحو (١٠٦٠هـ)، الطبعة والنشر: إسماعليان.
- ميزان الاعتدال، الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- نقد الرجال، التفرشي، المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (شوال ١٤١٨هـ)، المطبعة: ستارة، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، قم.
- الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان، المتوفى سنة (٣٣٤هـ)، الطبعة الرابعة، سنة (١٤١١هـ-١٩٩١م)، المطبعة والنشر: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

❑ الـوافي بالوفيات، الصفدي، المتوفى سـنة (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، سنة الطبع: (١٤٢٠-٢٠٠٠م)، الطباعة والنشر: بيروت، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

❑ الوافي، الفيض الكاشاني، المتوفى سنة (١٠٩١هـ)، تحقيق وتعليق وتصحيح: ضياء الدين الحسيني، المطبعة: أفست نشاط أصفهان، الطبعة الأوّلى، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ)،الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام العامة، أصفهان.

❑ وسائل الشيعة، الحر العاملي، المتوفى سنة (١١٠٤هـ)، تحقيق وتصحيح وتذييل: الشّيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

❑ وسائل المنع من الانجاب، السيّد محمّد رضا السيستاني، الطبعة الثالثة، سنة الطبع (١٤٣٣هـ)، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان.